



ففي سنن خاد بها الى المارب لم ازل عالما من علماء الرقمان مشا والبر والمبيان بالسان الا وقد  
استطعن طلع بديع اشكاله ومسلته لكشف عن مواضع اشكاله ولا يبقى كتاب غير مبالى بشانه  
او برغبته في نهج حاج سنن مبداه الا وقد مضت سبيله وشيئنا وقرعت غره ومبشرين لاجلنا  
الشفاء الذي لا يطلع على مفاسده الا واحد بعد واحد من الازكياء ولا يهتد الى دقايقه الا وارده  
بعد دار من الفضلاء فلكم سعد نظره فينر و صوب دكم نقر عن معضلاته ونقبت حتى وجدت  
اكثر ما نقل عنه المتأخرون خلا لبيتنا واكفيت في جمل ما اعترضوا عليه فلا امينا ما قد را على  
افتراء ابيكار معانيه في بعد تحت حجب الالفاظ مسنوره ولا تقوا ذنوبها من وزا لهبرها من ذرا  
الاكام ظاهره منظوره انما لم تكن للمرعي عن وجهه فلا عرفت ان يرقاب والجميع منفر في الخلق  
اوتب في هذا الفن كتابا انقذ فيه الاكوار وادفع الاسرار واختر ما عقل سوء الفهم عن تحقيره  
ابتن ما افترق الشبه في مظهره كاشفا عن مواضع اللبس متميزا بين التسمي والشمس للبال شبد  
فواعدا لكرام مما بسطع مع الحق عن افاق بيان وادفع معاذ الايام بما ينظم التفرع المحر من لائق  
بيان ما جرع عقلا لرد بعد شانه بقدر اجتهاد الوسع والوسع مبدل دكم غرقت فانتفض العزى  
وقد قدت فاعترلهم انما في زمان صار الجعل فيه شبهه ولا والعلم كان لم يكن شيئا مذكورا  
دومت للمعالم وعفت ناره ما وارتفعت الجاهل وانقذت ناره العالم في مطر وح على الطرف  
الجاهل محمول على الخلق لو فلت عبت عين الزمان لما كذبت او عيرت وذا والفلك الذي دارن

بسم الله الرحمن الرحيم  
في هذا الكتاب ما تحت وكنتي عذرت ودمي من بذلت فسلمت ولا ظهري حين عابت حسنة  
كبرى من حسنة وشاهدت ابر عظي من ابانه في التي تغطي على جميع الشبهات بمكانها بل لا  
يكفي بيان الزمان وحادثه من يكون في دارة صبايتها وما هي الا ذللة الصاحب الذي بضا جهر  
الافعال في مجد الكرم المحمدم الاعظم دستور اعظم الورود في العالم مالت زمان حكام العرب  
الجم رافع مراتب العلم الى الغاية الفتوة مظهر كلمات الله العليا المختصون بالنقل والتدبير للملكي  
بلا يا صر الانشيرة ناظرة ديوان الخزانة عين اعيان الامارة الفايز من فلاح الفضل الفتح الملقى  
المشهود له في المعادن باليد الطولى كاشفا سرا لاستار الحفايق بقوله الصائب بنور اسرار الله  
براهم الناصب لما بدت فير تحامد جهر في السراس يهي الا معجبي صاحب المفضل في تصور اللوح  
لما جيل القرم الكرم الواحد كاني كابد في شرب في الدجى ويزيل احوال الخراف في عيك يا من  
بسا لبا عن العاليات ان تكونت فير خوة عاتر مقصود ما ان مدحت مجدك بما اتى لكن مدحت  
مقاتلي محلي عبات الحق والذينا والذين ربيد الا سلام ومرشد المسلمين ظل الله على الظاني

اجمعين اجزى الله تعالى فارعا لير على صفحات الامام ورجا اطنا ب دولته باقوا الخلود  
بسم الله الرحمن الرحيم  
في هذا الكتاب ما تحت وكنتي عذرت ودمي من بذلت فسلمت ولا ظهري حين عابت حسنة  
كبرى من حسنة وشاهدت ابر عظي من ابانه في التي تغطي على جميع الشبهات بمكانها بل لا  
يكفي بيان الزمان وحادثه من يكون في دارة صبايتها وما هي الا ذللة الصاحب الذي بضا جهر  
الافعال في مجد الكرم المحمدم الاعظم دستور اعظم الورود في العالم مالت زمان حكام العرب  
الجم رافع مراتب العلم الى الغاية الفتوة مظهر كلمات الله العليا المختصون بالنقل والتدبير للملكي  
بلا يا صر الانشيرة ناظرة ديوان الخزانة عين اعيان الامارة الفايز من فلاح الفضل الفتح الملقى  
المشهود له في المعادن باليد الطولى كاشفا سرا لاستار الحفايق بقوله الصائب بنور اسرار الله  
براهم الناصب لما بدت فير تحامد جهر في السراس يهي الا معجبي صاحب المفضل في تصور اللوح  
لما جيل القرم الكرم الواحد كاني كابد في شرب في الدجى ويزيل احوال الخراف في عيك يا من  
بسا لبا عن العاليات ان تكونت فير خوة عاتر مقصود ما ان مدحت مجدك بما اتى لكن مدحت  
مقاتلي محلي عبات الحق والذينا والذين ربيد الا سلام ومرشد المسلمين ظل الله على الظاني

سلطان الورع لانه صاحب سلطان والمفضل الكبير الفضل  
في هذا الكتاب ما تحت وكنتي عذرت ودمي من بذلت فسلمت ولا ظهري حين عابت حسنة  
كبرى من حسنة وشاهدت ابر عظي من ابانه في التي تغطي على جميع الشبهات بمكانها بل لا  
يكفي بيان الزمان وحادثه من يكون في دارة صبايتها وما هي الا ذللة الصاحب الذي بضا جهر  
الافعال في مجد الكرم المحمدم الاعظم دستور اعظم الورود في العالم مالت زمان حكام العرب  
الجم رافع مراتب العلم الى الغاية الفتوة مظهر كلمات الله العليا المختصون بالنقل والتدبير للملكي  
بلا يا صر الانشيرة ناظرة ديوان الخزانة عين اعيان الامارة الفايز من فلاح الفضل الفتح الملقى  
المشهود له في المعادن باليد الطولى كاشفا سرا لاستار الحفايق بقوله الصائب بنور اسرار الله  
براهم الناصب لما بدت فير تحامد جهر في السراس يهي الا معجبي صاحب المفضل في تصور اللوح  
لما جيل القرم الكرم الواحد كاني كابد في شرب في الدجى ويزيل احوال الخراف في عيك يا من  
بسا لبا عن العاليات ان تكونت فير خوة عاتر مقصود ما ان مدحت مجدك بما اتى لكن مدحت  
مقاتلي محلي عبات الحق والذينا والذين ربيد الا سلام ومرشد المسلمين ظل الله على الظاني

في هذا الكتاب ما تحت وكنتي عذرت ودمي من بذلت فسلمت ولا ظهري حين عابت حسنة  
كبرى من حسنة وشاهدت ابر عظي من ابانه في التي تغطي على جميع الشبهات بمكانها بل لا  
يكفي بيان الزمان وحادثه من يكون في دارة صبايتها وما هي الا ذللة الصاحب الذي بضا جهر  
الافعال في مجد الكرم المحمدم الاعظم دستور اعظم الورود في العالم مالت زمان حكام العرب  
الجم رافع مراتب العلم الى الغاية الفتوة مظهر كلمات الله العليا المختصون بالنقل والتدبير للملكي  
بلا يا صر الانشيرة ناظرة ديوان الخزانة عين اعيان الامارة الفايز من فلاح الفضل الفتح الملقى  
المشهود له في المعادن باليد الطولى كاشفا سرا لاستار الحفايق بقوله الصائب بنور اسرار الله  
براهم الناصب لما بدت فير تحامد جهر في السراس يهي الا معجبي صاحب المفضل في تصور اللوح  
لما جيل القرم الكرم الواحد كاني كابد في شرب في الدجى ويزيل احوال الخراف في عيك يا من  
بسا لبا عن العاليات ان تكونت فير خوة عاتر مقصود ما ان مدحت مجدك بما اتى لكن مدحت  
مقاتلي محلي عبات الحق والذينا والذين ربيد الا سلام ومرشد المسلمين ظل الله على الظاني

في هذا الكتاب ما تحت وكنتي عذرت ودمي من بذلت فسلمت ولا ظهري حين عابت حسنة  
كبرى من حسنة وشاهدت ابر عظي من ابانه في التي تغطي على جميع الشبهات بمكانها بل لا  
يكفي بيان الزمان وحادثه من يكون في دارة صبايتها وما هي الا ذللة الصاحب الذي بضا جهر  
الافعال في مجد الكرم المحمدم الاعظم دستور اعظم الورود في العالم مالت زمان حكام العرب  
الجم رافع مراتب العلم الى الغاية الفتوة مظهر كلمات الله العليا المختصون بالنقل والتدبير للملكي  
بلا يا صر الانشيرة ناظرة ديوان الخزانة عين اعيان الامارة الفايز من فلاح الفضل الفتح الملقى  
المشهود له في المعادن باليد الطولى كاشفا سرا لاستار الحفايق بقوله الصائب بنور اسرار الله  
براهم الناصب لما بدت فير تحامد جهر في السراس يهي الا معجبي صاحب المفضل في تصور اللوح  
لما جيل القرم الكرم الواحد كاني كابد في شرب في الدجى ويزيل احوال الخراف في عيك يا من  
بسا لبا عن العاليات ان تكونت فير خوة عاتر مقصود ما ان مدحت مجدك بما اتى لكن مدحت  
مقاتلي محلي عبات الحق والذينا والذين ربيد الا سلام ومرشد المسلمين ظل الله على الظاني

في هذا الكتاب ما تحت وكنتي عذرت ودمي من بذلت فسلمت ولا ظهري حين عابت حسنة  
كبرى من حسنة وشاهدت ابر عظي من ابانه في التي تغطي على جميع الشبهات بمكانها بل لا  
يكفي بيان الزمان وحادثه من يكون في دارة صبايتها وما هي الا ذللة الصاحب الذي بضا جهر  
الافعال في مجد الكرم المحمدم الاعظم دستور اعظم الورود في العالم مالت زمان حكام العرب  
الجم رافع مراتب العلم الى الغاية الفتوة مظهر كلمات الله العليا المختصون بالنقل والتدبير للملكي  
بلا يا صر الانشيرة ناظرة ديوان الخزانة عين اعيان الامارة الفايز من فلاح الفضل الفتح الملقى  
المشهود له في المعادن باليد الطولى كاشفا سرا لاستار الحفايق بقوله الصائب بنور اسرار الله  
براهم الناصب لما بدت فير تحامد جهر في السراس يهي الا معجبي صاحب المفضل في تصور اللوح  
لما جيل القرم الكرم الواحد كاني كابد في شرب في الدجى ويزيل احوال الخراف في عيك يا من  
بسا لبا عن العاليات ان تكونت فير خوة عاتر مقصود ما ان مدحت مجدك بما اتى لكن مدحت  
مقاتلي محلي عبات الحق والذينا والذين ربيد الا سلام ومرشد المسلمين ظل الله على الظاني

في هذا الكتاب ما تحت وكنتي عذرت ودمي من بذلت فسلمت ولا ظهري حين عابت حسنة  
كبرى من حسنة وشاهدت ابر عظي من ابانه في التي تغطي على جميع الشبهات بمكانها بل لا  
يكفي بيان الزمان وحادثه من يكون في دارة صبايتها وما هي الا ذللة الصاحب الذي بضا جهر  
الافعال في مجد الكرم المحمدم الاعظم دستور اعظم الورود في العالم مالت زمان حكام العرب  
الجم رافع مراتب العلم الى الغاية الفتوة مظهر كلمات الله العليا المختصون بالنقل والتدبير للملكي  
بلا يا صر الانشيرة ناظرة ديوان الخزانة عين اعيان الامارة الفايز من فلاح الفضل الفتح الملقى  
المشهود له في المعادن باليد الطولى كاشفا سرا لاستار الحفايق بقوله الصائب بنور اسرار الله  
براهم الناصب لما بدت فير تحامد جهر في السراس يهي الا معجبي صاحب المفضل في تصور اللوح  
لما جيل القرم الكرم الواحد كاني كابد في شرب في الدجى ويزيل احوال الخراف في عيك يا من  
بسا لبا عن العاليات ان تكونت فير خوة عاتر مقصود ما ان مدحت مجدك بما اتى لكن مدحت  
مقاتلي محلي عبات الحق والذينا والذين ربيد الا سلام ومرشد المسلمين ظل الله على الظاني



[illegible]

[illegible]



[illegible]



[illegible]

[illegible]



[illegible]





[illegible]



[illegible]



[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

طرق الكتب فلو كانت معرّفها مستفاد من المنطق نوقعت عليه فلو لم يكن كذلك لانجيب  
عن ان المنطق لا يطلق بولده معلوما كما يقال فلان يعلم المنطق فقد يطلق ويثبت  
فان العلم بالمراد فيه انه لو فاندفع الاشكال وعن الثاني بان المراد بالقانون القواني  
المنعقدة انما كانت اشركت في مفهوم القانون وكان المقصود بتعريف المنطق من حيث

انه علم واحد غير من ايرض الا اننا الاستقام معرفه طريق الاكتساب جزء المنطق ولما يكون ان  
لوم من الملوك بما جريانه المنطقه والمراد على ما هي مستعمله في ساير العلوم والمشتهر على ذلك  
استعمال المنطقه في ذلك المعنى بعد قوله الا ان ذلك الدخول في التعريف فبطل ان متعلق الجملة لا  
مرض الغلط طعن عرض بان المفكر ان اعي القواني المنطقية لم يقع الغلط له اصاله الا فاعلمه

[illegible][illegible][illegible][illegible]

كلمات الثالث لعم استقل اسم نزه والمنطق قال ان قيل المنطق كونه نظرا اقول





كافيا في كتاب القسم النظري كان كافيا في سائر العلوم فلا حاجة الى المنطق ولا افتقر كتابه الى قانون  
اخلا يقال الاستلزام لو كفي في الكتاب في المنطق يلزم ان يكون كافيا في كتاب جميع العلوم وانما  
يلزم لو كانت الافكار باسرها واردة على القسم الضروي وليس كذلك لان افكار العلوم امانا تنقل  
بالقسم الضروي والنظري فلياما كان يلزم ان يكون القسم الضروي كافيا في كتابها امانا  
تعلق بالقسم الضروي فظاهره ان تعلق بالنظري فلان القسم النظري كاف في كتاب  
تلك العلوم والتقدير ان الضروي كاف في كتابه والكافي في الشيء كاف في ذلك الشيء  
فيكون الضروي كافيا في تلك العلوم ايضا ليقال ههنا ان القسم الضروي كاف في سائر  
العلوم لان الاحاطة بجميع الطرق اصون للذهن عن الخطاء للقدرة على التمييز بين الصحيح  
والفاسد منها على ترتيب وقوعه ولا معنى للافتقار الى المنطق الا هذا القيد لا نقول للقسم الضروي  
امان يستقل بكتابها لجهولت بحيث لا يمرض الخلط في الفكر البشري فاستغنى عن المنطق ولا  
يستقل فيحتاج الى قانون اخر قلنا الاستلزام ان القسم الضروي مع الطريقة الضروي ان كفي  
سائر احوال لم يفتقر الى المنطق او معنى الكفاية ان الضروي مع طريقة اذ حصل الخدم يمكن  
الكتاب للنظري من غير حاجة الى منطق والحاصل يمكن من كتاب سائر العلوم بواسطة ما وهذا  
القيد لا ينافي في الاحتياج اليها بل يوجب على الكافي والكافي في الشيء لا يجب ان يكون كافيا فيه  
لاحتياجه الى الواسطة ايضا وعلى اصل الشبهة منع اخر وهو ان الاستلزام المنطق لو كان ضروريا  
لم يمرض الغلط انما يكون لو كان معلوما فرائي لكن لما لم يكن هذا الشق في العالم يتغير له ونفري الجوا  
عن الثاني ان المذموم كون المنطق محتاجا اليه في الجملة ويمكن بعض الناس من الكتاب بدون  
بنفي الحاجة اليه في الجملة ضرورة ان استغناء البعض عنه لا يوجب استغناء الكل كان استغناء  
الشاعر بالطبع عن علم العروض والبحتار عن علم الفقه لا يقتضي استغناء غيره عما هو التحقيق ان  
تحصيل العلوم بالنظر لا يتم بدون المنطق كما سبقت الاشارة اليه ولما المؤيد من عند الله بالقوة  
القدسية فهو لا يحصل العلوم بالنظر بل بالحس في القياس اليه ليست نظرية ولا كلام في احتياج  
المطالب لنظرية واعلم ان الجهولات تحصل معلوما ما غير العقل الذي هو خبر اليها ومع الاستغناء عما  
يجوز في ذهن عند حضورها او بقية اخرى ظاهرة كافي الحسوسات والخيالات والتميزات  
او باطنية كالوجليات والوهيات او بالحس وهو ان يسبح المبدأ المترتبة للذهن ودفعه بالنظر  
فيكون هناك مطلوب يترك النفس من طلب المبادي ثم يرجع منها اليها بالنظر فلا يكون المبادي  
حاصلة بنظر او سماع بل يسمعها من معلم فان قلت الاذن يكون هناك فذكر ان النفس تنقل  
عند السماع فتقول المعلم اننا ودية فضية فتصور المعلم اطرافها فان لم يثبت فيها تابع التصديق  
الذي هو العلم اننا ودية فضية فتصور المعلم اطرافها فان لم يثبت فيها تابع التصديق

فان قيل لا يتم ان القسم الضروي كاف في كتابه والكافي في الشيء كاف في ذلك الشيء  
فيكون الضروي كافيا في تلك العلوم ايضا ليقال ههنا ان القسم الضروي كاف في سائر  
العلوم لان الاحاطة بجميع الطرق اصون للذهن عن الخطاء للقدرة على التمييز بين الصحيح  
والفاسد منها على ترتيب وقوعه ولا معنى للافتقار الى المنطق الا هذا القيد لا نقول للقسم الضروي  
امان يستقل بكتابها لجهولت بحيث لا يمرض الخلط في الفكر البشري فاستغنى عن المنطق ولا  
يستقل فيحتاج الى قانون اخر قلنا الاستلزام ان القسم الضروي مع الطريقة الضروي ان كفي  
سائر احوال لم يفتقر الى المنطق او معنى الكفاية ان الضروي مع طريقة اذ حصل الخدم يمكن  
الكتاب للنظري من غير حاجة الى منطق والحاصل يمكن من كتاب سائر العلوم بواسطة ما وهذا  
القيد لا ينافي في الاحتياج اليها بل يوجب على الكافي والكافي في الشيء لا يجب ان يكون كافيا فيه  
لاحتياجه الى الواسطة ايضا وعلى اصل الشبهة منع اخر وهو ان الاستلزام المنطق لو كان ضروريا  
لم يمرض الغلط انما يكون لو كان معلوما فرائي لكن لما لم يكن هذا الشق في العالم يتغير له ونفري الجوا  
عن الثاني ان المذموم كون المنطق محتاجا اليه في الجملة ويمكن بعض الناس من الكتاب بدون  
بنفي الحاجة اليه في الجملة ضرورة ان استغناء البعض عنه لا يوجب استغناء الكل كان استغناء  
الشاعر بالطبع عن علم العروض والبحتار عن علم الفقه لا يقتضي استغناء غيره عما هو التحقيق ان  
تحصيل العلوم بالنظر لا يتم بدون المنطق كما سبقت الاشارة اليه ولما المؤيد من عند الله بالقوة  
القدسية فهو لا يحصل العلوم بالنظر بل بالحس في القياس اليه ليست نظرية ولا كلام في احتياج  
المطالب لنظرية واعلم ان الجهولات تحصل معلوما ما غير العقل الذي هو خبر اليها ومع الاستغناء عما  
يجوز في ذهن عند حضورها او بقية اخرى ظاهرة كافي الحسوسات والخيالات والتميزات والتميزات  
او باطنية كالوجليات والوهيات او بالحس وهو ان يسبح المبدأ المترتبة للذهن ودفعه بالنظر  
فيكون هناك مطلوب يترك النفس من طلب المبادي ثم يرجع منها اليها بالنظر فلا يكون المبادي  
حاصلة بنظر او سماع بل يسمعها من معلم فان قلت الاذن يكون هناك فذكر ان النفس تنقل  
عند السماع فتقول المعلم اننا ودية فضية فتصور المعلم اطرافها فان لم يثبت فيها تابع التصديق  
الذي هو العلم اننا ودية فضية فتصور المعلم اطرافها فان لم يثبت فيها تابع التصديق

[illegible]



[illegible][illegible]







منه فيكون ان التصديق لا يتحقق الا بعد تصور المحكوم عليه وبه الحكم لان الحكم كان احدهما  
الامر مجبولا لا يمنع الحكم بالارتباط كما امتنع الحكم بالارتباط امتنع تحقق التصديق  
لان الحكم اما جزئي او نفسي نبيح ان الحكم كان احدهما الامر مجبولا لا يمنع الحكم بالارتباط كما امتنع الحكم بالارتباط امتنع تحقق التصديق  
ويعكس بعكس النقيض الى قولنا كلما تحقق التصديق فلا بد ان يتحقق تصور كل واحد من  
الامور الثلاثة وان قلنا التصديق ليس يتوقف على تصور الحكم بل على نفسه ايجاب عنه  
بأن الحكم فعل من افعال النفس الاختيارية وقد تقرر في الحكم ان كل فعل اختياري لا يوجد  
الا بعد تصور ولا يلزم من ان يكون اجزاء التصديق زيادة على الازمنة لجواز ان يكون كل  
على اصح به الكافي في بعض قضاياها في الجواب ان الحكم فيما بين القوم مقول بالكلية  
انه على ايقاع النسبة الانجائية وانتزاعها عن ثبوت احدا لا مني للاخر وعنده او  
منا فانما ياه واخرى على نفس النسبة واستعماله في الموضوعين بالمعنيين تبين على ذلك  
وليس يعتبر في الحكم على الشيء تصور الحكم عليه وبه الحكم بحقايقها بل يكفي حصول

عليه بالنظر في الموصول الى التصور اما في مقدما وهو باب ايساغوجي واما في نفسه وهو  
باب التعريفات وكذلك النظر في الموصول الى التصديق اما فيما يتوقف عليه وهو باب  
باري وميناس واما في نفسه باعتبار الصورة وهو باب القياس باعتبار المادة وهو باب  
من ابواب الصناعات الخمسة لانه اوقع طائفة من الخطا بتر وفيها هو البرهان والافان  
اعتبر فيه عموم الاعتبارات والاشتمال فهو الجدل والاشتمال المغالطة ولما الشرح فهو البديع  
تصديقنا ولكن لا فائدة في الخيال التجاري مجرى التصديق من حيث انه يبرز في النفس فبنا  
لان الحكم كان احدهما الامر مجبولا لا يمنع الحكم بالارتباط كما امتنع الحكم بالارتباط امتنع تحقق التصديق  
بسطا على في الموصول الى التصديق وربما يضم اليها باب الالفاظ فيحصل الابواب عشرة  
تسعة منها مقصودة بالذات وواحد مقصود بالعرض ثم لا بد من النظر في ترتيب الابواب  
وان انما يقدم واما ما يؤخر فنقول باب الموصول الى التصور يستحق التقديم بحسب الوضع  
لان الموصول الى التصور التصورات والموصول الى التصديق التصديقات والتصور مقدر  
على التصديق طبعيا فيجب تقديمه وضعيا لوافق الوضع الطبع ولما توقف بيان تقديم  
التصور بحسب الطبع على مقدمتين احدهما ان التصديق موقوف على التصور وبقاها  
ان التصور ليس علته لان التقدم الطبعي هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر  
ولا يكون علته له وكان بيان المقدمة الثانية ظاهرة تركه المصنف واشغله بالمقدمة الاولى

وبما ان التصديق لا يتحقق الا بعد تصور المحكوم عليه وبه الحكم لان الحكم كان احدهما  
الامر مجبولا لا يمنع الحكم بالارتباط كما امتنع الحكم بالارتباط امتنع تحقق التصديق  
لان الحكم اما جزئي او نفسي نبيح ان الحكم كان احدهما الامر مجبولا لا يمنع الحكم بالارتباط كما امتنع الحكم بالارتباط امتنع تحقق التصديق  
ويعكس بعكس النقيض الى قولنا كلما تحقق التصديق فلا بد ان يتحقق تصور كل واحد من  
الامور الثلاثة وان قلنا التصديق ليس يتوقف على تصور الحكم بل على نفسه ايجاب عنه  
بأن الحكم فعل من افعال النفس الاختيارية وقد تقرر في الحكم ان كل فعل اختياري لا يوجد  
الا بعد تصور ولا يلزم من ان يكون اجزاء التصديق زيادة على الازمنة لجواز ان يكون كل  
على اصح به الكافي في بعض قضاياها في الجواب ان الحكم فيما بين القوم مقول بالكلية  
انه على ايقاع النسبة الانجائية وانتزاعها عن ثبوت احدا لا مني للاخر وعنده او  
منا فانما ياه واخرى على نفس النسبة واستعماله في الموضوعين بالمعنيين تبين على ذلك  
وليس يعتبر في الحكم على الشيء تصور الحكم عليه وبه الحكم بحقايقها بل يكفي حصول

عليه بالنظر في الموصول الى التصور اما في مقدما وهو باب ايساغوجي واما في نفسه وهو  
باب التعريفات وكذلك النظر في الموصول الى التصديق اما فيما يتوقف عليه وهو باب  
باري وميناس واما في نفسه باعتبار الصورة وهو باب القياس باعتبار المادة وهو باب  
من ابواب الصناعات الخمسة لانه اوقع طائفة من الخطا بتر وفيها هو البرهان والافان  
اعتبر فيه عموم الاعتبارات والاشتمال فهو الجدل والاشتمال المغالطة ولما الشرح فهو البديع  
تصديقنا ولكن لا فائدة في الخيال التجاري مجرى التصديق من حيث انه يبرز في النفس فبنا  
لان الحكم كان احدهما الامر مجبولا لا يمنع الحكم بالارتباط كما امتنع الحكم بالارتباط امتنع تحقق التصديق  
بسطا على في الموصول الى التصديق وربما يضم اليها باب الالفاظ فيحصل الابواب عشرة  
تسعة منها مقصودة بالذات وواحد مقصود بالعرض ثم لا بد من النظر في ترتيب الابواب  
وان انما يقدم واما ما يؤخر فنقول باب الموصول الى التصور يستحق التقديم بحسب الوضع  
لان الموصول الى التصور التصورات والموصول الى التصديق التصديقات والتصور مقدر  
على التصديق طبعيا فيجب تقديمه وضعيا لوافق الوضع الطبع ولما توقف بيان تقديم  
التصور بحسب الطبع على مقدمتين احدهما ان التصديق موقوف على التصور وبقاها  
ان التصور ليس علته لان التقدم الطبعي هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر  
ولا يكون علته له وكان بيان المقدمة الثانية ظاهرة تركه المصنف واشغله بالمقدمة الاولى

وبما ان التصديق لا يتحقق الا بعد تصور المحكوم عليه وبه الحكم لان الحكم كان احدهما  
الامر مجبولا لا يمنع الحكم بالارتباط كما امتنع الحكم بالارتباط امتنع تحقق التصديق  
لان الحكم اما جزئي او نفسي نبيح ان الحكم كان احدهما الامر مجبولا لا يمنع الحكم بالارتباط كما امتنع الحكم بالارتباط امتنع تحقق التصديق  
ويعكس بعكس النقيض الى قولنا كلما تحقق التصديق فلا بد ان يتحقق تصور كل واحد من  
الامور الثلاثة وان قلنا التصديق ليس يتوقف على تصور الحكم بل على نفسه ايجاب عنه  
بأن الحكم فعل من افعال النفس الاختيارية وقد تقرر في الحكم ان كل فعل اختياري لا يوجد  
الا بعد تصور ولا يلزم من ان يكون اجزاء التصديق زيادة على الازمنة لجواز ان يكون كل  
على اصح به الكافي في بعض قضاياها في الجواب ان الحكم فيما بين القوم مقول بالكلية  
انه على ايقاع النسبة الانجائية وانتزاعها عن ثبوت احدا لا مني للاخر وعنده او  
منا فانما ياه واخرى على نفس النسبة واستعماله في الموضوعين بالمعنيين تبين على ذلك  
وليس يعتبر في الحكم على الشيء تصور الحكم عليه وبه الحكم بحقايقها بل يكفي حصول

عليه بالنظر في الموصول الى التصور اما في مقدما وهو باب ايساغوجي واما في نفسه وهو  
باب التعريفات وكذلك النظر في الموصول الى التصديق اما فيما يتوقف عليه وهو باب  
باري وميناس واما في نفسه باعتبار الصورة وهو باب القياس باعتبار المادة وهو باب  
من ابواب الصناعات الخمسة لانه اوقع طائفة من الخطا بتر وفيها هو البرهان والافان  
اعتبر فيه عموم الاعتبارات والاشتمال فهو الجدل والاشتمال المغالطة ولما الشرح فهو البديع  
تصديقنا ولكن لا فائدة في الخيال التجاري مجرى التصديق من حيث انه يبرز في النفس فبنا  
لان الحكم كان احدهما الامر مجبولا لا يمنع الحكم بالارتباط كما امتنع الحكم بالارتباط امتنع تحقق التصديق  
بسطا على في الموصول الى التصديق وربما يضم اليها باب الالفاظ فيحصل الابواب عشرة  
تسعة منها مقصودة بالذات وواحد مقصود بالعرض ثم لا بد من النظر في ترتيب الابواب  
وان انما يقدم واما ما يؤخر فنقول باب الموصول الى التصور يستحق التقديم بحسب الوضع  
لان الموصول الى التصور التصورات والموصول الى التصديق التصديقات والتصور مقدر  
على التصديق طبعيا فيجب تقديمه وضعيا لوافق الوضع الطبع ولما توقف بيان تقديم  
التصور بحسب الطبع على مقدمتين احدهما ان التصديق موقوف على التصور وبقاها  
ان التصور ليس علته لان التقدم الطبعي هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر  
ولا يكون علته له وكان بيان المقدمة الثانية ظاهرة تركه المصنف واشغله بالمقدمة الاولى



**بل كذب الشاوي بعد التبيين** علما اننا قد صرح بشيوت المطلوب ومفصلا عن الفرق  
وخرج الجواب أن هذه القضية هي الشارحة في الشرطين أخذت خارجة متعاصداً  
**الاستدلال على عدم صحة ما ذهب اليه الشاوي من كون الملائكة مخلوقات**

[illegible][illegible]





قولنا الجهول مطلقا بمنع الحكم عليه من حيث الحكم هو الماخوذ بالاعتبار الأول ومن حيث

امتناع الحكم هو لما خوذ بالإعبار الثاني فالموضوع فيها مختلف فلا منافاة فلان قلت اني

هذه نقرض الحكم في هذه امتناع الحكم لأن الحكم ليس إلا امتناع الحكم فكون من ذلك الحكم محكوم عليه غير محكوم عليه نفقولا لجهول المطلق محكوم عليه من حيث امتناع الحكم

الحكم والمجهول مطلقا ما يعين به المحكوم عليه وقد حكم عليه بنفي الاستماع كما يقال شربك الباري ممنوع وإجماع النقصين حال فلان قلت لو صدق قولنا الحكم على المجهول حكم

ممتنع لصدق قولنا كما مجهول مطلقا ممتنع الحكم عليه. يعود واللام فان الحكم قد يقع

الحمد لله رب العالمين

للموضوعه سواء كان مقفلا او مفتوحا نقولنا ابن زيد كاتب وزيد بن بكاتبان الموضوع

فی کلہما من زید فی الحقیقۃ فلان قبل الإجماع عن زید بان ابنہ کاتب مغایر للاجماع عن

ابن زيد، الكتانية نعم انهما متلازمان في الصديق لكن التلازم الاستلزام الاتحادي فقط لا

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

اسم الله معبران في حقيقته بل العاير لا في المعط وهذا الجواب ظاهر السداد لان

ما يمنع الحكم عليه مفهوم وكل مفهوم اذا نسب الى شئ اخر يصدق عليه اما بالانحياز

السلب لكن السلب غير صادق هناك فتعني الانجاب ويمكن تفرع الشهادة بحيث

سنة في سنة الاحكام والالزام والالتزام والالتزام

بیتدع خدیج بیج از جویدر جایمان نو دهان حکیم علی اسی مسررکها بسو لکوم غدیر جویدر

ما صدق قولنا لا شيء من الجمهور مطلقا وإنما يحكمون عليه وإنما الثاني لا يصلح إعماله إلا في الملازمة

فلانقضاء المشروط وانما بانتفاء الشرط وانما وانما انتفاء التالي فلا يصدق على المجهول

مطابقاً إلى التزمك من الفكاك والتمسك بالأمور وما روي عن العبد المذنب والذليل

مستغاثا من بارئ العالم و سبي و ما موجد و معدوم الى غير ذلك

مفهوم ينسب الى المجهول مطلقا فان ثبت لمركان محكوما عليه بالاجاب والا لكان

الحكم واقعاً عليهم بالسلب فيكون المجهول مطلقاً دائماً محكوماً عليه في الجملة وقد كان

لست بمحكوم عليه وإنما أنا خائف وأيضاً المحكوم عليه في هذه القضية إن كان محمولا

الزاد الكافي في معرفة احوال الملوك والوزراء والسياسة

مطلقاً لما يكون مجهول مطلقاً مما محمولاً عليه في الجملة وان كان معلوماً باعتبارها

في الجملة لم يكن مجهولاً مطلقاً دائماً والكلام فيه والجواب الخامس لمادة البشمة أن

المجهول مطلقاً لأننا معلوم بالذات مجهول مطلقاً بحسب الفرض والحكم عليه و

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا إِنَّهُ لَكَبُورُ الْقُرْآنِ

سلب الحكم عنه بالاعتبارين وهذا هو تحقيق ما دلوا المصنفون وما استدلوا به من أن

مراد لای کی کہ بخت

میں نے اپنے دل سے کہا کہ میں نے اس کو بھلا کر دیا ہے۔

الحق في الخلق والخلق في الحق

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

مجلس شورای اسلامی

الفصل الثالث في مباحث الالفاظ وهي ثلثة الاول في دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى غير مقتضى وعلى الخارج عن التزام لكن  
والثاني في دلالة اللفظ على ما يقع عليه العقل والوجدان والتمسك به في امور الدين والادب والعلوم والاعمال  
والثالث في دلالة اللفظ على ما يقع عليه العقل والوجدان والتمسك به في امور الدين والادب والعلوم والاعمال

**الفصل الثالث في مباحث الالفاظ**

اقول ان الانسان قوة عاقلة بطبعه  
فما اصول الاشياء من طرق الحواس ومن طرق اخوارها وجود في الخارج ووجود في العقل  
ولما كان الانسان مدنيا بالطبع لا يمكن تعينه الا بمساكنة من ابناء نوعه واعلامهم على ما  
في صميمه من المقاصد والمصالح ولم يكن ما يتوصل به الى ذلك اخف من ان يكون ولم يكن  
اخف من ان يكون صوته العدم شأنه وادعاه فاده الالهام الالهى الى استعمال الصوت  
فقطعت الحروف بالآلة المعدة له ليبدل غيره على ما عنده من المدركات بحسب ترتيبها  
على جوه مختلفة وانحاء شتى ولان الاستغناء بهذا الطريق مختص بالخاصين وقد من جأ  
اخرى الى اطلاع الغائبين والموجودين في الافق البعيدة على الامور المعلومه لينفعوا بها  
ولينظم اليها ما يقتضيه ضمائرهم فكل المصلحة والحكمة انا كثر العلوم والصناعات اعما  
كلت بتلك الحق الافكار لاجرم ادى تلك الحاجة الى ضرب اخر من الاعلام فوضعت اشكال  
الكتابة ايضا لاجل الدلالة على ما في التقدير لانها وسطت الالفاظ بينهما وبين ما في النفس  
لان امكن دلالتها على بلا توسط الالفاظ لاجل وجعل الجوهر كتابته وللغرض كتابته اخرى  
اكن لوجعل كذلك لكان الانسان منواليا يحفظ الدلالة على ما في النفس الالفاظ يحفظها  
نفوسا في ذلك مشقة عظيمة وفصل الحروف ووضع لها اشكال ودكت تركب  
الحروف ليبدل على الالفاظ فصارت الكتابة دالة على العبارة وهي على الصور الدلالية  
وهي على الامور الخارجية لكن دلالتها على ما في الخارج دالة بطبيعتها لا بخلاف الدلالة ولا  
المدلول بخلاف الدلالتين الباقيتين فانها لما كانتا بحسب التواطؤ والوضع مختلفتان  
بحسب اختلاف الافعال امكن دالة العبارة فالدال يختلف دون المدلول واساني  
دلالة الكتابة فكلما اختلفا فيكون بين الكتابة والعبارة وبين العبارة والصور الدلالية  
علاقة غير طبيعية لان علاقة العبارة بالصور الدلالية ومن عادة القوم ان يسموها  
معاني اجهلها وانفهمها اكثر الاحتياج اليها وتوقف الزيادة والاستفادة عليها حتى  
ان تغفل المعاني قلنا يفتك عن تخيل الالفاظ وكان للفكر بناحي نفسه بالفاظ متغيرة  
فلاجل هذه العلاقة القوية صار البحث الكلي عن الالفاظ غير مختص بلغة دون لغة  
مقدّمات الشريعة في المنطق والالفاظ المنطوق من حيث انه منطوق لا يغفل له بها فان يجد  
عن القول للشارح والمختار ليقتصر ترتيبها وهو لا يتوقف عليها بل لو امكن فعلها بغيره  
فكانت الالفاظ على ما يقع عليه العقل والوجدان والتمسك به في امور الدين والادب والعلوم والاعمال  
والثالث في دلالة اللفظ على ما يقع عليه العقل والوجدان والتمسك به في امور الدين والادب والعلوم والاعمال





قوله

فانما لا يخلو

لأنه لا يخلو

أي لا يخلو من معنى كونه

اللفظ بحيث يفهم من المعنى

هو عالم بالوضع ومعنى كونه

عند الإطلاق لا يخلو من معنى كونه

فقد جرد لفظه لا لانه لا يخلو

بل لانه لا يخلو من معنى كونه

ثم ان اللفظ لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

فانما لا يخلو من معنى كونه

اللفظ بحيث كماله اودده الحس على النفس الوقت الى معناه هو اللفظ اوله وذلك بسبب العلم

السابق بالوضع وكون صورته المحفوظتين عند النفس تقول ايضا العلم بالوضع

على فهم المعنى مطلقا اعلى فهم المعنى من اللفظ وهو موقوف على العلم بالوضع فلا ريب

الثاني ان الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ فلا يجوز تعريف أحدهما بالآخرى و

استصعب بعضهم هذا الأشكال حتى غير التعريف الى كون اللفظ بحيث لو اطلق فهم

معناه للعلم بوضعه والتحقيق ان فهمنا امورا لا بعد اللفظ وهو نوع من الكيفيات

المسوقة والمعنى الذي جعل اللفظ له واصله عارضة بينهما هي الوضع اى جعل

اللفظ لاء المعنى علمان المخترع قال لا اطلق هذا اللفظ فانه هو هذا المعنى واصفا

فانما يترتب عارضة لهما بعد عرض اللفظ الاولى وهي الدلالة فاذ انشئت اللفظ قبل

انها على معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند الإطلاق واذ انشئت

الى المعنى قبل ان يمدلول هذا اللفظ بمعنى كون المعنى من معناه إطلاقا وكلا المعنيين

لازم لهما اللفظ فامكن تعريفهما بما بينهما كان اذا تم هذا فنقول لا نسلم ان الفهم

للكون في التعريف صفة السامع ولما يكون كذلك لو كان اصافة الفهم بطريق الاسناد

وهو ممنوع بل بطريق التعلق فان معناه كون المعنى من معناه من اللفظ وهذا كما يقال عجز

ضرب زيد فان كان زيد فاعلا يكون معناه اعجز كون زيد صاربا وان كان مفعولا

يكون معناه اعجز كون زيد مضربا فبينهما الفهم مضاف الى المفعول وهو المعنى ف

تركيبه فيكون المراد كون المعنى من معناه من اللفظ ولا شك انه ليس صفة السامع

الدلالة الوضعية اما مطابقة وقض او التزام وتقييد المصن بالوضع الاخراج الطبيعية

والعقلية وباللفظ الاخراج غير اللفظية وبيان المحصرات ما يدل عليه اللفظ بطريق الوضع

اما تمام المعنى الموضوع له او جزاء او اخرج عنه فان كان تمام المعنى الموضوع له ففى

مطابقة لتطابق اللفظ والمعنى وان كان جزء المعنى الموضوع له ففى ضمن لانه فى ضمن

المعنى الموضوع له وان كان اخرج عنه ففى التزام لانه لا يخلو من كونه

يقولنا من حيث هو كذا لانه لا ينفصل عن ذلك لالات بعضها ببعض فان من الجاز

ان يكون اللفظ مشتركا بين الكل والجزء كاشتركا الامكان بين مفهومه العام والخاص

فلن يكون مشتركا بين الملزم واللازم كاشتركا الشمس بين المجموع والنور فلزم بقيد

دلالة

دلالة

دلالة

دلالة

دلالة

دلالة

دلالة

دلالة

[illegible]

اطلق لفظ الامكان واريد به الامكان الخاص يكون دلالة على الامكان العام بالضم  
 لا بالمطابقة مع انه يصدق عليها انما دلالة اللفظ على تمام ما وضع له لكنها ليست من  
 حيث هو ما وضع له بل جزئ حتى لو فرض ان لفظ الامكان ما وضع اصلا لفهم الامكان بالتحديد  
 كانت تلك الدلالة متحققة واما انتقاضه بالالتزام فلا تارة فلا تطلق لفظ الشمس واريد  
 به الجرم كان دلالة على التوالتزامية المطابقة مع انه موضوع له ولا انتقاض عند التقييد  
 تلك الدلالة ليست من حيث هو موضوع له بل من حيث هو لازم وكذلك لو لم يقيّد هذا  
 دلالة الشمس ولا التزام لان نقصنا دلالة المطابقة اما النقص فلا تارة اذا اريد من لفظ  
 الامكان الامكان العام تكون دلالة عليه مطابقة مع انه جزء ما وضع له ولا انتقاض  
 اذا قيّد لانها ليست من حيث هو جزء واما الالتزام فلا تارة اذا اريد من لفظ الشمس  
 فالدلالة مطابقة وهو لازم ما وضع له لكن ليست من حيث هو لازم هكذا وجّه  
 السارحون هذا الموضع وغير نظر لانا لا نسلم ان اللفظ المشترك عند دلالة معنى الكلام  
 او المزمع الا يدل على الجزئية واللازم بالمطابقة غاية ما في الالباس انه يدل على دلالتين من  
 جهتين ولا منساع في ذلك وكذلك في المنضم الالتزام يقال دلالة اللفظ على المعنى

المطابق عما يتحقق ذا ريد ذلك المعنى واللفظ لا يدل بحسب ذاته ولا المكان لكل لفظ  
 حق من المعنى لا يجازيه بل بالأداة الجارية على قانون الوضع والارتداد للفظ المشترك  
 مالم يوجد فيه قرينة لإدالة أحد معانيه اليفهم منه معنى لنا نقول هب أن دلالة اللفظ  
 ليست ذاتية لكن ليس يلزم منه أن تكون ثابتة للأداة بل بحسب الوضع فانا نعلم بالضرورة  
 أن من علم وضع لفظ المعنى كان صورة ذلك اللفظ محفوظة له في الخيال وصورة المعنى  
 مرئية في البال فكنا نتجمل ذلك اللفظ بعقل معناه سواء كان مراداً أو لا وما المشترك  
 فلا شك أن العالم بوضعها يتبين بعقلها عند إطلاقه فم تعين أداة اللفظ <sup>فوق</sup>  
 على القرينة لكن بين أداة المعنى ودلالة اللفظ عليه بون بعيد وتوجيه الكلام في هذا <sup>بني</sup>  
 للقام أن اللفظ المشترك دلالة على الجزء بالمطابقة والتحقق وعلى الآخر بالمطابقة  
 الألتزام فافاً اعتبره دلالة على الجزء بالنقض وعلى الآخر بالتزام يصدق عليها أنها دلالة



[illegible][illegible]

التركيبات بالوضع الجنا  
الذكان فتم دخول الترتيب متقد، فإلا  
المتن كاللغات، فإلا كالمعادن

برز للآلة على الجزاء والذرم بالمطابقة  
 ليست من حيث هو كذلك لا أيضا  
 أن اللفظ إذا دل بأقوى الدلائل  
 كذلك لو كانت الدلالة الضعيفة  
 إلام الذرم الذهني بين المستوي والإ  
 المستوي فإذ لو لم يفهم المعنى الحار  
 أن اللفظ موضوع للأول بسبب تقا  
 على ذلك التقدير فم يكن اللفظ

المضمون لم يوضع له اللفظ ولا ينتقل  
إلا إلى أن يقال فهم المعنى عند إطلاق  
المعنى الموضوع له ومع تيمم الدلائل  
بعض الأوقات دون بعض غيب  
ومذهبنا <sup>في هذا</sup> وأيضا المعينات طاعة على  
تأجيل كلغة ومزهدنا تأمل لأننا نقول لأننا  
اللفظ متى أطلق الثاني فهم المعنى منه  
بعض العلوم المعنى الثاني فلا علاقة  
بمعينات أن لم ينتقل الدهن بعد كان  
يلهما ممنوعة والآلة انقضى ولا يشرط  
في المستحق فيه إذ لو كان شرطا لما تحقق  
العمى يدل على المائدة كالبحر ولا التزام

اقول هذا جواب سؤال مقدّم عليه  
تقرير بان دلالة اللفظ المركب خارجة  
عنه ولا نعتمد الآن معناه ليس جزء  
بجاء عن المعنى الموضوع له والجملة لما لم  
يسرورة انها تابعة للوضع فان قلت المركب  
الانجلو

[illegible]

لا يجلو ما ان يكون موضوعاً المعنى ولا يكون اذ اما كان لا يتجى السؤال ما اذا كان موضوعاً مفردية والمطلوب واحد لمفردية وحده هذا المذهب الاول الواحد في انفسه

فظاهرهما انهما لم يكن فلا ان دلالة لم يكن وضعيه والكلام فيها فنقول الدلالة الوضعيه

ليست هي عبارة عن دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له وإنما كان دلالة التضمن والافتراء

يضعته لما يكون للوضع مدخل فيها على ما فسرهما القوم فيكون دلالة اللفظ المركب وضعته

الأنف مع السوال وهو أن تقرأ الآية المكتوبة: فإذا جاءك الطائفة

وذلك لان المعنى من الوضعي تعريف دلالة المطابقة ليس وضع عن اللفظ المعين

للعنى فقط بل احال الامر الى انا وضع عبثه لعينه واجزائه اجزائه بحيث يطابق اجزاء اللفظ اجزاء

المعنى والثاني محقق في دلالة المركب فلا تكون خارجة عن الدلالات واعتراض عليه بأن

دلالة المركب ليس يلزم أن تكون مطابقة لأن دلالة تابعه لدلالة اجزائه على أجزاء المعنى

وهو يدلون بالمطابق وبالعصم، وبالالتزام وهذا الاعتراض ليس بوارداً مطلقاً

فليكون ذلك الميراث عليها مطابقة ولو اوردوه بالقاب الى معنى من المعاني، امك، نطفة،

الجواب عليه بان يقال دلالة المركب داخلية فيه اى فيها ذكرنا من الدلالات الثلث وانقضاء

الوضع ممنوع والتفصيل هناك ان دلالة المركب اما على مدلول مفرد او على مدلول واحد

المفرد بن اوعلى ما لا يكون هذا لانك كاللازم للجموع من حيث هو مجموع اما ان لا تنزع

مدلول مفردیه فالجمله اما ان یکون علی مدلول مفردیه او علی مدلول واحد مفردیه و

فكبحوا خراجهم، أحدهما كونه، والثاني على، والثالث سئل، كان، والآخر النصف، والواو مفتحة.

الأحد هـ ونضمنا الأول للآخر ونضمنا الأحد هـ والتزامنا الآخر وان كان خارجاً عنها

يكون دالته عليه بالالتزام والاول ينحصر في ستة اقسام الان دال التقديرين على

مللوهم اما بالمطابقة او بالنقض او بالانترام او دلالة احدها بالمطابقة والاخر با

لنضمن اولا التزاما بالمطابقة والاخرى الالتزام اولا لان احدهما بالنفس والاخرى بال...

والذين يكونون كل واحد من المؤمنين بالله على معناه بالمطابقة يكون اجموع ذلك لنا

ان بوجھ سے کہ اس کی بات بہت سی جیوں کو شہرک بنائے گا اور اس کو

سین جیٹ ۱۶

[illegible][illegible]

۳۲

هذه رسالة من ابن خلدون إلى ابن تيمية

۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

الذی یبینه  
لہرید منہا الکوین سموعا بعینہ ہم کھنیا اندو اجہ نہ القور نیین  
منافزہ من اللغۃ ذین جنبا تحقق ان الوضع النوعی مشیرہ فی الاط  
قطعا





قوله لا يمتنع ان يكون له الخلق خاصة بل لا يمتنع ان يكون له خلق  
مختلف من خلقه لا يقال ان المراتب في تدرجها هي المراتب  
وهو كون البشري والحيواني والنباتية من حيث انسابها والجنس  
المتفرد في جوارها بل كل رتبة هو نوع فان بين رتبة الانسان  
وبين رتبة الملائكة مثلا الجوارية هو نوع مختلف عن رتبة الملائكة  
فانما ينادى بالعدل والحق وذلك في تقرير قولنا مصنف في بيان عدم  
استلزام المطابقة للانزمام ورده بقوله وهذا انما يعبر عنه بمرادنا  
لان مراد من قوله لانه قد يكون انه يكون اناسا لا يعني انه يقتضيه  
تمكنت فيعزى خلاف الظاهر بل رد العجبية عند الاطلاق في غاية  
عجزها في بيان الرتبة المسبقة المعتبرة في الرتبة ولا هم  
لان لا يقدح في انما يقع التصنيع للانزمام من حيث شئنا ان

[illegible]

مع العطف عن الاسم من جهة عن وكان ان المقابلة لا يستلزم  
النقض ان يكون اسمي سبيها كقوله الاسم من جهة يدرك قوله  
كقول اسمي سبيها فاما قوله من جهة يدرك قوله

[illegible]

لبيست غير ما دلل على الملتزم وذلك على النظم البين بالالتزام اجاب بان قوله كون المعنى  
ليس غيره لازم بين ان اراد برائتين بالمعنى الاخص ممنوع ان كثيرا ما تصور شيئا ولا يحظر  
ببالتاليه فضلا عن ان لم يكن غيره وان اراد برائتين بالمعنى الاخص فليس لكن لا يفيد اذا اعتبر  
في دلالة الالتزام هو المعنى الاخص لا يقال ان اعتبر في المعنى الاخص للزوم التحارخي بطلان  
انما المعبر في الالتزام وذلك لم يكن اخص من المعنى الثاني باعتبار للزوم الخارج في غير فان المعبر  
فيكون لو كان للزوم الذي ان كان بالمعنى الاول كان العام بين الخاص وان كان بالمعنى الثاني  
لزم تعريف الشيء بغيره لا نقول المعبر في المعنى الثاني مطلق للزوم اعم من لادني والخاص  
لا يقال اذا حصل لنا شعور باعتبار ان لم يميز بينهما وبين غيرها فلا شعور بما لا كل شعور  
به موجود في الذهن وكل موجود في الذهن متميز عن غيره وان ميزتا بينهما فلا خفاء في  
ان التميز يستلزم تصور الغير فلا ادنى من ان يكون لنا شعور بمطلق الغير لا نقول لا نسلم  
اذا ان لم يميز بين الماهيتين وبين غيرها فلا شعور بهما نعم انما متميزة عن غيرها في نفسها لكن  
لا يستلزم ذلك علما بامتيانها عن غيرها والالتزام من كل تصور تصديق وليس كذلك  
واما التضمن والالتزام فلا لازم بينهما لانفكاك التضمن عن الالتزام في مركبات الغير للزوم  
وانفكاكهما عن في لسان الملتزم وانما اهلها المعنى المتضاها بما ذكر في المطابقة فلن  
قبلنا اطلاق اللفظ الموضوع بانه المعنى المركب بفهم الكل من حيث هو كالحجز من حيث  
هو جزء وانما فهمنا من حيث هو كالحجز بفهم التركيب بالضرورة وهو ما خارج عن المعنى  
فالتضمن يستلزم الالتزام فنقول هذه مغالطة من باب اشتباه الغرض بالمعرض فان  
المفهوم هو ما صدق عليه الكل والحجز وذلك لا يستلزم فهم الكل والحجز بل يستلزم لفهم  
التركيب على ان فهم الكل والحجز لو كان لازما لكان في بيان المطلوب قالوا لا لفظ  
على مدلوله المطابق بطريق الحقيقة وعلى الآخر بطريق المجاز اقول ان وضع في كلام الاما  
والاكثر ان دلالة المطابقة هي الحقيقة والتضمن والالتزام مجازان ولا يستراب في ان الدلالة  
لبت حقيقة ولا مجازا والالتزام اجتماع الحقيقة والمجاز عند اختلاف اللفظ بالانطلاق للفظ على  
مدلوله المطابق اي استعماله في طريق الحقيقة لانه استعمال فيما وضع له ولا لانه على مدلوله

الموضوع في هذا الكتاب هو معرفة ما هو الحق في الدين والادب والعلوم  
والمعرفة ما هو الحق في الدين والادب والعلوم والمعرفة ما هو الحق في الدين والادب والعلوم  
والمعرفة ما هو الحق في الدين والادب والعلوم والمعرفة ما هو الحق في الدين والادب والعلوم







الثالث اللفظ اما مركب يقصد به مجرد دلالة على ما يقصد به حين ما يقصد به واما مفرد يقابل به وجوه المركب يسمى قولاً ومؤلّفاً وقيل للمؤلّف هذا  
والمركب ما يدل جزئاً لا على جزء المعنى

٣٧

بمعنى انه لا يجوز ان يذكر فيه ما يدل على المسؤول عنه ولا على جزائه بالالتزام كالايجوز ذكر ما  
دلالة على المسؤول عنه بالنفتم لاحتمال انتقال الذهن الى غيره او غير جزائه فلا يتيقن  
الماهية المطلوبة وجزائها بل الواجب ان يذكر ما يدل على المسؤول عنه بالمطابقة وعلى  
جزائه اما بالمطابقة والنفتم فيكون الالتزام مجهولاً كلاً وبعضاً بالمطابقة ومعنى  
كل واحد بعضاً والنفتم مجهولاً كلاً معبر بعضاً وسيكون عليك هذا في باب الكلمات  
**قال الثالث** نلفظاً اما مركب **اقول** قد عرفت بما سلف ان نظر المنطقي في اللفظ من

جمله انما دلالة على الانتقال فلم يكن له بد من البحث عن الدلالة اللفظية ولما كان طريق  
الانتقال اما القول بالشارح او المجتزأ وهي مع ان مركب من مفردات اللفظ بعد البحث عن  
الدلائل كلها ان يبحث عن اللفظ الدلالة على طريق حتى يتبين ان اى مركب يدل على  
قوله الشارح كالمركب التقية والى مركب يدل على الغيبة كالمركب وعن اللفظ  
المفردة الدلالة على جزء القول الشارح او المجتزأ فاختار في تفسير اللفظ والمفرد والمركب  
عنى باللفظ الذي هو مورد القسم اللفظ الموموع لمعنى وانما ترك هذا التقيد بناء على ما

سبق من ان نظر المنطقي مختص بالدلالة الوضعية وذلك لانه لو اريد مطلق اللفظ  
لانتقض هذا المفرد باللفظ الغير الدلالة على معنى والدلالة على معنى بحسب الطبع واللفظ  
فانما ليست اللفظ مفردة وقدم تعريف المركب على المفرد لانه التقابل بينهما تقابل لعدم  
العدم والمركب لا لعدم اتمانه من جملة ما تم الواقع في التعليم الا ان اللفظ المركب ما  
دل جزئاً على معنى بل مفرد ما يدل جزئاً على معنى وقد عرفت ان بعض اهل النظر النقص اللفظ  
المفردة التي يدل جزئاً على معنى كعبده الله علماً واجاب عن الشيخ في لشفاء بان اللفظ لا  
يدل بنفسه بل بالاداة اللفظ حتى لو خلا عنها لم يكن دالاً بل لا يكون لفظاً عند جماعة فلا  
يكون جزء مثل عبده الله ولا على معنى بل بمنزلة لزام من زيد وحيث يتبين على هذا الكلام انما  
الضعف بناء على ما سبق من الفرق بين الدلالة على معنى وفصل غير التعريف الى اللفظ  
الذي يقصد به مجرد دلالة على معنى ما يقصد به حين ما يقصد به والمراد بالفصل هو الفصل  
الجاري على قانون اللفظ ولا لو قصد واحد براء زيد معنى لزم ان يكون مركباً وبالجزم ما  
يتروك في المسموع ليخرج الفصل الدال على انما على الحدث ويصغره على الزمان وهو اعم  
من التخصيص والتقدير حتى يدخل فيه مثل ضرب وبالدلالة ما ذكرنا للفظ جنس وبان

بمعنى انه لا يجوز ان يذكر فيه ما يدل على المسؤول عنه ولا على جزائه بالالتزام كالايجوز ذكر ما  
دلالة على المسؤول عنه بالنفتم لاحتمال انتقال الذهن الى غيره او غير جزائه فلا يتيقن  
الماهية المطلوبة وجزائها بل الواجب ان يذكر ما يدل على المسؤول عنه بالمطابقة وعلى  
جزائه اما بالمطابقة والنفتم فيكون الالتزام مجهولاً كلاً وبعضاً بالمطابقة ومعنى  
كل واحد بعضاً والنفتم مجهولاً كلاً معبر بعضاً وسيكون عليك هذا في باب الكلمات  
**قال الثالث** نلفظاً اما مركب **اقول** قد عرفت بما سلف ان نظر المنطقي في اللفظ من  
جمله انما دلالة على الانتقال فلم يكن له بد من البحث عن الدلالة اللفظية ولما كان طريق  
الانتقال اما القول بالشارح او المجتزأ وهي مع ان مركب من مفردات اللفظ بعد البحث عن  
الدلائل كلها ان يبحث عن اللفظ الدلالة على طريق حتى يتبين ان اى مركب يدل على  
قوله الشارح كالمركب التقية والى مركب يدل على الغيبة كالمركب وعن اللفظ  
المفردة الدلالة على جزء القول الشارح او المجتزأ فاختار في تفسير اللفظ والمفرد والمركب  
عنى باللفظ الذي هو مورد القسم اللفظ الموموع لمعنى وانما ترك هذا التقيد بناء على ما  
سبق من ان نظر المنطقي مختص بالدلالة الوضعية وذلك لانه لو اريد مطلق اللفظ  
لانتقض هذا المفرد باللفظ الغير الدلالة على معنى والدلالة على معنى بحسب الطبع واللفظ  
فانما ليست اللفظ مفردة وقدم تعريف المركب على المفرد لانه التقابل بينهما تقابل لعدم  
العدم والمركب لا لعدم اتمانه من جملة ما تم الواقع في التعليم الا ان اللفظ المركب ما  
دل جزئاً على معنى بل مفرد ما يدل جزئاً على معنى وقد عرفت ان بعض اهل النظر النقص اللفظ  
المفردة التي يدل جزئاً على معنى كعبده الله علماً واجاب عن الشيخ في لشفاء بان اللفظ لا  
يدل بنفسه بل بالاداة اللفظ حتى لو خلا عنها لم يكن دالاً بل لا يكون لفظاً عند جماعة فلا  
يكون جزء مثل عبده الله ولا على معنى بل بمنزلة لزام من زيد وحيث يتبين على هذا الكلام انما  
الضعف بناء على ما سبق من الفرق بين الدلالة على معنى وفصل غير التعريف الى اللفظ  
الذي يقصد به مجرد دلالة على معنى ما يقصد به حين ما يقصد به والمراد بالفصل هو الفصل  
الجاري على قانون اللفظ ولا لو قصد واحد براء زيد معنى لزم ان يكون مركباً وبالجزم ما  
يتروك في المسموع ليخرج الفصل الدال على انما على الحدث ويصغره على الزمان وهو اعم  
من التخصيص والتقدير حتى يدخل فيه مثل ضرب وبالدلالة ما ذكرنا للفظ جنس وبان

المفردة بالاداة اللفظية

[illegible]

المقصود من اللفظ والدلالة الجزئية على بعض المعنى المقصود مقصوده ما يكون ذلك المعنى مقصودا فيخرج من الحد ما لا يكون له جزء أو يكون له جزء ولا يبدل على شيء كزيد أو يكون له جزء  
وال على معنى لكن لا على جز المعنى المقصود كعباد الله أو يكون له جزء وال على جز المعنى المقصود مقصوده عال كرون ذلك المعنى مقصودا كالحجر الناطق أو الناطق باسمه الإنسان  
الحجر فيزيد له جزء المعنى المقصود أعني الذات المستفهم التي هي ماهية الإنسان مع الشخص لا الزم مقصوده في الجملة لكنها ليست مقصوده في حال العينية والمفرد بما يلزم  
هو أنه لم يقصد بجز منه الدلالة على جزء معناه حين ما يكون ذلك المعنى مقصودا فيزيد له  
زيد الألفاظ لا زينة المذكورة وإنما لم يجعلوا مثل عبد الله مركبا كما جرت عليه كلمة الخفاء لا  
نظيرهم في الألفاظ تابع للمعاني فيكون أفرادها وتركيبها تابعين لوحدة المعاني وكثرة الألفاظ  
لوحدة الألفاظ وكثرة المعاني لا يقال تعريف المركب غير جامع وتعريف المفرد غير مانع لأن مثل  
الحجر الناطق بالنظر إلى معناه البسيط التضميني أو الالزامي ليس جزء مقصودا للدلالة على جزء  
ذلك المعنى فيدخل في هذا المفرد ويخرج عن هذا المركب لأننا نقول المراد بالدلالة في تعريف المركب  
هي الدلالة في الجملة وبعلم الدلالة في المفرد انتقاما من سائر الوجوه فالمركب ما يكون جزء  
مقصودا والدلالة باني دلالة كانت على جزء ذلك المعنى والمفرد ما لا يكون جزء مقصودا والدلالة  
اصالة على جزء المعنى وحيد بحد نوع التقص لأن مثل الحجر الناطق لم يبدل جزء على جزء المعنى  
البسيط التضميني أو الالزامي لكن يبدل على جزء المعنى المطابق ومعهم من لم يقدر على دفع الإشكال  
ناعته في تركيب اللفظ والدلالة جزء على جزء معناه المطابقة على جزء معناه التضميني أو الالزامي  
فقد موردا لقسمة المطابقة ضد علمه التضميني بالمركبات الجزئية جمعها ومعناها اللفظ الكثر  
بشيء لا وهو لها وبعدها في بين المركب والمؤلف وبذلك القسمة فيقال للفظ أمان  
لا يبدل جزء على شيء إلا وهو المفرد ولا يبدل على شيء فاما أن يكون على جزء معناه وهو المؤلف  
الجزء على جزء معناه وهو المؤلف هذا هو المنقول من بعض المتأخرين ونقل المحقق وصاحب الكشف  
أنهم عرفوا المؤلف بما ذكر في تعريف المركب والمركب بما يبدل جزء لا على جزء المعنى وعلى هذا  
يكون القسمة حاصلة فيخرج مثل الحجر الناطق عنها علما أنهم إلا أن يبدل في تعريف المركب  
أو ينقص من تعريف المؤلف حين ما يقصد أو لا يقصد بمركبته بوجه أو لا

على تقدير كركوك هذا الموضع مقصودا من انما قرأه تسمية كلام بعضهم  
اشققوا بذلك ان كلام فلان خاص بالاباء يقال المكرتب اول قرناء  
بقرناء معني اسمها بانه كركب ونفع الملبس فيه معناه المقصود وسميته



نسبة في زمان وبجسمها اهل العربية افعالنا فصر لدلالةها على محان غير مائة اى لا  
يخرج من خبر بها او حدها ولا الخطاطها من درجة الافعال الحقيقية التامة بقصا مدلو  
الكل حقيقة شئ ليس هو مدلولها او موصيها اذ ان  
هو مدلولها او موصيها كما ذكرنا في سابق  
وذلك في ذلك من دلالتها على كونها  
فخرج من دلالتها  
من دلالتها  
الموضوع هو موصيها  
انما وصفنا في الافعال على  
فانما دلالتها على كونها  
بالجاذبة على مفعولها  
لما ذكرنا في

لا يملك المجتهد في الحكمة الحقيقية احد في علم الحث لا الضرب مثلا  
 يقول ليس الاشارة الى اننا  
 نعلم اننا قد فهمنا الحكمة بغير علمنا اننا قد فهمنا  
 المنهج في فهمنا الحكمة بغير علمنا اننا قد فهمنا  
 الحكمة بغير علمنا اننا قد فهمنا الحكمة بغير علمنا اننا قد فهمنا







وقال لا كلمة في لغة العرب والفاظ المضارع من اسمين او اسم وحرف لان ما بعد حرف المضارع ليس فعلا معاضيا ولا مستقبلا ولا امر او ناسم  
لفظ المضارع اما اسم او حرف ويحقق ذلك ولاطنا بضمير الى اهل العربية

٢٢

تولد احد ان يمشي لو كان دالا ان شيئا ما معينا في نفسه وعينه

القائم

بمولا عندنا

يمشي فاذا اطلق فلا

ان يفهم هذا المعنى من ان يمشي

انهم لم يذكروا ان يمشي دالا على ذلك

بمولا عندنا وذلك وليس يلزم من كون

معناه دلالة عليه كما في الحرف فانه لا يدل على معناه

ولا يفهم منه ما لم يذكر متعلقه فلما الفظ اذا كان موصوفا

معي وجب ان يدل على المعنى الذي كان معناه بحيث لا يمكن تحمله

والفعل المسمى بالمشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فان المشي في اللغة العربية هو المشي في اللغة العربية

فإن قيل قد يقال في قوله لا بد من أن يكون له معنى في نفسه...  
فإن قيل قد يقال في قوله لا بد من أن يكون له معنى في نفسه...  
فإن قيل قد يقال في قوله لا بد من أن يكون له معنى في نفسه...

ليس كذلك الثاني أنه لو كان كذلك لم يصلح أن يحمل على ما يدعى يكون زيد شئ في العالم  
بمعنى أن هذا التركيب ليس بمتعين بل هو في قوة المفرد بل خبرنا بما يمكن أن يدخل عليه أن  
يتمتع بالحرفين أن ذلك الموضوع معين في نفسه وكذلك المثال لا بد من أن اللفظ فليس في  
اللفظ ولا في المعنى على تعيين الموضوع فدلوا لا يريد على مفهوم الكلمة أعني نسبتها للحدث في موضوع  
فإنما يصحح به ولم يتعين عند السامع لا يحمل الصدق والكذب ولو تأملنا مثل ما قلنا ونصف  
في نفسه لا يجد بين شيئين شيئا فإنا في ذلك فأن كلمة ما يدل على النسبة إلى موضوع ما  
معين بحسب نفسه لا بحسب ذلك لاختلافه في الشيء فأنه يدل على تعيين الموضوع وهو أمر زائد  
على مفهوم الكلمة فلهذا عرفت هذا عرفت أنما خلطوا أحدا لا دليل عليه بالآخر ولا أنه اسم للمعنى  
في قوله فأن منع حمله على زيد لولا العاطفة مكان الفاء لا يمكن تطبيق كلامه على كلامه وإن ما  
نقل من أن معناه أن شيئا معينا في نفسه وعندها نقول وجد له المصدر ليس على ما ينبغي هو

مناط الاشكال وتاما على الدليل الثاني فوجهه ان يقال هبلت تلك المزلة تدل على  
مغولان لا نسلم أن هذا القدر يقتضي التركيب وإنما يقتضيه لو كان الباقي من اللفظ يدل  
على الباقي من المعنى وليس كذلك فان الباقي من اللفظ لا يمكن أن يدل على  
جزء لفظي لفظا ولا يكون لفظا ولا واجبا عنه بان هذا المنع من دفعه لأن التركيب ما يدل  
جزء لفظي على جزء معناه فيكون في ذلك جزء واحد وما دلالة الباقي على الباقي إنما يقتضيه  
هذا التركيب وايضا من البين ان الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى حالة التركيب  
هذا القدر كان في التركيب خبرا جازما لمصم اما على القول فنحن في قوله المضارع المنكسر  
المخاطب وايضا على باقي الالفاظ المضارة محض للصدق والكذب ان اراد به ان مجرور  
محتمل لما ممنوع وان اراد به ان مع الضمير المستتر في ذلك فهو مسلم لكن لا يدل على تركبه  
وهو ضعيف لأن أكثر الناس من لا يفرقون بين علم الشيء وتقدير الضمير بطرفون تلك  
الالفاظ ويعتقدون المخاطبة التامة ولو لا أنها تدل بانفسها عليها لما كان كذلك واما على الثاني  
فنحن نألسم ان المضارع المنكسر والمخاطب يدل على جزء على جزء معناه وقوله امره والتاء و  
النون تدل على معنى زائد فلنا يقتضي المضارع الغائب فان الباء ايضا تدل على معنى زائد  
مع انه كلمة عنده وانت خبر بضعفه واولد اليتيم ايضا على نفس الماضي فلا نسلم ان مقتضى  
كلامهما حاصل من مادة وهي الحروف تدل على الحدث وصورة معتزة بما دلالة على الموضوع

فإن قيل قد يقال في قوله لا بد من أن يكون له معنى في نفسه...  
فإن قيل قد يقال في قوله لا بد من أن يكون له معنى في نفسه...  
فإن قيل قد يقال في قوله لا بد من أن يكون له معنى في نفسه...

والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب  
والله اعلم بالصواب

فإن قيل قد يقال في قوله لا بد من أن يكون له معنى في نفسه...  
فإن قيل قد يقال في قوله لا بد من أن يكون له معنى في نفسه...  
فإن قيل قد يقال في قوله لا بد من أن يكون له معنى في نفسه...

فإن قيل قد يقال في قوله لا بد من أن يكون له معنى في نفسه...  
فإن قيل قد يقال في قوله لا بد من أن يكون له معنى في نفسه...  
فإن قيل قد يقال في قوله لا بد من أن يكون له معنى في نفسه...

فإن قيل قد يقال في قوله لا بد من أن يكون له معنى في نفسه...  
فإن قيل قد يقال في قوله لا بد من أن يكون له معنى في نفسه...  
فإن قيل قد يقال في قوله لا بد من أن يكون له معنى في نفسه...

وَأَوْرَدَ الْأَمَامَ عَلَى تَقْوِيمِ الْأَسْمِ بِخَبَرٍ عَنِ الْفِعْلِ الْيَجْبُرُ عَنْهُ أَنْ قَوْلَا الْفِعْلِ الْيَجْبُرُ عَنْهُ الْيَجْبُرُ عَنْهُ فَيَنْزِلُ أَنْ كَانَ اسْمًا كَذَبَ وَإِنْ كَانَ فِعْلًا تَأْتِيهِ جَوَابُهُ  
 أَنْ الْمُرَادُ أَنَّ الْفِعْلَ الْيَجْبُرُ عَنْ مَعْنَاهُ مَعْتَبَرٌ عَنْهُ بِحَرْفِ لَفْظِهِ فَالْخَبَرُ عَنْهُ فِي قَوْلَا الْفِعْلِ الْيَجْبُرُ عَنْ مَعْنَاهُ مَعْتَبَرٌ عَنْهُ بِحَرْفِ لَفْظِهِ مَعْنَى الْفِعْلِ الْيَجْبُرُ عَنْهُ  
 بِمَعْنَاهُ بَلْ الْأَسْمُ وَهُوَ قَوْلَا الْفِعْلِ لَوْ قَوْلَا خَبَرٌ بِلَا يَجْبُرُ عَنْ مَعْنَاهُ مَعْتَبَرٌ عَنْهُ بِحَرْفِ لَفْظِهِ كَانَ الْخَبَرُ عَنْ لَفْظِ الْفِعْلِ هُوَ قَوْلَا خَبَرٌ بِلَا يَجْبُرُ عَنْهُ عَلَى الْيَجْبُرُ  
 وَلَوْ قَوْلَا مَعْنَى خَبَرٍ بِلَا يَجْبُرُ عَنْهُ مَعْتَبَرٌ عَنْهُ بِحَرْفِ لَفْظِهِ كَانَ الْخَبَرُ عَنْ مَعْنَى الْفِعْلِ الْيَجْبُرُ عَنْهُ مَعْتَبَرٌ عَنْهُ بِحَرْفِ لَفْظِهِ مَعْنَاهُ مَعْتَبَرٌ عَنْهُ بِحَرْفِ لَفْظِهِ وَهُوَ قَوْلَا مَعْنَى فَلَا تَأْتِيهِ شَيْءٌ  
 مِنْ ذَلِكَ

۲۲

القوم تذكروا ان الاسم مخبر عنه والفعل والحرف لا يخبر عنهما قال الامام معمر رضي الله عنهم قوله  
 يخرج ان يخرج الالف من اسم الخبر  
 الفعل لا يخبر عنه خبر بالخبر عنهما اما ان يكون اسما او فعلا او اما ان يكون كائنا اما ان كان  
 اسما فلا ن كل اسم يصح ان يخبر عنه وكان لا يخبر عنه فيلزم الكذب واما ان كان فعلا فلا اثر  
 اخبر عنه باثر لا يخبر عنه فبعض الفعل يخبر عنه فيستلزم التناقض وقد سبق بيان الكذب  
 والتناقض في حديثنا الاول مطلقا فلا يحتاج الى الاعداد وشرح الجواب مسبوقي بهميد  
 مقدمة وهي ان الاخبار عن الفعل اما ان لفظه وهو جائز كقولنا ضرب رجل ما ضا وعن  
 معناه ولا يخلو واما ان يعتبر عنه بلفظه اى بلفظ وضعه بالذات او بغير لفظه ولا امتناع في  
 الثاني كقولنا معنى الفعل مقرون بالزمان والافلا اما ان يكون بلفظه مع خيمته وليس ايضا  
 بمنع كقولنا معنى ضرب غير معنى في ويجوز لفظه وهو غير جائز المراد بقولنا الفعل لا  
 يخبر عن ان الفعل لا يخبر عن معناه مجزئ لفظه وح فتخار من الشقين ان الخبر عن ههنا  
 الفعل قوله فبعض الفعل يخبر عنه ويلزم التناقض قلنا لا نسلم واما يلزم لو كان الخبر عنه  
 ههنا معنى الفعل مجزئ لفظه وليس كذلك بل الخبر عنه معنى الفعل وعبر عنه بلفظ الاسم  
 لجواز الاخبار عنه مطلقا وهو لفظ الفعل وما قيل من ان ان ارد بمعنى الفعل اضرب فلا

السند يدل على دفع التامضي لأنه إذا كان مفقود الكلام لا يجازي  
من المصنف بأنه لا يجوز عن صفاء لم يفرق من التامضي كما لا يفرق من الآخر  
من اللفظ بأنه لا يجوز عن صفاء وإنما هو كصفاء وهو وظيفة  
التي تروى من العلم لأن مرجع المفعول هو المفعول بالفاعل  
فجوز عنه أن يبيد الفاعل لا يفرق من مجزأ ويجوز لفظه ولا يفرق لأن  
المفعول عنه هنا مفعول الفاعل كمن مجزأ عنه لفظ الاسم من لفظ  
المعنى فثبت صفاء ما إذا الفاعل لم يتواتر إجماع ذلك من هذا ما لا يثبت.

اجلے



[illegible]

بیت الاخیوت کلمہ محمدیہ  
 کلیمہ قائم عالمی (نقص مالہ)  
 الحفظان کلمہ فی وضع (نقص مالہ)  
 ہذا معروضہ قلم محمدیہ  
 ہذا قلمہ بی بیہ المہاجر

من التوجيه على أن الإخبار عن اللفظ ينقسم كالإخبار عن  
لفظ فاما أن يعتبر عنه بنفس اللفظ وبغيره فاما اعتبر

من لفظ فاما ان يعتبر عنه بنفس اللفظ او غيره فانه اعتبر  
بمجرد ذلك اللفظ او مع ضميمته اخرى مثال الاول خبر

مجرد ذلك اللفظ ومع صيغة أخرى مثال الأول حرف  
الكثرة والثالث الفعل ورفع الفاعل فلا شك أن الخبر عنه

باب الثالث المعلن برفع الفاعل والاستكان المحرر عنه

ثم ينمنا على هذه الغايبة وتأكيد الصحة الاخبار ولن

فلم يفتح فمنا ضرب اليمجر عن معناه بجره لفظه والتنا  
بنا ان كانا

فعل كل فعل لا يجزى عن معناه بجزء لفظه وأما بطلان  
أن الأخر قد عزم مع غيره بجزء لفظه أحاط بأن لا

ثُمَّ الْإِخَارِيزُ عَنْ مَعْنَى ضَرْبٍ بِحَرْفِ لَفْظِ أَجَابَ بِأَنَّ الْأَ

وَضَرْبٌ بِلْعَنِ لَفْظِهِ لَكُونِ الضَّمِيرِ فِي مَعْنَاهُ عَالِدًا أَيْ  
يَكُونُ الْمَعْنَى ضَرْبٌ مَعْنَى وَهُوَ أَطْلُ بِلْعَنِ عَادِمَةٌ أَفْرَعٌ

يكون المعنى ضرب معنى وهو اطل بالناس عادته اخره  
يخبر عنه مغبر اعز مخبر لفظه فقد اخبر في خبر معنى

ههنا معنى الفعل لكن لا يجوز لفظه بل مع ضمته اسم فلا

ههنا معنى الفعل لكن لا يجوز لفظه بل مع جميعه اسم بلا  
 فنى المفردان اتخذ معناه **اقول** اللفظ المفردان بلو

ففي المجرى ان المحل معناه **القول** اللفظ المعرف لما ان يبو  
فقد معناه فاما بالنسبة بان لا يمكن استنساخه من كثيره

فان كان مظهر اى بظهر معناه من مجرد لفظه متى

فمنه وان اتحد لا بالتحض فان كان وقوعه على افراد المتوفين  
من اذني الغاطي الغرض في ذلك لان سوا المتوفين المتوفين

[illegible]

كذلك وانما يشترك الناظر وغيره في انهم من المشتركين ومن المتوكلين  
فانهم لا ينفصلون عنه ولا يخرجون منه بل يكونون بالنقد والناظر

او كه بها في معناه والتشكيك قد يكون بالتقدم والتأخر كما  
قبل حصوله في الممكن وقد يكون بالاولوية وعدمها كالواجب

تقبل حصوله في المكان وقد يكون بالاولوية وعدمها لا يجوز  
منه في الممكنات والفرق بين هذا والا ان لم يكن الممكنات

تختلف في الممكنات والفرق بين هذا والاوّل انه قد يكون المتنا  
وجود القياس الى الحركة الفلكية والاعجام الكائنة وقد يكون

وجود القياس الى المحلّة العقلية والاجسام الكائنة وقدا  
 النسبة الى الشئ والمعالج وان كان معنى المقطع قد اقاما

المستبرأ الى السلم وللعاج وان كان معنى اللفظ مستعدا

والمبايعة الصليبية فبايعة  
الربست في المصطفى الكاظم  
عليه السلام

مضمون عبارت الہادی  
اگرستار شست  
لائے تھے المذکر

کتابخانه عمومی  
مکتبہ اسلامیہ  
کراچی

۴۶

قوله واستأنه معرفته الصدق والكذب بدون الخبر ثم آه أو يجمع به  
يقال الصدق سبحانه الحكام الواقع والكذب عدم مطابقة له  
إذا كان من شأنه المطابقة وتوحيث جواب الشبهة أن الصدق  
والكذب من الأعراف لانه آية الأولية للخبر فيوقف  
معرفته على معرفته سواء أضافها إلى تعريفها ولا  
وأما ذكرنا في تعريفه الذي هو تغييره راسخة  
فيعين المعناه وذلك لأن آية  
الخبر في نفسها وفي غيره  
العقل الزاير كسنة  
سنة الآ

[illegible][illegible]







ملا يمنع تصور منه والجواب انه لما اخذنا التصور في تعريف الكل بالجزء في علمنا ان الكلمة  
الجزئية من عوارض الصور الذهنية فربما يسبق الى الوهم انه لو كان من الصور للذهنية ما  
لا يمنع الشركة كان حقيقها الخارجية كذلك لان الصور للذهنية تطابق للمعاني الخارجية فيكون  
مثل الواجب لا يمنع الشركة في الخارج هذا خلف فاذيل هذا الوهم بان منع الصور للذهنية  
لشركة وعدم منعها ليس بالنظر الى ذاتها بل من حيث نفس تصور ما نفس تصور الواجب  
هو الذي لا يمنع الشركة لاذن ان التعبد بالنفس للذاتة هذا الوهم وديان الايضاح واما قوله  
امتنع وجود افراد المتوهم اذ يمكن فغير تبينه وتقسيم اما التبيين فنوان قوما حسبوا ان الكل  
لا بد ان يكون افرادا موجودة في الخارج وذلك لانهم لما سمعوا ان الكل مشترك بين كثيرين  
فجعلوا ان الاشتراك بحسب الخارج فنته على فساد هذا الظن لجواز امتناع افرادها او علمها  
حتى يعلم ان مناط الكثرة هو صلاته اشتراك كثيرين بحسب العقل ولما كان صدق  
عليها بمجرد مفهومه لا يقال لو كان امكان صدق الكل على كثيرين معتبرا لم يكن الكثرة  
الفرضية مثل بعض الامكان العام واللاشئ كية اذ ليس بشئ يمكن ان يصدق عليه الا ان  
العام واللاشئ لا نقول ان المراد بالصدق ليس هو الصدق في نفس الامر بل هو اعم مما هو  
بحسب نفس الامر والفرض العقلي فالمعتبر امكان فرض صدق على كثيرين سواء كان صدقا  
او لم يكن وسواء فرض العقل صدقا او لم يفرض قط لا يقال فلان مجرد الفرض كايضا فالفرض  
الجزئي صادق على اشياء كان فرض صدق اللاشئ عليها لا نقول ذلك فرض متمنع وهذا  
فرض متمنع والفرد فيق اشار اليه الشيخ حيث قال معنى ذلك استحالة ان يجعل مشتركا  
بينه فان معناه هو ذات المشار اليه وفلذات هذا المشار اليه متمنع في لذهن ان يجعل الغير  
فالحاصل ان مجرد فرض صدق لشي على كثيرين لا بالفعل بل بالامكان كانت في اعتبار الكلمة  
ولكن هذه الذققة على ذكر من ان في محقق المحصولات مواضع نفع ولما التقسيم فهو  
للشي بحسب وجوده في الخارج وعدمه ذلك اما ان يكون متمنع الوجود في الخارج اذ  
يمكن الوجود والاقل كشرهنا لبادي والثاني اما ان لا يوجد منه شيء في الخارج او يوجد  
والاقل كالعفاء والثاني اما ان يكون الموجود منه واحدا او كثيرا والاقل اما ان يكون  
غيره متمنعا كواجب الوجود او ممكنا كالتمس عند من يجوز وجوده ثمس اخرى والثاني  
اما ان يكون ممكنا كالكواكب السبعة وغير مناهية كالتفوس الناطقة لا يقال هذا

5.

[illegible]

على الصفة كقولنا المتحرك جسم سبتي هذا الموطاة وحمل الصفة على  
 الموصوف كقولنا الجسم متحرك سبتي هذا الاستغناء فلا فائدة في  
 هذا الاصطلاح ولذا كان المتعارف هو الاصطلاح على المعنى الثاني  
 الذي سبق على كلام الامام قال مرجع التفسير الثلاثة هي بقية التي  
 واحد عند التحقيق قال المصنف في شرح المحضر المراد بالذات بالغير  
 عنه باسم جاد كايكوال والالاف ان هو الصفة بالغيره باسم شقي  
 كالا سبتي واذا قيل ان ذلك راجح فانما كان المحمول انما هو ظاهر رده  
 بولسبتي فانما هي حقيقة الاثر والاعراض  
 بجم الاثر والاعراض فاعطاه الموضوع  
 المحمول انما هو الاثر والاعراض فانما  
 فاجوبه هذا فانما هو سبتي  
 سبتي

في المباحث  
 الأربعة

انقل



ہجرت اور انعام  
مہدی علیہ السلام  
مخبر اور انصاف  
سید

حقيقته ونزعت الاضافي بالكلية بطله تضادها فانلو قبل المزمع المندرج تحت شواحي كان  
جيدا فهي هنا تلك مفهومات الجزئان والكلية بالكلية انصير ومفضلة عند العقل فلا بين

مندرج تحت الماهية المعرأة عن الشخصات فيكون اضافيا وهو مفقود بالشخص إذ ليس له ماهية كلية ولا لكان للشخص شخص بالواجب فانه شخص ليس له ماهية كلية

كان معد وما يندرج تحت المعدوم وهو ايضا كل شيء لا شرعا واجب ويمكن او متع واياها  
كان يندرج تحت احدها وليس كل الصافي حقيقة المجاز كالشيء ثم انعم يجوز ان يكون جنسا

مع الدهول عن انداجر تحت كلّي ولكن الاضافي مصايف للكلّي والاضافة والتحقيق بين  
الاضافي والكلّي عموم من وجه لنصاد تمام في الكليات المتوسطة وصدمه بدون الكلّي في

تحت ذاتي فالنسبة كان كرويين الجزئي الحقيقي بالكلية ما ينته كائنه وذلك طامخ **قال** وكل

فهما معا وبيان والأمان استلزم صدقاً واحداً صدقاً آخرينهما عموم وخصوص من وجه  
والاستلزام اختياري مطلقاً والألزام اعم وإن لم يستلزم نفيه اعموم وخصوص من وجه وكل

[illegible][illegible]

بكن فرض اندر اجرت سواد الكحل ذلك  
الاخراج اذا شتم بر نفسي به اندرج بالفعلة  
غيره فلكون ذلك الغير صا دقا عليه في نفس الامر وهو

[illegible][illegible]

آن جنین مختلفین و اعم النظائر و متصارفین و تحقیقی سوسی و فکری و غیره

ان فان العلم وانما هو الحق الان لا يشك في ذلك ولا يجوز ان يكون له ما عدا ذلك

المعنى هو موضوعه في بعضهم يقتصر المذهب القاضي على الموضوعات العامة

وكانت هذه هي الحالة التي كانت عليها طائفة من الأمازيغ في  
الجزيرة العربية في القرن الثاني عشر للهجرة، وقد كان  
السلطان المملوكي في ذلك الوقت قد أرسل إلى  
الملك المملوكي في القاهرة ليرسل إليه  
الملك المملوكي في القاهرة ليرسل إليه

نستعمل النسيب في هذا العلم من حيث هو، ولا نعتبر فيه النسب بين الناس من حيث هو، بل من حيث هو في العلم.

أشكال العام كيان حقيقيا فان نتج ان يقتضي المتأولين  
مساو ان وفتر اخر في الاضافه بالموضوع السجل لان الاضافه  
اهم من سلفاؤا الايمن ووجه حقا يسا اتر من البسته

بیان الاضانیین سجدہ  
فان النسبة بينهما مضمرة في اربع اى لا تكون خارجة  
هنا بكونه اعم بهاد الباقية

المسألة  
العموم من واد  
المسألة

[illegible]

فانما هو الذي لا غم في  
الادراك ودمع  
المداد والاداء  
الفلقطين عاين  
اليد واليد بالانصراف

ونقيضنا المتساويين منساويان ونقيض الاعم مطلقا اخض من نقيض الاخص مطلقا ونقيض الاعم من وجه لا يلزم كوننا من نقيض الاخر لان نقيض الخاص قد يكون اعم من عين العام من وجه مع المباينة الكلية بين نقيض العام وعين الخاص وبين نقيض المتباينين مباينة جزئية لان نقيض كل منهما يصدق مع عين الاخر فان صدق مع نقيضه ايضا يباين نقيضاها مباينا جزيا والاكثريا فالجزئية لا تفيد

واحد منهما اعم من الاخر من وجه وهو كونهما مالا لا غير ولاخص منه من وجه وهو كونهما مشمولا للاخر فلا بد لهما من صور ثلث وفي هذا المحرر اشكال وهو ان نقيض العام والشيئية لا شك في كونها مفهوميين وليسا مباينين ولا لكان بين عينهما ما قبل جزئية ولا مساويين لانهما لا يصدقان على شئ اتصالا بينهما بما عوم مطلق لان عين

الامر هو بشئ ومنه كون اشئ موجودا في نفس الامر لا يوجد في

العام يمكن ان يصدق مع نقيض الخاص ولا يمكن صدق احدهما على عين الاخر ولا من وجه صدق احدهما لنقيض على صدق كل واحد ليس في امره حقيقة صدق كنه الحقيقة من حقيقة كنه لا يستلزم صدق كل واحد منهما مع نقيض الاخر فان قلت لا تريد بينه وبين النقيض مباينة لايجب صدق كل المنع في شئ مباين فليس يلزم من عدم تصديق المفهومين على شئ كنه مباينين وانما يلزم لو صدق احدهما على شئ ولم يصدق الاخر عليه او نورد النقيض على تعريف المتباينين فان النقيضين لا يتصادقان على شئ اتصالا وليسا مباينين طاعلم ان هذه النسبة كما تعتبر في الصدق تعتبر في الوجود والتشابه يعتبر بين القضايا انما هي بحسب الوجود

**قَالَ نقيض المتساويين متساويان اقول**

لما بينه النسب بين المفهومات شرع في بيان التشاب بين نقاضها فنقيض المتساويين متساويان لان كل ما يصدق عليه نقيض احدهما يصدق عليه نقيض الاخر ولا يصدق عليه على بعض ما يصدق عليه نقيض احدهما فيلزم صدق احدهما متساويين بل ذلك الاخر هذا خلعت وفيه منع قوي وهو اننا استلزم انه لو لم يصدق كل ما يصدق عليه نقيض احدهما يصدق عليه نقيض الاخر لصدق عليه غيره بل لا يلزم على ذلك التقدير ليس كل وهو الاستلزام بعض ما يصدق عليه نقيض احدهما يصدق عليه عين الاخر لان السالبة للعدد لا تستلزم الموجبة المحصلة لجواز ان يكون المساوي امرا شاملا لجميع الموجودات المحققة والمقدرة فالا يصدق نقيضه على شئ اتصالا فلا يصدق الموجبة لعدم موضوعها ح ولهم في النقيض عن هذا المنع طريقان الاول تغيير الدعوى في من وجوه الاول ان المراد من تساوي نقيض المتساويين انه لا شئ مما يصدق عليه نقيض احدهما متساويين يصدق عليه عين الاخر ولا يصدق نقيضه المنعكبي الى الحال الثاني ليس المراد تساوي النقيضين بحسب الخارج بل بحسب الحقيقة بمعنى ان كل ما لو وجد كان نقيض احدهما متساويين فهو بحيث لو وجد كان نقيض الاخر وحينئذ تلتزم السالبة والموجبة لوجود الموضوع وفيه نظر لان موضوع الحقيقة لو اخذت بحيث يدخل فيه المنهات كدلت

فرضها او لم يفرضها قطعا ونقيض الامر اعم من ان يرجع مطلقا لغيره جوده في الخارج موجودا في نفس الامر لا في نفس الاخر وهو من وجه صدق احدهما على شئ مباين فليس يلزم من عدم تصديق المفهومين على شئ كنه مباينين وانما يلزم لو صدق احدهما على شئ ولم يصدق الاخر عليه او نورد النقيض على تعريف المتباينين فان النقيضين لا يتصادقان على شئ اتصالا وليسا مباينين طاعلم ان هذه النسبة كما تعتبر في الصدق تعتبر في الوجود والتشابه يعتبر بين القضايا انما هي بحسب الوجود

وعلى تقدير صدقهما منع الخلف لجواز صدق احدهما متساويين على نقيض الاخر ولا فلا

ان لا يصدق صدق عين امر ما

وكانت الملاحظة اعتبارا للحسب لا لاختلاف سببه بترك

وكانت الملاحظة اعتبارا للحسب لا لاختلاف سببه بترك

لا يلزم بين الموجبة والسالبة الثالث الا ندعى ان نفقضي المتساويين متساويان مطلقا  
 بل ان صدقنا في نفس الامر على شئ من الاشياء والاختفاء في اندفاع المنع لوجود الموضوع  
 وتحقق التلازم بينهما لكن هذا التخصيص ينافي وجوب عموم قواعد هذا الفن الرابع  
 ان نفقضي المتساويين بالمتساويين لا في الصدق فقط بل مطلقا سواء كان في الصدق  
 الوجود فلا بد ان يكون نفقضاها متساويين لان نفقضي التلازم يستلزم نفقضي المتساويين  
 الطريق الثاني تغيير الدليل الى ما لا يرد عليه المنع وفيه ايضا وجوه احداهما ان ما صدق  
 عليه نفقضي احداهما يجب ان يصدق عليه نفقضي الاخر فانه ان لم يصدق عليه نفقضي  
 الاخر يصدق عليه عين الاخر لان عين الاخر نفقضي لنفقضه وكلما لم يصدق احد النفقيين فلا  
 من صدق النفقي الاخر ولا يلزم ارتفاع النفقيين وبغير نظر لاننا نقول هبلان عين  
 الاخر نفقضي لنقضه لكن لا نسلم ان صدق عين الاخر على نفقضي احداهما نفقضي لصدق  
 نفقضه عليه لجواز ان لا يصدق عليه ولا يقضه على نفقضي احداهما لعدم ثبوتها ان  
 نفقضي المتساويين يمتنع ان يكونا جزئيين فلا بد ان يكونا كليتين فيكون لهما افراد تما  
 يصدق عليه نفقضي احداهما من تلك الافراد يصدق عليه نفقضي الاخر ولا اصدق عنه  
 لوجود تلك الافراد وفيه ايضا نظر لان وجود الافراد لا يكفي في صدق الموجبة بل لابد  
 مع من صدق الوصف لعنواني عليها في نفس الامر ولا شئ يصدق عليه في نفس الامر  
 نفقضي الامر الشامل ولو قد صدق الموجبة فلزم الخلف ممنوع لجواز صدق احد  
 المتساويين على نفقضي المساوي الاخر بحسب الفرض العقلي وثالثها وهو العدة في حل  
 التهمة مسبوق بفهمه مقدمات الاولى ان نفقضي الشئ سلبه تدفعه نفقضي الاشياء  
 سلبه لاعدله التائين ان الموجبة السالبة الطرفين لا تستدعي وجود الموضوع  
 بالسالبة في اتم من المعدولة الطرفين التالفة ان كذب الموجبة اما لعدم الموضوع  
 واما الصدق فنقض المحول على الموضوع لانه لو كان الموضوع صدق موجودا فلا يصدق  
 نفقضي المحول عليه بلزم صدق عينه عليه فيكون الموجبة صادقة ونقضها كذبها والآن  
 تمهدت هذه المقدمات فنقول كل ما ليس باحد المتساويين ليس المساوي الاخر لانه  
 لو كذبت هذه الموجبة كان كذبها اما لعدم الموضوع وهو باطل لان الموجبة السالبة  
 الطرفين لا تستدعي وجود الموضوع بل صدق مع عدم الموضوع واما الصدق فنقض

لا يلزم بين الموجبة والسالبة الثالث الا ندعى ان نفقضي المتساويين متساويان مطلقا  
 بل ان صدقنا في نفس الامر على شئ من الاشياء والاختفاء في اندفاع المنع لوجود الموضوع  
 وتحقق التلازم بينهما لكن هذا التخصيص ينافي وجوب عموم قواعد هذا الفن الرابع  
 ان نفقضي المتساويين بالمتساويين لا في الصدق فقط بل مطلقا سواء كان في الصدق  
 الوجود فلا بد ان يكون نفقضاها متساويين لان نفقضي التلازم يستلزم نفقضي المتساويين  
 الطريق الثاني تغيير الدليل الى ما لا يرد عليه المنع وفيه ايضا وجوه احداهما ان ما صدق  
 عليه نفقضي احداهما يجب ان يصدق عليه نفقضي الاخر فانه ان لم يصدق عليه نفقضي  
 الاخر يصدق عليه عين الاخر لان عين الاخر نفقضي لنقضه وكلما لم يصدق احد النفقيين فلا  
 من صدق النفقي الاخر ولا يلزم ارتفاع النفقيين وبغير نظر لاننا نقول هبلان عين  
 الاخر نفقضي لنقضه لكن لا نسلم ان صدق عين الاخر على نفقضي احداهما نفقضي لصدق  
 نفقضه عليه لجواز ان لا يصدق عليه ولا يقضه على نفقضي احداهما لعدم ثبوتها ان  
 نفقضي المتساويين يمتنع ان يكونا جزئيين فلا بد ان يكونا كليتين فيكون لهما افراد تما  
 يصدق عليه نفقضي احداهما من تلك الافراد يصدق عليه نفقضي الاخر ولا اصدق عنه  
 لوجود تلك الافراد وفيه ايضا نظر لان وجود الافراد لا يكفي في صدق الموجبة بل لابد  
 مع من صدق الوصف لعنواني عليها في نفس الامر ولا شئ يصدق عليه في نفس الامر  
 نفقضي الامر الشامل ولو قد صدق الموجبة فلزم الخلف ممنوع لجواز صدق احد  
 المتساويين على نفقضي المساوي الاخر بحسب الفرض العقلي وثالثها وهو العدة في حل  
 التهمة مسبوق بفهمه مقدمات الاولى ان نفقضي الشئ سلبه تدفعه نفقضي الاشياء  
 سلبه لاعدله التائين ان الموجبة السالبة الطرفين لا تستدعي وجود الموضوع  
 بالسالبة في اتم من المعدولة الطرفين التالفة ان كذب الموجبة اما لعدم الموضوع  
 واما الصدق فنقض المحول على الموضوع لانه لو كان الموضوع صدق موجودا فلا يصدق  
 نفقضي المحول عليه بلزم صدق عينه عليه فيكون الموجبة صادقة ونقضها كذبها والآن  
 تمهدت هذه المقدمات فنقول كل ما ليس باحد المتساويين ليس المساوي الاخر لانه  
 لو كذبت هذه الموجبة كان كذبها اما لعدم الموضوع وهو باطل لان الموجبة السالبة  
 الطرفين لا تستدعي وجود الموضوع بل صدق مع عدم الموضوع واما الصدق فنقض

لا يلزم بين الموجبة والسالبة الثالث الا ندعى ان نفقضي المتساويين متساويان مطلقا  
 بل ان صدقنا في نفس الامر على شئ من الاشياء والاختفاء في اندفاع المنع لوجود الموضوع  
 وتحقق التلازم بينهما لكن هذا التخصيص ينافي وجوب عموم قواعد هذا الفن الرابع  
 ان نفقضي المتساويين بالمتساويين لا في الصدق فقط بل مطلقا سواء كان في الصدق  
 الوجود فلا بد ان يكون نفقضاها متساويين لان نفقضي التلازم يستلزم نفقضي المتساويين  
 الطريق الثاني تغيير الدليل الى ما لا يرد عليه المنع وفيه ايضا وجوه احداهما ان ما صدق  
 عليه نفقضي احداهما يجب ان يصدق عليه نفقضي الاخر فانه ان لم يصدق عليه نفقضي  
 الاخر يصدق عليه عين الاخر لان عين الاخر نفقضي لنقضه وكلما لم يصدق احد النفقيين فلا  
 من صدق النفقي الاخر ولا يلزم ارتفاع النفقيين وبغير نظر لاننا نقول هبلان عين  
 الاخر نفقضي لنقضه لكن لا نسلم ان صدق عين الاخر على نفقضي احداهما نفقضي لصدق  
 نفقضه عليه لجواز ان لا يصدق عليه ولا يقضه على نفقضي احداهما لعدم ثبوتها ان  
 نفقضي المتساويين يمتنع ان يكونا جزئيين فلا بد ان يكونا كليتين فيكون لهما افراد تما  
 يصدق عليه نفقضي احداهما من تلك الافراد يصدق عليه نفقضي الاخر ولا اصدق عنه  
 لوجود تلك الافراد وفيه ايضا نظر لان وجود الافراد لا يكفي في صدق الموجبة بل لابد  
 مع من صدق الوصف لعنواني عليها في نفس الامر ولا شئ يصدق عليه في نفس الامر  
 نفقضي الامر الشامل ولو قد صدق الموجبة فلزم الخلف ممنوع لجواز صدق احد  
 المتساويين على نفقضي المساوي الاخر بحسب الفرض العقلي وثالثها وهو العدة في حل  
 التهمة مسبوق بفهمه مقدمات الاولى ان نفقضي الشئ سلبه تدفعه نفقضي الاشياء  
 سلبه لاعدله التائين ان الموجبة السالبة الطرفين لا تستدعي وجود الموضوع  
 بالسالبة في اتم من المعدولة الطرفين التالفة ان كذب الموجبة اما لعدم الموضوع  
 واما الصدق فنقض المحول على الموضوع لانه لو كان الموضوع صدق موجودا فلا يصدق  
 نفقضي المحول عليه بلزم صدق عينه عليه فيكون الموجبة صادقة ونقضها كذبها والآن  
 تمهدت هذه المقدمات فنقول كل ما ليس باحد المتساويين ليس المساوي الاخر لانه  
 لو كذبت هذه الموجبة كان كذبها اما لعدم الموضوع وهو باطل لان الموجبة السالبة  
 الطرفين لا تستدعي وجود الموضوع بل صدق مع عدم الموضوع واما الصدق فنقض

لا يلزم بين الموجبة والسالبة الثالث الا ندعى ان نفقضي المتساويين متساويان مطلقا





[illegible][illegible]





حيث هو في نفسه معنى سواء كان موجودا في الأعيان المتصورة في الأذهان ليس كشيء  
جزئي حتى لو كان الحيوان أكثر من حيوان كلياً لم يكن حيواناً شخصياً ولو كان أكثر من حيوان جزئياً لم يكن  
منه إلا شخص واحد وهو الذي كان يقصد به الحيوان في نفسه شئ يتصور في العقل حيواناً  
ويجب تصور حيواناً لا يكون إلا حيواناً فقط وإن تصور عدداً كلى أو جزئياً فلا يتصور  
معنى زاد على الحيوانية ثم لا يمر من غير ما خرج أن كلى حتى يكون ذاتاً واحدة بالحقيقة في  
الخارج موجودة في كثيرين ثم يمر من الصورة الحيوانية المعقولة لنسبة واحدة إلى المهور  
كثيرة بما يجعلها العقل على واحد واحد منها فهذا العارض هو الكثرة ونسبة الحيوان إليه  
نسبة الثوب إلى الأبيض فكأن الثوب له معنى لا الأبيض له معنى لا يحتاج في عقله إلى أن  
يعقل أنه ثوب أو خشب أو غير ذلك وإذا التما حصل معنى آخر كذلك الحيوان أيضاً  
والكلى معنى آخر من غير أن يشار إلى أكثر حيوان أو إنسان أو غيرهما والحيوان الكلى معنى  
ثالث وفلا سئل على التعاريف أن كونه كلياً لنسبة تعرض للحيوان بالقياس إلى أفراد والنسبة  
لا تكون نفس أحد المنسبين فيكون الحيوان معارياً للمفهوم الكلى وهما معارياً للمركب  
منها خروجه مغايرة الجزء الكل والكل هو الكلى الطبيعي لأنه طبيعة ما من الطبايع و  
الثاني المنطقي لأن المنطقي إنما يبحث عنه ثالثاً لمعقوله لعدم تحققه إلا في العقل وإنما  
قال الحيوان مثلاً لأن هذه الاعتبارات لا تختص بالحيوان ولا بمفهوم الكلى بل يعم سائر  
الطبايع ومفاهيم الكليات من الجنس والنوع والفصل وغير هاتين يحصل جنس  
طبيعي ومنطقي عقلي وهكذا في غير على هاتين كاتر المناخرين وينظر إلى الحيوان  
من حيث هو لو كان كلياً طبيعياً أو جنساً طبيعياً كان كليته وجذبيته الطبيعية أكثر  
حيواناً فليزعم أن يكون الاستعمال كليات واجناساً طبيعية والنوع جاساً طبيعياً وأيضاً  
الكلى الطبيعي أن يذهب طبيعة من الطبايع حتى يكون الجنس الطبيعي والنوع الطبيعي  
وغيرها كذلك فلا امتياز بين الطبيعيات وإن أريد الطبيعة من حيث أنها معرفة  
للكتابة حتى يكون الجنس الطبيعي الطيع من حيث أنها معرفة للجنسية وهكذا في غير  
فلا يكون الحيوان من حيث هو كلياً طبيعياً بل بالبدن فضلاً عن الكلى الطبيعي هو  
الحيوان لا باعتبار طبيعته بل من حيث أنه إذا حصل في العقل صلح أن يكون مقولاً على  
كثيرين وقد نص عليه الشيخ في الشفا حيث قال إنما الجنس الطبيعي هو الحيوان بما هو

القضاء  
المختصة  
على اطلاق هذا العهد في  
ذلك العصر ميرسيه شريف

حيوان الكلب يصلح لأن يجعل المعقول منه النسبة التي للجبنية فانه اذا حصل في الذم من قول  
 واما ان كان لا يصلح لان يجعل المعقول منه النسبة التي للجبنية فانه اذا حصل في الذم من قول  
 يصلح لأن يعقل الجبنية ولا يصلح لما يعرض من تصور من زيد هذا ولا المتصور من الانثى  
 فيكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الاغنيان تقارن بهذا العارض طبيعة الانثى و  
 طبيعة زيد فلان قلت فاعترى العارض في الكلي الطبيعي لم يبق فرق بينه وبين العقلي  
 فنقول اعتبار القيد مع شئ محتمل ان يكون بحسب عروضه له ومحتمل ان يكون بحسب الجزئية  
 فهذا العارض معتبر في العقلي والطبيعي والتحقق يقتضي ان قلنا الحيوان مثلا كلى ان يكون

الطبيعي منها ما لا يصلح له غلبة اخرى الطبيعة من حيث هي الى  
 فيقولون ان الانضاج بعضه من المطلق لا نظر التعليم يوقوف  
 على وجود الجسم في ذاته  
 فيخرج من ذلك ان الانضاج لا يتوقف على وجود الجسم في ذاته  
 المطلق فيستوفى عليه في وقت ان يطالع الكائنات فيكون مقتضى  
 وانه عوارضها الصفة في وقت ان يطالع الكائنات فيكون مقتضى  
 على وجهه في الانضاج في وقت ان يطالع الكائنات فيكون مقتضى  
 ان ذلك انما يقع في الانضاج في وقت ان يطالع الكائنات فيكون مقتضى  
 على وجهه في الانضاج في وقت ان يطالع الكائنات فيكون مقتضى  
 بعضها على بعض في الغلظة يوقوف الانضاج على وجود الجسم  
 في وقت ان لا نظر التعليم الى سبب التعليم كونها في وقت  
 كائنا في وجود العلم الطبيعي دون الاخرين اذ فيها  
 مؤنة شاقة لا يوقوف الانضاج عليها

الحيوان الموجود في الخارج وجوه الموجود موجود فالحيوان الذي هو خزنة اما الحيوان  
 من حيث هو والحيوان مع قيد فان كان الاول يكون الحيوان من حيث هو موجودا و  
 كان الثاني بعبود الكلام في الحيوان الذي هو خزنة ولا بسلسل الامتاع تركب للحيوان  
 الخارجى من امور غير متناهية بل يتهى الى الحيوان من حيث هو وعلى تقدير التمسك بال  
 حاصل انما الحيوان جزء الحيوان الذي هو مع القبول الغير المتناهية ويمتنع ان يكون معترى  
 من القبول وان كان ذلك لا يقيد بخلها واما خارجا عنها فاذن الحيوان لا بشرط شئ موجود  
 في الخارجى وهو الكلى الطبيعى واما قوله ونفس تصور ولا يمنع من الشركة فلا يدخل في الدليل  
 ولما اردت اشارة الى وجود الكلى في الخارج فانه لما ثبت ان الكلى الطبيعى موجود في الخارج

[illegible]

[illegible]

فلا شك انه بحيث اذا حصل في العقل كان نفس نضوره لا يمنع من الشركة فقد وجد في الحجاج

ما لا يمنع بنفسه بضرورة من وقوع الشركة فيكون الكل موجودا في الخارج وعلى هذا القول

فالحكمي موجود بدون الطبيعي لكان النسب نعم لو اريد بالكلية الاشتراك بين الكثيرين

وهي لا تعرض الطبيعة إلا في العقل كما أسلفنا في مآل هذا البحث ليدورح لو قلنا الكلام موهو

في الخارج كان معناه ان شيئا موجودا في الخارج لو حصل في العقل عرض له الكلمة على

انتم لا تنجون عن القول بعبودية الله في الخارج حتى ان صاحب الكشف صرح

بوجود الكل في ضمن الجزئيات في الخارج مستنداً إليه بالدليل المذكور والمضد في حاشية

الجنس سيمنع من منافاة الشخص لعرض الشركة وإخفاها لا يحتمل المقادير وأنه مخموف

ان الله لم يقولوا لكم ان هذه الحروف ان الله خزنة في الخارص فمنهم من امنوا والمساء

فإن استقامت جنة في العباد فلا ينسب أن العباد العقلية محل أن تكون موحدة في الخارج

سلامه لكنه منقوض بالصفات العدمية فان العمر من هذا النوع الموصوف في الزمان

مع انہ لب ہوجو رفند سلناہ کہ تختاوان الجم ان الجم حذ الجم ان مع وناخ

وَمَنْعَ لُزُومِ الْقُلُوبِ وَإِنْ أَلْزَمَ لَوْ كَانَ حَذِيقُ الْحَمَامِ مَعَ قِيَامِهَا وَمَنْعَ الْحَمَامِ أَنْ يَلْزَمَ

فَالْأَمْرُ بِرَبِّهِمْ أَنْ يُقَدِّمُوا بَيْنَهُمُ الْوَسْطَةَ إِذْ لَوْ أَنَّهُمْ رَفَعُوا إِلَيْنَا أَلْفًا مِائَةً مِنْهُمْ لَخَرَصْنَاهُمْ أَكْبَادًا فَذُلًّا ثُمَّ قَالَ لَهُمُ ابْنُ الْإِنْسَانِ إِنَّكُمْ تَخْشَوْنَ كَثِيرًا وَإِنِّي أَخْشَى اللَّهََ إِنَّهُ لَآتِيكُمْ بِسَحَابٍ مِمَّنْ بَيْنَ يَدَيْهِ جَرَّةٌ بَارِئَةٌ زُجْجًا كَرِيمٌ

الآن كما الطرية اب الآخرون في إذا انقضى إقامتهم قد دنا من الموت من غير أن

هناك انما الكمال في الواحد والاول والآخر والاول والآخر والاول والآخر

وہابیہ کے بارے میں جو باتیں کہیں گے ان سے پہلے یہ بات یاد رکھنی چاہیے کہ وہابیہ ایک مذہب نہیں بلکہ ایک فرقہ ہے۔

[illegible][illegible]

الآن نأخذ من هذه الأجزاء الأربعة ما يلي:

وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ

الزنا الزانية والبنوة الزانية والبنوة الزانية كمن زنا الزانية

بجز کتابی نام بسین در بابیات م یسین الحرح ہوں معاینہ ہوا ہو جو

بسم الله الرحمن الرحيم

از عیال کمال موجوده را عیال اما جرحه لطیفه اولی مع امر حوز سبیل از آن

لا بد من أن يكون المراد بالمتكسر المتكسر على وجهه لا تصادف بصفات متضادة

و کونکے بعضی افراد کی ان کی اصلاح کے لئے جو کچھ ضروری ہوگا وہ ضرور  
کے لئے یہ ہے کہ ان کی اصلاح کے لئے جو کچھ ضروری ہوگا وہ ضرور

[illegible][illegible]

0-9



[illegible]

لبيّن بطلانه ولا الى الثاني والالم يحلوسن ان يكونا موجودين بوجود واحد وبوجود  
 ان كانا موجودين بوجود واحد فذلك الوجودان قام بكل واحد منهما يلزم قيام الشيء الواحد  
 بحالين مختلفين وانه محال وان قام بالمجموع لم يكن كل منهما موجودا بل المجموع هو الموجود  
 لان كانا موجودين بوجودين فلا يمكن حمل الطبيعة الكلية على المجموع هـ فان قلت  
 فون الحيوان مثلا موجودا ضروري لا يمكن انكاره قلت الضروريات الحيوان موجود  
 بمعنى ان ما صدق عليه الحيوان موجودا وان الطبيعة الحيوانية موجودة فمنوع  
 فضلا عن ان يكون ضروريا فان قلت اذ لم يكن في الوجود الا الاشخاص فمن ابن تحققت  
 الكميات قلت لعقل مبتزع عن الاشخاص هو الطبيعة مختلفة تارة عن ذاتها واخرى عن  
 الاعراض المكتسفة بها بحسب استعدادات مختلفة واعتمادات شتى فليس لها وجودا  
 في العقل وكانا اشرا الى تفصيل ذلك في رسالة تحقيق الكميات فليست بها من الادب في سلك  
 المطالعة هذا هو الكلام في الكلي الطبيعي اما وجود المنطق في الخارج فمتفرع على الاضافة ان  
 قلنا بوجودها كان موجودا والا فلا فلا ملازمة الا في ظاهر الفساد لان القول بوجود  
 الاضافة ليس قائل بوجود جميع الاضافات واما العقلي فقد اختلف في وجوده في الخارج  
 فانه من جهة واحدة في المنطقة فانه من جهة واحدة في المنطقة فانه من جهة واحدة في المنطقة

والله اعلم بالصواب

51

**قال الرابع** الكل اما تمام ماهية الشيء وهو ما به هو اقول **الكل** اذا نسب الى شيء فاما ان يكون تمام ماهية الشيء المنسوب اليه اى حقيقة الشيء هو بما هو وارجو منها ارجاء عنها الاول لانه ان يكون مقول في جواب ما هو وهو على ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون لانه يجاب به عن ماهية الشيء حاله افراد بالسؤال فقط او جانه جمعه مع غيره فقط او حاله الجمع فلا افراد فان كان الاول فهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالخذ بالنسبة الى الخلد فان الحيوان الناطق مثلا يصلح للجواب لسؤال عن ماهية الانسان حاله افراد ولو جمع بينه وبين الفرس لم يصلح جوابا واذن كان الثاني هو المقول في جواب ما هو بحسب الشبهة المحضة كالجنس بالنسبة الى انواعه فانه اذا سئل عن الانسان والفرس والشود بما هي للجواب هو حيوان ولو افراد الانسان بالسؤال لم يصلح للجواب ولان كان الثالث هو المقول في جواب ما هو بحسب الشبهة والخصوصية معا كالنوع بالنسبة الى افراد فانه اذا سئل عن زيد بما هو كان الجواب الانسان ولو جمع مع عمرو بكره لم يغير الجواب فاقسم الاول هو الاول على المهية المختصة والثاني على الماهية المشتركة بين المختلفات والثالث على الماهية المشتركة بين المتفقات ولما قلنا ان يقول بهنا اسئلة الاول والثاني القسم اما الكلى المفرد مطلق الكلى فان كان الكلى المفرد لم يخرج عن الحد من اقسامه وان كان مطلق الكلى لم يخص القسم ان بهنا اقسام كثيرة خارجة عنها كالفصل القريب مع الفصل البعيد او الفصل البعيد مع الفصل البعيد او الجنس البعيد مع الفصل القريب لانه ان احدا لا يفرق الا ذم اما عدم تمايز الأقسام او تداخل الأقسام وكل منهما باطل اما بيان لزوم

[illegible]





والثاني يستلزم في هذا الموضع والشيخ قد يفتر الثاني بما ليس بعرض متعلق بالماهية ذاتية بهذا التفسير وذلك الاول هذه التسمية اصطلاحية لا لغوية وعلى كل تقدير لا يصح تفسير الدال على الماهية بالذات الا مع ان فصل الجنس ذاتي اعم ولا يدل على الماهية ولا المكان جنسا ولا يكفي دلالته على الماهية بالانتماء لان المراد بالمقول في جواب ما هو ما يدل على الماهية بالمطابقة وكل جزء منه مقول في طريق ما هو ان ذكر مطابقة وحده في جواب ما هو ان ذكر تقننا ونحن نريد بالذات جزء الماهية وبالعرض الخارج عنها

ان ذكر الماهية بعينها لا يوجب تقننا فانما يقدر على ان يبرهن بان لا ان لان ان لا يوجب تقننا بوجهه فليس من خصوصيتها فلا يحسن ان يذكر في قوله يقال جود ان لا يوجب تقننا في خصوصيتها عند دوافع الان فان لم يعلم ان ان خصوصية مفهومه

بما لا يوجب تقننا لان ان لا يوجب تقننا بوجهه فليس من خصوصيتها فلا يحسن ان يذكر في قوله يقال جود ان لا يوجب تقننا في خصوصيتها عند دوافع الان فان لم يعلم ان ان خصوصية مفهومه

بما لا يوجب تقننا لان ان لا يوجب تقننا بوجهه فليس من خصوصيتها فلا يحسن ان يذكر في قوله يقال جود ان لا يوجب تقننا في خصوصيتها عند دوافع الان فان لم يعلم ان ان خصوصية مفهومه

بما لا يوجب تقننا لان ان لا يوجب تقننا بوجهه فليس من خصوصيتها فلا يحسن ان يذكر في قوله يقال جود ان لا يوجب تقننا في خصوصيتها عند دوافع الان فان لم يعلم ان ان خصوصية مفهومه

بما لا يوجب تقننا لان ان لا يوجب تقننا بوجهه فليس من خصوصيتها فلا يحسن ان يذكر في قوله يقال جود ان لا يوجب تقننا في خصوصيتها عند دوافع الان فان لم يعلم ان ان خصوصية مفهومه

بما لا يوجب تقننا لان ان لا يوجب تقننا بوجهه فليس من خصوصيتها فلا يحسن ان يذكر في قوله يقال جود ان لا يوجب تقننا في خصوصيتها عند دوافع الان فان لم يعلم ان ان خصوصية مفهومه

بما لا يوجب تقننا لان ان لا يوجب تقننا بوجهه فليس من خصوصيتها فلا يحسن ان يذكر في قوله يقال جود ان لا يوجب تقننا في خصوصيتها عند دوافع الان فان لم يعلم ان ان خصوصية مفهومه

بما لا يوجب تقننا لان ان لا يوجب تقننا بوجهه فليس من خصوصيتها فلا يحسن ان يذكر في قوله يقال جود ان لا يوجب تقننا في خصوصيتها عند دوافع الان فان لم يعلم ان ان خصوصية مفهومه

بما لا يوجب تقننا لان ان لا يوجب تقننا بوجهه فليس من خصوصيتها فلا يحسن ان يذكر في قوله يقال جود ان لا يوجب تقننا في خصوصيتها عند دوافع الان فان لم يعلم ان ان خصوصية مفهومه

بما لا يوجب تقننا لان ان لا يوجب تقننا بوجهه فليس من خصوصيتها فلا يحسن ان يذكر في قوله يقال جود ان لا يوجب تقننا في خصوصيتها عند دوافع الان فان لم يعلم ان ان خصوصية مفهومه

بما لا يوجب تقننا لان ان لا يوجب تقننا بوجهه فليس من خصوصيتها فلا يحسن ان يذكر في قوله يقال جود ان لا يوجب تقننا في خصوصيتها عند دوافع الان فان لم يعلم ان ان خصوصية مفهومه

الباقى لا نقول لاعتدال اعتبارية ولا خلاف بين الاقسام بحسب المفهوم والاعتبار

كان في التنازع اما السؤال الاخير فاجواب ان المقول في جواب ما هو نفس الماهية للمقول

عنها لا ما يوجب تقننا ونصوه ما ولهذا لم يحسن ان يراد حدها بل لها اما جعل الحد

منه فباعبار ان نفس ماهية الحدود وان كان من خارج باعتبار اخر فيوجد ومقول في

جواب ما هو باعتبارين واعلم ان المقصود يجعل الحد في فصل التعريف داخل في ماهية

الحدود وعده ههنا من المقول في جواب ما هو فلا يذان يكون تمام ماهية فيكون كلاً

تناقض صريح قال الثاني يستلزم في هذا الموضع اقول الثاني من اناسم الكلي هو

ما يكون جزء ماهية الشيء يستلزم في هذا الموضع اقول الثاني من اناسم الكلي هو

في غيره على معان اخر سياتيك بيانها والشيخ جرى في الاشارات على هذا الاصطلاح

فتره في الشفاء بما ليس بعرض متعلق بالماهية ذاتية بهذا التفسير وذلك الاول ثم قال ههنا

موضع نظران الاول ماله نسبة الى ذات الشيء وذات الشيء لا يكون منسوب الى ذات الشيء

بل انما ينسب الى الشيء ما ليس هو ثم استشعر بان يقال الماهية ليست ذاتية لنفسها بل

للاشخاص المتشكلة بالعدد فابطل ما يراه لوجعل الماهية ذاتية للشخص شخص لم يخل ان يكون

نسبتها بالذاتية الى ماهية الشخص فيجوز الحد في الية الى ماهية الشخص فلا

يكون اياها كما لها لجزء منها واجاب عن النظران الثاني وان دل على النسبة بحج البقرة

لكن الكلام فيهما انما الكلام فيما وقع عليه الاصطلاح وهو لا يستلزم على نسبة اصلا الى هذا

السؤال والجواب ساد المقصود وهذه التسمية اصطلاحية لا لغوية على انه لوجعل

الماهية ذاتية للماهية من حيث انها مقترنة بالشخص لا تدفع الاشكال الى بعضه فاذن

اللفظ ايضا وعلى كل تقدير لا يخل على كل واحد من تفسيرين لذات لا يصح تفسير من فتره

الدال على الماهية بالذات الا مع كالتنوع والجنس لان فصل الجنس ذاتي اعم على كل تفسير

في الدلالة المستمرة وان نسبت الماهية الى الذات الكلية من الماهية من الماهية

بما لا يوجب تقننا لان ان لا يوجب تقننا بوجهه فليس من خصوصيتها فلا يحسن ان يذكر في قوله يقال جود ان لا يوجب تقننا في خصوصيتها عند دوافع الان فان لم يعلم ان ان خصوصية مفهومه

بما لا يوجب تقننا لان ان لا يوجب تقننا بوجهه فليس من خصوصيتها فلا يحسن ان يذكر في قوله يقال جود ان لا يوجب تقننا في خصوصيتها عند دوافع الان فان لم يعلم ان ان خصوصية مفهومه

بما لا يوجب تقننا لان ان لا يوجب تقننا بوجهه فليس من خصوصيتها فلا يحسن ان يذكر في قوله يقال جود ان لا يوجب تقننا في خصوصيتها عند دوافع الان فان لم يعلم ان ان خصوصية مفهومه



المحمول كذلك الأفل والأل كان مشتركاً بين تمام المشتركين ونوع آخر تحقيقاً للعموم والأل يجوز أن يكون **مستحق** لأن تمام المشتركين أن لا يسبق تمام المشتركين بين تمام المشترك

تمام المشترك بين الماهية وهذا النوع لأن المقدّر خلافه بل بعضه وحيث يعجز التقسيم فإما أن

بتسلسل وينتهي الى ما يساوى تمام المشترك فيكون فصل جنس فيكون فصلا للماهية لأن ما

يُمَيِّزُ الْجَنَسَ عَنْ جَمِيعِ مَغَابِرِهِ لِيَكُونَ مُمَيِّزًا لِلْمَاهِيَةِ عَنْ بَعْضِ مَغَابِرِهَا وَلَيْسَ بِعَيْنِ الدَّلِيلِ ههنا

ترتيب اجزاء الماهية الى غير النهاية فان الترتيب بين تمام المشتركات غير لازم من الدليل

بل تركب لما ههنا من اجزاء غير متناهية المستلزم لامتناع تعقلها علوان الكلام ومفوض عن

المهام المعقولة والمتنافسة: البحث والفصاف الدعوى، المطلق للمنفعة من عدمها.

الأسما بالمسند إلى القسمين الأولين، الاستثناء إذا كان من الماهية أو المشعشع

فدعوة الخصال: يكون جنساً أو منسباً للمجتمع أو متعلقاً بالاعتقاد: فالأول: آخلة الدين يكون من جنس الخصال:

[illegible]

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا إِنَّهُ كَانَ كَلَمًا وَبُحْرَانًا

[illegible]

من داور سوال دهنه ایضا لا یفعل اکاد انفی نایز ادیقال و قد

فإنهم إن تمام المنسرك بياناً لما هيته ولو لم يحالف جسناً لما يكون لو كان معرواً على المسبب

وان اردم بما البايته فلاسلم ان بعض عمام المشترك اذا كان اهم منه واسترك بينه وبين الفوج

اخرى وكان تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع يلزم خلاف المقدور لما يلزم بذلك ان لو كان

ذلك النوع مباحا للماهية وهو ممنوع سلمناه لكن الاسم ان بعض تمام المشترك لولم يكن تمام

المشترك بين الماهية وذلك النوع بل بعضه يلزم القسائل ولم لا يجوز ان يكون تمام المشترك

بين الماهية وبين ذلك النوع هو تمام المشترك المفروض والا تمام مشترك اخر غاية ما كـ

الباب ١٠ النوع الذي يكون باطلا تمام المشترك لا يكون مباحثاله ولا دليل يدل على امتناعه

الأعم يجب ان يستثنى بقوله فريدين اما انهما مبتاينان فلا لانا نقول من الابتداء جزء الماهية

اما ان يكون ذاتيا النوع تاما من الانواع المباني لهما ولا يكون فان لم يكن ذاتيا النوع مامبا من

اصلاً يلزم ان يكون فصلاً الا ان يجوز ان يكون نفس الانواع الكلياتية وهو ظاهر ولو كان جزء لها

غير محمول لكان اما جزءا لجميعها فيكون جزءا لجميع الماهيات وهو محال لبساطة بعضها واما

جزء لبعضها دون بعض فهو يميز الماهية في ذاتها وجوهرها عن ذلك البعض سواء كان عارضا

له اوله ممكن ولا نعيم. الفصل الا الثالث المتبر في الجملة وان كان ذاتيا النوع مباحا فاما ان يكون





52

[illegible][illegible][illegible][illegible]





[illegible][illegible]

واما ان قيل انهم لا يكونون دائما بالنبوت لان الله اقام لا ينطق عن الهوى  
 التي هي الاقلام فلا يصح تعصب اليه والى المقارن بالضرر كما ذكرتم و  
 بقوله جواب ان الله اقام لا ينطق عن الهوى من الاقلام في الحقيقت وبقوله  
 في الجزئيات واما المقصود بالنبوت عند ذلك التقسيم وبقوله حيث لا  
 لا استماع الا انفس بل ان المقصود بالنبوت الملقوم برباد سبحانه تعالى  
 هو ان يكون له شأن في ذلك الاستماع ذات الملقوم وانه لا يتم وهو  
 في الحقيقت دون الجزئيات مع كون صفة اداء اداء استلزامه له في  
 الاضغ حيث قالوا من المستبعد جدا ان يكون له في ذلك  
 لا ينطق بل جميع افراد موضوع النبوة في ذلك الموضوع اقتضاء نبوته  
 في شئ منها احلا ولا يكون له في ذلك الموضوع اقتضاء نبوته  
 والمعتبر في المقام هو ان يكون له في ذلك الموضوع اقتضاء نبوته  
 في شئ منها احلا ولا يكون له في ذلك الموضوع اقتضاء نبوته  
 البين ان الله اقام الاقلام من الاقلام من الاقلام  
 سلطانا لانه لا يكون له في ذلك الموضوع اقتضاء نبوته  
 والجزئيات التي هي الاقلام من الاقلام من الاقلام  
 لكونه من الاقلام من الاقلام من الاقلام  
 كانت حجة

و اما انضمام كرم الميخنة للاحققة انكليات هذه ذكره سمع الشك  
المرتب كرم كذا اجزئيات ذكره ساء و هم حكم كرمه ولا تقبضه ذات  
لحقه و ان كان بـ ان ذلك الميخنة انما هو بالنظر للمعلوم فان  
المصرف لا يحظر و دام البتة جرداً فذلك من استماع الانضمام  
مختلفة دون الحكم بـ

واختر ويختار كتابا لبرهان عرضا ثانيا او بالافرقم واختر عرضي الثالث ما يتعلق  
 بالنسب فيقال لا يجاب السبب للمسبب انفرادي انما ترتب عليه وانما كالنتج للموت او  
 اكثر كما سرب النقونيا لانهم قالوا وعرضون ان كان الترتيب اقلها كطمان البرق للعود  
 على اكثر الزايع ما يتعلق بالوجود فالوجود ان كان قائما بلا اثر يقال انه موجود بالذات  
 كالجوهر وان كان قائما بغيره يقال انه موجود بالعرض **قال** والثالث انما اخذت  
 ان اختص بطبيعة واحدة ولا فهو عرض عام **اقول** الثالث من اقسام الحكم ما يكون عام  
 عموما منه وله نفسان احدهما انما اتان بمقتضى طبيعة واحدة اى حقيقة واحدة وهو الحكم

اذ اذير  
 امتناع الانفكاك  
 عن الموصوف في الجملة كانه  
 قبل امتنع انفكاك عن جوار  
 الماكه اذ لما كذا الملايع اذ اذير امتناع  
 الانفكاك عن طبيعة الموصوف من حيث هي  
 والملايع يقال الخارج عن الماهية اذ نفس اليا  
 فان امتنع انفكاك عنها من حيث هي اذ بشرط الوجود لان  
 لا يها والملايع يعلم انه امر الوجود لانها لا يمتنع انفكاك  
 من حيث هي  
 الامتياز بين  
 الوجودين والامتناع  
 فهو امتنع انفكاك من امتنع  
 الذي يمتنع ان الامتناع لان الامتناع في الامتناع  
 من حيث يمتنع لان الامتناع لان الامتناع في الامتناع  
 من حيث يمتنع لان الامتناع لان الامتناع في الامتناع  
 الوجود في الامتناع لان الامتناع لان الامتناع في الامتناع

وكانت ان تنقسم على  
 غايه لا يجاز من جملته  
 لان جميع الغايه لا يوسطها  
 ليس ان كل واحد من جملته  
 ذلك فباب التصور والاعتقاد  
 فخرج الان من الاوسط مع  
 وكله الان من الاوسط مع  
 المعلوم من الاوسط مع  
 الان من الاوسط مع  
 جزم على ان لا يكون  
 المطلوب من الاوسط مع  
 الان من الاوسط مع  
 المطلوب من الاوسط مع  
 ان الكبرى وانما اجبت  
 من الاوسط مع  
 فان قبل الاوسط مع  
 لم يجز ان يكون  
 فان قبل الاوسط مع  
 لم يجز ان يكون  
 فان قبل الاوسط مع  
 لم يجز ان يكون

عاج المزوم والآنزم عین الوسط یلزم منه المصادرة في الصغرى وفي  
الكبرى ثم الوسط عین المزوم والآنزم خارج عن الوسط یلزم منه  
المصادرة في الصغرى والتفدية في الكبرى ثم الوسط عین المزوم  
والآنزم جزء الوسط یلزم منه المصادرة في الصغرى ثم الوسط جزء  
الآنزم عین الوسط واین جزء یلزم منه دخول الآنزم في الوسط  
جزء المزوم والآنزم جزء الوسط وجزء جزء یلزم ايضا دخول  
ثم الوسط جزء المزوم والآنزم خارج عن الوسط یلزم منه التهم

[illegible]

دالوس

صديقين تركت الدنيا وحقها والى الله  
الاستغفار المستغفرين العفو عن جميع  
الاصنام والمساكين والاد  
دخول الحاجاد  
جميعا  
الاستغفار المستغفرين العفو عن جميع  
الاصنام والمساكين والاد  
دخول الحاجاد  
جميعا





[illegible]

انفاق  
 الذهب من  
 كل لازم له الملائم  
 افروءه من الجواب بان  
 المراد بالزركية في البيت الاول  
 مطلق مقصور للملزم بمتلزم مقصور  
 لان المايمة اذا كانت وحدها متلزمة لان

حصوله على العلم في اقل من اربعين سنة فاستقر على الاطراف

محقق الطوسی بن علی بن ابی حمزه  
در این کتاب از خود و استادش  
ابن سنان در بیان احادیث معتبره  
و تفصیل در بیان معانی کلمات  
و توضیح در بیان احوال و عادات  
و بیان در بیان فضائل و مناقب  
و بیان در بیان علل و اسباب  
و بیان در بیان آثار و معلولات  
و بیان در بیان حکایات و قصص  
و بیان در بیان اشعار و نثرات  
و بیان در بیان صناعات و حرفات  
و بیان در بیان طبقات و درجات  
و بیان در بیان ملوک و وزراء  
و بیان در بیان جمعی و انفراد  
و بیان در بیان حلال و حرام  
و بیان در بیان پاک و نجس  
و بیان در بیان باطن و ظاهر  
و بیان در بیان ظاهر و باطن  
و بیان در بیان علنی و خفی  
و بیان در بیان آشکارا و نهان  
و بیان در بیان مبین و مبهم  
و بیان در بیان صریح و مجمل  
و بیان در بیان قاطع و متوجه  
و بیان در بیان یقینی و شکافی  
و بیان در بیان محتمل و غیر محتمل  
و بیان در بیان ممکن و غیر ممکن  
و بیان در بیان واجب و غیر واجب  
و بیان در بیان مستحب و غیر مستحب  
و بیان در بیان مکروه و غیر مکروه  
و بیان در بیان حرام و غیر حرام  
و بیان در بیان پاکیزه و غیر پاکیزه  
و بیان در بیان شریف و غیر شریف  
و بیان در بیان بزرگوار و غیر بزرگوار  
و بیان در بیان عزیز و غیر عزیز  
و بیان در بیان فقیر و غیر فقیر  
و بیان در بیان غنی و غیر غنی  
و بیان در بیان جاهل و غیر جاهل  
و بیان در بیان عالم و غیر عالم  
و بیان در بیان نادان و غیر نادان  
و بیان در بیان دانا و غیر دانا  
و بیان در بیان پند و اندرز  
و بیان در بیان نصیحت و توبیخ  
و بیان در بیان تمجید و تحقیر  
و بیان در بیان تشویق و تنبیذ  
و بیان در بیان ترغیب و ترهیب  
و بیان در بیان تهدید و وعده  
و بیان در بیان امر و نهی  
و بیان در بیان اجازت و منع  
و بیان در بیان اختیار و تکلیف  
و بیان در بیان مسئولیت و جوابداری  
و بیان در بیان حقوق و تعهدات  
و بیان در بیان فرائض و واجبات  
و بیان در بیان عبادت و تقرب  
و بیان در بیان اخلاق و صفات  
و بیان در بیان کمالات و کمالات

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

من هذا العلم ان الله تعالى قد جعل في كل شيء  
 حكما وعلما واما ما ذكره من ان الله تعالى قد جعل في كل شيء  
 حكما وعلما واما ما ذكره من ان الله تعالى قد جعل في كل شيء

[illegible][illegible]

كانت الى بيته وده بمقتضى لادهم في الخارج فوسم  
ببرية فغدا وان اردت اذا انقضى لادهم الى بيته لارجوا  
اذا حصلت في الامن حصر معها ثم فوتم لارجوا ان يوف  
يادهم على امر اخر فمنازل لوسم ثم اقلعوا البين بالحق لارجوا

منع التسلسل في الأمور الاعتبارية إذا لم يكن كونه نصف الاثنين وثلاث الثلثة وهم جوازا  
منع التسلسل في الأمور الاعتبارية إذا لم يكن كونه نصف الاثنين وثلاث الثلثة وهم جوازا

٧٣

لها وانما يكون كذلك لو كان الموضوع منصوبا بكنه حقيقة وهو غير لازم سلسلته لكن لزم  
ان محمولها اذا كان خارجا عن موضوعها يحتاج العلم بدشوئها الى وسط يجوز توقعه على  
امرار سلسلته لكن لزم ان محمولها حكما للمقدمة يكون اما لا فاقربا او بعيدا يجوز ان يكون  
عرضا مفارقا ولزم سلسلته فلام ان اللزوم القريب لا يمكن بينا يحتاج الى وسط وذلك  
لان التقدير ان لم يكن بين بالمعنى الاخص ولا يلزم منه احتياجه الى وسط جواز ان يكون  
بين بالمعنى الاعم انه لا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم ولو كفي هذا القدر من البيان في  
اثبات المقدمة كفي في اصل الدعوى بان يقال لا لزم القريب مجلد يكون بينا ولا  
لا يحتاج بينهما الى وسط فيكون المقدمات الباقية مستندة وكذا ونحوها جوازا لمعنا ان لا  
نسلم ان لو لم يكن كل لازم قريب بينا يمنع اكتساب الحقيقة المحمولة قوله لا لزم لو اكتسب  
الاكتساب الى التسلسل قلنا لا لزم بل ينتهي الى كثير من اللوازم القريبة البينة فان التقدير  
سلب لكل اى رفع الموجبة الكثيرة وهو ليس كل لازم قريب بينا وهو لا يستلزم التسلسل  
اى لا شئ من اللوازم القريبة بينتين فجاز ان يكون بعض اللوازم القريبة بينتين وبعضها غير  
بينتين وحيث ينتهي سلسلة الاكتساب الى البين منها قال شكت الامام في نفى اللزوم  
بان لزوم الشئ اقوال الشئ ليس في نفى اللزوم بل في اللزوم وذلك بان يقال لا  
يحقق اللزوم بين الشئين اصلا لانه لو لم شئ شيئا كان اللزوم مغايرا لما لا يمكن ان يقع  
بدونه لانه نسبة بينهما والنسبة مغايرة للنسبة بين وحيث لا يجوز ان يكون اللزوم لازما  
لا حلا مثلا فيعين ان لا يكون فان لم يكن لا فاما يمكن ارتفاع اللزوم عنها فاما مكان ارتفاع اللزوم  
انما يكون بجواز الانفكاك بين اللزوم والملزوم فانه لو امتنع الانفكاك بينهما كان اللزوم تابعا  
وقد فرضنا انتفاعه ههنا ولان اللزوم امتناع الانفكاك فان امكن ارتفاع اللزوم امكن  
ارتفاع امتناع الانفكاك فيجوز الانفكاك اذا جاز الانفكاك بين اللزوم والملزوم لا يكون  
اللزوم لازما ولا الملزوم ملزوما فان كان اللزوم لازما يكون اللزوم ملزوما ونقل الكلام الى  
ذلك اللزوم حتى يتسلسل انه محال واجاب بمنع امتناع هذا التسلسل وانما يمنع لو كان  
فلا امور لا حقيقة وليس كذلك بل هو تسلسل في الأمور الاعتبارية والتسلسل في الأمور الاعتبارية  
جوازا هو واقع فان الواحد يلزم كونه نصف الاثنين وثلاث الثلثة وربع الاربعة وهم  
جوازا لا يخفى عليك ان لا معنى في ذلك في الأمور الاعتبارية يتسلسل الى غير النهاية بل انها

لها وانما يكون كذلك لو كان الموضوع منصوبا بكنه حقيقة وهو غير لازم سلسلته لكن لزم  
ان محمولها اذا كان خارجا عن موضوعها يحتاج العلم بدشوئها الى وسط يجوز توقعه على  
امرار سلسلته لكن لزم ان محمولها حكما للمقدمة يكون اما لا فاقربا او بعيدا يجوز ان يكون  
عرضا مفارقا ولزم سلسلته فلام ان اللزوم القريب لا يمكن بينا يحتاج الى وسط وذلك  
لان التقدير ان لم يكن بين بالمعنى الاخص ولا يلزم منه احتياجه الى وسط جواز ان يكون  
بين بالمعنى الاعم انه لا يلزم من انتفاء الاخص انتفاء الاعم ولو كفي هذا القدر من البيان في  
اثبات المقدمة كفي في اصل الدعوى بان يقال لا لزم القريب مجلد يكون بينا ولا  
لا يحتاج بينهما الى وسط فيكون المقدمات الباقية مستندة وكذا ونحوها جوازا لمعنا ان لا  
نسلم ان لو لم يكن كل لازم قريب بينا يمنع اكتساب الحقيقة المحمولة قوله لا لزم لو اكتسب  
الاكتساب الى التسلسل قلنا لا لزم بل ينتهي الى كثير من اللوازم القريبة البينة فان التقدير  
سلب لكل اى رفع الموجبة الكثيرة وهو ليس كل لازم قريب بينا وهو لا يستلزم التسلسل  
اى لا شئ من اللوازم القريبة بينتين فجاز ان يكون بعض اللوازم القريبة بينتين وبعضها غير  
بينتين وحيث ينتهي سلسلة الاكتساب الى البين منها قال شكت الامام في نفى اللزوم  
بان لزوم الشئ اقوال الشئ ليس في نفى اللزوم بل في اللزوم وذلك بان يقال لا  
يحقق اللزوم بين الشئين اصلا لانه لو لم شئ شيئا كان اللزوم مغايرا لما لا يمكن ان يقع  
بدونه لانه نسبة بينهما والنسبة مغايرة للنسبة بين وحيث لا يجوز ان يكون اللزوم لازما  
لا حلا مثلا فيعين ان لا يكون فان لم يكن لا فاما يمكن ارتفاع اللزوم عنها فاما مكان ارتفاع اللزوم  
انما يكون بجواز الانفكاك بين اللزوم والملزوم فانه لو امتنع الانفكاك بينهما كان اللزوم تابعا  
وقد فرضنا انتفاعه ههنا ولان اللزوم امتناع الانفكاك فان امكن ارتفاع اللزوم امكن  
ارتفاع امتناع الانفكاك فيجوز الانفكاك اذا جاز الانفكاك بين اللزوم والملزوم لا يكون  
اللزوم لازما ولا الملزوم ملزوما فان كان اللزوم لازما يكون اللزوم ملزوما ونقل الكلام الى  
ذلك اللزوم حتى يتسلسل انه محال واجاب بمنع امتناع هذا التسلسل وانما يمنع لو كان  
فلا امور لا حقيقة وليس كذلك بل هو تسلسل في الأمور الاعتبارية والتسلسل في الأمور الاعتبارية  
جوازا هو واقع فان الواحد يلزم كونه نصف الاثنين وثلاث الثلثة وربع الاربعة وهم  
جوازا لا يخفى عليك ان لا معنى في ذلك في الأمور الاعتبارية يتسلسل الى غير النهاية بل انها

الواحد اليها اعتبارا بالاعتبار وليس المراد منع تسلسل الأمور الاعتبارية  
انما ترتب في اعتبار الفعل غير نهائية لان الفعل لا يقوى على  
اعتبار لا يتناهى في مفسدة من مفسدة ان الاعتبار لا يتركه الامور لا  
يصدر له يجب وتوقف عند ولا يمكن ان يتركه مفسدة من مفسدة

[illegible]



[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

لجوهه وانفتح الجسم وقد يكون للدينه ما بان يمتنع انفكاكه عن اللزوم نظر الى كل منهما كما المنهج  
واستحاطت ثلاثان واما ما كان هناءا بوسطا وبغير وسط قد يكون له مقتضاها كالحجج الوسطية  
للعقائد الفلكية وعلى التقدير فاللزوم اما بسيط او مركب فالانقسام مختصرة في اربعة عشر  
قال بعض الحكماء لا يجوز ان يكون اللزوم الازم بنفسه الا ان نسبت الى المتاخرين كنسبة الى  
غيرها فاقضائه اللزوم بينهما دون غيرهما اترجح بالمرجح وجوابه منع تساوي النسبتين  
لجواز ان يكون له نسبة ذاتها اليها بما يقتضيه الملازمة بينهما دون غيرها كما يقتضيه المقارنات  
انما المقترنين اللزوم يقتضي التوافق بينهما في الملازمة المقارنات لانها قد  
الملازمة بينهما معلول توافق بعضهما البعض لا يجوز ان يكون له الا ان كان مقتضاه  
فكان فاعاله وقاباله ومنهم من اعترف به ودفع ان يلزم الزمان والا ان كان مقتضاهما  
فيكون معسدا كالاثرين والجواب منع الملازمة في الملازمين واما ما ثبت له وجوب ان يكون  
البسيط فاعاله للزوم وهو ممنوع لجوازا استناد اللزوم الى الملازم والى ما هو مفصل وتقدير  
تسليمها اصنع انتفاء الثاني فيها لعدم تمام الاستدلال المذكور في المحكمة على المقادير والمض  
ذكر المنع على العكس فاعاله في ذلك البحث هذا هو الكلام في الامر من الملازم ولما عجز الملازم فاما  
ان يترتب بل بدوم بدوام الموضوع او يترتب والافق المقارن باقوة تكون الشبهة اما والثاني  
المختلف بالافعال واما ما سهل الترتيب كالاقدام او غير ذلك كالعشق والحبسا انما يربح الزوال كالحجل  
او بغيره كالثياب فقد ظهر مما ذكرنا ان الكتابات منجذرة في الخمس الجذبة والنوع والفصل  
المختصة فلهذا من اجاب ودل ذلك ان الكليات ان يكون تمام ما هيته ما تختص من الجزئيات التي لا  
تتعلق بالاعتدال فهو الترتيب او يكون جزء منها فانه كان مفقودا في جواب ما هو بحسب الترتيب

[illegible]

الفصل الثاني في مباحث الجنس الأول في تعريفه انه الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو المقول كالجنس البعيد والمقول

على كثيرين كالجنس النحس قولنا مختلفين بالنوع يخرج النوع وقولنا في جواب ما هو الثالث الباقية وعلى التعريف شكوك الاول لو كان المقول على كثيرين جنسا لكانت كانت لكونه جنسا خاصا اخفى من مطلق الجنس ولكونه جنسا لانهم منه وجوابه ان المقول باعتبار ذاته اعم من مطلق الجنس و باعتبار لكونه جنسا اخفى من مطلق الجنس لان النوع يعرف بالجنس ف تعريف الجنس به وورد وجوابه ان التعريف بالجنس النوع الحقيقي والمعرف بالجنس النوع الاصنافي فلا بد من الثالث لجنس ان كان موجودا لم يكن مقولا على كثيرين لتخصه فلا يمكن مقوما للعرف الموجود في الخارج وجوابه ان التخص لا يمنع اشتراك كثيرين في معرفة الشخص الذي هو واحد بالنوع نعم الامام ان هذا التعريف حد قال لان المقول للجنس الاول ذلك وهو غير معلوم وانما هو اشهر واجلي في العقل لما على الفصل الثاني حيث دل على الماهية والمقدرة عليه

التحديد وانما على الخاصة والعرض المعام فلا فقارهما الى جزء الماهية حيث كانا خارجين منها ثم تقديم النوع لدلالة على الماهية ثم الفصل لكونه ذاتيا ثم الخاصة لكان الاختصاص ذلك ترتيب في الكتاب على هذا النحو قال الفصل الثاني في مباحث الجنس الاول

في تعريفه انه الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو اقول لفظة الجنس كانت فيما بين اليونانيين موضوعا لمعنى يشترك فيه اشخاص كالعلوية للعلويين والمصريين للصصريين والواحد الذي ينسب اليه الاشخاص على معنى لم يكن هذا المعنى بالجنس والحيث والصفات بالقياس الى المشتركين فيها والاشراك ايضا ثم نقلت الى المعنى المصطلح لسانه تلك الامور من حيث انه معقول واحد له نسبة الى كثرة يشترك فيه وهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو المقول كالجنس البعيد بنا والكل والشخصي لانه معقول على واحد يقال هذا زيد وبالعكس والمقول على

كثيرين كالجنس القريب يخرج به الشخص وبننا والكتابات الجنس فهو كالجنس لها بل جنس لانه مرادف للكل الا ان دلالة تفصيلية ودلالة الكلي اجمالية وما قد وقع في بعض المنع من انه الكلي المقول على كثيرين لا يخلو عن استدراك وحمله على ما يقال على كثيرين بالفعل تبينها على ان الجنسية انما هي القياس الى انواع متعددة بخلاف النوعية فانها يمكن ان يتحقق بالقياس الى شخص واحد سهوا لانه ان اريد بالكثيرين الافراد الموجود في الخارج لم يتناول الجنس المعدوم ولم يكن المقول على كثيرين كالجنس الخمسة لعدم

بين النوع والجنس وقولنا مختلفين بالنوع يخرج النوع لانه لا يقال على مختلفين بالنوع مع انهم مفهوم ومن ثم قد رسموا لغيره لانه اذا كان الجنس ككلمة لا يكون له مفهوم ودون ذلك بل بالعدد وقولنا في جواب ما هو يخرج الثالث الباقية ان لا يقال كل منهما في جواب ما هو لعدم دلالة على الماهية بالمطابقة وان اتفقت يقال شئ منها به في الصفة فقد صار جنسا لكن قبل من حيث هو ذلك مراد في حد ذاته لا شيئا الداخلة تحت المصنف وان لم يصح به وعلى التعريف شكوك الاول ان المقول على كثيرين لو كان جنسا لكان اعم من الجنس المطلق واخص منه وهو محال لما لكونه لعم فلا يفرق بين الجنس المطلق والجنس يكون اعم من النوع ولما لكونه اخص من الجنس لانه جنس النحس وخص من الجنس المطلق لكان اعم من

النوع ولما لكونه اخص من الجنس لانه جنس النحس وخص من الجنس المطلق لكان اعم من

هذا هو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو المقول كالجنس البعيد والمقول على كثيرين كالجنس النحس قولنا مختلفين بالنوع يخرج النوع وقولنا في جواب ما هو الثالث الباقية وعلى التعريف شكوك الاول لو كان المقول على كثيرين جنسا لكانت كانت لكونه جنسا خاصا اخفى من مطلق الجنس ولكونه جنسا لانهم منه وجوابه ان المقول باعتبار ذاته اعم من مطلق الجنس و باعتبار لكونه جنسا اخفى من مطلق الجنس لان النوع يعرف بالجنس ف تعريف الجنس به وورد وجوابه ان التعريف بالجنس النوع الحقيقي والمعرف بالجنس النوع الاصنافي فلا بد من الثالث لجنس ان كان موجودا لم يكن مقولا على كثيرين لتخصه فلا يمكن مقوما للعرف الموجود في الخارج وجوابه ان التخص لا يمنع اشتراك كثيرين في معرفة الشخص الذي هو واحد بالنوع نعم الامام ان هذا التعريف حد قال لان المقول للجنس الاول ذلك وهو غير معلوم وانما هو اشهر واجلي في العقل لما على الفصل الثاني حيث دل على الماهية والمقدرة عليه

الحق في حقيقة ما هو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو المقول كالجنس البعيد والمقول على كثيرين كالجنس النحس قولنا مختلفين بالنوع يخرج النوع وقولنا في جواب ما هو الثالث الباقية وعلى التعريف شكوك الاول لو كان المقول على كثيرين جنسا لكانت كانت لكونه جنسا خاصا اخفى من مطلق الجنس ولكونه جنسا لانهم منه وجوابه ان المقول باعتبار ذاته اعم من مطلق الجنس و باعتبار لكونه جنسا اخفى من مطلق الجنس لان النوع يعرف بالجنس ف تعريف الجنس به وورد وجوابه ان التعريف بالجنس النوع الحقيقي والمعرف بالجنس النوع الاصنافي فلا بد من الثالث لجنس ان كان موجودا لم يكن مقولا على كثيرين لتخصه فلا يمكن مقوما للعرف الموجود في الخارج وجوابه ان التخص لا يمنع اشتراك كثيرين في معرفة الشخص الذي هو واحد بالنوع نعم الامام ان هذا التعريف حد قال لان المقول للجنس الاول ذلك وهو غير معلوم وانما هو اشهر واجلي في العقل لما على الفصل الثاني حيث دل على الماهية والمقدرة عليه



صفتها لا إضافة لا تنافي لا تنافي لا بعد بعض تلك الصفات فانه لا  
المأخوذ من هذه الصفات النوع الحقيقي كان وبعينه ذات لا يصفى بغيره

v9

سلك الجرايم في سائر المضائق والمنايا فان المتضيقين انما يعرف كل منهما مع الآخر  
لا يعرف بينهما فان الذي يعرف به الشيء يكون جزء من معرفة وساقا للمعرفة عليه والآن تعرف

ارد  
کتاب مفرود

احمد و جبل بنکر  
نہایت پرانے کے ہیں۔

تہ داناؤ کو روزانہ فطان حقہ

وَبِتَوْفَعٍ عَلَيْهِ وَأَمَّا تَجْدِيدُ

بمن التلطف ووجب

۱۰. ان نضائهما یحصلان من

بسم اللہ الرحمن الرحیم

بہشت ہو کہ ملک نہ

سأدعى في حقهم

دری بخت و دولت و التوفیق

عمات افروقتا

وہاں کی حکومت

دکترها بعضی

لا يافقه لا يجب

وہاں سے لے کر

مجلسه اول

هذا التعريف

منقول عن الأضواء  
المتنفس

عن الامام

منہا لفظ نکال کر

بما هو مقتضى

بہارِ اجنس فقہ جلات اہل

فأما المراءاة بغير هين  
فمنها من لا تتألم

المطبخ اجنبى موجود في قنصلية

يقال عليها جواب أو قال قلت إذا كان الترتيب في سرود  
فإنه هو من غير أن يكون في سرود  
المنطقى المذكور  
فإنه هو من غير أن يكون في سرود  
المنطقى المذكور  
فإنه هو من غير أن يكون في سرود  
المنطقى المذكور





چندین روز بعد از آنکه از آنجا که در آنجا بود  
در آنجا که در آنجا بود

الخلق لها في الواقع فيكون بحسب اعتبار المحتر وقد قال الشيخ في الشفاء انما حصلنا من هذا  
 الحد وجعلنا لفظة الجنس اسم للـ **قال الثاني** في تقويمه للنوع **اقول** نعرف مما سلف  
 ان الجنس مفهوم للنوع وان الجنس ثلثه طبيعي ومنطقي وعقلي والانواع ستة حاصله من  
 ضرب الاصله والحقيقي ثلثه فالانطلاق يبين ان احدى الانجاس يقوم احدى الانواع والجنس  
 المنطقي لا يقوم شيئا من الانواع فانه لا يقوم النوع الطبيعي اما الحقيقي فلا مكان بقوله مع  
 القول عن تصور الجنس المنطقي ولا نسبة الى الانواع ووضوح طوى ذكره واما الاصل  
 فالت الجنس المنطقي ليست عارضة للجنس الطبيعي بل هي انما هي النوع الطبيعي الاصله والنسبة  
 بين الشئيين متأخرة عن كل منهما فيكون الجنس المنطقي متأخر عن النوع الاضافي فلا يكون  
 مقوما له لا يقال لانه وجوب تأخر النسبة عن كل واحد من المنسبين بل لا بد من تأخرها عما  
 عرنت له بالقياس المعين وهو عليها الا ان ذلك لا يجرى كالنقد العارض للمقدم بالاضافه  
 الى المتأخر لا نقول النسبة موقوفه على المنسبين فهي متأخرة عنها بالضرورة وعرض المقدم  
 انما يتصور بعد تحقق ثابت متأخر وكذلك لا يقوم النوع المنطقي اما الاضافه فانه متفاد  
 على ما سلف والمتفادان انما يتفادان معا فلا يقوم احدهما الاخر ولا المقدم في العقل  
 ولاهما متفادان لا يستحال ان يكون الشئ الواحد من جهة واحدة جنسا منطقيا نوعا اضافيا  
 منطقيا والمتفادان لا يقوم احدهما بالاخر واما الحقيقي فلا مكان تصور بدو تصور الجنس  
 المنطقي وكذلك لا يقوم النوع العقلي حقيقيا كان او اضافيا لان مركب من النوع الطبيعي  
 المنطقي والجنس المنطقي خارج عنهما فلا يكون جزء من النوع العقلي لكان اما جزءا بالاستقلال  
 فليزم تركب من اكثر من جزئين او جزء جزئ فليزم ان يكون جزء النوع الطبيعي والمنطقي وقد  
 ثبت خروجهما عما دامما الجنس الطبيعي هو يقوم النوع الطبيعي الاضافي لا في مقول عليه في جوابها  
 هو بحسب الشك ولا يقوم النوع الطبيعي الحقيقي لانه ان يكون بسيطا وكذلك لا يقوم النوع  
 المنطقي اما الحقيقي فظاهر لانه لا يتصوره مع الفعلة عن الجنس الطبيعي واما الاضافي فلا  
 عارض للنوع الطبيعي الاضافي والجنس الطبيعي مفهوم له فلا مكان مقوما له عارضا من العا  
 بالحقيقة الا بجزء الاخر لا يستحال ان يكون المقوم عارضا فلا يكون العارض بتمامه عارضا  
 لا يقال ليس انما في الجزء الخارج كان المجموع خارجا عن الشئ فلا امتناع في ان العارض  
 لا يكون عارضا للمجموع جزاءه لا نقول ههنا ان المجموع خارج عن الشئ لكن لانه عن صفة له









[illegible]

النوع الإضافي المنطقي بالجنس الطبيعي وقد عرفت بظلاله وربما المكن التخصيص عن هذا الأمر  
إذا تأملت فيه وبالمجلة فالصواب أن يقال في التعريف أنه اخص كليتين مقولتين في جوابهما  
وهو ما دللنا عليه في قولنا على الأخص من كليتين مقولتين في جواب ما هو والنوعان متعارضان من  
وجه الأول أنه يمكن تصور كل من مفهومهما مع القول عن الآخر وهو ظاهر والثاني أن الأول  
الحقيقي مقبس إلى ما تحتها بأنه مقول عليه في جواب ما هو والثاني إلى ما فوقه بأن ما فوقه هو  
الجنس مقول عليه وهذا لا يصلح للفرق لأن النوع الإضافي كما أنه مقبس إلى ما فوقه مقبس إلى ما  
تحتها ومفهوما لا يتحصل إلا إذا اعتبر فيه نسبتان نسبة إلى ما فوقه لأنه مقول عليه الجنس  
نسبة إلى ما تحتها باعتبار مفهوم الكلي فيه والكل لا يدل على الاحتفاظ بمعناها النسبة إلى كثيرين فبما كانت  
النسبة إلى ما تحتها فلا تكون فأقر نعم النسبة إلى ما تحتها المعبرة في الحقيقة هي النسبة إلى الأشخاص  
المعبرة في الإضافي أهم من أن يكون إلى الأشخاص وإلى الأنواع فالأولى في الفرق أن يقال للأصناف  
اعتبر فيه نسبتان إلى ما فوقه وإلى ما تحتها والحقيقي ما اعتبر فيه النسبة واحدة هي اخص من  
نسبة الثانية ويقال مفهوم الإضافي لا يتحقق إلا بالقياس إلى ما فوقه ومفهوم الحقيقي يتحقق  
لأن لم يعتبر قياسا إلى ما فوقه الثالث أن الإضافي إذا نظر إلى معناه أوجب تركيزه من الجنس  
فصل الاعتبار أن دارج تحت الجنس فيه بخلاف الحقيقي الرابع أن بينهما عمومًا وخصوصًا  
من وجه فأنهما يتصادقان معًا كما في النوع السافل وقد يصدق الحقيقي بدون الإضافي كما في  
بساط وبالعكس كما في الأجناس المتوسطة ومنهم من ذهب إلى أن الإضافي أهم مطلق من  
حقيقي طبع عليه بأن كل حقيقي فهو مندرج تحت مقولة من المقولات العشر بالانحصار  
ممكنا فيهما وهو أن جنس كل حقيقي إضافي وجوابه منع اندراج كل حقيقي تحت مقولة وإنما  
يكون كذلك لو كانت كل حقيقي ممكنا ومنع انحصار الممكنات في المقولات العشر بالانحصار  
فإن الممكنات العالقة على ما صرح جوابه وقد أساء المصنف إلى إبطال هذا المذهب متمسكا  
ببساط كواجب الوجود فأنه ما هيته كلمة مخصصة في شخص واحد من جهة عن التركيب وكما  
إفادات والوحدة والنقطة فأنما الأنواع الحقيقية بسيطة فلا تكون إضافية وفيه نظر لأن  
يدل بالواجب مفهومه أعني العارض فهو ليس بنوع وإن أراد به المعروف وهو قلت ذلك ثم  
أنتم أن له ما هيته كلمة باليس إلا الشخص لأنه المفادات والوحدة والنقطة فهي بسيطة حقا

[illegible]

میں نے اپنے دل سے کہا کہ میں نے  
اپنے دل سے کہا کہ میں نے

والتركيب من الجنس والفصل لينافيهما واستند إلى الإقام على ذلك بان للماهيات اما بسائط  
نسبة مخلوقة اعم الامانة النوع بان <sup>مستعمل</sup> من جنس <sup>الحي</sup> <sup>الحي</sup>  
وامركيات فان كانت بسائط فكل منها نوع حقيقي وليس بمصنف والاول تركب من الجنس والفصل

[illegible]

مفرطاً ونضلاً وأضربها إلى يقال الإخماس العاشر بالقياس إلى حصصها الموجودة في أنواعها

والآل يمكن إثبات وجود الإضافي بدون الحقيقي قال الثاني في مراتبه اتحاد الأصناف فراهية

النوع الأصناف وأما النوع الحقيقي فلهذا أربعة أقسام فلا تعتبر لكل منها مرتبة أو مراتب ما النوع

الاضافي بالنسبة الى مثله مرات اربع على قياس ما في بعض النما ان يكون اعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم واخصهما وهو النوع السافل كالانسان واعم من بعض واخص من بعض

وهو المتوسط كالجسم النامي والجوان او مباينا للكل وهو المفرد كالعقل ان قلنا انه ليس بحش  
والجوه حش لان السافل منها يسمى نوع الانواع وفوق مراتب الانجاس العالي يسمى جنس الاجناس

لأن نوع غير النوع بالقياس الى ما فوق وجنسية الجنس بالقياس الى ما تحته والشئ انما يكون نوع  
الانواع انما كان تحت جميع الانواع وجميع الانواع انما كان فوق جميع الاجناس والكلام في جنسية

التنوع المطلق لهذا النوع والتفرع عليه كما في الجنس من غير فرق وقد اشترنا البيراسان وحقيقته  
 النوع منهم ان التفرع في الجنس  
 لا في اقسام الاعضاء انما هو ان المتفرع افاض ان ازاد الى الحمة فلهذا تان الاقسام

بكون فوقه نوع حقيقى فان كان تحت نوع حقيقى والاعلى والاعلى ولم يذكره المصنف ولا غيره

نوع لازم ان يكون الحقيقى فوق نوع وهو محال لانه النوع الحقيقى لا ينسحب الى الاضافى فلم يرتبنا

اما معرفة اسافل المستعجم ان يكون متحدث بوع فان كان قد تفرغ بوع فهو اسافل وان لم يتفرغ بوع فكل واحد  
من الجنس العالي والجنس المنفردي بيان جميع مراتب المتزوج الاستحالة ان يكون فوقها جنس ووجوب

ذلك لكل مرتبة من مراتب النفع وكل واحد من النفع السافل والمفرد يباين جميع مراتب الجنس  
لأنتماع ان يكون تحتها نفع ووجوده للاشخاص وبين كل واحد من البائين من الجنس اى السافل

والمستوطنين كل واحد من البانين من المتنوع الى العالى والمتوسط وعموم من وجه انما بين  
الجنس

[illegible]

الأربع الباقية لأنها كلها أنواع حقيقة بالقياس إلى أفرادها  
الاجتماعية التي هي حصصها سبعة عشر

[illegible][illegible]

الجبن



الثالث الذي هو احد الخمسة هو الحقيقي اذ لو كان هو المضاف لم يخص الخمسة الخمسة بكونه كل واحد على وجهه من مقياس الحقيقة في حساب ما هو غير  
مندرج تحت جنس اذ ليس هو المضاف فهو الحقيقي هذا اذ جعل احد الخمسة احدهما وان جعل احد الخمسة النوع بمقتضى ما في المقياس بكونه شيئا من الخمسة  
الحقيقي واخرج الامام بان احد الخمسة محمول والمضاف موضوع وهذا ضعيف لان موضوع المضاف لا يمنع محموله من ان يكون من جنس المضاف

فان كان الموضوع من جنس المضاف  
فكان الموضوع من جنس المضاف  
فكان الموضوع من جنس المضاف

الجنس السافل والنوع العلى فلنصادفهما فيما اذا ترتب جثمان فقط كالنوع تحت الكيف وصلا  
احدهما بذكر النوع الاخر في الجسم والجوان وانما بين الجنس السافل والنوع المتوسط فلنحققهما في الجوان  
وافترقا في اللون والنوع السافل والنوع المتوسط والنوع العلى فلنصدقهما معا في الجسم  
افترقا في الجسم السافل واللون وانما بين الجنس والنوع المتوسطين فلنصدقهما معا في الجسم السافل  
افترقا في الجسم والجوان والنوع السافل لا يصدقان حقيقة لان النوع تحت وصفا في القول  
الجنس عليه مبدئين الاعتبارين جميعا كان نوع الانواع فلو كان النوع مبدئين الاعتبارين  
نوع الانواع لكان كل نوع جميعا من نوع الانواع وليس كذلك فان النوع المفرد له اعتباران وليس

نوع الانواع بل لا بد من اعتبار ثالث وهو ان يكون نوعه نوع فقول ليس يعني ان مجموع  
الاعتبارين كاف في نوعه الانواع بل لا بد من اعتبار ثالث وهو ان يكون نوعه نوع فقول ليس يعني ان مجموع  
الخمسة هو الحقيقي اقول قد سمعت ان ارباب هذا الفن حصروا الكميات في الخمسة وفيها ما  
اتفق لهم اشتراك في ما لا اشتراك فيه كالجنس معنيين لان يكون احد الخمسة وما فيه اشتراك  
كالنوع لا يمكن ان يكون كل واحد من معيبر احدها والا لكانت مشتركة فليس احدها والا لكانت

منها وهل هو الحقيقي والا اضافي قال الشيخ في الشفا يمكن ان يورد القصة الخمسة على وجه يخرج  
كل واحد منها من الآخر فانه اذا قيل ان الثاني اما ان يكون مقولا بالماهية او لا المقول بالماهية  
اما ان يكون مقولا بالماهية على المختلفين بالنوع او بالعدد اخرجت القصة النوع الحقيقي  
الاشياء في قسم وانقسم ما يكون مقولا على مختلفين بالنوع او بالعدد اخرجت القصة النوع الحقيقي  
يقال عليه خرج النوع الاضافي لكن ليس ذلك بحسب القصة الاولى ولا اصطفا في الخارج قسم  
منه فاذا قيل الثاني اما ان يكون مقولا في جواب ما هو ولا يكون المقول في جواب ما هو  
فقد تختلف بالعموم والخصوص فاقم المقولين في جواب ما هو جنس واخص ما نوع اخرجت

القصة النوع الاضافي وجه اخر لم يفته النوع الماهي من شأنه ان يصير جنسا في ما لا يكون كذلك  
خرج النوع الحقيقي لكن لا بالقصة الاولى فلو كان يكون كل واحد منهما احد الخمسة بل لا  
الاخر لكن الحقيقي احد الخمسة بحسب قسم الكليات في موضوعاته التي هو كليات بحسبها والا اضافي  
احدها باعتبار قسمه لم بحسب مناسبتة بعض الكميات بعضها في العموم والخصوص واولى  
الاعتبارات في قسم الكليات ان يقسم بحسب الكميات التي لها عند الجزئيات ثم اذا تم فصلت الكميات  
يعتبر احوالها التي بعضها عند بعض فالاولى والاخر ان يكون احد الخمسة النوع الحقيقي هذا

باعتبار نسبة بعض الماهيات كما في كلياتها  
باعتبار نسبة بعض الماهيات كما في كلياتها  
باعتبار نسبة بعض الماهيات كما في كلياتها



الجنز في الجنز والفصل يجوز تركها لما يقتضيه من إمام  
وعاقل من أن الجنز العالي لا يكون له فصل

فصل اول در بیان تفسیر و بیان البحر المتحرک کافیه الامام  
 محمد بن ابی بکر  
 شیخ حسن بن علی  
 او عربی است از اصفهان که در کتب  
 کافیه الامام محمد بن ابی بکر  
 شیخ حسن بن علی  
 او عربی است از اصفهان که در کتب  
 کافیه الامام محمد بن ابی بکر  
 شیخ حسن بن علی  
 او عربی است از اصفهان که در کتب

وہاں  
فلاں الفرقان  
الطبیقہ الجنیۃ کما  
سئلہ ماہیتہ مہمتہ فی العقول  
نقل الیکون اسباب کثیرہ عین  
لہذا منہا الوجود و غیر موصوفہ ای لا یطابق

الماء بهيته شتى من تلك الاشياء، فاذا اقرن بها الغضاب  
من شرا وخفيها الى ازالها باسماها وقوتها الى حصولها  
والمحصولات المسقوتة نواعها من تلك الطبيعة  
الاجزائية ويعرف بها ابرصها من العوارض المذمومة  
وكذا به الجنس اعني المادة صالان كالماء  
سواء الغضاب كغيرها فانها من العوارض المذمومة

[illegible]

من الكمال  
 الى سواد الان  
 الانسان  
 من الكمال  
 الى سواد الان  
 الانسان  
 من الكمال  
 الى سواد الان  
 الانسان

من التوريب الفصل السابع عشر في بيان ما هو منصوص عليه في التوريب من  
في التوريب الفصل السابع عشر في بيان ما هو منصوص عليه في التوريب من  
من التوريب الفصل السابع عشر في بيان ما هو منصوص عليه في التوريب من  
من التوريب الفصل السابع عشر في بيان ما هو منصوص عليه في التوريب من

والنوع عن التعريف لأننا لم نذكر اعتبار العرض العام في مورد  
أو جعل اليمين في جملة من بعض المراكات في الشبهة  
أو في آخر منها فإدعاء المير من لازم الماخرج انحصار  
البعد عن التعريف وإنما اعتبر العرض العام في  
جواب الخي ولا يخص عن الأنا في  
العرض العام لا يميز شيئاً

سستی اصلاحیہ  
انہ عرض ہائے  
برس صاحب انہ خانہ اضافیہ سیدہ سرف

[illegible]

ما يقال على النوع في جواب أي شيء هو في ذلك





الثاني للفصل مقياسا الى النوع مقوم له ومقوم العالي مقوم السافل من غير عكس ومقياسا الى الجنس مقوم له ومقسم السافل مقسم العالي من غير عكس مقياسا الى حصة النوع من الجنس فاللبنج يجب كونه علة لوجودها لان احدهما لا يمكن علة لوجود الاخر استغنى كل واحد عن صاحبه وليس الجنس علة للفصل والا استلزمه فبعين العكس وجوابا انه لا يلزم من عدم العلة النامة الاستغناء ولا من العلة الغير النامة الاستلزام ومنع الاقدام وجوب بان الفصل قد يكون صفة والصفة لا تكون علة للموصوف وجوابا ان ذلك في الماهية الحقيقية ممنوع

لوقيل ان فسرنا الفصل بما في الشفا لم يتم الدليل على انحصار الجزء في الجنس والفصل لم يبعدهم سنن التوجيه لوجود المنع ح على المقدمة القائلة بان جزء الماهية ان لم يكن مشتركين الماهية ولا ما يخالفها في الحقيقة كان فصلا ولا يستدل على مناع تلك الماهية بان كل ماهية اما ان يكون جوهر او عرضا فان كان جوهر يكون الجوهر جنسا لها وان كان عرضا كان احدا للشيء واحد

الثالثة على اختلاف المذهبين جنسا لها فلا يكون تركيبها من امرين متساويين فقط بل من جنس تلك الماهية جنسا من الاجناس العالية فالجواهر مثلا لو تركب من امرين كان كل منهما اما جوهر او عرضا لا سبيل الى الثاني والا لان كان الجوهر عرضا لصدق على الجوهر بالمواطة اذ الكلام في الا المحولة ولا الى الاول لانه لو كان جوهر فاما ان يكون جوهر مطلقا فيلزم تركيبه للجوهر من نفسه ومن غيره او جوهر مخصوصا والجوهر المطلق جزء منه فيلزم ان يكون الشيء جزءا من نفسه لانه محال وهو صيغ لا لانهم انحصار المكينات في المقولات العشرية من جوهر بخلاف ذلك سئلنا

لكن يمنع جنبتهما لما تخلفا ولا دليل لهم على ذلك سئلنا لكن قولهم جزء الجوهر اما ان يكون جوهر او عرضا فاما ان يريد بان الجزء اما مفهوم الجوهر او مفهوم العرض واما ان يريد بان الجزء اما ان يصدق عليه الجوهر او العرض فان كان المراد الاول فلا نسلم المحصر لجواز ان يكون مفهومه من ابر المفهوم للجوهر والعرض فان جميع المكينات لا ينحصر في المفهومين وان كان المراد الثاني فلا نتم ان الجزء لو كان جوهر مخصوصا لزم ان يكون الشيء جزءا من نفسه واما يلزم لو كان قابلا له وهو ثم فان الصدق اعم من ان يكون صدق الذات او العرض ولا يلزم من

وجوب العام وجوب الخاص قال الثاني الفصل مقياسا الى النوع مقوم له ومقوم العالي مقوم السافل من غير عكس اقول الفصل له نسب ثلث نسبت الى النوع ونسبة الى الجنس ونسبة الى حصة النوع من الجنس اما نسبة الى النوع فبان مقوم له كقويم الناطق للانسان وكل مقوم العالي مقوم السافل العالي مقوم له ولا ينعكس كتابا ولا لا يقي بين العالي والسافل فرق

لنساو بما في تمام الذاتيات ح لكن بعض مقوم السافل مقوم العالي اما نسبة الى الجنس فبان مقوم له كقويم الناطق الحيوان الى الانسان وكل مقوم السافل هو مقوم العالي لان معنى تقسيم السافل تقسيمه في النوع والعالي جزء منه فيلزم حصوله فيه ولا ينعكس كتابا ولا لا يقي السافل حيث تحقق العالي فلا يقي السافل سافلا ولا العالي عاليا لكن قد يقسم السافل ما يقسم العالي واما نسبة الى الحصة فنقول الاقدام عن الشيء انه علة لوجودها مثلا في الجوهر

بما في الفصل مقياسا الى النوع مقوم له ومقسم السافل مقسم العالي من غير عكس مقياسا الى حصة النوع من الجنس فاللبنج يجب كونه علة لوجودها لان احدهما لا يمكن علة لوجود الاخر استغنى كل واحد عن صاحبه وليس الجنس علة للفصل والا استلزمه فبعين العكس وجوابا انه لا يلزم من عدم العلة النامة الاستغناء ولا من العلة الغير النامة الاستلزام ومنع الاقدام وجوب بان الفصل قد يكون صفة والصفة لا تكون علة للموصوف وجوابا ان ذلك في الماهية الحقيقية ممنوع

بما في الفصل مقياسا الى النوع مقوم له ومقسم السافل مقسم العالي من غير عكس مقياسا الى حصة النوع من الجنس فاللبنج يجب كونه علة لوجودها لان احدهما لا يمكن علة لوجود الاخر استغنى كل واحد عن صاحبه وليس الجنس علة للفصل والا استلزمه فبعين العكس وجوابا انه لا يلزم من عدم العلة النامة الاستغناء ولا من العلة الغير النامة الاستلزام ومنع الاقدام وجوب بان الفصل قد يكون صفة والصفة لا تكون علة للموصوف وجوابا ان ذلك في الماهية الحقيقية ممنوع

بما في الفصل مقياسا الى النوع مقوم له ومقسم السافل مقسم العالي من غير عكس مقياسا الى حصة النوع من الجنس فاللبنج يجب كونه علة لوجودها لان احدهما لا يمكن علة لوجود الاخر استغنى كل واحد عن صاحبه وليس الجنس علة للفصل والا استلزمه فبعين العكس وجوابا انه لا يلزم من عدم العلة النامة الاستغناء ولا من العلة الغير النامة الاستلزام ومنع الاقدام وجوب بان الفصل قد يكون صفة والصفة لا تكون علة للموصوف وجوابا ان ذلك في الماهية الحقيقية ممنوع

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

فصل

فانهم قالوا لان علي بن ابي طالب قد استشهدنا بموتنا بين  
الاناس وانما هو جمل من فضيلة الاناس فانهم قد ماتوا  
فيما هم احياء وحيوان فضيلة الاناس فانهم قد ماتوا  
المشركين بين الانام وحيوان فانهم قد ماتوا  
بموتهم من الانام وحيوان فانهم قد ماتوا  
الانفس والنفوس فانهم قد ماتوا  
عليه انفسهم فانهم قد ماتوا  
عليه انفسهم فانهم قد ماتوا  
عليه انفسهم فانهم قد ماتوا

[illegible]



93

الاجود والابيض كانا من سياتا وتصلتا في زواجران حبسيتا  
في مرتبة واحدة فان الابيض يقارن الاجود والابجر والابجود  
يقارن الابيض والاسود فثبت الاحكام الثلاثة وظهر  
اعرفكم من استقامتها وقوة الخبز جو: عرو جابا رة انان هارة  
الكتاب كثر وحوار رة انان في المصنف واحدة كسه ترف

الثالث فصل النوع المحصل يجب كونه وجوديا دون النوع الاعتباري وليس لكل فصل فصل مقوم لوجوب انتهاء المركب الى البسيط وعدم دخول الجنس في ماهيته ليس فصلا له بميزة عن النوع المشار له في طبيعته لا تترتب له بالضرورة والالكان فلا يتألف النوع وليس كل جزء جنسا او فصلا كما جاز العشرة واجبة

فصل النوع المحصل يجب كونه وجوديا دون النوع الاعتباري وليس لكل فصل فصل مقوم لوجوب انتهاء المركب الى البسيط وعدم دخول الجنس في ماهيته ليس فصلا له بميزة عن النوع المشار له في طبيعته لا تترتب له بالضرورة والالكان فلا يتألف النوع وليس كل جزء جنسا او فصلا كما جاز العشرة واجبة

فصلها بالقياس الى الحيوان الاسود والعكس بالقياس الى الجماد لا ينفصل فيكون كل منهما جنسا  
وفصلا وهو الحكم الاول وفصلها بان جنس اى الحيوان او الجماد لا ينفصل ولا ينفصل وهو  
الحكم الثاني المستلزم للثالث وجوابنا ان الماهية الحقيقية يجوز ان يتركب من امرين  
شأنهما كذلك بل انما يجوز في الماهية الاعتبارية والحكم بخصوصية الماهيات الحقيقية  
ووافق على ان فرع الرابع لا يبنى على العلة بل ان الفصل فترده بكما لا يجوز المميز وكما لا يجوز  
المميز لا يكون الا واحدا وقد عرفت جوابا بان هذا التفسير فاسد لجواز تركب ماهية من امرين  
ينساويانما اذ كل منهما فصل وليس كمالا فان قال قائل هذا يبطل الحكم الرابع ايضا فانهما فصلا  
قريبان خروفا ان كلامهما مميّز للماهية من جميع مشاركاتهما فللقائلين بالعلة ان يخرجوا ذلك  
الجواب وهو الاشكال للموارد على الافهام اخراجه عن الورد عليهم او يخرجوا وجاه ذلك  
الاشكال ويخرجوا ذلك الجواب جوا بيسقط عنهم او يخرجوه بغير ما يجب بندق عن انفسهم  
بان الحكم الرابع ليس امتناع تعدد الفصل في كل ماهية فانه متفرع على علة الفصل والفصل  
انما يجب كونه علة اذا كان للماهية طبيعة جنسية فلا امتناع لتعدد الفصل الا في ماهية جنسية

فانه لو لم يكن لم يلزم توارد العلة على معلول واحد هناك الجنس فلا تقضى وان قال هذا  
فكون امرا الرابع الحكم بغير الامام بغير الباطن بغير  
يبطل قاعدة العلة ايضا لان كل واحد من الامرين المتساويين فصل وليس بعلته فللقائلين  
بالعلة ان يدفعوه عن انفسهم بان الفصل ليس علة مظهر بل فيها فيه طبيعة جنسية لكن الاول  
اناسب بما في الكشف وادجر لان قاعدة العلة ان الفصل علة الجنس والخصه منه ولا وجه  
يبطلها قال الثالث فصل النوع المحصل يجب كونه وجوديا دون النوع الاعتباري اقول  
في هذا البحث مسائل عدة الاولى النوع ان كان موجودا في الخارج فهو المحصل وان لم يكن  
موجودا بل يكون من مخترعات العقل والاعتباري والوجودي مشترك بين معنيين الموجود  
في الخارج وما لا يكون العدم جزء مفهومه والعدوى في مقابلة باحدا المعنيين اذا تقرر هذا فقول  
فصل النوع المحصل يجب ان يكون وجوديا بكل واحد من المعنيين اما الاول فانه لو كان  
معدوما لزم عليه ان يتقاء الكل واشتقاء جزئه واما الثاني فانه لو كان العدم جزء منه لكان جزء  
من النوع المحصل لانه محال وفصل النوع الاعتباري لا يجب ان يكون وجوديا لجواز ان يعتبر  
العقل تركب من امور علية كما ان ذلك نوعا من الانسان والعديم البصر ويسبقه بالافهم  
فيكون الانسان جنسا والعديم البصر فصلا عديم القبال معنى يقوم الفصل ان الصور

اشكال  
وورد على القائلين  
بالعلة وادجر لان قاعدة العلة ان الفصل علة الجنس والخصه منه ولا وجه  
يبطلها قال الثالث فصل النوع المحصل يجب كونه وجوديا دون النوع الاعتباري اقول  
في هذا البحث مسائل عدة الاولى النوع ان كان موجودا في الخارج فهو المحصل وان لم يكن  
موجودا بل يكون من مخترعات العقل والاعتباري والوجودي مشترك بين معنيين الموجود  
في الخارج وما لا يكون العدم جزء مفهومه والعدوى في مقابلة باحدا المعنيين اذا تقرر هذا فقول  
فصل النوع المحصل يجب ان يكون وجوديا بكل واحد من المعنيين اما الاول فانه لو كان  
معدوما لزم عليه ان يتقاء الكل واشتقاء جزئه واما الثاني فانه لو كان العدم جزء منه لكان جزء  
من النوع المحصل لانه محال وفصل النوع الاعتباري لا يجب ان يكون وجوديا لجواز ان يعتبر  
العقل تركب من امور علية كما ان ذلك نوعا من الانسان والعديم البصر ويسبقه بالافهم  
فيكون الانسان جنسا والعديم البصر فصلا عديم القبال معنى يقوم الفصل ان الصور

العلة

بالجزء المحو لاجل هذا وليس كل ما اعتبر مركبة من الجنس والفصل يكون المركب من جزئين محولين مشاركا لاجل هذا في طبيعته مخالفا لما في الاخرى لا يوجب تركيب من الجنس والفصل اذا شئنا ان يكون جنسا بالقياس الى نوعين وغيره نظرا من غير تلبس في فصل الانسان مثلا الناطق لا النطق الذي لا عليه الا بالاشتقاق وكذلك البواقي حيث يطلق ذلك فهو محار

العقبة لا تطابق الحقيقة الخارجية إلا إذا استملت على صورتها المعقولة من الإنسان لم تطابقه  
إذا انتفى منها كل صورة في الحيوان والناطق فالتيقن ليس إلا تجسبا لذهن فلا يجب أن يكون  
الفصل وجوده الجواز حصول المطابقة بامر عديم كل الخط فانه كم متصل له طول ولا عرض له فلا  
يكفي في ما هيته القول بالابتداء مع من عدم العزم لأننا نقول هب أن الفصل ليس بمقوم  
للتوهم في الخارج إلا أنها مفهولة في الوجود والجدل فيستحيل أن يكون علميا والتوهم محصل  
في الخارج وإنما خصص هذا البحث بالفصل لأن كان مستحكا بغيره وبين الجنس أن تطابقة

من الناس لما سمعوا ان كل فصل مقسم حسب الوان كل مقسم فصل من العدميات ما بقى  
فامرهم ان يفرقوا بين الناطق والغير ناطق يعني قالوا الاطفال يظهر من الفضة فيكون  
كقولنا الحيوان اما ناطق واما غير ناطق اخرج لهم سوء ظنهم ان من الفصول ما يكون متدا  
حتى لا يروا بانها ان يجعلوا الحيوان الغير الناطق نوعا محصلا من الحيوانات وجعلوا للجم  
والغير الناطق فصلا ولم يوجد مثل هذا الوهم في الجسيم فلا جرم اختفى البحث بالفصل

اذلثة لوهم الكاذب وذكر الشيخ في الشفا انا اذا قلنا الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق لم  
الحيوان الغير الناطق نوعا محصلا بازا الحيوان الناطق فان السلوب لوازم الاشياء المتغيرة  
المعين ليست لها ضرورة وان غير الناطق امر يعقل واعتبار الناطق والفصل النوع امر له

في ذاته نفي لا تقوم الاشياء بل تعرضها ولزمها بعد تقرئ انما تقيم بمقال يمكن للفصل اسم  
محصل فيضطر الى استعمال السلب مقامه وهو بالحقيقة ليس بفصل بل الازم عليه من  
وجهه اليه وهذا لا يختص السلب فكثيرا ما يقام مقام الفصول الجوهرية لوازيمها والوجوه  
وانارها المساوية لها عند عدم الاطلاع عليها كالحسن والحركة فصل الجوانب **الثانية**

يتمتع ان يكون فصل لكل فصل موجودا لانتهاء الى فصل اخر له ولا لتكوينها ماهية من اجزاء  
بشيء اخر الا بميزة الوجود كالمقدر من ثبات وهذا المبدأ لا يجوز ان يكون للفصل غير  
 غير متناهية وهو محال فان قلت يجب ان يكون لكل فصل فصل لان طبيعة الفصل واحدة  
 على النوع وعلى نفسه فيكون مثارا للنوع في طبيعته وهو ممازعة لعدم دخول الجنس فيه

وما به الامتياز فصل فيكون للفصل فصل واجب بان عدم دخول الجنس في ما هيته الفصل  
ليس فصلا ما لم يكون فصلا لو كان ذاتيا وليس كذلك والالكان ذاتيا للزوج وهو محال  
الثالث ليس كل جزء جنسا ولا فصلا فان العشرة مركبة من الاعداد والعدد من السقف  
فتركيب العدد من اجزاء من جنس واحد لا يوجب ان يكون العدد من جنس واحد او غير  
ولمجد وان مع ان شيئا من تلك الاجزاء ليس بجنس ولا فصل بل الجزء المحم بالماجنس فصل  
فليس كل ما هيته مركبة يكون تركيها من الجنس والفصل لاجزاء تركيبها من الاجزاء الغير المحمولة

[illegible]

## فأما الصورة المعقولة

به کان السلب قد لا يكون لازما اذا لم يكن السلب منتج الثبوت للسلب  
 وفيه يكون لازما فعول السلب مثبت ثبوت الشيء بالشيء كسلب  
 والافضل ان يثبت الشيء بغيره فيكون السلب منتجا  
 اسم كسلب الشيء لا يستعمل السلب مقام وهو حقيقة بسبب  
 لانهم يدل بالنقص عن استعمال السلب مقام  
 مع وجودات الاخصا لان السلب لا يفيده فضلا عن ذلك  
 باسم فبقية المطلق لا يفيده فضلا عن ذلك  
 كما مقامه وان كان قد يفيده في بعض الامور  
 الواقع لم يدل على كسبه من كسبه المطلق في بعض الامور  
 بوجه لا وجب لانهما  
 المفضل لانه لا يتركبه المحمول في حقيقة واحدة كسبه  
 المادية من اجزاء غير متناهية وهو محال  
 في الماهيات المحقوقة كنهها اما الفضل لا لا سلكا  
 بعد ذلك فلا يكون الشيء من تلك الاجزاء  
 قد تركب من اجزاء لا يكون له كسبه  
 او فضلا ما من كسبه اجزاء لا لا يكون له كسبه  
 يجب ان يكون بعضها جنسا وبعضها فضلا  
 بمرحله ان يكون له كسبه فافترس  
 مع احتمال تركبها من الاسود  
 المتأثرة بغيره  
 مادية مركبة  
 تركبها من اجزاء لا لا يكون له كسبه  
 تركبها منها سدا سدا

فقد  
السلامة التي  
للشعب الذي  
لقد كان  
فقد كان  
فقد كان  
فقد كان





لأنه واضع لازم قد يكون غير شامل قد يخص الخاصة المطلقة الشاملة اللازمة لكن يجب تسمية الباقي بالعرض العام لتأصيل المقسم المحقق وان  
 الخواص لللازمة البينة وهي المنفعة بملة الرسوم الثالث الخاصة تمام كبر وهي المركبة من امور كل منها علم فاهو خاصه له واما السيطر وهو الذي لا يكون

فلا لا تنقص رسم الخاصة بالنوع ولم يخرج عن الرتبة بالعقد الاخير وليس هذا العرض هو العرض  
 الذي بازاء الجوهر كما ظن قوم بل احد تسمى العرض الذي بازاء الذي الجوهر اما اذا فلا يرد  
 يكون جوهر كالجوان للناطق دون ذلك اي العرض الذي يملك الجوهر واما ثانيا فلا يرد يكون  
 محمول على الجوهر حقيقة بالمواطة كالماضي على الانسان دون ذلك فانه لا يحل على الجوهر  
 الا بالاستقاف فلا يقال الجسم هو باض بل ذو باض واما ثالثا فلا يرد ذلك قد يكون جنسا  
 للون للسواد والياض بخلاف هذا العرض فانه قسم للذات وفيه نظر لان ان اراد جنسية  
 ذلك العرض بالقباس الى معرفته فهو باطل لان هذا العرض ايضا قد يكون جنسياً كمال  
 من الخاصة والعرض العام على ثلثة اقسام لان قد يكون شاملا وهو اما لازم كالصالح  
 الماضي بالقوة للانسان واما مفارق كمال بالفعل له وقد يكون غير شامل كالكانب الاسبق الفعل  
 له وجاعه خصوصاً اسم الخاصة المطلقة الشاملة اللازمة وح يجب تسمية القسمين الآخرين  
 اي الخاصة الشاملة المفارقة وغير الشاملة بالعرض العام لتأصيل المقسم المحقق ونسب  
 الشيخ في استقاء الى الاضطراب ان الكلي اما ان يكون خاصه لصدته على حقيقة واحدة سواء  
 وجد في كليها او في بعضها دام لها اولم يدم والعام موضوع بازاء الخاص فهو اما ان يكون عاماً  
 ان كان صادقا على حقيقة وغيرها مطلقا فلا اعتبار في ذلك التخصيص لجهة العموم والخصوص  
 واشرنا لخواص الشاملة اللازمة البينة لانها هي المنفعة بملة الرسوم واما الانقاع بالتشول  
 فذلك لا يكون الرسم اخص من المرسوم كما استمر من وجوب المساواة واما لكونها لازمة بينة  
 فلانها لو لم تكن بينة لم يلزم من معرفتها معرفة ماهي خاصه له وفيه ضعف لان التزم بالكون  
 فان قلت اذا كانت الخاصة معرفة للماهية كان تصورهما مستلزما لتصور الماهية فيكون  
 تصورهما في التزم فتكون الخاصة لازمة بينة بالمعنى الاعم وهو المراد بهما قلت لانهم انما اذا  
 كان تصور الخاصة مستلزما لتصور الماهية يكون تصورهما كافيا في التزم وانما يكون لو  
 كان النسبة بينهما متصورة ولم يتوقف التزم على امر اخر ولو سلم لكن طائفة ما في الباب ان  
 تصورهما يكفي في لزوم الماهية الخاصة المطلوب لزوم الخاصة لهما فابن احدهما من الآخر  
 فلا يلزم ان يقال لما كان المطلوب من التعريف ابضاح الماهية المعروفة فاذا لا يلا بوضاحها  
 بالامور الخارجة فلا بد ان يكون باقرب الامور اليها اذ ليس في البعيد ابضاح وكشف بعد  
 به ولا خفاء فان اقرب الامور الخارجة والماهية للوارث البينة فتعين التعريف بها والخاصة

العرض هو العرض الذي يملك الجوهر واما ثانيا فلا يرد يكون محمول على الجوهر حقيقة بالمواطة كالماضي على الانسان دون ذلك فانه لا يحل على الجوهر الا بالاستقاف فلا يقال الجسم هو باض بل ذو باض واما ثالثا فلا يرد ذلك قد يكون جنسا للون للسواد والياض بخلاف هذا العرض فانه قسم للذات وفيه نظر لان ان اراد جنسية ذلك العرض بالقباس الى معرفته فهو باطل لان هذا العرض ايضا قد يكون جنسياً كمال من الخاصة والعرض العام على ثلثة اقسام لان قد يكون شاملا وهو اما لازم كالصالح الماضي بالقوة للانسان واما مفارق كمال بالفعل له وقد يكون غير شامل كالكانب الاسبق الفعل له وجاعه خصوصاً اسم الخاصة المطلقة الشاملة اللازمة وح يجب تسمية القسمين الآخرين اي الخاصة الشاملة المفارقة وغير الشاملة بالعرض العام لتأصيل المقسم المحقق ونسب الشيخ في استقاء الى الاضطراب ان الكلي اما ان يكون خاصه لصدته على حقيقة واحدة سواء وجد في كليها او في بعضها دام لها اولم يدم والعام موضوع بازاء الخاص فهو اما ان يكون عاماً ان كان صادقا على حقيقة وغيرها مطلقا فلا اعتبار في ذلك التخصيص لجهة العموم والخصوص واشرنا لخواص الشاملة اللازمة البينة لانها هي المنفعة بملة الرسوم واما الانقاع بالتشول فذلك لا يكون الرسم اخص من المرسوم كما استمر من وجوب المساواة واما لكونها لازمة بينة فلانها لو لم تكن بينة لم يلزم من معرفتها معرفة ماهي خاصه له وفيه ضعف لان التزم بالكون فان قلت اذا كانت الخاصة معرفة للماهية كان تصورهما مستلزما لتصور الماهية فيكون تصورهما في التزم فتكون الخاصة لازمة بينة بالمعنى الاعم وهو المراد بهما قلت لانهم انما اذا كان تصور الخاصة مستلزما لتصور الماهية يكون تصورهما كافيا في التزم وانما يكون لو كان النسبة بينهما متصورة ولم يتوقف التزم على امر اخر ولو سلم لكن طائفة ما في الباب ان تصورهما يكفي في لزوم الماهية الخاصة المطلوب لزوم الخاصة لهما فابن احدهما من الآخر فلا يلزم ان يقال لما كان المطلوب من التعريف ابضاح الماهية المعروفة فاذا لا يلا بوضاحها بالامور الخارجة فلا بد ان يكون باقرب الامور اليها اذ ليس في البعيد ابضاح وكشف بعد به ولا خفاء فان اقرب الامور الخارجة والماهية للوارث البينة فتعين التعريف بها والخاصة











فما داخل فيه او خارج عنه او مركب من الداخل والخارج والافعال ساطوه في المفهوم كما ساطوه  
في العموم فهو الحد الثاني كالتعريف بالجنس والفصل القريبين وان لم يكن مساويا له في العموم فالحال  
الناقص كالتعريف بالجنس البعيد والفصل القريب وبالفصل القريب وحده ان يجوز ان التعريف  
بالمفرد لعدم اعتبار القربية المختصة ولا لم يكن داخل فيه ولذا في يجب كونه خاصة لا زعمية  
على ما هو الرسم الناقص للثالث ان يتركب من الجنس القريب الخاصة فهو الرسم التام ولا

هو الرسم الناقص كما اذا تركب من الجنس البعيد والخاصة ثم يميننا انظار الاقل منه جعل المركب  
من الداخل والخارج فبينما الخارج وهو قسم منه لا يمنع ان يكون داخل الاقل لدخول الخارج ولو  
قال ما داخل الخارج وللاخل اما حد تام او ناقص والخارج ان يتركب من الجنس القريب الخاصة

فهو رسم تام والافعال ناقص كان اجبر الى الصواب اقرب الثاني انما هذا الحد التام داخل في  
الحدود ومساويا له في المفهوم والداخل ما تركب من شيئين من جنس واحد يساويه مفهوما والاش  
انما وجب في الخارج ان يكون خاصة فلا يكون المركب من العرض العام والخاصة رسما ناقصا  
فان قلت المجموع خاصة قلت لا اعتبار للعرض العام في التخصيص فلا اعتبار له في التعريف بل لم  
يعتبر الا الخاصة الرابع ان المركب من الفصل والخاصة او من الفصل والعرض العام رسم ناقص

على مقتضى تقسيمه وهو فاسد لان الفصل وحده اذا نادى التميز المحكوم مع شئ اخر اولى  
بذلك فان قيل انهم لم يعتبروا هذه الاقسام لان المقصود من التعريف ما التميز والاطلاع  
على الكليات والعرض العام لا يفيد شيئا من ذلك فلا فائدة في ضم مع الخاصة والفصل  
والمركب منهما ليس بمفيد ايضا لان الفصل قد افاو ذلك فلا حاجة الى ضمها اليه بخلاف  
الاقسام المعينة كالجنس البعيد مع الفصل فان لم يفد التميز فقلنا ان الاطلاع على ذاتي فنقول التميز

ليس بواجب بكل جزء من المعرفة وان كان دال على العرض العام فميز عن بعض الاعيان على انهم  
كثيرا ما يستعملونه في التعريفات مكان الجنس ولما اعتبروا بها خاصة مع اخرى فضمها  
مع الفصل اولى بالاعتبار الخامس ان التعريف بما يتم الشيء يفيد مقصوده بوجه ما فان لم يجعلوه  
معرفة فاسد فربما ان جعلوه مقرا بطلان عده المساواة ولم يخص المعرفة في الاقسام الاربعة  
لحرج على ما ذكره منها وليس لقال ان يقول انما الرسم المعرفة بما ذكره بل انما قول ذلك  
على ما يميز الشيء من جميع ما عداه وح لا يجوز ان يكون اعم لاننا نقول هذا لتخصيص لجعل النظر  
في هذا الباب فيما هو اخف من القول بالشارح وتخصيص اصطلاح العلوم التي تليق لتقول

فما داخل فيه او خارج عنه او مركب من الداخل والخارج والافعال ساطوه في المفهوم كما ساطوه في العموم فهو الحد الثاني كالتعريف بالجنس والفصل القريبين وان لم يكن مساويا له في العموم فالحال الناقص كالتعريف بالجنس البعيد والفصل القريب وبالفصل القريب وحده ان يجوز ان التعريف بالمفرد لعدم اعتبار القربية المختصة ولا لم يكن داخل فيه ولذا في يجب كونه خاصة لا زعمية على ما هو الرسم الناقص للثالث ان يتركب من الجنس القريب الخاصة فهو الرسم التام ولا هو الرسم الناقص كما اذا تركب من الجنس البعيد والخاصة ثم يميننا انظار الاقل منه جعل المركب من الداخل والخارج فبينما الخارج وهو قسم منه لا يمنع ان يكون داخل الاقل لدخول الخارج ولو قال ما داخل الخارج وللاخل اما حد تام او ناقص والخارج ان يتركب من الجنس القريب الخاصة فهو رسم تام والافعال ناقص كان اجبر الى الصواب اقرب الثاني انما هذا الحد التام داخل في الحدود ومساويا له في المفهوم والداخل ما تركب من شيئين من جنس واحد يساويه مفهوما والاش انما وجب في الخارج ان يكون خاصة فلا يكون المركب من العرض العام والخاصة رسما ناقصا فان قلت المجموع خاصة قلت لا اعتبار للعرض العام في التخصيص فلا اعتبار له في التعريف بل لم يعتبر الا الخاصة الرابع ان المركب من الفصل والخاصة او من الفصل والعرض العام رسم ناقص على مقتضى تقسيمه وهو فاسد لان الفصل وحده اذا نادى التميز المحكوم مع شئ اخر اولى بذلك فان قيل انهم لم يعتبروا هذه الاقسام لان المقصود من التعريف ما التميز والاطلاع على الكليات والعرض العام لا يفيد شيئا من ذلك فلا فائدة في ضم مع الخاصة والفصل والمركب منهما ليس بمفيد ايضا لان الفصل قد افاو ذلك فلا حاجة الى ضمها اليه بخلاف الاقسام المعينة كالجنس البعيد مع الفصل فان لم يفد التميز فقلنا ان الاطلاع على ذاتي فنقول التميز ليس بواجب بكل جزء من المعرفة وان كان دال على العرض العام فميز عن بعض الاعيان على انهم كثيرا ما يستعملونه في التعريفات مكان الجنس ولما اعتبروا بها خاصة مع اخرى فضمها مع الفصل اولى بالاعتبار الخامس ان التعريف بما يتم الشيء يفيد مقصوده بوجه ما فان لم يجعلوه معرفة فاسد فربما ان جعلوه مقرا بطلان عده المساواة ولم يخص المعرفة في الاقسام الاربعة لحرج على ما ذكره منها وليس لقال ان يقول انما الرسم المعرفة بما ذكره بل انما قول ذلك على ما يميز الشيء من جميع ما عداه وح لا يجوز ان يكون اعم لاننا نقول هذا لتخصيص لجعل النظر في هذا الباب فيما هو اخف من القول بالشارح وتخصيص اصطلاح العلوم التي تليق لتقول

فما داخل فيه او خارج عنه او مركب من الداخل والخارج والافعال ساطوه في المفهوم كما ساطوه في العموم فهو الحد الثاني كالتعريف بالجنس والفصل القريبين وان لم يكن مساويا له في العموم فالحال الناقص كالتعريف بالجنس البعيد والفصل القريب وبالفصل القريب وحده ان يجوز ان التعريف بالمفرد لعدم اعتبار القربية المختصة ولا لم يكن داخل فيه ولذا في يجب كونه خاصة لا زعمية على ما هو الرسم الناقص للثالث ان يتركب من الجنس القريب الخاصة فهو الرسم التام ولا هو الرسم الناقص كما اذا تركب من الجنس البعيد والخاصة ثم يميننا انظار الاقل منه جعل المركب من الداخل والخارج فبينما الخارج وهو قسم منه لا يمنع ان يكون داخل الاقل لدخول الخارج ولو قال ما داخل الخارج وللاخل اما حد تام او ناقص والخارج ان يتركب من الجنس القريب الخاصة فهو رسم تام والافعال ناقص كان اجبر الى الصواب اقرب الثاني انما هذا الحد التام داخل في الحدود ومساويا له في المفهوم والداخل ما تركب من شيئين من جنس واحد يساويه مفهوما والاش انما وجب في الخارج ان يكون خاصة فلا يكون المركب من العرض العام والخاصة رسما ناقصا فان قلت المجموع خاصة قلت لا اعتبار للعرض العام في التخصيص فلا اعتبار له في التعريف بل لم يعتبر الا الخاصة الرابع ان المركب من الفصل والخاصة او من الفصل والعرض العام رسم ناقص على مقتضى تقسيمه وهو فاسد لان الفصل وحده اذا نادى التميز المحكوم مع شئ اخر اولى بذلك فان قيل انهم لم يعتبروا هذه الاقسام لان المقصود من التعريف ما التميز والاطلاع على الكليات والعرض العام لا يفيد شيئا من ذلك فلا فائدة في ضم مع الخاصة والفصل والمركب منهما ليس بمفيد ايضا لان الفصل قد افاو ذلك فلا حاجة الى ضمها اليه بخلاف الاقسام المعينة كالجنس البعيد مع الفصل فان لم يفد التميز فقلنا ان الاطلاع على ذاتي فنقول التميز ليس بواجب بكل جزء من المعرفة وان كان دال على العرض العام فميز عن بعض الاعيان على انهم كثيرا ما يستعملونه في التعريفات مكان الجنس ولما اعتبروا بها خاصة مع اخرى فضمها مع الفصل اولى بالاعتبار الخامس ان التعريف بما يتم الشيء يفيد مقصوده بوجه ما فان لم يجعلوه معرفة فاسد فربما ان جعلوه مقرا بطلان عده المساواة ولم يخص المعرفة في الاقسام الاربعة لحرج على ما ذكره منها وليس لقال ان يقول انما الرسم المعرفة بما ذكره بل انما قول ذلك على ما يميز الشيء من جميع ما عداه وح لا يجوز ان يكون اعم لاننا نقول هذا لتخصيص لجعل النظر في هذا الباب فيما هو اخف من القول بالشارح وتخصيص اصطلاح العلوم التي تليق لتقول

بالقول





والخلل في التعريف الاختلال شرط فمما سبق والتعريف بالنسبة تعريف بالمشاركة المختصة فهو رسم أيضا

1. 2

الأوحد ويمكن تعدد الذات فحق وان كان بالخواص والعوارض والمعقولات فهو رسم مفرد وان كان بالذاتيات والمعرضيات فهو رسم مركب والرسوم ان افادت التميز عن جميع ما علاه فهي قائمة بالأفنا فحق وان كان بغير الذاتيات والمعرضيات فهو التعريف بالمثال وهو ما بالقوة تعريف بالمعرضيات لأن وجه المشابهة يكون امرا حاضرا ومن هذا القبيل تعريف الكليات بالجزئيات كقولنا كذا، الاسم كزيد والفعل كضرب ومنه تعريف المعقولات بالمحسوسات كما يقال العلم كالنور والجهل كالظلمة ولما كان أكثر استيناس العقول لنا فحقه بالأمثلة كان صارا استعمالها في مخاطبات المتعلمين أكثر واسيع **واعلم** ان الحد اما بحسب الاسم وهو قول مشتمل على تفصيل ما دل عليه الاسم اجمالا ولا نزاع فيه الا ان الاستنباط لا يدل عليه اللفظ بالذات بما يدل عليه بالعرض وبحسب كون النزاع لغويا غائما ان يندفع بنقل وجه استعماله وادارة من اللفظ ولهذا يستحسن في مبادئ المناظرات والمحاورات استفسار الالفاظ المهمة والمشتركة ليطابق فهم السامع ارادة اللفظ واما بحسب الحقيقة وهو ما يدل على ماهية الشيء الثابتة ويجوز النزاع فيه لمجاوز ان لا يطابقه ولما كان الموجودات مفهومات وحقايق فلها حدود بالوجهين واما المحددات

[illegible]

لبعض قواعده وتبين ما على كثرة فرايد **قال** والمخالفة التعريف لأختلاف شرط مما سبق **اقول**  
فلا عبرة في المعرفة شرائط اربعة عرفتها فاختل التعريف باختلاف التما كان وذلك بان الياوية  
المعرفة بل يكون اعم فلا يكون مانعا او اخصى فلا يكون جامعاً وياوية في المعرفة والجهل اكثر تعريف  
احدا المتصانيفين بالافراد يعرف بالاخفى كما يقال النار استنقش شبيه بالنفس وبفسره كما يقال  
الحركة نقلته والاشنان حيوان بشري او بما لا يعرف الابه اما بمرتبة واحدة وهو دور مصطح كتعريف  
النفس كوكب النهار والنهار برمان كون الشمس فوق الافق او بمراتب فهو دور مصطح كتعريف  
الاشنان بالزواج الاول والزواج بالعدد المنقسم بمساويين والمتساويين بالشئين اللذين

[illegible]

الایض

وعلى التعريف سكان الأقل للمعلوم بمنع طلبه لحصوله وغير المعلوم كذلك لا تمنع توجه الطلب نحو غير معلوم والمعلوم عن وجهه بمنع طلبه من وجهه لما سبق البقال قولنا كل معلوم بمنع طلبه وكل غير معلوم بمنع طلبه لا يصدقان لأن انعكاس الأقل بعكس النقيض إلى الموجبة فينعكس عكس الاستقامة إلى منافي الثاني لأننا منع انعكاس الأقل عكس النقيض إلى الموجبة لينعكس عكس الاستقامة إلى منافي الثاني وسنفرق في عكس النقيض ولو خض المعلوم وغير المعلوم بالتصور لم ينعكس عكس نقيض الأول الموجب إلى منافي الثاني وجواب شكك للمعلوم من وجهه للعلم ببعض اعتباراته يمكن توجيه الطلب نحوه كما في طلب الملك والجن الثاني لا يمكن تعريف الشيء بنفسه ولا بجميع أجزائه لأنه هو ولا ببعضها لأن معرفته المركب معرفته لكل جزء

لا يفضل أحدهما على الآخر والشبهين بالاثنيين وكل واحد منهما اطرء مما قبله فمعرفة التعريف الشيء غير المسأوك  
 ردى على ما ذكره وبالمساوى في المعرفة ارد، لأنه لا يعين المطلوب والأول رجا يعين تصور  
 بوجه ما بالاختفى ارد، لمكونه بعد من الافادة وبفسر ارد، منه لجواز ان يصير اوضح في بعض  
 لبعض فيفيد تعريفه بالجلالة والذرى المصريح ارد، منه الاستمالة على التعريف بنفسه وزيادة  
 والذرى المضمار ارد، منه لأنه مشتمل على المصريح وزيادة هذا كله من جهة المعنى لما للخلل  
 من جهة اللفظ فاما بتصوره لاداء الشخص التعريف لغيره وذلك باستعمال اللفظ في  
 أو حشيتة مجازية مشتركة من غير قرينة وبالجمل ما لا يكون ظاهر الدلالة على المراد بالنسبة  
 إلى السامع أو باشتماله على تكرار من غير جاز كما في تعريف الأنف الأنف من غير ضرورة كما  
 في المنصافين وهو القيد المستدرك في عبارة القوم **قال** والتعريف بالمثال تعريف المشابهة  
 المختصرة فهو رسم ايضا **اقول** المناسب تقديم هذا الكلام على بحث الخلل انه جواب  
 نقض بما يورد على حصر المعرفة في الأقسام الأربعة فيقال المثال امان يكون مباناً للممثل أو  
 اخصص التعريف به خارج عنها اجاب بان التعريف بالمثال ليس المراد منه التعريف بنفسه بل  
 بخاتمة الشيء باعتبار ما يقابل به المثال وهو المشابهة المختصرة على نحو ما سمعت في التعريف بالعلل  
 فيكون من قبيل الرسوم لا يقال المشابهة مشتركة بين الشبهين لأنه لما شابه هذا ذلك شابه  
 ذلك هذا فلا يكون مختصاً باحدهما إنما نقول مشابهة هذا لذلك غير مشابهة ذلك لهذا فيكون  
 تعريف الشيء بمشابهة المثال تعريفها الخاصة **قال** على التعريف سكان الأقل للمعلوم بمنع  
 طلبه لحصوله **اقول** اول من اورد هذا الشك ما من مخاطبا به لسقراط في ابطال الاكس  
 ونقره ان المطلوب بالتعريف امان يكون معلوماً ولا يكون معلوماً وأياً ما كان بمنع  
 طلبه اما اذا كان معلوماً فلا يستحال تحصيل الحاصل اما اذا لم يكن فلا تمنع توجه الطلب على  
 ما لا شعور للذهن به فقلت ان اريد بالمعلوم المعلوم من كل جهة فلا تم الحصر لجواز ان  
 يكون معلوماً من وجه مجهول ومن وجه آخر وان اريد به المعلوم في الجملة فلا تم لو كان معلوماً  
 امتنع طلبه وانما يكون كذلك ان لو كان معلوماً من جميع الوجوه اجاب بان المعلوم من وجه  
 دون وجه بمنع طلبه ايضا بوجهيه لما سبق فان الوجه المعلوم بمنع طلبه لحصوله وكذلك  
 الوجه المجهول لاستحالته توجه الطلب الى ما لا يحيط به بالبال ولا يستراب في ان الشك به واد  
 على المطلوب التصديق بغيره ايضا فلا وجه لتخصيصه بالتعريف واعتراض الامام شرف الذين

أي الاصل الاصح في بعض من الاوقات لبعض من الأشخاص والله ولى المقترح ارد، منه  
 لا شتماله على تعريف الشيء بنفسه المثال وما زيادة مرتبة  
 الشيء على نفسه بمرتبة واحدة والاصواب اقدم معرفة من انه  
 والاهل بالادراك في معرفة من الجاهلية وهي من اعادة والافعال في معرفة  
 من الجاهلية وهي من اعادة والافعال في معرفة  
 مفهوم جلية من ان من نفس المعلوم فان مفهوم الاب مفهوم  
 ذات المفردة والافعال مفهوم من مفهوم من مفهوم من مفهوم  
 بجهة ذلك كما في مفهوم من مفهوم من مفهوم من مفهوم من مفهوم  
 وجوب ان يكون في مفهوم من مفهوم من مفهوم من مفهوم من مفهوم  
 الانفس وكذا الحال في كل من مفهوم من مفهوم من مفهوم من مفهوم  
 موضوعه اذا قرأ به وادريه تحية باسماء واث رب قوله  
 وهو القيد المستدرك ان المطلق ما شتر من  
 ان لا يشبه في احد لانه ان يميز  
 عن شئ والامكان  
 مستدركا  
 فانه باطل قطعاً لأنهم يوردون في التعريفات فضولات ودية ووجهها  
 كما يستفاد من كلامهم في تعريفه فاما كونه باطلاً فانه لا يمكن  
 وجوده في نفسه بل هو وجوده في غيره وهو وجوده في غيره وهو وجوده في غيره  
 ولا يستراب لان ان كان به وادريه تحية باسماء واث رب قوله  
 الباطل وهو تخصيصه بالتعريف وقد اورد به ان كان على التصديق  
 في الكتب الكلامية باذنه في غير وادريه تحية باسماء واث رب قوله  
 ففان قد برحوله كيف يتميز عن غيره وكيف يعرف ان المطلوب  
 ومن لم يورده عليه نظر الى ظهور انه فاعه عن بحيث لا يبقى ما  
 رتبة فان المطلوب التصديق معلوم باعتبار التصور الذي يتميز  
 به عما عده ومجهول باعتبار التصديق الذي هو مطلوب  
 كسبه واما في التصور فاما هو والتصديق  
 فيدر واحد يقع الاشتباه ولا  
 يميز ما رده على  
 ذلك  
 الوجه كما لا يخفى على  
 في فطنة سيد شريف

106

وق لا يتم احصاء بين جزئيه لان المطلوبه تاكيد ان كذا في  
 المعلوم واما بسببه مطلقا فلا يتم السببه واما مقصورا فمخرج  
 وغير المقصور المعلوم اعم من النقصان في المعلوم لان مع تناول  
 آياه فتناول الماكون لقصور اصله سري



من كل وجه وليس كذلك فان الوجه المعلوم من وجهه كما اذا حلتنا حقيقة الملك بواسطة العلم بعارض من عوارضه فالوجه المجهول وهو حقيقة الملك معلوم من جهة العارض

يمكن توجيه الطلب نحوه **السؤال الثاني** ان تعريف الشيء انما ان يكون بنفسه وبجزئه او بالخارج عنه او بالمركب من الداخل والخارج والكل محال فالتعريف محال ما بنفسه فلما عرفت وانما بجزئه فلا يستحال ان يكون بجميع الاجزاء لان جميع اجزاء الشيء نفسه لا امتناع ان يكون خارجا عنه وهو ظاهر وانما خلا في هذا الاصل ما يتركب الشيء منه ومن غيره فيكون مركبا من جميع الاجزاء وليس هذا فلا يكون جميع الاجزاء جميعها وان يكون ببعضها دون بعض لان معرفتنا لكل جزء من اجزائه فلا يمكن معرفتنا الشيء من اجزائه او يكون معرفنا البعض دون بعض فان لم يكن معرفنا الشيء من الاجزاء امتنع ان يكون معرفنا للماهية المركبة وان كان معرفنا البعض الاجزاء ومعرفنا للماهية كما يتوقف على معرفتنا ذلك الجزء يتوقف على معرفتنا البعض الاخر لا يكون ذلك الجزء وحده معرفنا للماهية بل هو مع غيره فلو كان الجزء معرفنا للماهية كان معرفنا الكل جزء من اجزائها ومنها نفسها فهو تعريف الشيء بنفسه وبغيره فيكون تعريفنا بالخارج وهو ايضا محال لان الخارج انما يعرفنا للماهية لو علم اختصاصها بما يتوقف على العلم بها وعلى العلم بكل ما عداها والاولى بوجوب الدوام لتوقف العلم بالماهية على العلم باخصاص الخارج الموقوف عليه والثاني يستلزم احاطة العقل بامور غير متناهية واما بالمركب من الداخل والخارج فلا تترتب الحاجة ايضا وقد ثبت استحالة **الجواب** اننا لا نعلم ان التعريف ببعض الاجزاء محال قوله لان معرفتنا لكل جزء منه قلنا لانتم لجواز ان يكون الجزء غيبا عن التعريف او مكشفا عن معرفتنا اخر وليس من المنع تعريف الكل بدون تعريف اجزائه بل المنع معرفة الكل دون معرفتها فان قلت معرفتنا الكل موجب في الذهن لاننا علمنا لتصوره وهو حصوله في الذهن وموجب الكل لا بد ان يكون موجبا لكل جزء من اجزائه ولا يمكن موجبا لكل بل البعض اجاب بان موجب الكل لو جيلان يكون موجبا لكل جزء منه لزم احلاله من اما النقص وهو يختلف المستب عن السبب او تقدم المستب على السبب وذلك لان من المسببات ما تركب من جزئين يترتبان في الوجود الزماني كالسير المركب من الخشب الصورة المتأخرة عنه الزمان فتعذر تحقق الجزء السابق ان تحقق موجب المركب يلزم الامر الاول لعدم تحقق الجزء اللاحق مع عدم لم يتحقق يلزم الثاني لان الجزء السابق معلول له على ما هو المفروض لا يقال لانتم ان تختلف

والكل متحقق في الذهن لكن يكون تعريفه بغير ما عرفت به المحررا  
بمنع تعريف الكل وان تعريف اجزائه انما المنع معرفة الكل  
بكنهه دون معرفتها بغير ما قيل من ان اجزاء ذلك لا يكون  
وحده معرفنا للماهية بل هو مع غيره والمقدرة  
فلا تترتب

منعاً

**خاتمة المركب** محدود دون البسيط فان تركب عنها غيرهما حدها ولا فلا وكل ما له خاصته لا زمة بغيره بل يبقى المتصور من رسوم والآلاف التعريف التام انما يكون بالقول والتأني قد لا يكون والمحدث التام لا يقبل الزيادة والنقصان معناه وغيره قد يفهم ما والعام لكونه اعرف من الخاص يجب تفهيمه في التعريف

١٠٩

ما عداها مفصلا وهو ممنوع بل على تصور الماهية بوجه ما وتصور ما عداها على سبيل الاجمال اذ قد يعلم اختصاص جسم معين بكونه شاغلا لمكان معين وان لم يتصور حقيقة ذلك الجسم ما عداها على سبيل التفصيل يعني هيئتها على المقصر قسم الحد التام وهو التعريف بجميع الاجزاء الذي هو المفصلا لا أقصى من هذا الباب ولم يتعذر لدفع الاشكال عنه ووجه التقصص عنه ان جميع اجزاء الشيء وان كان عنه الا ان التعريف بما لا يستلزم التعريف بنفسه لان معنى تعريف الشيء بجميع اجزائه ان تصور الاجزاء علته لتصوره لكن تصور الاجزاء يمكن ان يقع على جهتين الاولى ان يكون يتعلو تصور واحد بمجموع الاجزاء وبهذا الاعتبار تصور نفس تصور الشيء الثاني ان يتعاقب تصور مقتضى الاجزاء باذلة كل جزء تصور فالتعريف بالتام انما يارفع لوجعلنا تصور جميع الاجزاء علته لئلا ليس

كذلك بل جميع تقويلات الاجزاء علته لتصور الشيء الذي هو تصور جميع الاجزاء فالحد والمحدود شيء واحد لان في الحد تفصيلا وفي المحدود اجمالا وقيل الحد التام هو الجنس والفصل والماهية ليست هي بما فقط بل لا بد مع ذلك من معنى ثالث وهو الاجتماع بينهما فانها اجزاء مادية وهي الجنس والفصل وجزء صورتى هو الهيئة الاجتماعية فالحد التام يشترك الحد التام في كون التعريف بهما ببعض اجزاء الماهية الا ان جميع الاجزاء المادية والتأني ببعضها وفيه نظر لان الحد التام لو كان بعض اجزاء الماهية لما سادها في المفهوم ولما كان تمام الماهية مقولا في جواب ما هو ولم يحصل به الوقوف على كثر الماهية مع ان جمهور العلماء من الاولين والآخرين اثبتوا هذه الاوصاف وانت تعرف ان المقصر يصحح بواحد واحد منها في موضع موضع

**قال خاتمة المركب** محدود دون البسيط **اقول** الماهية ما الاجزاء لها وهي البسيطة اولها جزء وهي المركبة وعلى التقديرين اما ان يكون جزءا لغيرها ولا يكون فالانقسام اربعة لا مزيد عليها فالبسيط الذي لا يتركب عنه غيره كالواجب لا يحد له الحد لا بد له من الفصل ولا شئ في الفصل بسيط ولا يحد به لان التقدير عدم تركب لغيره والبسيط الذي يتركب عنه غيره كالجنس العالي لا يحد له بالسطح ويحد به لتركب لغيره والمركب الذي لا يتركب عنه غيره كالنوع السافل يحد له لتركبه ولا يحد به لعدم تركب لغيره والمركب الذي يتركب عنه غيره كالنوع المتوسط يحد له لتركبه ويحد به لتركب لغيره فكل مركب محدود دون البسيط وهما ان تركب عنها غيرهما يحد بهما ولا فلا هذا بيان حال الحد بالقياس الى الماهية ان انما يحد وانما لا يحد واما حال الرسم فكل ما له خاصته لا زمة بغيره بل يمكن بدعي المتصور

في جواب ما هو ولم يحصل به الوقوف على كثر الماهية مع ان جمهور العلماء من الاولين والآخرين اثبتوا هذه الاوصاف وانت تعرف ان المقصر يصحح بواحد واحد منها في موضع موضع

في جواب ما هو ولم يحصل به الوقوف على كثر الماهية مع ان جمهور العلماء من الاولين والآخرين اثبتوا هذه الاوصاف وانت تعرف ان المقصر يصحح بواحد واحد منها في موضع موضع

في جواب ما هو ولم يحصل به الوقوف على كثر الماهية مع ان جمهور العلماء من الاولين والآخرين اثبتوا هذه الاوصاف وانت تعرف ان المقصر يصحح بواحد واحد منها في موضع موضع





فالشرطية اما متصلة ان حكمهما باستصحاب احدهما الاخر في الصدق وبسببه انما منفصلة ان حكمهما باستصحاب احدهما الاخر في الكذب وبسببه انما منفصلة

بيان الاطلاق من لوازم كونها قضيتين احتمالا للصدق والكذب وهو منتف وهو متلف واما ثانيا فان الحكم جز

بعضه وهو منتف في طرفي الشرطية وفي الاوقات بالدلالة على العلاقة الحكيمية لا لزوم النقض

بقولنا ان ريدا لاهل هو وجبات ريدا لمكرم فالله انما الاله التي هو لم يبق قضيتان بخلاف

الاوقات كلها والقيودان ذكرهما صاحب الكشف وفيه نظر لانه ان اردت بالقضيتين قضيتان بالقوة

فلا شك ان طرفي الشرطية قضيتان بالقوة حالة التركيب فلا حاجة الى ذكر التخليل وان اردت قضيتا

بالفعل فكان طرفيها قضيتين بالفعل عند التركيب كذلك ليسا قضيتين بالفعل عند التخليل

اذ عند حذف الاوقات الموحية للربط ما لم يتحقق الحكم في كل من طرفي الشرطية لم يصح قضيتان ولانه

التخليل الى ما منه التركيب فلا تكون منته الى قضيتين والنقض غير وارد اذ قولنا ريدا عالم وريدا

مكرم ليسا محكوما عليهما ومحكوما بهما في القضية والكلام فيها بغير هيئتنا اشكالان احدهما ان قولنا

ريدا عالم بقضيه ريدا ليس بهما مع ان طرفيه قضيتان وثانيهما ان الحكم بين كل قضيتين

امان يصدق بالانجاب والتسلب واما ما كان يتخلل اليها وليس شرطيا والجواب ان المراد بالقضية

هيئتنا ليس بمفرد في القوة المفردة وهو ما يمكن ان يعبر عنه بغيره والاطرافان في صورة النقض

في قوة المفرد في هذا اشار الشيخ في لشفاح حيث قاله القول المجازم ما يحكم فيه بنسبة معنى الى معنى

اما ما يجب او يسلب ذلك المعنى اما ان يكون فيه هذه النسبة ولا يكون فان كان وكان النظر

فيه لا من حيث انه واحد وجملة بل من حيث يعبر بقبضه فهو شرط وان لم يكن كذلك فهو جملة

ليس قضيتين عند التخليل واما ان يكونا قضيتين عند التركيب

لان المراد بالقضيتين اما قضيتان بالقوة او بالفعل

بقوله مفرد يكون المراد من القضية ليس مفردا لان

قوة المفرد او نقول المراد بالقضية القضية من حيث لها

قضية لا من حيث انها شئ واحد فان جهة القضية جهة

القضية لا من جهة التقدير وهي الى هناك محكوما عليه وكما

بر وسببه حكيم في القول انما صار قضية من جهة

وقال الشيخ طرس الشرطية مع بعض

نسبة حكيمية غير تفصيلها

المعنى الذي يعين

نسبة حكيمية من القضية ونسبة القضية اعتبار بقبضه

التقدير وقال ايضا طرفيها هيئتنا اما مفردا في قوة المفرد وكما

طرس الشرطية ليس مفردا لان قوة المفرد في هذا

المراد بالقبض



**الفصل الثاني** في اجزاء القضية وفيه بحثان الاول في القضية ملتزمة من الموضوع والمحول ونسبة بينهما وتربط احدهما بالآخر ومن حتمها ان يدل عليها ايضا بلفظ ويتم في ذلك اللفظ رابطتان ذكرت سميت القضية بالثبوت والاكانت مضمرة في المنقوس ونسبة القضية ثنائية وهي اداة تدل على كون في اللفظة ككلن اولى قالبا لاسم كقولنا في ثبوتها ثبوت الاخرى غير زمانية وقد يختلف اللغات في استعمالها معا والفرق وجوبا وجوازا وامناحا وليست حاجته محمول هو كونه ادا سم مشتق الى الوابطة حاجته الاسم الجامد لما فيها من الدلالة على النسبة الى موضوع تام مع ان الحاجة الى الوابطة للدلالة على النسبة الى موضوع معين فالفرض ان اداة الالفية تامة ولها على النسبة الى موضوع معين كالمذكور فيها رابطته غير زمانية اذنا فنضرب فيها على النسبة الى موضوع غير معين كالمذكور فيها رابطته زمانية

١١٣ اطلق مجموعها كونه ادا سم مشتق

مضافا اليه ولا يجادل ان يقرن البصر بالعدم فيكون احد جزئي البيان فكذا انجاب ووقع النسبة والتسلب عدم وقوعها وعدم وقوع النسبة مشتمل على وقوع النسبة لا بمعنى انه جزئ بل من حيث ان تغلقه ووقوفه على تغلق الوقوع فالانجاب معتبر في التسلب على انه مرفوع الى اولى موضوع فلا يتأخر احلا فلما انه لا يذكر الا بعد ذكر الانجاب فالت موجب انما يعبر عنها بالفاظ والتالفة اذا اريد التعبير عنها ركب بينهما وبين حرف التسلب كقولنا زيد ليس هو قائما فان هو قائم هو الذي اول الحرف التسلب كان انجابا على زيد انحاء التسلب رفع النسبة وتسمية القضايا الموجبة بالحالفة والمتصلة والمنفصلة بطريق الحقيقة لتحقيق معنى الحمل والاتصال والانفصال فيها واما السوالب فليست كذلك لانه اذا قلنا زيد ليس بكاتب فقد رفعنا الحمل فكيف يتحقق الحمل وكذا في سلب الاتصال والانفصال نعم انما سميت بما بطريق المجاز لمساهمة اياها في الاطراف او لكونها مقابلتها اولئك الاحكام استعدت قول الحمل والاتصال والانفصال وتسمية المتصلة بالشرطية بطريق الحقيقة لما فيها من معنى الشرطية وسميت المنفصلة بما بالمجاز للمساهمة بينهما في الاجزاء او في نتائج وضعها ورفعها فالت الحقيقة والمجاز اما باعتبار مفهومها الاصطلاحي فاطلاق اسمها على السوالب والمنفصلة حقيقة كاطلاقها على السوالب المنفصلة حقيقة كاطلاقها على الموجبات والمتصلة واما باعتبار مفهومها اللغوي فاطلاقها على الموجبات والمتصلة ليست حقيقة كاطلاقها على السوالب المنفصلة اذ لا يراد بها في هذا الفن مفهومها اللغوي وحيث لا ارادة ولا استعمال الحقيقة والمجاز فنقول ذلك مجبب المفهوم اللغوي على معنى ان تلك الاسماء لو اطلقت وريد بها الموجبات والمتصلة كانت حقائق فيها ولو اريد بها السوالب المنفصلة كانت مجازات وكان المقصود انما قال بطريق الحقيقة والمجاز ولم يقل حقيقة ومجازا سارة الى هذا على ان المقصود لا يقتضي من هذا الكلام بيان المناسبة بين المفهومين تحقيقا للنقل كما نرى في انما سميت القضية التي تحمل الى مفرد بين حملية اداة الموجبة لتحقيق معنى الحمل واما في السالبة فلما ساهمت اياها كذلك في البواني نعم لا وجه لا يراد الحقيقة والمجاز في البيان ح ولما كانت الحليمة متقدمة على الشرطية طبعا استغنت التقدم وضعها فلهذا وقع الشرع في البحث عنها ولا

## قال الفصل الثاني في اجزاء القضية وفيه بحثان اقول في النسبة الحليمة اذ الكلام

مسوق لاجلها انتهى انما يتم بحكمه عليه وهو الموضوع وبحكمه به وهو المحمول ونسبة تربط المحمول بالموضوع ربطا ايجابا او سلبا وهي النسبة الحكيمية وليست القضية مجرد معنى الموضوع والمحمول فانها الواجعة التي من بدون الحكم لم يكن الحاصل قضية وقد سميت بالمرآتية الخارجية واجزاها باجزائها لان طرفيها يشيران الى المادتين من حيث ان القضية معهما بالقوة كما ان مادة السير كذلك والحكم بينهما يشيران الى انهما يحصلان بالفعل مع كصورة السير والبطيرين والحكم بينهما ان المادتين

والصورة لا يتم بنقد ما تم عليه فيهما جزآن ماد يان والحكم جزء صوتي ومعلوم انهما في الوجود  
 وادخل في الاعتبار فائدة الموجب والسالب للصادق والكاذب ومناط احكامهما اولواربها فان ارد  
 ان يجازى باللفظ ما في الضمير في الاول ان يدل عليه بلفظه يعني ذلك اللفظ لا بلفظه فان قيل اجزا  
 الضمير عند التفصيل اربعة الموضوع والمحمول والنسبة بينهما والحكم اي وقوعه او لا وقوعه عند اول  
 الرباط ان كان هو النسبة فلا بد من لفظ اخر يعتبر به عن الحكم ليطابق الالفاظ والمعاني وان كان هو  
 الحكم لم يستقم قول المصنف الرباط ما يدل على النسبة ولم يكن لفظه هو في قولنا زيد ليس هو بكذا بل بلفظه  
 ان الحكم في السلب وهو لا يدل عليه مع نص يحكم في الفرق بين الايجاب والمعدول والسلب البسيط  
 بانها رابطة فنقول مدلول الرابطة هو الحكم وقد صرح به الشيخ في الشفا حيث قال ليس مجموع معاني  
 الضمير معنى الموضوع والمحمول بل يحتاج الى ان يعتقد انهم مع ذلك النسبة بين المعنيين بالاجاب  
 او سلب فعند محاذات المعاني بالالفاظ لا بد ان ينضم تلك دلالات والمصنف ايضا ساعد على ذلك  
 ان لم يتم اللفظ الدال على مطلق النسبة لا بلفظه بل بالدال على نسبة تربط المحمول بالموضوع والنسبة  
 ما لم يعتبر معها الودوع او الالودوع لم يكن رابطة فان قيل لما كان معنى الضمير اربعة لم يحصل  
 محاذات ما الا بربعة الفاظ فنقول الدال على الحكم دال على النسبة فالاجتناب الى الدلالة عليها بلفظه  
 ولما ان لفظه هو رابط الايجاب وكما تم انما لم يعتبر رابطة السلب استغناء بما مع حرف السلب تم  
 ان الرابطة رتبة يتولد عنها على شعور الذهن بمعناها فانقسمت الضمير باعتبارها الى قسمين  
 لانها ان ذكرت فيها في الشيء وان لم تذكر في الشيء في النسبة في الشيء والرابطة رتبة الدلالة على الشيء  
 الحكيم وهي غير متفانية ككلماته فان تكون في صوت الكلمة وقا كون في صورة الاسم والا في الشيء بلفظه  
 وما يتولد اخرى غير ما يتولد في الالفاظ مختلفة في استعمالها والادغام عند التفصيل تعتبر تلك  
 الرابطين مع الالفاظ رتبة بل من غيرهما او غير الرتبة بل من غيرهما مفرضة في المواد الثابتة وعدم العود  
 على بعض الامثلة ايضا بالعرض قال الشيخ لغة اليونان توجب ذكر الرابطة الرتبة دون غيرها  
 واما لغة العرب فترى محذوف الرابطة وقد ذكر المذکور فيما كان في قالب الاسم كقولك زيد هو  
 حتى يدعى يكون في قالب الكلمة وهي الكلمات الوجودية كقولنا زيد كان كذا ويكون كذا وقد غلب في  
 لغة العرب حتى انهم يستعملونها فيما ليس برتبة كقولنا كان الله عفو لا يحصى وفيما لا يختص برتبة  
 كقولهم كل انتم يكون فردا واما لغة العجم فلا يستعمل الضمير خالصة عنها اما بلفظه كقولهم هنت وبتو  
 واما بغيره كقولهم جبين بالكسر والفتح وفيما نقل عن لغة العرب نظر ان لفظه هو وهي وهما وهم  
 وهن انما هي خائبة وضعت عندهم لما تقدم ذكره عليها والادلالة لها على نسبة اصلا فضلا على  
 النسبة الحكيمه لانما تدل على رجوع اليه متقدم فليس مدلول هو في قوله زيد هو حتى لا يزيد فكيف يكون





للالمام القضية التي محمولها كلمة واسم مشتق ثنائية في اللفظ ثلاثية بالطبع لأن النسبة مدلول عليها فنحن إذ ذكرها بوجوب التكرار وقد عرفت  
وابد فان التكرار بما في المحمول من الضمير المستكن فجوابه ان ما يتضمنه المحمول من الضمير ضمير الفاعل موضع اخر المحمول مقطوع بكونه اسما  
نداهل العريضة ودلالة على النسبة الى موضوع غير معين والرابطة بخلاف ذلك

١١٦

الدلالة بالوضع على موضوع معين لم تكن الرابطة الغير الزمانية رابطة لانها لم توضع لزيد مثلا  
في قولنا زيد هو كاتب واللام يتبع ابداله بعمرو وان كان مطلق الدلالة سواء كانت بالوضع او بالهيئة  
فالرابطة الزمانية ايضا تدل على موضوع معين بقرينة تقدم الموضوع الرابع اعتبار نوعين  
الموضوع كما يجب في الرابطة كذلك يجب نوعين المحمول لانها الدلالة على النسبة بين موضوع  
ومحمول معينين والرابطة الغير الزمانية لو سلم انما نوعين الموضوع لكن لا نوعين المحمول على  
ما علمنا الشيخ نفسه حيث قال لفظة هو في قولنا زيد هو حتى جاءت للتدليل بنفسها على المحمول  
بل التدليل على ان زيد هو امر لم يذكر بعد ما دام انما يقال هو الى ان يصرح به بالقضية المذكورة  
هي فيها لا تكون ثلاثية تامة ايضا كما المذكور فيها لا بطن زمانية والحق الاكتفاء في الرابطة با  
لدلالة على نسبة معين الى معين اهم من ان يكون بحسب الوضع او بالقرينة اللفظية اذ المقصود  
من الرابطة ليس الا ايراد عبارة تدل على النسبة الحكيمه واما ان دلالتها بالوضع فلا يجب كيف  
والمحافظة على احوال الالفاظ واجتناب من يحاول تادية المعاني لاسيما القرائن اللفظية التي اعتبرها  
عامه علماء اهل اللغة والخامس القضية التي محمولها كلمة واسم مشتق ان كانت ثلاثية لم يستقم  
عدها من الثنائيات وان كانت ثنائية لم ينحصر المراتب في ثلث بل يكون هناك ثنائية ودل فيها  
على النسبة والصواب شليثا المراتب بالثلاثية ذكرت في الرابطة والثنائية التامة لم تذكر  
فيها ولم يدل على النسبة والثنائية الزائدة دل فيها على النسبة وذلك لان لا يمكن الدلالة على  
الحكم بدون الدلالة على النسبة ويمكن الدلالة عليها بدون الدلالة على الحكم فقد دل على النسبة  
وتكون القضية ثلاثية اما اذا لم تدل على الحكم فربما لم تدل ايضا على النسبة فتكون ثنائية تامة  
وربما تدل على النسبة فتكون ثنائية لفظية ودلالة على الثنائية لكنها ما خرجت عن مرتبتها اذ لم يتبادر  
الا احد جزئي مفهوم الرابطة فهي ثنائية زائدة **قال** الامام القضية التي محمولها كلمة واسم  
**اقول** نعم الامام في المختص ان القضية التي محمولها كلمة واسم مشتق ثنائية في اللفظ ثلاثية  
بالطبع لأن النسبة دل عليها بالنفس ضرورة ناذي جزئي القضية بلفظ المحمول فلو ذكرت

الرابطة لزوم التكرار واجاب بما عرفت من ان الحاجة الى الرابطة للدلالة على النسبة الى موضوع معين  
والمحمول فيها انما يدل على النسبة الى موضوع ما وهذا الوضع انما يتم في الرابطة الغير الزمانية واما  
فالتكرار لان دلالتها ايضا على النسبة المطلقة والحق في الجواب ان الاحتياج الى الرابطة للدلالة  
على النسبة الحكيمه والدلالة لها عليها فلتان قلت التكرار غير مندفع لانا اذا قلنا زيد كاتب  
او يكتب يكون الضمير مستكنا في المحمول فلو ذكر الرابطة كان الكلام زيدا هو كاتب هو كاتب  
تكرار وهذا الكلام غير الاول اذ فيه الزام تكرار الضمير وفي الاول تكرار النسبة اجاب بالمتأخر

11v

[illegible]

لأن العكس ضروريًا

كان ذلك بحيث يثبت لهذا شيئا واضحا ويداو في نظر ذلك المقدم معناه انه يمنع تحقق هذا دون ثبوت ذلك له ومعلوم انه لا يلزم من التالى هذا ان  
 اخذ الوجوب بحسب مفهومى الموضوع والمحمول وان اخذ بحسب الذات التى صدق عليها امتنع اختلافها فيه واستدل الامام على الاختلاف  
 بعدم حفظ العكس جهة الأصل وفيه نظر لان نسبة المحمول عند العكس بالموضوعية لا بالمحمولية **قال الامام** فى المخلص النسبة التى هى جزء القضية موضوعية  
 الموضوع وقال فى شرح الاشارات ان الرابطة تعتبر بنسبة المحمول الى الموضوع ولذلك كانت كيفيتهما جهة القضية بينهما متناقضين ولذا امر الاول  
 بالجهة هى كيفية الموضوعية

للمحمول ولا يمنع تحقق المحمول بدون محمولته للانسان وكذا ذلك العكس اى يجوز ان يكون محمولته المحمول  
 واجبة وموضوعية الموضوع غير واجبة كما فى الخاصة بالمفارقة كقولنا الانسان كاتب فان موضوعية  
 الانسان تلكايب ليست بواجبة اذ ليست كلنا تحقق الانسان يمنع انفكاك موضوعية تلكايب  
 ومحمولية الكاتب للانسان واجبة ضرورة ان الكاتب كلنا تحقق يتحقق محمولته على الانسان لا ينفك  
 ان قيس النسبتان الى ذاتي الموضوع والمحمول فاختلفا بالوجوب لا يدل على تغايرهما الجواز ان  
 يكون مفهوم واحد واجبا بالنسبة الى امر غير واجب بالقياس الى اخره لان شيئا الى ذات **قال الامام**  
 ممنوع لاننا نقول لقياس اليهما اذ قد اختلف بالوجوب ان يدل على اختلافهما بحسب الاعتبار  
 الاضافة قال صاحب الكشاف اختلف النسبتين فى الكيفية محال لان معنى محمولته المحمول بوجه لشي  
 ومعنى موضوعية الموضوع ثبوت شئ له ومعنى كان الموضوع بحيث يثبت له المحمول شيئا واضحا ويداو  
 كان المحمول بحيث يثبت للموضوع شيئا واضحا ويداو وفيه نظر لان الملازمة ممنوعة اذا المقدم وهو  
 وجوب موضوعية الموضوع اى قوله ان كان هذا بحيث يثبت له ذلك شيئا واضحا ويداو معناه انه  
 يمنع تحقق الموضوع بدون ثبوت المحمول له ومعلوم انه لا يلزم كذا وهو وجوب محمولته المحمول  
 قوله كان ذلك بحيث يثبت لهذا شيئا واضحا ويداو فانه ليس يلزم من امتناع تحقق الموضوع بدون  
 ثبوت المحمول له امتناع تحقق المحمول بدون ثبوت الموضوع هذا ان اخذنا الوجوب بحسب مفهومى  
 الموضوع والمحمول ما اذا اخذنا بحسب الذات التى صدق عليها امتنع اختلافهما فى الوجوب لامتناع  
 بتحقيق موضوعية الموضوع للمحمول فى ذات بدون تحقق محمولته المحمول غير فى ثالثا لذات وبالعكس  
 وهما شئ وهما الكلام فى النسبتين المتبرزين فى القضية باعتبارهما اتما هو بالقياس الى ذات  
 الموضوع فاخذنا باعتبار مفهومى الموضوع والمحمول اخراج الكلام الى غير المقصد وعند هذا يتبين  
 ان الحق مع صاحب الكشاف واستدل الامام على اختلاف النسبتين بانها لو اتخذت بالحفظ العكس  
 جهة الأصل لالتى متناف وتبين نظر ان الملازمة ممنوعة لعدم بقاء الموضوعية والمحمولية فى العكس فان  
 نسبة المحمول الى الموضوع فيه بالموضوعية **قال الامام** فى المخلص النسبة التى هى جزء القضية موضوعية  
 الموضوع **اقول** ان النسبة هى جزء القضية وهناك نسبتان فالجزئية نسبة اضطررت لاقوال  
 فيها قال الامام فى المخلص النسبة التى هى جزء القضية موضوعية الموضوع ومحمولية المحمول خارجة عنها  
 وقال فى شرح الاشارات ان الرابطة تعتبر بنسبة المحمول الى الموضوع ولذلك كانت جهة القضية كغيره  
 ثلاثا لثبوت بين قوليه متناقض لان جعل ههنا نسبة المحمول الى الموضوع داخلية وخارجية غير  
 المتضمن ان الاول لان موضوعية الموضوع نسبة تكون الجهة كيفية لها هى جزء القضية اما  
 الكبرى فظاهر وانما المتضمنى فلان جهة القضية تختلف باختلاف كيفية الموضوعية متى كانت



**الفصل الثالث** في الخصوص والاهمال والمحصو وفيه مباحث اربعة وان كانت اقسام النسب في هذا الموضوع الغضبة ان كان جزئيا سميت بخصوصية  
موجبة وسالبة لان كليهما فان لم يذكر فيها السور هو اللفظ الدال على كثير افراد الموضوع سميت مظهر موجبة وسالبة وان ذكر سميت محصورة ومسو

فيه بزيادة كانت الغضبة عريضة وان كانت موزعة المحمول غير موزعة كان اجمالا وموزعة كانت جزئيا كانت الغضبة عريضة وان كانت محمولة على المحمولات كانت محمولة على المحمولات كانت عريضة وان كانت  
المفارقة وانما قال اللفظ اجمالا لقيام احتمال بينهما وهو مساواة جهة الغضبة لجهة الموضوع  
فلا يكون الجهة نفسها وان غلب ذلك على الموضوع كان ذلك كونه كهيئة الموضوع غير ان  
بان المحمولات غير ان الغضبة كانت عريضة وان كانت محمولة على المحمولات كانت محمولة على المحمولات  
الموضوعات بخلاف هذا الظاهر في الغضبة حتى في الغضبة التي كانت عريضة وان كانت محمولة على المحمولات  
بالغضبة لا تحصل في العقل الا اذا حصلت اربعة اشياء مفهومة للموضوع كزيادة مفهوم المحمول كالكتاب  
وغير ذلك انما من حيث المفهوم ممكن النسبة الى موضوع كزيادة في العقل لشيء بشيء وبين  
زاد والواقع وقوع النسبة او لا وقوعها فاما حاصله في العقل في النسبة واقعة او ليست  
بواقعة لم تحصل ما هيته في ذاته ولو تصور مفهوم الموضوع في ذاته ولم يتصور الغضبة بينهما  
تحقق الحكم فلا يتصل ما هيته الغضبة وان كانت بينهما يحصل النسبة بذلك الحكم كالتشكيك في اللون  
فكل من الامور الثلاثة اذا وقع ارتفعت ما هيته في الغضبة او في موضوعه فلهذا في اجزاءها الثلاثة  
الغضبة السالبة خمسة اذا وقع عند الغضبة شيان في النسبة التي هي جزء الغضبة هي التي ورد  
عليها الايجاب والسلب ثم اذا حصل الحكم عدل لم يرد صفة اخرى في موضوعه ولا كتاب صفة اخرى  
وهي انه محمول فال موضوع غير انه محمول انما يتحققان اذا تحقق الحكم انما المعنى للموضوع الا كونه محمولا  
عليه ولا معنى للمحمول الا كونه محمولا وما لم يتحقق الحكم لم يحصل احدهما فكل ما عليه والاخر حكوم ما به  
فكل من النسبتين ليس بتقديم على الحكم والنسبة التي هي جزء الغضبة متقدم عليه فلا يكون احدهما  
نسبة هي جزء الغضبة نعم اذا تحقق الحكم يرضى ان تلك النسبة انما نسبة المحمول الى الموضوع فان النسبة  
التي هي مورد الايجاب والسلب هي نسبة الكتاب الى يد لا نسبة يد الى الكتاب ولذا قلت ان  
الجهة عارضة لها لا بعنوان الجهة عارضة للمحمول بل لما صدقت هي عليها وتحقق في نفسها فبغير  
تحقق هذا الموضوع على هذا النحو فافهم من لوح ذلك ما يقولون ويخرفون فلا يشبه بعد شرف  
الحق المبين قال **الفصل الثالث** في الخصوص والاهمال والمحصو اقول الغضبة المحلولة  
نفسا من حيث الذات وبسبب عارض كالوحدة والكثرة ولما كانت اجزائا اذ امت وكملت  
هي الموضوع والمحمول والرافعة والجهة في تقسيم باعتبار كل واحد منها والقياسات الخمسة مرتبة في  
خمس فترتيبها في الفصل المتقدم الى ان تمام باعتبار الرافعة وفي الفصل المتقدم  
باعتبار الموضوع فموضوع الغضبة المحلولة ان كان جزئيا حقيقيا سميت محصورة وهي موجبة ان  
كانت نسبة محمولها الى موضوعها باثباته وكقولنا زيد كاتب وسالبر ان كانت النسبة باثباته

كقولنا زيد ليس بكاتب وان كان كليتا فان لم يذكر فيها السوريل اهل بيان كثر الافراد والسوريل ههنا  
 هو اللفظ الذي على كثر افراد الموضوع سميت ههنا اما موجبة كقولنا الانسان حيوان او سالبة  
 كقولنا الانسان ليس بحيوان وان ذكر فيها السور سميت محصورة ومسورة كقولنا اكل الانسان حيوانا  
 ولما كان هذا التقسيم باعتبار الموضوع لوحظ حاله في تسمية الاسماء بتلك الاسماء واعترض عليه  
 بان ههنا قصدا باخراجه عما ذكرتم مثل الانسان نوع والحيوان جنس او كلي وصادق على كثيرين  
 واعتد عن ذلك بوجهين **الوجه الاول** انما مندرجه تحت المخصوصة وموجبة ذلك بان  
 القول ان الموضوع انما يكون كليتا لو كان الحكم عليه باعتبار ما صدق عليه لانه لم يكن ما خوذا  
 بهذا الاعتبار لم تكن كليته وهي صدقة على كثيرين معترضة والمراد من التقسيم ان الموضوع اما ان  
 يحكم عليه باعتبار كليته اي صدقة على كثيرين او الثاني هو المخصوصة والاول هو المحصورة او **الثاني**  
 وعلى هذا يندرج جميع تلك القضايا تحت المخصوصة فان المخصوصة هي التي حكم فيها لا باعتبار  
 كليته الموضوع سواء كان موضوعا جزئيا حقيقيا او لا يكون بل كليتا لا يعتبر صدقة على كثيرين **الثاني**  
 ان الموضوع في تلك القضايا مقتد بقيد العموم فالانسان من حيث انه عام هو النوع والحيوان  
 من حيث انه عام هو الجنس والمقتد بقيد العموم جزئي لمطلق الطبيعة فتكون مخصوصة **القول**  
 لو كان موضوع هذه القضايا مقتدا بالعموم يصدق عليه انه مقتد بالعموم فهذا الحكم ان يعتبر  
 فيه تقييد الموضوع باعتبار اخر وجود الكلام في حمل تلك الاعتبار عليه والتسلسل باطل فلا بد من  
 الانتماء الى موضوع لم يقتد باعتبار وجه ينقض تلك القضية **انما نقول** هذا التسلسل في  
 الامور الاعتبارية فينقطع بانقطاع الاعتبار **الثالث** ان الحكم في تلك القضايا ليس على ما صدق  
 عليه موضوعها بل على نفس طبيعته فلا يخلو اما ان يكون موجودا في الخارج فيكون مستقصا  
 تح تكون القضية مخصوصة او موجودا في العقل الموجود في العقل صورة شخصية في نفس  
 شخصه فيكون القضية ايضا مخصوصة واعلم ان القول باندرج تلك القضايا في المخصوصة بطلت قاعدة  
 لهم وهي ترتيبهم المخصوصات بمخرلة الكلمات حتى يوردوا هناك كبرى الاول فيقولون هذا زيد  
 وزيد انسان **الوجه الثاني** من هذا الانسان فلواندرجت في المخصوصة بطلت هذه القاعدة لصحتها  
 زيد انسان والا انسان نوع مع كذب قولنا زيد نوع لا يقال انما لا ينبغي ههنا لعدم اتحاد الوسطان  
 محمول الضمري هو الانسان من حيث هو وهو موضوع الكبرى لا الانسان المقتد بقيد العموم **انما نقول**  
 موضوع الكبرى هو الطبيعة من حيث هي وقيد العموم انما جاء من قبل المحمول فانا قبل الحكم على  
 الانسان بالنوع نعلم بالضرورة انه لا يقتد بقيد ان ليس يفهم من الانسان الانسان من حيث انه  
 عام غاية ما في الباب انه يصدق الانسان من حيث انه عام نوع لكن لا يلزم منه كذب قولنا  
 الانسان

الإنسان من حيث هو نوع فلان قلت لكثرة والتنوع والجدية لا تلحق طبائع الأشياء من حيث هي والالكانت الأشخاص كليات بل من حيث ان لها نسبة واحدة الى متكررة وهي معنى العموم فنقول فرق بين ثبوت امر للطبيعة من حيث هي واثباتها لها فانما تعقلنا الطبيعة الانسان فرما نضعها وضعا من حيث هي اي مع قطع النظر عن عوارضها وواحدتها ونحكم عليها بان لها نسبة واحدة الى الكثرة مع ان هذا المحمول ليست بثابت لها من حيث هي بل من حيث انها موجودة في العقل فليس يجب ان كل ما يدخل في ثبوت المحمول في نفس الامر يكون ملاحظا للعقل في الحكم وقيد الموضوع والالم يكن الانسان في قولنا الانسان ضاحك موضوعا بل الانسان من حيث انه متجهت الى غير ذلك مما لا نهاية له من النظائر وهذا يدل بالخصوص على فساد التوجيه الثاني على اننا لو فرضنا ان الموضوع في مثل قولنا الانسان نوع مقيد بقيد العموم لم يكتف ذلك في كونه شخصا لانه ليس بمجرى حقيق حتى يكون القضية مخصوصة فان قلت الطبيعة المقيدة بالعموم لا تكون مشتركة بين كثيرين والا لصدقت اسم الطبيعة العامة وحدها على الجزئيات فيكون الجزئيات التي هي امور خاصة طبائع عامة هفت قلت انما يكون خلفا لو كان جزئيات فلا يخلو اما ان ينتمى جزئياتها الى الجزئيات الحقيقية فيلزم ان يكون الجزئية عامة وهو محال ولا ينتمى فيلزم ترتيب جزئياتها الى غير المتأثر مراد غير متناهية وهو ايضا محال فسياتي جواب عن قريب ثم لو كانت الطبيعة المقيدة بالعموم جزئية حقيقية لم يصدق عليها النوع والجنس والا لكانت كلية وجزئية وايضا العموم مفهوم كلي وقد تقرر في غير هذا الفن ان بقيد الكل بالكل لا يبين الجزئية على ان يهنا قضيا لا يمكن ان يؤخذ موضوعا عاما باعتبار العموم مثل الحيوان مقوم للانسان الانسان محمول على نيد والانسان العام والخاص الى غير ذلك من الاحكام المجاورة على الماهية لا بشرط شي ولما التوجيه الثالث فيقتضي ان يكون المحكوم عليه هو الصورة الذهنية وليس كذلك بل ماله الصورة وهو ما ليس بمجرى **الوجه الثاني** انما من المملة لعدم ذكر السوفا وهذا يبطل قاعدة لهم ايضا وهي ان المملة في قوة الجزئية لا يصدق الانسان نوع ولا يصدق بعض الانسان نوع لان الحكم في الجزئية على بعض ما حكم عليها في الكلية والحكم في الكليات على جزئياتها فيكون الحكم في الجزئية على بعض الجزئيات فيكون معنى قولنا بعض الانسان نوع بعض جزئيات الانسان نوع وهو ليس بصادق لا يقال لانه كذب قولنا بعض جزئيات الانسان نوع وسنلا المنع من حين الاقول ان الانسان اعم من الانسان الكلي والشخصي والانسان الكلي بعض ما صدق عليه الانسان وهو المحكوم عليه بكونه نوعا فيصدق بعض الانسان نوع وكذلك الحيوان الكلي بعض ما صدق عليه الحيوان فان قلت اننا نقل الكلام الى الانسان الذي هو اعم من النوع والشخصي ونحكم عليك

لو كانت جزئياتها حقيقية وهو ممنوع  
فان قلت تم

لا يصدق على شيء من الخصة من الانسان الشخصي في كل قول الانسان اعم من النسخ والشخص فهذه  
 قضية موضوعها كلي ولا يصدق جزئية ولا اعم من الكلام وتسلسلت كل من ذلك من ان انصاها  
 مملكة وصدق جزئية وهذه احب اذات لا يصدق لذيمن فيها الى حد فان الانسان الكلي هو اعم من  
 الانسان الشخصي فيكون الانسان الكلي لا يصدق جزئية ولا اعم من الكلام وتسلسلت كل من ذلك من ان انصاها  
 وهي مملكة لا يصدق جزئية ولا اعم من الكلام وتسلسلت كل من ذلك من ان انصاها  
 عليها فيصدق بعض افراد الانسان نوع لا نقول ههنا ان موضوع في كل قضية من هذه  
 القضايا لا يصدق بقول الانسان هذا لانه لا يصدق في صدقها جزئية فان الحكم في الجزئية على بعض الجزئيات  
 الشبهة او النوعية ولا شان ان تلك الشبهة في تقدير شخص الموضوعات او نوعيتها اقل من حكم  
 صدقها جزئية وانما حديث الصور ان كان انما هي بالظن والظن لا يصدق في الانسان وهو امر لا  
 لا يصدق بعد هذا في ان كان الحكم انما هو عليه لا يصدق في بعض افراد الانسان نوع وبقا  
 بوجه الاعتراض بطريق المنع فيقال لا اعم ان القضية ان لم يتبين فيها كثر افراد الموضوع تكون مملكة  
 وانما تكون كذلك لو كان الحكم فيها على ما صدق عليه الموضوع اما ان كان الحكم فيها على نفس الطبيعة  
 او عليها من حيث انها عامة فلا ريب ان تصور المتأخرين في بعضهم تزييد اخر قال وان لم  
 يتبين كثر افراد فان كان الحكم على ما صدق عليه الكلي في الممثلة وان كان الحكم على نفس الكلي  
 حيث انه عام في الطبيعة ويغيب عنه ما ذكره الممتنع في الانصاح ان الحكم على مفهوم الكلي اما ان يكون  
 حكما عليه من حيث يصدق على الجزئيات وهي الطبيعة او حكما على الجزئيات من حيث يصدق  
 عليها الكلي هي المحصورة او الممثلة فيورد عليه اما ان الاول انه قد بقي مهيأ فم اخر وهو ان الحكم  
 الكلي من حيث هو الثاني ان تسمية تلك القضية طبيعية غير متناسبة لان الحكم فيها ليست على  
 الطبيعة من حيث هي بل على الحقيقة بالعموم ونعم من قال موضوع القضية ان لم يصلح ان يقال على  
 كثيرين فهي مخصوصة سواء كانت شخصا او مقيدة بالعموم لقولنا الاول ان نوع وان صلح ان يقال  
 على كثيرين فتعلق الحكم اما الافراد في اما محصورة او مملكة او نفس الكلي وهي الطبيعة فعلا لا يجاز  
 المذكور في جعل العامة مخصوصة وقيل الموضوع اما ما صدقت عليه الطبيعة فهي المحصورة او  
 الممثلة واما نفس الطبيعة ولا يخلو اما مع فرد الشخص وهي مخصوصة ومع فرد العموم وهي القضية العامة  
 او من حيث هي وهي الطبيعة والحق ان القيد لا يميز مع الموضوع مالم يوضح الموضوع مع ذلك الحكم  
 على الانسان بحكم لا يكون ذلك الحكم من حيث انه عام او خاص او غير ذلك فانه لو اعتبر العموم التي  
 يصلح اخذها مع الموضوع لم تنحصر القضية في الفرد بل تنحصر في الفرد الموضوع بقيد ذلك الموضوع  
 المقيد ان كان جزئيا يكون القضية مخصوصة وان كان كليا يجري انما هو في ان لا يكون برزخ القصة

لا يصدق على شيء من الخصة من الانسان الشخصي في كل قول الانسان اعم من النسخ والشخص فهذه  
 قضية موضوعها كلي ولا يصدق جزئية ولا اعم من الكلام وتسلسلت كل من ذلك من ان انصاها  
 مملكة وصدق جزئية وهذه احب اذات لا يصدق لذيمن فيها الى حد فان الانسان الكلي هو اعم من  
 الانسان الشخصي فيكون الانسان الكلي لا يصدق جزئية ولا اعم من الكلام وتسلسلت كل من ذلك من ان انصاها  
 وهي مملكة لا يصدق جزئية ولا اعم من الكلام وتسلسلت كل من ذلك من ان انصاها

لا يصدق على شيء من الخصة من الانسان الشخصي في كل قول الانسان اعم من النسخ والشخص فهذه  
 قضية موضوعها كلي ولا يصدق جزئية ولا اعم من الكلام وتسلسلت كل من ذلك من ان انصاها  
 مملكة وصدق جزئية وهذه احب اذات لا يصدق لذيمن فيها الى حد فان الانسان الكلي هو اعم من  
 الانسان الشخصي فيكون الانسان الكلي لا يصدق جزئية ولا اعم من الكلام وتسلسلت كل من ذلك من ان انصاها



وهي اما موجبة كثيرة وسورها اكل وجنبة وسورها بعض وواحد واما سالب كثيرة وسورها الاشئ ولا واحدا وجنبة وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس ولا اقل سلب الحكم من الكل بالمطابقة وعن البعض بالالتزام والا غير ان بالعكس والا فلا نهان يدك سلب الحكم ولا يدكر الايجاب بالبتة والثاني بالعكس وفي كل لغة سورين بعضها

فان من الطرفين فانزوت

١٢٣

ويقال موضوع القضية ان كان جزئيا حقيقيا فهي المخصوصة وان كان كلياً فالحكم ان كان على ما صد عليه فهي المخصوصة والا فلهذا لا يكون الحكم على نفي طبيعة الحكم سواء قيد بقيد كقولنا الانسان من حيث انعدام نوع اولم يقيد كقولنا الانسان نوع الان الواجب ان لا يعتبر القيد ما لم يقيد بالكلية به بالتصريح فالموضوع في هذا المثال ليس الا الانسان اللهم الا ان يصرح بالقيد وكيف ما كان فان القضية الطبيعية فان الحكم في هذا القسمين على طبيعة الحكم بالقياس وفي الاخر على طبيعة الحكم المطلق بل ان تكن القضية الطبيعية معتبرة في العلوم وكان المذهب معتبرا باعتبارها معتبرة فيها حصر القضايا في الثلاثة فيندفع الاعتراض بخلافه فانه انما يرسلو كان المقسم معظم القضية وليس كذلك بل هو في القسمين القضية معتبرة في المعلوم لا يقال كما ان القضية الطبيعية لم تعتبر في العلوم كذلك القضية الشخصية لان العلوم لا يبحث عن الشخصيات بل عن الكليات لا نقول اعتبار القضية الشخصية بوجوب اعتبارها في القضية الشخصية لان الحكم فيها على الافراد غاية ما في الباب انما لا تكون معتبرة بالذات لكن لا يدل ذلك على عدم الاعتبار بمطابقة هذا غاية الكلام في هذا المقام وانما الموقوف على تحقيق المرام قال **وهي اما موجبة كثيرة** وسورها اكل **اقول المخصوصات** اربع لان الحكم فيها اما بالاجاب او بالسلب ايا ما كان فاما على كل الافراد وعلى بعضها فان حكم بالاجاب على كلها فهي وجبة كثيرة وسورها اكل كقولنا كل انسان حيوان وان حكم بالاجاب على بعضها فهي موجبة جزئية وسورها بعض كقولنا بعض الحيوان وواحد من الانسان وان حكم بالسلب على كلها فهي سالبة كثيرة وسورها الاشئ ولا واحد كقولنا الاشئ ولا واحد من الانسان بحجرون حكم بالسلب على بعضها سالبة جزئية وسورها ليس كل ليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسانا والفرق بين الاسوار الثلاثة ان الاول لا يرد على رفع اثبات كل واحد بالمطابقة فان ما يفهم صريحا من قولنا ليس كل حيوان انسانا ان الاجاب الحكمي ترفع لكن رفع اثبات كل واحد ما يرفع اثبات عن كل واحد ورفع اثبات عن البعض وعلى كل التقديرين فرفع اثبات عن البعض محقق فهو دل عليه بالالتزام ولان السلب الجزئي لازم منه بطريق القطع والسلب الحكمي بالاختصاص سوءا بالسلب الجزئي اخذ بالمقطع المنقح وترك التحمل المشكوك فان قلت فعلى هذا لا يكون السالبة الجزئية نقیضا للموجبة الكلية لان نقيض الشئ رفعه مطلقا فنقيض قولنا كل ك ب ليس كل ك ب والسلب الجزئي لازم منه ولازم النقيض لا يكون نقيضا ولا لعدة والنقيض وهو محال فنقول لما كان السلب الجزئي لازما له مساويا تزل منزلة كما هو دأبهم في سائر القضايا وفي بيان المحتم والاقل سلب الحكم من الكل بالمطابقة مساوية لانه ان اراد بالكل

كل واحد ولا شئ ان سلب الحكم من كل واحد سلب كل امتنع ان يكون سور السلب الجزئي وان اراد بالكل من حيث هو كل لم يلزمه السلب الجزئي لحوار ان يكون الشئ مسلوبا عن جميع الافراد فابنا لكل

على الامور من افراد لان ان فرد شخصي ولا شيء  
على الجميع من حيث هو ولا افراد شخصي ولا شيء  
بعد في كل واحد من افراد اشئ  
جزء اشئ بخلاف اشئ  
قائمة دراج

ومن حقن برده على الموضوع، والمحمول عليه الشيء قد يشك في كونه كل الأفرقة تماماً من ذلك في المحمول على الشيء فإذا ارد عليه نقلاً عن حرف من الواجب و  
سميت النقضية منقرضة وانما اربعة لأن المحمول المستور اما جزئي او كلي وكيف كان فوضوعه كذلك وشرط صدق المخبر في ان كان احد طرفيها مخصوصاً

واحداً لأن المراد سلب الحكم الكلي كما ذكرناه والآخر لأن بالعكس أي بعض ليس وليس بعض يد لأن على  
سلب الحكم من البعض بالمطابقة وعلى رفع اثبات كل واحد بالالتزام الامتناع ان يتحقق رفع الإيجاب  
عن البعض بدون رفع اثبات كل واحد وفي دلالة ليس بعض على سلب الحكم من البعض بالمطابقة  
نظر لأن مفهوم الصريح رفع الإيجاب الجزئي كما ان مفهوم ليس كل رفع الإيجاب الكلي والقول  
ان يقال ليس كل وليس بعضاً ما ان يعتبر سلمه بالقياس إلى النقضية التي بعدهما او بالقياس إلى  
محمولهما فان اعتبر سلمه بالقياس إلى النقضية فليس كل مطابق لرفع الإيجاب الكلي وليس بعض لرفع  
الإيجاب الجزئي وان اعتبر بالقياس إلى المحمول فليس كل مطابق للسلب الكلي وليس بعض للسلب الجزئي  
هذا هو الفرق بين الأول والأخيرين، وأما الفرق بينهما فأن الأول منهما أي ليس بعض قد يذكر للسلب  
الكلي إذ جعل حرف السلب فيه دليلاً للموجبة الجزئية ولا يذكر للإيجاب البتة لأن شأن حرف السلب  
رفع ما بعد فبفتح الإيجاب والثاني بالعكس أي بعض ليس لا يذكر للسلب الكلي لوضع البعض ولا  
وحرف السلب إذ توسط يقتضي رفع ما يتأخر عنه كما يتقدم وهو البعض هنا فلا يكون الأسلوب  
عنه وقد يذكر للإيجاب إذ جعل جزء من مفهوم إيجاب المحمول وفي كل لغة أسوأ ونخصها كالأسوأ  
المدكورة في العربية وقه وهي للكلياتين وبخشي هي وبخشي ليست الجزئيتين في لغة الفرس وعلى  
هذا القياس سائر اللغات **قال** من حقن برده على الموضوع **اقول** من حق السؤلان برده  
على الموضوع الكلي أما ورود على الموضوع فلأن الموضوع بالحقيقة كما سبقتين هو الأفراد وكثيراً ما  
يشك في كونه كل الأفراد وبعضها فتمس الحاجة إلى بيان ذلك بخلاف المحمول فانه مفهوم الشيء  
فالقبول الكلي الجزئية ولما ورد على الكلي فلأن السؤل يقتضي التعدد فيما برده عليه والجزئي لا  
نقل فيه فإذا افترق السؤل بالمحمول او بالموضوع الجزئي فقد انخرطت النقضية عن الوضع الطبيعي  
وستبقى منقرضة ولم يتم لم يعتبر ههنا الانحراف من جهة الموضوع وحصر اقسام المخبرات في الأربعة  
لأن المحمول المستور اما جزئي او كلي وإما كان موضوعاً ما كلي او جزئي ويتضمن الضابط حكم ما  
يكون احد طرفيه شخفاً مستوراً وهو اعم من ان يكون موضوعاً ومحمولاً وقبل الخوض في بيان  
الضابط لابد من تمهيد مقدمتين أحدهما أن نسبة المحمول إلى الموضوع بالإيجاب اما ان يكون بالقرينة  
أو الامتناع أو الامكان أو أنهما ان يستحيل انفكاكه عن الموضوع فيكون النسبة واجبة وتسمى مادة  
الوجوب أو الاستحالة أما ان يستحيل ثبوته له بالنسبة منتهية وتسمى مادة الامتناع أو لا  
لنسبة ممكنة وتسمى مادة الامكان الخاص والممكن أما ان يكون ثابتاً للموضوع بالفعل فهو الموافق  
للوجوب في الكيفية او مسلوباً عنه فهو الموافق للامتناع في الكيفية والموافق في المخبرات لا تعتبر بالقياس  
إليها فنهى بالقياس إلى الجزاء محمولاً لأنها فأننا قلنا كل انسان لا شيء من الجواهر كان مادة محموله

انما نقول ليس  
بمعنى يجب ان يكون  
السلب تلك الموجبة الجزئية فكون سلباً  
فيما لا يمكن ان يرفع المحمول عن بعض  
جزئياً فلا يرفع الإيجاب الجزئي فكون سلباً  
فيما لا يمكن ان يرفع الإيجاب الجزئي فكون سلباً  
فيما لا يمكن ان يرفع الإيجاب الجزئي فكون سلباً  
فيما لا يمكن ان يرفع الإيجاب الجزئي فكون سلباً

او مجموعها موجب كلياً او سالباً جزئياً لمختلف طرفين في دخول حرف التسلب عليهم ما والا لا في مادة الامتناع وما يوافقها في الكيف من مادة الامكان  
وتقتضيه في مادة الوجوب وما يوافقها في الكيف من مادة الامكان

125

الامتناع وانما الوجوب مادة جز منه وهو الحيوان وما يقولون السور مقرن بالمحمول في المنفردات  
فهو قول ليس بحقيقي والقول الحقيقي ان السور جعل مع شئ اخر محمولا نعم كان محمولا باعتبار نسبتها الى  
الموضوع فانما افتقرن به السور فقد صار المحمول ليس محمول بل جز منه وانقل اعتبار الصداق الى  
النسبة الواقعة بين الجملة والموضوع وانما ان اعتبار السلب والايجاب في القضية ليس بثبوت  
طريقها واسلمها بل بحسب ارتباط المحمول بالموضوع او سلبه عنه فكما كان المحمول مرتبطا بالموضوع  
فانما كانت القضية موجبة ومتى رفع الربط الانجباري كانت سالبة والمرتبة التي يدل على رفع  
الربط هو حرف السلب ثم لا يحلوا ما ان يكون طرفا القضية مختلفين في افتقران حرف السلب بما  
اولا يكونا مختلفين فان كانا مختلفين بان افتقرن حرف السلب باحدهما دون الاخر او افتقرن  
باحدهما دون جواهر الاخر فله يكون القضية سالبة فاذا قلت ليس ليس زيد ليس بكاتب فقد رفعت  
رفع رفع المحمول وهو رفع المحمول فتكون سالبة وان لم يكن طرفا القضية مختلفين في الافتقران  
يكون القضية موجبة سواء لم يفتقر حرف السلب باحدهما اصلا او افتقرن ولم يختلف بالعدد  
كما اذا قلت ليس ليس زيد ليس بكاتب هكذا قبل وفيه نظر لان اختلاف طرفي القضية في  
الافتقران لا يستلزم كونها سالبة فانه لو افتقر حرفا سلب بالمحمول ولم يفتقر بالموضوع اصلا  
او بالعكس يكون القضية موجبة مع اختلاف طرفيها في الافتقران نعم سلب القضية يستدعي اختلاف  
طرفيها في الافتقران لكن المتصلة الزمنية الكلية لا تنعكس كلية والايمان يقال حرف السلب في  
القضية اما ان يكون فردا او جمعا فان كان فردا فالقضية سالبة والا فموجبة والليته ظاهرة واذا  
عزيت هذا فنقول متى تحققوا احلا امور الثلاثة وهو اما ان يكون احد طرفي القضية شخصا مسورا  
او يكون المحمول كائنا ما مضى ابر سور ايجاب كلي او سور سلب جزئي وجب في صدق القضية اختلاف  
طرفيها في الافتقران بمجرد السلب وذلك لان القضية في احدى الصور الثلاثة اما ان تصدق  
ان كانت سالبة وانما تكون سالبة انما اختلف طرفاها في الافتقران بيان الاول اما في الصورة  
الاولى لان الموضوع لما لم يكن لفراد امتنع ثبوت المحمول لكليتها او بعضها والمحمول لما لم يكن  
لفراد استحالة ثبوت كليتها او بعضها للموضوع واما في الصورة الثانية فلان ايجاب كل واحد  
واحد لشيئ متنع واما في الثالثة فلان كذب ايجاب كل واحد يستلزم صدق السلب لجزئي  
وبيان الثاني انه لو لم يختلف طرفا القضية في الافتقران فاما ان لا يفتقرن بهما حرف السلب اصلا  
او افتقرن بهما وانفعا في العدد وانما ما كان يكون القضية موجبة ومتى لم يتحقق الامور الثلاثة لم  
يكون المحمول اما موجبا جزئيا او سالبا كليتا فهو اى الاختلاف المذكور على تقدير شرط صدق  
القضية اختلاف طرفيها في الافتقران ان كانت في مادة الامتناع وما يوافيها من الامكان لان

**مفتی الاسلام بن عبدالحق دہلوی**





الثاني في تحقيق المحصولات اذ قلنا كل ج ب لم نعلم به الجيم الكلي ولا الكل من حيث هو كل بل كل واحد واحد والفرق بين المفهومات الثالث ظاهر وان غلبنا به احد الاولين لم يقدح في الحكم من الاوسط الى الاضيق ولا نغني الجيم ما حققته ج او ما هو موصوف بان ج بل ما هو اعم منهما اذا اعتبار الاول في موضوع الفصل با يمنع اندراج الاضيق تحت الاوسط واعتبار الثاني يوجب ان يكون لكل موضوع موضوع ثم اصطلاح الشيخ بعد هذا على ان نغني كل ج كل

من الجداول والاخر دكت بينهما كيف شئت نفقت على امثلة جميع الانقسام من غير مشقة

المواد	الموضوعات الغير المتفرقة	الاشياء	الاشياء	الاشياء
ماء الوجود	زيد	هذا الانسان	كل انسان	الاشياء من الاشياء
ماء الامتناع	ليس زيد	هذا الحيوان	بعض الاشياء	ليس بعض الاشياء
ماء الوجود	كل انسان	الحيوان	الاشياء من الاشياء	ليس بعض الاشياء
ماء الامتناع	ليس كل انسان	الحيوان	بعض الاشياء	ليس بعض الاشياء
الامكان الموافق للوجود	ليس بعض الاشياء	الحيوان	بعض الاشياء	ليس بعض الاشياء
الامكان الموافق للامتناع	ليس كل انسان	الحيوان	بعض الاشياء	ليس بعض الاشياء

قال الثاني في تحقيق المحصولات اقول اقم المهمات في هذا الباب تحقيق المحصولات لا نبينا معرفة

الجميع الذي هو المطلوب الاعلوس هذا الفن عليها وادفع الجهد العظيم بسبب الغفلة عن واما وقع البداية في تحقيق الموجبة الكلية بشرها وادفع معرفتها الى ادراكها بالواني بالمقابلة فاذا قلنا كل ج ب فهناك ثلثة امور كل ج ب وب فلا بد من تحقيقها ضرورة ان تحقيق المركب موقوف على تحقيق اجزا والكل لا ياتي بحسب الاشتراك على المفهومات الثلاثة الكلي وهو ما لا يمنع نفس ضروره من وقوع الشك فيه وان كل من حيث هو كل الى الكل المجموع وكل واحد واحد والفرق بين هذه المفهومات من وجوه الاول ان الكل المجموع ينقسم الى كل واحد واحد والكلي ينقسم اليها ايضا الا ان انقسام الكل المجموع هو انقسام الشيء الى الاجزاء وانقسام الكلي انقسامه الى الجزئيات الثاني انه يصدق على كل واحد منها ما لا يصدق على الاخرين فانه يصدق على الجيم الكلي انه لا يخلو عن احد الكليات الخمسة وعلى كل واحد ان يخصص على الكل من حيث هو كل انه ممكن من حمل العنصر من ولا يصدق على الاخرين الثالث ان الكلي جزء لكل واحد واحد وكل واحد واحد جزء الكل المجموع ومن البين المغايرة بين الكل والجزء لا يقال ان اريد بالكلي الطبيعي فلا يتم انه جزء لكل واحد فان الكلي الطبيعي محمول والاشياء من المحمول بجزء فلان اريد به المنطقي او العقلي فظاهرها انها ليست بجزء لكل واحد لاننا نجيب عنه بان المراد الكلي الطبيعي باعتبار ما ذكره صاحب الكشف اذ ثبت هذا التصور فنقول انا نسند دعوانا الكلي بالمعنيين الاولين لا يستعمل في القضايا بل بما يقال كل انسان نوع ويراد به الكلي ويقال كل انسان لا يجوز دارو يعني به المجموع بل نقول ان المعبر في القياسات والعلوم هو المعنى الثالث لانه لو كان المعبر

هذا هو المطلوب الاعلوس هذا الفن عليها وادفع الجهد العظيم بسبب الغفلة عن واما وقع البداية في تحقيق الموجبة الكلية بشرها وادفع معرفتها الى ادراكها بالواني بالمقابلة فاذا قلنا كل ج ب فهناك ثلثة امور كل ج ب وب فلا بد من تحقيقها ضرورة ان تحقيق المركب موقوف على تحقيق اجزا والكل لا ياتي بحسب الاشتراك على المفهومات الثلاثة الكلي وهو ما لا يمنع نفس ضروره من وقوع الشك فيه وان كل من حيث هو كل الى الكل المجموع وكل واحد واحد والفرق بين هذه المفهومات من وجوه الاول ان الكل المجموع ينقسم الى كل واحد واحد والكلي ينقسم اليها ايضا الا ان انقسام الكل المجموع هو انقسام الشيء الى الاجزاء وانقسام الكلي انقسامه الى الجزئيات الثاني انه يصدق على كل واحد منها ما لا يصدق على الاخرين فانه يصدق على الجيم الكلي انه لا يخلو عن احد الكليات الخمسة وعلى كل واحد ان يخصص على الكل من حيث هو كل انه ممكن من حمل العنصر من ولا يصدق على الاخرين الثالث ان الكلي جزء لكل واحد واحد وكل واحد واحد جزء الكل المجموع ومن البين المغايرة بين الكل والجزء لا يقال ان اريد بالكلي الطبيعي فلا يتم انه جزء لكل واحد فان الكلي الطبيعي محمول والاشياء من المحمول بجزء فلان اريد به المنطقي او العقلي فظاهرها انها ليست بجزء لكل واحد لاننا نجيب عنه بان المراد الكلي الطبيعي باعتبار ما ذكره صاحب الكشف اذ ثبت هذا التصور فنقول انا نسند دعوانا الكلي بالمعنيين الاولين لا يستعمل في القضايا بل بما يقال كل انسان نوع ويراد به الكلي ويقال كل انسان لا يجوز دارو يعني به المجموع بل نقول ان المعبر في القياسات والعلوم هو المعنى الثالث لانه لو كان المعبر

واحد من اصدق عليه ج بالصدق فاما ولو في المستقبل من جزئياته فعلى هذا يخرج عن بقية الجزئيات مستخرج وان صدق عليه ج ونحن نعتبر في ذلك  
والفأراحي لم يعتبر الصدق بالفعل بل بالامكان فاذ عرفت هذا فنقول الحكم بالحقيقة بالباء انما هو على الذات التي صدق عليها ج وليست ذات  
الموضوع وما يخرج عنها عنوان الموضوع وقد يتحذر ان وقد يتغابر ان دام الوصف بدوام الذات اولم يدم

١٢١

ان المعنيين الاولين يلزم ان لا ينفخ الشكل الاول الذي هو بين الاشكال فضلا عن سائر الاشكال  
لانهم يتعدى الحكم من الاوسط الى الاضيق كما اننا عندنا به الكل المجموع فلجواز ان يكون الاوسط اعم  
من الاضيق والحكم على مجموع افراد الاعم لا يجب ان يكون حكما على مجموع افراد الاضيق فانك اذا قلت  
بمجموع الانسان حيوان ومجموع الحيوان الوت الوت لم يلزم ان يكون مجموع افراد الانسان كذلك  
انما ان عندنا الحكم على التباين بين الطرفين الاضيق والاوسط والحكم على احد الطرفين لا يجب  
ان يكون حكما على الاخر كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس طبيعي وعقلي ولا يلزم النتيجة انما لو  
عينا المعنى الثالث يتعدى الحكم لكون الاضيق من افراد الاوسط كما ان معنى المجموع بالحقيقة بينهم انما هو  
صفتهم بل اعم منهم وهو ما صدق عليه ج اما الاول فلا يمتنع اندراج الاضيق تحت الاوسط فلم  
يتعدى الحكم من الابرار الى ان يكون الحكم خاصا باحد الطرفين فيقتضي دون الاخرى كقولنا ما حقيقة الانسان  
حيوان وما حقيقة الحيوان فلان طوعا كان عنده واما الثاني فلا يمتنع لو اعتبر في الموضوع ان يكون  
وصفا يلزم ان يكون لكل موضوع موضوع المغير التمايز واللازم باطل بيان الملازمة من وجهين  
الاول اننا قلنا كذا ج ب كان معناه على ذلك لتقدير كل ما هو موصوف بمجموع جنوب وتب محمول على  
ما هو موصوف بمجموع جنوب فبمحمول على ما هو موصوف بمجموع جنوب فبصدق كل ج ب وتكون  
معناه كل ما هو موصوف بد جنوب فيكون ب محمول على ما هو موصوف بد فبصدق بد فبصدق بد وهكذا  
غير النهاية وفيه نظر لان ما هو موصوف بمجموع ذات الموضوع فاذا فرضناه لا يلزم ان يكون معناه  
كل ما هو موصوف بد وانما يكون كذلك لو كان وصفا عنوانيا لان البحث على تقدير ان يكون  
كل عنوان وصفا لا على تقدير ان كل ذات موضوع وصف الثاني ان ج لو كان وصفا والوصف  
يمكن حمله على موصوف وهو بالفرض يصدق كل ج ب ويكون معناه كل ما هو موصوف بد فبصدق بد  
هكذا انما الابتداء هو الفرق بين هاتين التوجيهين الاولان بيان لزوم التسلسل من جهة وصف  
المحمول وبه من جهة وصف الموضوع وفيه ايضا نظر لاننا لا نعلم ان كل وصف يمكن حمله على ذلك  
التقدير بل انما يمكن حمله لو لم يكن موضوعه ذاتا بل صفة لشيء اخر والا فلا يقال في تفسير الفعيل  
الابتداء ان يكون عامما منطبقا على جميع القضايا المستعملة في العلوم ليكون احكامها قوانينا كايه  
فلو كان المراد ما صفت ج لا يتناول ما حقيقة حقيقة ج وكذا لو كان المراد ما حقيقة ج فيجب ان  
يكون المراد اعم منها ليكون شاملا لجميع القضايا ثم اصطلاح الشيخ بعد هذا على ان معنى المجموع ج  
ب انما كان فاما سواء كان في حال الحكم او في الماضي والمستقبل والفأراحي على ان المراد كل ج بالاشكال  
ليتناول ما هو جيم بالفعل والقوة والمتبع راي الشيخ لان الاقتران والعرف ليسا اعلانا عليه فان الابيض  
لا يتناول الذات التي لا يتر عن البياض وانما وان امكن انصافا به وذكر بعضهم انه مخالف للتحقيق انهم

فان النطقة يمكن ان يكون انسانا فلو دخل كل انسان لكذب كل انسان حيوانا وهو مغلط محجب  
 اشتراك الاسم فان الامكان يطلق بالاشتراك على مقابل الفعل وهو القوة وعلى مقابل الضمور و  
 هو الامكان العام فان اريد بالامكان في قوله النطقة يمكن ان يكون انسانا القوة فهو صادق ولا يبر  
 على الغاوي التي مرادها الامكان العام وهو ظاهر وان اريد به الامكان العام فلا تم صادق الانسان  
 على النطقة بالامكان العام وظاهر ان ليس بصادق وكذا اصطلحنا على ان المراد كل واحد واحد  
 جزئيات ج وهذا التقيد يخرج معنى أى مدلوله المطابق لمن صدق عليه ج وإنما اخرج عن الكل  
 ليتوافق العرب واللفظ لأن قولنا كل انسان ضاحك إنما يفهم منه عرنا لغيره ان كل واحد واحد من  
 جزئيات الانسان ضاحك وانما لولا ذلك لكان الحكم الكلي على الخواص والأعراض كذلك  
 فوالا لكان كل انسان او كل ما شجوان ضرورية ان مفهوم الكذب ومعهم الماشي ليس بالانسان  
 وحيوان وقال بعضهم لو اخذنا المعنى مع الجزئيات فان اخذنا مجرد كذب كثير من القضايا الكلي  
 ولان حكم الجزئيات بخالف حكم المعين وان اخذنا من حيث هو يكون الحكم عليه هو الحكم على الجزئيات وهو  
 من حيث هو في ضمن الجزئيات وحيث الفائدة في اخذنا مع الجزئيات وهذا انما يتم لو كان الحكم عليه  
 من حيث انه موجود في الخارج اما اذا لم يكن من هذه الحقيقة لم يلزم ان يكون الحكم عليه حكما على  
 الجزئيات سواء كان الحكم من حيث هو موجود في الخارج اما اذا لم يكن من هذه الحقيقة العقلية  
 والتحقق يقتضي ان التقيد بالجزئيات ليس لأخراج معنى ج لأن معنى ج لا يصدق عليه ج لان المحمول  
 ايضا مفهوم ج ولا يمكن تصور الحمل والوضع في نبي واحد فان قلت نحن نعلم بالضرة ان ج ج  
 غايه ما في الباب انه هذا ان لكن كونه هذا بالانسان في صدق ثلث فرق بين هذا وبين ما نحن بصد  
 فان معنى هذا الحكم على افراد ج وهي مغايه لمفهوم ج ومعنى ذلك ان مفهوم ج ج فان هذا  
 من ذلك وبهذا التحقيق يقال ما اورد على الشيخ وهو انه حقوق القضية في الاشارات بحيث يتم مع  
 ج وفي اشفا محبت خرج عن معنى ج فبين كلامه منافاة بالأخراج المساوي والاعم فان اولا ما  
 يفهم من كل ج كل ما يقال عليه ج سواء كان كليا او جزئيا لكن التعاروف خصصه بالجزئيات المراد  
 بالجزئيات الجزئيات الاضافية الحقيقية ولا كل جزئيات اضافية كيف يتفق حتى ان طبيعة ج  
 انما قيد بقيد ونهض من القيود والأعراض الغير المتناهية تكون داخلية في كل ج بالمراد بها الجزئيات  
 الشخصية ان كان ج نوعا او ما يماثل من الفصل والخاصة الشخصية والنوعين ان كان ج جنسا  
 ونحوه من فصله والعرض الغام لا يقال هذا بشكل الاحكام على الكليات كقولنا كل نوع كذا او  
 كل كذا فان افراد الكليات لو كانت شخصية امتنع صدق الكلي عليها فان قبل كل كذا في لادان  
 يكون لها اشخاص فاما بما يماثل سلسلة الكليات فان لم يثبت اليها الزم ترتيب الجزئيات الاضافية

جانب مشترك في كل من النطقة والاشياء  
 كليات النطقة والاشياء  
 كليات النطقة والاشياء

معنى ج لا يصدق عليه ج لان الصادق هو معنى ج فلو كان  
 المصدق عليه ايضا معنى ج لزم عقد الوضع والصدق  
 بمعنى واحد وهو محال

لا يصدق الا بالاشياء

12.

[illegible][illegible]





فان قلت ملزوم ج لا يصدق عليه فان ج طالع التامة لو وجدت لوجد ج ويتبع صدق عليها والمراد  
 من قولنا كل ج كل صادق عليه ج قلت الصدق معتبر فانهم بعد بيان ان المراد من ج ماصدق  
 عليه ج يعتبرون القضية ج فانه بحسب الخارج واخرى بحسب الحقيقة وايضا كان هناك ناقصة  
 لا تامة نعم يتوجه عليه وجوه من الاشكال الاول انهم جعلوا المحمول ملزوم ب وهو ذات الموضوع  
 فلا يصدق ممكنة خاصة كاشرا البعد الثاني انهم يفرق بين المطلقة والذاتية بل والضرورية في هذا  
 التفسير لان كل ما هو ملزوم ب ب وانما بل بالضرورة ولا لا يمكن تخلف الا انهم عن الملزوم الثالث  
 انهم يخرجوا اكثر القضايا عن التفسير وهو ما لم يكن ذات الموضوع فيها ملزوم بل وصف الموضوع او لو  
 المحمول كقولنا كل كاتب انسان او كل انسان كاتب بالفعل المعتبر ذلك واعلم انهم لو اكتفوا بغير الاضافة  
 او مطلق الملزوم اعم من الكل والجزئي اندفع منهم الاشكال الثاني والثالث الا انهم يرد عدم الفرق بين  
 المطلقة والضرورية في التفسير لان المحمول ج واجب الثبوت لذات الموضوع في وقت ما وهو مفهوم  
 الانتشار الرابع ان قولهم كل ما لو وجد كان ج يجب ان يكون بغير الواد لا لانه لو اورد الواد ختل  
 اللفظ والمعنى في اللفظ فلان حرف الشرط يحتاج الى الجواب وقولنا فهو يجب لوجود خبر المبتدأ وما  
 المعنى فلعلم تمام الكلام حيث قبل كل ما لو وجد كان ج الخا صرح في بيان النسب بين الخارجيات  
 والحقيقات اما المتفقات في لكم والكيف فالموجبات التكميلية بينهما عموم وخصوص من وجه لما  
 عرفنا ان موضوع الموجبة الحقيقية يكونان يكون معدوما في الخارج بخلاف الموجبة الخارجية فانا  
 كان موجودا في الخارج فالحكم ليس مفصلا عليه بل يشمل الافراد الموجودة والمعدومة والممكنة والمتسقة  
 والحكم في الخارجية ليس الا على الافراد الموجودة في الخارج فالحكم فيها على بعض ما عليه الحكم والحقيقة  
 تحت لا يكون الموضوع موجودا اصلا يصدق الكلمة الحقيقية دون الخارجية كقولنا كل عبقا طائر  
 وحيث يكون الموضوع موجودا فان صدق الحكم على جميع الافراد يصدق على الافراد الموجودة فنصا  
 كقولنا كل انسان حيوان وان لم يصدق على كل الافراد بل على الافراد الموجودة في الخارج صدق  
 الخارجية دون الحقيقية كالعلم بوجوده من الاشكال الا المثلث لصدق كل شكل مثلث باعتبار الخارج  
 دون اعتبار الحقيقة لان من افراد ما لا يكون مثلثا الى هذا شأنه بقوله وبينهما فرق واما  
 الموجبات الجزئية ان الحقيقة اعم من الخارجية مطلقا لان صدق الحكم على بعض الافراد الخارجية  
 صدق على بعض الافراد من غير عكس واما السالتيان التكميلتان فالخارجية اعم لما ثبت ان نفى  
 الاعم اخص اعم دلالة في صدق السلب على كل الافراد صدق على كل الافراد الخارجية ولا ينعكس ذلك  
 صدق السلب الحقيقي اما انتفاء وجود الموضوع محققا او مقدرا او لعدم ثبوت المحمول للموضوع  
 فانها لو انتفاء صدق الاحباب وايضا ما كان يصدق السلب الخارجي بخلافه فان صدقها فيما يكون  
 انتفاء

فان قلت ملزوم ج لا يصدق عليه فان ج طالع التامة لو وجدت لوجد ج ويتبع صدق عليها والمراد  
 من قولنا كل ج كل صادق عليه ج قلت الصدق معتبر فانهم بعد بيان ان المراد من ج ماصدق  
 عليه ج يعتبرون القضية ج فانه بحسب الخارج واخرى بحسب الحقيقة وايضا كان هناك ناقصة  
 لا تامة نعم يتوجه عليه وجوه من الاشكال الاول انهم جعلوا المحمول ملزوم ب وهو ذات الموضوع  
 فلا يصدق ممكنة خاصة كاشرا البعد الثاني انهم يفرق بين المطلقة والذاتية بل والضرورية في هذا  
 التفسير لان كل ما هو ملزوم ب ب وانما بل بالضرورة ولا لا يمكن تخلف الا انهم عن الملزوم الثالث  
 انهم يخرجوا اكثر القضايا عن التفسير وهو ما لم يكن ذات الموضوع فيها ملزوم بل وصف الموضوع او لو  
 المحمول كقولنا كل كاتب انسان او كل انسان كاتب بالفعل المعتبر ذلك واعلم انهم لو اكتفوا بغير الاضافة  
 او مطلق الملزوم اعم من الكل والجزئي اندفع منهم الاشكال الثاني والثالث الا انهم يرد عدم الفرق بين  
 المطلقة والضرورية في التفسير لان المحمول ج واجب الثبوت لذات الموضوع في وقت ما وهو مفهوم  
 الانتشار الرابع ان قولهم كل ما لو وجد كان ج يجب ان يكون بغير الواد لا لانه لو اورد الواد ختل  
 اللفظ والمعنى في اللفظ فلان حرف الشرط يحتاج الى الجواب وقولنا فهو يجب لوجود خبر المبتدأ وما  
 المعنى فلعلم تمام الكلام حيث قبل كل ما لو وجد كان ج الخا صرح في بيان النسب بين الخارجيات  
 والحقيقات اما المتفقات في لكم والكيف فالموجبات التكميلية بينهما عموم وخصوص من وجه لما  
 عرفنا ان موضوع الموجبة الحقيقية يكونان يكون معدوما في الخارج بخلاف الموجبة الخارجية فانا  
 كان موجودا في الخارج فالحكم ليس مفصلا عليه بل يشمل الافراد الموجودة والمعدومة والممكنة والمتسقة  
 والحكم في الخارجية ليس الا على الافراد الموجودة في الخارج فالحكم فيها على بعض ما عليه الحكم والحقيقة  
 تحت لا يكون الموضوع موجودا اصلا يصدق الكلمة الحقيقية دون الخارجية كقولنا كل عبقا طائر  
 وحيث يكون الموضوع موجودا فان صدق الحكم على جميع الافراد يصدق على الافراد الموجودة فنصا  
 كقولنا كل انسان حيوان وان لم يصدق على كل الافراد بل على الافراد الموجودة في الخارج صدق  
 الخارجية دون الحقيقية كالعلم بوجوده من الاشكال الا المثلث لصدق كل شكل مثلث باعتبار الخارج  
 دون اعتبار الحقيقة لان من افراد ما لا يكون مثلثا الى هذا شأنه بقوله وبينهما فرق واما  
 الموجبات الجزئية ان الحقيقة اعم من الخارجية مطلقا لان صدق الحكم على بعض الافراد الخارجية  
 صدق على بعض الافراد من غير عكس واما السالتيان التكميلتان فالخارجية اعم لما ثبت ان نفى  
 الاعم اخص اعم دلالة في صدق السلب على كل الافراد صدق على كل الافراد الخارجية ولا ينعكس ذلك  
 صدق السلب الحقيقي اما انتفاء وجود الموضوع محققا او مقدرا او لعدم ثبوت المحمول للموضوع  
 فانها لو انتفاء صدق الاحباب وايضا ما كان يصدق السلب الخارجي بخلافه فان صدقها فيما يكون  
 انتفاء

فان قلت ملزوم ج لا يصدق عليه فان ج طالع التامة لو وجدت لوجد ج ويتبع صدق عليها والمراد  
 من قولنا كل ج كل صادق عليه ج قلت الصدق معتبر فانهم بعد بيان ان المراد من ج ماصدق  
 عليه ج يعتبرون القضية ج فانه بحسب الخارج واخرى بحسب الحقيقة وايضا كان هناك ناقصة  
 لا تامة نعم يتوجه عليه وجوه من الاشكال الاول انهم جعلوا المحمول ملزوم ب وهو ذات الموضوع  
 فلا يصدق ممكنة خاصة كاشرا البعد الثاني انهم يفرق بين المطلقة والذاتية بل والضرورية في هذا  
 التفسير لان كل ما هو ملزوم ب ب وانما بل بالضرورة ولا لا يمكن تخلف الا انهم عن الملزوم الثالث  
 انهم يخرجوا اكثر القضايا عن التفسير وهو ما لم يكن ذات الموضوع فيها ملزوم بل وصف الموضوع او لو  
 المحمول كقولنا كل كاتب انسان او كل انسان كاتب بالفعل المعتبر ذلك واعلم انهم لو اكتفوا بغير الاضافة  
 او مطلق الملزوم اعم من الكل والجزئي اندفع منهم الاشكال الثاني والثالث الا انهم يرد عدم الفرق بين  
 المطلقة والضرورية في التفسير لان المحمول ج واجب الثبوت لذات الموضوع في وقت ما وهو مفهوم  
 الانتشار الرابع ان قولهم كل ما لو وجد كان ج يجب ان يكون بغير الواد لا لانه لو اورد الواد ختل  
 اللفظ والمعنى في اللفظ فلان حرف الشرط يحتاج الى الجواب وقولنا فهو يجب لوجود خبر المبتدأ وما  
 المعنى فلعلم تمام الكلام حيث قبل كل ما لو وجد كان ج الخا صرح في بيان النسب بين الخارجيات  
 والحقيقات اما المتفقات في لكم والكيف فالموجبات التكميلية بينهما عموم وخصوص من وجه لما  
 عرفنا ان موضوع الموجبة الحقيقية يكونان يكون معدوما في الخارج بخلاف الموجبة الخارجية فانا  
 كان موجودا في الخارج فالحكم ليس مفصلا عليه بل يشمل الافراد الموجودة والمعدومة والممكنة والمتسقة  
 والحكم في الخارجية ليس الا على الافراد الموجودة في الخارج فالحكم فيها على بعض ما عليه الحكم والحقيقة  
 تحت لا يكون الموضوع موجودا اصلا يصدق الكلمة الحقيقية دون الخارجية كقولنا كل عبقا طائر  
 وحيث يكون الموضوع موجودا فان صدق الحكم على جميع الافراد يصدق على الافراد الموجودة فنصا  
 كقولنا كل انسان حيوان وان لم يصدق على كل الافراد بل على الافراد الموجودة في الخارج صدق  
 الخارجية دون الحقيقية كالعلم بوجوده من الاشكال الا المثلث لصدق كل شكل مثلث باعتبار الخارج  
 دون اعتبار الحقيقة لان من افراد ما لا يكون مثلثا الى هذا شأنه بقوله وبينهما فرق واما  
 الموجبات الجزئية ان الحقيقة اعم من الخارجية مطلقا لان صدق الحكم على بعض الافراد الخارجية  
 صدق على بعض الافراد من غير عكس واما السالتيان التكميلتان فالخارجية اعم لما ثبت ان نفى  
 الاعم اخص اعم دلالة في صدق السلب على كل الافراد صدق على كل الافراد الخارجية ولا ينعكس ذلك  
 صدق السلب الحقيقي اما انتفاء وجود الموضوع محققا او مقدرا او لعدم ثبوت المحمول للموضوع  
 فانها لو انتفاء صدق الاحباب وايضا ما كان يصدق السلب الخارجي بخلافه فان صدقها فيما يكون  
 انتفاء

هذا هو الحق في الحقيقة  
وهو الذي لا يغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يتغير ولا يتبدل

جوان على الأول  
جوان على الثاني  
جوان على الثالث  
جوان على الرابع  
جوان على الخامس  
جوان على السادس  
جوان على السابع  
جوان على الثامن  
جوان على التاسع  
جوان على العاشر

انقاذ الموضوع بحققا لا يلزم منه صدق السلب الحقيقي ولما اخرجنا بيننا وبينها ما بيننا وبينها  
نقيض الاعم من وجه ما بيننا وبينها من صدق السالبة الحقيقية بل ان الخارجية حيث يكون الموضوع موجودا  
ويختص صدق الحكم على الموجودات كما في المثال المذكور للفرض والعكس حيث ينعدم الموضوع  
ويصدق الحكم على كالاتر المقتدر ولما اختلفت في الموجبة الحقيقية الكلية اعم من الموجبة  
الجزئية الخارجية من وجه ما بيننا وبينها من الكليات وكذا من السالبيين الخارجية لنصار فيما عطف  
الموضوع في الخارج وصدقها بدون السالبة عند وجود الموضوع وبثبوت الحكم لجميع الافراد وبأن  
حيث لا يكون للموضوع فرد محققا او مقعدا كقولنا الاشئ من المنسج بموجودا وحيث لم يثبت  
المحمول للموضوع في نفس الامر كقولنا الاشئ من الحيوان بمحمول والموجبة الجزئية الحقيقية اعم من الكلية  
الخارجية لان الحكم على جميع الافراد الخارجية حكم على بعض الافراد وبثبوت السالبيين عموم من  
وجه والسالبة الحقيقية الكلية اخص من السالبة الجزئية الخارجية لانها اخص من السالبة الكلية الخارجية  
وهي اخص من السالبة الجزئية الخارجية لان الموجبة الجزئية الحقيقية اعم من الموجبة الكلية الخارجية  
نقيض الاعم اخص ومباينة للموجبين الخارجية لان صدق كل منهما يستلزم صدق للموجبة الخارجية  
الحقيقية ونقيض الملازم مباين وبين السالبة الجزئية الحقيقية وكل واحد من الخارجيات المخالفة لها  
تباين جزئي لتحقيق العموم من وجه ما بيننا وبينها من صدق ذلك ظاهر لا ستره به هذا الكلام  
دفع في البين ولا نرجع الى ما نحن بصدده فنقول لما اعتبرنا القضية بحسب الحقيقة توجهت عليها  
اعتراضات الاول ان حاصله يرجع الى ان كل الموجود في الخارج على احد الوجهين فهو ب ولا  
شك ان كل الموجود في الخارج محققا او مقعدا بعض ما يوصف بحسب السالبة الكلية الجزئية الثانية  
الفتاى الى موضوعا مما متعده خارجة عن هذا التحقيق لانا اذا قلنا كل ما هو شريك لباكر فهو متعده  
لا يمكن اخذه بمبدأ الاعتبار ولا لكان معناه كل الموجود كان شريكا لباري فهو بحيث لو وجد كان  
متعده لا خفاء في كذبه ونظر لان الاحكام الواردة على المتفادات لم تناف تغدير وجودها امكن  
اخذ القضية بمبدأ الاعتبار وان كانت فصدق الايجاب عليها ثم فان هذه القضية ترجع محصلها الى  
السلب وهو الاشئ من شريك لباري يمكن الوجود الثالث ان قولنا بحيث لو وجد كان ب  
يشتمل على جنية باعتبار وصف ب بهذه الحقيقة ان كان بنومنا بحسب اعتبار الخارج يرجع مفهوم القضية  
الى الخارجية ونعود الاشكالات عليه وان كان باعتبار الحقيقة كان معنى القضية كلما لو وجد كان ج  
فهو بحيث لو وجد ثبت له تلك الحقيقة ويعود الكلام الى هذه الحقيقة انما في ان يثبت بحسب الوجود الخارجي  
او بحسب الحقيقة ويسلس فيوقف معرفة القضية على معرفة مفهومات متسلسلة الى غير النهاية  
وانه محال الرابع ان الموجبة المعدنة والموجبة المحصنة تتجهان في الصدق على ذلك التقدير

لما عطف  
لما عطف  
لما عطف  
لما عطف  
لما عطف  
لما عطف  
لما عطف  
لما عطف  
لما عطف  
لما عطف

بجوان العكس

هذا هو الحق في الحقيقة  
وهو الذي لا يغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يتغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يتغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يتغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يتغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يغير ولا يتبدل

هذا هو الحق في الحقيقة  
وهو الذي لا يغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يتغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يتغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يتغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يتغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يغير ولا يتبدل

هذا هو الحق في الحقيقة  
وهو الذي لا يغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يتغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يتغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يتغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يتغير ولا يتبدل  
وهو الذي لا يغير ولا يتبدل

لصدق قولنا كل ما لو وجد كان ج د لا ج فهو بحيث لو وجد كان لا ج وكل ما لو وجد كان ج د لا ج فهو  
بحيث لو وجد كان ج د لا ج وهو جزم معدولة والثانية موجبة محصلة الخامسة ان يلزم كذب كل  
كلمة لان الجيم الذي ليس بـ وان كان متمنا فهو بحيث لو وجد كان ليس بـ فبعض ج ليس بـ لا  
بصدق الموجبة الكلية وكذا لان الجيم <sup>هو</sup> هو بـ لو وجد كان بـ فبعض ج بـ فلا يصدق  
السالبة الكلية من اذ قبل كل ج بـ فهو ليس بصادق لصدق يقضيه وهو قولنا بعض ج ليس بـ  
لصدق ج على ج ليس بـ فان ج ليس بـ وان كان متمنا الا انه بحيث لو دخل في الوجود كان ج ليس  
بـ فبعض ج ليس بـ وهكذا في السالبة الكلية ولما اخطر هذا السؤال لبعض الفضلاء بالبال  
في الموضوع بالا فلو لم تكن فاندفع الا انه ورد سؤال اخر وهو ان ههنا قصدا لموضوعاتما غير  
ممكنة والمنطق لا يثبت ان يكون قاعدة معتبرة في جميع الغرضيات فاعتبر لدفع السؤال قضية اخرى  
باعتبار الذهن ومعناها كل ج في الذهن فهو بـ في الذهن وفيه نظر من وجهين الاول انه لا يعم  
القضايا التي موضوعاتها متمنة بهذا الاعتبار انا اذ قلنا شرنا لباري متمن يكون معناه شرنا لـ  
الباري في الذهن متمن في الذهن وهو ظاهر الفساد لان الذي في الذهن كيف يكون متمنا وكذا في  
قولنا كل متمن معدوم والثاني انه يلزم ان لا يكون فرق بين الموجبة والسالبة في وجود الموضوع مع  
ان جهود الحكماء فرقا بينهما ويمكن ان يجاب عن الاول بان المحول في قولنا شرنا لباري متمن هو  
المتنوع في الخارج ومعناه كل ما صدق عليه في الذهن انه شرنا لباري ههنا في الذهن انه  
متمن في الخارج وكذا المحول في قولنا كل متمن معدوم المعدوم في الخارج ومعناه ما ذكرناه فلا فساد فيه  
وعن الثاني بان الموضوع في القضية الذهنية هو الصورة الذهنية وكما ان الموضوع اذا كان موجودا في  
الخارج فلا بد من تصور اذ لا حتى يجمع الحكم عليه كذلك اذا كان موجودا في الذهن فلا بد من تصور تلك  
الصورة حتى يجمع الحكم عليها فتكون تلك الصورة صورة اخرى في الذهن وهو المراد بتصور الموضوع  
الذهني فالموجبة الذهنية تحتاج الى ان يحضر موضوعها في الذهن بواسطة الاجاب ثم يتصور تلك  
الصورة الموجودة في الذهن ويحكم عليها اما السالبة فلا تحتاج الى ذلك الحضور ولا بل يتصور الموضوع  
ويحكم عليه وفيه نظر لان المحكوم عليه لا يجوز ان يكون الصورة الذهنية فاما موجودة في الخارج  
فانتم النفس فكيف يحكم عليها بالامتناع وايضا اذ قلنا كل متمن كذا فالحكم ههنا ليس على صورة المتنوع  
بل على نفس المتنوع وقد ذكرنا ذلك مرارا ولما الجواب الحق فيرد عليك انه قد لا ذل اما الكلام  
الوهذا المقام فلنحقق القضية على ما هو الحق فنقول القضية الموجبة تشمل على ثلثة امور ذات  
الموضوع وعقد الوضع وهو انصافه بالوصف المعنوي وعقد الحمل وهو انصافه بوصف المحول  
لا بد في تحقيق القضية من النظر فيها في ثلثة ابحاث **الببحث الاول** في ذات الموضوع وهو

اعلم انه لا يقضي القضية المضمومة احداهما الخارجية وثانيها  
كيفية على معنى ان ج في نفس الامر فهو بـ فبعض ج ليس بـ

وانما  
القضية  
الذهنية فلا  
مصدر لها لان  
معناها ان ج في  
نفس الامر فهو بـ  
انتم في قولنا لـ  
فيكون بعض ج في الذهن  
لاب في الذهن فانما هو بـ  
في الخارج وان الحكم بالمعروف  
الخارجية على المفومات الخارجية  
انما يصدق اذا كانت مطابقة للخارج  
وانما الحكم بالاسرار ذهنية على الخارجية  
او على الذهنية فصدقها لا يكون لها بقتها  
لخارج فاذلا خارج لها ولا بقتها للذهن  
الصدق في لو كان هو المطابقة للذهن لكان جميع  
الحكماء بصدوق اذا كانا لا يكون ان يعتبر  
الذهن فاذلا حكمه يكون مطابقا للذهن برصده فما سطا  
بقتها نفس الامر فكل هذا علم ان ج في الذهن لا يتوقف على  
ان يكون ج في نفس الامر فكيف القضية الغرضية قطعا  
يوجب ان لا يعتبر اذ علم انه اذا كان امر موجودا  
الخارج ويحكم عليه بان لا يخرج عما ظا  
شك ان صدق هذا الحكم  
يكون هذا الحكم كذلك  
ان ج اذا كان  
على بوط

ذهني بان لا احكام في الذهن فصدق لا يكون مطابقا للخارج  
اذلا خارج ولا ذهن لما يلزم ذلك فتبين ان يكون صدقها  
مطابقه نفس الامر فقد علمنا ان الحكم على الاشياء بحسب  
الذهن لا يصدق في مسا لان على الاشياء الخارجية ادعى الاشياء  
الذهنية بان لها في الذهن ذلك الحكم فان اى محال نفرض  
لا شيئا يكون حكما عليها بحسب لذهن قد



افراد الشخصية والنوعية على ما اشترنا اليه ولا بد في الموجبة من وجودها مطلقاً أما في الذهن لو اختلف الخارج  
 محققاً او مقدراً فاذ قلنا كل ج ب فالحكم فيها على جميع الافراد الموجودة على اختلافها، الوجود فيدخل  
 فيه كل فرد له وجود في الخارج محققاً او مقدراً وكل فرد له وجود في ذهن ذاته من هذا اذ كان الموضوع  
 هذه الانواع من الافراد ما اذا لم يكن له تلك الانواع الثلاثة فالحكم يختص بنوع من الافراد كما اذا لم يكن  
 له الافراد الموجودة في الخارج كقولنا كل خلاء بعدد لم يكن له الافراد الذهنية كقولنا كل متع كذا والى  
 ذلك اشار الشيخ في الشفاء حيث قال ان حقيقة الايجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع وليست  
 ان يحكم على غير الموجود بان شيئاً موجوداً فكل موضوع للايجاب فهو موجود في الفهم وان  
 الذهن فانه اذا قال قائل كل ذي عشرين فاعده كذا ليس معنى ذلك انه عشرين قاعدة من المعدوم  
 يوجد لها في حال عدمها ان كذا فان ما لم يوجد كيف يوجد له شيء بل الذهن يحكم على الاشياء بالايجاب  
 على انها في نفسها ووجودها يوجد لها المحمول وانها تعقل في الذهن موجود لها المحمول لا من حيث  
 هو في الذهن فقط بل على انها اذا وجدت وجد لها المحمول في نفسها ما في الشفاء وهو مصرح بان ذلك  
 الموضوع يجب ان تؤخذ بحيث يتناول ملك الذهن والخارج محققاً او مقدراً لا كما اذا اخذنا خاصاً  
 باحداً الاضافات والحاصل ان الشيخ ما اعتبر للقبضته الا مفهومها واحداً منطبقاً على سائر القضايا  
 واقماً للتأخر ونحوها مقولاً بالاشتراك على مفهومات ثلثة اذا حققت كانت جزئيات لا كلياً  
**البحث الثاني في عقلا لوضع امر لا بد من امكان انصاف ذات الموضوع بالعنوان في نفس**  
 الامر فكل ج معناه كل واحد مما يمكن ان يصدق عليه ج في نفس الامر فان اعتبار مجرد الفرض يوردهما  
 يوردهما ايضا للذات في القبضة وصفان وكلما تمتنع ان يباينهما وصف المحمول كذلك يمتنع ان يباينهما  
 وصف الموضوع فلا يندرج الجرح في قولنا كل انسان ناطق كما لا يصدق بعض الجرح ناطق والام تنعكس القبضة  
 اصلاً وعلى هذا يصدق قولنا كل متع معدوم موجبة لان اه وذا في الذهن يصدق عليهما في نفس الامر  
 انما تمتنع بخلاف كل انسان ولا انسان فهو انسان اذ ليس هناك شيء يمكن ان يصدق عليه في نفس الامر  
 ان انسان ولا انسان وكل قولنا شريك لبا كعدم فلا يوجد لاف في الذهن ولا في العين شيء يصدق  
 عليه انه شريك لبا في نفس الامر بل انما تصدق القبضة لو اخذت مسالمة على معنى انه ليس بموجود  
 ان القائل ان لا تنص على هذا الامكان وحيث وجد الشيخ مخالفاً للعرف زاد فيه فبدأ الفعل لا الفعل الوجود  
 في الايمان بل باق الفرض الذهني والوجود الخارجي في الذات الحالية عن العنوان يدخل في الموضوع اذا فرضه  
 العقل موصوفاً به بالفعل مثلاً اذ قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود ما هو اسود في الخارج وما لم يكن اسود  
 ويمكن ان يكون اسوداً اذا فرضه العقل اسود بالفعل لما على في الخارج في دخوله في الموضوع لا يتوقف  
 على هذا الفرض ولا رداً الشيخ في هذا في الشفاء حيث قال وهذا الفعل ليس بفعل الوجود في الاشياء ففهم

اعلم ان الافراد الذهنية من الصور العقلية لا يباينها ما في الخارج  
 فلا وجود لها الا في العقول لا مطابق لها في الخارج فلا يكون الا صورة

عقلية

الحكم في

القضايا البتة

في العلوم ليس

الصور العقلية فرد

ان الصور العقلية ليس

بناظر ولا مستلزم لغيره

فان قلنا لافراد الذهنية

انها معدومة في الخارج كذا

انفسها صور عقلية جبراً

صور والحكم ليس بصور

فقول المعدوم في الخارج ليس هو

الا بصورة لان لها صورة في العقول

او شيئاً في العقول لا يخرج ولا صورة ومثال

العقد وما تحقق في العلوم

والوجود الذهني والوجود التقديري ولا شك انه مصرح بان الحكم

في الخارج على جميع الافراد الموجودة فيجب ان يكون الحكم متناولاً

لجميع الافراد فلهذا قال وهو مصرح والا فليس كذلك

لان وجود الموضوع على اختلافه

يتناول ما في الذهن والخارج فان قلت

ان كلام الشيخ مستفاد من ان

الموضوع لابد ان يكون موجوداً

باصد الوجود استماله

الذهني اذ في الخارج

لولا

واما ان ذببت موضوع فيجب ان يتناول جميع الموجودات

فليس في كلامه شيء من ذلك فخرابه انه لما بين ان وجود

الموضوع طائفة اتحاد ومعلوم من كلام الشيخ فيما سبق ان

كل ج يتناول جميع الافراد الموجودة فلا بد ان يتناول كل

موجود بوجه من الوجوه





الثالث في تحقيق المملة وحكمها مفهوم الانسان مثلاً لم يقتض الكثرة ولا امتنع حمله على كثيرين بل هو في نفسه معنى وما خولنا  
كلنا معنى وما خولنا جزئياً معنى وما خولنا عاماً معنى وهو في نفسه صالح لكل واحد من ذلك فالمملة ما موضوعها مفهوم الشئ من حيث هو فعلية هذا قولنا  
الانسان نوع لا يكون مملة لانه ما خولنا باعتبار واحد معين نض الشئ عليه في قوة الجزئية الموافقة له في الكيف بمعنى تلافيهما الا ان تبهما صدق على بعض  
ج فقد صدق على ما صدق عليه ج من حيث هو و ما صدق على ج من حيث هو و صدق على بعض ما صدق عليه ج وهذا صحيح ان عن بعض ج شئ يصدق  
عليه ولو عن شئ يصدق عليه ج من جزئياته في صدق الشرطية الثانية نظر

١٣١

كقولنا زيد سيوجد غداً فان ههنا الحكم يصدق الوجود غداً وايضاً مقتضى الحكم وجود الموضوع في ان  
واحد وهو ان الحكم ومقتضى الإيجاب قد يكون وجوده ان لا يبدأ كما في الدائم الذي وعلى هذا قولنا  
السلب لا يستلزم وجود الموضوع اي حال انتفاع المحمول لا لالحكم بالانتفاع اعني السلب فان لا بد  
من وجوده في الذهن حال الحكم مع ان انتفاع المحمول لا يقتضيه هكذا يجب ان يتحقق هذا الموضوع في  
الطبيعية الكلام في هذه المواضع كل الطناب الغامض مسارح الانتظار ومطامح الافكار ومشارف تجرعات  
المتأخرين فواعل المقدمات ومناسي تغيب عن اصطلحات الحكماء وكم راجعت فيها المشاهير الا فاضل  
فكرت لها في نفسي فاطلعت على فائق وجلال لم يمنعني من تقييدها وتفصيلها اختصار التقييد او  
منافسة التبيين لعله لا يعدني شكر من ارباب الانهال الوقتات والغماض من اولي البصائر التقاد  
**قال الثالث** في تحقيق المملة وتحكمها **اقول** قد استويا بما الى ان مفهوم الانسان مثلاً لا يقتض الكثرة  
ولا امتنع حمله على زيد ولا الجزئية ولا امتنع حمله على كثيرين بل الانسان من حيث هو معنى وما خولنا  
مع الكثرة معنى ومع الجزئية معنى مع اعتبار العموم اي كونه بحيث لم ينسب الى امور متكررة معنى وهو  
في نفسه صالح للجميع ذلك في موضوع المملة مفهوم الشئ من حيث هو فعلية هذا الانسان كل في نوع  
لا يكون مملة لان الكثرة والنوعية انما تضرعان الانسان لا من حيث هو بل لانسبائه الى امور متكررة  
هو ما خولنا باعتبار واحد معين وهو كونه عاماً ونض الشئ على ذلك في الشفاء وفيه نظر اما اذا  
فلان موضوع المملة لو كان الطبيعة من حيث هي لم ينحصر التقييم للثالث لوجود قيم اخرى وهو  
ما يكون الحكم على ما صدق عليه الموضوع من غير بيان كتيبه ولم يصدق اكثر الغضايا المملة التي  
موضوعاتها خاضع لاعتراض كقولنا الكاتب والماشى انسان ولم يكن تسميتها بالمملة مناسبة لانها  
الستور لا يتصور بالقياس الى الطبيعة من حيث هي لانها بتصورها صدق عليها الطبيعة ولما تانيا فلما  
سمعت ان الموضوع في قولنا الانسان نوع ليس هو الانسان من حيث تراه بل هذا القيد انما الى  
من قبل المحمول والموضوع هو المفهوم من حيث هو كما اذا قيل بعض الانسان اسود فالموضوع ههنا  
بعض الانسان من حيث هو الامع قبالا لسواد الامع قبالا لبياض فاذا قيل اسود علم انه مع قبالا  
علينا الشئ نفسه حيث فرق بين مفهوم القضيته وبين الامور الخارجية عن مفهومها وان صدق  
لو قيدت بما ان المملة في قوة الجزئية الموافقة له في الكيف على معنى تلافيهما الا ان صدق الحكم  
على بعض ج فقد صدق على مستحق ج من حيث هو ولا صدق الحكم على مستحق ج من حيث هو و صدق  
الحكم على بعض ج واعتبر من المصم على الملازمة الثانية بان اريد ببعض ج بعض ما يصدق عليه  
ج اعم من ان يكون مستحق ج او جزئياته فالملزمة صحيحة الا ان خلاف الاصطلاح وهذا بناء على  
توهم ان مستحق ج داخل في ما صدق عليه ج وان اريد بعض ما صدق عليه من الجزئيات فالملزمة

متممة



**الفصل الرابع** في العدد والاختصیل محمولاً لفضیته ان كان وجوده باسميته محضه موجبه وسالته بسيطة وان كان عدمه باسميته معدوله و  
 منفته وغير محضه موجبه وسالته منزه اربع قضایا والاضابط في نسبت بعضها الى بعض ان كل قضيتين توافقان في العدد والاختصیل في مخالفتان  
 الكيف تناقضاً وان كانا على العكس تناقضاً صدقاً حالة الإيجاب وكذا حالة السلب ان مخالفتان فيهما كانتا موجبة اخص من السالبة وانما كان كان  
 لتوقف الإيجاب على وجود الموضوع اما تحقيقاً في الخارجية او تقديره في الحاشية الحقيقية دون السالبة

١٣٩

ممنوعة لجواز الحكم على الطبيعة من حيث هي من غير ان يعزى الحكم الى جزئياتها فانه يصدق على الطبيعة  
 من حيث هي تمام مشترك بين كثيرين وكثيره ومحمول على بعضها وجزء الافراد ولا يصدق هذه الاحكام عليها  
 وهذا المنع ايضا وارد على الملازمة الاولى لجواز ان يحكم على الجزئيات ولا يصدق ذلك الحكم على  
 نفس الطبيعة فانه لا يصدق على الطبيعة تماماً فمن افادها او يصدق ذلك على بعض افرادها  
 نعم لو جعل موضوع الماهية ما صدق عليه من الجزئيات كانت في قوة الجزئيات الملازمة ان ينتج  
**قال الفصل الرابع** في العدد والاختصیل **اقول** هذا تقسيم القضية باعتبار المحمول  
 فمحمول القضية ان كان وجوده باي ان لم يكن معنى السلب جزء منه سميت محضه لخصه مفهوم المحمول  
 سواء كان الموضوع وجوده او عدمه سواء كانت موجبة او سالته كقولنا زيد بصير اولين بصير  
 وان كان عدمه باسميته معدوله ومنفته لان الدلالة والاعلى الامور البتوتية وانما فصل الامور  
 الغير البتوتية بعدل بها وبغير ابدات السلب ويصنع اخرى اليها وغير محضه لعدم محصل  
 محمولها موجبة كانت او سالته كقولنا زيد لا بصير او احمى زيد ليس لا بصير وليس احمى ولا يرد  
 النقص بالسالبة المحمول لان السلب ليس جزء من محمولها على ما سنحققه عن قريب فهذه اربع  
 قضایا محصلتان ومعدولتان والاضابط في نسبت بعضها الى بعض ان كل قضيتين توافقان في العدد  
 والاختصیل الى تكونان معدولتين ومحصلتين ومخالفتان في الكيف بان تكون احدهما موجبة والاخرى  
 سالته تناقضاً بعد رعاية الشرايط المعبره في التناقض كقولنا كل انسان حيوان ليس كل انسان  
 يميموان كل انسان لا حيوان كل انسان بلا حيوان كانتا على العكس اي مخالفتان في العدد والاختصیل  
 بان يكون احدهما محضه والاخرى معدوله وتوافقان في الكيف اي يكون كلناهما موجبة او سالته  
 فان كانتا موجبتين تتعادلان صدقاً اي لا تصدقان معاً وقد تكذبان كقولنا زيد كاتب زيد  
 لا كاتب فانه يمنع صدقهما في حالة واحدة ضرورة امتناع انصاف ذات واحدة بصفتين متساويتين

فصنعت  
 انما هو تقدير كذب العام محال كذا لا تم ان محال على ذلك تقدير  
 وهو تقدير كذب البتوتية وانما يكون محالاً لولم يكن ذلك  
 التقدير محالاً وهو تم كذب البتوتية على تقدير كذب  
 العام فادعوا بقوله لا تم ان صدق الخاص على تقدير كذب العام  
 انما لا تم ان صدق الخاص مع كذب العام على تقدير كذب العام  
 اي على تقدير كذب البتوتية محال وانما يكون محالاً  
 ذلك التقدير محالاً والصدق في التقدير ان صدق الخاص  
 على تقدير كذب العام محال بالضرورة فكيف يمنع ذلك و  
 مراد ان لا يقول بلزم صدق الخاص على تقدير  
 كذب العام ان يلزم صدق الخاص  
 مع كذب العام وهو محال  
 نفس الامر الان  
 ليس  
 محال على ذلك التقدير وهو كذب البتوتية

فان كانتا موجبتين تتعادلان صدقاً اي لا تصدقان معاً وقد تكذبان كقولنا زيد كاتب زيد  
 لا كاتب فانه يمنع صدقهما في حالة واحدة ضرورة امتناع انصاف ذات واحدة بصفتين متساويتين  
 في زمان واحد ويجوز كذبهما عند عدم الموضوع وان كانتا سالتيين تتعادلان كذا باي لا تكذبان  
 معاً وقد تصدقان كقولنا زيد ليس بكاتب زيد ليس لا كاتب فانه يمنع كذبهما لانهما لو كذبتا  
 معاً صدقتا لموجبتان معاً لانها نقيضاهما وقد بتيت انهما لا يتصادقان لكن يجوز صدقهما اذا  
 كان الموضوع معدولاً لا يقال صدق الموجبتين مستحيل على تقدير كذب البتوتية لان كل  
 من الموجبتين اخص من السالبة الاخرى ومن المحال صدق الخاص على تقدير كذب العام لا نقول لا تم  
 ان صدق الخاص مع كذب العام محال على ذلك التقدير وانما يكون كذلك لولم يكن ذلك التقدير  
 محالاً فمن الجائز استلزام المحال المحال او نقول من الابتداء لو كذب البتوتية فاما ان يكن بالموجبتين  
 ابداً فان كذب يلزم ارتفاع النقيضين والا يلزم اجتماع الموجبتين على الصدق او نقول لو كذبنا يلزم

ولما تبين في هذه الأربعة التباسين الموجبة المعدلة والسالبة المحصلة والفرق بينهما ان القضية ان كانت نافية وتقدمت للرابطة على حرف السالبة كانت  
موجبة لربط الرابطة ما بعدها بالامور وان تأخرت كانت سالبة لسلب حرف السالبة لربط الذي بعده وان كانت شائبة فلا فرق الا بالبنية والاصطلاح  
على تخصيص بعض الالفاظ بالاجاب وبعضها بالسلب كتخصيص لفظ غير بالعدول وليس بالسلب وقيل الموجبة المعدلة عدم الشيء عما من شأنه  
ان يكون له في ذلك الوقت او غير او قبله او بعده او من شأنه او من شأن نوعه او جنسه القريب او البعيد لا بطل الشيء الكلي ان قولنا الجوهر ليس بغير  
كلها ليس بغير من موضوع الموضوع بل هو عن الموضوع ولا ينجم الا والصغرى موجبة مع ان العرف ليس من شأن الجوهر المحبوس ولا المحبوس ولا المحبوس وهذا

١٤٠

صدق الموجبتين وكذاهما بالبيان الذي ذكرناه وذكره وهو محال وان تخالفت القضيتان بينهما  
في العدول والتحصيل في الكيف كانتا موجبة اخص من السالبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس كاتب  
زيد لا كاتب زيد ليس بكاتب وذلك لان الاجاب يتوقف على وجود الموضوع اما تحقفا اي  
يكون الموضوع محقق الوجود في الخارج كما في الخارجية او تقدير اي يكون مفروض الوجود في الخارج  
كما في الحقيقة او مطلقا اعم من الخارج والذم كما هو في الشيء ضرورة ان بثوت صفة الشيء في ثبوت  
الموصوف في نفس سوا كانت الصفة وجودية او عدمية فتصدق الموجبة صدقت السالبة والا  
اجتمع الموجبتان على الصدق ولا يلزم من صدق السالبة صدق الموجبة لجواز ان يكون صدقهما  
بانقضاء الموضوع فلا تصدق الموجبة معها نعم لو كان الموضوع موجودا كانتا متلازمين وذلك  
ظاهر **قال** التباس هذه الاربعة **اقول** نيتي ان التباس بين القضايا الاربعة في المعنى  
اما في اللفظ فلا التباس ايضا اذا اتفقت في العدول والتحصيل اختلفت في الكيف لان التباس اتفقت في  
التحصيل فيما لا يكون فيها حرف السلب فهي موجبة وما يكون فيها نفي سالبة وان اتفقت في العدول  
فما يكون حرف السلب فيها واحدا موجبة وما تعدد فيها سالبة وكذلك اذا اختلفت في العدول والتحصيل  
واتفقت في الكيف فاما ان كانتا موجبتين فاما حرف السلب فهي موجبة معدولة وما لا يكون  
فيها موجبة محصلة لان كانتا سالبتين فما كان فيها حرف السلب واحدا سالبة محصلة وما تعدد  
فيها سالبة معدولة اما اذا اختلفتا في التباس ايضا بين الموجبة المحصلة والسالبة المعدولة  
لحرف سلب في الموجبة وحرف السلب متكرر في السالبة اما التباس بين الموجبة المعدولة  
السالبة المحصلة لوجود حرف السلب فيهما فلا يعلم ايها موجبة وايها سالبة فالفرق بينهما ان كانت  
القضية نافية وتقدمت للرابطة على حرف السلب فهي موجبة لان هناك ربط السلب في شأن  
الرابطة ربط ما بعدها بما قبلها وان تأخرت الرابطة عن حرف السلب فهي سالبة لان هناك سلب  
الربط فان من شأن حرف السلب ان يسلب الربط الذي بعده وان كانت شائبة فلا فرق  
بينهما الا بالبنية والاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالاجاب وبعضها بالسلب كتخصيص لفظ  
الاو غير بالعدول وليس بالسلب **قال** في الموجبة المعدولة عدم الشيء **اقول** في جامعة من  
المحصلين بين الاجاب المعدول والسلب المحصل ان الاجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه ان  
يكون له ذلك الشيء وقت الحكم والسلب المحصل عدم شيء عما ليس من شأنه ذلك الشيء في ذلك  
الوقت فيكون عدم الشيء عن الالفاظ ايجابا ومن الطفل سلبا ومنهم من فسره باعتماده هذا وقال  
الاجاب المعدول عدم شيء عما من شأنه ذلك الشيء في الجملة سواء كان وقت الحكم او قبله او بعده و  
السلب المحصل عدم شيء عما ليس من شأنه ذلك الشيء اصلا حتى يكون عدم الشيء عن الطفل ايجابا

ضعيف ونقصان ان لا يشرط وجود الموضوع في الموجبة لانتاج قولنا الخلاء ليس موجود وكل اليس موجود ليس محسوس ولان الضعفي السالبة لا يقل  
 انما لا ينتج اذ لم يكثر النسبة السالبة كقولنا الاشئ من ب ج وكل ج آ واما اذا تكررت النسبة كما في المثالين المتقدمين انتجت والبدية تشهد به و  
 لقائل ان يقول لقياس في المثالين المذكورين انما ينتج بكون الضعفي موجبة وان كانت سالبة المحمول والموجبة السالبة المحمول لشيئها بالسالبة لا  
 تنقضي وجود الموضوع وهذا هو التحقيق

١٤١

وعن المرتبة سلباً ومنهم من فسره باغم منه وقال لا يجب بل المعدول عند شئ مما من شأنه او شان نوعه لا  
 بذلك لشيئ في الجملة فعدم المجية من المرتبة ايجاب ومن المحار سلب ومنهم من اخذوا اغم وقال لا يجب  
 المعدول عدم شئ مما من شأنه او شان نوعه او جنس القريب ان ينصف بذلك لشيئ فعدم المجية من  
 المحار ايجاب وعن النجس سلب ومنهم من بلغ الغاية في التعميم وقال لا يجب بل المعدول عدم شئ مما من  
 شأنه او شان نوعه او شان جنس القريب او البعيد ان يكون له ذلك لشيئ فيكون عدم المجية عن النجس  
 ايجاباً لعدم الاشتداد والضعف عن الجوهر سلباً فانهما ليسا من شأنه ولا من شأن نوعه ولا من شأن  
 جنسه اذ لا جنس له ولا يطل الشئ الكل يا انا اذا قلنا الجوهر ليس بمرض وكل اليس بمرض فهو شئ من الموضوع  
 ينتج بالضرورة ان الجوهر غني عن الموضوع لان اندراج البين والشكل الاول لا ينتج الا اذا كانت صفة  
 موجبة فيكون قولنا الجوهر ليس بمرض موجبة معدولة مع ان العرض ليس من شأن الجوهر ولا من شأن  
 جنسه القريب والبعيد وورد عليه نقضان احدهما اجمالي ذكره صاحب الكشف وقبره ان دليلكم  
 على ان قولنا الجوهر ليس بمرض موجبة لا يصح جميع مقدماته فانه لو كان صحيحاً لزم ان لا يشرط في الإيجاب  
 وجود الموضوع لانا اذا قلنا الخلاء ليس موجود وكل اليس موجود ليس محسوس ينتج بالضرورة ان الخلاء  
 ليس محسوس فلو كان قولنا الخلاء ليس موجود موجبة لزم تحقق الإيجاب مع عدم الموضوع والنتيجة نفسه  
 الا ان تفسير وثابتهما نقضاً وهو انما لا يتم ان الضعفي السالبة في الشكل الاول لا ينتج وانما لا ينتج اذ لم تكثر  
 النسبة السالبة في الكبرى كقولنا الاشئ من ج ب وكل ب آ ما يلزم ما ذكره من المحذور وهو عدم  
 اندراج الا صغر تحت الاوسط اما اذا تكررت النسبة السالبة كما في المثالين المذكورين وهما ما ذكره  
 الشيخ وما اورد صاحب الكشف فينتج والبدية تشهد باننا جها قال للمصنف ولقائل ان يقول لقياس  
 في المثالين المذكورين انما ينتج بكون الضعفي موجبة وان كانت سالبة المحمول والموجبة السالبة المحمول  
 لسلبها بالسالبة لا تنقضي وجود الموضوع فلان قلت اذا قلنا ج ليس بـ فالسلبين كان جزء من المحمول  
 كانت المقضية موجبة معدولة وان كان خارجاً عن المحمول كانت سالبة فلا يتصور سالبة المحمول فنقول  
 الساب خارج عن المحمول في السالبة وسالبة المحمول الا ان في سالبة المحمول زيادة اعتبار فانه السلب  
 يتصور الموضوع والمحمول والنسبة الإيجابية بينهما وترفع تلك النسبة في سالبة المحمول فتصور الموضوع  
 والمحمول والنسبة الإيجابية وترفعها ثم تعود ونحو ذلك السلب على الموضوع فانه اذا لم يصدر الإيجاب  
 المحمول على الموضوع بصدق سلبه عليه فيكثر اعتبار السلب فيها بخلاف السالبة فان فيها اربعة مؤ  
 يتصور الموضوع ويتصور المحمول ويتصور النسبة الإيجابية وسلبها وفي السالبة المحمول خمسة وهي تلك  
 الاصول الاربعة مع حمل السلب على الموضوع وهكذا في السالبة الموضوع فانه قد يحمل فيها سلب العنونا  
 على الموضوع ومن يهمل انتمهم يقولون معنى السالبة المحمول ان ج شئ سلب عنه المحمول ومعنى

السالبة الطرفين ان شيئا سلب عن ج هو شئ سلب عن ب ومعنى السالبة ان ج سلب عن ب ومعنى  
 الموجبة ان ج يصدق عليه الـ ب وبجمل ذلك من هذان السالتي المحمول لا يستدعي وجود الموضوع كالا  
 يستدعي السالبة وان كان كذلك فيكون الفرق فاعلم ان المقصود انما اورد ذلك الكلام دفعا لالتفويض المذكور  
 اما دفع التفويض الى الجملة فيكون الموجبة انما تستدعي وجود الموضوع اذا لم تكن سالبة المحمول ما اذا كانت  
 سالبة المحمول فاشبه بها بالسالبة لا تستدعي وجوده واما دفع التفويض الى فان السالبة في الشكل  
 الاول لا ينتج اصلا فانا اذا قلنا الاشئ من ج ب وكل ما ليس بـ آ فمعنى الصغرى ان الحكم الالزامي مرتفع  
 عن كل ج ضروري ارتفاع عقد الحمل في السلب ولا شك ان هذا الرفع ما يتكرر في الكبرى فان معناها  
 ما صدق عليه سلب بـ آ فلا يلزم بعد على الحكم والقياس في المثالين المذكورين انما ينتج لكون الصغرى  
 موجبة سالبة المحمول لا سالبة محضه والحاصل ان الصغرى متى كانت سالبة لم يتكرر النسبة السلبية  
 ومعنى تكررت النسبة السلبية لم تكن الصغرى سالبة بل موجبة سالبة المحمول فان قلت في الـ ب كلام  
 البتة لثوقته على ان الصغرى موجبة معدولة فنقول كلام الزاقي فان القوم حصروا القضية المستقلة  
 على السلب في الموجبة المعدولة والسالبة فاذ لم تكن سالبة يلزم ان تكون موجبة معدولة وفيه نظر  
 لان السالبة والسالبة المحمول مثلا في مثالين فانتاج الكبرى مع احدهما يوجب انتاجا مع الاخرى غاية ما  
 في الباب ان انتاج الموجبة السالبة المحمول لا يتبع واجلي من انتاج السالبة فانا اذا قلنا كل ج ليس بـ  
 وكل ب ليس بـ آ فقد حكمنا في الصغرى بان ب مسلوب عن كل ج وفي الكبرى بان آ ثابت لكل ا سلب  
 عن ب فيلزم بالضرورة ان آ ثابت لكل ج بخلاف ما اذا قلنا الصغرى بقولنا الاشئ من ج ب فان  
 معناها ان كل ج ليس يصدق عليه ب ومعنى الكبرى ان ما صدق عليه ليس بـ آ فلا يثبت الاندراج  
 ههنا لكن اذا صدق كل ج ليس يصدق عليه ب صدق كل ج يصدق عليه سلب بـ آ ولا يثبت الاندراج  
 الاندراج بقاءا وللنقض الاول وجه دفع اخر وهو ان انتاج القياس لا يتوقف على صدق المقدمات  
 الموجبة انما تستدعي وجود الموضوع اذا كانت صادقة فيجوز ان يكون قولنا الجملة ليس بوجود موجبة  
 كاذبة مع انه ينتج بخلاف ما ذكره الشيخ فان موضوع الصغرى موجود والحكم فيها صادق ولش سلمنا  
 ذلك ولكن ان الموضوع فيها معدوم لان الشيخ ما اعتبر الوجود الخارج بل مطلق الوجود وهو  
 متحقق ههنا قال صاحب الكشف بعد ايراد النقص والحق ان الموجبة المستعملة في القياس لا تستدعي  
 وجود الموضوع فانه اذا صدق نسبة ا الى موضوع ما سواء كان موجودا او معدوما وصدق حكم  
 على كل ا صادق عليه تلك النسبة يصدق الحكم على ذلك الموضوع بالضرورة نعم لو فسرنا الموجبة بانها  
 التي حكم فيها بنبوت المحمول لافراد الموضوع الموجود في الخارج محققا او مقدرا يلزم اشتراط وجود  
 الموضوع فيها على التفصيل اذ من فسرهما باعم منه كذا ذكره الشيخ من انهما التي حكم فيها بنبوت المحمول

والا فاستدعي وجود الموضوع في موضوعه  
 ذلك فلو لم يكن كذلك لكانت القضية كبرى الصغرى  
 العلم ان صدق سلب بـ آ لا يستدعي وجود الموضوع في موضوعه  
 انما هو في موضوعه لا في موضوعه  
 البتة لا تستدعي وجود الموضوع في موضوعه  
 مفسدة في العقد في محال وان كان في الخارج  
 والواقع لم يكن فرق بين الموجبة و  
 السالبة المحمول واجوب  
 وجوده لا في موضوعه  
 ان يكون في محمول  
 العقل في تناول القضية  
 كذا هو في موضوعه لم يكن فرد موجود  
 في عقد في تناول موضوعه  
 بـ آ بـ هـ



اعلم ان في هذا الموضوع ما هو موجود في الخارج او موجود في الله تعالى

۲۵

سوچو ۽ ڪوڙو ڪوڙو

الذبح من ذوالالحق

۱۴۳

عليها السلام في الدنيا

لَا يَنْفَعُ حَيْثُ هِيَ فِي الْأَنْفِ حَيُّوْر

ملال ناز خود را با تمام صلابت

الاحكام عليها على تقدير وجودها في الخارج قال

حکام الاعمال الافراد الموصوفة في انباء حراد علی الافراد

وجبت في الخارج فابعد المربعة القليلة الخارجة حقة

فمنهم من لم يغير قلبه ولا دينه ولا دمه

نقشہ

بہارِ حیات

الحكماء الأفاضل

بابتہ خانہ روزنامہ اصلاحیہ سولہ ذی ہجرت ۱۳۷۷ھ

یہ بھی علیحدہ سے

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

[illegible]

والقائمة في

الخارجية والداخلية

فان من هذا المنطلق الحقيقة ان

بين ان الله لا يهدي القوم الظالمين.

— طالبان (طالبان)

ست من مکتوبات الافاضال

فمن المصروف بالحق

المؤرخة التي كانت في ذلك الوقت من أهم المؤرخين في مصر.

سابقہ جہت سے اس کے لئے ایک نیا

المفكر المستعمر على وجهه اليسار، منطقة

موضوع: ان لایعت

ساحل الموجية وان

الموضوع فيها لكنه اعترضه

لا تتركوا هذه الدنيا حتى تخرجوا منها

در این کتاب به روشنی و به زبان ساده به موضوع پرداخته شده است.

كان لم يولد موضوع هذا

بناں اور غنیمت و سبب عذر از منکم و افتقار و ناک

فمن الله ما لا يعلم الا هو

مجلس الامم المتحدة الاول بجمع ولاياتها

وإذا احكام به فربما يتغلبه الاحكام

الذنبات نسبة إلى الفقر

والرزقة سنة

— 227 —

للموضوع سواء كان موجودا في الخارج او في النفس محققا ومقدرا فلهذا لا ذاه شاع في مقاسير  
 الالفاظ لكنه لا يمكنه منه بد ثلثة قوانين الاول شرط اليجاب في صفري الاول والثالث لاننا  
 فلما كل معدوم ليس بموجود وكل ليس بموجود ليس بمجسوس ينتج بالضرورة ان كل معدوم ليس بمجسوس  
 مع ان الصفري ليست موجبة على ذلك لنفسه الثاني انعكاس الموجبة الى الموجبة لصدق قولنا  
 بعض الابعاد معدوم مع ان قولنا بعض المعدوم بعد ليست موجبة الثالث عدم انعكاس السالبة  
 الجزئية فان قولنا بعض المعدوم ليس بموجود سالبه ولا يزمها بعض الموجود ليس بمعدوم ولا  
 لصدق كل موجود معدوم هذه رابعة واحدة من الازكيا يقول است ادري ماذا يصنع  
 هذا الفاضل هل يشترط في صفري الاول اليجاب ولا فان لم يشترط فقد قال بخلاف ما صرح به  
 ان اشترط فلا يخلو ما ان يعتبر في اليجاب وجود الموضوع او لا فان لم يعتبر فقد بان بطلانه لان  
 شوت الشيء للشيء فرع لثبوته في نفسه بالضرورة ثالث اعتبر فان لم يعتبر الا الوجود المطلق كما ان الشيء  
 فقد ورد على نفسه الاعتراضات وان اعتبر الوجود الخارجي المحقق والمقدور وقد بين ان الراجح  
 في الحكم الاول ان تقوم مع عدم موضوع الصفري بهذا الاعتراض ولابد عليه ايضا لانه اذا انعدم الموضوع  
 مطلقا فقد انعدم في الخارج بالطريق الاول والذي يقضي منه العجب ان من اشترط في موضوع الموجبة  
 الوجود الخارجي يمكنه اشتراط اليجاب في الشكل الاول ومن اعتبر الوجود المطلق لا يمكنه فاجبة  
 بما هو مسبوقة بتقديره مقدرة وهي ان المتأخرين لما اذا وان احكام الخارجيةات مغايرة لاحكام  
 الذاتية وان اعتقد وان ما فسر به البيع القنينة ليست منطقية على جميع القضايا فكم من قضية لا  
 وجود لموضوعها كقولنا شربنا الباري بغير الباري وبعض المعدوم مظهر لا موجود ولا محسوس  
 هذه واما البصيرة ومرجبات مع عام الموضوع فيها وعدم انطباق تفسير البصيرة فيها اعتراضا  
 عن ان يفسر في القضية بنفس عام شامل لجميع القضايا واعتبر في قضية خارجية وحقيقية ففسر  
 واستعملوها في الاحكام وكان القضية تعتبر تارة مظهر واخرى خارجية وحقيقية كذلك القياس  
 يعتبر تارة على الاطلاق واخرى في الخارجيةات المحققة والمقدرة والمتأخرون كما خصصوا مفهوم  
 القضية بالخارجية والحقيقة خصوصا الاحكام في العكس والثالث نقص والقياس بها ايضا اذا ثبت  
 هذا لتقرر فنقول صاحب الكشف شرط ايجاب الصفري في اطلاق القياس بل في قياس الخارجيةات  
 والحقيقية واعتبر وجود الموضوع فيها على التفصيل والشيخ لما اعتبر قضية عامة واعتبر مطلق  
 القياس ورد عليه ان قولنا كل معدوم ليس بموجود ينتج في القياس المطلق وليس موجبا وكل بعض  
 المعدوم بعد يجب ان يصدق في العكس وليس بايجاب ولا يرد على مذهب صاحب الكشف فانه  
 مضمض الاحكام الخارجيةات في تلك القضايا بالانصدق الخارجية والحقيقية هذا خلاصة ما ذكره



دعا غير العدد في الموضوع مع فلة الغاية ويفرق بينه وبين السلب بتقديم حرف السلب على السور كما في الرابطة اذا افتتن به لفظ ما او في معناه جعله  
 ايجابا فوضع القضية الطبيعية ان يجازي السور الموضوع للرابط المحمول حروف السلب المحولة الثانية والثالثة في الثانية والجمعة في الرابعة ولم يجعل  
 القضية خامسة باعتبار السور كما جعلت رابعة باعتبار الجمعة مع خروجهما عن الزوم الجمعة اياها دون **الفصل الخامس** في الجمعة ودينه مباحث  
 الاول في القضية الموجبة كيفية نسبتها محمول القضية الى موضوعها كالضرورة والادام ومقابلها في نفس الامر يسمى مادة وعناصر الالفاظ الدليل عليها  
 او حكم العقل باجتهاد ونوعا والقضية التي فيها الجمعة موجبة ومنوعة وباعتية ومقابلتها مطلقة وقد يخالف جمعة القضية مادتها

١٢٥

اجتماعها وذلك لان موضوع السالبة يكون اعم من موضوع الموجبة فهو صدق الايجاب بل كل  
 جميع الافراد لموجودة والسلب الجزئي عن الافراد المعدودة لاننا نقول لما كان السلب نفع الايجاب  
 الايجاب بليس الا على الموضوع الموجود فالسلب بضا ليس واردا الاعلية لكن صدقه لا يتوقف على  
 وجوده فوجود الموضوع معتبر في الحكم لا في الصدق وهذه الاشارة اليه في تحقيق السالبة قال وقد

اعتبر المعدول في الموضوع مع فلة الغاية **اقول** المعبر عن العدل في جانب المحمول لان العدل في الحقيقة  
 على ذات الموضوع وللحق في الذكر سواء كان وجوديا او عدليا هو وصف الموضوع واختلاف الصفات  
 لا يوجب اختلاف الذات وانما المحمول فلما كان مفهومه واختلافه يكون وجوديا او عدليا يؤثر في حال  
 القضية فلا يعتبر انما هو عدوله او تحصيله على اثره باعتبار العدل في الموضوع مع انه قليل الغاية ويفرق بين  
 الموضوع للعدل في السلبات القضية ان كانت مستورة فان تقدم حرف السلب على السور كان سلبا  
 محصلا كقولنا ليس كل انسان كاتبا وان تاخر عنه كان معدولا كقولنا كل الذي جازي كماله الرابطة وان لم  
 مستورة فان افتتن بالموضوع لفظه ما او ما في معناه كالذي جعل للموضوع موجبا معدولا كقولنا ما  
 الذي لا الذي ليس بجازي وان لم يقتن برشي من هذه الامور كان الامتياز اما بالشيء او بالاصطلاح على

مفهوم المحمول وعدول الموضوع وتنبه ليس هو اختلاف  
 ذات الموضوع بل هو اختلاف وصف الموضوع كونه وجوديا  
 وعدليا والذات لا يتغير بسبب اختلاف الاوصاف و  
 العبارات فلا تختلف مفاهيم القضية بعدول الموضوع  
 وتنبه لاختلاف عدول المحمول وتنبه لاختلاف  
 مفهوم محمول القضية كونه وجوديا او  
 عدليا والاختلاف يتغير  
 مفهوم القضية

مخصص بعض الالفاظ بالعدل والبعض بالسلب الوضع الطبيعي للقضية ان يجازي السور الموضوع  
 لا لبيان كونه افراده والرابطة المحمول اذ هي لربطه بالموضوع والجمعة والرابطة التي بها لبيان كيفية نسبتها  
 المحمول في القضية الثانية والرابطة في الثانية والجمعة في الرابعة والجمعة في الخامسة والسلب واردا على ما  
 ابنته الايجاب نعم لو اخرج حرف السلب عن الجمعة كانت القضية سالبة موجبة بذلك الجمعة وقرئ

سلب الضرورة وضرورة السلب سلب الامكان واما كان السلب سلب الاطلاق واطلاق السلب  
 ناقلا من السلب القضية ان تكون ثنائية يقتصر فيها على ذكر الموضوع والمحمول ثم نوضح بالربط قضية الثانية  
 ثم يقتن بما الجمعة فتصير رابعة وانما لم يجعل القضية باعتبار السور خامسة كما جعلت باعتبار الجمعة  
 رابعة لان الجمعة لا ترفع القضية اذ كل نسبتها لا بد لها من كيفية من الضرورة والادام ومقابلها محصلا  
 السور لا ترفع عن الامكان كماله الماهية والشخصية ولا ترفع اعتبارا زائدا على الموضوع فان مفهومه اما

جميع الافراد وبعضها هو الموضوع بالحقيقة بخلاف الجمعة والى هذا اشار الشيخ في الشفا بقوله والرابطة  
 تدل على نسبة المحمول والسور تدل على كية الموضوع ولذلك ما كانت الرابطة معدودة في جانب  
 المحمول وكان السور معدولا في جانب الموضوع **الفصل الخامس** في الجمعة ودينه مباحث  
**اقول** هذا شروع في تقسيم القضية باعتبار الجمعة والبدء من تحقيق الجمعة اولها في نسبتها بين الموضوع  
 والمحمول سواء كانت تلك النسبة ايجابية او سلبية لها كيفية في نفس الامر من الضرورة والادام  
 مقابلها ما هو الا الضرورة والادام والاعلى عن ان كيفية النسبة مختصة في الاربعة وان كان في عبا

وانما يكون مقابلا لوضع البنية الايجاب فالقضية ان كانت  
 ثنائية كان معناها نسبة المحمول للرابطة فيدرج في السلب  
 على المحمول حتى يرفع النسبة التي بها للرابطة وان كانت ثنائية  
 كان معناها ربط نسبة المحمول لظاهر ان يدرج في سلب  
 على الرابطة لرفع الربط وان كانت موجبة فمعناها  
 ارتباط المحمول بكيفية مخصوصة برسوخا  
 كيفية نسبة المحمول بكيفية  
 مخصوصة فلا بد ان  
 يدرج  
 السلب على الجمعة ثم

بركانت جزء طليعة مستقلا برسوخه وكان اسوره عدد وانما جانب الموضوع ولم يصب  
 جزء طليعة برسوخه مستقلا في الموضوع كما ان اليه ثم

الايجاب ودعا ذلك البنية من البنية  
 الى الثاني علم معظم سيرة الشفا في الجورة  
 الا انه وبالعكس في الاخرين  
 قد عرفت

وبن معنى الضرورة استعماله انفاك المحمول عن الموضوع وهي خصوصاً في الوجود والعدم والضرورة واللازمة التي هي الضرورة واللازمة ذات الموضوع موجبة  
اما مطلقة او معقولة بنى للضرورة والعدم والضرورة واللازمة التي هي الضرورة واللازمة ذات الموضوع موجبة  
الثالث ضرورة الوصفية اي الحاصلة من وصف الموضوع اما مطلقة او معقولة بنى للضرورة واللازمة التي هي الضرورة واللازمة ذات الموضوع موجبة  
الاولى هي من الوجود الباقية والثاني من الوجود الباقية والثالث والاربع من الخلق من بينهما هم من وجه وكلاهما من الضرورة الوصفية واللازمة الضرورة  
اللازمة قد لا تكون بشرط الوصف بان لا يكون للوصف محل في الضرورة نعم لو اريد بالضرورة الوصفية الحاصلة مادام الوصف كانت من الذاتية  
وهي الخلقية

١٣٦

المصنف دلالة على ذلك بل على معنى ان الكيفية تخص في الضرورة واللازمة باعتبار في الذات  
واللازمة باعتبار اخر وذلك ان الكيفية الثانية في نفس الامر تنتمي مادة الغضبية وعندها واللفظ الدال  
عليها في الغضبية للفظوة او حكم العقل بما في الغضبية للعقلية لبيتي جهة ونوعاً فان الغضبية ما ان تكون  
الجمعة فيها مذكورة ولا تكون فان ذكرت فيها الجمعة تنتمي موجبة ومنوعة لانها على الجمعة والنوع  
وباعتبار كونها ذات اربعة اجزاء وان لم يذكر فيها انتهى مطلقاً وقد خالف جمعة الغضبية مادتها كما  
انما قلنا كل انسان حيوان بالامكان فالمادة ضرورية والجمعة لا ضرورة لانها لا يمكن ان تكون  
الثابتة في نفس الامر والجمعة هي اللفظ الدال عليها او حكم العقل بانها هي الكيفية الثانية في نفس الامر  
خالفت لمادة الجمعة لم تكن دائمة على الكيفية في نفس الامر بل على امر اخر ولم يكن حكم العقل بما يحكمه الامر  
فانما قلنا كل انسان كائن بالضرورة واللازمة كالكيفية التي للنسبة بينهما في نفس الامر هي الامكان والضرورة  
لا تدل عليها الا نقول لانهم ان الجمعة لو لم تطابق لمادة لم تكن دائمة على الكيفية في نفس الامر ولم يكن  
حكم العقل بما وانما يكون كذلك لو كانت الدلالة اللفظية فطبيعة حتى لا يمكن تخلف المدلول عن الدال  
ولم يجر عدم مطابقة حكم العقل ليس كذلك بل الجمعة ما يدل على كيفية في نفس الامر وان لم تكن تلك  
الكيفية متحققة في نفس الامر وحكم العقل انهم ان يكون مطابقاً لم يكن هذا على اي المتأخرين واما  
على اي القدماء من المنطقيين فالمادة ليست ككيفية بل ككيفية النسبة التي بينا في نفس الامر بالوجود

والا ان لا ينفع من غير  
فان لا ينفع من غير

كل نسبة بل ككيفية النسبة الانجابية ولا كل  
كيفية نسبة انجابية في نفس الامر

والامكان والامتناع وهي تختلف بايجاب الغضبية وسلبها وقد سبقت لامتناعها والجمعة انما  
هي باعتبار المعبر فان المعبر وباعتبار المادة او امر اخر منها او احضارها وباعتبارها بصورة  
واعتبره بعبارة هي الجمعة فعلى هذا يكون الخلف في المادة في الغضبية الصادقة بخلاف اصطلاح المتأخرين

فان لا ينفع من غير

الاولى هي من الوجود الباقية والثاني من الوجود الباقية والثالث والاربع من الخلق من بينهما هم من وجه وكلاهما من الضرورة الوصفية واللازمة الضرورة  
الموضوع **اقول** الضرورة استعماله انفاك المحمول عن ذات الموضوع سواء كانت ناشئة عن ذات  
الموضوع او امر منفصل عنه فان بعض المفارقات لواقضى الملازمة بين امرين يكون احدهما ضرورة  
للآخر وان كان امتناع انفاك عنه من خارج فلا تخلف هذا التعريف لا يقتضي ضرورة السلب  
فلا يكون منعكاً فنقول المراد ضرورة الانجاب وضرورة السلب انما يعلم منه بالمقايضة كما علمونا  
بواقي المحصورات من مفهوم الموجبة الكلية والمراد استعماله انفاك نسبة المحمول عن الموضوع  
فيدخل فيه ضرورة السلب انما قال نحن نغني لأن قوماً يفسرونها باختصاص من هو استعماله انفاك  
المحمول عن الموضوع لذاته وهذا التفسير ليس بمتصور في موارد الاستعمال فانهم يذكرون للممكن خاتمة  
وهي ان لا يلزم من فرض وقوعه محال ويستعملون في الأحكام فلو فسر الضرورة بما فسرنا به كان  
الممكن ما لا يمنع انفاك عنه الموضوع لذاته فيجوز ان يمنع انفاك عنه امر خارج فلو فرض وقوعه



مطلقا للزومها أياها من غير عكس الرابع الضرورة بحسب وقت معين او غير معين اما مطلقا او مقيدا بنفي الضرورة الازلية او ذاتية او بالعدم  
او بنفي الدوام الازلي والذاتي والوصفي وعلى كل تقدير فهو وقت الذات او الوصف فمدته ثمانية وعشرون قسما الخامس الضرورة بشرط المحمول لا فائدة  
فيها للضرورة كل محمول بشرط وجوده وقال الشيخ في الاسرار الضرورة المطلقة هي الازلية وقال في غيره هي الذاتية ولا يطلق في غيرها الا شتمها على نفي  
هي كالجزم من المحمول

الوصف لا يكون  
لا يكون

١٤٧

المحال واقوله هو فان قلت هب ان هذا القيد لا يعتبر في الضرورة الآن الامكان ليس سلبا لطلب الضرورة  
بل سلبا للضرورة المطلقة وهي التي نسبت المحمول فيها ضرورة في جميع اوقات ذات الموضوع على ذلك  
التقدير وسلب الضرورة المتحققة في جميع الاوقات صادق حيث ينبت الضرورة في بعض الاوقات فاذا  
كان الممكن بهذا المعنى منعنا بحسب الغير في بعض الاوقات فلو فرض وقوعه بالزم محال فتغير النفي بالجد  
بطان فيقول معنى لزوم المحال الممكن انه كلما فرض وقوعه تحقق محال فاذا اخذنا الضرورة بالمعنى الازلي  
لم يكن الممكن بحيث كلما فرض وقوعه تحقق المحال ونبت المحال من الممكن في بعض الاوقات لا ينافي ذلك  
وفي هذه العبارة نظرا ان هؤلاء القوم لم يفسروا مطلق الضرورة بما ذكر بل الضرورة المطلقة اعتبارا  
بقيد زائد في الاخص لا يوجب اعتبارا في الزعم على ان ذلك القيد لو لم يعتبر في الضرورة المطلقة لم

الارث والمجموع ان وقتا فلا ريب في ان مطلق الضرورة في زمانها  
المعنى وهو ضرورة ان مطلق الضرورة في زمانها

فان كان في مادة الوجوب فظاهر ان كان في  
مادة الامكان مع  
المتحول سرورا

ينفك الدوام عن الضرورة لان الدوام امانا بصدق في مادة الوجوب او مادة الامكان  
فان كان في مادة الوجوب فظاهر ان كان في  
مادة الامكان مع  
المتحول سرورا  
واذا وجد وجب ان كل ممكن فهو محفوف بوجوبين وجوب سابق وجوب لاحق فللدوام العدم  
المتحقق بغيره فان الشيء ما لم يجب عديم لم ينعدم ضرورة ان عدم الشيء لعدم علته التامة وعلى كل  
التقديرين لا يكون الدوام الامع الوجوب وعلى هذا يتسوى الدوام والضرورة بحسب التصديق  
وكذا الاطلاق والامكان لان نفي المساويين متساويان ويختل اكثر الاحكام في العكس والتناقض  
الاختلاطات ثم الضرورة خمس الاولى الضرورة الازلية وهي الحاصلة ان لا يولد كقولنا الله  
عالم بالضرورة الازلية والازلي دوام الوجود في الماضي لا يزيد دوام الوجود في المستقبل الثانية  
الضرورة الذاتية الحاصلة مادامت ذات الموضوع موجودة وهي اما مطلقة كقولنا كل انسان  
حيوان بالضرورة او مقيدة بنفي الضرورة الازلية وينفي الدوام الازلي والقسم الاول هو الضرورة  
المطلقة اعم من الثاني اي المقيدة بنفي الضرورة الازلية فان المطلق اعم من المقيد والثاني اعم من  
الثالث لانه الدوام الازلي اعم من الضرورة الازلية فان مفهوم الدوام شمول لارزنته ومفهوم  
الضرورة امتناع الانفكاك ومتى امتنع انفكاك المحمول عن الموضوع اولا لا بد ان يكون ثابتا لم في جميع  
الارزنته اولا لا بد وليس يلزم من الثبوت في جميع الارزنته امتناع الانفكاك فيكون نفي الضرورة  
الازلية اعم من نفي الدوام الازلي المقيد بالاعم اعم من المقيد بالاضيق لانه صدق المقيد بالاضيق  
صدق المقيد بالاعم ولا يعكس وهذا على الاطلاق غير صحيح فان المقيد بالاضيق لا يمكن ان يكون اعم من  
كان اعم من المقيد من القيدين او مساويا للقيد الا اعم اما اذا كان اخص من القيد الاخص كانا ناطق الحسب  
والناطق الثاني ومساويا للقيد الاخص كانا ناطق الحسب والناطق الحسب فيها متساويان ولذلك  
اعم منهما من وجه فيجمل العموم كالاضيق اناحق ولا يضيق الحسب ونجمل المتساوي كما فيما نحن بصدده

فانه كلما صدقت الضرورة الذاتية المقيمة بنفي الدوام الأزل صدقت لمقيدة بنفي الضرورة الأزلية  
هو ظاهر وبالعكس فانه لو صدقت الضرورة الذاتية مع نفي الضرورة الأزلية لم يصدق معها نفي  
الدوام الأزل صدقت الضرورة الذاتية مع الدوام الأزل والضرورة الذاتية هي الضرورة الحاصلة  
مادامت ذات الموضوع موجودة لكن ذات الموضوع هيها موجودة ازلا وبلا لتحقيق الدوام الأزل  
فيكون الضرورة حاصلة ازلا وبلا وقد كانت مقيدة بنفي الضرورة الأزلية هفت والضرورة الأزلية  
اخفى من الأولى أي من الضرورية الذاتية المطلقة لأن الضرورة متى تحققت زلا وبلا يتحقق مادام  
ذات الموضوع موجودة من غير عكس وإنما يصح هذا في الإيجاب وإما في السلب فها متساويان لأن  
متى سلب المحمول عن الموضوع مادامت ذاته موجودة فيكون مسلوبا عنرا فلا وبلا امتناع بثبوته  
في حال العدم ومباينة للآخرين إماما بينهما للمقيدة بنفي الضرورية الأزلية فظاهرة وإماما بينهما  
للمقيدة بنفي الدوام الأزل فليبا يتبين نقيض العام وعين الخاص **الثالثة** الضرورة الوصفية  
وهي الضرورة باعتبار وصف لموضوع وبطلق على ثلاثة معان الضرورة مادام الوصف أي الحاصل  
في جميع اوقات انضاف للذات بالوصف لعنواني كقولنا كل كائنات انسان بالضرورة مادام كائنا  
والضرورة بشرط الوصف أي يكون للوصف مدخل في الضرورة كقولنا كل كائنا متحرك الاضابغ بضرورة  
مادام كائنا والضرورة لأجل الوصف أي يكون الوصف منشأ للضرورة كقولنا كل متجيب صا حاك  
بالضرورة مادام متجيبا والأولى اعم من الثانية من وجهر لصادقهما في مادة الضرورة الذاتية إذا  
كان العنوان نفس الذات او وصف لا زما لها كقولنا كل انسان او كل ناطق حيوان بالضرورة وصدق  
الأولى بدون الثانية في مادة الضرورة إذا كان العنوان وصفا مفارقا كما اذا بدل الموضوع بالكاتب  
بالعكس في مادة لا يكون المحمول ضروريا للذات بل بشرط وصف مفارق كلف قولنا كل كائنا متحرك  
الاضابغ فان تحرك الاضابغ ضروري لكل ما صدق عليه كائنا بشرط انضافه بالكاتب وليس ضروريا في  
اوقات الكتابة فان الكتابة نفسها ليست ضرورية لما صدق عليه الكاتب في اوقات ثبوته فكيف يكون  
تحرك الاضابغ التابع لها ضروريا وكان الشبهة بين الأولى والثالثة من غير حق والثانية اعم من الثالثة  
لأنه متى كان الوصف منشأ للضرورة يكون للوصف مدخل فيها ولا يعكس كما اذا قلنا في الدهن الحار  
بعض الحار ثابت بالضرورة فانه تصدق بشرط وصف الحرارة ولا يصدق لأجل الحرارة فان ذات الدهن  
اذا لم يكن له مدخل في الدهن وكفي الحرارة فيه كان الحار ثابتا اذا كان حارا فقولنا الضرورة الوصفية  
الحاصلة من وصف لموضوع المراد به الضرورة بشرط الوصف فانه لما كان للوصف مدخل فيها كانت  
حاصلة منه في الجملة وهي إما مطلقة ومقيمة بنفي الضرورة الأزلية او بنفي الضرورة الذاتية او بنفي  
او بنفي الدوام الأزل وبنفي الدوام الثالث والثاني والاول اعم من الاخرين الباقية لأن المطلق اعم من المقيد

والثاني وهو المقيد بنفي الضرورة الذاتية اعم من الثلاثة الباقية لأن الضرورة الذاتية اخص من الضرورة  
الذاتية والدوام الذاتي فتصدق الضرورة الوصفية مع نفي واحدة من هذه الجهات  
صدقت مع نفي الضرورة الذاتية والاصدقت مع ثبوتها فصدق مع الجهة المفروضة انتقامها و  
ليس يلزم من صدق الضرورة الوصفية مع نفي الضرورة الذاتية صدقها مع نفي واحدة منها الجواز  
تحققها مع انتفاء الضرورة الذاتية والثالث والرابع اعم من الخامس لأن متى صدقت للضرورة  
الوصفية مع نفي الدوام الذاتي صدقت مع نفي الضرورة الذاتية او مع نفي الدوام الذاتي ولا صدقت  
مع تحققها فصدق مع تحقق الدوام الذاتي هفت وليس متى صدقت مع نفي الضرورة الذاتية او  
مع نفي الدوام الذاتي صدقت مع نفي الدوام الذاتي لجواز ثبوتها مع انتقامها وبينهما أي بين الثالث  
والرابع عموم من وجه لنصادقهما في مادة مخلو من الضرورة والدوام وصدق الثالث بدو الرابع  
في مادة الدوام المجزئ من الضرورة وبالعكس في مادة الضرورة المجزئة من الدوام الذاتي وكذلك بين  
الضرورة الوصفية بالمعنى المذكور والضرورة الذاتية عموم من وجه إذ الضرورة الذاتية قد لا يكون  
بشرط الوصف بأن لا يكون للوصف مدخل في الضرورة فلا يصدق الضرورة المشروطية وقد يكون  
بشرط الوصف فلا يتخلل الوصف والذات فيصادقان وقد يغاير الوصف الذات ولا يكون الضرورة  
محققته في جميع اوقات الذات فتصدق الضرورة المشروطية بدون الذاتية نعم لو اريد بالضرورة  
الوصفية الضرورة الحاصلة مادام الوصف كانت اعم من الذاتية لأن متى ثبتت الضرورة في جميع  
اوقات الذات ثبتت في جميع اوقات الوصف من غير عكس الرابعة الضرورة بحسب وقت  
اما معتن كقولنا كل فر منخسف بالضرورة وقت الحملولة واما غير معتن اعلى معنات عدم التغير معتن  
فغير مل على معنات التغير لا يعبر فيه كقولنا كل انسان منقش بالضرورة في وقت ما وعلى التقديرين  
فهي اما مطلقة وليست في فترة مطلقة ان تغتني الوقت ومنشقة مطلقة ان لم تغتني واما مقيدة  
بنفي الضرورة الذاتية والذاتية والوصفية او بنفي الدوام الذاتي او الذاتي او الوصفية فهذا اربع عشر  
فتما وعلى التقادير فالوقت اما وقت الذات أي يكون نسبة المحمول الى الموضوع ضرورية في بعض  
اوقات وجود ذات الموضوع كما في المثالين واما وقت الوصف أي يكون النسبة ضرورية في بعض  
اوقات انتفاء ذات الموضوع بالوصف لعنواني كقولنا كل متغنى نام في وقت زيادة الغذاء على  
بدل ما يتخلل وكل نام طالب للغذاء وقتا ما من اوقات كونه ناميا فالانقسام ببلغ ثمانية وعشرين  
والضابط في النسبة ان المطلقة اعم من المقيد والمقيد بالقياس اعم بناء على الطريقة التي ساكنها  
في ما قبل على ما يلوح بادي للغات وكل واحد من السبعة بحسب الوقت المعين اخص من نظيره من  
السبعة بحسب الوقت الغير المعين فان كل ما يكون ضروريا في وقت معين يكون في وقت ما ولا يعكس





والأخرى وهو المكان وهو أربعة فالأول هو المكان العاقي وهو سلب الضرورة المطلقة من أحد طرفي الوجود والعدم وهو المخالف للحكم وهو المستعمل عند الجمهور الثاني المكان الخاص وهو سلبها من الطرفين جميعاً وهو المستعمل عند الحكماء والموازى بحسب ثلثة مادة الوجود الأماكن والأشياء ولا يمنع تسمية الأول عاماً والثاني خاصاً الثالث الأماكن الأخص وهو سلب الضرورة المطلقة والوصفية والوقفية من الطرفين الرابع الأماكن الاستيعابية والأول غير ثم الثاني والثالث خض من الأربع ومن شرط في إمكان الوجود في الاستيعاب العدم في الحال وبالعكس مع أن ممكن الوجود هو ممكن العدم فقد

من الطرفين في الاستيعاب  
الضرورة المطلقة  
سلب  
شرط الوجود والعدم في الحال  
هو

كل التي فهو غير كاتب مادام أمياً وأما مقبلاً بنفي الضرورة الذاتية والذاتية والذاتية والوصفية وبنفي الذات الذاتية والذاتية ونسب بعضها إلى بعض والضرورية ذات غير غائبة لمن احاط بما تقدمت بعض الأحاطرة **قال** والآخر ضرورة وهو المكان وهو أربعة **أقول** الآخر ضرورة وهو المكان معقولاً الاشتراك على أربعة معان **أحد**ها الأماكن العاقي وهو سلب الضرورة المطلقة أي للذاتية من أحد طرفي الوجود والعدم وهو الطرف المخالف للحكم وربما يفسر بما يلزم هذا المعنى وهو سلب امتناع عن الطرف الموافق فإن كان الحكم بالإنجاب فهو سلب ضرورة السلب وسلب امتناع الإيجاب فإن كان الحكم بالسلب فهو سلب ضرورة الإيجاب وسلب امتناع السلب فإذا قلنا كلنا حارة بالإنجاب يكون معناه أن سلب ضرورة الحرارة عن النار ليس ضرورة الحرارة بل ضرورة النار ليس بممتنع وذا قلنا لاشئ من الحار يبارد بالمكان كان معناه أن إيجاب البرودة للحار ليس ضرورة الحار وسلبها عنه ليس بممتنع وإنما سمي مكاناً عامياً لأنه المستعمل عند جمهور العامة فأنتم يفهمون من الممكن ما ليس بممتنع وما ليس بممكن الممتنع ولما قابل سلب ضرورة أحد الطرفين ضرورة ذلك الطرف الآخر المادة بحسب هذه الأماكن الضرورية والآخر ضرورة فلن قلنا الأماكن بهذا المعنى شامل لجميع الوجهات فلو كانت الضرورية مقابلة لكان قسم الشئ فيما له وانه محال قلت له اعتباران من حيث المفهوم وبهذا الاعتبار يقع الوجهات ومن حيث نسبتها إلى الوجهات الإيجاب والسلب فيقابل الضرورية الأثران كان المكان الإيجاب فيقابل ضرورة السلب إن كان مكان السلب فيقابل ضرورة الإيجاب وثانيهما الأماكن الخاص وهو سلب الضرورة الذاتية من الطرفين أي الطرف المخالف للحكم والموافق جميعاً كقولنا كل إنسان كاتب بالأماكن الخاص ولا شئ من الإنسان بكاتباً لأن المكان الخاص ومعناها أن سلب الكتابة عن الإنسان وإيجابها له ليس بضرورة من نوعين فهما متحدان في المعنى لتركيب كل منهما من مكانين عامتين موجب وسالب والفرق ليس إلا في اللفظ وإنما سمي خاصياً لأنه المستعمل عند الخاص من الحكماء فأنتم لما تأملوا المعنى الأول كان الممكن أن يكون هو ما ليس بممتنع أن يكون واقعاً على الواجب وعلى ما ليس بواجب ولا ممتنع والممكن أن لا يكون وهو ما ليس بممتنع أن لا يكون واقعاً على الممتنع وعلى ما ليس بواجب لا ممتنع فكان وقوعه في العاقي على ما ليس بواجب ولا ممتنع لا ممتنع لا ممتنع الاسم الأماكن عليه بالطريق الأولى لم يحصل له قرب إلى الوسط بين طرفي الإيجاب والسلب صارت الموازى بحسب ثلثة أذ في مقابلة سلب ضرورة الطرفين ضرورة أحد الطرفين وهي إما ضرورة الوجود أي للوجود وإما ضرورة العدم أي الامتناع ولا يمنع تسمية الأول عاماً والثاني خاصاً لما بينهما من العموم والخصوص فأنتم متى سلبت ضرورة من الطرفين كانت مسلوته من أحدهما من غير عكس **والثالث** الأماكن الأخص وهو سلب الضرورة من

المطلقة والوصفية والوقعية عن الطرفين وهو ايضا اعتبار الخواص وانما اعتبره لان الامكان لما كان موضوعا بازاء سلب الضرورة وكلنا كان اخلى عن الضرورة كان اولى باسمه فهو اقرب الى الوسط بين الطرفين فانها اذا كانا خاليين عن الضرورات كانا متساويين للنسبة والاعتبارات بحسب سبعة اذ في مقابلة سلب هذه الضرورات عن الطرفين ثبوت احدهما في احد الطرفين وهو اما ضرورة الوجود بحسب الذات او ضرورة العدم بحسب الذات او ضرورة الوجود بحسب الوصف او ضرورة العدم بحسب الوصف او ضرورة الوجود بحسب الوقت او ضرورة العدم بحسب الوقت وهو اخص من الثاني لانه متى سلب الضرورات عن الطرفين فقد سلب الضرورة الذاتية عنهما ولا يعكس **والاعمال** الامكان الاستقبالي هو امكان يعتبر بالقياس الى الزمان المستقبل فيمكن اعتبار كل من المفهومين الثلثة بحسب الزمان الظاهر من كلام صاحب الكشف والمضمم اعتبار الامكان الاخص فالاول وهو الامكان العام اعم من البواقي ثم الثاني الى الامكان الخاص اعم من الباقين والثالث وهو الامكان الاخص من الرابع لانه متى تحقق سلب الضرورة بحسب جميع الاوقات تحقق سلب الضرورة بحسب الوقت المستقبل من غير عكس لجواز تحقق الضرورة في الماضي والحال هذا وقد قال الشيخ الامكان الاستقبالي هو الغاية في معرفة الامكان فان الممكن الحقيقي ما لا ضرورة فيه اصلا لا في وجوده ولا في عدمه وهو مبائن للمطلق لان المطلق ما يكون الثبوت والسلب فيه بالفعل فيكون مشتملا على ضرورة ما لما سمعت ان كل شئ يوجد محفوظ بضرورة سابقة ضرورة لاحقة بشرط المحمول ثم كل شئ يفرض فاحد طرفي راي وجوده وعدمه يكون متبعا في الزمان الماضي و زمان الحال وان لم يحصل لنا به علم بخلاف الزمان المستقبل فانه لا يتبعين انه يوجد ولا يوجد لا بحسب علمنا فقط بل في نفس الامر ايضا لان نعتين احدهما ضرورة في زمان من الزمان المستقبل موقوف على حصول ذلك الزمان ولان النعتين اما بموجب جيل في نفس الامر اما بوجود السبيل لمعتين لما ليس بحسب بل انما نعتين ولا يجاب هناك بالذات ولا بالغير لعدم حصوله بعد فهو في الماضي والحال مشتمل على ضرورة وجوده وعدمه واقلمها الضرورة بشرط المحمول اما بالنسبة الى الزمان المستقبل فلا يشتمل على ضرورة اصلا فمن لوازم الامكان الحقيقي الضرورة اعتبارا وبالقياس الى زمان الاستقبال فالامكان الاستقبالي هو سلب الضرورة عن الطرفين في زمان الاستقبال في حاق الوسط بينهما هكذا حققه الشيخ في الشفاء وعلى هذا تكون الاعتبارات بحسب ثلثة ضرورية ما في طرف الوجود وضرورة ما في طرف العدم وسلب الضرورة عنهما وهو اخص من الثالث بحسب المفهوم لان كل ما انتفى فيه سائر الضرورات ينتفى فيه الضرورات الذاتية والوصفية والوقعية ولا يعكس لجواز اشتراكه على ضرورة ما واما بحسب لصدق بينهما مساواة لان كل ما انتفى فيه الضرورة الثلثة فهو بالنظر الى الاستقبال الا ضرورة فيه اصلا اما الضرورات الثلثة بالضرورة واما

لا شئ يفرض طرفان وجوده وعدمه ولما كان الاسكان بازاء سلب الضرورة اعتبره اول سلب الضرورة الذاتية عن الطرفين ثم زاده واعتبره سلب الضرورة الذاتية عن الطرفين سغا ثم زاده واعتبره سلب الضرورة الذاتية والوصفية والوقعية عن الطرفين حتى يكون الشئ مساويا للنسبة الى الطرفين زمانا ووصفا ووقعا ثم قالوا انه يمكن ان يكون ضرورة اخرى في احد الطرفين غير الضرورة الثلثة ودر الضرورة بشرط المحمول اردوا نعتين ايضا فاعتبرا الاسكان بحسب الاستقبال ثم قال المحقق في شرح الاثر رات هذا من الجمهور ولا يتحققنا لاستناد وجوده في انفسها الى علم بحسبها ويتنفع زودها وانتهت تلك العلم الى علمه او بحسب لزمها كما يتبين في العلم الا ابي هم

وهو صمد  
انهم اردوا هذه الممكن  
بحسب لا يكون فيه ضرورة اصلا  
لا يمكن ان تكون ضرورة بالنظر الى زمان الحال و  
الماضي لانها على ضرورة نعتين اعتبارا بالنظر الى  
الاستقبال ثم

وفد نفى بعضهم الأماكن بانه صدق على الواجب كان ممكن العدم والأمكنة متناعاً وجواباً انه لا يلزم من صدق الأماكن العام إمكان العدم ولا من نفى  
 الأماكن الخاص الاستناع ونفى الأماكن الخاص بان الشئ ان كان موجوداً امتنع عدمه وان كان معدوماً امتنع وجوده وجواباً بان الضرورة الحاصلة في حال  
 حال الوجود والعدم هي الضرورة بشرط المحمول ليس الأماكن في مقابلتها وافرقت بين الأماكن والقوة القسمة للفعل بان ما بالقوة لا يكون بالفعل ولا يعكس  
 الى الطرف الاخر ولا لادام اما لادام الفعل هو الوجودى للادام او لادام الضرورة وهو الوجودى للاضرورى

١٥٣

الضرورة بشرط المحمول فلا يتأخر ما وجدت بعد ومن شرط في إمكان الوجود في الاستقبال لعدم في الحال  
 وبالعكس اي شرط في إمكان العدم في الاستقبال الوجود في الحال ظناً منه ان ضرورية احد الطرفين  
 في الحال بنا في إمكانه في الاستقبال فقد شرط الوجود والعدم في الحال لأن ممكن الوجود في الاستقبال  
 ممكن العدم في غير الواجب في اعتباره عدم الالتفات الى الوجود والعدم في الحال والافتقار على اعتبار  
 الاستقبال **قال** وقد نفى بعضهم الأماكن بانه صدق **اقول** من الناس من قلح في الأماكن بانه  
 لو تحقق الإمكان لزم احداً من غير وهو اما ان يكون الواجب ممكن العدم واما ان يكون متمنع الوجود  
 وكلاهما محال ببيان الملازمة ان الأماكن ان صدق على الواجب لزم الامر الاول لأن ما ممكن وجوده  
 ممكن عدمه وان لم يصدق على الواجب لزم الامر الثاني لأن ما ليس بممكن متمنع وجواباً بان اراد بالمكان  
 الأماكن العام فلا يتم ان صدق على الواجب ممكن عدمه لتساوله الواجب على ما مر وان اراد بالمكان  
 الخاص فلا يتم ان صدق على الواجب امتنع وجوده بل لا يلزم ثبوت احد الضرورتين وذلك لا بد من  
 ضرورة العدم ومنها من نفى الأماكن الخاص ان الممكن اما ان يكون موجوداً او معدوماً واما ما كان  
 فلا إمكان اما ان كان موجوداً فلا امتناع عدمه والا لممكن اجتماع الوجود والعدم فيكون وجوده ضرورياً  
 فلا إمكان واما ان كان معدوماً فلا امتناع وجوده فيكون عدمه ضرورياً فلا يكون ممكن وجواباً بان  
 الضرورة الحاصلة في حال الوجود والعدم هي الضرورة بشرط المحمول الأماكن ليس في مقابلتها بل في مقابل  
 الذاتية **قال** وفي بين الأماكن والقوة القسمة للفعل **اقول** بطلان الأماكن بالاشتراك على سلب  
 الضرورة كما تقدم وعلى القوة القسمة للفعل هي كون الشئ من شأنه ان يكون وليس بكاش كما ان الفعل  
 الشئ من شأنه ان يكون وهو كاش والفرق بينهما من وجوه الاول ان ما بالقوة لا يكون بالفعل كونها  
 فيتم لم يخالف الممكن فانه كثير اما يكون بالفعل الثاني ان القوة لا يعكس الى الطرف الاخر فلا يكون الشئ  
 بالقوة في طرفي وجوده وعدمه بخلاف الأماكن فان الممكن ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون الثالث  
 ان ما بالقوة اذا حصل بالفعل قد تغير الذات كما في قولنا الماء بالقوة هواء وقد تغير الصفات كما في قولنا  
 النخيل بالقوة كاتب فيكون بينهما وبين الأماكن عموم من وجه لنصادقهما في الصورة الثابتة وصدق القوة  
 بدون الأماكن في الصورة الاولى لصدق قولنا الشئ من الماء بهواء بالضرورة فلا يصدق الماء  
 بالمكان وصدق الأماكن بدون القوة حيث يكون الشئ فعلية **قال** للادام اما لادام  
 الفعل **اقول** للادام اما لادام الفعل هو الوجودى للادام كقولنا كل انسان متنفس بالفعل  
 لا طناً ولا شئ من الانسان بمتنفس بالفعل لا طناً ومعناه مطلقاً عامة تحت الفقرة لا اصل في الكيفية  
 الايجاب اذ لم يكن طناً يكون السلب بالفعل والسلب ظاهراً يمكن طناً يكون الايجاب بالفعل اما لادام  
 الضرورة وهو الوجودى الاضرورى كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة ولا شئ من الانسان

الثاني في المطلقة ونفيها المشترك بين الموجهات الفعلية وهي التي نسبت المحول فيها الى الموضوع نسبت الفعل المشترك بين الموجهات ولا يمنع  
نهيته المقيّد باسم المطلق اذا غلبت له المقيّد وقد يقال المطلقة للوجودية الالائية والعرفية وهي التي فيها الدوام الوصفي لفهم اهل العرف من السالبة  
المطلقة ذلك قال الامام اذ قلنا كل ج ب بالامكان فان كان الامكان جهة كانت القضية فعلية ولم يناف الممكنة الضرورية وان كان محمولا كانت القضية

١٥٣

بضاحت بالفعل بالضرورة ومفهومه ممكنة عامة مخالفة للأصل في كيف لان الايجاب ذالم يكن ضروريا  
فمنك سلب ضرورة الايجاب وهو الامكان العام السالب والتسلب ذالم يكن ضروريا فبوسلب  
ضرورة التسلب هو الامكان العام الموجب واعلم ان التعبير عن الاضروية بالدوام الضرورية  
فيه ركائز اثنان <sup>الضرورية</sup> ليسيجل ان يكون الالائية ولو سلم فالادوام اخص من الاضروية والاعم الا يكون قسما  
من الاخص على ان الالادوام ليس يخص في ادوام الفعل بل الاضروية بل كل قضية الالائية الحكم فيها  
الالادوام يمكن ان يقيد به وكان الاولى في ذكر الالادوام والاضروية الاقتصار على ما سبق تفصيله  
تقييدا واطلاقا كما فعله صاحب الكشف **قال الثاني** في المطلقة ونفيها المشترك بين الموجهات  
الفعلية **اقول** لما خرج من بيان الموجهات وقولنا الجهات افاض في القضية المطلقة وهي التي لم  
يذكر فيها الجهة بل تعرض فيها بحكم الايجاب والتسلب غم من ان يكون بالقوة والفعل في مشتركة  
بين ساير الموجهات الفعلية والممكنة ضرورة كونها غير مفيدة بالجهة وغير مفيدة اعم من المقيّد  
الا انها لما كانت عند الاطلاق يفهم منها النسبة الفعلية عرفا وفغرة حتى اذ قلنا كل ج ب يكون مفهوم  
عند اهل العرف ثبوت لباي ج بالفعل وقع الاصطلاح على ان المطلقة هي التي نسبت المحول فيها الى  
الموضوع بالفعل فيكون مشتركة بين الموجهات الفعلية والممكنة وكان سائل يقول المطلقة وهي  
غير الموجهة اعم من ان تكون النسبة فيها فعلية ولا تكون ونفس الاعم بالاضطرار يستقيم وايضا  
لو كانت معناها ما يكون النسبة فيها فعلية لم تكن مطلقة بل مقيدة بالفعل اجاب بان مفهومها  
الاضطرار ان كان اعم لكن لما غلب استعمالها فكانت النسبة فيها فعلية سميت بها ولا امتناع في نسبة  
المقيّد باسم المطلق اذا غلب استعماله فيه فظاهر قلت مهمنا سؤالا ان اخوان الاول المطلقة سواء كانت  
بالمعنى الاول والثاني فسميت للموجهة فكيف يكون اعم منها الثاني ان الفعل كيفية للنسبة ولو كانت  
المطلقة مفهومها ما ذكرتم كانت موجهة فيكون مفهوم غير الموجهة موجهة اجيب عن الاول بان  
المطلقة لها اعتباران من حيث الذات اي ما صدق عليها وهو قولنا كل ج ب ولا شيء من ج ب ومن حيث  
المفهوم وهو انما لم يذكر فيها الجهة في اعم بالاعتبار الاول لانه اذ قلنا كل ج ب ب اي جهة كانت بصدف  
كل ج ب لا باعتبار الثاني من الموجهة لا من حيث المفهوم بل من حيث الذات ايضا وهذا كما انما  
والخاص فان صدق العام على الخاص بحسب الذات لا بحسب مفهوم العموم والخصوص فبالاجيب  
عن الثاني بان ليس كل كيفية للنسبة جهة بل كيفية النسبة بالضرورة والاضروية والدوام والادوام  
على ما نطق عليه المصنف فلا يكون الفعل جهة وفيه ضعف لان جمهور المنطقيين من المتقدمين و  
المتأخرين اطلقوا اسم الجهة على كل كيفية للنسبة والمصنف انما ذكر الجهات الاربع بمثل الالائية انما  
انه سؤال متعلق بالفتح لا يندفع بقيد زاده بعض الحق والجواب ان الفعل ليس كيفية للنسبة الا



مطلقة لا موجهة وجوابنا نفى بالموجبة ما فيها النسبة بالثبوت لا غم من الثبوت بالفعل والمطلقة ما فيها النسبة بالثبوت بالفعل على هذا كون  
الامكان جهة لا يقتضي كون النسبة فعلية وبهذا القدر من معرفة الجهة والاطلاق بمكان تركيب لفضايا جهة كيف شئت وكما شئت

معناه ليس الا وقوع النسبة والتكيفية لا بد ان يكون امرا مغايرا لوقوع النسبة التي هي الحكم فان الجهة خير  
للفضية مغاير للموضوع والمحمول والحكم وانما عدوا المطلقة في الموجهات بالجان كما عدا السالبة في  
الجمليات والشرطيات فان قلت فعلى هذا الممكنة ان كان فيها حكم لم يكن بينهما وبين المطلقة فرق والا  
لم يكن فضية لما ثبت انما لا يتحقق الا بعد تحقق الحكم فنقول لا حكم في الممكنة بالفعل فانا اذا قلنا انك  
كاتب انما كان نلبس الحكم فيها الا بسلب الضرورة عن الجانب المخالف واما الحكم في الجانب الموافق فلم  
يترسخ له حتى يجمل ان يكون واقعا وان لا يكون فالمطلقة هي القضية بالفعل ولما الممكنة فليست فضية الا  
بالقوة وليس فيها الجواب وسلب موضوع ومحمول بالفعل بل بالقوة ومن يهملنا تراهم يقولون المطلقة  
مغايرة للممكنة بالذات والمفهوم جميعا قلنا قلت مرادهم بالقضية ان كانت القضية بالفعل فلا يكون  
الممكنة فضية وان كان ما هو اعم فنتصورنا الموضوع والمحمول والنسبة بينهما فمناك حكم بالقوة فيجب  
يكون فضية وتصدق بما قال به احد فنقول المراد به الاعم وقد صرحوا بان الموضوع والمحمول والنسبة  
بينهما فضية لا سيما انهم عدا المجليات في القضايا والحكم فيها بالفعل فليبقا للمطلقة الوجودية  
اللاذاتية والوجودية الاخرى ودية ايضا ولعل منشأ الاختلاف انه قد ذكر في التعليم الاول ان القضايا  
اما مطلقة واضرورية وممكنة ففهم قوم من الاطلاق عدم التوجيه في حق القسم بانها اما موجبة  
او غير موجبة والموجبة اما ضرورية او اضورية واخرون فهموا من الاطلاق الفعل فهم من فرق  
بين الضرورية والذاتية فقال الحكم فيها اما بالقوة هي الممكنة او بالفعل لا يجلو اما ان يكون بالضرورة  
وهي الضرورية او بالضرورة وهي المطلقة فتسمى الوجودية الاخرى ودية بها ومنهم من لم يفرق بين  
الضرورة والذاتية فقال الحكم فيها ان كان بالفعل ان كان دائما هي الضرورية والا فالمطلقة نصارت  
المطلقة هي الوجودية اللاذاتية ويسمى مطلقة اسكندرية لان اكثر امثلة المعلم الاول المطلقة في مادة  
الادوام تخر اذهن فهم الادوام ففهم الاسكندرية لا ضرورية منها الادوام ودية بقا للمطلقة للضرورة  
هي التي حكم فيها بادوام النسبة مادام الوصف لان اهل العرف انما يفهمون من السالبة المطلقة  
الادوام الوصف حتى لا قلنا لا نفى من النائم بمسنيقظ فهو امنه السلب مادام نائما وقوم فهموا هذا  
المعنى من الموجبة ايضا فسميت العرفية بما قاله الامام في المحقق مشككا في القضية الممكنة انا اذا قلنا  
كأنج ب بالامكان فلا يخفى اما ان يكون الامكان جزءا للمحمول وجهة فان كان جزءا للمحمول كانت القضية  
مطلقة لا موجهة وقد فرضنا ما موجهة هدف وان كان جهة كانت القضية فعلية لان الموجبة انما  
نصدق اذا ثبت محمولها للموضوع بالفعل فيبطل قاعدة ان الاقليات الممكنة العامة اعم القضايا  
الاختصاصها بالفعليات ولان آتية ان الضرورية تناقض الممكنة ان في مادة الادوام الخالي عن الضرورية  
تكدب الضرورية الموجبة الكلية والسالبة الجزئية الممكنة ان كان الادوام موجبا ويكذب الضرورية

فان قلت فاذ تصورنا الموضوع والمحمول فقط فمناك ايضا حكمه بالقوة  
ان يكون فضية فنقول النسبة هي التي اذا حكم على التحقيق فليس  
من شأن الحكم الا النسبة والوجود للموضوع والمحمول فليس من شأنها  
الحكم وان المراد بالقوة القوة القريبة من الضعف لا القدر  
ليس بقضية من القضايا بل اعم من ان يعبروا بالقوة القريبة  
من الضعف  
بوجهة بالامكان والمطلقة غير موجهة واما انها مغايرة كسب طيات  
فلان صدق عليه المطلقة لا بد ان يكون حكمه بالقوة  
الممكنة

152

**مختلف**

التسليم لفعل دائم والوجودية الضرورية المحكوم فيها بالنبوت أو التسليم بالفعل لا بالضرورة والممكنة العامة المحكوم فيها بسلب الضرورية المطلقة عن  
الطريق الخالف الحكم والممكنة الخاصة المحكوم فيها بسلب الضرورية المطلقة عن الطرفين ولا يخفى عليك أن نستبر بعضهما إلى بعض العموم والخصوص والمباينة  
بعلا حاشك بما قد يرد عليك في العكس والتناقض نتائج الأفتية فتيمة خاصة عن الثلاثة عشر أما بسببها أو مركبة وتسمى كل منهما باسم بسيط  
أو مركب ولا حاجة إلى تعدد هاهنا بعد معرفتها

١٥٧

مخالفة الوقتية من وقتية مطلقة موافقة ومطلقة عامة مخالفة والمنشئة من منشئة مطلقة موافقة  
ومطلقة عامة مخالفة وفريق ما بين الوقتية المطلقة والمطلقة الوقتية وبين المنشئة المطلقة والمنشئة  
المنشئة بالعموم والخصوص والضرورة المطلقة اختص من المشروطة العامة من وجب على ما ترقبنا  
للمركبات للباينة بين نقيض الأعم وعين الاختصاص وهي أعم من المشروطة الخاصة مطلق لأن المطلق  
أعم من المقتدرين من الوقتيين من وجب لصادقهما في مادة يكون المحمول ضروريا للنبوت والتسليم  
بشرط وصف مفارق وصدقهما بدورها في مادة الضرورية المطلقة وبالعكس فيما يكون الضرورية فيه  
بجسب الوقت لا بجسب الوصف والمشروطة الخاصة أعم من الوقتيين من وجب لأنها إنما تصدق إذا  
كان الوصف مفارقا لذات الموضوع فانه لو كان نفس الموضوع أو دائم النبوت لم يصدق الآخر  
الانتظام المشروط كبرى مع القضية القابلة بالدوام قياسا في الشكل الأول فيجالدوام المحمول لذات  
الموضوع وايضا لو صدق للأدوام لا انعقاد قياس في الشكل الأول من صفري دائمة وكبرى مشروطة خاصية  
وهو محال ومتى كان الوصف مفارقا عن ذات الموضوع وهو شرط في الضرورية فان كان ضروريا للذات  
الموضوع في بعض الأوقات كما في قولنا كل منخسف مظلم بالضرورة بشرط كونه منخسفا لا يصادف  
الوقتية مع ما لأن الشرط متى كان ضروريا لا يكون للشرط ايضا ضروريا فيكون المحمول يضم ضروريا  
لذات الموضوع في ذلك الوقت وان لم يكن ضروريا للذات الموضوع في كل الأوقات كما في قولنا كل كاشف  
متحرك الأصابع بالضرورة بشرط كونه كاشفا صدقت هي دون الوقتيين لأن المحمول لا يكون  
ضروريا في شيء من الأوقات ضروريا أن جواز الخلو عن الشرط دائما يوجب جواز الخلو عن الشرط  
دائما وإما صدق الوقتيين بدورها فظاهر ومكمل من أن الضرورية إذا صدقت بشرط الوصف  
لا دائما صدقت بجسب الوقت المعين وهو وقت حصول ذلك الوصف لا دائما من غير عكس فطلب  
لما تحقق من الفرق بين الضرورية بالوصف وفي الوصف والوقتية اختص من المنشئة لأنه متى صدقت  
الضرورة بحسب وقت معين صدقت في وقت ما ولا ينعكس لهما الدوام فذلك الأول الدائمة  
المطلقة المحكوم فيها بدوام نبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا  
كقولنا كل دمي أبيغ دائما ولا شيء منه بأسود دائما الثاني العرفية العامة المحكوم فيها بدوام النبوت  
أو التسليم دائم وصف الموضوع كقولنا كل خمر مسكروا مادام خمر ولا شيء من الخمر يصلح مادام خمر  
الثالث العرفية الخاصة المحكوم فيها بدوام النبوت أو التسليم دائم وصف الموضوع كقولنا كل  
خمر مسكروا دائما فهي مركبة من عرفتية عامة ومطلقة عامة مخالفتين في الكيف متوافقتين في الكم  
فان قلت اعتبار قيد وجود الذات وانضاف بالوصف لغوا في هذه القضايا يستلزم اعتبار  
وجود الموضوع في سالبها نوح التناقض الموجبة ارتفاعها عند عدم الموضوع فقول قد فر

من أن وجود الموضوع معتبر في السالبة لا في صدقها والدائمة أعم من الضرورية واخص من العرفية العامة  
 مطلقاً ومن المشروطة العامة ومع وجه لصدقها حيث تكون النسبة ضرورية مطلقة والوصف العرفي  
 نفس ذات الموضوع وصدق الدائمة بدونها في مادة الدوام الخالي عن الضرورة وصدقها بدون الدائمة  
 في المشروطة الخاصة ومباينة للضرورة ذات الباقية المركبة والعرفية الخاصة والعرفية العامة أعم من  
 الضرورية والمشرعية والعرفية الخاصة ومن الوقتيتين من وجه لصدقها في المشروطة الخاصة و  
 صدقها بدونها حيث تخلو المادة من الضرورة وبالعكس حيث تكون النسبة ضرورية بحسب  
 الوقت الدائمة بحسب الوصف والعرفية الخاصة مباينة للضرورة وأعم من المشروطة الخاصة  
 مطلقاً ومن المشروطة العامة من وجه لصدقها في المشروطة الخاصة وصدقها بدون المشروطة  
 العامة في الدوام الصريح وصدق المشروطة العامة بدونها في مادة الضرورة وكذلك من  
 الوقتيتين لما عرفت في العرفية العامة من غير فرق وأما المطلقات فثلاث أيضاً المطلقة العامة  
 المحكوم فيها بالنبوت أو السلب بالفعل مطلقاً كقولنا كل إنسان ضاحك بالفعل ولا شيء منه بضاحك  
 بالفعل والوجودية الدائمة وهي المطلقة العامة مع قيدا للدوام والوجودية الأرضية وهي المطلقة  
 العامة مع قيدا للأرضية ومثالها ذلك المشايد المذكور في باطل القديسين وهما مركبتان أما  
 الدائمة فمن مطلقين وإيجابها وسلبها بإيجاب الجزأين الأول وسلبها وأما الأرضية فمن مطلقة  
 وممكنة عامتين والمطلقة العامة أعم من الضرورية ذات الدوام لأنها متى صدقت ضرورية وأدوم  
 صدق الفعل من غير عكس ومن الوجوديتين لعموم المطلق والوجودية الدائمة مباينة للضرورة  
 والدائمة وأعم من العامتين من وجه لصدقها في المشروطة الخاصة وصدقها بدونها في الضرورية  
 وصدقها بدونها حيث لا دوام بحسب الوصف ومن الوقتيتين مطلقاً لأنها متى صدقت ضرورية  
 بحسب الوقت لا دائماً صدق بالفعل دائماً من غير عكس وكذلك من الخاصيتين لأن النسبة متى كانت  
 دائمة بدوام الوصف دائماً كانت فعلية دائماً ولا يعكس والوجودية الأرضية مباينة للضرورة  
 وأعم من الخاصيتين والوقتيتين والوجودية الدائمة وبينها وبين الدائمة والعرفية العامة عموم  
 من وجه لصدقها في الدوام الصريح وصدقها بدونها في الضرورية وصدقها بدونها حيث لا دوام  
 بحسب الوصف وكذلك بينهما وبين المشروطة العامة لصدقها في المشروطة الخاصة وصدقها بدونها  
 حيث لا ضرورة بحسب الوصف وبالعكس في الضرورة وأما الممكنات فاثنتان الممكنة العامة <sup>الحكم</sup>  
 بينهما بسلب الضرورة المطلقة من الجانب الخالف المحكم كقولنا كل إنسان متعجب بالإمكان العامة  
 ولا شيء من الإنسان بضاحك بالإمكان العام والممكنة الخاصة المحكوم فيها بسلب الضرورة عن  
 طرفي الإيجاب والسلب كقولنا كل إنسان ضاحك بالإمكان الخاص ولا شيء من الإنسان بضاحك



**الرابع** الجملة كما يكون المحل كقضية للنسبة كما عرفت فقد يكون جملة لتسوية كقضية للعموم والمخصوص بينهما فرق فلان قولنا كل انسان كاتب بالامكان لا نشك في صدقه وقد نشك في صدق قولنا عموم الكتابه لكل ممكن ولان الاول اعم من الثاني لكن جزئياً كما مثلاً زمان والتعبير في القضية الخارجية ظاهر فانه اذا فرض زمان الحيوان غير الانسان صدق كل حيوان انسان بالضرورة بحسب الحمل دون التسوية لا مكان حيوان لا يكون انساناً وقد صدق كل حيوان يمكن ان لا يكون انساناً بحسب التسوية والحمل

١٥٩

بالامكان الخاص وهي مركبة من ممكنين عامين كما في الممكنة العامة اعم القضايا لان كل قضية مركبة فلا قل من ان لا يكون حكمها مستغنياً ومفهوم الامكان العام والممكنة الخاصة بما ينتمى للضرورة واعم من القضايا البسيطة التي لا يخرج الباقية من وجبه ولزم من سابو المركبات معط وقد نزلنا المستبرر في مضيق هذه القضايا بايديها الى بعض العموم والمخصوصين للباينة لسهولة معرفتها من احاط بمعانيها ونحن اسرنا اليها اشارة خفية ولم نبال بنكر بعض الاصله والمباحث تسهيلات الاعراض على الطالب وقد برز في المعكوس والتناقض والاختلافات فخصاً باخا وجبه عن الثالث عشر كما لطلقة الجنية والممكنة الجنية والدائمة الاطمانه والضرورة والضرورة وعن ذكرها هي من غنى ليرغب ما يحتاج عنها الى التعريف في موارد **قال الرابع** الجملة كما يكون المحل كقضية للنسبة **اقول** الجملة كما يكون المحل اي كيفية نسبة المحمول الى الموضوع فان نسبة الير اما ضرورة او ضرورة كما عرفت يكون للتو اعيان اي كيفية للتسميم والتخصيص بالقضية اذا كانت كلية يكون معناها ان اجتماع جميع افراد الموضوع في وصف المحمول ضرورة او ضرورة اي وصف المحمول ثابت لافراد الموضوع على سبيل الجمع بالضرورة او الامكان هذا اذا كانت موجبة اما اذا كانت سالبة فمعناها ان افراد الموضوع لا تقع في وصف المحمول بالضرورة او الامكان وعلى هذا معنى الجزئية للفرق بين الموجبة الكلية بحسب التسوية بحسب الحمل من وجهين الاول انه يمكن من طرق الشك في موجبة الكلية بحسب التسوية بحسب الحمل فانه يجوز ان يكون الضاد في المادة الامكانية نسبة المحمول الى كل واحد من افراد الموضوع بدلاً عن الآخر لا نسبة الى كل افراد على سبيل الجمع فربما يشك ان يكون الناس كلهم كائنين ولا يشك في ان كل انسان يمكن ان يكون كاتباً والثاني ان بينهما عموم مطلقاً لانه متى ثبت المحمول لافراد الموضوع على سبيل الجمع ثبت لها في الجملة وهو معنى الكلية بحسب الحمل وليس كما ثبت المحمول لافراد الموضوع في الجملة ثبت لها على سبيل الجمع فانه يصدق ان هذا الرغيف يمكن ان يشبع كل واحد واحد ولا يصدق في مكان اجتماع الكل على اشباعهم اياهم طاقته **ثانيان** فلا زمان وان تعابرا بحسب المفهوم لانه معنى ذات اجتماع بعض الافراد على وصف المحمول ممكن ان ثبت المحمول لبعض الافراد بالامكان وبالعكس وكذلك في الضرورية بين كلمتهما اما ان لا زوالا اذا كانتا موجبتين واما اذا كانتا سالبتين فتكون السالبة الجزئية الضرورية بحسب التسوية اعم منها بحسب الحمل السابق من ان الموجبة للممكنة الكلية بحسب التسوية اخضع للتغاير بين الجهتين بظهر في القضية الخارجية فانه اذا فرض زمان لا يكون جميعاً حيوان الا الانسان مع امكان غير الانسان صدق كل حيوان يجب ان يكون انساناً ولا يصدق بحسب الحمل ان يكون كل حيوان انساناً بوجود حيوان غير الانسان في ذلك الزمان فاما في الضرورية الموجبة بحسب الحمل صادرة عنها بحسب التسوية وايضا صدق في ذلك الزمان انه يمكن ان لا يكون كل حيوان انساناً لم يصدق ان كل حيوان يمكن ان لا يكون



لا يصدق، وأما في السالبة ان الجزئيات في الصدق فتعريف الموجبات الجزئيات المنطوق بها الخ  
 ان قولهم يصدق في الفرض المذكور كل حيوان في الخارج فهو انسان في الخارج بالضرورة ان المراد بانه  
 يصدق كل حيوان مطلق سواء كان في ذلك الزمان او في غيره فهو انسان بالضرورة فهو بين الفاسد وان  
 ارادوا بانه يصدق كل حيوان موجود في ذلك الزمان فهو انسان بالضرورة فلا يتم انه لا يصدق في اخا  
 الجحمة فيها بحسب السور حتى لا يصدق بحسب ان يكون كل حيوان موجود في ذلك الزمان فهو انسان فانه  
 ظاهر الصديق على ذلك لفرض على هذا القياس اعتبار قولهم يصدق في ذلك الزمان يمكن ان لا يكون  
 كل حيوان انسانا ولا يصدق كل حيوان يمكن ان لا يكون انسانا ان المراد بها السالبة الجزئية وان ارادوا السالبة  
 الكلية ففساد في غاية الوضوح والحق انهم لم يفهموا كلام الشيخ وتحقيقه عن ما يقضي الرأى الغائب و  
 النظر الثاني ان لا بد في اعتبار الجحمة في الحقيقة ان يلاحظ ان الطبيعة الموضوع والمحمول ينسب المحمول  
 الى الموضوع بالضرورة والا لمكان ثم يتصور بالسور الكلية الجزئية فيكون المحمول منسوبا الى الموضوع كلية  
 او جزئية تلك الجحمة وهي جهة المحل اما الوصور الموضوع او لا ثم قرن بها الجحمة فيكون الجحمة بحسب السور  
 ويكون معناه ان كلته الحكم او جزئية ضرورية الصدق وممكنة وليس هذه الضرورية والا لمكان  
 كيفية الربط اى نسبة المحمول الى الموضوع بل كيفية النسبة بين النعيم والتخصيص اى كلية الحكم وجزئية  
 وبين الصدق والتحقق فانا اذا قلنا يمكن ان يكون كل انسان كاتب ليس معناه الا انه يمكن ان يصدق كل  
 انسان كاتب بخلاف كل انسان يمكن ان يكون كاتباً فان معناه ان ثبوت الكتابة لكل انسان ممكن و  
 الفرق بين الجهتين من حيث المفهوم ومن حيث لصيغة اما من حيث المفهوم فهو ما يبين من ان  
 الجحمة بحسب السور كيفية العموم والخصوص بالقياس الى المصدق والجحمة بحسب المحل كيفية الربط وبما  
 ربما يشك في امكان صدق كلته بخلاف صدق مكانها فانه لا شك عند جمهور الناس ان كل واحد  
 واحد من الناس لا يجب له في طبيعته دوام الكتابة او عدم الكتابة ولما قولنا يمكن ان يصدق كل واحد  
 من الناس كاتب بالفعل فقد يحال ان يوجد كل انسان كاتباً حتى يتفوق ان لا واحد من الناس الا وهو  
 كاتب واما الجزئيات فهما مجريان مجرى واحد في المظهر والخفاء واما تعابرها بحسب الصيغة اى يراد  
 الجحمة في موضعها الطبيعي وهوان صيغة الممكنة الصدق ان يقدم الجحمة فيها على السور لان جهة كيفية  
 نسبة بين الحكم الكلية والجزئية وبين الصدق فلا بد ان يورداً في المنسبان ثم يقال انه ضروري الصدق  
 او لا ضروريه وصيغة الممكنة ان يدخل السور على الجحمة فانه لا بد ان يلاحظ فيها ولا طبيعة الموضوع  
 المحمول ويحكم بان المحمول ضروري الثبوت او لا ضروريه ثم يبين ان هذه الضرورية شاملة لجميع  
 الافراد ولا يقال كل انسان يمكن ان يكون كاتباً ولا هذا ما صرح به الشيخ في مواضع فقد حكم ايضا  
 بان من فسر المطلق بما يكون الحكم فيها على الافراد الموجودة في الزمان الماضي والحال والضرورة

ثم موضع جملة السور الطبيعي ان يقرن بالضرورة موضع جملة المحل الطبيعي ان يقرن بالرابطة فلو عكس كان غير طبيعي وعلى سبيل المجاز الخاص في نسبة طبقات مواد الفضاء التي هي الوجوب والامتناع والامكان الخاص ونقائضها وجوب الوجود يلزم امتناع العدم وبالعكس وهما متعارضان اذ نسبتا احدهما الى الوجود والاخر الى العدم ويلزمهما سلب الامكان العام عن الطرفين المخالف لهما وبالعكس اذ فترنا الامكان العام بما يلزم سلب لضروره فاذا في كل طبقة من الطبقات الست سوى طبقتي الامكان الخاص للضرورة مفهومات متلازمة متعاكسة فان نقائض الامور المتساوية متساوية وفي كل طبقة من طبقتي الامكان الخاص مفهومات متلازمة متعاكسة ان انقلاب الامكان من كل طرف الى الاخر وبين عكس كل طبقتين منع الجمع دون الخلود بين نقائضها منع الخلود ومن الجمع وبين كل طبقة

بما يكون الحكم فيها اساملا لجميع الافراد الموجودة في سائر الازمنة والممكنة بما يختص الحكم فيها بزمان الاستقبال  
اخذ الجملة بحسب السور اذ افترضنا اننا نخصص في جميع الحيوانات في الانسان بصدفه ذلك الوقت  
كل حيوان انسان مطلقة كلية وقبل ذلك الزمان ممكنة الكائنة لان لم يكن ان يصدق كل حيوان موجود  
في زمان الاستقبال انسان وهذا الاطلاق والامكان بحسب السور والافان الانسان مألوف من بعض  
الحيوان بالضرورة اذا اعتبرنا طبيعتهما ولعل المتأخرين اخذوا وجه التغيرات بين الجهتين في الخارج  
من هذا الوضع حيث لم يحققوه واداهم سوء الفهم الى ان بدلوا هذا البحث العظيم الشان بحسب الاطلاق  
تحت اصلا ولولا الحاجة الاطناب لأوردنا في هذا الباب ما ينشئ الحل وينفع الغلل **قال** موضع السور  
الطبيعي ان يقرن بالسور **اقول** هذه الاشارة الى ما ذكره الشيخ من ان حق الجملة ان يقرن بالرابطة لانها اذا  
على كيفية الرتبة المحمول على الموضوع فاذا قرنت بالسور لم يرد بران الترتيب موضع السور الطبيعي على سبيل  
التوسع بل يرد به الدلالة على ان موضعها الطبيعي مجاوز السور لم يكن جملة الرتبة بل جملة التخصيص  
التعظيم وتغير المعنى ليت شعري اذ فهموا من الجملة بحسب السور كيفية نسبة المحمول الى كل الافراد من حيث  
هو كل واحد الى كل واحد واحد معاً على اختلاف الفهمين كيف يثبتون ان الموضوع الطبيعي لجملة السور مفارقة  
السور فانه كما ان جملة المحل كيفية نسبة الرابطة كذلك جملة السور على ذلك التقدير فلو كان الموضوع الطبيعي  
لجملة المحل مفارقة الرابطة وجب ان يكون موضع جملة السور مكانة الرابطة ايضا والا فالفارق الصحيح  
للاختلاف الموضوع **قال الخامس** في نسبة طبقات مواد الفضاء التي هي الوجوب والامتناع والامكان  
الخاص **اقول** معرفة نسبة طبقات المواد بعضها الى بعض يتوقف على معرفة الطبقات فلذلك قد  
على بيان النسب وقد سمعت ان المواد منحصرة في ثلثة الوجوب والامتناع والامكان الخاص فاذا افترنا  
نقائضها صارت ستة فوضع لهما ست طبقات لكل واحد منها طبقة والمراد منها مفهومات متغايرة  
متلازمة متعاكسة واحدة وجوب الوجود يلزم امتناع العدم وبالعكس عليه ان ما وجب وجوده  
يمنع عدمه وما امتنع عدمه وجب وجوده فلان قلت لا مغايرة بين وجوب الوجود وامتناع العدم  
اذا المعقول من وجوب الوجود امتناع العدم وبالعكس فلا يكون امتناع العدم من مفهومات الطبقة لوجوب  
التغاير بينهما والا لم يكن مفهومات اجاب بانها متعارضان اذ احدهما نسبة الى الوجود والاخر نسبة الى العدم  
وتغاير المنتسبين يوجب تغاير النسبتين ويلزمهما اي وجوب الوجود وامتناع العدم سلب الامكان  
العام عن الطرفين المخالف لهما وهو العدم اذ وجوب الوجود وامتناع العدم في طبقة الوجود والطرف المخالف  
له العدم وذلك لان ما وجب وجوده وامتناع عدمه لم يمكن عدمه وبالعكس هذا اذا فترنا الامكان العام  
بما يلزم سلب لغترة اي ما يباير على ما يشهد به لفظ المفارقة لا ما يلزمه ظن كان رتبا يستعمل  
للملازمة في معنى اللزوم كما سيبي في باب الشرطيات فان وجوب الوجود لا يستلزم سلب الازم سلب ضرورة

فوقه على وجهه بلفظ المفارقة اعلم ان اسكان العدم  
سلب ضرورة الوجود فيكون سلب سادى ذلك  
فانجب ضرورة لوجوب الوجود وامتناع العدم واذا فترنا  
سلب امتناع يكون معناه سلب امتناع اعدم  
فيكون سلبه سلب امتناع اعدم  
وبوجه امتناع العدم فلا يكون  
ايضا من مفهومات  
الطبقة مفارقة  
مجرد سلب ضرورة ايس معناه انه يفتر سلب الازم  
بحسب جهة الفروق



اخر من يتنقض الاخرى هو ظاهر هذا لوح طبقته الوجوب واجل ان يوجد متمنع ان لا يوجد ليس يمكن عامي ان لا يوجد طبقته نقاضها ليس بواجب ان يوجد  
 متمنع ان لا يوجد يمكن عامي ان لا يوجد طبقته الامتناع متمنع ان يوجد واجل ان لا يوجد طبقته نقاضها ليس متمنع ان يوجد ليس بواجب ان لا يوجد يمكن  
 ان يوجد طبقته الامكان الخاص يمكن خاص ان يوجد يمكن خاص ان لا يوجد ليس يمكن خاص ان لا يوجد **السادس** الضرورة والامكان كما يكونان بحسب الامر  
 نفسه كما علمت فقد يكونان بحسب ندرتهن وتسمى ضرورة ذهنية وامكانا ذهنيًا والضرورة الذهنية اخص من الخارجية لان كل ما وجب جزم الذهني بنسبة  
 محمولها الى موضوعها بمجرد تصور طرفها كان في نفس الامر كذلك والاذا ارتفع الايمان عن البداهة لا ينبغي كانه في النظر لا يتعلم منه ان الامكان الذهني اعم من  
 الامكان الخارجي

١٤٣

الوجود لجوان ان يكون اللازم اعم ولو فترنا الامكان بسلب الضرورة لم يكن سلب مكان العدم مفهوماً  
 لوجوب الوجود فان امكان العدم سلب ضرورة الوجود فيكون سلبه سلب ضرورة الوجود  
 وهو عين ضرورة الوجود لان سلب ضرورة الوجود ينقض ضرورة الوجود لان نقض كل شيء يرفع  
 فيكون ضرورة الوجود ايضا ينقض سلب ضرورة الوجود وسلب سلب ضرورة الوجود ايضا ينقض  
 سلب ضرورة الوجود لانه رفعه فلو كان سلب ضرورة الوجود مغايراً في المفهوم لضرورة  
 الوجود لكان شئ واحد ينقضان وهو محال وكذا لكان امتناع الوجود يلزم وجوب العدم وينعكس عليه  
 وبذلك هما سلب الامكان العام عن الطرفين الخالف لهما وهو الوجود والطرف الموافق لهما العدم  
 فاذن قد حصل في طبقة الوجوب ثلثة مفهومات متلازمة متعاكسة هي وجوب الوجود وامتناع  
 العدم وسلب مكان العدم وفي طبقة الامتناع ايضا ثلثة مفهومات متلازمة متعاكسة هي امتناع  
 الوجود وجوب العدم وسلب مكان الوجود وفي طبقة نقض كل منهما ثلثة مفهومات متلازمة متعاكسة  
 هي نقابض مفهومات طبقته لان نقابض الامور المتساوية متساوية واما الامكان الخاص فلا يلزم شئ  
 منعكسا عليه من باب الوجوب والامتناع كما لا يلزم ما ما ينعكس عليه ما من باب الوجود بل يوجد ما ينعكس  
 عليه الا منه فان امكان الوجود يلزمه امكان العدم وبالعكس ضرورة انقلاب الامكان الخاص من  
 كل طرف الى الطرف الاخر فلم يكن في طبقة الامفهومات متلازمان متعاكسان امكان الوجود و

فان علمت الارباع بنقض السلب ليس برفع السلب لان رفع السلب يرفع  
 سوفوقه على معرفة السلب وليس معرفة السلب بوجوب سوفوقه  
 على معرفة السلب وبذلك امتناع معرفة سلب ضرورة  
 الوجود تنقض على معرفة السلب وليس معرفة ضرورة الوجود  
 سوفوقه على معرفة السلب فيكون المفهوم متساوياً  
 لضرورة منه معارضة واما النقض فهو ان يقال  
 لان نقض كل شيء يرفع فانه انما  
 بباب بنقض السلب وليس  
 رفع السلب بل يرفع  
 شئ ينقض  
 لان كل نقض يرفع شئ وجوب هذا النقض ان البناء  
 يتم بمجرد ان رفع شئ بنفسه ولا شك في

٩

وصورة التوحيد المتدبر في المتن وشرح كذا

طبقة الوجوب	طبقة نقاضها
واجب ان يوجد	ليس بواجب ان يوجد
متمنع ان يوجد	ليس بمتمنع ان يوجد
ليس يمكن عامي ان يوجد	يمكن عامي ان يوجد
طبقة الامتناع	طبقة نقاضها
متمنع ان يوجد	ليس بمتمنع ان يوجد
واجب ان يوجد	ليس بواجب ان يوجد
ليس يمكن عامي ان يوجد	يمكن عامي ان يوجد
طبقة الامكان	طبقة نقاضها
يمكن خاص ان يوجد	ليس يمكن خاص ان يوجد
يمكن خاص ان لا يوجد	ليس يمكن خاص ان لا يوجد

امكان العدم وكذا في طبقة نقض مفهوماتها بنقضها هما هذان لسان الطبقات وقد وضع لهما الوجه  
 في المتن الخفاء فيجعل الاطراف بما ذكرنا واما التباين فيجب على كل طبقين منع الجمع دون الخلوجوان ان  
 يكون الصادق للطبقة الثالثة وبين بنقضها منع الخلوجوان ان يمنع الخلوجوان لانه لو خلا الواقع عن  
 بنقضها لاجتمع عيناها وكان بينهما منع الجمع واما اتفاق منع الجمع فلا يكون بين النقيضين منع الجمع  
 كان بين العيين منع الخلوجوان ايضا النقيضان يجتمعان على الطبقة الثالثة وعين كل طبقته اخص من نقض  
 طبقته الاخرى لان كل امرين بينهما منع الجمع يكون عين كل منهما اخص من نقض الاخر **قال السادس**  
 الضرورة والامكان كما يكونان بحسب الامر نفسه كما علمت **اقول** الضرورة والامكان كما يكونان بحسب نفس  
 الامر على ما سلف في باب الجهات فقد يكونان بحسب الذهني وتسمى ضرورة ذهنية وامكانا ذهنيًا فالضرورة  
 الذهنية ما يكون تصور طرفها كافيا في جزم العقل بالنسبة بينهما والامكان الذهني ما لا يكون تصور طرفه  
 كافيا بل يتردد الذهني في النسبة بينهما ويراد في الاحتمال والضرورة الذهنية اخص من الخارجية لان كل  
 نسبة جزم العقل بمجرد تصور طرفها كانت مطابقة لنفس الامر لان رفع الايمان عن البداهات  
 وليس كل امكان ضروري في نفس الامر كان العقل ما زعم مجرد تصور طرفه كانه في النظر بابتها فلو  
 الامكان الذهني اعم من الامكان الخارجي لان نقض الاثم اخص من نقض الاخص فان قلت من البداهة

**الفصل السادس** في عدة القضية وتعدد ما بها تعدد معنى موضوع القضية او محمولها او تركب احدهما من الاجزاء المحولة تعددت القضية ولا فلا  
 والتعدد بحسب جولة المحمول بحفظ كبر الاصل وكيفيته وجهته لا تعدد بحسب جزاء الموضوع فانما لا يحفظ الكثرة لجواز كون الجزاء هم من الكل واحدا  
 بالاجزاء المحولة من مثل قولنا البيت سقف وجدار وعكس اذا لا تعدد ويان الكل ظاهر

١٦٤

نصا بما يمكنه خارجية كقولنا زيد كاتب مكنة موجوده والسقوية سهل فاما بدئية لانها مذكورة  
 بالحس والتجربة مع انها ليست بصورية خارجية فنقول كبدية كالضرورية مقول بالاشتراف على  
 معينين احدهما ما يكفي تصور طرفيه في الجزم بالنسبة بينهما وهو معنى التلخيص بينهما ما لا يتوقف حصوله  
 على نظر كسب وهو معنى اليقين في العمل الاول والحدس في الحسني وغيره فان عينه بالبدية في  
 قولكم من اليد بينات ما هي ممكنة بالمعنى الاول فلا يتم ان القضايا المذكورة بدئية بهذا المعنى بل غنية  
 بغير المعنى الثاني فسلم ان اليد هي قد يكون ممكنا لكن الضمور في الذم هي والبدية بالمعنى الاول لا  
 وامكانه لا يستلزم امكانه نعم يريد ان يقال ان ما جزم به العقل بمجرد تصور طرفيه يجب ان يكون  
 مطابقا للواقع لكن لا يلزم من ان يكون ضروريا خارجيا انما يلزم لو كان جزم العقل بالاشتراف  
 اما لو كان جزم العقل بالنسبة الاطلاعية او الامكانية او غيرهما فلا قال **الفصل السابع**  
 في عدة القضية وتعدد ما بها تعدد معنى الموضوع في القضية ومعنى المحمول سواء جزم من الجمع  
 بلفظ واحد كما يقال لعين جسم ويراد بالعين النفس والذهب ولا انسان متكلم ويراد بالكلام النفس  
 والحسني او غير عن كل واحد بلفظ كقولنا الانسان والفرس حيوان ناطق او تركب احدهما اي الموضوع  
 او المحمول من الاجزاء المحولة كقولنا الانسان مساحك والفضا حارة انسان تعددت القضية اما اطلاق  
 معنى الموضوع والمحمول فليست في الاحكام فيها بالاعمال فان قولنا العين جسم تعنيان احدهما النفس جسم  
 والاخرى لان ذهب جسم وكذا البواقي واما اذا تركب الموضوع فلابد ان يحكم على كل جزء المحولة  
 بعبارة من الشكل الثالث واما اذا تركب المحمول فلابد ان يحكم بالكلية كما جاز به قياس من الشكل الاول و  
 تعييد الاجزاء المحولة لان تركب احدهما من الاجزاء الغير المحولة لا يوجب تعدد القضية كقولنا البيت  
 سقف وجدار وعكس اي كقولنا السقف والجدار بيت ومعنى لم تعدد معنى الموضوع والمحمول ولم  
 يتركب احدهما من الاجزاء المحولة لم تعدد القضية كقولنا الواجب بسيط ثم تعدد القضية ان كان الفصل  
 فلا شك انه يحفظ كبر الاصل وكيفيته وجهته لانها تكون واحدة فيها بالقياس الى جميع الاحكام المتوفاة  
 بالفصل فاذ كان كل انسان و فرس فهو حيوان بالضرورة بصدق كل انسان حيوان بالضرورة وكل فرس  
 حيوان بالضرورة وان كان بالقوة فان كان بحسب جزاء المحمول فهو يحفظ الكثرة اي ان كان حمل الكل  
 كلنا صدق حمل الجزاء كلها وان كان جزئيا فجزئيا لان التخصيص في الاول ينفع الضمير في الحكم ويحفظ الكثرة  
 اي لا يجاب اذا الموجبان لا يتجان الا موجبه ويحفظ الجزئية ايضا وان كان بحسب جزاء الموضوع فهو يحفظ  
 الكثرة بالنتيجة في الثالث ينفع الكبرى في كيف ولذا لا يحفظ الكثرة لان حمل الشيء على الكل  
 كلنا لا يجب صدق جملة على الاجزاء كلها المحولة ان يكون الجزاء هم حمل الشيء على كل افراد الخاص لا يجمع  
 جملة على كل افراد العام هذا كايام المعلم وفيه نظر من وجوه القول ان تركب المحمول لا يوجب تعدد القضية

فان قيل يلزم من كون الشيء محمولا بجملة كونه محمولا فلا يرى ولا بالعكس فانه يصدق على الحجر المشكل بشكل الفرس انه فرس من حجر ولا يصدق انه فرس بلضا يصدق  
 فيه طبيب اذا كان طبيبا غير ما هو يصدق فيه ما هو اذا كان جياطا ما هو لا يصدق فيه طبيب ما هو ولا يصدق فيه على الشيء الحيوان ولا يصدق فيه  
 صدق عليه الحيوان الا يصدق عليه الحيوان الا يصدق عليه الحيوان الا يصدق عليه الحيوان الا يصدق عليه الحيوان الا يصدق عليه الحيوان الا يصدق عليه الحيوان الا يصدق عليه الحيوان  
 قالوا هلم جردا انه هذان فلما اختلفت انما يحصل عن اختلاف المعقودين اتحادا وكون للقول هذان لا يمنع صدقهم فلا يصح حمل الشيء على واحد وصدق حمل  
 المجموع المركب منه ومن غيره عليه كما لا يصدق في العشرة سبعة ويصدق في العشرة سبعة وبالعكس كما يصدق في العشرة نصف العشرة ولا يصدق في العشرة ولا  
 نصف العشرة ما ان الشيء بجملة ولا يصدق  
 ١٤٥ حمل غيره او بالعكس فلا محذور لبطا

هذا السؤال الاربعون ان تعدد كسب او اقسام المحمول  
 بمقتضى الكيفية لان حفظ الكيفية لا يقتضي حفظ الكمية  
 ومقتضى تعدد الكيفية عند كونها ذات موضوعية محضة  
 فلا حفظ للكيفية وانما في كونه ذات موضوعية محضة

لجواز ان تكون سالبة او موجبة ممكنة والقياس من الافلا لا يمنع اذا كان صفرا سالبة او موجبة ممكنة الا ان  
 ان ان اراد بتعدد القضية بغيرها بالافعال لم تكن منعقدة بتركيب الموضوع او المحمول ضرورة ان الحكم  
 على الاجزاء او بها ليس بوجودها بالافعال وان اراد به ما هو اعم من الفعل والقوة حتى تكون منعقدة  
 لا يستلزم ما قضية اخرى فتعذر ما لا ينحصر فيها ذكر فان الحكم في القضية كما يستلزم الحكم على الاجزاء او  
 بالاجزاء كذلك يستلزم الحكم على ما هو اخص من الموضوع كالجزئيات او مساو او اعم او بالمسكون والاعم  
 بل يلزم ان يكون كل قضية قضية منعقدة وحق بطل قوله والا فلا الثالث ان القضية المركبة قضية منعقدة  
 لتعدد الحكم فيها وليس تعدد ما بتعدد موضوعها او محمولها او بتركيبها اذ هما الواقع ان الحفظ  
 الاجمعي غير لازم اذا تعددت القضية بحسب جزاء المحمول فان حمل الجزء على الكل ضروري ومتى كانت الكثرة  
 في الاول ضرورية كانت النتيجة ضرورية سواء كانت الضرورية ضرورية او لا وكذلك اذا كان التعدد  
 بحسب جزاء الموضوع وانما يلزم ان الحفظ الاجمعي انما لم يكن الكثرة على ما هو لوصفيات الاربعة لهما اذا كان  
 احدهما في غير لازم على ما ستجيب بجميع ذلك فلا يبلغ النوبة اليه ولا في الاقتصار على التعدد بالفعل او  
 الامر المحقق في ذلك ان وحدة القضية وتعدد ما بحسب وحدة الحكم وتعدد ما فان لم يكن في القضية  
 الاحكام واحد كانت واحدة وان اشتملت على عدة احكام كانت منعقدة لكن تعدد الحكم اما باختلاف  
 في نفسه بالانجاب والسلب وبحسب اختلاف الموضوع او بحسب اختلاف المحمول لا ريب لهما فانه متى  
 لم يتعدا الموضوع ولا المحمول ولا الحكم نفسه كانت القضية واحدة بالضرورة سواء كان الموضوع و  
 المحمول فردين او مركبين او كان احدهما مفردا والاخر مركبا او اريد بالحكم بالمجموع او على المجموع كقولنا  
 الانسان جسم حساس متحرك بالادارة والحيوان الناطق صانع نص عليه الشيخ في الشفا **قال** فان  
 قيل لا يلزم من كون الشيء محمولا **اقول** لما سبق الى بعض الاول هلم انه ليس يلزم من كون الشيء محمولا  
 بجملة كونه محمولا فلا يرى وبالعكس اي ليس يلزم من حمل الشيء على جملة بجملة وكان الاول منافيا للثاني  
 القابلة لان الحكم بالكل حكم باجزائه او اودعنا عليها لكن لما كان ما ذهبوا اليه فاسدا لا يجتنب نقله  
 بتمامه حتى ينتبه على فساده وان لم يكن للثاني دخل في الاعراض لا يستدلوا على الاول بانه يصدق على  
 الحجر المشكل بشكل الفرس انه فرس من حجر ولا يصدق عليه انه فرس وعلى الثاني وجهين الاول انه اذا كان  
 زيد طبيبا غير ما هو ويكون ما هو في الجناطة يصدق فيه طبيب وزيد ما هو لا يصدق فيه طبيب  
 ما هو الثاني انه اذا صدق على شيء انه حيوان ابيض فان وجب ان يصدق بجملة ما يصدق في ذلك وجب  
 ان يصدق في انه حيوان ابيض ثم يصدق الحيوان ولا يصدق عليه الحيوان الا يصدق عليه الحيوان الا يصدق عليه الحيوان  
 وهكذا يضم اليه للفرات حتى يحصل مجموع اخر وهلم جردا انه هذان فلما اختلفت انما يحصل عن اختلاف المعقودين اتحادا وكون للقول هذان لا يمنع صدقهم فلا يصح حمل  
 الكذب اجاب عن الثانيين الاولين بان الاختلاف في صدق الحمل علة الاجتماع دون الانفصال وصدق





وانتبهوا في ثمان وحدات واكتفى الفارابي بثلاث منها وحدة الموضوع والمحمول والزمان للعلم الضمري وبقية الصدق والكذب ذلك واما وحدة الشرط والجزم والكل فيبدرج تحت وحدة الموضوع ووحدة المكان والاضافة والقوة والفعال تحت وحدة المحمول الاختلافها باختلافها ويمكن رد الكل الى وحدة النسبة المحملة للاختلاف عند الاختلاف ويعتبر ايضا اختلاف الجملة لصدق الممكنين وكذب الضروريين وفي المحصول الاختلاف لكم ايضا الصدق والجزم في الكذب والكلية

١٦٧

اختلاف القضيتين بحيث يقتضي لصدق احدهما كذب الاخرى وح يكون لذا تنعابا الى الصدق  
 الى الاختلاف لانه معلوم وبرو عليه الكل ان كقولنا كل ج ب ولا شئ من ج ب فانه مختلفا  
 بالاجاب والسلب بحيث يقتضي صدق احدهما لانه كذب الاخرى ضروري انه اذا صدق كل ج  
 ب كذب لا شئ من ج ب وبالعكس ويمكن ان يجاب عن بان اقتضا صدق احدهما الكلية كذب  
 الاخرى لانه لا يربطها على نقيض الاخرى فقد رجح العبارتان الى معنى واحد فان قيل  
 التناقض كما يقع بين القضايا يقع بين المفردات فاخصاص الاختلاف في الحذف بالقضيتين بجزء  
 عن الجميع فنقول لما دللنا تناقض بين القضايا بالان الكلام في احكامها وانما اخصصوا بجهتهم بالتناقض بين  
 القضايا وان وجب ان يكون قائمته منطقية على جميع الجزئيات لان عموم مباحثهم انما يجب ان يكون  
 بالنسبة الى اغراضهم ومقاصدهم ولما لم يتعلق بهم بالتناقض بين المفردات غرض يعتقد به بل جعل غرضهم  
 انما هو في تناقض بين القضايا بحيث صار قياس الخلف للموقوف على معرفته عمدة في اثبات المطالب  
 العلوم الحقيقية بل في اثبات احكامهم من العكس ولانناج الاقضية لاجرم اخضع نظرهم بالتناقض  
 بين القضايا وبنيتوا في تعريفهم اياه على ذلك **قال** واعتبروا في ثمان وحدات **اقول** التناقض بين  
 القضيتين لا يتحقق الا اذا روعي في كل واحد منهما ما روعي في الاخرى حتى يكون السلب والافعالا ابتداء  
 فلا بد من اعتبار ثمان وحدات وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان ووحدة المكان ووحدة  
 الشرط ووحدة الاضافة ووحدة الجزم والكل ووحدة الفعل والقوة لجواز صدق القضيتين او كذبهما عند  
 اختلافهما في شئ منهما كما يقال زيد قائم عمر ليس بقائم او زيد كاتب وليس بجار او زيد ضاحك من ازاو  
 ليس بضاحك لئلا لا يزيد بالسرعة السوق وليس بجالس في الدار والجسم مفرق للبصر بشرط كونه ابيض و  
 ليس بمفرق للبصر بشرط كونه اسودا او زيد اب لعمرو وليس اب لبكر والزنجي سوداى بعضه وليس باسود  
 اى كلمة او غير مسكراى القوة وليس مسكراى الفعل ويصدق ان او يكذب ان واكتفى الفارابي منها بثلاث  
 وحدات وحدة الموضوع والمحمول والزمان للعلم الضمري باقتسام القضيتين الصدق والكذب عند  
 اتحادهما في الوحدات الثلاث لا متناع ثبوت شئ معين في وقت وسلبه عن في ذلك الوقت واما  
 وحدة الشرط والكل والجزم فتندرج تحت وحدة الموضوع للاختلاف باختلافها فان الجسم بشرط كونه ابيض  
 غيره بشرط كونه اسود والزنجي كثر غير الزنجي بعضه ووحدة المكان والاضافة والقوة والفعال تحت وحدة  
 المحمول للاختلاف باختلافها فان الجالس في الدار غير الجالس في السوق والاب لبكر غير الاب لعمرو والمسكرو  
 بالقوة غير المسكرو بالفعل وفي هذا المقام انظارا اما اولها فان وحدة الزمان ايضا عند جزم تحت وحدة  
 المحمول فان المحمول في قولنا زيد ضاحك من ازاو هو الضاحك من ازاو في قولنا زيد ليس بضاحك لئلا هو  
 الضاحك لئلا هو مختلفان فالواجب الاكتفاء بالوحدتين لا الثلاث لا يقال لزمان خارج عن طرف



فالقضية البسيطة نفوذها بسيط وهو نفوذها المطلق العامة الذي هو بالعكس ان الثبوت في بعض اوقات الذات يناقض السلب كلها وبالعكس نفوذها الممكنة العامة الضرورية وبالعكس ان الامكان هو سلب الضرورة ونفوذ العرفية العامة المحيطة المطلقة المحكوم فيها بالثبوت والسلب لفضل في بعض اوقات وصف الموضوع ونفوذ الشرطية العامة المحيطة الممكنة المحكوم فيها بالثبوت او السلب ان الامكان في بعض اوقات وصف الموضوع ولكن في نفوذها المفهوم المرتد بين نفوذ جزئيا نفوذ العرفية الخاصة المحيطة المطلقة المخالفة والدائمة الموافقة نفوذ الشرطية الخاصة المحيطة الممكنة الدائمة الموافقة ونفوذ الوجودية الازدية الدائمة المخالفة او الازدية الموافقة ونفوذ الممكنة الخاصة الضرورية المخالفة الازدية الموافقة وهذا ظاهر في القضية الكلية

ونفوذ الوقتية الممكنة الوقتية المخالفة والدائمة الموافقة ونفوذ المستمرة الممكنة الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة ونفوذ الوجودية الازدية الدائمة المخالفة او الموافقة او المعاد (م)

بين الوقتية واليس يثبت حصول الانقسام الوقت الى اجزاء يمكن الثبوت في بعضها والسلب في البعض الآخر  
 التامم الا اذا اخذنا النسبة بحسب ان الذي لا ينقسم لكن الوقت لا يكاد يطلق عليه بحسب تقارن او  
 نقول المدة في اختلاف الجمة والقضايا الثلاثة عشر انما هي المصوت عنها وما ذكرناه في بيانها ليس للدلالة  
 التامة بل للتبسيط على الباقي وتفصيلها ان المتوافقة في الجمة من تلك القضايا يجتمعان في مادة الاقوال  
 اما من الدوام الست وهي الدائمات والمشرطتان والعرفيتان فكذلك الكذب قولنا كل انسان او بعضه  
 ضاحك باحد الجملات مع قولنا الاثنى من الانسان او ليس بعضه ضاحك بذلك الجمة واما من السبع  
 الباقية وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنات والمطلقة العامة فمدى الصدق قولنا كل في منخف  
 بالتوقيت الدائم مع قولنا الاثنى من العرفية منخف بالتوقيت الدائم او كل البواني وهذه الشروط اتم المخصوصات  
 والمخصوصات وللتناقض في المخصوصات شرط اخر وهو الاختلاف في الكم اي الكلية والجزئية كالكذب الكليين  
 صدق الجزئيين حيث يكون الموضوع اتم فانه يكذب كل حيوان انسان ويصدق بعض الحيوان انسان  
 وليس بعضه بانسان لا يقال بصدق الجزئيين لعدم اتحاد الموضوع فانه لو اتحد استحال صدقهما الا نقول  
 التفرع في جميع الاحكام الى مفهوم القضية وتعيين الموضوع امر خارج عن مفهومها فلا يعاير به **قال**  
 فالفطنة البسيطة نفوذها بسيط وهو نفوذها **اقول** لما بين شرائط التناقض **نتيجة** على كيفية اخذها ونفوذها  
 على الحال اريد ان يذكر نفوذ قضية قضية على سبيل التفصيل لتحصي الاطراف الناقصة فالفطنة ان كانت  
 بسيطة فنقضها بسيط لا ترفع لبنة واحدة فنقض المطلقة العامة الدائمة وبالعكس ان الثبوت  
 في بعض اوقات الذات والسلب في جميعها يتناقضان جزما وبالعكس اي السلب في بعض اوقات الذات  
 يناقض الثبوت في جميعها وهذا يدل على ان نفوذ الدائمة المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة وما قيل  
 انما كالملة محمولة على بعض اوقات حتى تساوي المطلقة المنتشرة وان غاب عنها بحسب المفهوم في نظر  
 ان ليس يلزم من صدق الحكم بالفعل في الجملة صدقه في شيء من الاوقات لجواز ان يكون الموضوع نفوذ  
 الوقت فلا يصدق الحكم عليه في وقت ولا لكان للوقت وقت كما يقال الزمان موجود في الجملة او  
 مقدار الحركة او غير القار الذات الى غير ذلك ونفوذ الممكنة العامة الضرورية لان الامكان العام  
 سلب الضرورة من الطرفين المخالف وسلب الضرورة من الطرفين المخالف يناقض اثباتها في بعض  
 اي نفوذ الضرورية الممكنة لان نفوذها سلب الضرورة الموافقة وهو امكان عام مخالف ونفوذ  
 العرفية العامة المحيطة المطلقة وهي التي حكم فيها بالثبوت والسلب بالفعل في بعض اوقات وصف الموضوع  
 كقولنا كل انسان تام بالفعل حين هو انسان فيكون نسبتها الى العرفية العامة نسبة المطلقة المنتشرة الى  
 الدائمة فكما ان الثبوت في جميع اوقات الذات يناقض السلب في بعضها وبالعكس كل الثبوت في جميع  
 اوقات الوصف يناقض السلب في بعضها والسلب في جميع اوقات الوصف يناقض الثبوت في بعضها و

واذا جاز ان نفوذك المكتبة ان كانت موجبة لان معناها سلب ضرورة سلب  
 سلب ضرورة السلب تناقض ضرورة السلب وان كانت سلبية لان  
 سلب ضرورة السلب واجب وهو تناقض ضرورة السلب والواجب والامكان  
 سلب الضرورة من الطرفين المخالف يتناقض اثباتها في بعض  
 العكس على الاقل كما ينبغي ان يعلم

نقيض الشرطية العامة المحيطة الممكنة وهي التي حكم فيها بالهوت والسلب بالامكان في بعض اوقات وصف  
 للموضوع كقولنا كل من برزات الجنب <sup>محط</sup> يحصل بالامكان في بعض اوقات كونه مجنونا ونسبتهما الى الشرطية  
 نسبة الممكنة الى الضرورية فكذلك الضرورية بحسب لذات وسلبهما ايناها فنان كذلك الضرورية  
 بحسب ان وصف وسلبهما بحسبته وهذا لما يقع في اشتراط الشرطية هي الضرورية ما دام الوصف ما نزل  
 بشرط الوصف فلا اجتماع على الكذب في مادة ضرورية لا يكون لوصف لثبوت نوع دخل فيها فلا يصلح  
 كل كاتب حيوان بالضرورية بشرط كونه كاتباً ولا ليس بعض الكاتب بمجوان بالامكان حين هو كاتب  
 واعتدلت في ان اخذها بشرط الوصف حيث عد القضاء التي فرضها للبحث والنظر ان كانت مركبة لم يكن  
 نقضها بباطل يكون فيتركيب وذلك لان المركبة لما كانت عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين با  
 واليجاب والسلب كان نقضهما رفع المجموع اذ نقض كل شئ دفعه ورفع المجموع انما يحقق رفع احد الجزئين  
 فانه لو لم يرتفع شئ منهما كان المجموع ثابتاً والمقدار خلافه فيكون نقضهما رفع احد جزئيهما اعني احد  
 جزئيهما ثم لا يخلو اما ان يكون نقضها احد نقض الجزئين على النقيض وهو باطل لجواز كذب المركبة بالجزء  
 الاخر فيجتمع في واحد النقيض المعين على الكذب واحد على النقيض وهو المراد بالمفهوم المرتد بين  
 نقض الجزئين لانه مفهوم برتدين النقيضين ويقسم اليهما يقال احد النقيضين اما هذا واما ذلك  
 وكيف اخذ نقض المركبة ان نحلل الى نياتها ويوجد نقض كل منهما ويركب منفصلة مانعة التخلو من النقيض  
 هي نقضها لان رفعها ان كان برفع جزئها صدق جزء المنفصلة وان كان برفع احد الجزئين صدق احد  
 جزئيهما وكيف كان فلا بد من صدق احد جزئي المنفصلة فهي مانعة التخلو فان قلت ان كانت النقيضة المركبة  
 موجبة والمنفصلة ايضا موجبة فلا يكونان مختلفين بالايجاب السلب فكيف يكون نقضا فقولنا طلاق  
 النقيض عليها على سبيل التجوز والحقيقة انهما مساوية لنقيضها ومن ههنا يروى الاستبعاد من ان يقض  
 الحملات الشرطيات ولا بد ان يذكر ان ايجاب النقيضة المركبة بايجاب الجزئين الاول وسلبها بسلب يكون الجزئين  
 الاول موافقا لها في الكيف والجزء الثاني مخالفا لها ونقيضها بما بالعكس من ذلك فاذكرت هذا فاعلم  
 ان العرفية الخاصة محل الى عرفية عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة ونقيض العرفية العامة الموافقة المحيطة  
 المطلقة مخالفة ونقيض المطلقة العامة مخالفة الدائمة الموافقة فقيضها اما المحيطة المطلقة المخالفة  
 دائمة الدائمة الموافقة والشرطية الخاصة مخالفة الى شرطية عامة موافقة ومطلقة عامة مخالفة ونقيض  
 للشرطية العامة الموافقة المحيطة الممكنة المخالفة ونقيض المطلقة العامة مخالفة الدائمة الموافقة فقيضها  
 اما المحيطة الممكنة المخالفة الدائمة الموافقة والوقتية مخالفة الى وقتية مطلقة موافقة ومطلقة عامة  
 مخالفة ونقيض الوقتية المطلقة الممكنة الوقتية وهي التي حكم فيها بسلب الضرورية عن الجانب المخالف في  
 وقت معين وذلك لان الضرورية بحسب الوقت المعين تناقض سلب الضرورية بحسب ذلك الوقت



واما في الجزئية فالجواب بين نقيض الجزئيين لجواز كذبهما مع كذب الجزئيين الا انهما كذب بنبوت بعض افراد حج لا دائما وكذب بنبوت الكل دائما وسلبه  
 من الكل دائما بجواز نبوته للبعض دائما وسلبه من الكل دائما بل يرد بين نقيض الجزئيين في كل واحد واحد فان اردت قضيه تساوي نقيض الجزئيين ردت  
 بين كتيبتين قدت موضوع احد الشقيين بالمحمول فنقيض بعض حج لا دائما وبه لا شيء من حج ب دائما او كل حج ب فهو ب لا دائما لانهما صادقا لكل كذب  
 هاتاه هو ظاهر ومما كذب الاصل في هذا الاثر ان لم يكن شيء من حج ب اصلا صدق الشق الاول وان كان صدق الثاني والا صدق الاصل فظهر من هذا  
 اثر ليس شيء من انصاف المذكورة نقيض من جنسهما ان الموجبة المركبة ليس بنقيضها سلبا محضا كما ان ايجابها ليس بايجابها محضا فنقيض الموجبة منها سلب نقيض  
 السلب ايجاب

فقيضها اما الممكنة الوتية المخالفة واللائمة الموافقة والمنشقة تنحل في منشقة مطابقة وموافقة ومطلقة

مخالفة وفي المنشقة المطابقة الممكنة اللائمة وهي المحكوم فيها بسلب الضرورة عن الجانب الخالف في جميع الاوقات لان الضرورة في وقت ما وسلبها في جميع  
 الاوقات مما يتناقضان جزئيا فنقيضهما اما الممكنة اللائمة المخالفة واللائمة الموافقة وعلى هذا يكون

نقيض الوجودية اللائمة اللائمة المخالفة واللائمة الموافقة ونقيض الوجودية الاصلية واللائمة الموافقة واللائمة الموافقة واللائمة الموافقة

والضرورية الموافقة ونقيض الممكنة الخاصة هو الضرورية المخالفة والضرورية الموافقة وهذا لا يكون  
 المنهزم المرتد بين نقيض الجزئيين نقيضا ظاهرا في القضية الكلية حسب ما بيناه **قال** اما في الجزئية

فلا ريب بين نقيض الجزئيين **اقول** اما في المركبة الجزئية فلا يكفي في نقيضها التزديد بين نقيض الجزئيين  
 لجواز كذب المركبة مع كذب نقيض جزئيهما فانه اذا اتفق في بعض المواضع ان يكون المحمول ثابتا لبعض

افراد الموضوع دائما وسلبوا من الافراد الباقية دائما كقولنا بعض الحيوان انسان لا دائما كذب الجزئية  
 المركبة كذب للادام وكل من نقيض الجزئيين اما الموجبة الكلية فلادام سلب المحمول عن البعض واما

السالبة الكلية فلادام ايجاب المحمول للبعض وبذلك للادام بالضرورة شمل النقيض سائر المركبات  
 الجزئية سواء كانت لادامة او لاضرية بل نقيضها حملية كلية ينسب محمولها الى كل واحد واحد من افراد

الموضوع ايجابا او سلبا بحيث نقيض جزئيا المركبة وهو المراد بالتزديد بين نقيض الجزئيين في كل واحد واحد  
 كما يقال في المثال المضروب كل واحد واحد من افراد الحيوان اما انسان دائما وليس بانسان دائما و

يشتمل على ثلثة مفهومات لان كل واحد واحد من الموضوع اما ان يثبت له الحمل دائما او ليس يثبت له  
 بخلاف امان يكون مسلوبا من كل واحد واحد دائما او يكون مسلوبا من البعض دائما ثابتا للبعض دائما فانه

الثاني مشتمل على مفهومين وهما طريق اخر فاخذ لنقيض وهو ان تكتب منفصلة مانعة للخلو من  
 هذه المفهومات الثالث ثلث ايضا تساوي نقيضها واما قلنا الحملية الكلية او المنفصلة ذات الاجزاء

البلاتية نقيضها لانه لو لم يكن كذب المركبة صدقها ومن صدقها كذبها على ما لا يخفى وتحقق المقام  
 موقوف على ايراد مقدمته وهي انك ستعرف في باب لشرطيات ان الحملية قد تكون شبيهة بالمنفصلة

وبالعكس وثالثا داخل على موضوع واحد من متقالات فان قدم الموضوع على حرف العناد كقولنا  
 العدد اما زوج واما فرد فالقضية حملية مشتملة للمنفصلة وان اخرعها كقولنا اما ان يكون العدد

زوجا او فردا فهي منفصلة شبيهة بالحملية ثم ان الحملية والمنفصلة المشابهتين ان كانتا كليتين لم تتساويا  
 لصدق قولنا كل عدد اما زوج واما فرد مانعة للجمع والخلو بخلاف ما اذا قلنا دائما اما ان يكون كل عدد

زوجا واما ان يكون كل عدد فردا يجوز خلو الواقع عنها يكون بعض العدد زوجا وبعض العدد فردا  
 اما ان كانتا جزئيتين فهما متساويتان فانه اذا صدق بعض العدد اما زوج واما فرد صدق اما بعض  
 العدد زوج واما بعضه فرد وبالعكس ولذا ثبت هذا المذهب فنقول للمركبة ان كانت جزئية كقولنا

واما نقيض لا شيء اذا كانت مركبة بالضرورة لانه اذا فرض في وقت المحمول  
 واما البعض الاخر وسلب لانه اذا فرض في وقت المحمول  
 لان مفهومها نبوت المحمول لبعض الافراد وسكان سلب في وقت المركبة  
 الثبوت لانه اذا فرض في وقت المحمول لبعض الافراد وسكان سلب في وقت المركبة  
 لا ريب في ان نقيض سلب المحمول دائما في بعض الافراد كقولنا  
 العائمة والمفروض سلب المحمول دائما في بعض الافراد كقولنا  
 الكلية الضرورية نعم لو لم يزل الوجود بالضرورة لكان سلب في وقت المركبة  
 فان لم يكن كذلك لكان في وقتها ايجابا وسلبا في وقتها  
 والافضل في الافراد الضرورية لانه اذا فرض في وقتها ايجابا وسلبا في وقتها  
 والسلب في وقتها ايجابا وسلبا في وقتها ايجابا وسلبا في وقتها  
 من بعض الافراد الضرورية واما سلب في وقتها ايجابا وسلبا في وقتها  
 سلبا في وقتها ايجابا وسلبا في وقتها ايجابا وسلبا في وقتها  
 لان ان بعض جزئية لانه اذا فرض في وقتها ايجابا وسلبا في وقتها  
 السكان ووجهه في وقتها ايجابا وسلبا في وقتها ايجابا وسلبا في وقتها

بعض ج ب لا دائما يكون معناه بعض ج ب نارة وليس ب اخرى فقيضه ان لا يكون كذلك ليس بعض  
ج بحيث يكون ب نارة وليس ب اخرى فيكون كل واحد واحدا اما ب دائما وليس ب دائما لان لما لم  
لن بعض من الابعاض بحيث يكون ب نارة وليس ب اخرى كان كل ج اما ب ولا يكون ليس باصلا  
اما ليس ب ولا يكون ب اصلا فقيض الجزئية هو الكلية الشبهة بالمنفصلة وكان ان كانت  
بليته فانما قلنا كل ج ب لا دائما يكون معناه كل واحد من ج فهو بحيث يكون ب نارة وليس ب اخرى  
فقيضها ان لا يكون كذلك با بعض ج اما ب دائما وليس ب دائما لكن لما لم تكن المنفصلة مساوية  
للمركبة اذا كانت كغيره لم يكف في نقيض الجزئية المفهوم المرتد بين نقيض الجزئيين اعني المنفصلة  
تكتب وجب . او بما عند كونها جزئية كفي ذلك في نقيض الكلية فلان قلت كما ان رفع المركبة الكلية  
يرفع احد جزئيهما اعلى النقيضين كذلك رفع المركبة الجزئية فيكون نقيضها ايضا احد نقيض الجزئيين  
لانها اندس فيقول المركبة الكلية مركبة من كائيتين مفهوم الكائيتين هو مفهوم المركبة الكلية بعينه  
فانما قلنا كل ج ب ولا شيء من ج ب فهو هو ليس لا مفهوم قولنا كل ج ب لا دائما لان موضوع  
الموجبة الكلية بعينه موضوع السالبة الكلية واما الجزئية فليس مفهومها مفهوم الجزئيين بل مفهوم  
الجزئيين اعم من مفهوم الجزئية فانما قلنا بعض ج ب وبعض ج ب ليس ب اما ان لا يتحد موضوعها  
بل يكون الايجاب لبعض السلبين بعضا غير ان لا يكون المركبة الجزئية فان الايجاب والسلب فيما وادرا  
على موضوع واحد فلما كان مفهوم الكائيتين هو مفهوم المركبة الكلية كان احد نقيضيهما نقيضا  
لها وحده لم يكن مفهوم الجزئية مفهوم المركبة الجزئية لم يكن احد نقيضيهما نقيضا لهما وايضا لما كان  
مفهوم الجزئيين اعم من مفهوم الجزئية كان احد نقيضيهما انحص من نقيضيهما فجاز ان يرتفع الجزئية  
ولا يخص من نقيضيهما فيمتنع ان يكون احد نقيضيهما نقيضا لهما وعلى هذا المعنى بتمثال المصروف  
فان ادست منفصلة لتساوي نقيض الجزئية مرتدة بين كائيتين قيدت موضوع احد بهما بعض الموجبة  
بالمحمول فقيض قولنا بعض ج ب لا دائما باويرة امالا شيء من ج ب دائما وكل ج ب فهو ب اما  
لان متى صدق الاصل كذلك المنفصلة لكذب جزئيهما فانه يصدق جزئيهما على تقدير صدق  
الاصل اما ب با بعض ج ب بالفعل فبما بعض ج ب الكهوب ليس ب بالفعل فيكذب نقيضهما الكائيتان  
متوكلين به لا اصل صدقنا منفصلة لانه اذا كذب فان لم يكن شيء من ج ب اصل صدق لا شيء من ج  
ب دائما وهو احد جزئي الانفصال وان كان شيء من ج ب صدق الجزء الثاني وهو كل ج الذي هو ب  
ب دائما الا لصدق نقيضه وهو قولنا بعض ج الذي هو ب ليس ب فيصدق الاصل على تقدير كذبه  
وانه محال هذا اذا قيدت الموجبة الكلية بالمحمول اما اذا قيدت السالبة فلا يتم لجواز اجتماع الاصل و  
المنفصلة على الكذب كالمادة المفروضة فانه يكذب المركبة الجزئية فيها وكذا السالبة الكلية اعني قولنا

وثنى من ج الذي هو ب دائما ضرورة استحالة سلب لبا دائما محي الجيم الكهوت في الجملة وكذا للوجه  
 الكثرة لادام السلب من بعض الافراد نعم لو قيدت السالبة بنقيض المحمول ثم العمل وكذا في السالبة الجزئية  
 فكل تلك ظاهر للترتيب ان الاحجاب والسلب المركبة كما كانا واردين على موضوع واحد فموضوع  
 اللادوام هو الذي هو عليه الاحجاب والسلب بالعكس فاذا قيد موضوع اللادوام بالمحمول وموضوع الجزئية  
 بنقيض المحمول فبقيد حافظا للجهة والكيف عندكون افقضية موجبة وعلى العكس عندكونها سالبة يحصل  
 جزئيتان مفهومهما هو مفهوم الجزئية بعينه فيكون احد نقيضيهما مساويا لنقيض الجزئية بالضرورة فا  
 لمحصل ان المفهوم المرتد بين نقيض الجزئين ان اريد به الجزئية الشبهة بالمنفصلة فلا فرق بين الكلية  
 والجزئية اصلان اريد به بالمنفصلة الشبهة بالجهة فان اريد بنقيض الجزئين نقيضا العنيتين اللتين  
 هما جزئيهما فلا فرق ايضا فان اريد بهما نقيضا الكلية في الكلية والجزئيتين في الجزئية فالفرق بين علي ما افحصا  
 الان في اطلاق الجزئين على الجزئيتين لتساخا لان الجزئيتين اللتين لا يكفي الترتيد بين نقيضيهما في نقيض  
 الجزئية ليستا بجزئيهما واللذان هما جزئيهما يكفي الترتيد بين نقيضيهما في نقيضهما فظهر مما ذكرنا انه ليس  
 ثنى من القضا بالذات كونه نقيض من جنسها وان الموجبة المركبة ليس نقيضها سلبا محضا كما انها ليست ايجابا  
 محضا بل كانت مشتملة على موجبة وسالبة كذلك يشتمل نقيضها على ايجاب وسلب حتى يكون نقيض  
 الموجبة منها اى من المركبة سلبا ونقيض السلب ايجابا وقد سبق في بعض الخواطر انه يمكن تحصيل نقيض  
 بسبطة تساوى نقيض المركبة كليته كانت او جزئية لان كل مركبة ترجع الى نقيضة واحدة موجبة جهتها  
 جهة الجزء الاول من المركبة بان يجعل موضوعها مقبدا بنقيض المحمول ومحمولها عين المحمول ان كانت  
 المركبة موجبة ويجعل موضوعها مقبدا بعين المحمول ومحمولها بنقيض المحمول ان كانت سالبة ويكون قيد  
 الموضوع بالفعل في غير الارض وده والممكنة الخاصة والمكان العام فيهما فيكون نقيض تلك القضاة  
 الموجبة وهو السالبة المناقضة للجزء الاول في الجهة والكم مساويا لنقيض المركبة فنقول كل ج ب لا دائما مرج  
 الى قولنا كل ج ليس ب ب بالفعل انه معنى اللادوام لا ثنى من ج ب بالفعل فيصدق على كل ج انه ليس  
 وان ب يصدق على كل ج الكه هو لا ب بالفعل يكون نقيضه وهو قولنا ليس بعض ج الكه هو لا ب دائما  
 مساويا لنقيض المركبة وقولنا لا ثنى من ج ب لا دائما مرجع الى كل ج ب هو لا ب بالفعل لان معنى اللادوام  
 كل ج ب بالفعل فيصدق على كل ج انه ب وليس ب يصدق على كل ج الذي هو لا ب بالفعل فنقيضه  
 هو ليس بعض ج ب هو لا ب دائما مساويا لنقيض المركبة وقولنا بعض ج ب لا دائما مرجع قولنا بعض  
 ج ليس ب ب بالفعل فبساو نقيضه نقيضه وهو قولنا لا ثنى من ج ليس ب ب دائما مساويا لنقيض المركبة  
 بعض ج ب لا دائما مرجع قولنا بعض ج ب هو لا ب بالفعل فبساو نقيضه وهو قولنا لا ثنى من ج ب لا  
 ب دائما مرجع من قولنا هذا الطريق ان بهما الخلف يتم بابطال نقيضة واحدة بخلاف ما ذكرناه

ب دائما مرجع بعض ج الذي هو ب دائما ضرورة استحالة سلب لبا دائما محي الجيم الكهوت في الجملة وكذا للوجه  
 الكثرة لادام السلب من بعض الافراد نعم لو قيدت السالبة بنقيض المحمول ثم العمل وكذا في السالبة الجزئية  
 فكل تلك ظاهر للترتيب ان الاحجاب والسلب المركبة كما كانا واردين على موضوع واحد فموضوع  
 اللادوام هو الذي هو عليه الاحجاب والسلب بالعكس فاذا قيد موضوع اللادوام بالمحمول وموضوع الجزئية  
 بنقيض المحمول فبقيد حافظا للجهة والكيف عندكون افقضية موجبة وعلى العكس عندكونها سالبة يحصل  
 جزئيتان مفهومهما هو مفهوم الجزئية بعينه فيكون احد نقيضيهما مساويا لنقيض الجزئية بالضرورة فا  
 لمحصل ان المفهوم المرتد بين نقيض الجزئين ان اريد به الجزئية الشبهة بالمنفصلة فلا فرق بين الكلية  
 والجزئية اصلان اريد به بالمنفصلة الشبهة بالجهة فان اريد بنقيض الجزئين نقيضا العنيتين اللتين  
 هما جزئيهما فلا فرق ايضا فان اريد بهما نقيضا الكلية في الكلية والجزئيتين في الجزئية فالفرق بين علي ما افحصا  
 الان في اطلاق الجزئين على الجزئيتين لتساخا لان الجزئيتين اللتين لا يكفي الترتيد بين نقيضيهما في نقيض  
 الجزئية ليستا بجزئيهما واللذان هما جزئيهما يكفي الترتيد بين نقيضيهما في نقيضهما فظهر مما ذكرنا انه ليس  
 ثنى من القضا بالذات كونه نقيض من جنسها وان الموجبة المركبة ليس نقيضها سلبا محضا كما انها ليست ايجابا  
 محضا بل كانت مشتملة على موجبة وسالبة كذلك يشتمل نقيضها على ايجاب وسلب حتى يكون نقيض  
 الموجبة منها اى من المركبة سلبا ونقيض السلب ايجابا وقد سبق في بعض الخواطر انه يمكن تحصيل نقيض  
 بسبطة تساوى نقيض المركبة كليته كانت او جزئية لان كل مركبة ترجع الى نقيضة واحدة موجبة جهتها  
 جهة الجزء الاول من المركبة بان يجعل موضوعها مقبدا بنقيض المحمول ومحمولها عين المحمول ان كانت  
 المركبة موجبة ويجعل موضوعها مقبدا بعين المحمول ومحمولها بنقيض المحمول ان كانت سالبة ويكون قيد  
 الموضوع بالفعل في غير الارض وده والممكنة الخاصة والمكان العام فيهما فيكون نقيض تلك القضاة  
 الموجبة وهو السالبة المناقضة للجزء الاول في الجهة والكم مساويا لنقيض المركبة فنقول كل ج ب لا دائما مرج  
 الى قولنا كل ج ليس ب ب بالفعل انه معنى اللادوام لا ثنى من ج ب بالفعل فيصدق على كل ج انه ليس  
 وان ب يصدق على كل ج الكه هو لا ب بالفعل يكون نقيضه وهو قولنا ليس بعض ج الكه هو لا ب دائما  
 مساويا لنقيض المركبة وقولنا لا ثنى من ج ب لا دائما مرجع الى كل ج ب هو لا ب بالفعل لان معنى اللادوام  
 كل ج ب بالفعل فيصدق على كل ج انه ب وليس ب يصدق على كل ج الذي هو لا ب بالفعل فنقيضه  
 هو ليس بعض ج ب هو لا ب دائما مساويا لنقيض المركبة وقولنا بعض ج ب لا دائما مرجع قولنا بعض  
 ج ليس ب ب بالفعل فبساو نقيضه نقيضه وهو قولنا لا ثنى من ج ليس ب ب دائما مساويا لنقيض المركبة  
 بعض ج ب لا دائما مرجع قولنا بعض ج ب هو لا ب بالفعل فبساو نقيضه وهو قولنا لا ثنى من ج ب لا  
 ب دائما مرجع من قولنا هذا الطريق ان بهما الخلف يتم بابطال نقيضة واحدة بخلاف ما ذكرناه





واما الموجبات فالوجود ببيان والوقت ببيان والمطلقة العامة بآية كبرية تنعكس جزئية في لكم الاحتمال كون المحول اعم من الموضوع ومطعم عاماته المحمة لوجه  
الاول ان يفرض المدي هو ب د فذدب وانترج بعض ب ج بالاطراف من الثالث الثاني ان يفرض نقيض العكس الى الاصل لينتج سلبا لشي عن نفسه واما  
من الاول الثالث ان يعكس نقيض العكس ليرتد الى نقيض الاصل اوضده

١٧٥

وان كان سالباً فاما هذا الشرط ليس بمجرى الاصطلاح بل هناك شئ اخر وهو انه يفرض نقيض القضاة اعم  
يجد هناك اكثر بعد التبديل صادقة لا تفرق الاموات في كيف الثالث بقاء الصدق وانما شرطه  
لان العكس لازم خاص من لوازم الاصل فيستحيل ان يكون الملزوم صادقا ولا لازم كاذبا ولا يشترط بقاء  
الكذب لمجواز كون الملزوم كاذبا ولا لازم صادقا وانما في الترتيب نظر في تناقضه بما يصدق مع الاصل بطريق  
الاتفاق كقولنا كل انسان ناطق فانه يصدق مع قولنا كل انسان <sup>ناطق</sup> وليس عكسها ولا المجوابات المراد ببقاء  
الصدق ليس ان الاصل والعكس كيان صادقين بالفعل بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو صدق صدق  
العكس معه لا هذا القدر اعرف المعينة المطلقة بل على وجه اللزوم فلا اشكال ولقد صرح بالعنايتين من غير  
بانه تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بالآخر مع حفظ الكيفية على وجه اللزوم  
وهنا نظر عام وهو الاتساق بالاعم من العكس فانه يصدق مع الاصل بطريق اللزوم مع انه لا يستعمل عكسا  
فلا يقال السالبة الضمنية تنعكس الى السالبة الممكنة وان لزمها والاولى ان يقال تبديل كل من طرفي  
القضية بالآخر تبديلا مغيرا لمفهومها حافظا للكيف يلزمها الا بواسطة تبديل الخ ليقا جميع هذه  
التناسيل لا يطابق استعمالهم فانهم يطلقون العكس على القضية الاعلى التبديل لا نأقول لانهم انهم لا  
يطلقون العكس الاعلى القضية بل ربما يتجوزون فيه واما الاصطلاح والحقيقة فعلى ما ذكرنا **قال** اما  
الموجبات فالوجود ببيان **اقول** قد علمت ان المقصود من تحصيل العكس اخذ قضية يلزم الاصل بطريق  
التبديل وهكذا في انتاج الاقضية فلا بد فيها من بيان اللزوم وهو استفاد من البرهان وبيان الزايد  
غير لازم وهو استفاد من النقيض اى التخلّف في بعض المواد وليقع البداية بعكس الموجبات لان جوت  
العادة بتقديم السؤال لشيءها وكون الانعكاس فيها اظهر لان عقد الوضوع والحمل فيها متفقان ولو  
جعلنا عقدا لوضع حمل وعقدا للحمل وضعا يتصل بمفهوم العكس يادى فامل مختلف السالبة لمجواز انتفا  
عقد الوضوع فيها فالموجبات سواء كانت كلية او جزئية تنعكس في لكم جزئية الاحتمال ان يكون المحول  
اعم من الموضوع وانتاع حمل الاخص على كل افراد اعم واما في المحمة فالوجود ببيان والوقت ببيان والمطلقة  
العامة تنعكس مطلقة عامة لانا اذا قلنا بعض ج ب بالفعل كان معناه ان شئاما مما يوصف ب ج بالفعل  
يوصف ب ب بالفعل فذلك الشئ يكون موصوفا ب ب بالفعل و ب ج بالفعل ايضا بعض ب بالفعل ج بالفعل  
واستدل عليه بثلاثة اوجه الاول افتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع د فذدب بالفعل لانا القضية  
ضعية و ب ج بالفعل لان ذات الموضوع لا بد ان يتصف بالعنوان بالفعل نخرج من الثالث بعض ب ج  
بالفعل وهو المطلوب فان قلت انتاج الشكل الثالث موقوف على عكس الضمني ليرتد الى الاول فلو  
بين العكس بالشكل الثالث لزم الدد فيقول من بين الانعكاس بهذا الطريق لا بين الانتاج بربل  
بطريق اخر نعم فيه سوء ترتيب لانه بيان لما يبتين بعد فلا بد ان لا يقال الى الشكل الثالث بل يقر كما

اي لما قلنا ان هذه القضية تنعكس الى القضية اخرى اوقفنا ذلك على  
قد عرفت ان الراد ليس ببيان معاهج الزايد ان قلت ان القضية ذات  
والشك ان الراد ليس ببيان معاهج الزايد ان قلت ان القضية ذات  
يبين في الصور ان القضية تنعكس الى القضية اخرى اوقفنا ذلك على  
جزئية تبين ضرورة وهذا هو الذي بين بانفسه  
اي لما قلنا عقد الوضوع والوجود في ذات واحدة لها  
المحول كغيرها على الموضوع بخلاف المحمول هو ذات الموضوع وذات  
المحول وذات الموضوع فلما انتفى عقد الوضوع جاز ان يكون  
شعائرين فلا يحصر مفهوم العكس بانظر الى مفهوم الامر  
لان الحكم على ذات لا يستلزم الحكم على ذات اخرى

نزهاته الثاني الخلفه هوان يقم نقيض العكس الى الاصل لينتج من الشكل الاول سلب الشيء عن نفسه  
 مثلا متى صدق كل ج أو بعضه ب بالاطلاق وجب ان يصدق بعض ب ج بالاطلاق وان يصدق  
 نقيضه وهو قولنا لا شيء من ب ج دائما فبجعل كبرى واصل القيصرة صغرى فينتج بعض ج ليس ج  
 دائما وان محال لوجود ج بناء على ايجاب الاصل الى محال لا لازم اما من صورة القياس وهو محال لأنه  
 بين الإنتاج او من مادته ولا يتخلو اما من الصغرى وهو ايضا محال لانها مفارقة الصدق او  
 من الكبرى فهي محالة فيكون العكس حقا ونقول المجموع من الاصل ونقيض العكس لا يستلزم  
 محال الا كان محالا وانتفائه اما بانتفاء الاصل هو باطل او بانتفاء نقيض العكس فيكون العكس حقا  
 صادقا وهو المطلوب لا يقال ان اردتم بقولكم متى صدق بعض ج ب صدق بعض ب ج ان  
 صدقه يلزم صدق الاصل فلا تم ان لو لم يلزمه لصدق نقيضه لجواز صدقه مع عدم لزوم صدق الاصل  
 نقيضه وان اردتم ان يصدق مع صدق الاصل اعم من ان يكون على وجه اللزوم او الاتفاق فسلم  
 لكنه لا يفيد المطلوب لأن الاعم لا يدل على الاخص لاننا نقول لم ادا للزوم وهو متحقق لأن العكس  
 لو لم يكن ممنوعا لكان من الاصل جازا نفكا كما عرفت فيجوز صدق نقيضه معه ولا يجازي خالو الشيء  
 عن النقيضين لكن يصدق نقيضه مع محال جواز المحال محال او نقول صدق نقيض العكس مع  
 الاصل ممنوع بل قد انعكس هذا المعنى باللزوم الا هذا التام لا نقول له مدعى وجوب صدق العكس عند  
 صدق الاصل الا لا يمكن صدق نقيضه معه لكنه محال لا يستلزمه المحال الثالث طريقا العكس  
 هوان ينعكس نقيض العكس ليرتد الى نقيض الاصل ان كان جزئيا او صدق ان كان كلياً مثلا اذا صدق  
 كل ج أو بعضه ب بالاطلاق وجب ان يصدق بعض ب ج بالاطلاق ولا فيصدق لا شيء من ب ج  
 دائما وينعكس الى لا شيء من ب ج دائما على ما ينبغي وقد كان كل ج أو بعضه ب حقا والتقريب  
 فيه ان يقال صدق الاصل مع لازم نقيض العكس ممنوع لا يستلزمه اجتماع النقيضين، اما اذا كان الاصل  
 جزئيا فظاهر ولما اذا كان كلياً فلا يستلزمه الجزئي فيمتنع صدق الاصل مع نقيض العكس فممنوع صدق  
 بدون العكس وهو المعنى من اللزوم واذ قد ثبت ان الانعكاس في المطلقة العامة فكذلك في البولي  
 اما الجريان الوجوه الثلاثة فاما لأن المطلقة اعتمها والاعم لازم الاخص بيان عدم لزوم الزيادة  
 ان التوقيت الكلية اخص وهي لا تنعكس الى الاخص من المطلقة كالجانبية لجواز التناهي بين وصفي المحمول  
 والموضوع فلا يصدق وصف للموضوع على ذات المحمول حين انصافه بوصف للمحمول كقولنا كل  
 مختلف معنى بالتوقيت لا دائما ولا يصدق بعض المعنى منخفف عن هو معنى عدم انعكاس الاصل  
 يستلزم عدم انعكاس الاعم وقيل ان قيد الوجود دائما لا يتعدى الى العكس لأنه اما سالبه مطلقة او  
 سالبه كلية وهما لا تنعكسان فلا يصل القيد الوجود في الانعكاس في غير نظر لأن عدم انعكاس فضته لا

فلا يمتنع وانعكسان ينعكس كل منهما جزئية حيثية بالوجود المذكورة والخاصتان والعامتان تنعكسان بتجزئة حيثية الدائمة اما الجزئية حيثية فلما مر في العامتين واما الدائمة فلان ذلك لبعض من تباين هو حجب ليس ج بالطلاق والالكان ج دائما فيكون هو حجب هو ب لا دائما

عسائر لم علم انعكاسها مع غيرها الجواز ان يقتضي خصوصية التركيب انعكاسها كما في الخاصتين نعم  
انعكاس القضية مستلزم لانعكاسها مع غيرها ضرورة ان لازم الجزئية لازم الكل قال والانعكاسان و  
العامة تنعكس كل منهما جزئية حيثية <sup>واحدة</sup> **اقول** والانعكاسان والعامة تنعكس كل منهما جزئية حيثية اما  
الدائمة فلان مفهومها ان وصف المحمول ثابت لذات الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة و  
وصف الموضوع ثابت له في الجملة اذ المراد به ما صدق عليه ج بالفاعل في وصف المحمول ووصف الموضوع  
يجمعهان على ذات واحد في بعض اوقات ذات الموضوع وبعض اوقات بعض اوقات وصف المحمول  
فما صدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول اما العا  
فلا تفرقكم فيها بان وصف المحمول ثابت مادام وصف المحمول فيهما يجمعهان على ذات واحدة في جميع  
اوقات وصف الموضوع اعني اوقات وصف المحمول فما صدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف  
الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول وهو وقت وصف الموضوع فلا ينعكس الى الاخر من حيثية كما  
لعرفية اذ ليس بنا فيها ازان وصف المحمول ثابت مادام وصف الموضوع ثابتا وليس لنا ان متى لم يثبت  
وصف الموضوع لم يثبت وصف المحمول حتى يازم نبوت وصف الموضوع مادام وصف المحمول ثابتا  
وقد تمت ذلك بالوجود الثلاثة ولينته في العرفية العامة التي هي اعم اولها الاقراض فانه اذا صدق  
بعض ج ب مادام ج صدق بعض ج ح حين هو ب لا ان فرض ذات الموضوع د ب و د ج في  
بعض اوقات كون ب لا تذب في جميع اوقات كون ج و د ج بالفعل وهو ظاهر وان كان د ج بالفعل  
ب بالفعل و ج في بعض اوقات كون ب صدق بعض ج ح في بعض اوقات كون ب فلا قلنا لقد  
القاتلة د ج بالفعل مستند ركة لانه يكفي ان يقال لما كان د ب و د ج في بعض اوقات كون ب صدق بعض  
ب ج في بعض اوقات كون ب وهو مفهوم العكس نقول ببيان ان د ب بالفعل موقوف على ان ج  
بالفعل اذ ليس لنا في الاصل الا ان د ب مادام ج وهو لا يستلزم ان يكون ب بالفعل الا اذا كان ج  
بالفعل لجواز ان يكون د ب مادام ج ولا يكون ب اصلا فلا ج كان هذه الطريقة التي سلكناها  
لتحصيل مفهوم القضية وبيان استلزام العكس الا ان المتأخرين فرزوه في صورة قياس من الثاني  
وهو ليست من القياس في شئ كما اشار اليه الشيخ في اشفاء واثبات الخلف وهو انه لو لم يصدق بعض ب  
ج حين هو ب لصدق الاثنى من ب ج مادام ب الى قولنا الاثنى من ج ب مادام ج فيجعل كبر لصغر  
الاصل لينتج بعض ج ليس ج مادام ج فانه محال واثبات العكس وهو انه ينعكس الاثنى من ب ج مادام ب الى  
قولنا الاثنى من ج ب مادام ج وقد كان بعض ج ب مادام ج هك فلذا لم هذا العكس العرفية لزم  
البواقي اطراد الوجود فيها الا ان لازم العام لازم الخاص واما بيان عدم لزوم الزايد فلان الاخر منها  
وهي الضرورية لا تنعكس الى الاخر من حيثية كالعرفية لجواز انعكاس وصف الموضوع عن وصف

نعم ان بعض اوقات ان يقال مفهومها ان وصف المحمول ثابت لذات الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة و  
وصف الموضوع ثابت له في الجملة اذ المراد به ما صدق عليه ج بالفاعل في وصف المحمول ووصف الموضوع  
يجمعهان على ذات واحد في بعض اوقات ذات الموضوع وبعض اوقات بعض اوقات وصف المحمول  
فما صدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول اما العا  
فلا تفرقكم فيها بان وصف المحمول ثابت مادام وصف المحمول فيهما يجمعهان على ذات واحدة في جميع  
اوقات وصف الموضوع اعني اوقات وصف المحمول فما صدق عليه وصف المحمول صدق عليه وصف  
الموضوع في بعض اوقات وصف المحمول وهو وقت وصف الموضوع فلا ينعكس الى الاخر من حيثية كما  
لعرفية اذ ليس بنا فيها ازان وصف المحمول ثابت مادام وصف الموضوع ثابتا وليس لنا ان متى لم يثبت  
وصف الموضوع لم يثبت وصف المحمول حتى يازم نبوت وصف الموضوع مادام وصف المحمول ثابتا  
وقد تمت ذلك بالوجود الثلاثة ولينته في العرفية العامة التي هي اعم اولها الاقراض فانه اذا صدق  
بعض ج ب مادام ج صدق بعض ج ح حين هو ب لا ان فرض ذات الموضوع د ب و د ج في  
بعض اوقات كون ب لا تذب في جميع اوقات كون ج و د ج بالفعل وهو ظاهر وان كان د ج بالفعل  
ب بالفعل و ج في بعض اوقات كون ب صدق بعض ج ح في بعض اوقات كون ب فلا قلنا لقد  
القاتلة د ج بالفعل مستند ركة لانه يكفي ان يقال لما كان د ب و د ج في بعض اوقات كون ب صدق بعض  
ب ج في بعض اوقات كون ب وهو مفهوم العكس نقول ببيان ان د ب بالفعل موقوف على ان ج  
بالفعل اذ ليس لنا في الاصل الا ان د ب مادام ج وهو لا يستلزم ان يكون ب بالفعل الا اذا كان ج  
بالفعل لجواز ان يكون د ب مادام ج ولا يكون ب اصلا فلا ج كان هذه الطريقة التي سلكناها  
لتحصيل مفهوم القضية وبيان استلزام العكس الا ان المتأخرين فرزوه في صورة قياس من الثاني  
وهو ليست من القياس في شئ كما اشار اليه الشيخ في اشفاء واثبات الخلف وهو انه لو لم يصدق بعض ب  
ج حين هو ب لصدق الاثنى من ب ج مادام ب الى قولنا الاثنى من ج ب مادام ج فيجعل كبر لصغر  
الاصل لينتج بعض ج ليس ج مادام ج فانه محال واثبات العكس وهو انه ينعكس الاثنى من ب ج مادام ب الى  
قولنا الاثنى من ج ب مادام ج وقد كان بعض ج ب مادام ج هك فلذا لم هذا العكس العرفية لزم  
البواقي اطراد الوجود فيها الا ان لازم العام لازم الخاص واما بيان عدم لزوم الزايد فلان الاخر منها  
وهي الضرورية لا تنعكس الى الاخر من حيثية كالعرفية لجواز انعكاس وصف الموضوع عن وصف

واما المكتبات فلا تنعكس كجواز امكان صفته لنوعين ان ثبت لاحدهما بالفعل فقط فيحمل ذلك الصفة على النوع الثاني بالامكان مع امتناع حملها على الثالث  
 الصفة احتجوا بالوجوه الثلاثة المذكورة في المعلقة العامة وجواب الأول والثاني بمنع انتاج المكتبة الضعيفة في الأول والثالث وجواب الثالث بمنع  
 انعكاس السالبة الضعيفة في رتبة

١٧٩

المحمول فلا يصدق وصفه لموضوع مادام وصف المحمول كقولنا كل ضاحك انسان بالضرورة ولا يصح  
 بعض الانسان ضاحك مادام انسانا بل في بعض اوقات كونه انسانا واما الخاصتان فتعكسان جفينة  
 لا تامة لانها قد حكم فيها بان وصف المحمول ثابت مادام وصفه لموضوع وليس ثابت لذات الموضوع  
 دائما فاما يجمعان على ذات واحدة فاصدق عليه وصف المحمول يصدق عليه وصفه لموضوع في  
 بعض اوقات وصف المحمول دائما على الذات وجب ان لا يصدق وصفه لموضوع دائما على الذات  
 لأن وصف المحمول دائم بدوام وصفه لموضوع فلو دام وصفه لموضوع للذات لدام وصفه للمحمول  
 له وقد فرضناه لا دائما ههنا فيصدق ان ما صدق عليه وصفه لموضوع في بعض اوقات وصفه للمحمول  
 لا دائما واجتهد على ذلك اما على لزوم الحيزية فالوجوه المذكورة اوبات لازم الاثم لازم الاثر فاما  
 على اللازم فبان ذلك لبعض المذكور ههنا حين هو ب ليس ج بالاطلاق ولا لكان ج دائما فيكون  
 ب دائما لدوام الباء بدوام الجيم وقد كان ب دائما فيصدق بعض ب ج حين هو ب دائما وهذا  
 محمل ما فضلناه **قالوا في المكتبات فلا تنعكس** **اقول** المكتبة العامة والخاصة لا تنعكسان لأن  
 مفهومهما ان ذات الموضوع ثبت له وصف لموضوع بالفعل وصف المحمول بالامكان ومنه فهم العكس  
 ان تلك الذات ثبت له وصف للمحمول بالفعل وصفه لموضوع بالامكان ومن البين ان الأول لا ينضم  
 الثاني لأن الممكن وقيل لا يخرج الى الفعل أصلا ونبتة على هذا المعنى بانه ربما امكن صفة لنوعين يثبت  
 لاحدهما بالفعل دون الآخر فاصدق عليه النوع الثاني صدق عليه الوصف بالامكان ولا يصح النوع  
 الثاني بالامكان على ما يصدق عليه الوصف بالفعل لأن كل ما صدق عليه الوصف بالفعل فهو النوع  
 الأول **مثلا** مركوب زيد ممكن للفرس والحصان ثابت للفرس فقط فيصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان و  
 لا يصدق بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان العام لكن هو اعلم الجملات لصدق قولنا لا شيء من  
 مركوب زيد بالفعل حمار بالضرورة اذ كل مركوب زيد بالفعل فهو فرس بالضرورة ولا شيء من الفرس حمار  
 بالضرورة وتمتت **تنبيه** ذهب الى انعكاس المكتبتين ممكنة عامة بالوجوه الثلاثة الافتراض فانه اذا فرض  
 الذات التي صدق عليها ج وب بالامكان وقد ب بالامكان وجع بالفعل فبعض ب ج بالامكان والخلف  
 فانه لو لم يصدق بعض ب ج بالامكان صدق لا شيء من ب ج بالضرورة فيجعل الكبرى الأصل لنتيج بعض  
 ج ليس ج بالضرورة والعكس فان لا شيء من ب ج بالضرورة يعكس الى لا شيء من ج ب بالضرورة وقد  
 كان بعض ج ب بالامكان هذا خلف طاجيب عن الاولين بمنع انتاج المكتبة الضعيفة في الأول والثالث ومن  
 الثالث بمنع انعكاس السالبة الضعيفة سالبة ضرورية وبما يستدل عليه بانها كانت صدقت الممكنة  
 امكن صدق المطلقة وكلنا امكن صدق المطلقة امكن صدق عكسها المطلقة وكلنا صدقت الممكنة  
 امكن صدق عكسها المطلقة وكلنا امكن صدق عكسها المطلقة صدقت الممكنة العكس واجيب عنه



بان بين امكان الصدق وصدق الامكان فربا بان صدق الممكن يستلزم وجود ذات للموضوع وانما  
بالوصف العنواني بالفعل بخلاف امكان صدق الفعلية فان امكان وجود الموضوع وامكان انصاف  
بالوصف العنواني كان فيه فقد امكن ان يصدق كل غناء طائر ولا يصدق كل غنا طائر بالامكان  
والتحقيق يقتضي انهما متغايران في المفهوم ومثلهما ان اما تغايرهما فلا بد صدق الامكان امكان  
عرض له الصدق وامكان الصدق صدق عرض له الامكان ولا تغاير بينهما ظاهر وانما تلازمهما فلا بد صدق  
امكان النسبة معناه انهما لم يمتنع ان تكون وفي لم يمتنع ان تكون امكن ان يكون بالفعل هو امكان  
صدق الفعلية وكل معنى امكن صدق النسبة الفعلية لم يمتنع تلك النسبة في نفسها فاما لو امتنع  
لما امكن صدقها لعدم امتناع النسبة امكانها فلن قلت ليس نبوت المحول للموضوع ممكنا حال عدم  
المحول ونبوت المحول حال عدمه متمنع وكل امكان الحوادث متحقق في الاول ففي الصورة بين يثبت  
الامكان دون امكان النبوت فنقول امتناع نبوت المحول حال عدمه انما هو بالغير والامتناع  
بالغير لا ينافي الامكان بالذات فكما ان امكان تلك الحوادث متحقق في الاصل كان امكن وجوده في الاصل  
ولو اخذ الحوادث بشرط الحدوث فلا امكان له في الاصل ولا هو ممكن الوجود فيه وانما ما ذكره من امكان  
فان لم يكن للبقاء وجود في زمان ما اصال فلا امكان صدق والصدق امكان وان كان له وجود في  
زمان ولو في بعض الازمنة المستقبلة فمناك صدق امكان وامكان صدق وانما الجواب عن الدليل فهو  
انتم مني على استلزام امكان الاصل امكان العكس وستسمع ما فيه من قريب واعلم ان الموضوع لو اخذ  
بالامكان كما اخذه الفاطمي فلا شك في انعكاس الممكنين ممكنة عامة لانها من الوجوه المذكورة  
لاننا نحتاج الضمير في الممكن في الاول والثالث والاربع واليقين والانعكاس السالبة الضرورية كفسها  
اما اذا اخذناه بالفعل كما هو في الشرح فاما ان يعتبر الفعل بحسب الامر نفسه او يعتبر بحسب الفرض سواء  
كان مطابقا لنفس الامر ولا فان اعتبر بحسب نفس الامر لم ينعكس الممكنان ممكنة لانه قد يصدق كل ما  
ينصف جميع بالفعل نفس الامر فهو بالامكان ولا يصدق بعض ما ينصف ببالفعل نفس الامر فهو  
ج بالامكان لجواز ان لا يقع الممكن في امر لا في نفس الامر وكل انعكاس السالبة الضرورية كفسها  
انتاج الممكن في الاول والثالث وان لم يعتبر الفعل كفسها بحسب نفس الامر بل اعلم من الوجود والغير  
العقلي على ما صرح الشرح بربطه انعكاس الممكنة ممكنة لان معانيها ان ما امكن صدق ج عليه وضمير  
العقل ج بالفعل فهو بالامكان ولا شك ان ما هو بالامكان مما يفرضه العقل ج بالفعل وان يقع  
بالقوة لانها في تلك شئ قد اجتمع فيه وصف ببالامكان بل بالفعل الفرضي ووصف ج بالامكان فبعض  
ما امكن ان يكون بوفرضه العقل ببالفعل ج بالامكان وهو مفهوم العكس والتفويض مندفع اذ  
لم يصدق السالبة الكلية الضرورية ضرورة صدق قولنا بعض ما فرضه العقل انهم مركوب في الفعل

بما يستلزم عدم الامكان نبوت حال عدمه وكذلك نبوت امكان حدوث في الاول ولا  
يكن نبوت محمول مع الاول بالامتناع لان الامكان لا يثبت بالنبوت المحول حال عدمه  
لان نبوت المحول حال عدمه مستلزم امتناع النبوت بالغير بالذات والاول بالان  
الامكان بالذات والاول بالان رتبة بامكان حدوثه بامكان حدوثه بامكان حدوثه  
بما يستلزم الاول بالان رتبة بامكان حدوثه بامكان حدوثه بامكان حدوثه

لان مفهوم الممكن ان يوجب بالامكان ببالامكان فيكون ما هو  
بالامكان ج بالامكان بالضرورة ووجه ايراد هذا الجواب ان  
قد استلزم نبوت المحول بالضرورة ووجه ايراد هذا الجواب ان  
والسبب الضرورية كفسها بالضرورة وان كان لا يوجبها في  
لاهم انفسها سببا واستلزمها في الشرح فاما ما فرضه العقل  
الاحكام على ما هو منسب القدره فاما ما فرضه العقل في رتبة

وأما السؤال الكلية فالعامتان والدائمة تنعكس كغيرها بالوجوه المنقذة والضرورية تنعكس دائمة لا ضرورة لها ذكر في عدم انعكاس الممكنة الموجبة والمختصة تنعكسان عامتين مع قبلا للدوام في البعض واللا بد من الدوام في الكل وانعكس الى ضد الأصل في غير هذا خلف ولا تنعكسان كغيرها بالصدق قولنا الاثنى من الكاتب ساكن مادام كاتب الا لا نأمن مع كذب قولنا الاثنى من الساكن بكتب مادام ساكن الا لا نأمن ان بعض الساكن ساكن وانما كالأول وان اريد بالدوام ليس الدوام في كل واحد واحد بل في الكل انعكست كغيرها ما وعلله مراد المنقذة من حيث قالوا بالانعكاس كغيرها

فهو حار بالامكان وكذا ينعكس السالبة الضرورية كغيرها وينتج الممكنة في الأول والثالث وليبان  
موضع سننكم فيم الزان ههنا اشكال وهو انما اعتبر في الفعل في الموضوع بحسب الفرض  
ان يعتبر الفعل المذكور في جاب المحمول بحسب نفس الامر او بحسب الفرض فان اعتبر بحسب الفرض لم  
تناقض المطلقة الدائمة لان فرض البتوت او السلب بالفعل لا يناقض السلب الايجاب وانما يلزم  
انعكاس الممكنات مطلقة وهو ظاهر وان اعتبر بحسب نفس الامر لم ينعكس المطلقات مطلقة لان  
ج بالفعل في الفرض فلا كان ب في نفس الامر يلزم من ان ب تكون بالفرض يكون ج في نفس الامر لوجوب  
عدم مطابقة الفرض للعقل لنفس الامر لا يقال لما انعكست السالبة الدائمة سالبة دائمة تنعكس انعكاس  
المطلقات مطلقة بطريق العكس لاننا نقول فلا كان الاطلاق على ما ذكره الشيخ لم يثبت انعكاس  
الدائمة دائمة فلا قلنا الاثنى من ج بالامكان ب لانما فلا اثنى من ب بالامكان ج وانما لا الصدق  
بعض ب بالامكان ج بالاطلاق وينعكس الى بعض ج بالاطلاق ب بالامكان او ينضم الى الأصل حتى  
ينتج بعض ب بالامكان ليس ب لانما لم يلزم خلف اصلا على ان الشيخ جزم بانعكاس المطلقات مطلقة و  
انعكاس السالبة الدائمة كغيرها لكن ذهب الى انعكاس سائر المطلقات الى الممكنة وبالحمله يلوح في كلامه  
اضطراب وتبويض ما ووجه النقض عن هذا الاشكال انك قد عرفت ان الضرورية الدائمة تنعكس  
بالمعنى الاعم ساوت الدوام والامكان الاطلاق العام وان فسرت بالمعنى الاخص يكون اخص من  
العام والامكان اعم من الاطلاق العام لكن الجمهور لم يفرق بينهما لان الدوام لا ينفك عنها في الكتابة  
في القلوب لا يجب عن المحررات والشيخ فرق ثمة بينهما باعتبارها بالمعنى الاخص ولم يفرق بينهما احوى  
حتى فسرت الضرورية بالعدم في عدة مواضع وبالعكس نظر الى مساواتها بالمعنى الاعم اياه بحسب الامر  
نفسه او جريا على طريقة القوم بحيث حكم بانعكاس المطلقات مطلقة والسالبة الدائمة كغيرها انما  
لا حظ لنفس الامر والدوام متبعة القوم وحيث حكم بانعكاسها ممكنة اعتبر المعنى الاخص فقد ظهر سقوط  
تشنيع المتأخرين عليه بوقوع الخط في كلامه مراد غير اصطلاح الفارابي في حقه الموضوع ولم يغير  
احكامه بل الخط انما هو في كلامهم لانهم اخذوا الضرورية بالمعنى الاعم ولم يحفظوا عليه في الاحكام  
على ما سبقته الاشارة اليه في مرجع التشنيع مجازا فيه عليهم قال في السؤال الكلية فالعامتان  
والدائمة تنعكس كغيرها **اقول** السؤال اما كلية او جزئية اما الكلية فالعامتان والدائمة  
تنعكس كغيرها ونقر بمراد العرفية العامة ان متى صدق الاثنى من ج ب مادام ج واجب الصدق  
الاثنى من ج ب مادام ب لا الصدق بقضيه وهو قولنا بعض ج ب حين هو ب بقضيه الى الأصل  
حتى ينتج بعض ب ليس ب حين هو ب وهو محال لوجود البعض على تقدير صدق بقضيه العكس  
انعكس الى قولنا بعض ج ب حين هو ج فمذ كان الاثنى من ج ب مادام ج هف وانما لم يبق الاثني

وقال  
الممكنة ووجه ان  
الممكنة مطلقه ضرورية  
ذات الكمالات  
الامر ما اذا ضاه  
نقد في نفس الامر  
بعضي الا ان  
المطلقة ممكنة  
ما هف هو كذا  
بعضي الا ان  
المطلقة ممكنة  
ما هف هو كذا

فالحق ان الاستعمال في انعكاس السؤال لان محصله نصير عقدي الوضع والحال عقد حمل عقد الوضع ليس بالزم التحقق فيها نعم يمكن الافتراض في نقيض عكسها لكن هو بطريق العكس بعينه ونقريها في الدائم على هذا القياس في المشروطه العاقبه لانهم على مذهب المصنف اما الخلف فلعدم انتاج تصرف الممكنة الحبيثة في الشكل الاقل اما العكس فلعدم انعكاسها وكيف والنقض قائم اذ يصدق في المناقض وب الاشئ من مركوب زيد بحال بالضرورة ما دام مركوب زيد لا يصدق في الاشئ من الحمار بمركوب زيد بالضرورة ما دام حامل المصدق ينقضه وهو بعض الحمار مركوب زيد بالافعال حين هو حامل التصواب لتفصيل المذكور سنشير اليه في اخر المختلطات وهو ان المشروطه ان فسرت بالضرورة الاجل الوصف تنعكس كنفها لان المناقاة بين وصف الموضوع وصف المحمول متحققه في الموضوع لا في المناقاة السليمة هو وصف الموضوع واذا تحققت المناقاة بين الوصفين فتنحقق وصف المحمول امتنع صدق وصف الموضوع فيكون المناقاة متحققه بين ذات المحمول وصف الموضوع الاجل وصف المحمول هو مفهوم العكس اما ان فسرت بالضرورة ما دام الوصف فلا تنعكس كنفها لان حكم في الاصل ان ذات الموضوع يناق وصف المحمول في جميع اوقات وصف الموضوع ولا يلزم منه المناقاة بين الوصفين مطلقا حتى يلزم من صدق احدهما على ثوابتاً الاوغايرة ما في الباب ان يكون وصف الموضوع وصف المحمول متنايين في ذات الموضوع ومفهوم العكس مناقات ذات المحمول وصف الموضوع في جميع اوقات وصف المحمول واحدهما لا يستلزم الاخر لحوذان يكون ذات المحمول مغاير لذات الموضوع كما في المثال المذكور فان مفهوم الاصل هناك مناقاة ما صدق عليه مركوب زيد بالفعل وصف الحمار ما دام مركوب زيد لا يلزم منه المناقاة مركوب زيد وصف الحمار في ذات الموضوع اعني ما صدق عليه انه مركوب زيد بالفعل هو الاستلزام المناقاة بين ذات الحمار وبين وصف مركوب زيد وهكذا الوفر بالضرورة بشرط الوصف لان غايرتها ان مجموع ذات الموضوع وصفه مناقات لوصف المحمول ولا يستلزم هذا الا المناقاة بين الوصفين في ذات الموضوع ولا يلزم منه المناقاة بين مجموع ذات المحمول ووصفه وبين وصف الموضوع مثلا اذ فرضنا ان الاحاز في الواقع الا لا ذهن يصدق في الاشئ من الحمار بما دام بالضرورة ما دام حازا ومفهوم المناقاة بين وصفي الحمار والجامد فيما صدق عليه الحاز بالفعل وهو الا لاهن ولا يستلزم المناقاة بينهما فيما صدق عليه الجامد بالفعل ضرورة صدق قولنا بعض الجامد حاز بالامكان بالضرورة تنعكس دائمة بالضرورة اما انعكاسها الى الدائم فلوحة الخاص لما يستلزمه العام والجواب ان الوجوه المذكورة فيها اما انما لا تنعكس ضرورة فلا يلزم صدق في المثال المذكور الاشئ من مركوب زيد بحال بالضرورة وبكذب الاشئ من الحمار بمركوب زيد بالضرورة

يخرج الامام على ان الدائمة لا تنعكس كغيرها بان الكتابة ممكنة للانسان فامكن سلما غير وانما وقوع هذا الممكن مع انعكاس السالبة الدائمة وانما لصق قولنا لا شئ من الكاتب بانسان طامها هذا محال ولم يلزم من فرض الممكن فنومن الانعكاس وجواب انه قد يلزم من اجتماعهما ان الممكن قد يقع اجتماعهما

لصدق بعض المحارم كدوب زيد بالامكان والشرعي ذلك ان الممكنة بقض الضرورية فكما لم تنعكس الممكنة ممكنة كذلك لم تنعكس الضرورية ضرورية فانه لو كانت السالبة ان الضروريات متلازمين تلازم في الحقيقة  
الموجبات الممكنة لا محالة ولما احتاجت تنعكس عامتين مع قيد الازدحام في البعض اما انعكاسها الى  
العامتين فملوجوه المذكورة اولاً ان لازم الاصل لازم الاخص واما الازدحام في البعض فلا تلازم الازدحام الاول  
دال على مطلقة عامة موجبة كلية وهي تنعكس الى مطلقة عامة موجبة جزئية فلا تلازم الازدحام في البعض باره عنها  
وبينها بالوجوه الثلاثة ممكن كما امكن في انعكاس المطلقة لا فرق وبينه المختص بطريق العكس وهو ان لو لا  
قيد الازدحام في البعض اي بعض بـ ج بالاطلاق لبث الازدحام في الكل اي لا شئ من بـ ج وانما تنعكس  
الى لا شئ من جـ ب وانما قد كان الازدحام الاصل كل جـ ب بالاطلاق هـ فـ ولا تنعكس كغيرها اي ما هي  
مع قيد الازدحام في الكل لان يصدق لا شئ من الكاتب بساكن الاضباع مادام كاتب الازدحام وانما يكذب  
لا شئ من الساكن بكاتب مادام ساكن الازدحام لان الكذب للازدحام وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق لصق  
بعض الساكن ليس كاتب وانما فان من الساكن ما هو ساكن وانما كالارض فليس قلت لما كان قيد  
الازدحام الاصل موجبة كلية وقد بينت انما لا تنعكس كلية فالجاء الى هذا البيان نفقولا للاحتمال ان  
يكون انضمام الموجبة الكلية الى قضية اخرى يوجب عكسها كلياً كما ان السالبة الجزئية لا تنعكس ولذا اخذت  
الى احدى العامتين اوجب انعكاسها وذكر القديما انما تنعكس كغيرها عامتين مع قيد الازدحام  
في الكل ويمكن توجيه بان الازدحام في كل واحد له مسيات احدهما سلب دوام كل واحد وهو ان يكون  
دوام الحكم الكلي مستقيماً وان الحكم في بعضه سلباً كان معناه ان دوام السلب الكلي منق  
وانقضاء دوام السلب الكلي اما باطلاق الايجاب في الكل او بدوام السلب في البعض واطلاق الايجاب في  
البعض لا ياما كان فاطلاق الايجاب في البعض منق ولاقضاء في نر منق تحقيق اطلاق الايجاب في البعض  
انقضي دوام السلب الكلي فيهما بالازدحام وانما اثبات الازدحام في كل واحد هو اطلاق الايجاب في الكل  
ففي كان المراد بالازدحام الاصل للمعنى الثاني لم تنعكس كغيرها لان اثنين في الكل لجواز الازدحام في البعض اما  
لو كان المراد بالمعنى الاول لانعكس كغيرها لان اثنين متى صدق اصدق الازدحام في البعض فتعكس الى  
الازدحام والعكس في البعض للبراهين الدالة على انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة كغيرها ومتى صدق في  
العكس الازدحام في البعض صدق انتفاء دوام السلب الكلي وهو مفهوم الاصل الى هذا اشار بقوله  
اريد بالازدحام اي الازدحام الاصل ليس الازدحام في كل واحد وهو للمعنى الثاني بل الازدحام في الكل اي انتفاء  
الازدحام في كل واحد لا الكل من حيث هو وكل فانه لا يكاد ينتج انعكس كغيرها ولعل مراد القديما هذا كما  
وجهناه قال اخرج الامام على ان الدائمة لا تنعكس كغيرها **اقول** ذكر الامام في المحضر ان السالبة  
الدائمة لا تنعكس كغيرها فاجاب عليه بان الكتابة ضرورية للانسان في وقت ما لصدق قولنا لا شئ

الازدحام في كل واحد له مسيات احدهما سلب دوام كل واحد وهو ان يكون دوام الحكم الكلي مستقيماً وان الحكم في بعضه سلباً كان معناه ان دوام السلب الكلي منق وانقضاء دوام السلب الكلي اما باطلاق الايجاب في الكل او بدوام السلب في البعض واطلاق الايجاب في البعض لا ياما كان فاطلاق الايجاب في البعض منق ولاقضاء في نر منق تحقيق اطلاق الايجاب في البعض انقضي دوام السلب الكلي فيهما بالازدحام وانما اثبات الازدحام في كل واحد هو اطلاق الايجاب في الكل ففي كان المراد بالازدحام الاصل للمعنى الثاني لم تنعكس كغيرها لان اثنين متى صدق اصدق الازدحام في البعض فتعكس الى الازدحام والعكس في البعض للبراهين الدالة على انعكاس الموجبة الجزئية المطلقة كغيرها ومتى صدق في العكس الازدحام في البعض صدق انتفاء دوام السلب الكلي وهو مفهوم الاصل الى هذا اشار بقوله اريد بالازدحام اي الازدحام الاصل ليس الازدحام في كل واحد وهو للمعنى الثاني بل الازدحام في الكل اي انتفاء الازدحام في كل واحد لا الكل من حيث هو وكل فانه لا يكاد ينتج انعكس كغيرها ولعل مراد القديما هذا كما وجهناه قال اخرج الامام على ان الدائمة لا تنعكس كغيرها



من الإنسان بكاتب بالامكان في وقت وكل ما هو ممكن في وقت يكون ممكن في كل وقت بالضرورة الزم الانفراد  
 من الامكان الذاتي الى امتناع الذاتي فاذن سلب ككتابة عن الانسان ممكن في جميع الاوقات والممكن  
 لا يلزم من فرض وقوعه محال فلفرض وقوعه حتى يصدق الاشئ من الانسان بكاتب دائما فلو انككت الشئ  
 العاظم لزم صدق الاشئ من الكاتب بالانسان دائما وهو محال وهذا المحال لم يلزم من فرض وقوع الممكن  
 فهو من الانعكاس فيكون محال الجواب اننا لاثم ان المحال ان لم يلزم من فرض وقوع الممكن كان ناسيا من  
 الانعكاس فان من الجواز ان يكون الزمان شئ منهما بل من المجموع فان الممكنين قد يستلزم اجتماع  
 محال وهو ضعيف اما اولانا ان المحال لولزم من المجموع كان اجتماع الفصل مع الانعكاس محالا فلا ينعكس  
 الاصل دائما ثانيا فلان كل مجموع يكون احد جزئيه واجب التحقق يكون الجزء الاخر ملزما للمبته الاجماعية  
 ضرورة انه كلما تحقق تحقق المجموع فلو وجب الانعكاس كان فرض وقوع الممكن هو الذي تحقق المجموع فالحال  
 لو كان لازما من المجموع الاستحال وقوع الممكن الاستحالة الملزوم باستحالة اللازم نعم لو كان المجموع من  
 امرين ممكنين جاز ان ينشأ المحال من المجموع وينه منه لطيف دائما ثالثا فلا يمكن ايراد البهتة بحيث  
 يندفع الجواب وذلك من وجهين **القول** لو انعكست السالبة الدائمة كان امكان صدقها مستلزما  
 لامكان صدق عكسها ضرورة ان امكان الملزوم ملزوم لامكان اللازم والثاني باطل لانه سلب ككتابة  
 عن كل افراد الانسان دائما ممكن مع ان عكسها وهو الاشئ من الكاتب بالانسان دائما مستنع الصدق لصدق  
 بعض الانسان كاتب بالضرورة فان قلت انك ليس يمكن صدق العكس قلنا قولنا بعض الكاتب بالانسان  
 بالضرورة فهو ليس بقبض الامكان صدق العكس فان قبض امكان الصدق ضرورة الصدق لصدق  
 الضرورة فنقول ضرورة الصدق وصدق الضرورة مثلا واما **الثاني** لو كانت السالبة الدائمة  
 تنعكس كنفسها لكان كلما فرض صدقها صدق عكسها لان معنى الانعكاس ليس الا هذا والثاني مستفاد انه  
 اذا فرض صدق قولنا الاشئ من الانسان بكاتب دائما لم يصدق عكسها واذا صدقت هذه الجزئية يصدق  
 قولنا ليس كلما فرض صدق السالبة يصدق عكسها وحق تكذيب الملازمة الكلية لا يقال كوضع هذا اليان  
 لزم ان لا ينعكس فثبت اصلها اما الموجبة فلا لانه لو فرض صدق قولنا كل انسان حجر لا يصدق عكسها وهو  
 بعض الحجر انسان واما السالبة فلا لانه لو فرض صدق قولنا الاشئ من الحيوان بالانسان بالضرورة لا يصدق  
 عكسها بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان لاننا نقول لاثم انه لو فرض صدق الموجبة والسالبة المذكورتين  
 لم يصدق عكسها عليه فانه ما في الباب ان عكسها محال في نفس الامر لكن الاصل ايضا محال والمحال اجبا  
 ان يستلزم المحال بخلاف ما ذكرناه في السالبة الدائمة فانا بينا ان سلب ككتابة عن كل افراد الانسان  
 دائما ممكن والممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال لا يقال لاثم كذب لعكس على ذلك التقدير فانه اذا فرض  
 ان الافراد من افراد الانسان هو كاتب فلا كاتب من الانسان فيصدق انعكس الضرورة لاننا نقول العكس

المتحققة في جميع الاوقات لغير فرض الانفراد مستفاد انما  
 يمكن سلب ككتابة عن افراد الانسان في جميع الاوقات  
 ان ضرورة الاجاب بالمتحققة في جميع الاوقات مستفاد  
 عن كثر فرض الافراد لا ثبت الضرورة المتحققة في  
 جميع الاوقات لبعض الافراد وليس كذلك واذ ان  
 ضرورة الاجاب بالمتحققة في جميع الاوقات فثبت  
 السلب في سائر الاوقات فنقول ان سائر الاوقات  
 ان كان طرفا سلبا فهو لازم كسلب  
 بمرادون كان طرفا سلبا  
 فلو لم يمنع لان تقا  
 الضرورة  
 المتحققة في سائر الاوقات ان لا ثبت الضرورة في بعض  
 الاوقات فلا يكون سلبا في سائر الاوقات ككتابة

نحو اعنى مكانه الى. اية الضرورية ضرورة بالوجوه الثلاثة وقد عرفت جوابها بان المناقاة انما يتحقق من الجانبين وهو كبران المناقاة في الاصل بين  
ت الوجوه ووصف المحور والمطلوب في العكس هو المناقاة بين ذات المحور ووصف الموضوع فابن احدهما من الاخر

١١٢

محال لان يصدق بالضرورة بعض الكاتبات انسان فلو كان هذا المحال مستلزما من ذلك لكان التعديري كان ذلك  
التعديري محالاً فثبتنا امكانه والجواب لرفع المحال بانه لا يثبت ان الامكان ان يفسر بسلب الضرورة المحققة في  
جميع اوقات الذات فلا يتم ان سلبه لكتابتها عن جميع افراد الانسان وانما يمكن ان يمتنع بالغير وانما يمتنع  
بالغير وانما يمتنع بالامكان بهذا المعنى فان قلت ضرورة ايجاب الكتابة المتحققة في سائر الاوقات مسلوته  
عن كل فرد من الافراد وانما والى ثبت الضرورة المتحققة في جميع الاوقات لبعض الافراد وهو محال فيكون  
سلبه لكتابتها عن جميع افراد الانسان ممكناً وانما يمكن لاشي من الانسان بكتاب وانما فقول لا يلزم  
دوام الامكان وهو غير مطلوب. المطلوب امكان الدوام وهو غير لازم وان يفسر بسلب الضرورة  
التي منهاها الذات فنسلم ان سلبه لكتابتها عن جميع افراد الانسان وانما يمكن لكن لا يتم ان لا يستلزم فرض  
وقوع محال غاية ملائمة الباب ان لا يستلزم المحال بالنظر الى ذاته لكون لا يستلزم من عدم استلزامه المحال  
بالنظر الى ذاته عدم استلزامه المحال صلاحاً لحوال استلزامه المحال بحسب سلبه لغيره وهكذا نقول في تقرير الثاني  
والثالث انه اذ يتم بالامكان المعنى الاول فلا يتم امكان دوام سلبه لكتابتها عن جميع الافراد وان اذ يتم  
المعنى الثاني فلا يتم ان امكان الملزوم مستلزم لاه كان اللازم وان امكانه لا يستلزم محالاً فان وجوبه  
يستلزم لوجود المعاونة الاقل فعدمه يكون مستلزماً لعدم الواجب بحكم عكس النقيض مع ان الملزوم  
ممكناً في ذاته **قال** راجعوا على انعكاس السالبة الضرورية ضرورة بالوجوه الثلاثة **اقول** اجمعوا على ان  
السالبة الضرورية تنعكس كنفسها بانه اذا صدق لاشي من ج ب بالضرورة فليصدق لاشي من ج ب  
بالضرورة والا لصدق بعض ج ب بالامكان فغضير الى الاصل لينتج بعض ب ليس ب بالفعل بالضرورة  
او انعكسه الى بعض ج ب بالامكان وقد كان لاشي من ج ب بالضرورة وقد عرفت جوابها ان الضرورية  
الممكنة لا ينتج في الاول والموجبة الممكنة لا تنعكس اصلاً باننا اذا قلنا لاشي من ج ب بالضرورة كان معنا  
ان يلزم مناف الباء والمناقاة انما يتحقق من الجانبين فيكون الباء ايضا منافاً للجم فلا شئ من ج ب  
بالضرورة وجواب ان معنى الاصل المناقاة بين ذات الجمم ووصف الباء مفهوم العكس المناقاة بين ذات  
الباء ووصف الجمم فابن احدهما من الاخر لا يقال الاول يستلزم الثاني لان اذا امتنع الاجتماع بين ذات  
ج ووصف ب يلزم ان يكون ذات ب مغايراً للذات ج لان لو كان ذات ب عين ذات ج في الجملة  
ب صادق على ذات ب يلزم ان يكون ذات ب صادقاً على ذات ج وقد فرضنا امتناع اجتماعهما فلا بدت  
ان ذات ب ليس ذات ج امتنع انضافاً لجم لان لو انضاف لجم كان ذات ب عين ذات ج وقد ثبت  
ان ليس عينه ههنا لاننا نقول لا يتم ان ما ليس بذات ج متمتعاً بالانضمام لجم وهذا لان الحكم في الاصل المناقاة  
بين ذات ج بالفعل ووصف ب ولا يلزم منه الا ان ذات ب لا يكون ذات ج بالفعل وان ذات ب  
متمتعاً بالانضمام لجم بالفعل لا يمتنع الانضمام لجم مطم واعتبر المثال المضروب فان المناقاة متحققة

بين ذات

والا بدليل على امتناع الانضمام لجم  
فانما لا بدليل على امتناع الانضمام لجم  
لكن انضاف لجم يكون ذاته ب عين ذات ج  
ليس كذلك لان ذاته ج عين ذاته ب  
بالضرورة لا يمكن انضافه الى ذاته ب

بين ذات مركوب زيد بالفعل المحال للآدم من ان ذات المحال يمتنع انضافاً لمركوب زيد بالفعل مع امكان  
 انضافاً لمركوب زيد في هذا المحال على هذا المطلوب بوجود اخر احدها انه لو صدق الاشئ من ج ب با  
 الضرورة وجب ان يصدق الاشئ من ج ب بالضرورة والا لصدق بعض ج ب بالامكان لكن محال  
 انه لو صدق لما لزوم من فرض وقوعه محال واللازم باطل للضرورة لو فرض وقوع هذه القضية صدقنا بعض  
 ج ب بالفعل ينكسر الى قولنا بعض ج ب بالفعل قد كان الاشئ من ج ب بالضرورة ههنا وايضاً  
 الى الفصل لينتج سلب الاشئ من نفسه بالضرورة وثانيها انه لو صدق بعض ج ب بالامكان مع الازم  
 امكان صدق بعض ج ب بالفعل مع الاصل لان صدق الامكان يستلزم امكان الصدق وصلاً للضرورة  
 مع الاشئ موجب لصدق الآدم مع كذا ليس يمكن ان يصدق بعض ج ب بالفعل مع الاصل لان صدق  
 مع الاصل ملزوم للمحال وهو بعض ج ب ليس بالضرورة فامكان صدقها معاً يكون ملزوماً لامكان  
 المحال لان امكان الملزوم ملزوم لامكان الآدم لكن امكان المحال محال فامكان صدق بعض ج ب  
 بالفعل محال فصدق بعض ج ب بالامكان مع الاصل محال فيصدق الاشئ من ج ب بالضرورة مع  
 واجب وهو المطلوب وثالثها ان الدوام في الكليات لا ينفك عن الضرورة وقد ثبت هنا انعكاسه  
 فيصدق لعكس ضرورة ج ب بالضرورة لان الآدم انما افرض وقوع الممكن يلزم المحال واللازم ان لو بقي  
 الاصل صادراً على هذا المقدر وهو ملزوم لآدم فافرض موضوعه فان قيل نحن نقول من الابد انه لو  
 صدق الاشئ من ج ب بالضرورة لصدق الاشئ من ج ب بالضرورة لان صدق الاشئ من ج ب  
 بالضرورة مع صدق بعض ج ب بالفعل يستلزم محالاً وصدق العكس لان الاما ان يلزم من  
 الاصل وهو محال انه مفروض الصدق او من قولنا بعض ج ب بالفعل فيكون محالاً فيستحيل بعض ج ب  
 بالامكان لان امكان المحال محال فيجب صدق الاصل فيجب بالآدم انحصار لزوم المحال في الاصل او  
 الفعلية ولم لا يجوز ان يكون الآدم من المجموع فيكون كل واحد من اجزائه ممكناً وفيه نظر لان المحال اذا كان  
 لازماً من المجموع يكون اجتماع القضيتين محالاً فكما صدق الاشئ من ج ب بالضرورة استحالة ان  
 يصدق بعض ج ب بالفعل لان المنفصلة للمنافعة الجمع يستلزم منفصلة من عين احد جزئيهما وتقتضي  
 الاخر ولذا استحالة ان يصدق بعض ج ب بالفعل متنع ان يصدق بعض ج ب بالامكان فيجب صدق  
 العكس ومن الثاني بالآدم انه اذا صدق بعض ج ب بالامكان مع قولنا الاشئ من ج ب بالضرورة  
 يلزم امكان صدق بعض ج ب بالفعل مع لجواز ان يكون امكان وجود الاشئ مجامعاً لاشئ اخر  
 وجود بالفعل مع كذا فان قولنا زيد كاتب بالفعل لان يصدق معه زيد ليس كاتباً لان بالآدم  
 مع ان صدق بالفعل مع محال ومن الثالث بمنع عدم انفكاك الدوام عن الضرورة وينبغي  
 تسليمه يكون لزوم العكس الضرورة بوجهين اولهما ان الخارج للمنفس مفهوم السالبة للضرورة

سواء زاد زيد او اقل زيد فيثبت قولنا بعض مركوب زيد  
 بالامكان يكون محالاً او مركوب زيد بالفعل في ذاته  
 مركوب زيد مع عدم انفكاكها رافاً افراد الفرس في لا يبعد  
 الاشئ من مركوب زيد بكماله بالضرورة واللازم فيصدق  
 فلا يمكن ضم بعض ج ب بالضرورة في الاول  
 ينتج من الاول انه

115

الجنة

[illegible]



ليس ج دائما هو المطلوب ولننقض بهذا الاعتبار غير وارد لاننا منع كذب العكس بهذا الاعتبار فان المنصف ليس بقرآن كان متمنا فهو بحيث لو دخل  
في الوجود كان منخفا ولو اعتبرنا في الحقيقة امكان للموضوع لم ينعكس كالحارجية

الخطبة لعدم انعكاس التوقيت التي هي اختصاصها بما فان يصدق الاشئ من التمر ينخسف بالتوقيت مع كذب  
قولنا الاشئ من المنخسف بقرآن الامكان لان بعض المنخسف بقرآن بالضرورة وان اعتبرنا الحقيقة امكان  
للموضوع لم ينعكس كالحارجية للنقض المذكور فانه لا يصدق ليس بعض ما الوجود في الوجود وكان ممكن  
الوجود وكان منخفا فهو بحيث لو دخل في الوجود وكان قرآنا الامكان لصدق كل ما الوجود في الوجود  
فكان ممكن الوجود وكان منخفا فهو بحيث لو وجد كان قرآنا بالضرورة فبقي ههنا مقامان احدهما انقض  
القابل المذكور لمرأية في الخارجيات والحقيقات الممكنة للموضوع وثانيهما ايراد هذا النقص على الحقيقة المتناو  
للمتنوعات واجيب عن الاول باننا لم صدق قولنا كل ب دائما ب في الجملة جواز ان لا يكون ههنا ذات  
موجودة في الخارج او ممكنة الوجود بصدق علميات دائما كذا في الخاصة المفارقة كالمصاحف والمنخسف  
في صورة النقص فانه لا يصدق كل صاحب دائما فهو صاحب في الجملة وكل منخسف دائما فهو منخسف في  
الجملة لعدم وجود الموضوع او لعدم امكانه فلم ينظم القياس بخلاف الحقيقات الشاملة للمتنوعات فانه لا بد  
من صدق كل ب دائما ب في الجملة لان كل ما الوجود في الوجود كان ب دائما وان كان متمنا الوجود فهو  
بحيث لو وجد كان ب في الجملة وكل منخسف دائما فهو منخسف في الجملة وعن الثاني باننا لم كذب قولنا  
بعض المنخسف ليس بقرآن لان الاعتبار فان المنخسف الذي ليس بقرآن كان متمنا الوجود في الخارج  
فهو بحيث لو وجد كان منخفا وليس بقرآن هذا ما ذكره المصنف وصاحبه لكشف وعبرنا عنه باوضح عبارة  
وتقرر وغيره نظر لاننا لم صدق المقدمتين لما سبق ان الحقيقة الشاملة للمتنوع لا يصدق كل ب دائما ب  
لنقوم الخلف لجواز استلزام امحال الاحال لا يقال ليس المراد من الانعكاس ان العكس لا يصلح صادقا فان  
في الواقع بل انتم في من صدق الاصل صدق العكس على ما صرح القوم به فيكون هذا السؤال واردا  
على جميع الدلائل لان الانعكاسات بل في الاتجاهات فيكون باطلا لا نقول هذا السؤال واردا على جميع  
الدلائل فيكون حقا ولا تم كذب بعض ب دائما ليس ب بالاطلاق فان ب دائما الذي ليس ب دائما كان  
متمنا فهو بحيث لو دخل في الوجود كان ب دائما وليس ب ولان كل ب دائما الذي ليس ب هو ب دائما  
وكل ب دائما الذي ليس ب هو ليس ب ينتج من الثالث ان بعض ب دائما ليس ب سلمنا جميع ذلك لكن  
قوله متى صدق الاصل صدقت المقدمات ان اراد بها صدقها على ذلك التقدير على سبيل الاستلزام  
فهو غايه ما في الباب ان كل ب دائما فهو ب في الجملة صادقا في الواقع لكن الصادق في الواقع لا يجبان  
يكون لاراد للتقدير ان اراد به الاتصال على سبيل الاتفاق فلا تم انه يفيد استلزام الاصل العكس فان المتصلين اتصال الاصل مع المقدمتين وثانيهما استلزام  
المتصلين اللتين احداهما اتفاقية لا تنفيان اللزومية ووجوب هذا الاعتراض بعبارة اخرى وهي

المتصلين اتصال الاصل مع المقدمتين اتصال الاصل مع المقدمتين وثانيهما استلزام  
المقدمات للنتيجة التي هي العكس

ان محصل الامر ان الاتصال مع المقدمات التي هي انها صادقة في نفس الامر يستلزم العكس ولا يلزم منه  
ان الاصل مستلزم للعكس لان الزمنية لا بعدد بعدد المقدم لا يقال يمكن ان يورد الدليل بحيث لا

دفعنا لا ينبغي  
من ب دائما  
في دائما

والثاني  
لا ينبغي  
من ب دائما  
في دائما

فما ز صدق اليم على ما صدق عليه الباء بالفتوة

111

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَسْئَلُ فِيهِ الْمُتَعَدِّ الْمَذْكُورَ وَهِيَ بِقَطْعِ الْأَفْرَاضِ كَمَا بَقَالَ فَاصْدُقِ الْإِنْفِقْ مِنْ حُرْبٍ بِالْفِعْلِ صِدْقٌ لِشَأْنِهِ

مِنْ بَدَائِحِ دَانَا وَيُزِمُّ مِنْهُ صَدَقَ بَعْضُ بَدَائِحِ دَانَا لِأَنَّ بَدَائِحَ الْخَصْمِ تَبْدَأُ بِالْمَحْمَدَةِ وَكُلُّ مَا هُوَ

مسلوب عن بعض افراد الاعداد ضرورة ان جميع افراد الخاص بعض افراد العام لاننا نقول الحكم على الخاص انما

يكون حكام على العام اذا كان العام صادقا عليه في نفس الامور فان البحر الناطق اخق من البحر والحكم على البحر

الناطق لا يعتدي عليه **قال** فلو السوالب لم تبتد فلا ينعكس شيء منها شيئا منها **اقول** السوالب نكاته

جاءت في غير الخاصين لم تنفك ليجازان يكون الموضوع انهم فلا يصدق سلبه من المحول جزئيا اما في

السبع فلما ذكرناهم من النقص خربنا وإمالة الذئب السابق فكفولنا بعض الحيوان ليس إنسان بأحد الجهل  
الفرح بعض ليس كقولنا <sup>الله العظيم العاشر</sup>

والأبصار بعض الإنسان ليس بحیوان بالامكان ولذا الخاتمة ان فتیگان کفیهما الانفرادی صلب بعض

ج ليس بمادام ج الدعا صدق وب على ذات واحد بجم الامام وهما متساويان في تلك لذات

لا ربح لهم فيما ان تلك الذات موصوفه بجمع بين ب ولا بد ان يكون ج موصوفه ب  
الارواح صريحه

فلا كان ج جان موب بجن موج ان الوصيان اذ امارا على اذ في وقت بيت كل

[illegible]

الشيء الذي لا ينفذ فانه قايما هذا السان دتا على انك - الد امة الى التتمة و فيقاعة التتمة

نقص در طلبت ما را در آخر بگویند و صفات و متناهیات فاضلت الکن در ما را در ابتدا و الاکن آخر هو

تسعة بغير اوقات كون رب فيكون الوصفان مجتمعين على ذات واحدة وتلك انا متضمنة ههنا احاب

بان مفهوم الأصل تنافي الوصفين في ذات ج ومفهوم العكس تنافيها في ذات ب ولا يلزم من تنافيها في

ذات ج تنافه ما في ذات ب وإنما يلزم لو كان الباء صادراً على ذات ج حتى يكون ذات ج ذات ب و

ليس كذلك لجواز ان يكون الذاتان متغايرتين ويكون حج ثابتا لكل ما صدق عليه ببالضرورة كما في

قولنا بعض الحيوان ليس انسان مادام حيوانا فان وصف الحيوانية والانسانية متباينان وذات بعض

الحيوان وهو الفرس مثلاً لا يلزم من تباينها في ذات الإنسان بل الحيوان صادق على كل الإنسان بما

لضرورة وهذا بخلاف الخاصيتين لوجوب اتحاد ذات الموضوع والحمول هناك بحكم الالزام وضبط

الفصل اما في عكس الوجبات فهو ان الفضيحة اما ان يصدق عليها المطلقة العامة والافان لم يصدق

لم تنعكس وإن صدقت عليهما فاما أن يصدق الحبيثة المطلقة والافان لم تصدق تنعكس مطلقا عما

وهي إحدى الخمس فان صدقت فان كانت اللائمة تنعكس الى حبيته اللائمة والاف الى حبيته مطلقه و  
 ابراهيمية المطلقه  
 كالعشرين

أما في عكس السؤالين الكثيرين فإن لم يجدف عليها الجيفير لم تنعكس فإن صدقت انعكست

انعكاساً حفاظاً للذمام دون الضرورة ولما في السؤال بجزئية فهو انما ان لم يصدق عليه الجبنة

اللائحة

**الفصل التاسع في عكس النقيض وهو جعل نقيض موضوعه المحمول في الكيف وجعل نقيض محموله موافقا له في الكيف ونحن إنما نعبر في عكس الحقيقة الحقيقية وفي عكس الخارجية الخارجية**

١٤٩

**اللائحة لم تنكس إلا انعكس مرتبة خاصة قال الفصل التاسع في عكس النقيض**

مرتبة الشيخ بان جعل ما يناقض المحمول موضوعا وما يناقض الموضوع محمولا لاكثر قال بعد ذلك اذا قلنا كل ج ب صدق كل اليس ب ليس ج والا فبعض اليس ب ج وينعكس الى بعض ج ليس ب وقد قلنا كل ج ب هـ فاذا صدق الاشئ من الناس بحجاجة لزم بعض اليس بحجاجة هو انسان والا فلا شئ من اليس بحجاجة انسان فلا شئ من الناس ليس بحجاجة وقد قلنا الاشئ من الناس بحجاجة فاذا قلنا بعض ج ب يلزم بعض اليس ب ليس ج لان وجود موجودات او معدومات خارجية عن ج وب فاذا قلنا ليس كل ج ب فليس كل اليس ب ليس ج والا لكان كل اليس ب ليس ج فنكس ج ب وقد كان ليس كل ج ب هـ وزعم جمع من المتأخرين وتبعهم المصنف انه حافظ على مرتبة في الجزئيات دون الكلانية اما في السالبة الكلية فلا تتركب الانسان محمول لعكس وهو عين موضوع الاصل اما في الموجبة الكلية فلا تتركب اخذ قوله كل اليس ب ليس ج موجبه لم يتم الدليل ان نقيضها ليس كل اليس ب ليس ج وهو لا يستلزم بعض اليس ب ج اذا السالبة المعدولة المحمول اعم من الموجبة المحصلة المحمول وان اخذناها سالبة البرهان الا ان محمولها يكون عين موضوع الاصل فالواو الا في تعريفه بما يشتمل المعين وهو جعل نقيض المحمول موضوعا وعين الموضوع محمولا في الاصل في الكيف وجعل نقيض المحمول موضوعا ونقيض الموضوع محمولا موافقا في الاصل للكيف وربما يتبدل الموضوع والمحمول بالحكوم عليه وبليتنا دل على عكس الشرطيات ايضا ومناط البتة فهمنا انهم حملوا النقيض على المعدولة وليس كذلك فان نقيض الباء سلبه لا يثبت والماخوذ في عكس الموجبة موجبه سالبة الظرفين وفي عكس السالبة سالبة الظرفين لكن لما حصل مفهومها كانت موجبة محصلة المحمول لان سلبه لسلبه بيجاب فلهذا اخذها نقيض الموجبة وعكس السالبة ومن تأمل في عبارة الشيخ ينقدح في بالبرهان مراده ما ذكرناه ثم ان صاحب الكشف وضع كل قضية على انها خارجية او حقيقية بالاصطلاح السابق لبراهين في عكس كل منهما اربعة اقسام خارجية الظرفين وحقيقيةهما وخارجية الموضوع حقيقية المحمول وعكس في كل منهما مخالفا في الاصل في الكيف وموافقة وفي العكس المخالف سلبه الموضوع وعدوله في الموافق سلبه لظرفين وعدولهما وسلبه الموضوع وعدوله المحمول وعكس وعكس على بعضهما بالانزوم وعلى بعضهما بعدم الانزوم والطلب في الالبات والنقض كل الاطاب واقض المصنف في عكس الخارجية على الخارجية وفي عكس الحقيقة على الحقيقة الا انه يعبر فيهما اقسام المخالفة والموافقة وانت تعلم ان الكلام في الحقيقتات على الوجه الذي اخذه بناء على الفاسد وبالحجة هذا العكس لا يكاد يحتاج المنطق اليه ولا يستعمل في العلوم على ما استقر فيهم عليه فجد برهان لا يتجاوز في هذا الفصل هذا الشرح ولا يطول الكتاب بما لا طائل من

فان شيخ في موضع صدر عين الموضوع محمولا مع المخالفة في الكيف وفي موضع اخر جعل نقيض الموضوع محمولا مع الموافقة في الكيف فهو لا يعرفوا بما يتم العين في  
لان نقيض ليس ب ليس ج ب ليس ج ب وليس ب ليس ج ب ليس ج وهذا التصدير ج ما بعض ليس ب ج كما ذكره الشيخ في الموجبة

قوله وحقيقة بالاصطلاح السابق اي يبين ان مراد المتخالفات في الموضوع

في تعريف المتخالفات فاسد

فما الموجبات لكلية فالو فبقائان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة تنعكس الى السالبة الجزئية الدائمة السالبة للوجود وهي قولنا كل ما ليس بـ ج لانما لا يخرج بمصدق ليس بعض ما ليس بـ بحسب الحقيقة وانما ج بحسب الخارج فلا يمكن ان يكون ج بحسب الخارج الا فيكون ج بحسب الحقيقة بالاطلاق وينعكس الى بعض ج بحسب الخارج ليس بـ بحسب الحقيقة وانما يلزم ان لا يكون بـ بحسب الخارج لانما والا لكان بـ بحسب الحقيقة بالاطلاق هدف وانما صدق بعض ما ليس بـ بحسب الحقيقة وانما ج بحسب الخارج وانما صدق ليس بعض ما ليس بـ بحسب الخارج ج بحسب الخارج لانما لان ذلك البعض لا يكون بـ في الخارج سواء وجد

19.

منتهين على مواضع الغلط اذ في تنبيه **قال** اما الموجبات الكلية فالوقتيتان **اقول** ابتداء بعكس الموجبات  
والكليات وبالحارجيات وبالقضايا السبع التي لا تنعكس سواء بها بالاستقامة والنظر اما في عكسها <sup>الموجبات</sup> الخاطئة  
اذ في عكسها <sup>الموجبات</sup> الخاطئة فما سألته الموضوع او معدولته فقال لا فلا تنعكس الى سألته جزئية دائمة  
سألته الموضوع فاذ اصدق كل ج ب بالاطلاق صدق ليس بعض ما ليس ب ج دائما لانه متى صدق  
الاضلاع صدق ليس بعض ما ليس ب بحسب الحقيقة دائما ج بحسب الخارج دائما ومتى صدق هذه الحقيقة  
صدق ليس بعض ما ليس ب بحسب الخارج ج بحسب الخارج دائما اما المقدمة الاولى فالعنا لولم تصدق تلك  
الغضية صدق نقيضها وهو كل ما ليس ب بحسب الحقيقة دائما ج بحسب الخارج بالاطلاق وتنعكس الى  
بعض ج بحسب الخارج بالاطلاق هو ليس ب بحسب الحقيقة دائما ويلزم ان يكون ذلك البعض الذي هو  
ليس ب بحسب الحقيقة دائما ليس ب بحسب الخارج دائما ولا كان بحسب الخارج بالاطلاق فيكون ب  
بحسب الحقيقة بالاطلاق وكان ليس ب بحسب الحقيقة دائما هـ فيلزم ان يصدق بعض ج بحسب  
الخارج بالاطلاق ليس ب بحسب الخارج دائما وانما ينقض الاصل دائما المقدمة الثانية فلان البعض  
الذي هو ليس ب بحسب الحقيقة دائما اما ان يكون موجودا في الخارج او لا يكون دائما ما كان فهو ليس ب  
بحسب الحقيقة بالاطلاق <sup>الخارج</sup> اما اذا لم يوجد في الخارج فظاهر امتناع انصاف للمعذورم بالباء في الخارج  
واما اذا وجد فانه لولا ذلك لكان ب بحسب الخارج دائما فيكون ب بحسب الحقيقة بالاطلاق و  
قد فرضناه ليس ب بحسب الحقيقة دائما هـ واذا لم يكن ذلك ا ب فبعض ب بحسب الخارج بالاطلاق  
صدق ليس بعض ما ليس ب بحسب الخارج ج بحسب الخارج دائما واما اخلط الخارج بالحقيقة في البيان  
لان لو جرد عن الخلط لم يتم فانه لو قيل اذا صدق الاصل فليصدق ليس بعض ما ليس ب بحسب الخارج  
دائما ج بحسب الخارج دائما ولا اصدق كل ما ليس ب بحسب الخارج دائما ج بحسب الخارج بالاطلاق  
وانعكس الى بعض ج بحسب الخارج بالاطلاق ليس ب بحسب الخارج دافعا وانما ان مناه للاصل اذا صدق  
تلك الغضية صدق ليس بعض ما ليس ب بحسب الخارج في الجملة ج بحسب الخارج دائما لان ما ليس ب  
بحسب الخارج دائما ليس ب في الجملة فقال لا ثم ان ما ليس ب بحسب الخارج دائما ليس ب في الجملة دائما  
يصدق لو كان ما ليس ب دائما موجودا وهو ممنوع واذا لزم هذا العكس المطلقة العامة يلزم البقاء  
من الفعليات لما مر مراراً ومن الممكنات لا تنهاض الدليل فيها لكن بشرط ان يقيد موضوع تالي  
الضغري بالضرر وحتى يتم الخلاف وفيه نظر اما اولا فلان التزبد المذكور في بيان المقدمة الثانية  
مستند للقول ان يكفي ان يقال ما ليس ب بحسب الحقيقة دائما ليس ب بحسب الخارج بالاطلاق فلا  
لكان ب بحسب الخارج دائما فيكون ب بحسب الحقيقة بالاطلاق فان قيل المصترم لم يرد بل اقال  
الآن البعض الذي ليس ب بحسب الحقيقة دائما لا يكون ب بحسب الخارج سواء وجد لم يوجد لا

لکھنؤ

اعلم ان هذا النقيض ليس بواجب لان المراد بالموجبات  
الموجبات الضاربة المحمول فان الموجبة اسالة  
المحمول لا ينقض لا بعكس المستوى ولا بعكس  
النقيض فانها تدعى اسالة وان  
لا تنقض لا بعكس  
المستوى  
الموجبة ولا بعكس النقيض مثلا قمار



فالتأرجح اذ لم يوجد ولا في ليس ج في الخارج وإنما ليس ببعض ما ليس بـ في الخارج ج في الخارج وإنما صدق هذه الجزئية في نفس الامر لاستلزام نقيضها كون المعقول والمنسج ج في الخارج لا ينافي لزومها لغيرها ولا يلزمها هذه السالبة كلية لجواز كون المحمول خاصة مفارقة فيجب له موضوع لبعض ما ليس بمحمول ولا استعداد الموضوع لجواز كون المحمول خاصة مفارقة فيجب له موضوع لكل ما لا يملك الخاصة ولا العدم مما من للوجود ولا يلزمها موجبه لجواز ان لا يتحقق نقيض احد الطرفين

[illegible]

191

٤

لكان ببحسب الخارج دائما قلنا نعم لا يكون لقوله سواء وجود في الخارج اولم يوجد فائدة ولا انفي بالاول  
 الا هذا لقد ردنا ما اتينا فلان التقص قائم بقولنا كل قمر فلو ليس بمخفف بالتوفيت فانه لا يصدق ليس  
 بعض ما ليس ليس بمخفف قمر الا مكان ضروره انه في قوة بعض المخفف ليس بقوله اما اننا فلا نزال نتم  
 البعض الذي ليس بـ بالحقيقة دائما لو كان معدوما لم يكن ببحسب الخارج لجواز ان يكون بـ سلبا  
 فيصدق على المعدم او السلم انه لو كان ببحسب الخارج دائما كان ببحسب الحقيقة بالاطلاق  
 فانه اذا كان الباء سلبا يمكن ان يصدق ببحسب الخارج ولا يصدق ببحسب الحقيقة واما اذا كان ايجابا فلان  
 قولنا كل ما ليس بـ دائما ليس بـ في الجملة سالبه المحمول وهو الاستدعي وجودا لموضوع فلو لم يصدق  
 لصدق بعض ما ليس بـ دائما وبانه محال على انه يمكن ان يثبت الانعكاس على الوجه المذكور في اليد  
 فيقال لبعض الكليات ليس ببحسب الخارج دائما اما ان يكون موجودا في الخارج ولا يكون فان لم يكن فهو  
 ليس بـ بالاطلاق وان كان كذلك فلا كان بـ دائما ببحسب الخارج وقد كان ليس بـ دائما هقا  
 نرض عن التردد ونقتصر في البيان على الخلف وقد اورد على الدليل معارضة ايضا وهي ان تلك السالبة  
 الجزئية الذاتية صادقة في الواقع سواء صدقا الاصل اذ لم يصدق فلا يكون صدقا مما ناسب عنه فلا يكون  
 عكسا له دائما قلنا انما صادقة لانه لو لم يصدق ليس بعض ما ليس بـ ج دائما صدق فيقضى وهو كل  
 ما ليس بـ ج بالاطلاق وبه منافضة صادقة في الواقع وهي ان كل منتهى ومعدم فهو ليس بـ ونفخما  
 اليه حتى ينتج كل منتهى ومعدم ج في الخارج وبانه محال واجاب بان صدقها في الواقع لا ينافي لزوم اصل  
 لجواز ان يكون اللازم انهم من اللازم فيكون صادقا على تقدير صدق اللازم وعلى تقدير عدمه على  
 ان الموجبة الخارجية الكلية ان كانت سالبة الموضوع محصلة المحمول ومعدولته لا يجبلد يكون كاذبا  
 لان الايجاب الخارج حتى يخص الموضوع بالموجودات الخارجية وان كان بعها ويتم المعدومات بحسب  
 المفهوم قانا اذا قلنا كل انسان ناطق ببحسب الخارج لم يكن معناه ان كل ما صدق عليه الانسان في  
 نفس الامر سواء كان موجودا في الخارج او في العقل فواطقت الخارج ولا لم يصدق موجبة خارجية  
 كلية بل معناه ان كل موجود في الخارج يصدق عليه الانسان فهو ناطق في الخارج وليس ذلك التبيين  
 من التبيين على القضية الخارجية حيث دعم انتقالها بجزئية الامن هذا المقام فليس معنى السالبة الموضوع  
 ان كل ما سلب عنه سواء كان موجودا في الخارج اولم يكن منوب بل معناه ان كل موجود في الخارج  
 سلب عنه ج منوب ولذا قلنا كل معدوم سلب عنه ج وكل ما سلب عنه ج منوب في الخارج لم ينتج  
 لعدم اندراج الاخر تحت الاوسط ولشبه ان يكون هذا اعتراضا اخر على القضية الخارجية قالوا  
 يترجمها هذه السالبة الكلية اقول ولان قد يثبت ان السالبة الجزئية الدائمة لازمة للموجبات السبع و  
 قد عرفت ان المقصود من العكس تحصيل الخص من غير لزوم الاصل بطريق التبدل الذي نفى الزايد فقال

والجواب ان لم يكن كذلك فلا بد ان يحمل المصنف  
اعلم من موضوع كجبي فلا يخرج من المال  
بموجب بزيه لان الموضوع ليس بمشاور  
للعقوبات الخارجيه ثم  
وان يقال لو افاد القضية الخارجيه لم يزم النابغ  
الشك لا دلالة لان يصدق المصدق طارداً  
طارداً بوجوده الخارج والاصدق المصدق  
فان القضية الخارجيه لا يخرج كما في المال  
فان القضية الخارجيه لا يخرج كما في المال

في دالة الدلائل العامة فان تنعكس كانهما في الكمية المتساوية للموضوع ومعدله في العلم الكمي ان الموجبات تنعكس موجبة جزئية مطلقة فاما  
 محجبا بوجوه الاطلاق انما لو لم يصدق لاشي في ليس بـ جـ وانما لو لم يصدق في ليس بـ جـ فاما في لزوم حمل الاخص على كل افراد الاعم ومثله بقولنا كل انسان  
 متفنن فان المتفنن اعم من الانسان وجوابه منع لزوم الموجبة المذكورة للتساوية المذكورة وان نقيض المحمول يجب ان يكون اعم من الموضوع والمثال لا يفتح  
 الكمية الثانية ان كل موضوع يابن نقيض محموله لان كان اخصا ومساويا لمحموله يابن نقيضه مباينة كلية وان كان اعم يابن مباينة جزئية لكون نقيض  
 الخاص اعم من عين العام محتملا ومباينالمباينة جزئية وان كان اخص من وجبه واعم من وجبه فمخصوصه يقضي المباينة كلية وهو مبرر الجزئية ويمنع ثبوت احد  
 المتباينين لكل افراد الاخر ثبت نقيض الموضوع بعض  
 افراد نقيض المحمول جوابا بران الخصوص للمساواة ١٩٢  
 لان ما هذه التساوية كلية لجوانا ان يكون المحمول في الاصل خاصته مفارقة جزئية في وقت فيجب ان  
 الموضوع لبعض ما ليس بمحمول فلا يصدق سلبه عن جميع ما ليس بمحمول بالامكان كقولنا كل فرس منخسف  
 بالتوقيت ولا يصدق لاشي في ليس بـ منخسف فاما بالامكان لان بعض ما ليس بـ منخسف فاما بالضرورة  
**قال** المعدلة للموضوع **اقول** الموجبات السبع لا تنعكس الى سالبه معدلة الموضوع لاحتمال كون  
 المحمول خاصته مفارقة وجوب الموضوع لكل ما له تلك الخاصته ولما لم يعد لها من الموجودات فلا يمكن  
 سلبه عن بعض ما لم يعد لها كل شئ فهو معلوم زيد بوجبه ما لا يصدق بعض ما هو لا معلوم زيد  
 ليس بـ في الامكان لصدق قولنا كل ما هو معلوم زيد من الموجودات فهو شئ بالضرورة وكذا في الامكان  
 لصدق الاصل زيد معلوم انما عليه يصدق وجوده من مجموع انما مجموع  
 فلما صانته المعية الى الوقت معين انما هو موجود في زمان مع كذب عكسها معدلة الموضوع وهي ليس  
 بعض ما الاضافة معتبرة الى الوقت المعين بوجوده بالامكان لصدق كل ما الاضافة معتبرة الى الوقت  
 المعين فهو موجود بالضرورة والى الموجبة لجوانا لا يكون لنقيض احد الطرفين تحقيق في الخارج بان  
 يكون احدهما سلبا لجميع الموجودات فلا يثبت نقيضه لوجود فلم يصدق الراجح العكس كقولنا  
 كل شئ في الخارج فهو ممكن بالامكان العام ولا يصدق بعض ما ليس بممكن هو ليس بشئ كما ذكرنا من مثال  
 المعية وهذا الاستقيم اذا كانت الموجبة سالبة الطرفين لانها لا تستلزم وجود الموضوع في الخارج  
 عكس النقيض بالحقيقة لما اشترى اليه من ان النقيض هو السلب لا العدول **قال** طائفة الدائمة والعامة  
 تنعكس كانهما **اقول** انما الدائمة والعامة تنعكس كانهما سالبه سالبه الموضوع ومعدله  
 الان في نقيضهما مع الاصل حمل الشئ على نقيضه دائما اذا كان الاصل دائمة وحين تحققتا فان احدهما ثابت  
 وانعكس نقيضها الى ما ياتي في الاصل مثلا اذا صدق كل جـ بـ دائما فليصدق لاشي في ليس بـ جـ دائما فاما  
 الموضوع ومعدله فلا يصدق بعض ما ليس بـ جـ بالاطلاق فيجعلها صغرى للاصل لينتج بعض ما ليس  
 بـ جـ دائما وانعكسها الى بعض جـ هو ليس بـ جـ بالاطلاق وهو ياتي في الاصل للدليل ان الثبات في المشتق  
 العامة لا لزوم القول بانتاج الممكنة الصغرى في الاول وبالعكس الممكنة بل هي لا تنعكس كانهما اذا اخذت  
 الضرورة فيهما ادام الوصف وبشرط الوصف لانها لا تقتضي الامتثالة بين نقيض المحمول وبين الموضوع  
 في ذات الموضوع ولا يلزم منها الامتثالة بينهما في ذات نقيض المحمول اذا اعتبرت الجمل الوصف تنعكس  
 كانهما التحقق للمنافاة تح بين نقيض المحمول وبين الموضوع محتملا ولا ينعكس القضايا المذكورة الى الموجبة  
 لجوانا لا يكون لنقيض احد الطرفين تحقيق كقولنا كل ممكن بالخاص فهو ممكن بالعام دائما ولا يصدق بعض ما  
 ليس بممكن بالعام ليس بممكن بالخاص بالامكان العام وفيه ما عرفت بالضرورة تنعكس دائما لانها خاص  
 الدليلان فيها اولان لا لاقتضية للمنافاة التي هي اعتمها الضرورة لما عرفت في عكس السالبة الضرورية بالاستقفا  
 فانه يصدق في ذلك المثال كل م كوب زيد فمض الضرورة ولا يصدق لاشي في ليس بـ م كوب زيد  
 بالضرورة

بالاطلاق وجوابه سلب  
 هو معلوم زيد بوجبه ما لا يصدق بعض ما هو لا معلوم زيد  
 ليس بـ في الامكان لصدق قولنا كل ما هو معلوم زيد من الموجودات فهو شئ بالضرورة وكذا في الامكان  
 لصدق الاصل زيد معلوم انما عليه يصدق وجوده من مجموع انما مجموع  
 فلما صانته المعية الى الوقت معين انما هو موجود في زمان مع كذب عكسها معدلة الموضوع وهي ليس  
 بعض ما الاضافة معتبرة الى الوقت المعين بوجوده بالامكان لصدق كل ما الاضافة معتبرة الى الوقت  
 المعين فهو موجود بالضرورة والى الموجبة لجوانا لا يكون لنقيض احد الطرفين تحقيق في الخارج بان  
 يكون احدهما سلبا لجميع الموجودات فلا يثبت نقيضه لوجود فلم يصدق الراجح العكس كقولنا  
 كل شئ في الخارج فهو ممكن بالامكان العام ولا يصدق بعض ما ليس بممكن هو ليس بشئ كما ذكرنا من مثال  
 المعية وهذا الاستقيم اذا كانت الموجبة سالبة الطرفين لانها لا تستلزم وجود الموضوع في الخارج  
 عكس النقيض بالحقيقة لما اشترى اليه من ان النقيض هو السلب لا العدول **قال** طائفة الدائمة والعامة  
 تنعكس كانهما **اقول** انما الدائمة والعامة تنعكس كانهما سالبه سالبه الموضوع ومعدله  
 الان في نقيضهما مع الاصل حمل الشئ على نقيضه دائما اذا كان الاصل دائمة وحين تحققتا فان احدهما ثابت  
 وانعكس نقيضها الى ما ياتي في الاصل مثلا اذا صدق كل جـ بـ دائما فليصدق لاشي في ليس بـ جـ دائما فاما  
 الموضوع ومعدله فلا يصدق بعض ما ليس بـ جـ بالاطلاق فيجعلها صغرى للاصل لينتج بعض ما ليس  
 بـ جـ دائما وانعكسها الى بعض جـ هو ليس بـ جـ بالاطلاق وهو ياتي في الاصل للدليل ان الثبات في المشتق  
 العامة لا لزوم القول بانتاج الممكنة الصغرى في الاول وبالعكس الممكنة بل هي لا تنعكس كانهما اذا اخذت  
 الضرورة فيهما ادام الوصف وبشرط الوصف لانها لا تقتضي الامتثالة بين نقيض المحمول وبين الموضوع  
 في ذات الموضوع ولا يلزم منها الامتثالة بينهما في ذات نقيض المحمول اذا اعتبرت الجمل الوصف تنعكس  
 كانهما التحقق للمنافاة تح بين نقيض المحمول وبين الموضوع محتملا ولا ينعكس القضايا المذكورة الى الموجبة  
 لجوانا لا يكون لنقيض احد الطرفين تحقيق كقولنا كل ممكن بالخاص فهو ممكن بالعام دائما ولا يصدق بعض ما  
 ليس بممكن بالعام ليس بممكن بالخاص بالامكان العام وفيه ما عرفت بالضرورة تنعكس دائما لانها خاص  
 الدليلان فيها اولان لا لاقتضية للمنافاة التي هي اعتمها الضرورة لما عرفت في عكس السالبة الضرورية بالاستقفا  
 فانه يصدق في ذلك المثال كل م كوب زيد فمض الضرورة ولا يصدق لاشي في ليس بـ م كوب زيد  
 بالضرورة

قوله في معرفة انه وهو قوله هذا يستقيم اذا كانت  
 سالبه الطرفين لانها لا تستلزم وجود الموضوع وهي  
 تنعكس الى عكس حاشيتها مع كيد الالزام في بعض  
 والصدق لاشي في ليس بـ جـ وانما وينعكس الى لاشي  
 من جـ ليس بـ جـ وانما وكان كل جـ ليس بـ جـ بالاطلاق  
 هفت واخر ٩٩  
 اعراض من در صفت  
 مقابلة

داخج من قال بانعكاس الموجبة الى الموجبة انه لو لم يصدق كل ليس ب ليس ج دائما لصدق بعض ليس ب ج بالاطلاق وتنعكس الى بعض ج ليس ب بالا  
 وكان كل ج ب دائما هذا خلفه جوابه ان بقدر عدم صدق عكس الاصل بالاطلاق لا يصدق الا قولنا ليس كل ليس ب ليس ج وانهم من قولنا  
 بعض ليس ب ج فلا يستلزم ج

بالضرورة ان بعض ليس ب من كالحمار كواب زيد بالامكان بالخاصة تنعكس الى عكس  
 عامة الى العامة مع قيد اللزوم في البعض فاذا قلنا كل ج ب ما دام ج دائما لصدق الاشئ مما  
 ليس ب ج ما دام ليس ب لاما في البعض اما قولنا الاشئ مما ليس ب ج ما دام ليس ب فليس ان المذكور  
 اوله لازم للعام وانما قيد اللزوم في البعض ومعناه بعض ما ليس ب ج بالاطلاق فلا يلزم لولا لصدق  
 الاشئ مما ليس ب ج دائما او يعكس الى الاشئ مما ليس ب ج دائما وهو مضاف لقولنا كل ج ليس ب لالزم  
 للادام الاصل حكم وجود الموضوع والادام في الكل ليس بالانتم لصدق قولنا كل ك ب فتميزت الانواع ما  
 كانت بالادام مع كذب كل ما ليس بتميزت الانواع كات بالفعل ان يصدق ليس بعض ما ليس بتميزت الانواع

بكات دائما قاروا خج من قال بانعكاس الموجبة الى الموجبة اقول نعم من تابع الشئ في انعكاس  
 الموجبة موجبة ان الموجبات الستة المذكورة تنعكس ك انفسها كذا وكذا كيف اوجهته مع قيد اللزوم في  
 البعض في الخاصين والبيتين في الدائمة ليقاس عليها البواقي فاذا صدق كل ج ب دائما وجب ان يصدق كل ليس ب  
 ب ليس ج دائما ولا لصدق بعض ليس ب ج بالاطلاق ويعكس الى بعض ج ليس ب بالاطلاق وقد كان  
 كل ج ب دائما فوجوبه ان يصدق عدم صدق عكس الاصل يلزم ان يصدق قولنا ليس كل ليس ب  
 ليس ج وهو اعم من بعض ما ليس ب ج اذا كانت له للعدولة اعم من الموجبة المحضة لانه وصدق اعم للاستلزام  
 صدق البعض وهذا الوضع دائما يصح في البسائط والخاصين فلا يستلزم السالبة الموجبة هناك لوجوب  
 الموضوع وزم لكشئ الى ان الموجبات السبع تنعكس موجبة جزئية مطابقة شاملة تحتها بوجوه الوقت  
 انما صدق كل ج ب او بعضه ب باحد الجهات فليصدق بعض ما ليس ب ليس ج بالفعل ولا لصدق الاشئ  
 مما ليس ب ليس ج دائما وباراد كل ليس ب ج دائما لان سلب سلبه لاجاب لكن ليس ب اعم من ج  
 لان نقض المحمول يكون اعم من عين الموضوع فيلزم حل الاخص على كل اخص لا اعم وهو محال ومنه الدليل  
 بمخالفة جزئي وهو ان كل انسان متنفس يستلزم بطريق عكس النقيض ان بعض ما ليس بمتنفس ليس انسانا  
 والا فلا شئ مما ليس بمتنفس ليس انسانا وما ليس بمتنفس اعم من الانسان فيلزم حل الاخص على كل اخص لا اعم  
 وجوابه ان الاثم ان السالبة المذكورة وهي قولنا الاشئ مما ليس ب ليس ج دائما يستلزم الموجبة القائلة  
 كل ما ليس ب ج وسند المنع قد مر على ان التمسك بايجاب سلب السلب مما يدفعه سلمه لكن  
 لا ثم ان نقض المحمول لا بد ان يكون اعم من الموضوع وما ذكره من المثال لا يعجز الدعوى الكلية

الوجه الثاني ان احدا لا يلزم وهو ان موضوع كل وجه من السبع مباح نقض محموله متبا  
 كلية وانما ان مباح لزمها يتم جزئية والملاءم بالمباينة الكلية هي ما صدق نقض المحمول بل قدنا الموضوع  
 في جميع الصور والجزئية صدق نقض المحمول بدد في شئ من الصور وبانه اكان يصدق الايجاب الجزئي  
 بين نقض الطرفين بيان الاول ان موضوع الموجبة اما ساو المحمولها او ان شئ منها اعم منه مطلقا

بالمعنى الذي هو في بعض النسخ من المتن  
 انما هو في بعض النسخ من المتن

بالمعنى الذي هو في بعض النسخ من المتن  
 انما هو في بعض النسخ من المتن

بالمعنى الذي هو في بعض النسخ من المتن  
 انما هو في بعض النسخ من المتن

بالمعنى الذي هو في بعض النسخ من المتن  
 انما هو في بعض النسخ من المتن





195

قالوا فما المحامات الخمسة الخارجة فاعدا الخاصية السبعك الى التسالة اقد امانا الخاصية

فقط از این مبدء فلك و این زمین این يكون يقيناً معلوم  
استند از سلكه از اوصاف لاء بضاعت لازم استند از يقين  
المازوم و به قطع از استماع و تدقيق يقين العام استند از يقين  
قبول از اوصاف لاء از استماع و تدقيق يقين العام استند از يقين  
فقط از این مبدء فلك و این زمین این يكون يقيناً معلوم  
استند از سلكه از اوصاف لاء بضاعت لازم استند از يقين  
المازوم و به قطع از استماع و تدقيق يقين العام استند از يقين  
قبول از اوصاف لاء از استماع و تدقيق يقين العام استند از يقين



واما السوال الخارجية فاعدا الوجوديات لا ينكسر المحل لوجبه لجواز ان لا يكون للموضوع تحقق في الخارج مع لزوم المحل لايه فصدق السالبة الضرورية بدو  
العكس كقولنا الاشئ من الخلاء بعد مع كذب قولنا بعض ما ليس بعد خلاء وبعض ما هو لا بعد خلاء واجمع الشيخ بان لم يصدق بعض ما ليس بـ ج لصدق الاشئ  
فما ليس بـ ج دائما وانعكس الى الاشئ من ج ليس بـ دائما ويلزم كل ج ب دائما وكان الاشئ من كل ج ب بالاطلاق هذا خلف وجوابنا ان لا يتم كل ج ب ج دائما فان  
معناه ليس بشئ من ج تحققة في الخارج مع سلب ب عنه وذلك لا يلزم كل ج ب كقولنا الاشئ من الخلاء ليس بعد فانه لا يلزم كذا بعد ذلك الى السالبة لجواز  
ان لا يكون للطرفين تحقق في الخارج كقولنا الاشئ من الخلاء بـ مع كذب قولنا ليس كل ما ليس بـ بـ ليس بـ بـ وان كل ما ليس بـ بـ ليس بـ بـ وكل الجوز

بعض الاشئ هو بـ ما دام ج دائما فـ ج و بـ و دـ ج بالاطلاق ولا كان ج دائما و بـ دائما و دـ ج  
الباء بـ ما دام الجيم وقد كان لا دائما و دـ ج بالاطلاق بحكم اللزوم وجود الموضوع و دـ ج ما دام  
لا بـ ولا كان ج في بعض اوقات لا بـ فيكون لا بـ في بعض اوقات ج فلم يكن بـ ما دام ج وذلك  
يوجب صدق العكس فيمنظر لانه قد استعمل فيه خمس مقدمات ثنتان منها مستدكثان فان  
العكس هو بعض لا بـ ج ما دام لا بـ لا دائما ومعنى اللزوم ليس بعض لا بـ ج بالفعل فاذا صدق  
على ذات الموضوع ان لا بـ ج ما دام لا بـ ج صدق في الجزء الاول واذا صدق عليه ان ج بالفعل فيكون  
لا بـ ج مسلوبا عنه ويصدق في الجزء الثاني فلا حاجة في بيان الانعكاس الى ان بـ ج دائما لا ج هذا حكم الموجبة  
الخيرية الخارجية واما الحقيقات فكيفها في الانعكاس وعدم حكمها الجريان البرهان المذكور فيها  
واما النقوض فانت خير بحالها **قال** واما السوال الخارجية فاعدا الوجوديات لا ينكسر الى الموجبة  
**اقول** واما السوال لفعليات الخارجية فاعدا الوجوديات الى البسائط الخمس لا ينكسر الى الموجبة  
السالبة الموضوع ومعدولته لجواز ان لا يكون للموضوع تحقق في الخارج مع لزوم المحل لايه فصدق  
السالبة للضرورة بدو العكس كقولنا الاشئ من الخلاء بعد مع كذب قولنا بعض ما ليس بعد خلاء  
وبعض ما هو لا بعد خلاء بالامكان العام وامتناع ثبوت الملازم لقيض اللازم واجمع الشيخ على انعكاسها  
موجبة بان اذا صدق الاشئ من ج وليس بعض بـ بالاطلاق فليصدق بعض ما ليس بـ ج بالاطلاق  
والا لصدق الاشئ من ج ليس بـ ج دائما فلا شئ من ج ليس بـ دائما ويلزم كل ج ب دائما وقد كان الاشئ  
من ج ب بالاطلاق وجوابنا ان لا يتم ان تلك السالبة تستلزم الموجبة فان معناها ليس بشئ من ج تحققة  
في الخارج مع سلب لبا عنه وهو صادق وان لم يكن ج تحقق في الخارج فلا يلزم كل ج ب كقولنا الاشئ  
من الخلاء ليس بعد فانه لا يلزم ان كل خلاء بعد وهذا المنع ضعيف لما قران المراد من النقيض السلب  
وسلب السلب يجب بل المنع على موضع اخر وكذلك لا تنكسر البسائط الى السالبة سواء كانت  
سالبة الطرفين او معدولتهما او معدولة للموضوع سالبة المحل لجواز ان لا يكون للطرفين تحقق  
في الخارج كقولنا الاشئ من الخلاء بـ مع كذب قولنا ليس بعض ما ليس بـ بـ ليس بـ بـ وليس بعض ما  
هو الجزء الاخلاء وليس بعض ما هو الجزء ليس بـ بـ لان كل ما ليس بـ بـ ليس بـ بـ وكل ما هو الجزء لا  
خلاء وكل الجزء ليس بـ بـ واما السالبة للموضوع المعدولة المحل كقولنا ليس بعض ما ليس بـ بـ  
فصادقة مع الاصل بطريق الاتفاق لكذب كل ما ليس بـ بـ لا خلاء ولا كان كل ما ليس بـ بـ موجودا  
لاقتضاء عدول المحل وجود الموضوع فيلزم وجود الامتناعات والمعدولات لكن الصدق الاتفاق لا  
يقضي انعكاس الاعتبار للزوم فيه وهذا انما يصح لو كان معنى السالبة الموضوع ان الافراد التي سلب  
في الخارج عنها عنوان الموضوع ثبت لها المحل وقد سبق ان ليس كذلك بل معناها ان الافراد





الجزئية الحقيقة اللازمة للوجودات في الفعليات وأما الممكنان فلا تنعكسان إلى الموجب لما عرفت في عكس الاستقامة الموجبة الممكنة ولا إلى السالبة الجزئية  
لصدق نقيضها إلى السالبة الموضوع المعدولة المحمول فانهما تصدق بالتوافق مع الأصل أما السؤال بالحقيقة فتعكس إلى الموجبة الجزئية مطلقاً ولا فلا يشترط  
فما هو لب أو ليس بـ ج وإنما يصبح كبرى لأنهم الأصل وهو قولنا كل ج ليس بـ أ ولاب منجما السلب ج عن ج وإنما من الأول وإنما لازم الأصل لك لصدق قولنا كل ج ج  
موجباً الحقيقة وصدقها بحسب الخارج غير لازم لأن سلبه عن نفسه في الخارج ممكن بأن لا يوجد ذلك الشيء في الخارج فيصدق الشيء من ج ج وإنما إلى السالبة الجزئية أيضاً  
ولا لصدق كل الـ ب ليس بـ ج وإنما يصبح كبرى لأنهم الأصل هكذا كل ج ليس بـ ب وكل الـ ب ليس بـ ج وإنما ينفع كل ج ليس بـ ج وإنما هذا خلف بحسب الحقيقة دون  
الخارج وحكم الخاصين بهما حكمهما ثم وعدم انعكاس  
الممكنين ثم اظهر منه ههنا ١٩٩

اوقات كونها ليس بـ ولا لم يكن حج في جميع اوقات كونها ليس بـ فلم يكن ليس بـ في جميع اوقات كونها حج وقد  
ليس بـ مادام حج هفت وقد ليس حج بالفعل لا لان كان حج دائما فليس بـ دائما والادام سلبا بل بما دام الحج  
لكثير بـ بالفعل بحكم الادام فاذا صدق انه ليس بـ حج حين هو ليس بـ وليس حج بالفعل صدق بعض  
ما ليس بـ حج حين هو ليس بـ لا دائما وينعكس ان ايضا الى المسألة الجزئية الحينية اللاحقة وهو ليس بعض  
ما ليس بـ ليس حج حين هو ليس بـ لا دائما الاستلزام الموجبة هذه السالبة فلان قلت لما كان المعبر  
في العكس خاص فحينئذ يلزم الاصل فكيف اعتبر الامر بعد اعتبار الاخص فقولنا اعتبار الاخص بما هو في كيفية  
واحدة ولما كان الانعكاس بطريق عكس القبح معتبرا في كيفية مخالفة وموافقة بحسب تغيره فيجب  
اعتبار الاخص في كل كيفية حتى يتم بيان الانعكاس على كل واحد من الشقين فكما ان اخص القضايا الموجبة  
اللازمة للخاصة هي الحينية الموجبة كذلك اخص القضايا السالبة اللاحقة لها هي الحينية السالبة فلا  
من اعتبارها واعتبارا واحدا لهما البعض من اعتبار الاخر وهذا السؤال ليعلم ان الامكان في الامكان فلا تنعكس  
الى الموجبة الجزئية لما عرفت في عكس الاستقادة فان يصدق في الغرض المذكور ان الشيء من الغرض مركوب زيد  
بالامكان الخاص ولا يصدق بعض ما ليس بمركوب زيد فمن بالامكان العام لصدق نقيضه وهو ان  
فما ليس بمركوب زيد فمن الضرورة والى السالبة الجزئية سواء كانت سالبة الطرفين او معدولة لهما او  
معدولة الموضوع سالبة المحمول فاما يصدق في عكس السالبة المذكورة ليس بعض ما ليس بمركوب زيد  
ليس بغيره بالامكان العام باحكم الاعتبار لصدق كل ما ليس بمركوب زيد ليس بغيره بالضرورة بل  
الاعتبار انما السالبة الموضوع للمعدولة المحمول فهي صادقة مع الاصل الاتفاق لكذب الموجبة الكلية  
السالبة الموضوع وفيه ما مر غير مرة **قوله في السوال الحقيقة** **اقول** ان السوال الحقيقة لفعلة  
غير الخاصين منها بسيطة كانت او مركبة كلية او جزئية تنعكس الى الموجبة الجزئية المطلقة العامة لثبات  
الموضوع ومعدولة فاذا صدق لشيء من حج او ليس بعضه بـ بالاطلاق وجب ان يصدق بعض ما ليس  
بـ والابحج بالاطلاق والافلاشي في ما ليس بـ والابحج دائما ويصير كبرى للالزام الاصل وهو كالج  
ليس بـ والابحج بالاطلاق وينتج من الاول ان كالج ليس حج دائما وهو محال دائما يلزم الاصل لان الاستلزام  
السالبة للموجبة عند وجود الموضوع والموضوع وهو حج بهما موجودا فتدبر لصدق كالج حج بحسب  
الحقيقة ضرورة ان كل ما لو وجد كان حج فهو بحيث لو وجد كان حج وهذا البيان لا ينفك عن الخارجية  
البسيطة لان صدق كل حج حج بحسب الخارج غير لازم ان سلب الشيء عن نفسه بحسب الخارج ممكن عند  
استقادة ذلك الشيء في الخارج فيصدق لشيء من حج دائما وتنعكس ايضا الى السالبة الجزئية المطلقة العامة  
فان لو لم يصدق ليس بعض الابحج بالاطلاق لصدق كل الابحج دائما ويصير كبرى للالزام الاصل هكذا  
كل حج الابحج بالاطلاق وكل الابحج دائما ينتج كالج حج دائما هفت بحسب الحقيقة لوجود الموضوع بحكم صدق

لذلك المنع الذي لا بد من تعديله من المنع على موضوع آخر من غير تقديره  
التي هي مدوناتها من أن الساتر الدائم للمعدود الموضوع  
تفكس كخضها دواعي تقديره في الحقيقة من أن ذلك منها تمام البرهان  
على الانعكاس خلفا وكن ولا دور في نقصان موضوع المحول

وإسناد الأقاليم للمدرك العقيقي إذ عكس لنا البيت بلازلة لأصل  
بصاوة صلب سبيل الألفاني وورث ليس يغيث إسناد الموضوعات الأقاليم  
التي سلب منها الموضوعات خارج شملها المحول في خارج شملها  
المحولين عن أن الأقاليم الموجودة في خارج شملها  
المحولين في شملها

قولنا لا تنفخ في صبح رب

**الفصل العاشر في القضية الشرطية** ولا خلاف أنها جزئياتها وفيها بحادث الأول الشرطية أما متصلة حكم فيها بثبوت قضية على ثبوت أخرى أيجاباً أو سلباً هذا الثبوت سلباً إما متصلة حكم فيها بمعادنة قضية أخرى أما ثبوتاً وانتفاءً ويسمى حقيقة أو ثبوتاً فقط ويسمى ما نفي أو انتفاء فقط ويسمى ما نفي انتفاء أيجاباً أو سلباً هذه المعاني سلباً

٢٠٠

كل حجج ذلك الخارج لجواز انتفاءه فيصدق سلباً الشيء عن نفسه فلا بد من ثبوت هذا بناءً على ما سلف لهم من أن السالبة من الموجبة لا لايجاب يستدعي موضوعاً موجوداً أما محققاً كما في الخارج غير أو كلاً في الحقيقة والسلب لا يستدعي ذلك فقولنا تساوى الصدق والعموم إنما هو بموجب ملازمة المفهوم فإن السلب عن الموجودات المقدرة يتخلل بصدقه بانتفاء الوجود والتقدير ويتخلل بصدقه بعدم ثبوت المحمول هو لا بناءً على المساواة بينهما بالدليل من خارج المفهوم وحكمه إلى اثنين بحسب الحقيقة حكمهما بحسب الخارج حتى يتكسبان إلى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية المطلقتين و الحقيقتين اللاتئمتين تمام الدليل المذكور ثم ههنا على ما لا يخفى عدم انعكاس الممكنين في الخارجيات أظهر من عدم انعكاسهما في الحقيقتين لأن النقص المذكور ثم لا ينهض ههنا بعدم انعكاسهما لعدم الظفر بما يدل عليه و في ما بين العلم بعدم الانعكاس وبين عدم العلم بالانعكاس قال

**الفصل العاشر في القضية الشرطية** افق البحث في هذا الفصل إما عن القضية الشرطية

نفسه أو عن اجزائها وهي المتقدمة والنتيجة أو عن جزئياتها كما متصلة أو منفصلة والذاتية والجزئية وغيره إجماعاً انتظام في هذا السلك ولذا ذكر ههنا أن الشرطية مشاركة للحمية في أنهما قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وفيه تصور معنى مع تصور آخر بينهما نسبة إنما يقع التصديق بما إذا ثبت إلى الخارج بالمطابقة وتخالفاً في أن مفرداً مؤلفاً نالها خبرياً ولست أعني به أن يكون خبرياً بل أن وقع النسبة المنصورة بين مفرديه يكون خبرياً وإن النسبة بينهما ليست نسبة يقال فيها

أن الأول منهما هو الثاني أو ليس هو ويمكن أن يجعل كل منهما وجهاً للقضية ثم الشرطية أما متصلة أو منفصلة لأنها ان حكم فيها بثبوت قضية على ثبوت قضية أخرى أو سلباً هذا الثبوت فهي متصلة والآخر

موجبة كقولنا كلما كانت الشمس طال العرف فالنهار موجود والناظر سالبته كقولنا ليس البتة إذا كانت الشمس طال العرف فالليل موجود وهذا التعريف يتناول قضيتيها أي التزميته ولا نقا فيه لأن ثبوت

قضية على تقدير أخرى أعم من أن يكون بحيث يفرض القضية الأخرى ذلك الثبوت والاتصال فلا يكون كذا وإن حكم فيها بمعادنة قضية أخرى أو سلباً هذه المعادنة فهي منفصلة عنادية أو نقا فيه أن

المعادنة بينهما أعم من أن يكون لذاتيهما أو يكون بحسب لواقع والموجبة منهما ما أوجب المعادنة بين طرفيها أما ثبوتاً وانتفاءً ويسمى حقيقة كقولنا إما أن يكون هذا العدد فرطاً ولا يكون فرطاً وإما ثبوتاً فقط أي مع اعتبار عدم المعادنة في الانتفاء لعدم اعتبار المعادنة فيه والآن يجمع جعلها في قسم الحقيقة

ويسمى ما نفي الجمع كقولنا إما أن يكون هذا إنساناً أو فرطاً لانتفاء فقط أي مع اعتبار عدم العناد في الثبوت لعدم اعتباره ويسمى ما نفي الخلو كقولنا إما أن يكون هذا إنساناً أو لا فرطاً وقد بقي ما نفي الجمع وما نفي الخلو على المعنى إن شاء فيكون أعم من الحقيقة وسالبة كل منهما ما سلب حكم موجبتهما

فكأنه في الحقيقة وسالبة كل منهما ما سلب حكم موجبتهما

فكأنه في الحقيقة وسالبة كل منهما ما سلب حكم موجبتهما

ثبوت قضية أخرى  
قضية على ثبوت  
ثبوت قضية أخرى

فكأنه في الحقيقة وسالبة كل منهما ما سلب حكم موجبتهما



وكل منهما إما أن يتركب من حليتين أو متصلتين أو منفصلتين أو حليته ومنصلة أو حليته ومنفصلة ومنفصلة وما تميز المقدم عن التالي بلعاً في المتصلة دون المنفصلة أو منافاة أحدهما للآخر في قوة منافاة الآخر إياه انقسم كل من الأقسام الثلاثة الأخيرة في المتصلة إلى قسمين دون المنفصلة فصارت الأقسام في المتصلة تسعة وفي المنفصلة ستة وإليك طلب الأمثلة الثاني الشرطية إن كانت بين طرفيها علاقة تقتضي لزوم أو العناد في لزوميتها أو العاقبة

٢٠٢

حلت على أمثلة المتساويين حمل السالك الآخر على بعض أفراد ذلك الشيء وانفصاله عن سلبه عن الكل كقولنا كلما كان كل إنسان حيواناً فبعض الحيوان ناطق دائماً إما أن كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان ناطق السابع كاستلزام العلة للعلول وانفصالها عن نقيضه كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود دائماً إما أن يكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجوداً وهذه أمثلة للموجب أو مثله السوالب تحصل بأن يؤخذ مقدماً متامع نقايض نوالها **قال وكل منهما إما أن يتركب من حليتين أو منفصلتين أو متصلتين** أمّا أن يتركب من حليتين أو منفصلتين أو متصلتين أو حليته ومنفصلة أو حليته ومنفصلة أو حليته ومنفصلة ومنفصلة لكن لما تميز جزؤ الاتصال بحسب الطبع وصار أحدهما مقدماً بعينه والآخر تالياً بعينه حتى لو جعل ما كان مقدماً تالياً وما كان تالياً مقدماً لغيره تغير المفهوم و انخرن عما عليه أولاً بخلافه لأن انفصاله نافي حال كل من جزئيه عند الآخر حال واحدة دائماً عرضاً لهما أن يكون مقدماً والآخر أن يكون تالياً بمجرد وضع الطبع انقسم كل واحد من أقسام الثلاثة الأخيرة في المتصلة إلى قسمين دون المنفصلة فالثاني المتصلة المركبة من حليته ومنفصلة إذا كان مقدماً حليته مخالفة لهما إذا كان مقدماً متصلة والمركبة من حليته ومنفصلة والحليته ومقدماً مخالفة لهما إذا كان المنفصلة مقدماً والمركبة من متصلة ومنفصلة عندما يكون المتصلة مقدماً مخالفاً لهما عندما يكون المنفصلة مقدماً والاختلاف في الانفصال في هذه الأقسام بحسب اختلاف الحليتين فصارت الأقسام في المتصلات تسعة وفي المنفصلات ستة **قال في من المتصلات المركبة من حليتين كقولنا كلما كان الشيء إنساناً فهو حيوان الثالث المركبة من متصلتين كقولنا كلما كان الشيء إنساناً فهو حيوان وكلاً لم يكن حيواناً لم يكن إنساناً الثالث من منفصلتين كقولنا كلما كان دائماً إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً دائماً إما أن يكون منقسماً بمساويين أو غير منقسم بهما الرابع من حليته ومنفصلة كقولنا إن كان طلوع الشمس علة لوجود النيران فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود دائماً الخامس عكس كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار ملزم لطلوع الشمس السادس من حليته ومنفصلة كقولنا إن كان هذا عدداً فهو إما زوج أو فرد السابع بالعكس كقولنا إن كان هذا زوجاً أو فرداً فهو عددان من متصلة ومنفصلة كقولنا إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فإما أن يكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجوداً التاسع عكس كقولنا إن كان دائماً إما أن يكون الشمس طالعة ولا يكون النهار موجوداً فكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويعرف من هذه الأمثلة أمثلة المنفصلات لما سيحكي إن كل متصلة تستلزم منفصلة مانعة الجمع من حين المقدم ونقيض التالي منفصلة مانعة الخلو من نقيض المقدم وعين التالي من أمثلة الموجب أمثلة السوالب كما ذكرناه **قال الثاني الشرطية** إن كانت بين طرفيها علاقة**



والمتصلة بالزوم منه الصادقة بتركيب من صادقين كاذبين والصادق ومقدم كاذب وعكسه محال اذ الكاذب لا يلزم الصادق هذا في الحقيقة  
 اما في الجزئية فهو ممكن والكاذب ينفع على الخفاء لا يفتقر الى اتفاقه انصادقة ان كفى صدقها صدقنا التالي ويبقى اتفاقه عامته امتنع تركبها من كاذبين  
 وقال كاذب ومقدم صادق وان وجب فصدقها صدق الخطأين ويبقى اتفاقه خاصة امتنع فيها ما في الاقسام وانت تعرف ان قسم تركب كاذبها

لانما ان كان بين طرفيها علاقة بسببها يقتضي المقدم لزوم التالي ليرضى لزميته مثل ان يكون المقدم علته  
 للتالي ومعلولا له ولعلته او مضايقا له او غير ذلك فان لم يكن بين طرفيها علاقة يقتضي الزوم فهي  
 اتفاقية كقولنا كل من كان الانسان ناطقا كان الحمار ناطقا فلان قلنا الاتفاقيات مشتملة ايضا على علاقة  
 لان المعية في الوجود لم يمكن فلا بد من علته فنقول نعم كذلك لان العلاقة في الزوميات مشعور  
 بها حتى ان العقل اذا لاحظ المقدم حكم باعتباره انك كالتالي عنده بدية وانظر الخجل ان الاتفاقيات في  
 العلاقة غير معلومة وان كانت واجبة في نفس الامر فليس ناطقة الانسان توجب ناطقة الحمار بل اذا  
 لاحظها العقل يجوز الانفكاك بينهما ورفق اخوه وان الذين يستلزم الاتفاق الى التالي يعلم انه متحقق  
 في الواقع ثم ينتقل الى المقدم ويحكم بان واقع على تقديره فان عقلا الاتفاقية موقوف على العلم بوجود  
 التالي فيكون العلم بوجوده سابقا عليه فلا فائدة فيه لوضع المقدم في انتقاله لذهن منه الى التالي ولا  
 كذلك للزوم فان الذين ينتقل فيه من وضع المقدم الى التالي اما انتقالا بدينا او انتقالا بنظر بهي  
 ههنا سؤال وهو يقتضي التبريقين طرفيها وعكسا بالزومية الكاذبة لاتقاء العلاقة فيها والاتفاقية  
 الكاذبة لوجود العلاقة وجوابه ان التعريف للزومية والاتفاقية الصادقين ولو قيل ان الحكم بالانواع  
 والاتصال في العلاقة والابطال التعريف للصادق والكاذب المنفصلة ايضا اما عنادية واتفاقية  
 والعنادية هي التي يكون بين طرفيها علاقة تقتضي العنادية او انتفاء او شوا فقط او انتفاء فقط  
 كما يكون احدهما بقبض الآخر ومساويا لغيره واخص من بقبض والاتفاقية هي التي لا يكون بين طرفيها  
 علاقة مقتضية للعنادية لا يكون بينهما منافاة في الصدق والكذب الا بطريق الاتفاق كالشاذبين الا  
 والكاتب الهندي الاخي والرومي الاخي والهندي الكاتب المصن من العنادية لزميته ولعله نظر الى  
 لزوم بقبض احد المتعاندين لعين الاخر ولزوم عينه لغيره الاخر ولا مشاحة في الاسماء هذه الموجبات  
 واما في السوال فليس يعتبر علاقة في السالبة للزومية والعنادية ولا عدهما في الاتفاقية فان السالبة  
 للزومية والعنادية ما يسلب للزوم والعناد والسالبة للاتفاقية ما يسلب للاتفاق وسلب للزوم  
 والعناد بصدق اما لعدم علاقة للزوم والعناد ولعلاقة عدمه ما يسلب للاتفاق قد يصدر لوجود  
 علاقة للزوم والعناد

**قال والمتصلة للزومية الصادقة بتركيب من صادقين اقول اعلم**  
 ان المقدم من حيث انه مقدم لا يدل على الموضع فقط وكلا التاليين لا يدل على الارتباط وليس في  
 منهما انه صادق او كاذب فان الشرط والجزء احدهما من كونها قضيتين فضلا عن الصدق والكذب  
 نعم اذا نظر اليها من خارج فما اما صدقان او كاذبان او احدهما صادق والاخر كاذب لكن هذا  
 الاخر ينقسم في المتصلة الى قسمين الامتياز جزئيا كحسب الطبع فكل المنفصلة فالاقسام للمتصلة  
 اربعة وفي المنفصلات ثلثة وليظهر ان كل شرطية من اى هذه الاقسام يصح تركيبها بالمتصلة المتو

لاشتم ان المعية يخرج لما اطلت واما حاجت لو كانت موجودة او لم  
 واجوب ان لا يصح جوب فرضا فان لا يمكن بين الطرفين كذا معلولين  
 لعلة واحدة من العلاقة فلو لم يوجد راجع لوجوده ان كان احد الجانبين  
 لان علة لا يكون بينهما علاقة فكل من غير ضمان فكل من يكون بينهما  
 علاقة

الفرق الاول بيان العلاقة الفرق الثاني بيان اقتضاها  
 التلذذ التذميمة فانقال الذين من المقدم لانه  
 اللزومية دل على اقتضاها بخلاف الاتفاقية فدل على بيان  
 اللذين اعتبرهما تعريف للزومية ودرست بين طرفيها  
 علاقة وان تلك العلاقة بسببها يقتضي المقدم التالي

لا يجوز احدهما صادقا والاخر كاذبا

اللزومية الصادقة تركب من صادقين وهو ظاهر ومن كاذبين كقولنا ان كان الانسان جحرًا ونجسًا  
ومن نال صادق ومقدم كاذب كقولنا ان كان الانسان جحرًا فهو جسيم وعكسه وهو تركيب من مقدم  
صادق ونال كاذب محال ولا يلزم كذب الصادق لاستلزام كذب اللازم كذب اللازم كذب اللازم وصلا الكاذب  
لاستلزام صدق اللازم صدق اللازم وبينا نرى لمتن بان الكاذب لا يلزم الصادق عادة للدعوى  
بلفظ اخر هذا فلا كانت اللزومية كلية اما ان كانت جزئية فيمكن تركيبها من مقدم صادق ونال كاذب  
لجواز ان يكون صدق المقدم على بعض الاوضاع وصدق الملازمة الجزئية على الاوضاع الاخرى فلا يلزم  
المحددان المذكوران انما انما قلنا قد يكون ان كان الشيء حيوانا كان ناطقا بجواز ان يصدق ان حيوانا  
على وضع الفريضة ويكذب ان ناطق مع صدق الملازمة الجزئية على بعض الاوضاع ولهذا لا ينتج الجزئية  
في القياس الاستثنائي علمها استلزامه للموجبة اللزومية الكاذبة تقع على الانحاء الاربعة لان المحكم  
يلزمه فقيته اخرى لا لم يطابق الواقع جاز ان يكونا صادقين كقولنا كل ما كان الانسان حيوانا كان  
الفريضة حيوانا او كاذبين كقولنا كل ما كان الانسان جحرًا كان الفريضة جحرًا او يكون المقدم صادقًا والنال  
كاذبًا كقولنا كل ما كان الانسان ناطقا فهو صهال وبالعكس ولما الاتفاقية للموجبة الصادقة فقد عرفت  
انما التي للعلاقة بين طرفيها تقتضي اللزوم ومن المستبعد ان يكون نالهما كاذبًا اذا الاتصال بثبوت فقيته على  
تقدير اخرى فيكون الاتفاق موافقة بثبوت الفقيته للتقدير وما لم يكن نالها كيف يوافق بثبوت تقدير  
شيء فان قلت ثبوت شيء على تقدير الاستدعي بثبوت في الواقع فقول معنى الاتصال انه لو كان الاول  
حقا كان الثاني حقا فان كان حقيقة الاول ملزمة لحقيقة الثاني فلا يبعد في انتفاءهما في الواقع لجواز استلزام  
المحال محالا اما ان لم يكن بينهما لزوم فلا بد ان يكون الثاني حقا في الواقع فانه لو لم يكن حقا في الواقع لا يكون  
حقا في الثاني لتقدير ضروري وان التقدير والمفروض لا يغير الشيء في الواقع ما لم يكن بينهما ارتباط  
علاقة فلذلك وجب صدق نال الاتفاقية ومقدمها احتلالا بكون صادقًا وان يكون كاذبًا اطلقوها  
على معينين احدهما ما يجامع صدق الثاني في مقدمته وثانيهما ما يجامع صدق الثاني فيها صدق  
المقدم وهو ما بالمعنى الاول اتفاقية عامة وبالمعنى الثاني اتفاقية خاصة بنا بينهما من العموم والخصوص  
فالاتفاقية للعامة تمتنع تركيبها من كاذبين ومن مقدم صادق ونال كاذب بل تركيبها انما من  
صادقين او من مقدم كاذب ونال صادق كقولنا كل ما كان الخلاء موجودا فالحيوان موجود والاتفاقية  
الخاصة تمتنع تركيبها من كاذبين وصادق وكاذب وانما يتركب من صادقين وبعلم من ذلك انما  
تركيب الكاذبة فان العامة الكاذبة تمتنع تركيبها من صادقين ومن مقدم كاذب ونال صادق  
الام يمكن كاذبة ان يكون في صدقها صدق الثاني فقيته ان تكون مركبة من كاذبين ومن مقدم صادق  
ونال كاذب والخاصة الكاذبة تمتنع ان تتركب من صادقين فقيته الاقسام الباقية وهذا انما يستقيم

لولا غير عدم العلاقة في الاتفاقية بل كفي بصدق التالي بصدق الطرفين اما اذا اعتبر امكن تركيب  
كاذبهما من سائر الاقسام كما في الزوينة قال الشيخ في الشفاء اذا وضع محال على ان يتبع محال مثل قولنا  
ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حشاشا بصدق لزوينة الاتفاقية اذ مقتضاها ان يكون حكم مفروض  
ويتفق مع صدق شئ لكن التالي غير صادق فكيف يوافق صدق شيئا اخر فرضا وان وضع  
صادق حتى يتبعه كاذب كقولنا اذا كان الانسان ناطقا فالغراب ناطق لم يصدق في الزوينة والاتفاقية  
وان وضع صادق ليدفع صادق فخرها بصدق في الزوينة ويجاب بصدق في اتفاقية اما اذا وضع محال على  
ان يتبعه صادق في نفسه كقولنا ان كانت الخمسة زوجا فهو عدل فهو بصدق بطريق الاتفاق ولما لم يوافق  
اللزوم فهو حق من جهة الالتزام وليس حقا نفس الامر ان فرض من جهة الالتزام فلا من برهان الخمسة  
زوج يلزم ان يقول بان عدد دقا انه ليس حقا نفس الامر فلا للحق لهذه القضية ونظائرهما  
قياس قد حذف منه مقدمه وتحليله انرا اذا وضع ان الخمسة زوج وكان حقا كل زوج عددنا ستلزم  
زوجية الخمسة للعددية بسبب ان كل زوج عدد لكنه ليس بصادق على ذلك الموضوع والفرض لانه بعدد  
لاشئ من العدد بخمسة زوج فلا شئ من الخمسة الزوج بعدد فليس كل زوج عدد لان سلب الشئ عن  
جميع افراد الاخص ليستلزم سلبه عن بعض افراد اعم وايضا لو صدق كلنا كانت الخمسة زوجا كانت  
عدد اصدق كل خمسة زوج عدد لكنه باطل فيكون المتصلة التي في فقرة باطله الى ههنا كلام الشيخ  
بعد تخصيصه بقي علينا ان نظرف في مقامين الاول ان الاتفاقية لا تصدق عن كاذبين فانرا اذا  
صح قولنا كلنا كان الانسان ناطقا فالجمار ناهق وكلنا لم يكن الجمار ناهقا لم يكن الانسان ناطقا اتفاقا  
والا لصدق قد يكون اذا لم يكن الجمار ناهقا كان الانسان ناطقا لاجوب موافقة احد الطرفين لا شئ  
نختم الى الاصل لا ينعقد يكون اذا لم يكن الجمار ناهقا فالجمار ناهق صحت وجوابه اننا لا نأثم ان نخاف فان  
قولنا قد يكون اذا كان ليس كل جمار ناهقا قول لا يستلزم الوجود بل الفرض ولما التالى فانه من  
موافقة الوجود فاني ما نفرضه يكون صادقا معا اتفاقا ولا يبطل موافقة الوجود بل الفرض فاننا  
فرضنا انه حق ليس كل جمار ناهقا وجدنا موافقا له في الوجود موجودا مع هذا الفرض ان كل جمار ناهق  
ولا تناقض بينهما لان احدهما مفروض والاخر واقع بنفسه نعم لو لم من وضع ان الجمار ليس ناهقا انه  
ناهق كان خلفا نص الشيخ على جميع ذلك وقال لو لا هذا لكان لا يمكن ان نفرض قيا س الخلف مع نفسها  
فانا انما نفرض ان نأخذ مشكوكا ونضيف الحق اليه ان كان موجودا لا يقضي ولا يقول على هذا لكان  
فانما نفرض ان نأخذ مشكوكا ونضيف الحق اليه ان كان موجودا لا يقضي ولا يقول على هذا لكان  
اي حق يفرض يلزم دفعه حتى يتفق وبطلت المناستبا بين ما هو لازم للشئ وبين ما لا علاقة بغيره وبين  
المقام الثاني ان الزوينة لا تصدق من مقدم محال ونال صادق فان الحق التي اقامها الشيخ عليه لا تكا

يصدق سائر الزوينة وهي بعض النسخ بسبب عدم تركيب المحال على  
يؤثر ان الخمسة عدد  
لا يصدق سائر الزوينة وهي بعض النسخ بسبب عدم تركيب المحال على  
لا يصدق سائر الزوينة وهي بعض النسخ بسبب عدم تركيب المحال على

ونقد كلامه ان كيف لا يصدق فان الحق

الاولى انما نفرض ان نأخذ مشكوكا ونضيف الحق اليه ان كان موجودا لا يقضي ولا يقول على هذا لكان  
فانما نفرض ان نأخذ مشكوكا ونضيف الحق اليه ان كان موجودا لا يقضي ولا يقول على هذا لكان  
اي حق يفرض يلزم دفعه حتى يتفق وبطلت المناستبا بين ما هو لازم للشئ وبين ما لا علاقة بغيره وبين  
المقام الثاني ان الزوينة لا تصدق من مقدم محال ونال صادق فان الحق التي اقامها الشيخ عليه لا تكا

ثم لا نأثم ان قولنا الاشئ من العدد بخمسة زوج صادق على تقدير الحال فان لم يجوز لنا بالقضية الصادقة  
 في نفس الامر القائل كل زوج عدد على ذلك التقدير فلم لا يجوز كذب هذه القضية صادقة على ذلك  
 التقدير ذلك كانت صادقة في نفس الامر على انه منافي لما صرح به من ان الصادق في نفس الامر باق  
 على جنس كمال حال سلبنا ذلك تكن غاية ما فيه ان القياس المتبع للقضية لا يتعقد وانتفاء الدليل لا يستلزم  
 انتفاء المدلول فلا تنقضي لما صدق الاشئ من الخمسة الزوج بعدد ظهر عدم استلزامها للعددية  
 فنقول لا نأثم ان لا يلزم كون الخمسة زوجا ان يكون عدداً خارجاً عنه ملكه الباب انه يلزم ان يكون عدداً  
 وان لا يكون عدداً وان لم نحال وهو حوزا لاستلزام الحال للحال وما قوله لو صدقت القضية لصدق  
 كل خمسة زوج عدد فهو يتم الاستدعاء الموجبة وجود الموضوع وعدم استدعاء الملازمة وجود  
 المتقدم وايضا نوضح احد الدليلين لزم ان لا يصدق للزوم من محالين واللام باطل ما كان الملازمة نا  
 اذا قلنا ان كانت الخمسة زوجا كانت منقسمة بمساويين فالتحقق لهذه القضية ان كل زوج منقسم  
 بمساويين لكن كثيرين صادق على ذلك التقدير لان يصدق الاشئ من المنقسم بمساويين بخمسة زوج  
 فلا اشئ من الخمسة الزوج بمنقسم بمساويين فليس كل زوج منقسم بمساويين ولا انما الوصل قد صدق  
 كل خمسة زوج منقسم بمساويين لكن باطل ما تبيان بطلان اللازم فلا بد ان الشئ ساعد على ذلك  
 لان لم يجوز استلزام الحال للحال لم تنعكس الموجبة الكائنة الصادقة الطرفين بعكس التقضي وليس كل  
 وقد يمكن رفع هذه الاسئلة كلها بتلخيص الامر ولتقدم عليه مقدماتنا فاعين في كثير من المواقف  
 واقتنعين لأكبر الشبهة فالأول ان اللازمية لا يجوز ان يكون مقدماتها متباينة لان المناقاة  
 منافية للمنافاة اذا المناقاة تصح الانفكاك بينهما والملازمة متضمنة لثبات اللوازم على ثبات الملازمة  
 فلو كان بينهما منافاة لزم اجتماع المتناقضين في نفس الامر فانه محال لاننا نأثم ان يجوز لزوم الحال للحال  
 الاستلزام ان كمال حال فرضه في كل حال بل ان كان بين المحالين علاقة بما يقتضي تحقق أحدهما تحقق  
 الآخر يكون بينهما لزوم فالأول وان لم يثبت المقدمات فنقول اذا قلنا ان كانت الخمسة زوجا كانت  
 عدداً لم نأثم ان نحسب نفس الامر لم يصادف فقط للمنافاة بين المتقدم والتالي فان كانا من الخمسة  
 زوجا لم يكن عدداً ان يصدق في نفس الامر الاشئ من العدد بخمسة زوج بالضرورة فلا اشئ من الخمسة  
 الزوج بعدد بالضرورة فيكون المناقاة متحققة بين زوجية الخمسة وعددية ثباتها ولا يصدق الملازمة  
 بينهما انما اذا اخذناه بحسب اللزوم فهو صادق لأن من اعترف ان الخمسة زوج في الواقع فحق لزوم  
 بان نقول بعد ديتة لقيام الدليل هو القياس المركب من المتصلة والمجتمعة هكذا قلنا كانت الخمسة  
 زوجا كانت الخمسة زوجا وكل زوج عدد يلزم بالتالي ان الخمسة عدد ثم ربما يعترض على ذلك بان  
 هذا القياس كما حقق تلك القضية بحسب اللزوم بحققها بحسب نفس الامر اجاب بان هذه الفقرة

قوله  
 لما صرح به  
 حيث جاز كسب الا  
 تفافية مع مقدم حال قول صادق  
 قوله  
 صدق الاشئ من  
 الخمسة الزوج  
 وهو عكس القضية الصادقة  
 اعني الاشئ من العدد  
 بخمسة زوج العلم  
 صدق الاشئ  
 من العدد

فان كانت  
 متباينة جوازها وعكسها  
 كما لم يكن الا ان جوازها لم يكن  
 ناطقة

الخمسة زوجية  
 الزوجة

المتابع

في تلك القضية لا يصدق  
 الزوج عدد

الخمسة الزوج عدد



والمنفصلة الحقيقة الصادقة إنما تركبت من صادق وكاذب ومنافعة الجمع منه ومن كاذبين ومنافعة الخلو منه ومن صادقين ابضا والحقيقة الانفاية  
الكاذبة عن صادقين وكاذبين ومنافعة الجمع من صادقين ومنافعة الخلو من كاذبين والعنادية الكاذبة في الاقسام الثلاثة من صادقين وكاذبين و  
صادق وكاذب هذا حكم الموجبات واما حكم السوالب بالعكس من ذلك واليجاب الشرطي وسلبها باثبات الحكم وسلبها لا بايجاب لظنيين وسلبها

٢٠٧

انما نتج بواسطة قياس من الشكل الاول وهو ان كلنا صدق المقدم صدق التالي والحقبة في نفس الامر  
وكلنا صادق صدقت نتيجة التاليف ولا ريب ان ان صدقها انما يصدق لو لم يكن التالي الحقبة  
الصادقة متناهيين وليس كل ههنا فظهر سقوط الاول من الاسئلة لان لم يمنع صدق الصادق  
في نفس الامر على التقدير الثاني ابضا لان لم يستدل بعدم انعقاد القياس بل ما ذكره الالف في بين ما اذا  
اخذت اللزومية بحسب نفس الامر بين ما اذا اخذت بحسب الالتزام والثالث ايضا لا نعلم بالضرورة  
ان تقدير زوجية الخمسة ليس بينهما وبين النفيين علاقة بيسمها نقضيهما ومن ههنا يعرف سقوط  
سوء الحال على العكس والنتائج والرابع ايضا لان كلنا صادق كل خمسة زوج عدد لا يمكن ان  
اللزومية للمنافاة ح بين طرفيها وينعكس الى قولنا كلنا صدقت اللزومية صدقت كل خمسة زوج عدد  
وكذا الخامس لان الصورة الجزئية لا تثبت الكلية فان ههنا قضايامركبة من محالين صادقة في نفس  
الامر لا يمكن جريان الدليل فيها كقولنا كلنا كانت الخمسة زوجا لم يكن عددا وكقولنا كلنا لم يكن الاثنا  
حيوانا لم يكن ناطقا الى غير ذلك مما لا يتناهي ولما اوردت ما اوردت وان لم يكن لمرأى ولا عين في  
الكتاب لان الدهول عنه يقع في اغالب كثيرة والاطلاع عليه بحسب ذلك لطائف غيرة وعساك  
فيما يستقبل ان تفوز ببعضها صريحا قال والمنفصلة الحقيقة الصادقة انما تركبت اقوال الموجبة  
المنفصلة الصادقة عنادية كانت وانفاية ان كانت حقيقة لم تركب الا من صادق وكاذب  
لانما التي لا يجمع جواهرها في الصدق والكذب فلم تركب من صادقين او كاذبين ولا اجتماعا لصدق  
او الكذب وان كانت مانعة الجمع تركب من صادق وكاذب ومن كاذبين لانما التي لا يجمع طرفيها  
في الصدق فيجوز ان لا يجمع الكذب ابضا وحيث يكون تركيها من صادق وكاذب وان اجتماعا  
فيه فيكون تركيها من كاذبين كقولنا الانسان امانا ان يكون هذا فرسا او حملا ولا يمكن تركيها  
من صادقين وان كانت مانعة الخلو تركب من صادق وكاذب ومن صادقين لانما التي لا  
يجمع طرفيها في الكذب فان لم يجمع على الصدق ابضا في من صادق وكاذب وان اجتماعا في من  
صادقين كقولنا الانسان امانا ان يكون هذا حيوانا او جمل او متبع تركيها من كاذبين والموجبة  
المنفصلة الكاذبة ان كانت انفاية والحقيقة تركب من صادقين وكاذبين لان الحكم بعدم  
اجتماع طرفيها في الصدق والكذب فلم يكن صادقا فيما اصادق ان او كاذبان ولا يتركب من  
صادق وكاذب والا لصدق ومنافعة الجمع من صادقين دون القسمين الباقين ومنافعة  
الخلو من كاذبين دون الباقين والغلب فيهما انهما ذكرنا في الحقيقة وهذا انما يصح لو لم  
يعتبر عدم العلاقة فيما قد سبق في المنفصلة والمتصلات وان كانت لزومية اي عنادية فكل من  
الاقسام الثلاثة الحقيقة ومنافعة الجمع والخلو تركب من سائر الاقسام لانها اذا لم يصدق الحكم

اذ قد كانت كاذبة لم يمنع نفيها عن كذا  
فان في الباب انما يميز ان النفيان والحق لهما جازان  
بغيره الحال  
كلما كانت الخمسة زوجا كانت متفاستا وبين  
لصدق كذا ان غير حيوان غير ناطق وكذا  
زوج ليس بعدد



واعتبر الخلو يجب ان يؤخذ فيها مع الغضنة اعم من نقيضها الاستلزام نقيض كل من جزئيهما عين الاخر امتناع الخلو والعكس لا يمكن الجمع فان كان تركب  
 الامن جزئين ان شرطنا امتنع بين كل جزء معين وبين المعين الاخر وبينه وبين احدا للاجزاء الباقية لان كل معين يستلزم احدا للاجزاء الباقية امتناع  
 مع تناقض الباقية امتناع اجتماع الشيء مع الاخص من نقيض ولا يعكس الا الاستلزام كل جزء ساير الاجزاء فلم يكن اعم من نقيض ساير اجزاء فكان كل من اخص  
 من احدا للاجزاء الباقية فلم يكن بينهما منع الجمع ولا الخلو ويمكن تركب مانعة الجمع من اجزاء كثيرة وان شرطنا المنع كذلك امتناع الجمع بين كل معين ومعين اخر  
 وبينه وبين الاجزاء الباقية ضرورة كون كل معين اخص من نقيض احدا للاجزاء الباقية

٢٠٩

جواز اجتماع جزئيهما او جواز ارتفاعهما الاثر اذا صدق كذب وبوح اما ان يصدق او لا فان صدقنا اجتماع  
 ج و او هو احدا لجزئين وان لم يصدق ارتفع ب و او هو الامر الثاني فان قلت هذا منقوض بنقيضه لذات  
 اجزاء كثيرة اما مناهية كقولنا هذا العدد اما زاي او ناقص او تام او غير متناهية كقولنا اما ان يكون هذا  
 العدد ثلاثة او اربعة او خمسة وهما جزا اجاب باننا في التحقيق تركب من جملة بنقيض فان معناها اما ان  
 يكون هذا العدد زاي او تاما ان يكون ناقصا او تاما الا انه لما احتج احد طرفي الانفصال لدهم ذلك تركبها من  
 يلزم اجزاء فلان قلت لمنفصلة القائمة اما ان يكون هذا العدد ناقصا او تاما لا شائنا منها مانعة للجمع ولا  
 انفصال حقيقي بينهما وبين الحماية لجواز تضادهما بصدق الحماية فان الانفصال المانع من الجمع يصدق  
 ولو ارتفع جزاها فنقول تلك المنفصلة ليست مانعة للجمع بل منقضة مع الحماية على انهما مانعة للخلو وجزنا  
 الانفصا لا الحقيقي الا بان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا فان صدقت الحماية كذبت المنفصلة المانعة  
 الخلو ارتفاع جزئيهما وان صدقت كذبت الحماية وكيف لا يكون كان و مرجع المنفصلة ذات الاجزاء الثلاثة  
 الى قولنا اما ان يكون هذا العدد زاي او لا يكون فان لم يكن تاما ناقصا او تاما فانه منفصلة مانعة للخلو وشا  
 لنقيض الحماية الا انه حذف وابنت مقامه نظرا ان تركبها من اكثر جزئين وفي التحقيق ابر كل بل تركب  
 من جملة ومساو نقيضها هناك نظر لان زعم ان الحقيقة يمنع تركبها من اكثر من جزئين مطلقا  
 فالذليل ما قام عليه لان زعم انما لا تركب من اجزاء فوق اثنين على وجه يكون بين كل جزئين انفصال حقيقي  
 لم يتجه السؤال انما يتجه لو اعتبر في المنفصلة الكثيرة الاجزاء الانفصال الحقيقي بين كل جزئين ومن البين انه  
 ليس كذلك لانما مانعة الجمع فيجب ان يؤخذ فيها مع الغضنة اخص من نقيضها لان كل من جزئيهما يستلزم  
 نقيض الاخر امتناع الجمع بينهما ولا يعكس اي ولا يستلزم نقيض كل جزء منهما الجزء الاخر لجواز الخلو عنهما  
 فيكون كل جزء منهما اخص من نقيض الاخر وبالتفصيل المذكور في مقابلة احد جزئيهما ان كان نقيضه او متنا  
 له كانت حقيقة وقد فرضنا مانعة الجمع وان كانت اعم من نقيضه او كان مباينا لجزا الجمع بينهما  
 مانع واما مانعة الخلو فيجب ان يؤخذ فيها مع الغضنة اعم من نقيضها لا استلزام نقيض كل جزء من جزئيهما  
 عين الاخر لمنع الخلو بينهما من غير عكس لجواز الجمع فيكون عين كل جزء اعم من نقيض الاخر وبالتفصيل  
 مقابل احدا لجزئين يمتنع ان يكون نقيضه او مساويا له فلا كانت حقيقة وان يكون اخص منه او مباينا  
 له ولا اجاز ارتفاعها فثبت ان يكون اعم من نقيضه وهذا كله اذا فرضت مانعة الجمع ومانعة الخلو لم يمتنع  
 الاخص وهو ما حكم فيها بامتناع اجتماع جزئيهما في الصدق وجواز اجتماعهما في الكذب وبامتناع اجتماع  
 جزئيهما كذا وجواز الاجتماع صدقا اما ان فتر بالمعنى الاعم وهو ما حكم فيه بامتناع الاجتماع من غير التزم  
 بهما لخر جاز تركبها من قضيتين شاهما تلك ومن نقيضه ونقيضها او مساوية وهو ظاهر ويمكن تركب  
 مانعة الخلو من اجزاء فوق اثنين لان اعتبر منع الخلو بين ما جزئين كانا كقولنا اما ان يكون هذا الشيء

لا يخرج ولا يخرج الا اجزاء امانا اعتبرها بحيث يكون بين كل معيتين من اجزائنا وبين المعيتين الاخرى منع  
 الخلو ويكون بين ذلك لمعيتين وبين احدا الاجزاء الباقية منع الخلو ايضا لم يمكن تركها الا لئلا ترتكب حيلة  
 هذا الوجه كان كل معيتين فرضا خصى من احدا الاجزاء الباقية <sup>منها</sup> لا يكون كذلك لا يكون بين المعيتين المفروض  
 واحدا الاجزاء الباقية منع الخلو بيان المقدمة الاولى ان كل معيتين فرضا يستلزم احدا الاجزاء الباقية ولا يمكن  
 اى لا يستلزم احدا الاجزاء الباقية للمعيتين المفروضاتما استلزام المعيتين احدا الاجزاء الباقية فلا تارة اذا صدق  
 المعيتين المفروضات لان يصدق احدا الاجزاء الباقية فانه لو لم يصدق اجتماع نقااض الاجزاء خرى وان  
 انتفاء احدا الاخر ليعمل لعدم وجه يلزم اجتماع الشيء مع الاخر من نقيضه لان التقدير ان بين كل جز  
 وجزء اخر منع الخلو فيكون نقيض كل جزا خصى من عيين الاخر فلو اجتمع نقيضاها كان الشيء مجمعا مع الاخر  
 من نقيضه مثلا لان فرضنا ان يكون بين آوب منع الخلو فيكون نقيض آوب خصى من عيين آوب عيين آ  
 نقيض نقيض فلو اجتمع النقيضان كان نقيض آجمعا مع الاخر من نقيضه اى من عيين آ لكون اجتماع  
 الشيء مع الاخر من نقيضه محال لاستلزام الجمع بين النقيضين واما ان لا يعكس لان احدا الاجزاء  
 يصدق على كل معيتين فلو استلزم احدا الاجزاء كل معيتين فرضا استلزم كل جزا سائر الاجزاء فانه يمكن لكل  
 جزا ان يمتنع من نقيض الجزا الاخر استصحاب ان يكون نقيض اللازم اخص من الملتزم فلم يكن بينهما ما يمنع الخلو  
 وقد فرضنا كك هك وايضا ان كان بين اللازم والملازم منع الخلو لاستلزم نقيض اللازم عيين الملازم  
 فكان الملازم متحققا بدون اللازم وايضا لاستلزم نقيض اللازم عيين اللازم لان نقيض اللازم يستلزم  
 عيين الملازم وعيين الملازم يستلزم عيين اللازم بيان المقدمة الثانية انه لو كان بين العام والخاص  
 منع الخلو لاستلزم نقيض العام عيين الخاص وان محال وفيه نظرا اوقلا فلا يوضع الدليل لا يمنع تركب  
 مانعة الخلو من اكثر من جزئين بحيث يكون منع الخلو ثابتا بين كل معيتين ومعيتين اخرا فلا يكون بالشرط الثاني  
 حاجزا على ان النقيض قائم ببيان للملائمة انه لو تركب مانعة الخلو بحيث يكون منع الخلو ثابتا بين كل جزا معيتين  
 ومعيتين اخرا كان منع الخلو ثابتا بين ذلك لمعيتين وبين احدا الاجزاء الباقية استصحاب ان تقام ما هو حقا  
 ولان نقيض المعيتين يستلزم احدا الاجزاء الباقية من غير عكس فنقيض اخص منه ولان احدا الاجزاء  
 الباقية لهم من كل جزا منها ومنع الخلو بين الشيء والاخر يستلزم منع الخلو بين الشيء والاخر بالضرورة  
 واما ما نبينا فلان استلزام احدا الاجزاء الباقية في نفسه لا يدل على لزوم احدا المعيتين المفروضات لئلا وجوب  
 بتحقيقه ليس بناش منبر بل انما هو بطريق الاتفاق لا يقال نحن نقول من الابتداء لو تحققت منفصلة كذلك  
 فكلمات صدق المعيتين المفروضات صدق احدا الاجزاء الباقية ولو كان بطريق الاتفاق فانه لو لم يصدق احد  
 الاجزاء لاجتماع نقااضها وهو محال فيكون صدق احدا الاجزاء مع كل معيتين فرضا لئلا يكون بينهما ما يمنع  
 الخلو ولا لوجب صدق كل منهما اى المعيتين واحدا الاجزاء بل ذلك الاخر ضرورة ان عيين كل منهما يكون انما

ان انتفاء  
 الامر من لاهل النقيضين  
 تارة يكون بسبب لعدم  
 لان لا يكون لاهل النقيضين  
 الامر من غير سبب بل ينتفى لاهل النقيضين  
 انتفاء منسول لعدم ذلك فليس ينتفى لاهل النقيضين  
 انتفاء منسول لعدم ذلك فليس ينتفى لاهل النقيضين  
 انتفاء منسول لعدم ذلك فليس ينتفى لاهل النقيضين

اعلم ان هذا المقدم كاف في بيان استصحاب اجتماع نقااض  
 الاجزاء ولان اذا كان بين الاجزاء منع الخلو  
 يستلزم انتفاءها فلا حاجة الى  
 اجتماع الشيء مع الاخر من  
 نقيضه ففقد  
 تلك المقدمات

فان قلت لا نسلم هذا وانما يكون لو لم يكن الاظم  
 صادقا عاجزا للمعيتين فانه اذا كان صادقا  
 عليه لا يكون بينهما منع الخلو بين الاظم والاخر  
 فنقول لا بأس من فرضنا ان احدا الاجزاء الباقية  
 واحد الاجزاء الباقية ليس بصارق على  
 ذلك للمعيتين المفروضات لئلا  
 يكون باقية براهم الا  
 مطلقا



من يفيض الاخرى لاننا نقول العموم بحسب اللزوم وهو الاستدلال صدق الالزام مع صدق اللزوم لمجرد تحقق  
العموم وللانتم مع انتفاء اللزوم طاماً واما اننا قلنا ان اكثر المقدمات مستلزمة وذلك لان لو ثبت ان  
المعين يستلزم احدا الاجزاء الباقية كفي في اثبات المظهر لا مناع منع الخلوح بين المعين واحدا الاجزاء لانه  
لا يكون المعين اعم من يفيض احدا الاجزاء واما ما نفع الجمع فيمكن تركيبها من اكثر من جزئين بحيث يكون  
بين اى جزئين منع الجمع كقولنا اما ان يكون ثمرها البقي ثمر او جمر او حيوانا ويمكن تركيبها وان شرطنا المنع  
كذلك اى منع الجمع بين كل معين ومعين اخر وبين ذلك المعين واحدا الاجزاء الباقية لان منع الجمع بين  
كل معين ومعين اخر يستدعي منع الجمع بين كل معين واحدا الاجزاء الباقية ضرورة ان كل معين فرض  
يكون اخضر من يفيض احدا الاجزاء الباقية لانه متى تحقق المعين ارتفع الاجزاء الباقية جميعا وهو يفيض  
احداها وليس لنا تحقق يفيض احداها تحقق المعين لجواز ارتفاع الكل هذا ونحن ان شئنا من التفاضل  
لا يمكن ان يتركب من اجزاء فوق الاثنين لان المنفصلة هي التي حكم بينها المناقاة بين القسيتين على احد  
الاشياء الثلاثة فلا انفصال الا بين الجزئين والشيء لما عرفت الحقيقة بما ان القناد بين طرفيها في الصدق  
والكذب او في السؤال بالحقيقة ذات الاجزاء فان اى جزئين ليس بينهما عناد في الصدق والكذب فلا يكون  
التعريف جامعاً اجاب بما حققناه وعلى هذا يظهر رد السؤال الجواب واما ما ظنوا من جواز تركب  
ما نفعي الجمع والخلو من اجزاء كثيرة فمفهوم سوء لانا اننا قلنا اما ان يكون هذا الشيء ثمر او جمر او حيوانا  
فلا بد من تعيين طرفيها حتى يحكم بينهما بالانفصال فاذا فرضنا احدهما طرفيها فقلنا هذا الشيء ثمر فالطرف  
الاخر اما قولنا هذا الشيء جمر ولما قولنا هذا الشيء حيوان على التعيين او لا على التعيين فان كان احدهما  
على التعيين تمت المنفصلة به وكان الاخر لا بد احشوا وان كان احدهما اعلى التعيين كان تركيبها  
حالية ومنفصلة فالجزءان على اثنين بل هذه المنفصلة في التحقيق تلك منفصلات احدهما  
من الجزء الاول والثاني والثالث والاربع من الجزء الثاني والثالث فكل ان  
الحيلة اذا تعددت فيها معنى الموضوع او المحمول بالفعل تكثرت كذلك الشرطية تنكسر بتعدد  
احد طرفيها على ان الانفصال الواحد بنسبة واحدة والنسبة الواحدة لا تصور الا بين اثنين فان النسبة بين  
بين امور متكررة لا تكون نسبة واحدة بل نسباً متكررة ونحن نقول قولهم لا يمكن تركيب الحقيقة من اجزاء  
كثيرة ويمكن تركيب ما نفعي الجمع والخلو منها ان الادواتها المنفصلة الواحدة لا يمكن تركيبها من اجزاء  
الكثيرة وما نفعي الجمع وما نفعي الخلو يمكن ان يتركب منها فلام ان المنفصلة القائمة بان هذا الشيء اما  
ثمر او ثمر او حيوانا واما لا ثمر او لا جمر او لا حيوان منفصلة واحدة بل منفصلات متعددة وان  
الافعال بالمنفصلة الكثيرة فكما يتركب ما نفعي الجمع والخلو المتكررة من اجزاء كثيرة كذلك الحقيقة  
المتكررة وعلى كل التقديرين لم يكن بين الحقيقة واختصاصها فرق ذلك قال الرابع بعدنا في المنفصلة

فان شرطه اجاباً راجعاً لغيره لم يجرى الا في قضيتين وهو ذلك لان كل قضيتان  
نسباً لا اخرى فان لا احدى منهما انفصال هي المنفصلة وان كان بينهما انفصال  
في سبب المنفصلة فانما قضيتان نسباً لا اخرى يكون بينهما انفصال  
نسباً لا اخرى فان لا احدى منهما انفصال هي المنفصلة وان كان بينهما انفصال  
في سبب المنفصلة فانما قضيتان نسباً لا اخرى يكون بينهما انفصال



وقد يخرج حرف الاتصال والانفصال عن موضوع المقدم فيصير الشرطية شبهة بالحجة لكن لا بد من الفصلان في المتصلة دون المنفصلة لأن الحقيقة المركبة من  
كيتين مشتركين في الموضوع اذا قدم حرف الانفصال عليه صارت مانعة للجمع دون الخلط وكثيرا ان شديده الدلالة على التزم ثم ان اردت باقي حرف  
الاتصال كاذبا ومما ومني وكلنا ولو قلنا

وجزئ وان كانت حقيقة فحكمها حكم مانعة للجمع ان كان صدقها الجواز صدق الطرفين وحكم مانعة  
الخلو ان كان صدقها الجواز كذب الطرفين **قال** وقد يخرج حرف الاتصال والانفصال عن موضوع المقدم  
**اقول** صيغة الشرطية ان تقدم حرف الاتصال والانفصال على المقدم فضلا عن موضوعه لكن ربما  
يؤخران اما في الاتصال فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما في الانفصال فلا يتصور الا  
اذا كان جزاء مشتركين في ذلك للموضوع كقولنا كاذبا ان يكون زوجا وفراخ يكون القضية شرطية  
شبهة بالحجة اما انما شرطية فلانها عند التحليل يخل الى قضيتين كما كانت عند تقديم الأداة وبقاء  
مضى الاتصال والاتصال لست قول من القضية باق كما كان الجواز فقوله واما انما شبهة بالحجة  
فلا يتصور على شايبة الحمل وهي محل ما بعد الموضوع عليه ولكنها هي الشرطية التي هي على الوضع الطبيعي  
بالحجة مثلا زمان في المتصلة فان معنى صدق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود صدق الشمس ان كانت  
طالعة فالنهار موجود وبالعكس دون المنفصلة لأن المركب من كيتين مشتركين في الموضوع قد يصدق  
حقيقته اذا خرج حرف الانفصال عنه لصدق قولنا كل واحد واحد من افراد المعاد اما زوج او فرد مانعا من الجمع  
والخلو واذا قدم حرف الانفصال عليه كما اذا قلنا اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فردا  
صارت مانعة للجمع دون الخلط لجواز قيم ثالث وهو ان يكون بعض العدد زوجا وبعضه فردا وهذا ما  
قالوه وفيه نظر لاننا اذا خرج حرف الاتصال والانفصال عن الموضوع امكن ان يوضع لما بعد الموضوع  
مفردا وليس معنى القضية ح الا ان الشمس هي صفة كذا ان لا يخلو من احد الامرين فان اذ وضع للشيء  
الموصوف الف مثلا صح ان يقال الشمس آ وكذا عدد آ هي جملة بالحقيقة وايضا المحكوم عليه فيها مفرد  
والاشي من الشرطية كان على انما نقول من الرأس المحكوم عليه عند تاخير الأداة ان كان هو المحكوم عليه  
كما كان حتى لا يغير الأداة للفظ لم يكن القضية شبهة بالحجة بل شرطية كما كانت الالهام التي للفظ ولم يغير  
للمعنى لولا الاتصال ولا في الانفصال وان كان هو موضوع المقدم وقد حكم عليه بشرط او مفهوم مرد على  
ما يلوح من كاذبه فلا يكون شرطية بل جملة بالحقيقة ولم يكن القضيتان متلازمين في الاتصال لأن  
الجملة الموجبة تستدعي وجود الموضوع والمتصلة الموجبة لا تستدعي وجود الموضوع المقدم **قال**  
وكثيرا ان شديده الدلالة على التزم ذلك انما يخرج حرف الاتصال كاذبا ومما ومني وكلنا ولو **اقول** قال  
الشيخ في الشفاء حرفا لشرطية تختلف منها ما يدل على التزم ومنها ما لا يدل عليه فانك لا تقول ان كانت  
القيمة قامت فيها سبلنا من ان لست ترى التالى يلزم من وضع المقدم لا ترى ليس ضروري بل لا بد من  
الله سبحانه وتعالى وتقول ان كانت القيمة قامت فيها سبلنا من ولذلك لا تقول ان كان الانسان موجودا  
فالانسان زوج لكن نقول متى كان الانسان موجودا فالانسان زوج فثبت ان لفظه ان شديده الدلالة  
على التزم ومتى صيغة في ذلك وان كان المتوسطا اما اذا نال الدلالة على التزم البتة بل على مطلق الاتصال

موضوع المقدم لا المقدم من اجتناب ان يمنع اتصالها بالقضيتين  
لان اتصال شرطية بالقضيتين ليس بجملة كلف الا ان بالغير  
ان يكون المحكوم عليه والمحكم به قضيتين او الحكم عليه فيها ليس  
هو المقدم من موضوع كذا فيمنع من استلزامهما معنى الاتصال  
والانفصال كونها شرطية فان الجملة والشرطية انما يتحققان ب  
نقطة لا بالبعد ولذلك فان قولنا الموضع خمس شرطية او جوازها  
بذلك مع بقاء معنى المقدم فيه

215

بکلیتاً استلزام و الحاق و املاً احوال  
وینفکس بیجی

للقاضي



للتقيضين وان محال واما على الوجه الثاني فلا يترتب تسليم عدم لزوم التالي فلو كان ملزوما لكان ملزوما  
 له ولم يكن ملزوما له وبهذا محال فيصدق ليس كلنا متحققا للمقدم بل هو التالي وهو منافا للزوم الكل  
 وكذا لو اخذنا للمقدم في مانعة الجمع مع صدق الطرفين امتنع ان يعانده التالي في الصدق لاستلزاما لتسا  
 ح فلا يعانده كان لازما منافية او في مانعة الخلو مع كونهما امتنع ان يعانده التالي في الكذب فليس ملزوما  
 المقدم او التالي هو منافا للعناد الكل هكذا نفق المتأخرون عن الشيخ وقالوا عليه هـ بان مقدم للزوم  
 اذا فرض مع عدم التالي او مع عدم لزوم التالي يستلزم عدم التالي او عدم لزوم التالي لا يتم عدم لزوم التالي له  
 ولم لا يجوز ان يستلزم التالي عدمه ولو لمرة فان المحال جاز ان يستلزم التقيضين وكذا لا يتم ان مقدم  
 العنادية اذا فرض مع صدق الطرفين او مع كونهما امتنع ان يعانده التالي غاية ما في الباب ان يكون له معاندا  
 لنفيق التالي لاستلزاما بآه لكن لا يلزم ان لا يعانده التالي لجواز ان يعاندا الشيء الواحد للتقيضين و  
 اجابوا عنه بتغيير الدعوى بان لم يعتبر في الاوضاع امكان الاجتماع لم يحصل الجزم بصدق الكلية لانه  
 عدم التالي وعدم لزوم التالي فرض مع للمقدم احتمل ان لا يلزمه التالي فان المحال وان جاز ان يستلزم  
 التقيضين لكن ليس بواجب وصدق الطرفين او كونهما اذا اخذ مع للمقدم جاز ان لا يعانده التالي اذ  
 معانده المحال للتقيضين غير واجبة وان جوتها فلا اعتراض غير ذلك لانه لو استلزم الشيء الواحد للتقيضين  
 او عاندهما لزم المناقاة بين اللازم والمزوم اما في الاستلزام فلان كل واحد من التقيضين متنا للآخر  
 ومناقاة اللازم للشيء يستلزم مناقاة المزوم بآه ولانه اذا صدق للمقدم صدق احد التقيضين وكلما  
 صدق احد التقيضين لم يصدق للتقيض الاخر فاذا صدق للمقدم لم يصدق للتقيض الاخر فبمع مناقاة و  
 لانه اذا صدق تلك الملازمة استلزم نفيق التالي يلزم نفيق المقدم فيكون بين نفيق التالي وبين  
 المقدم مناقاة لان عدم المقدم لازم من نفيق التالي واما في العناد فلان معاندة الشيء لاهل التقيضين  
 بوجبا ستلزاما لنفيق الاخر ان كانت في الصدق واستلزام نفيق الاخر بآه ان كانت في الكذب وقد  
 عرفت استحالة المناقاة بين اللازم والمزوم لا يقال لاختفاء في جواز استلزام المحال للتقيضين فانه يصدق  
 قولنا كلنا كان الشيء انسانا ولا انسانا فهو انسان وكما كان الشيء انسانا ولا انسانا فهو انسان فالانسان  
 واللا انسان لانهم في المحال فلان قلت لو استلزم المجموع الجزم لزوم اجتماع الصديين في الواقع لانه اذا  
 صدقت للتقيضين الاولى ومعنا مقدمه صادقة في نفس الامر وهي ليس البتة اذا كان الشيء انسانا فهو انسان  
 بخلافها صغرى لهذه المقدمة لينبغي ليس البتة اذا كان الشيء انسانا ولا انسانا فهو انسان وهي تضاد للتقيضين  
 الثانية واذا ضمنناها الى قولنا ليس البتة اذا كان الشيء انسانا فهو انسان ان يتبع ما تضاد الاولى معنا  
 صدق السالبة الكلية لتحقق الملازمة الجزئية بين اى امرين ولو بين التقيضين بقياس ملتزم من التقيضين  
 على منبج الشكل الثالث على ان قياس الخلف ذلك ليل على جواز استلزام الشيء الواحد للتقيضين فاما

يستلزم امما ويستلزم الاخر فلو استلزم التقيضين فانه قلت لو استلزم  
 المجموع التقيضين لا يقع تضاد الاخر وكذا لا ان يوافقا لان  
 انما هو بطريق التقيضين

انقلنا الوصلين القياس وجبلان بصدق النتيجة والاصدق بيقضهما مع القياس وح ينظم مع الكبر وينبع  
الصغرى فقلنا مستلزم المجموع المركب من القياس بيقض النتيجة بيقض الصغرى وهو مستلزم للصغرى  
فيكون المجموع مستلزم للنتيجهين لاننا نقول بالمجموع انما يستلزم الجزء لو كان كل واحد من اجزائه لم يدخل  
في اقتضاء ذلك الجزء ضرورة ان لكل واحد من الاجزاء دخلا في تحقق المجموع فبالاولى ان يكون له دخل في اقتضاء  
و ثانيا ومن البين ان الجزء الاخر لا يدخل فيه اقتضاء ذلك الجزء بل وقوعه في الاستلزام وقوع اجزائه مجزئ  
بحري المحسونا الانسان واللا انسان لا يستلزم لا الانسان ولا اللا انسان نعم المتلازمان صادقتان بحسب  
الالزام لكن الكلام في التروية بحسب نفس الامر وليس لنا في قياس الخلف الا ان بيقض النتيجة مع الكبر وينبع  
بيقض الصغرى طاعتان القياس ملزم للصغرى فليس بصادق ولا البيان موقوف عليه فان قلت البين  
الشيخ قال لا فرضا لمقدم مع عدم التالي يستلزم عدم التالي فقد قال باستلزام المجموع الجزء فقول بتحقيق  
كلامه ان المقدم في ذلك الحالتين في التالي بضرورة فلا يستلزمه وليس كقيمة المتصلة والمنفصلة لعموم  
المقدم اى كما يشهد ما مر في صدر هذا البحث والابحوم المزمع والمراد بالمره الزمان المجرد والمنفصل ككنا  
الانسان فانما تجد في زمان وتنفر في اخر فيقال كلمة يكون الانسان كاتبا يكون متحرك الاصابع  
وذلك الجواز ان يكون للمقدم امر مستمر اخرها من المراد كقولنا كلنا كان الله تعالى علما متوحي وجنيزا  
والمفصلة لا يجزئ المقدم والتالي بل يجزئ الفرض والارفة والاحوال كقولنا قد يكون ان كان الشيء حيوانا  
كان انسانا فان الانسانية انما يلزم الحيوانية على وضع كونه ناطقا وكقولنا قد يكون انسانا ان كان الشيء  
ناطقا او جارا حقيقيا فان العناد بينهما انما هو على وضع كونه من العناصريات وما يجلب من يعلم بينهما  
ان طبيعة المقدم في الكليات مقبضه للتالي مستقلة لاقتضاء اذ لا دخل للاصناف فيه فانه لو كان الشيء  
منها مدخلا في اقتضاء التالي لم يكن الملزوم والمعاند هو وحده بل هو مع امر اخر واقعا في الجزئيات فلو قلنا  
دخلا في اقتضاء التالي فان كانت محرفة عن الكلية فظاهر ولا ينوال استقلال اقتضاء فيكون هناك امر يزيد على  
طبيعة المقدم فان انضم اليها كفى المجموع في الاقتضاء فيكون الملازمة بالقياس الى المجموع كلية وبالقياس الى  
طبيعة المقدم جزئية وقد سئخ لبعض الافهان ان ذلك الامر لا يزيد الا ان يكون ضمنيا للمقدم حان  
اللزوم فانه لو لم يكن ضروريا لم يتحقق الملازمة لانه شرط للزوم التالي للمقدم وجواز الملازمة لانه شرط وجوب  
جواز الملازمة لانه شرط ايضا يلزم الملازمة الجزئية بين الامور التي تتعلق بينها فان زيد بشر كونه جمعا  
مع كبري يستلزمه وكذا شرب زيد لاكل عر وكذا الجحر الحيوان فيصدق قد يكون اذا وجد زيد وجد بكر  
وقد يكون اذا شرب زيد اكل عر وقد يكون اذا كان الجحر موجودا كان الحيوان موجودا وح بلزم كذب  
سؤاله لقيمة اللزوم وكذب الموجبات الاتفاقية الكلية مع ان جمهور العلماء اجمعوا على صدق قائم  
بنوعيهما اجازات فان بسبب اختلاف كثر قواعد القوم وهون غاية الفساد اما البتة الاولى فلا قوله

فانه لم يرد ان شرط الاستلزام هو ان يكون  
المقدم مع عدم التالي بضرورة فلا يستلزمه  
المجموع المركب من القياس بيقض النتيجة مع الكبر وينبع  
بيقض الصغرى طاعتان القياس ملزم للصغرى فليس بصادق ولا البيان موقوف عليه فان قلت البين  
الشيخ قال لا فرضا لمقدم مع عدم التالي يستلزم عدم التالي فقد قال باستلزام المجموع الجزء فقول بتحقيق  
كلامه ان المقدم في ذلك الحالتين في التالي بضرورة فلا يستلزمه وليس كقيمة المتصلة والمنفصلة لعموم  
المقدم اى كما يشهد ما مر في صدر هذا البحث والابحوم المزمع والمراد بالمره الزمان المجرد والمنفصل ككنا  
الانسان فانما تجد في زمان وتنفر في اخر فيقال كلمة يكون الانسان كاتبا يكون متحرك الاصابع  
وذلك الجواز ان يكون للمقدم امر مستمر اخرها من المراد كقولنا كلنا كان الله تعالى علما متوحي وجنيزا  
والمفصلة لا يجزئ المقدم والتالي بل يجزئ الفرض والارفة والاحوال كقولنا قد يكون ان كان الشيء حيوانا  
كان انسانا فان الانسانية انما يلزم الحيوانية على وضع كونه ناطقا وكقولنا قد يكون انسانا ان كان الشيء  
ناطقا او جارا حقيقيا فان العناد بينهما انما هو على وضع كونه من العناصريات وما يجلب من يعلم بينهما  
ان طبيعة المقدم في الكليات مقبضه للتالي مستقلة لاقتضاء اذ لا دخل للاصناف فيه فانه لو كان الشيء  
منها مدخلا في اقتضاء التالي لم يكن الملزوم والمعاند هو وحده بل هو مع امر اخر واقعا في الجزئيات فلو قلنا  
دخلا في اقتضاء التالي فان كانت محرفة عن الكلية فظاهر ولا ينوال استقلال اقتضاء فيكون هناك امر يزيد على  
طبيعة المقدم فان انضم اليها كفى المجموع في الاقتضاء فيكون الملازمة بالقياس الى المجموع كلية وبالقياس الى  
طبيعة المقدم جزئية وقد سئخ لبعض الافهان ان ذلك الامر لا يزيد الا ان يكون ضمنيا للمقدم حان  
اللزوم فانه لو لم يكن ضروريا لم يتحقق الملازمة لانه شرط للزوم التالي للمقدم وجواز الملازمة لانه شرط وجوب  
جواز الملازمة لانه شرط ايضا يلزم الملازمة الجزئية بين الامور التي تتعلق بينها فان زيد بشر كونه جمعا  
مع كبري يستلزمه وكذا شرب زيد لاكل عر وكذا الجحر الحيوان فيصدق قد يكون اذا وجد زيد وجد بكر  
وقد يكون اذا شرب زيد اكل عر وقد يكون اذا كان الجحر موجودا كان الحيوان موجودا وح بلزم كذب  
سؤاله لقيمة اللزوم وكذب الموجبات الاتفاقية الكلية مع ان جمهور العلماء اجمعوا على صدق قائم  
بنوعيهما اجازات فان بسبب اختلاف كثر قواعد القوم وهون غاية الفساد اما البتة الاولى فلا قوله

يمكن ان يقال ان اردب ان شرط الاستلزام هو ان يكون  
المقدم مع عدم التالي بضرورة فلا يستلزمه  
المجموع المركب من القياس بيقض النتيجة مع الكبر وينبع  
بيقض الصغرى طاعتان القياس ملزم للصغرى فليس بصادق ولا البيان موقوف عليه فان قلت البين  
الشيخ قال لا فرضا لمقدم مع عدم التالي يستلزم عدم التالي فقد قال باستلزام المجموع الجزء فقول بتحقيق  
كلامه ان المقدم في ذلك الحالتين في التالي بضرورة فلا يستلزمه وليس كقيمة المتصلة والمنفصلة لعموم  
المقدم اى كما يشهد ما مر في صدر هذا البحث والابحوم المزمع والمراد بالمره الزمان المجرد والمنفصل ككنا  
الانسان فانما تجد في زمان وتنفر في اخر فيقال كلمة يكون الانسان كاتبا يكون متحرك الاصابع  
وذلك الجواز ان يكون للمقدم امر مستمر اخرها من المراد كقولنا كلنا كان الله تعالى علما متوحي وجنيزا  
والمفصلة لا يجزئ المقدم والتالي بل يجزئ الفرض والارفة والاحوال كقولنا قد يكون ان كان الشيء حيوانا  
كان انسانا فان الانسانية انما يلزم الحيوانية على وضع كونه ناطقا وكقولنا قد يكون انسانا ان كان الشيء  
ناطقا او جارا حقيقيا فان العناد بينهما انما هو على وضع كونه من العناصريات وما يجلب من يعلم بينهما  
ان طبيعة المقدم في الكليات مقبضه للتالي مستقلة لاقتضاء اذ لا دخل للاصناف فيه فانه لو كان الشيء  
منها مدخلا في اقتضاء التالي لم يكن الملزوم والمعاند هو وحده بل هو مع امر اخر واقعا في الجزئيات فلو قلنا  
دخلا في اقتضاء التالي فان كانت محرفة عن الكلية فظاهر ولا ينوال استقلال اقتضاء فيكون هناك امر يزيد على  
طبيعة المقدم فان انضم اليها كفى المجموع في الاقتضاء فيكون الملازمة بالقياس الى المجموع كلية وبالقياس الى  
طبيعة المقدم جزئية وقد سئخ لبعض الافهان ان ذلك الامر لا يزيد الا ان يكون ضمنيا للمقدم حان  
اللزوم فانه لو لم يكن ضروريا لم يتحقق الملازمة لانه شرط للزوم التالي للمقدم وجواز الملازمة لانه شرط وجوب  
جواز الملازمة لانه شرط ايضا يلزم الملازمة الجزئية بين الامور التي تتعلق بينها فان زيد بشر كونه جمعا  
مع كبري يستلزمه وكذا شرب زيد لاكل عر وكذا الجحر الحيوان فيصدق قد يكون اذا وجد زيد وجد بكر  
وقد يكون اذا شرب زيد اكل عر وقد يكون اذا كان الجحر موجودا كان الحيوان موجودا وح بلزم كذب  
سؤاله لقيمة اللزوم وكذب الموجبات الاتفاقية الكلية مع ان جمهور العلماء اجمعوا على صدق قائم  
بنوعيهما اجازات فان بسبب اختلاف كثر قواعد القوم وهون غاية الفساد اما البتة الاولى فلا قوله

ويشترط في كبرى الاتفاقية ايضا كون الطرفين بحسب الحقيقة اذ يجوز كذبهما في الخارج في بعض الزعميات التي لا يتبرهن ما يسلب لزوم والعنا  
 لا ما يثبت لزوم السلب عناده وجهتهما لاطلاقهما بمجته الزوم والعناد واطلاقهما في سورا المنفصلة الكبرى وانما سورا السالبة الكبرى فيها ليس بالمتبرهن وسو  
 الاجاب الجزئي فيها قد يكون وسو السلب الجزئي في المنفصلة ليس كما في المنفصلة ليس وانما وان اذا ولو في المنفصلة وانما وحده المنفصلة للاهمال

الامر الزايد بشرط في لزوم التالي المقدم ان الاداء به ان شرط في لزوم الكل الذي هو القياس الى المجموع <sup>فمنه</sup> متمم  
 الامتناع في ان ردالموجب لزوم التالي لزوم الكل وان الاداء به ان شرط في لزوم الجزئي فهو ثم ان المصغر لا  
 ان المقدم لم يدخل في اقتضاء التالي وهو متحقق سواء انضم اليه الامر الزايد او لا وقد صرح الشيخ بعدم لزومه  
 كونه ضروريا حتى حكم بان قولنا قد يكون اذا كان هذا انسانا فهو كالتب لزوم متبرهن انه لازم لم يدخل وضع  
 انه يدخل على ما في النفس من رقم في غير الاختفاء في ان هذا الوضع ليس بضروري للانسان وانما البتة الثانية  
 فلان اللزوم الجزئي بين كل امرين انما يلزم لم يعتبر اقتضاء المقدم واقصرنا على اقتضاء الامر الزايد وليس  
 كذلك فاننا لو لم نعتبر ذلك لم يكن هو الملزم بل غيره وعلى ان الامر الزايد لو وجب ان يكون ضروريا فاننا  
 ضروريا لذات المقدم لا نقبل الملازمة الجزئية كقوله ان لم يكن ضروريا لثانته بل الامر اخرون ذلك الامر ان  
 كان ضروريا لذات المقدم لزوم المحدود المذكور ولا يتسلسل بل ينهي الى ما لا يكون ضروريا للمقدم  
 فامكن انفكاكه عن المقدم فلا يتحقق الملازمة كما ذكره من انه شرطها هذا هو الكلام في حصر المتصلة و  
 المنفصلة وانما خصوصهما فنبعث بعض الزعم ان الاداء في بعض الاوضاع كقولنا ان جئني اليوم او اكبا الكرمك  
 ولهما لهما باهال التماس والاحوال وبالجملة الاوضاع والافتر في الشرطيات بمنزلة الافراد في الجملة  
 فكما ان الحكم فيها ان كان على فرد معين في الخصوصية فان لم يكن فان بين كبتة الحكم انه على كل الافراد  
 او على بعضها في المحصورة والافتر في الممثلة كك هيمنان ان كان الحكم بالانصال والانفصال على وضع  
 معين فالشرطية خصوصية والافتر بين كبتة الحكم انه على كل الاوضاع وبعضها في محصورة وان لم  
 يثبت بل اهل بيان كبتة الحكم هي ممللة واعلم ان في هذا الفصل صاحب طولية الذناب مسدولة  
 الحجاب غفل المناخرين عنهما ولم يثبتوا بشي منهما واداهم الغفلة عن تحقيق هذا المقام الى خط العنوا  
 في ايراد الاحكام ولو لا المناخرة لطلوب اللزوم من التقصيل لا فطرنا سبيل الافكار ورفنا حجب الاستاد  
 ولعل الله سبحانه يوفق في كتاب اخر للعود الى ذلك بمنه العيم **قال** وقد يشترط في كبرى الاتفاقية ايضاً  
 كون الطرفين **اقول** الموجبة الاتفاقية انما تكون كبرى اذا حكم فيها بالانصال والانفصال في جميع الاوقات  
 وعلى جميع الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر ويشترط ايضاً ان يكون طرفاها حقيقيتين اذ لو كان احدهما  
 خارجيا جاز كذب ذلك الطرف لعدم موضوعه في الخارج في بعض الافتر فلم يتوافقا في الصدق في جميع  
 الافتر وانما السؤال في سالبه اللزومية والعنادية ما يحكم فيها بسلب لزوم التالي وعناده في جميع الافتر  
 والاوضاع ان كانت كبرى وفي بعضها ان كانت جزئية حتى يكون اللزوم المرفوع والمعاودة المرفوعة جزء  
 من التالي من حيث هو وانما قلنا العين البتة اذا كان كذا كان كذا وادنا رفع اللزوم كان معناه ليس  
 البتة ان كان كذا بل في كذا وان اردنا رفع الموافقة كان معناه ليس البتة اذا كان كذا بل في كذا في اصل  
 لا ما يحكم فيه بل لزوم سلب لثاني وعناد سلبه فانما موجبة لزومية وعنادية سالب لثاني وليس بينهما

منه انما يتحقق نفق في جملة البتة الاول وتقرره ان يقال لو وجب  
 ان يكون الامر الزايد ضروريا لزم ان لا يصح الملازمة ان لا يكون ضروريا  
 فان كان يكون ضروريا لزم ان لا يصح الملازمة ان لا يكون ضروريا  
 ان يكون ضروريا لزم ان لا يصح الملازمة ان لا يكون ضروريا

تلازم على ما ينبغي في باب تلازم وكذا السالبة اتفاقية ما يحكم فيها برفع الاتفاق في الاتصال والانفصال  
 وانما ان كانت كلية وفي الجملة ان كانت جزئية لا ما ثبت فيها اتفاقا لتسليج ان كان بينهما تلازم لا لزوم في  
 التالي عدمه لشي واحد لزوم اجتماع النقيضين في الواقع وان محال وانما جهتها أي جهة المتصلة والمنفصلة  
 واطلاقها لجهة الزوم والعناد واطلاقها للموجبة ما يذكر فيها جهة الزوم والعناد والاتفاق كقولنا  
 كلما كان آب نجد له في ما او اتفاقا واما ان يكون آب اوج د عناد او اتفاقا والمطلقة ما لم  
 يتعرض فيها بشئ من ذلك والشيخ في اعتبار الجملة مسلكا خريثا وقف على ما عند من تحقيق الكلية  
 لا يحتمل بانه هذا للموضع وسور المتصلة الموجبة الكلية كلها ومقوسور المتصلة الموجبة الكلية  
 وانما وسور السالبة الكلية فيها ليس البتة وسور لايجاب الجزئي فيها قد يكون وسور التسلب الجزئي فيها  
 قد لا يكون وفي المتصلة الخاصة ليس كلها وفي المتصلة الخاصة ليس بانما وان واذ لو في الاتصال لكان  
 وهذه في الانفصال الازمال والاحاطة الى كذا الامثلة قال **الفصل الحادي عشر في تلازم الشرطيات**  
 وفيه ابحاث **اقول** لما فرغ من تحقيق الشرطيات وانما ما شرع في لوازمها واحكامها فالشرطيات  
 اذا ليس بعضها الى بعض بالمقايضة بينهما اما بالتلازم او بالتعاند والتلازم منحصر في عشرة اوج وعندها ان  
 يعتبر بين المتصلات او بين المتصلات او بين المتصلات والمتصلات وتلازم المتصلات اما بين  
 المتصلة الجنس والمختلفة الجنس والمتصلات الجنس اما حقيقات او مانعات الجمع او مانعات الخلو وتلازم  
 المتصلات الجنس اما بين الحقيقية ومانعة الجمع او بين الحقيقية ومانعة الخلو ومانعة الجمع ومانعة  
 الخلو وتلازم المتصلات والمتصلات اما تلازم المتصلة والحقيقية والمتصلة ومانعة الجمع والمتصلة  
 ومانعة الخلو والمراد بالمتصل في هذا الباب اللزوميات والمتصلات العناديات والمضمرة تسبيل ذكر  
 هذه الاقسام خمسة مباحث اربعة منها الاقسام التلازم الأول في تلازم المتصلات فقال استانازهما  
 لعكسها كما في الجمليات وقبل الخوض في تفصيله لا بد من ايراد مقدمة لكي يفهم تناقضها فيما اذا علم ان  
 تناقضها كتناقض الجمليات في الشرطيات والاختلاف كما وكيفا الا انه يشترط فيها الاتحاد في الجنس أي  
 الاتصال والانفصال في النوع أي اللزوم والعناد والاتفاق لأن ايجاب لزوم الاتصال والاتفاق و  
 سلبه مما ينافي فخر ما وكل ايجاب عناد الانفصال والاتفاق وسلبه فنقيض قولنا كلما كان آب نجد  
 لزوميا قد لا يكون اذا كان آب نجد لزوميا وان كان اتفاقيا فان اتفاقا ونقيض قولنا واما ان يكون  
 آب اوج د عناد فذلك لا يكون اما ان يكون آب اوج د وان كان بالاتفاق فالاتفاق اذا عرف هذا  
 فنقول اما العكس المستوي فالمتصلة اللزومية ان كانت سالبة كلية تنعكس كقوله انما اذا صدق  
 ليس البتة اذا كان آب نجد صدق ليس البتة اذا كان ج د ق آب ولا فقد يكون اذا كان ج د ق آب  
 فنحمله صغري للاصل لينتج فلا يكون اذا كان ج د نجد فهو محال لصدق قولنا كلما كان ج د نجد



لكن ذكر الشيخ ان كل متصلين توافقنا في الكم والمقدم ونحالفنا في كيف وناقشنا في التوالى فلا زنا وناكسنا ووجب لزام لجواز ملازمة النقيضين  
للمقدم واحد فلم يلزم السالبة الموجبة وجواز ان لا يلزم ولا واحد من النقيضين مقننا ما واحد فلم يلزم الموجبة بالسالبة

٢١٩

يكون  
كانت سالبة جزئية لم تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا فهو انسان ولا يصدق قد لا  
اذا كان الشيء انسانا فهو حيوان لصدق الموجبة الكلية التي هي بينهما وان كانت موجبة فموا كانت كلية  
او جزئية تنعكس موجبة جزئية لزومية لانه اذا صدق كلنا كان او قد يكون اذا كان آت فجد قد يكون  
اذا كان ج قد فآت ولا فليس البتة اذا كان ج قد فآت ونضمه الى اصل النتيجة ليس البتة او قد لا يكون اذا  
كان آت فآت وهو محال لصدق قولنا كلنا كان آت فآت او انعكسه الى ما ايضا اذا اصل كلنا او آت  
جزئيا قال للمصنف في بعض نصابه وفي انعكاس الموجبة للزومية لزومية نظر لجواز ان يستلزم المقدم  
التالى الطبع ولا يكون التالى كمن مطلق الاتصال بينهما بيقين واما للزوم فلا وهذا النظر انما يتوجه  
لوضع انتاج الزوميتين في الاول لزومية واما على تقدير الاعتراف بذلك فلا توجيه له اصلا واما  
مطلق الاتصال على منع الزوم فليس لزام فضلا عن اليقين فان الزومية اذا كانت مركبة من  
كاديين فعكسها لم يصدق لزومية لصدق اتفاقهما ايضا لكن التالى والمتصلة الاتفاقية ان كانت  
خاصة لا يتصور فيها العكس لما من عدم امتياز مقدمهما من تأليهما بالطبع فلا يحصل التبدل فبضمنا  
مغايرة الفصل المعنى وان كانت عامرة لم تنعكس لجواز ان يكون مقدمها كاديا فافا لاصارا بالتبدل تأليا  
لم يوافق شيئا اصلا واما المتصلة فكانت قد سمعت ان العكس لها عدم الامتياز بين طرفيها ولذلك  
اهلها المصنف واما عكس النقيض والمتصلة للزومية ان كانت موجبة كلية تنعكس كفنهما فاذا صدق كلنا  
كان آت فجد فكلنا لم يكن ج قد لم يكن آت لأن انتفاء الملزوم من لوازم انتفاء اللازم والارجاز لم ينتف  
اللازم وبقي الملزوم وهو ما يمدد الملازمة بينهما وتجاوزها بورد عليه منع التدوير والنقض المختلفين  
النقيضين كالامكان العام بالقياس الى الامكان الخاص ونقيضه فلو استلزم نقيض الامكان العام فنقض  
الامكان الخاص وهو مستلزم لعين الامكان العام لكان نقيض الامكان العام مستلوا لعينه ولانه محال  
جبر ياندفاع امثال هذه الاسئلة من القواعد المتألفة وقد ايتنا على مباحث اخرى في هذا الباب في رسالتنا  
محققا المحصورات فليرجع اليها وان كانت موجبة جزئية لم تنعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان الشيء  
حيوانا فهو ليس انسان ولا يصدق قد لا يكون اذا كان الشيء انسانا فهو ليس حيوان وان كانت سالبة تنعكس  
سالبة جزئية سواء كانت كلية او جزئية فالصدق ليس البتة او قد لا يكون اذا كان آت فجد قد لا  
يكون اذا لم يكن ج قد لم يكن آت فلا فكلما لم يكن ج قد لم يكن آت وينعكس بعكس النقيض الى ما يناقض اصل  
او ايضا ولا اتفاقيات العكس لها والا فربما يتبين وكذا المنفصلات الا انه ربما يتوهم انعكاسها بنا على  
ان الحقيقة تستلزم حقيقة من نقيض طرفيها ومانعة للجمع مانعة للخلو والعكس كما سمعنا لكان  
اخرى غير متناهية بعكس النقيض لعدم الامتياز بين اطرافها فافرض نقيض التالى ونقيض المقدم ليس كمن  
بجسب المطبع قال لكن ذكر الشيخ ان كل متصلين **اقول** هذا الاستدلال مستند لان يقال انما

بشيء من تلك

كان تلزم المتصلات اما بطريق العكس او بطريق احوار الفصل بينهما فاستدركه ولكن وذكر الشيخ في الشفا  
 ان كل متصلتين توافقتا لكم بان يكونا كليتين او جزئيتين والمقدم بان يكون مقدم احد هما عين  
 مقدم الاخرى وتختلفا في الكيف بان يكون احدهما موجبة والاخرى سالبة وتوافقتا التوافق يكون  
 تالوا احداهما بقبض التالوا الاخرى فلا يمتا ويغاكستا اما استلزام الموجبة للتالفة فلا تالوا استلزام المقدمة  
 التالوا لم يستلزم بقبض التالوا والا كان مستلزما للقبضين مثلا اذا صدق كلما كان آت بجحد  
 وجبلان يصدق ليس البتة اذا كان آت لم يكن جح وذلك لا فقد يكون اذا كان آت لم يكن جح ولا يلزم استلزام  
 آت للقبضين واما العكس فلا يمتا فلا يمكن المقدم مستلزما للتالوا كان مستلزما للقبضين فلو صدق  
 ليس البتة اذا كان آت فجد صدق كلما كان آت لم يكن جح وذلك لا يكون آت مستلزما للقبضين وهو مستلزما  
 اى التالوا ولا انعكاس عكس لازم لجواز استلزام مقدم واحد للقبضين فلا يتم بيان لزوم التالفة لغير  
 وجواز ان لا يلزم شئ من القضيضين مقدما واحدا كما اذا لم يكن بينهما علاقة كما بين علامه اكل  
 زيد وشرب عمو وعلمه فلا يبقى الاستدلال على لزوم الموجبة للتالفة هذا على ما نقلوه من الشيخ وهو  
 مصرح بخلافه تطالع عدة مواضع من فصل هذا التالوا على جليته المعنى الخفاء فيها يقال قد صرف  
 جهنا عن ادراكه خفاء المقام ولا يجمي فلم يجاوب بل طرف الكلام قال المتصلان الموصوفان بوجهان تارة  
 بمطلق اتصال واخرى بانصال لزوم فيجعل الزوم جزء من التالفة احد هما يدون بقبضه من حيث  
 هو لازم في الاخرى حتى يكون قولنا ليس البتة اذا كان آت يلزم ان يكون جح في قوة قولنا كلما كان آت  
 فليس يلزم ان يكون جح فلا يلزمه ان على تلزام ما اقله الكليتين المطلقيتين فهو انه اذا صدق ليس البتة  
 اذا كان آت فجد فكلما كان آت فليس جح وذلك لا صدق بقبضه وهو قولنا ليس كلما كان آت فليس جح  
 ومعنى هذا الكلام ان ليس جح ذلك لا يكون مع آت على بعض الاوضاع لا على سبيل الزوم ولا على سبيل الاتفا  
 فيكون هناك وضع من الاوضاع يكون فيه آت ومعه ويكون معه جحد وقد قلنا ليس البتة اذا كان آت  
 فجد هفت فكان اذا صدق كلما كان آت فجد فليس البتة اذا كان آت فليس جحد وذلك لا فقد يكون اذا كان  
 آت فليس جحد وفي بعض الاوضاع يكون آت ولا يكون معه جحد وذلك في الكليتين اللزوميتين فهو انه  
 اذا صدق ليس البتة اذا كان آت يلزم ان يكون جح ذلك لا آت ليس يلزم ان يكون جحد وذلك لا فقد لا يكون  
 اذا كان آت ليس يلزم ان يكون جحد في بعض الاوضاع يكون آت ويلزم معه جحد وذلك ان ليس البتة  
 اذا كان آت يلزم ان يكون جحد هفت وكان على العكس اذا صدق كلما كان آت يلزم جحد صدق ليس  
 البتة اذا كان آت ليس يلزم ان يكون جحد وذلك لا فقد يكون اذا كان آت ليس يلزم ان يكون جحد وفي بعض  
 الاوضاع يكون آت ولا يلزم معه جحد وذلك في الجزئيات فهو ان تلزم الكليات مثلا اذا صدق ليس  
 كلما كان آت فجد فقد يكون اذا كان آت ليس جح وذلك لا فليس البتة اذا كان آت ليس جحد ويلزم كلما

كذلك

فم اذا انفقتا متصلتان في الحكم والمقدم ولكيف وتلازم في التوالى تلازمتا وتعاكسان انعكس تلازم التوالى لأن ملزوم الملزوم ملزوم وان لم  
 ينعكس لزمت لازمة التالى الاخرى من غير عكس في الموجبتين ولا اخرى اماها من غير عكس في السالبين

٢٢١

كان آت فجد وقد كان ليس كلما كان آت فجد هدف هذا هو كلام الشيخ بلا افتراء عليه ولا خرفة في  
 البيان وعندها ان التلازم على ما ذكره اذا اعطى الفعل جفة لا يحتاج الى الدليل الغاية وضوحه فان التلازم  
 اذا لم يكن موافقا للمقدم ولا لا فلا يكون نقيضا اما موافقا له ولا لا فلا بالضرورة ولا اذا كان اتصاله  
 بالمقدم مطمح حتى يصدق باى وجه يكون اما اللزوم او الاتفاق لم يكن لنقيضه اتصال به لا بالضرورة  
 لا بالاتفاق ولكن سلب لزوم التالى للمقدم على جميع الاوضاع وبعضها يستلزم ايجاب سلب  
 لزوم التالى على تلك الاوضاع وايضا يستلزم سلب سلب لزوم التالى للمقدم يستلزم سلب سلب لزوم التالى بل هو  
 عينه عند التحقيق فقد بان ان نقل المناخرين ليس على ما ينبغي ولا يت واحدا من الازكيا بقول ما  
 لهؤلاء القوم الكبارون بفقهاء حديثنا لم ينقلوا من الشيخ نقلا الا هو ينادى عليهم بقله انهم كثرة  
 الزلل والاعتراضوا عليه اعتراضا الا وقد اشتهر بوضوح القضية والحظ مع انهم باختراع القواعد بسط  
 الفن مشهورون وفي السنة الاصحاح بقوة <sup>البرهان</sup> وجودة القرينة المذكورون وكان ذلك لتمامهم  
 لا المتقدمة ولتوفر حجتهم لا لتوفر حجتهم **قال الشيخ** لو انفقتا متصلتان **اقول** كل متصلين توافقتا  
 في الحكم والمقدم في الكيف وتلازمتا في التالى الى كان تالا احدهما بالانفكا التالى الاخرى فلا يخجلو اما ان  
 ينعكس لازم باليهما او لا ينعكس وعلى التقديرين فالتصلتان اما ان تكونا موجبتين او سالبين وعلى  
 التقديرين الاربعه فاما ان تكونا كليتين او جزئيتين فهذه ثمانية اقسام فان انعكس لازم السالبين  
 فهما تلازمتان متعاكستان اما في الموجبتين فلان المقدم ملزوم لاحد السالبين كليتا او جزئيا وكل  
 واحد منهما ملزوم للاخر كليتا وملزوم الملزوم ملزوم فيكون المقدم ملزوما للتالى الاخر ونقول ايضا  
 التالين متساويان في الشق اذا كان ملزوما لاحد المتساويين كليتا او جزئيا يكون ملزوما للساكن  
 الاخر بالضرورة او نقول اذا فرضنا ان يكون جذا لازما له فممكن اعليه وصدق كلما كان آت فجد  
 بقياس من الاول صفرا المتصلة الاولى وكبراه استلزام باليهما التالى الثانية هكذا كلما كان آت  
 فجد وكلما كان جذا فمقدّر شيخ كلما كان آت فمقدّر بالخلف ايضا فان نقيض الثانية مع الاولى ينتج من  
 الثالث ما تناقض لازم التالين وكذلك بيان استلزام الثانية الاولى والتلازم بين الجزئيين بالانفكا  
 واما في السالبين فلان كل واحد من السالبين لازم للاخر والشئ اذا لم يكن مستلزما للادم اصلا او في الجملة  
 لا يكون مستلزما للادوم كذا ولا لكان مستلزما للادم لان ملزوم الملزوم ملزوم ونقول ايضا  
 هما متساويان في الشق اذا لم يكن ملزوما لاحد المتساويين لم يكن ملزوما للساكن الاخر ونقول على ذلك  
 الفرض اذا صدق ليس البتة اذا كان آت فجد فليس البتة اذا كان آت فمقدّر بقياس من الشكل الثاني  
 صفرا الا في كبراه استلزام تالا الثانية لتالها هكذا ليس البتة اذا كان آت فجد وكلما كان هن  
 فجد وليس البتة اذا كان آت فمقدّر بالخلف ايضا وكان البيان في استلزام الثانية الاولى وتلازم

كلما كان آت فجد

كذلك ان اتفقنا في التالي فلا نحتاج الى المقدمه لكن ان لم يعكس التلازم لزمت ملزومه مقدمه الاخرى من غير عكس في الكلبيين ولا في باها من غير عكس في الشرطيين

الجزئين فظهر ان قولهم ان ملزوم الملزوم ملزوم دليل التلازم ولا انعكاس في الموجبيين والسالبين معا  
وان لم يعكس التلازم التاليين فيكون احد المتصلين لازمة التالي الاخرى ملزومه فاما ان تكونا موجبتين  
او سالبتين فان كانتا موجبتين لزمت لازمة التالي ملزومه لان الشيء اذا كان ملزوماً للملزوم كلياً  
او جزئياً يكون ملزوماً للتلازم كذا من غير عكس لجواز ان يكون التلازم اعم واستلزام الشيء الاثم لا يستلزم  
استلزامه الاخرى وان كانتا سالبتين لزمت ملزومه التالي لازمة لان الشيء اذا لم يكن ملزوماً للتلازم  
اصلاً وفي الجملة لم يكن ملزوماً للملزوم كذا ولا يعكس لجواز ان يكون اخيراً <sup>للملزم</sup> عدم استلزام الشيء للاخرى  
لا يقتضي عدم استلزامه الاثم واعلم ان هذا الفصل قد استمر فينا بين اصحاب الاشكال الخفا فالتر  
ان نبين التلازمات فيجب ان لا تخلط بالانجاء والتطويل بل بدليل معتد به في الجهد وفي اوضح  
المقام وتكثير للفوائد ونتائج الخاطر تهمل الامر على الطلاب حتى يضبطون من العبارات المغيرة  
ويحفظون بالتقريرات المختصرة عسى ان يدرك من الاجز الجزاء الشاء الجميل او قل قال وكذا ان  
اتفقنا في التالي فلا نحتاج الى المقدمه **اقول** المتصلان المتفقان في التكم والكيفان اتفقنا في التالي و  
تلازمنا في المقدمه فالاقسام الثمانية التي تترتب فيها فان انعكس التلازم المقدمتين تلازمنا وتعاكسنا وتلازمنا  
موجبتين لان التالي اذا كان لازماً للاحد المتساويين كلياً او جزئياً كان لازماً للمساوي الاخرى كذا او سالبتين  
لان التالي لم يكن لازماً للمساويين كلياً او جزئياً لم يكن لازماً للاخرى كذا ونقول ايضا اما في الموجبين  
الكلبيين فلان كل واحد من المقدمتين لازم للاخر والشيء اذا كان لازماً للتلازم كلياً كان لازماً للملزوم  
كلياً لان لازم التلازم لازم مثلاً اذا كان بين ج و د قهر لازم متعاكس وصدق كلنا كان ج د فآب و  
كلنا كان قهر فآب بقياس من الاول كبراه الاولى وصغره استلزام مقدم التالي لمقدمها هكذا كلنا كان  
قهر فآب وكلنا كان ج د فآب فكلنا كان قهر فآب واما في السالبين الكلبيين فلان التالي اذا لم  
يكن لازماً للملزوم اصل لم يكن لازماً للملزوم اصل كذا اذا قلنا في الفرض المذكور وليس البتة اذا كان ج د  
فآب فليس البتة اذا كان قهر فآب بالقياس من الاول هكذا كلنا كان قهر فآب وليس البتة اذا كان ج د  
فآب فليس البتة اذا كان قهر فآب ونقول ايضا كلنا صدقت احد المتصلين صدقت الاخرى لان كلنا  
صدق مقدم الاخرى صدق مقدم الاولى وكلنا صدق مقدم الاولى صدق التالي وليس البتة اذا  
صدق مقدم الاولى صدق التالي فكلما صدق او ليس البتة اذا صدق مقدم الاخرى صدق التالي وهو  
المطلوب واما الجزئيات فلم يأت ذلك البيان فيها الصبر وقد كبرى في الاولى جزئياً بل بيان تلازمها  
مما بان الموجبتين نقيضا السالبين وبالعكس ونقيضا لما بين متساويان واما بحكم تكس النقيض  
فانه متى صدق كلنا صدقت الموجبة الكلية الاولى صدقت الموجبة الكلية الثانية انعكس الى قولنا كلنا  
صدقت السالبة الجزئية الثانية صدقت الجزئية السالبة الاولى فكذلك متى صدق كلنا صدقت الموجبة



وكذلك لا لزوم في المقدم والتالي لكن ان انعكس احدا لتلازمين دون الاخر فحكم تلازم الطرفين حكم متحد وان لم ينعكس والا فاحدهما كان انجذب ملزوم المقدم  
 طالت الى لزوم لا في البرهان الاخرى من غير عكس في الموجبة الجزئية والاخرى باها من غير عكس في السالبة الكلية وان اختلفت لزومت ملزوم المقدم والاخرى  
 من غير عكس في الموجبة الكلية والاخرى باها من غير عكس في السالبة الجزئية

٢٢٣

الكلية الثانية صدقت لموجبة الكلية الاولى فالحسنى قولنا كلما صدقت السالبة الجزئية الاولى صدقت  
 السالبة الجزئية الثانية فالتساويان الجزئيان متلازمان كالوجبتين الكليتين وعلى هذا قياسا لوجبتين  
 الجزئيتين وان لم ينعكس تلازم المقدمات فاحكام المتصلتين ملزومته المقدم والاخرى لا لزوم فاما ان تكونا  
 كليتين او جزئيتين وان كانتا كليتين لزومت ملزومته المقدم لا لزوم من غير عكس اما التلازم فلما لم  
 من الطرفين كما يقال كلما صدقت لا في المقدم صدقت ملزومته المقدم لانه كلما صدقت مقدم  
 ملزومته المقدم صدقت مقدم لا في المقدم وكلما صدقت مقدم لا في المقدم صدقت التلازم وكلما صدقت  
 مقدم ملزومته المقدم صدقت التلازم وهي المتصلة للزوم المقدم واما عدم العكس فبحر ان يكون التلازم  
 انفسه لزوم التالي لا انفسه او سلب لزوم عن كليتيه لا بوجوب لزوم الا لزم او سلبه عن كليتيه وان كانتا  
 جزئيتين لزومت لا في المقدم ملزومته محكم عكس النقيض بدون عكس لانه لو انعكس لزم العكس في  
 الكليتين وليس كذلك وقد وقع في المتن مكان الكليتين لفظ الموجبتين ومكان الجزئيتين لفظ  
 السالبتين وهو سهو وما كان الا من طغيان القلم **قالوا** ان لا لزوم في المقدم والتالي اقول  
 المتصلتان اذا تلازمتا في المقدم والتالي فاما ان ينعكس تلازمها او ينعكس تلازم احدهما دون  
 الاخر ولا ينعكس شئ من التلازمين والاتفاق في الكم والكيف معتبر في القسمين الاولين والثالث  
 فانه لم يعتبر فيه الا الاتفاق في الكيف على ما ستعلمه فان انعكس التلازمان تلازمت المتصلتان  
 تعاكستا لان احدهما متساو بين اذا كان ملزوما لاجل المتساويين الاخرين كليتيه او جزئيا يكون المتساوي  
 الاخر ملزوما للمتساوي الاخر كذلك فلا يلزم ملزومها لم يكن ملزوما لكونه متساويا للتلازم الموجبتين  
 الكليتين بقياسين من الاول السالبتين الكليتين بقياسين من الاول والثاني والجزئيتين بعكس  
 النقيض مثلا اذا كان بين آ ب وقر وبين ج د ورح تلازم متعكس وصدق كلما كان آ ب نجد  
 فليصدق كلما كان هـ ز فخطا لانه كلما كان هـ ز فآ ب وكلما كان آ ب نجد فليصدق كلما كان هـ ز فخطا  
 لانه كلما كان هـ ز فآ ب وكلما كان آ ب نجد فليصدق كلما كان هـ ز فخطا لانه كلما كان هـ ز فآ ب  
 فخطا وان انعكس تلازم احدا الطرفين دون الاخر فحكم الطرفين المتعكس لا لزوم حكم متحده حتى لو انعكس تلازم  
 المقدم يكون حكم المتصلتين حكم متصلتين متحدتين في المقدم متلازميتين في التالي فلا فاعبر متعكس  
 فان كانتا موجبتين لزومت لا في التالي ملزومته من غير عكس وان كانتا سالبتين لزومت ملزومته  
 التالي لا في التالي والعكس وذلك لان مقدم احكام المتصلتين وان لم يكن حين مقدم المتصلة الاخرى الا  
 انه مساو له وحكم الشئ حكم مساو له ولو انعكس تلازم التالي يكون حكمهما حكم متصلتين متحدتين في  
 التالي متلازميتين في المقدم من غير انعكاس فان كانتا كليتين لزومت ملزومته المقدم لا في التالي وان كانتا  
 جزئيتين لزومت لا في المقدم ملزومته من غير عكس فهما وان لم ينعكس شئ من التلازمين فاما ان

يكون ملزومة المقعدة هي ملزومة التالي حتى يكون أحد المتصلتين ملزومة الطرفين والأخرى للزوم طرف  
 ويكون مخالفة لها فاحدها ملزومة المقدم للزوم التالي الأخرى للزوم المقدم ملزومة التالي فان كانت  
 ملزومة المقام والتالي فاما ان يكون المتصلتان موجبتين او سالبتين فان كانتا موجبتين فاما  
 ان يكون للزوم الجزائي للزوم الطرفين كناية او جزئية فان كانت للزوم الطرفين كناية فلا تلازم بين  
 المتصلتين اصالا سواء كان ملزومة الطرفين كناية او جزئية اما ان للزوم الطرفين كناية الاستلزام  
 ملزومة الطرفين فان التلزم بين الملازمين كناية الاستلزام التلزم بين الملزومين الاكابر الجزئية  
 كما ان الانسان يستلزم الحيوان كناية والضايف للفعل الك هو ملزوم للانسان لزمه ما فيه متعكس  
 الاستلزام الفرضي هو ملزوم الحيوان اصالا فاما ان ملزومة الطرفين الاستلزام للزوم الطرفين  
 كناية فان التلزم بين الملزومين الاستلزام التلزم الكلي بين الملازمين كما ان الانسان مستلزم للحيوان  
 وجوبه الك هو لزم الانسان الاستلزام الجسم الك هو لزم الحيوان كناية وان كانت للزوم الطرفين  
 جزئية لزمته هي الجزائية ملزومة الطرفين من غير عكس اما التلزم فان مقدم ملزومة الطرفين  
 ملزوم لتاليها اما الجزائية او بالها ملزوم لتالي لازم الطرفين كناية فيكون مقدم ملزومة الطرفين  
 ملزوم لتالي للزوم الطرفين جزئيا وهو ملزوم المقدم للزوم الطرفين كناية فيكون مقدمها ملزوما  
 لتاليها اي للزوم الطرفين ولكن توضيحه آت ملزوم التلزم وجد ملزوم الخط فاذ صدق كناية كان  
 او قد يكون اذا كانت آت مجد فقد يكون اذا كان مخرج ط لانه اذا صدق تد يكون اذا كان آت مجد فجعله  
 صفة ليقول اذا كناية كان جذا فخط لينتج من الاول تد يكون اذا كان آت فخط لم يجعله كبرى لعلنا قلنا  
 كان آت فهو لينتج من الثالث تد يكون اذا كان مخرج خط ونقول ايضا اذا كان بين الملزومين ملازمة  
 جزئية وجب ان يكون بين الملازمين ملازمة جزئية ولا صدق عدم الملازمة كناية بين الملازمين  
 سلب الملازمة الكلي بين الملازمين يستلزم سلب الملازمة الكلي بين الملزومين لما يحكي في السالبيين  
 قد فرض بينهما اما للزوم جزئية هفت واه اعدم العكس لما فرض من ان التلزم بين الملازمين الاستلزام التلزم  
 بين الملزومين اصالا عليه بقرينة لزومت للزوم الجزائي اذ هو غير عكس في الموجبة الجزئية وهي الجزئية  
 الطرفين فان كانت المتصلتان سالبتين فاما ان تكون للزوم الطرفين جزئية وكناية فان كانت جزئية  
 فلا لازم بينهما سواء كانت ملزومة الطرفين كناية او جزئية لانه قد ثبت ان الموجبة الكلية للزوم  
 الطرفين والموجبة الملزومة الطرفين لا تلازم بينهما فلو كان بين السالبيين الجزئية للزوم الطرفين والسالبة  
 الملزومة الطرفين فلازم لكان بين الموجبتين ايضا تلازم بحكم عكس النقيض وان كانت كناية لزمته ملزوم  
 الطرفين سواء كانت كناية او جزئية للزوم الطرفين الكلية لان ملزومة الطرفين الموجبة الجزئية يستلزم  
 للزوم الطرفين الموجبة الجزئية فيعكس النقيض للزوم الطرفين السالبة الكلية يستلزم ملزومة الطرفين

السالبة الكلية من غير عكس فاللزم العكس في الموجبتين واليه اشار بقوله والاخرى ياها من غير عكس  
 السالبة الكلية وهي لازمة الطرفين ونقول ايضا لازمة الطرفين الجزئية لا يستلزم ملزومة الطرفين الا  
 سلب للملازمة بين الاثنتين جزئيا لا يستلزم سلب للملازمة بين الملزومين اصلا فان الجسم ليس  
 يستلزم الحيوان جزئيا والضاكن لك هو ملزوم الجسم يستلزم الانسان لك هو ملزوم الحيوان  
 استلزاما كليتا وكن ملزومة الطرفين لا يستلزم لازمة الطرفين فان سلب للملازمة بين الملزومين  
 لا يستلزم سلب للملازمة بين الاثنتين جزئيا كما ان الفرس لا يستلزم الانسان اصلا والحيوان اللزوم  
 للفرس مستلزم للجسم اللزوم للانسان كليتا واما ان لازمة الطرفين الكلية مستلزم للملزمة الطرفين  
 فلان تالي ملزومة الطرفين ملزوم لتالي لازمة الطرفين وهو اللزوم مقدما لها اصلا فلا يكون تالي ملزوم  
 الطرفين الا لما تقدم لازمة الطرفين اصلا لانه اللزوم اذ لم يلزم الشيء اصلا لم يلزمه الملزوم كانه مقدما  
 لازم لمقدم ملزومة الطرفين فلا يكون تاليا لها لانه المقدم لها اصلا لانه الشيء اذ لم يلزم الا لزم اصلا لم  
 يلزم للملزم ايضا ونقول تالي لازمة الطرفين ليس باللام مقدما اصلا ومقدما لللام مقدما ملزوم  
 الطرفين اصلا وهو لازم لتاليا كليتا فلا يكون تاليا لها لانه المقدم لها اصلا وهي المتصلة للملزمة الطرفين  
 او نقول ان لم يكن بين الاثنتين ملازمة اصلا لم يكن بين الملزومين ملازمة كذا لانه لم يكن بينهما  
 ملازمة جزئية وقد ثبت ان ملزومة الطرفين الموجبة الجزئية يستلزم لازمة الطرفين الموجبة الجزئية  
 فيكون بين الاثنتين ملازمة في المحل وفي فرض بينهما سلب للملازمة الكلية هت ولها عدم الانعكاس  
 فجواز سلب للملازمة بين الملزومين كليتا مع الملازمة بين الاثنتين كليتا كما في المثال المضروبان  
 اختلف ملزومة المقدم وملزومة التالي فاما ان تكونا موجبتين او سالبتين فان كانتا موجبتين  
 فاما ان يكون لازمة المقدم كلية او جزئية فان كانت لازمة المقدم جزئية فلا تلازم بين المتصلتين  
 سواء كانت ملزومة المقدم جزئية او كلية لانه لازمة المقدم الجزئية لا يستلزم ملزومة المقدم  
 فجواز ان يصدق اللزوم الجزئي بين لازم الشيء وملزوم غيره ولا يكون بين ذلك الشيء وذلك الغير  
 لزوم اصلا فان الحيوان يستلزم الكاتب جزئيا واللزوم بين الفرس الذي هو ملزوم الحيوان وبين  
 الناطق اللزوم للكاتب ان ملزومة المقدم لا يستلزم لازمة فالاحتمال اللزوم بين ملزوم الشيء واللزوم  
 غيره مع عدم اللزوم بينهما فان الكاتب يستلزم الحيوان واللزوم بين الناطق اللزوم للكاتب بين الفرس  
 لك هو ملزوم الحيوان وان كانت لازمة المقدم كلية لم تمت ملزومة المقدم ياها من غير عكس اما  
 بيان اللزوم فلان مقدم ملزومة المقدم يستلزم مقدم لازمة المقدم كليتا ومقدما لها يستلزم تاليا  
 كليتا فيكون مقدم ملزومة المقدم مستلزما لتالي لازمة المقدم كليتا وهو مستلزم لتالي ملزومة  
 للمقدم فمقدم ملزومة المقدم مستلزم لتاليا كليتا فاذا لزمت الكلية لزمت الجزئية بالضرورة واما

الطرفين فلا يكون تاليا لازمة الطرفين وانما مقدم  
 ملزومة

كل متصلتين توافقان في الكيف وتختلفان في الكم وتوافقنا في الطرفين لزمت الجزئية <sup>الكلية</sup> غير عكس الاستلزام القضيته عكس نقيضها وكذا لو لازم مقدم  
 احدهما بنقيض مقدم الاخرى <sup>الكلية</sup> نقيض نقيضها بالضرورة متعاكسا وكل متصلتين توافقان في الكم ولا كيف وتوافق مقدم احدهما بالضرورة الى الاخرى واستلزام نقيضها  
 بنقيض مقدمها لزمت الاخرى الاولى في الموجبة الكلية والاخرى في السالبة الجزئية متعاكسان انعكس الزوم والا فلا وكذا لو وافق الى الاولى مقدم الثانية

عدم الانعكاس فلان الزوم بين ملزوم الشيء ولازم غيره لا يستلزم الزوم بينهما كذا المثال المذكور  
 كانت المتصلتان سالبتين فان كانت الاولى المقدمة كلية فلا تلازم بينهما وان كانت جزئية لزمت هي  
 ملزومة المقدم من غير عكس كل ذلك بحكم عكس النقيض على ما مر غير مرة فقد حصل لنا في هذا النوع  
 ثمانية وعشرون تمثالا بعضها يثبت تلازم وفي بعضها لا وعليها الاستفصال **قال** وكل متصلتين  
 توافقان في الكيف **اقول** المتصلتان اذا توافقتا في الكيف وتختلفتا في الكم وتوافقنا في الطرفين فهما  
 موجبتان او سالبتان واباما كان يلزم الجزئية الكلية من غير عكس اما اذا كانتا موجبتين فلا يمتنع  
 للتلازم الكلية بين شيئين يكون نقيض الثاني مستلزما لنقيض المقدم كلية بعكس النقيض فيستلزم  
 نقيض المقدم بنقيض الثاني جزئيا بعكس الاستقامة مثلا اذا صدق كلما كان آت بجد فقد يكون اذا  
 لم يكن آت لم يكن ج دلالة الاولى تنعكس بعكس النقيض الى قولنا كلما لم يكن ج ولم يكن آت وتنعكس  
 بالاستقامة الى قولنا اذا لم يكن آت لم يكن ج وهو المظهر اما عدم الانعكاس فلان الانسان ملزوم  
 للحيوان جزئيا وللانسان لا يستلزم الحيوان كائنا اذا كانتا سالبتين فلا يمتنع اذا صدق ليس البشر  
 اذا كان آت بجد فقد لا يكون اذا لم يكن آت لم يكن ج دلالا لصدق كلما لم يكن آت لم يكن ج قد  
 يكون اذا كان آت بجد وقد كان ليس البشر اذا كان آت بجد هف وانما كان تلازم السالبتين مستندا  
 الى تلازم الموجبتين المستند الى استلزام القضيته بعكس عكس نقيضها او سند السند سند العلم ما  
 ولما عدم العكس فلان الحيوان لا يستلزم الانسان جزئيا ولا الحيوان يستلزم الانسان كلنا وكذلك  
 توافقنا في الكيف وتختلفنا في الكم والزم مقدم احدهما بنقيض مقدم الاخرى وبالضرورة نقيض الى الاخرى  
 وانعكس التلازمان لزمت الكلية الجزئية سواء كانتا موجبتين او سالبتين لان الكلية تستلزم متصلة  
 كلية توافقا لها في الكيف من نقيض طرف الجزئية لما مر من ان المتصلتين اذا توافقتا في الكم ولا كيف  
 توافقتا في الطرفين بالضرورة متعاكسا توافقتا وتعاكستا وذلك لمتصلة الكلية مستلزومة الجزئية من غير  
 عكس فالكلية المفروضة تكون ايضا كذلك لان حكم احد المتساويين مع الشيء حكم المساكن الاخرى ونقول  
 ايضا ان تحقق الملازمة الكلية بين شيئين يتحقق الملازمة الجزئية بين نقيضهما فيصدق الملازمة الجزئية  
 بين ملازمي النقيضين لما ثبت انهما ملازمان وكذلك اذا صدق السلب الكلية بين شيئين صدق  
 السلب الجزئي بين نقيضيهما فيتحقق السلب الجزئي بين تلازميهما ولا ينعكس فلا انعكاس الجزئي بين  
 النقيضين على الحقيقة والتلازمات في هذين النوعين اربعة لا يزيد عليها **قال** وكل متصلتين توافقان  
 في الكم **اقول** ان توافق المتصلتان في الكم ولا كيف وتوافق مقدم احدهما بالضرورة الى الاخرى واستلزام  
 الاولى بنقيض المقدمة الثانية فلا يخلو اما ان يكون الاستلزام متعاكسا ولا يكون واباما كان فالمتصلتان  
 اما ان تكونا موجبتين او سالبتين كائنتا موجبتين فلهذا ما يثبت ان الجزئيتين من انهما متساويتان اما على تقدير انعكاس التلازم



ولزم مقدمة يقض بالثانية جها نزلت يقض بالثانية الذي هو مقدم الثانية ولا يلزم يستلزم يقض مقدم الصادق التي هي الثانية واستلزم  
وكذا لو ناقض بالاول مقدمة الثانية والقيود بحالها لكن انعكاس يتوقف على انعكاس هذا اللزوم

٢٧

بين تالي الاول يقض مقدم الثانية فالموجبتان الكليتان متلازمان متعاكستان فانه متى صدقت  
المتصلة الاولى استلزم يقض باليهما يقض مقدمها الذي هو معين تالي الثانية كلياً بحكم عكس يقض ولما  
فرضنا ان تالي الاول كلياً يستلزم يقض مقدم الثانية كان مقدم الثانية مستلزم ما يقض تالي الاول  
فنقول مقدم الثانية مستلزم يقض تالي الاول يقض تالي الاول مستلزم تالي الثانية فينتج ان مقدم  
الثانية مستلزم لتاليها وهي المتصلة الثانية وكذا متى صدقت المتصلة الثانية استلزم يقض تاليها  
اعني مقدم الاول يقض مقدم الثانية ويقض مقدم الثانية مستلزم لتالي الاول لاننا اذا فرضنا انعكاس  
اللزوم بين تالي الاول يقض مقدم الثانية فينتج ان مقدم الاول يستلزم تاليها وهي المتصلة الاولى  
اذا ثبت ان الموجبتين الكليتين متلازمان متعاكستان فالتابستان الجزئيتان كذلك ما عرفت غير  
مفرق ولما الموجبتان الجزئيتان فلا تلازم بينهما اذا لاطق يستلزم الحيوان جزئياً ويتبع استلزام الاخر  
حساس لاطق ولا انعكاس ايضا لاستلزام الانسان الحيوان جزئياً وامتناع استلزام اللاحق والنا  
وعلى هذا لا يكون بين الساليتين الكليتين تلازم وانعكاس ولما على تقدير عدم انعكاس التلازم بين  
تالي الاول يقض مقدم الثانية فالموجبة الكلية الاولى تستلزم الموجبة الكلية الثانية بعين الدليل  
الذي سبق من غير عكس لان الاحساس يستلزم اللاحق كلياً والحيوان ليس يستلزم الانسان  
كلياً ويعلم من ان السالبة الجزئية الثانية تستلزم السالبة الجزئية الاولى لا ينعكس ولما الموجبتان  
الجزئيتان فالاولى لا تستلزم الثانية لا يستلزام الاضاحك للانسان جزئياً وعدم استلزام اللاحق  
الضاحك وبالعكس استلزام اللاحق الحيوان وامتناع استلزام اللاحق الضاحك فلا تلازم بين الساليتين  
الكليتين ولا انعكاس ايضا وكل حكم متصلين اتفقنا في الكيف والكم والقياس فالتالي الاول مقدم الثانية  
ولزم مقدم الاول يقض تالي الثانية فان هذا اللزوم ان انعكس لان متلازميتان الكليتان وتعالى  
اما التلازم فانه اذا صدقت الاول استلزم يقض باليهما اعني مقدم الثانية يقض مقدمها وحيث  
فرضنا ان مقدم الاول لازم يقض تالي الثانية كان تالي الثانية لازماً يقض مقدم الاول فنقول  
مقدم الثانية ملزوم يقض مقدم الاول ملزوم لتالي الثانية فمقدم الثانية ملزوم لتاليها والمتصلة  
الثانية واما العكس فانه اذا صدقت الثانية استلزم يقض تاليها يقض مقدمها الذي هو تالي الاول  
مقدم الاول ملزوم يقض تالي الثانية بحكم انعكاس اللزوم فيكون مقدم الاول ملزوماً لتاليها وعلى  
هذا حال الساليتين الجزئيتين ولما اذا كانتا موجبتين جزئيتين فلا يستلزم صدق شيء منهما صدق  
الاخرى ذال لاطق يستلزم الحيوان جزئياً واللاحق الحيوان لا يستلزم الانسان اصلاً وكذا الحيوان يستلزم  
الانسان جزئياً واللاحق لا يستلزم الحيوان فالتابستان الكليتان ايضا كذلك وان لم ينعكس  
لزوم مقدم الاول يقض تالي الثانية فالموجبة الكلية الاولى تستلزم الموجبة الكلية الثانية لما عرفت من البر

ولا ينعكس الاستلزام إلا لفان الأول لا طبق كلياً ومتام استلزام الحيوان الإنسان كلياً وعلى هذا يعرف  
استلزام السالبة الجزئية الثانية الأولى من غير عكس وصدق ثنى من الموجبتين الجزئيتين لا يستلزم  
الأخرى لأن الحيوان يستلزم إلا صا حك جزئياً والصاحك لا يستلزم إلا الإنسان أصلاً وكذا الحيوان  
يستلزم إلا ناطق جزئياً فالاحساس لا يستلزم للحيوان فلا لازم بين السالبتين الكليتين أيضاً ولا  
انعكاس وقد أساء المصنف إلى بهان استلزام المتصلة الأولى الثانية والفصلين بقوله وبرهاناً فيه  
لفق ونشر وتقديم وتأخير وتخليطه بأن يقال برهان التلازم في الفصل الثاني أن يفيض إلى الأولى أيضاً  
الذي هو عين مقدم الثانية يستلزم بفيض مقدم الأولى الصادقة الكمية هو ملزوم تالي الثانية وفي  
الفصل الأول أن يفيض إلى الأولى الصادقة التي هي لازم مقدم الثانية يستلزم بفيض مقدم الأولى الصادقة  
الذي هو عين تالي الثانية وكان كل متصلين ناضج لازم تالي الأولى مقدم الثانية ترى كان تالي الأولى  
ملزوماً للفيض مقدم الثانية والعبود بحالهما من توافقهما في الكم والكيف ولزوم مقدم الأولى لفيض  
تالي الثانية لكن نعاكسهما بنوقف على نعاكس اللزوم بين تالي الأولى لا غير أي بفيض مقدم الثانية  
بالفضيل اللزوم بين مقدم الأولى بفيض تالي الثانية أما أن يكون متعاكساً ولا يكون وعلى التقديرين  
أما أن يكون اللزوم بين تالي الأولى لا غير متعاكساً ولا وعلى التقديرين لا بغيره فالمتصلتان أما أن  
تكونا موجبتين أو سالبتين كليتين أو جزئيتين فصارت الأقسام ستة عشر فإن نعاكس اللزومان  
فالموجبتان الكليتان متلازمان متعاكستان أما تالاهما فلا تارة إذا صدقت الأولى استلزم بفيض  
تاليها بفيض مقدمها والمفروض أن تاليها ملزوم لفيض مقدم الثانية فيكون مقدم الثانية ملزوماً  
لفيض تالي الأولى كذلك لفرض أن مقدم الأولى لازم لفيض تالي الثانية لأنها بفيض مقدم الأولى فقول  
مقدم الثانية ملزوم لفيض تالي الأولى وفيض تالي الأولى ملزوم لفيض مقدمها وفيض مقدمها  
ملزوم لتالي الثانية ينتج من قياسين أن مقدم الثانية ملزوم لتاليها وهي المتصلة الثانية وأما إذا  
فإنه متصدق الثانية استلزم بفيض تاليها بفيض مقدمها وإذا فرضنا أن اللزوم بين بفيض  
مقدمها وتالي الأولى متعاكس فيكون بفيض مقدم الثانية ملزوم تالي الأولى كذلك فرضنا أن ملزوم  
مقدم الأولى لفيض تالي الثانية متعاكس فيكون بفيض تالي الثانية لازماً لمقدم الأولى فقدم الأولى  
ملزوم لفيض تالي الثانية وفيض تالي الثانية ملزوم لفيض مقدمها وفيض مقدمها ملزوم لتالي  
الأولى فقدم الأولى ملزوم لتاليها وأما الموجبتان الجزئيتان لا يلزم من صدق ثنى منهما صدق الأخرى  
لأن الحيوان يستلزم إلا ناطق جزئياً والإنسان لا يستلزم إلا احساس والإنسان يستلزم الحيوان  
جزئياً والاحساس لا يستلزم الناطق أصلاً ويعلم من ذلك حال السالبتين الجزئيتين في التلازم و  
السالبتين الكليتين في عدمه وبقول أيضاً المتصلة الأولى لازم متصلة من مقدمها ولازم تاليها

**الثاني** في تلافيف المنفصلات المتحدة الجنس كحقيقيين توافقا في الكم والكيف وتوافقا في الطرفين او ساوي طرفا احدهما فيقيض طرف الاخر وتوافقا في  
 في احد الطرفين وسائر الاخر فيقيض الاخر في التوافقا كاستان الجمع بين جزئي كل واحد منهما يستلزم الخلو من جزئي الاخرى وبالعكس ولا يلزم اختلفا في توافقا  
 في الكم وتوافقا في الكيف وتوافقا في احد الطرفين فان توافقا في الاخر او في التوافقا في الكيف على انعكاس لزمت التساوية الموجبة لا يمنع معاملة الشيء في نفسه  
 لثالث عناد حقيقة الانعكاس لجواز ان لا يعاد واحد من النقيضين ثالثا

٢٢٩

الانعكاس ملازمة متعكسة لما ثبت ان المتصلين اذا توافقا في الكم والكيف المقدم ولازمة في الثاني  
 تلافيا متعكسا تلافيا متعكسا وهذه المتصلة فلا اعتباراها مع المتصلة الثانية تكونان متصلتين لزيم  
 مقدم الاولى فيقيض الى الثانية وتوافقا في الاولى مقدم الثانية فيرجع الى اولى فيكون حكم للمتصلة الاولى  
 مع الثانية في التلافيم وعدم حكمها بالفرق ان حكم احدهما لا يبين مع الشيء حكم المساوي الاخر معه وان  
 لم ينعكس اللزوم ان فسواء ينعكس احدهما او لا يستلزم الموجبة الكلية الاولى الموجبة الكلية الثانية ليعين  
 ذلك لبيان من غير عكس ان الانعكاس يستلزم الاضاحك كليتا ولا ان الانسان لا يستلزم الفرس  
 فالسالبية الجزئية الثانية يستلزم السالبة الجزئية الاولى بذلك العكس الموجبتان الجزئيتان لا تلازم بينهما  
 لان الحيوان يستلزم الانسان جزئيا والضااحك يستلزم الاناطوق ولا انعكاس الاضاحك يستلزم  
 الاكاتب جزئيا والناطق يستلزم الضاحك اطلاقا فالسالبان الكليتان حالهما كمالهما **قال الثاني**  
 في تلافيف المنفصلات **اقول** كل مفصلتين حقيقيتين توافقا في الكم والكيف في كان طرفا احدهما  
 فيقيض طرف الاخرى ومتساويين لفيقيضهما او كان احدهما طرفا احدهما فيقيضا لآخر طرف الاخرى مساويا  
 لفيقيض الطرف الاخر فيهما اما موجبتان او سالبتان جزئيتان او كليتان بضرير او بغير في التلافيم يحصل  
 اثني عشر فسادا وكيف ما كان متلافيان ومتعكسان اما اذا توافقا في الطرفين فلا ينافي اذا صدق الانفصال  
 الحقيقي بين الشئيين صدق الانفصال الحقيقي بين النقيضين ولا يجاز الجمع بينهما او جاز الخلو منهما  
 لكن جواز الجمع بين النقيضين يستلزم جواز الخلو عن العيين وجواز الخلو عن النقيضين يستلزم  
 جواز الجمع بين العيين فلا يكون بينهما انفصال حقيقي هف واما اذا ساوي طرفا احدهما فيقيض طرف  
 الاخرى فلا يلزم يصدق الانفصال الاخرى لا يمكن الجمع بين جزئيهما او يمكن الخلو عنهما وامكان الجمع بينهما  
 يستلزم إمكان الخلو عن نقيضيهما المستلزم لامكان الخلو عن مساوييهما وامكان الخلو عنهما بوجوب  
 الجمع بين نقيضيهما المستلزم لامكان الجمع بين المتساويين وقد فرض بينهما انفصال حقيقي هف واما  
 اذا توافقا في احد الطرفين وسائر الاخرى فيقيض الاخر فلا ينافي لو أمكن الجمع بين جزئي المنفصلة الاخرى  
 لا يمكن الخلو عن نقيضيهما وهو يستلزم إمكان الخلو عن احد النقيضين وساوي الاخر فيقيض الاخر فلا ينافي  
 لو أمكن الجمع بين جزئي المنفصلة الاخرى لا يمكن الخلو عن نقيضيهما وهو يستلزم إمكان الخلو عن احد  
 النقيضين وسائر الاخرى لو أمكن الخلو عن نقيضيهما لجاز الجمع بين نقيضيهما فيجوز الجمع بين احدهما ومساوي  
 الاخر فلا يكون بينهما انفصال حقيقي هف وقد اشار الى الكل بقوله ولا يلزم الخلف ان لم يكن الجمع بين  
 جزئي كل واحد منهما مستلزما للخلو عن جزئي الاخر وبالعكس فلو لم يتلاف المنفصلتان او لم تعاكسا  
 يلزم الخلف وهو ان لا يكون الحقيقة حقيقة ولو ذكر ذلك بالفاء المفيدة للتشبيك كان اوله هذا في  
 الموجبتين الكليتين والجزئيتين واما في السالبين فيحكم عكس النقيض وان توافقا في حقيقتان في الكيف

وكما نفي الجمع او مانع الخلو توافقا في الكم والكيف ولزم كل جزء من احدى الجزين من الاخرى ولزم جزء جزئ ووافق الاخر الا لزم من الاخرى لا لزم بالاجزاء ولا لزم  
 الاخرى سلبا فيما نفي الجمع وبالعكس فيما نفي الخلو وتعاكسا ان انعكس اللزوم فلا فلا ان امتناع الجمع بين الشئ واللام غيره يقتضي امتناع بينهما وبين الغير  
 وامتناع الخلو من الشئ ملزم غيره يقتضي امتناعه عن غيره وان اختلفت الكيف تناقضت الجزين لزم التساوية الموجبة لامكان ارتفاع جزئي  
 الموجبة لما نفي الجمع وامكان اجتماع جزئي مانع الخلو ولا يعكس لجواز اجتماع الشئيين مع امكان اجتماع نقيضيهما صوابا وكذا

٢٣٠

تناقض الكيف تناقضت في احد الجزين وهو افتقار الجز الاخر ولا تناقض في الاخرين متعاكسا كالتزام الشئ  
 الموجبة سواء كانتا كليتين او جزئيتين من غير عكس ما اللزوم فلا فلا اذا علمت شي شيئا اخر عننا واحقيقا  
 لا يعاند ولا ملزم المساوي يقتضيه ولا لزم معاندة النقيضين لشي واحد وان محال ان ذلك الشئ  
 ان ينفق ويقع النقيضان وان استفي اجتماع النقيضين وفيه نظر لان ان اريد بالمعادلة الملازمة الكلية فمن  
 البين انما البت بالافتقار وان اريد بها الجزئية لم يلزم من تحقق الشئ لارتفاع النقيضين ولا من انتفاء  
 اجتماعهما ولا لتمامه في صدق وانما ان كان يكون آت اوج فلا يصدق ليس بالمترا اما ان لا يكون  
 آت او يكون ج فلا يصدق قد يكون اما ان لا يكون آت او يكون ج ولا يلزم قد يكون اذا كان آت  
 نجد لما استقر فوجد كان بينهما انفصال كلي هف واما عدم العكس فليس يلزم من عدمه خلاف شي اخر عننا  
 يقتضيه اياه لجواز ان لا يعاند واحد من النقيضين فالساكا الاخص فانه لا يعاند الا اعم صدقا ولا يقتضيه  
 كذا بقا الكيف انفي الجمع **اقول** انما تفتت مانع الجمع في الكم والكيف ولزم كل من جزئي واحد منهما  
 جزء من الاخرى ولزم جزء من احدى الجزين من الاخرى وانما في الجز الاخر لا يخرج اما ان يتعاكس لزم  
 الاخرى ولا يتعاكس وعلى التقديرين اما ان تكونا كليتين او جزئيتين موجبتين او سالبتين بضر وب  
 التبع في الاخرى لا يتغير يحصل ستة عشر فاما ان يتعاكس اللزوم لزم من التباينة وهو ملزم في الجز الاول وهو  
 اللزوم الجزئ كانا متا موجبتين ولا في التباينة كانا سالبتين اما على تقدير لزوم الجزين في  
 الايجاب فلا تمنع الجمع بين الايجابين دائما وفي الجملة يستلزم منع الجمع بين الملزومين كذلك ان  
 لو اجتمع الملزومان لا اجتماع الايجابين قطعا وفي السلب فلا يجوز الجمع بين الملزومين يقتضي جواز  
 الجمع بين الايجابين ولا امتنع الجمع بين الملزومين من غير عكس في كل منهما لان امتناع اجتماع الملزومين  
 لا يوجب امتناع اجتماع الايجابين وجواز اجتماع الايجابين لا يقتضي جواز اجتماع الملزومين لجواز ان  
 يكون اللزوم اعم واما على تقدير لزوم احد الجزين والاتفاق في الاخر فلا تمنع الجمع بين الشئ واللام  
 يقتضي منع الجمع بين ذلك الشئ والملزوم فانه لو اجتمع معه لاجتمع مع الاخر هذا اذا كانتا موجبتين  
 ان كانتا سالبتين فلا يجوز الجمع بين الشئ والملزوم بوجوب جواز اجتماع ذلك الشئ واللام ولا يجب  
 العكس في شئ منهما لجواز ان يكون اللزوم اعم وان تعاكس اللزوم فلا تمت للمفضلتان وتعاكسا اما اذا  
 تلازم في الطرفين فكانا متا موجبتين فلا في كل واحد منهما مستقلة على جزئيهما الا انما جزئي الاخرى ومنع  
 الجمع بين الايجابين بوجوب منع الجمع بين الملزومين واما ان كانتا سالبتين فلا تشمل كل منهما على جزئيهما  
 هما ملزومان جزئي الاخرى وجواز اجتماع الملزومين يقتضي جواز اجتماع الايجابين ولما عند الاتفاق  
 في احد الطرفين في الايجاب فلا في كل واحد منهما تشمل على جزء هو اللزوم من الاخرى ومنع الجمع بين  
 الشئ واللام يستلزم منع الجمع بين الشئ والملزوم وفي السلب لا تشمل كل واحدة منهما على جزء هو الملزوم



**الثالث** في ثلاث مختلفات الجنس هما لا نفتت الحقيقة غيرهما في الكيف والحد الجزئين ولزم الجزاء الاخر منها الجزاء الاخر من مانعة الجمع واستلزم  
 حين مانعة الخلو لزم من غير الحقيقة اياها ايجابا ومن غيرها سلبا من غير عكس ولا ينفي عليك لمتى وكذا لو كان للزوم والجزئين وغير الحقيقة من لزمانها  
 في الكيف وتناقضا في الجزئين فلا يفرق وتعاكسا لان منع الجمع بين الشيين يقتضي منع الخلو من نقيضيهما وبالعكس ذلك توافقا في الكيف والجزئين و  
 تخالفا في الكيف لزم من السالبة الموجبة ولا نقابت المرجحة حقيقة من غير عكس لا مكان ارتفاع الشيين ولا تقاع نقيضيهما وكذا اذا توافقا في احد  
 الجزئين ولزم الجزاء من الموجبة لجزء الاخر من السالبة ان كانت مانعة الجمع وبالعكس ان كانت مانعة الخلو

٢٤٦

جزء من الاخرى وجواز الجمع بين الشيء ولزم منه يقتضي جواز الجمع بينهما والمضمر ترك بيان تلازم السواء  
 اما الانساق الذين الير والاحالة على عكس النقيض ويثبت تلازم الموجبات بقوله لان امتناع الجمع بين الشيء  
 ولازم غيره يقتضي امتناعه بينه وبين ذلك الغير وهو ظاهر في اذا اتفقتا في احد الطرفين اما اذا اختلفتا  
 بينهما فليكن لتوضيح ان آت ج د موجبتين مثلا في اثنين في الطرفين فنقول هما صديق آت ج صديق ج د  
 لان لما كان بين آت منع الجمع وب لا كان بين آت منع الجمع اذ منع الجمع بين الشيء ولازم غيره  
 يقتضي منع الجمع بينه وبين غيره ثم لما كان آت ج د بينه وبين آت ج د منع الجمع كان بين ج د منع الجمع  
 لتلك المقدرة وهي مستعملة هيما مرتين بجعل اضافة وان كانتا مختلفتان للوصف فان مانعة الخلو  
 ينقل ايضا منها المضروب ستر غير ان لم يعكس لزم الجزاء لزم من لا يفرق الجزاء لزم من الجزاء ايجابا  
 لان منع الخلو من الملزومين او من الشيء لزم منه يستلزم منع الخلو من الاخرين او من الشيء والجزئين  
 وبالعكس سلبا لان جواز الخلو من الاخرين او من الشيء ولازم غيره يقتضي جواز الخلو من الملزومين  
 او عنهما من غير عكس لان انعكس الزوم فلا توافقا تعاكسا لا اشتمالا كل واحد منهما على الملزوم في الايجاب  
 وعلى الاخر في السلب الكل ظاهر وتطبيق قوله وامتناع الخلو من الشيء ولزم منه يقتضي امتناعه  
 وعن الغير على هان التلازم في القسمين على قياس مانعة الجمع وان اتفقت مانعة الجمع ومانعة  
 الخلو في الكيف وتناقضا في الطرفين لزم من السالبة الموجبة سواء كانتا كليتين او جزئيتين  
 من غير عكس اما بيان التلازم مانعة الجمع فلا تفرقا كان بين الشيين منع الجمع جازا ان تقاهما اذ  
 المراد بالمعنى الاخص لا يكون بين نقيضيهما منع الجمع فيصدق السالبة لانه مانعة الخلو فلا تفرقا اذا امتنع  
 الخلو من امرين جازا تمامهما فلا يمنع الخلو من نقيضيهما واما عدم العكس فجواز صدق الشيين مع جواز  
 صدق نقيضيهما كالحيوان ولا يضر حتى يصدق السالبة للمانعة الجمع بدون موجبتها والجواز كذب  
 الشيين مع كذب نقيضيهما كالانسان والناسط فيصدق السالبة للمانعة الخلو بدون موجبتها قال  
**الثالث** في ثلاث مختلفات الجنس اقول ان اتفقت الحقيقة مانعة الجمع او مانعة الخلو في الكيف و  
 الكيف واحد الجزئين ولزم الجزاء الاخر من الحقيقة الجزاء الاخر من مانعة الجمع واستلزم الجزاء الاخر من الحقيقة  
 الجزاء الاخر من مانعة الخلو لزم ما واستلزم مانعة عكسين فهما كذا وان موجبتين وسالبتين كليتين وجزئيتين  
 بهذا فانه فان كانتا موجبتين لزم من الحقيقة اياها وان كانتا سالبتين لزم من الحقيقة غيرها  
 من غير عكس لما الاول لان الموجبة الحقيقة تستلزم على منع الجمع والخلو بين جزئيهما ومنع الجمع بين الشيء  
 والاخر يقتضي منع الجمع بين الشيء والملزوم ومنع الخلو من الشيء والملزوم يقتضي منع الخلو من الشيء و  
 الاخر والسالبة الحقيقة يصدق اما الجواز الجمع بين جزئيهما والجواز الخلو فيهما وجواز الجمع بين الشيء و  
 الملزوم موجب لجواز الجمع بين الشيء والاخر وجواز الخلو من الشيء والاخر موجب لجواز الخلو من الشيء

الرابع في تلازم المتصلات والمنفصلات فالمصلحة والحقيقة اذا تناقضتا في الأمرين وتوافقتا في الآخر فلا بد من تلازمهما كالتلازم المتصلة  
 المنفصلة أجباً وبالعكس سلباً الاستلزام كل جزء من المنفصلة يقتضي الآخر ولا ينعكس لجواز كون تالي المتصلة أعم من مقدمتها كذلك توافق مقدم المنفصلة  
 أحد جزئي المنفصلة ولزم تأليه الجزئ الآخر وافق تأليه أحدهما واستلزم مقدمتها الآخر وافق مقدمتها أحدهما واستلزم تأليهها فقتضى الآخر وافق  
 تأليه أحدهما ولزم تأليه الآخر ومقدمتها فقتضى الآخر

٢٣٢

والملزوم أما الثاني فلا محال كون اللازم أعم وكل الحكم إذا كان جزء الحقيقة للذين الجزئي مانعة المجموع مستلزم  
 الجزئي مانعة الخلو ولا يخفى عليك تفصيله بعد الاطاحة بما ذكرناه وغير الحقيقةين أي مانعة الجمع ومانعة  
 الخلو فلا تقتضي كما وكيفية تناقضتا في الطرفين وهي أربعة أقسام ثلاثة منها تناقضتا أما إذا كانتا موجبتين  
 فالتنازع الجمع كان بين الشئيين دائماً وفي الجملة ملزوم التنازع الخلو من نقيضهما كان فيلزم مانعة  
 الخلو ومانعة الجمع وبالعكس أي تنازع الخلو من الشئيين مقتضى التنازع الجمع بين نقيضهما فيلزم مانعة الجمع  
 مانعة الخلو وأما إذا كانتا سالبتين فالتنازع جواز الجمع بين الشئيين ملزوم لجواز تنازع نقيضهما وجواز  
 ارتفاع الشئيين ملزوم لجواز اجتماع نقيضهما وان توافقا في الحكم والجزئين وتوافقا في الكيف لزم  
 السالبة الموجبة سواء كانتا كليتين أو جزئيتين لأنه إذا كان بين الشئيين منع الجمع وجب لئلا يكون  
 بينهما مانع الخلو ولا انقلب مانعة الجمع حقيقة وكل ذلك كان بينهما مانع الخلو لم يكن بينهما مانع الجمع فالتنازع  
 قلت لا يتم أنه لو كان بينهما مانع الخلو في الجملة كانت حقيقة واما يلزم من منع الخلو كلياً فتقول الملائكة  
 أنه لم يبق مانعة الجمع مانعة الجمع ومنع الخلو الجزئي كاف في ذلك والعكس غير لازم لجواز اجتماع الشئيين  
 مع جواز تنازعهما فيصدق السالبة بعد ذلك الموجبة فهما وهكذا الحكم اذ توافقا في الحكم واحد الجزئين -  
 لزم الجزء الآخر من الموجبة الجزء الآخر من السالبة ان كانت الموجبة مانعة الجمع ولزم الجزء الآخر من السالبة  
 الجزء الآخر من الموجبة ان كانت مانعة الخلو فان الموجبة مستلزومة للسالبة أما إذا كانت الموجبة مانعة  
 الجمع فلا بد من تلازمها مع مانعة الخلو من مانعة الجمع بينهما ثبت منع الجمع بين جزئي مانعة  
 الخلو فيجوز الخلو عنهما ولا انقلب مانعة الجمع حقيقة واما إذا كانت مانعة الخلو فلا بد من تلازمها مع مانعة  
 كان ملزوماً للآخر جزئي مانعة الجمع ومنع الخلو من الشئ والملزوم يستلزم منع الخلو من الشئ واللازم  
 كان بين جزئي مانعة الجمع منع الخلو فيجوز اجتماعهما واللازم الانقلاب والعكس غير واجب في شئ منهما  
 لأنه يجوز الخلو من الشئ والملزوم مع جواز الجمع بينهما وبين الألف كالإنسان والفرس لجواز ارتفاعهما مع  
 جواز اجتماع الإنسان والحيوان الألف للفرس فلا يلزم الموجبة المانعة الجمع السالبة المانعة الخلو وأيضا  
 يجوز الجمع بين الشئ واللازم مع جواز الخلو عن وعن الملزوم كالحيوان والألف لجواز اجتماعهما مع جواز  
 الخلو من الألف وللإنسان الملزوم من الحيوان فلا يلزم الموجبة المانعة الخلو السالبة المانعة الجمع  
**الرابع في تلازم المتصلات والمنفصلات** أقول المتصلة والمنفصلة الحقيقة اذا توافقا في الحكم  
 الكيف وتنافضا في احدهما الجزئين وتوافقا في الجزء الآخر فلا بد من تلازمهما كالتلازم المتصلة  
 المنفصلة ان كانتا موجبتين والمنفصلة المتصلة ان كانتا سالبتين من غير عكس فهما بيان الحكم  
 فيما اذا توافقا في احدهما الجزئين أما التلازم في الموجبتين كليتين كانتا جزئيتين فلا بد من الانفصال الحقيقي  
 بجملة اجتماع الجزئين وان تفاهما ووافقا مع تحقق أحد الجزئين مع الآخر دائماً وفي الجملة وجب في نقيض

أحدهما

احدهما على تقدير لا التوكل ذلك اذا امتنع تحقق نقيض احدهما مع نقيض الآخر يجب نبوت عين احدهما  
 نقيض الآخر لا نفى للملكية بين عين احدهما ونقيض الآخر ذلك نكاح حقيقة يلزمها اربع مفصلات  
 اثنتان توافقا هما في المقدم باعتبار منع الجمع بين جزئين باخرين في التالي باعتبار منع الخلوعهما وقوله  
 الاستلزام كل جزء من المفصلة نقيض الاخر اعادة لبعض الدعوى وانه لعدم الانعكاس في الجواز كون الآدمي  
 اعم فالمفصلتان المتوافقتان في المقدم لا انعكاس عليهما لعدم الانفصال الحقيقي بين نقيض الاعم وبين  
 الاخص والمتوافقتان في التالي لا انعكاس ايضا لعدم الانفصال بينهما عين الاعم ونقيض الاخص وايضا  
 لو استلزم المتصلة للمفصلة لا انعكاس كل مفصلة الى نفسها الا نخرج يكون بين نقيض المقدم والتالي وبين  
 نقيض التالي والمقدم انفصالا حقيقيا في يستلزم التالي المقدم ولما حكم السابقين التاليتين والجزئين  
 تاليزا وعكسا نثبت بعكس النقيض وبالتخلف فانه لو لم يصدق التاليتا للمفصلة على تقدير صدق التاليتا  
 المفصلة صدقت للوجوب للمفصلة وهي من زوائد الوجوب للمفصلة وكان لم نخرج الى اعادة هذا البيان  
 السوالب فقام على القياس وانه اذا لا يمتنع في الجزئين لا تساوي المتصلة للموافقة في الجزئين لما نقرر من ان  
 كل متصلتين متوافقتين في الكم والكيف واحدا للطرفين متوافقتين في الطرف الاخر لا زماما كسا  
 متوافقتان متعاكستان وحكم احدهما مساويا مع النقيض حكم الساتر الاخر ومعرفة ذلك الحكم لواقعي فقد  
 المتصلة احدى جزئي المتصلة ولزم بالهما الجزء الاخر من المفصلة اما ان المتصلة لا زماما للمفصلة اذا كانتا  
 موجبتين كليتين او جزئيتين فانه متى صدقتا للمفصلة استلزم نقيض احدى جزئيهما الحق فمفصلة  
 عين الجزء الاخر استلزاما كليتا او جزئيا عين الجزء الاخر يستلزم الى المتصلة كليتا فيستلزم مقدم المتصلة  
 بالهما استلزاما متوافقا للمفصلة في الكم ولما عدم وجوب بعكس في اجمالا الاستلزام الشيء لا زماما مع  
 عدم اجمالا الحقيقي بين نقيض ذلك الشيء وبين ذلك لا غير كالانسان يستلزم الحيوان الا لا زماما للفرس لا  
 عناد بين الا انسان ولا فرس وكذلك في نقيض الى المتصلة احدى جزئي المتصلة واستلزم مقدمها الجزء  
 الاخر من المتصلة اما لزوم عدم الانجاب فانه مقدم المتصلة يستلزم الجزء الاخر من المتصلة و  
 الجزء الاخر منها يستلزم نقيض احدى جزئيهما الحق الى المتصلة ففقدتها يستلزم بالهما الكتمان الا يتم اذ كانت  
 للمفصلة جزئيتا لصيرورة كبرى الى اقل جزئيتا نخرج نعم لو انعكس استلزام المقدم امكن البيان من التاليتا  
 ولما عدم العكس فليجوز استلزام الملزوم لشيء مع عدم الانفصال بينهما والآدمي لا نقيض الآدمي كالا انسان  
 الملزوم للحيوان فانه يستلزم الجسم ولا انفصال بين الآدمي والحيوان والجسم كذلك لوافق مقدم المتصلة احدى  
 جزئي المتصلة ولزم بالهما نقيض الجزء الاخر لان احدى جزئي المتصلة اي مقدم المتصلة ملزوم لنقيض  
 الجزء الاخر كليتا او جزئيا ونقيض الجزء الاخر ملزوم لتالي المتصلة ولما عدم لزوم العكس فليجوز استلزام  
 الشيء لا زماما نقيض غيره مع عدم المعاندة بينهما كالانسان فانه يستلزم الحيوان وهو لا زماما لنقيض الآدمي

وانما اختلفنا في كيف لا تنفقا في لكم والتجزيين لزمت السالبة الموجبة لامتناع اللزوم والعناد معا بين الشئيين ولا تنعكس لجواز ارتفاعها وكذا لو تنافقتا  
في تجزيين لكانت مقدم المنفصلة لجزئي المنفصلة ولزوم واستلزام تأليها الاخر ووافق تأليها احدهما ولزوم مقدمتها الاخرى

م ٣٣

والعناد بين الانسان والافرس وكذا الاستلزام مقدم المنفصلة لجزئي المنفصلة ولزوم تأليها بغير نقض الجزئ  
الاخر لان مقدم المنفصلة ملزوم لجزئي المنفصلة ولاحدا جزئيا ملزوم لبقض الجزئ الاخر وبقض الجزئ الاخر  
ملزوم لتألي المنفصلة لكنه ايضا انما يتم في الحالتين ولو انعكس استلزام المقدمتين تلازم الجزئ من  
الثالث الاول وعدم الانعكاس لجواز استلزام ملزوم شئ للآخر بغير غيره مع عدم العناد بينهما كما  
لإنسان للفرس الحسن يستلزم لحيوان الآخر لبقض الآخر ولا انفصال بينهما وكذا لو وافق تألي  
المنفصلة لجزئي المنفصلة واستلزام مقدمها بغير الآخر فان مقدمها ملزوم لبقض الجزئ الاخر من  
المنفصلة للفرس لعين احدا جزئيا اى تألي المنفصلة وهو ايضا لا يتم في الجزئية وانعكاس اللزوم بين تأليها  
من الثالث عدم العكس افعال لزوم الشئ الغير مع عدم الانفصال بين ذلك الشئ وبقض الآخر كالجواز  
يلزم الإنسان للفرس لبقض الفرس والعناد بين الفرس والحيوان وكذا تلازم تألي المنفصلة لجزئي المنفصلة  
واستلزام مقدمها بغير الجزئ الاخر فان مقدمها ملزوم لبقض الجزئ الاخر من المنفصلة وهو ملزوم للاحد  
جزئيا للفرس لتألي المنفصلة في الآخر الجزئيين لما يظهر منهما ايضا انعكاس استلزام المقدمتين من تأليها  
والاولى عدم لزوم العكس لجواز استلزام الشئ لغيره وعدم الانفصال بين نقض الآخر ذلك الشئ وملزوم  
الغير كالإنسان للفرس لبقض الفرس يستلزم الحيوان الآخر للتعامل مع عدم العناد بينهما قال  
اختلفنا في كيف اذا اختلفت المنفصلة والمنفصلة الحقيقية في كيف واتخذنا في لكم والجزئين  
لزمنا السالبة منهما الموجبة كليتين كانتا جزئيتين من غير عكس اما الاول فانه اللزوم بين الشئيين  
بقضى عدم العناد بينهما وكذا الانفصال بينهما بغير عكس عدم اللزوم بينهما لامتناع اللزوم والعناد معا بين  
الشئيين ولما الثاني فلا يلزم من سلب العناد بين الشئيين تحقق اللزوم بينهما ولا من سلب اللزوم  
تحقق العناد لجواز ارتفاعهما كما في المجموعين بطريق الاتفاق وكذا لو تنافقتا في الجزئيين والقيود كالحال اما  
ان المنفصلة الموجبة تستلزم المنفصلة السالبة لان الملازمة بين الشئيين بغير عكس عدم الانفصال الحقيقي  
بين نقضيهما لا تنوبت الانفصال الحقيقي بين نقضيهما لا تمنع اجتماع عنيهما فيلزم المناقاة بين الآخر  
واللزوم وهو محال وحيثما يستدل عليه بان المنفصلة الموجبة تنعكس بعكس البقى الموجبة كثيرة من  
نقض الطرفين وهي مستلزمة للسالبة للمنفصلة وهذا لا يتم في الجزئية ولما ان المنفصلة الموجبة مستلزمة  
للسالبة للمنفصلة فلا تلا انفصال الحقيقي بين امرين بغير عكس الانفصال الحقيقي بين نقضيهما لما امران الحقيقيين  
اذا تنافقتا في لكم وكيف وتنافقتا في الجزئيين فلا تنافكا كما لا انفصال بين النقيضين يستلزم سلب  
الاتصال بينهما وانما عدم العكس مما يلزم لعدم اللزوم بين امرين مع عدم العناد بين نقضيهما ما بالعكس  
كالفرس والإنسان ونقيضهما وكذا لو وافق مقدم المنفصلة لجزئي المنفصلة واستلزام تأليها الجزئ الاخر  
اما على تقدير ايجاب المنفصلة لان مقدمها على احدا جزئي المنفصلة ملزوم لتأليها للفرس من الجزئ الاخر من

فكون



والمقتضى وما نفع الجمع اذا توافقا في الحكم والكيف واحداً للجزئين وناقضاً الى المتصلة الجزء الاخر من المتصلة تلافياً وتعاكساً لاستلزام كليهما جزئ  
 المتصلة فيقتضي الاخر امتناع الجزئين مقدم المتصلة ويقضي اليها ولو وافق مقدم المتصلة احد جزئ المتصلة واستلزم ولو لم يلقها فيقتضي الاخر  
 اوافقاً اليها احدهما ولو لم يستلزم مقتضىها الاخر لو تمت المتصلة المتصلة ايجاباً وبالعكس سلباً وان تعاكس التلزم تعاكساً

٢٣٥

فيكون بين جزئيهما ملازمة فيصدق سلباً انفصال بينهما واقفاً على تقدير ايجاب المتصلة فلا ان مقتضىها  
 اي مقدم المتصلة منافي لتاليها الا انهما لتالي المتصلة ومنافاة لا انهما منافي التلزم فيكون بين جزئيهما مقتضى  
 منافاة فيصدق سلباً انفصال وعدم انعكاس فيهما الامكان ان اليعاذاً الشيء لا يغير مع عدم الملازمة  
 بينهما كما الانسان لا يعاذاً الزم الفرس وهو الحيوان مثلاً كذلك لو لم مقدم المتصلة احد جزئ المتصلة واستلزم  
 تاليها الجزء الاخر منها اما استلزام المتصلة الموجبة التالفة المتصلة فلا ان احد جزئ المتصلة ملزوم  
 لمقدم المتصلة ومقتضىها ملزوم لتاليها المستلزم للجزء الاخر من المتصلة فيكون احد جزئيهما ملزوماً  
 للجزء الاخر ولا يكون بينهما انفصال وهو لا يقتضي الجزئية وانما يبين استلزاماً من الثالث على تقدير انعكاس  
 لزوم مقدم المتصلة لتمام استلزام الموجبة المتصلة التالفة المتصلة جزئيتين فلعلم استلزام احد  
 جزئ المتصلة تالي المتصلة جزئياً ما أمراً نقلاً وهو يستدعي عدم استلزام الاخر عن مقدم المتصلة تاليها  
 وكليتين على تقدير انعكاس لزوم المقدم فلعلم استلزام احد جزئ المتصلة تالي المتصلة كلياً فالجزء  
 التالي للاخر المستلزم كذلك ولما علم وجوب انعكاس فيهما فلهذا علم المعادة بين ملزوم الشيء واللام  
 الغير مع عدم الملازمة بينهما كما ان صاحب الملزوم للانسان والحيوان اللام الفرس وكذا لو وافق تالي المتصلة  
 احد جزئ المتصلة ولزم مقتضىها الجزء الاخر اما ان كانت المتصلة موجبة فلا ان الجزء الاخر من المتصلة  
 ملزوم لمقدم المتصلة للزوم لتاليها اعني احد جزئ المتصلة فلا يكون بينهما انفصال والبيان في الجزئ  
 لا يتم الا اذا انعكس لزوم المقدم ولما ان كانت المتصلة موجبة جزئية فلا ان الجزء الاخر من المتصلة  
 لا يستلزم احد جزئيهما اعني تالي المتصلة جزئياً فلا يستلزم الاخر جزئياً وكذا اذا انعكس لزوم المقدم فلا ان  
 لا يستلزم تالي المتصلة كلياً فلا يستلزم الاخر المستلزم وتما بوضوح استعمال طريق عكس المقتضى والخلاف  
 قد سبق للتبشير على امكان استعمال هذه الامثلة في المقام وعدم انعكاسها في الحيوان لان اليعاذاً شيء ملزوم  
 غيره مع عدم الملازمة بينهما كما ان صاحب اليعاذاً الفرس المستلزم الصاهل **قال** والمتصلة وما نفع  
 الجمع **اقول** اننا نقول للمتصلة وما نفع الجمع الكمية والكيفية واحداً للجزئين وناقضاً الى المتصلة الجزء الاخر  
 من المتصلة تلافياً وتعاكساً اما لزوم المتصلة المتصلة كليتين وجزئيتين فلا استلزام بين كل  
 من جزئيهما يقتضي الاخر امتناع الجمع بينهما بل هو باعتماد تعدد الجزئين ولما انعكس فلو امتنع  
 الجمع بين مقدم المتصلة ويقضي اليها الامتناع وجوب الملزوم بدون الا انهما هاتان الموجبتان ولما كانت التالفتان  
 في احد الطرفين المذكورين ولو وافق مقدم المتصلة احد جزئ ما نفع الجمع ولزم تاليها فيقتضي الجزء الاخر فلا يخ  
 اما انعكاس لزوم التالي ولا فان لم يتعكس لزوم المتصلة المتصلة ان كانتا موجبتين وبالعكس ان  
 كانتا سالبتين كليتين او جزئيتين اما التلزم فلا ان مقتضى المتصلة استلزم احد جزئيهما اعني  
 مقدم المتصلة فيقتضي الاخر المستلزم لتاليها واما عدم انعكاس فيهما كان استلزام الشيء اللام فيقتضي

فإن اختلافنا في ذلك ونوافقه في أنكم وفي الجزئين واتفاقنا بينهما لو تمت المسألة الموجبة من غير عكس التام لا متباينة بقبض الجزئين بقبض التام لا متباينة بينهما المتألفين  
للعناء فكذا إذا وافق مقدم المتصلة أحد جزئي المتصلة أو زعموا استلزم تأليها الآخر ووافق تأليها أحدهما أو استلزم لزوم مقدمها الآخر وكذا إذا وافق  
مقدمها أحدهما أو لم يقصدوا استلزم تأليها الآخر ووافق تأليها أحدهما أو استلزم بقبض لزوم مقدمها بقبض الآخر

۲۳۶

مع. كان الجمع بينهما كالإنسان المستلزم للجوانب الأربعة لفيض الأفرس وان تعاكس الأولون معاكسة لأن مقدار  
المتصلة اعني احد جزئي المتصلة مستلزم لتاليها وتاليها معاكسة لفيض الجزء الآخر من المتصلة بحكم الأفرس  
فيكون احدهما ملزوما لفيض الأخر فامنع الجمع بينهما وهكذا المستلزم مقدم المتصلة احد جزئي  
المتصلة ولزم بالتالي لفيض الأخر فان لم يتعاكس احدهما لزم من المتصلة المتصلة في الإيجاب بالعكس  
في السلب لأن مقدم المتصلة ملزوم لفيض جزئي المتصلة وهو ملزوم لفيض الجزء الآخر الملزوم لتالي  
المتصلة والبيان انما يتم في الجزئين من الثالث اذا انعكس لزم للمقدم ولا يجب ان انعكس لجوانب مستلزم  
ملزوم الشيء لزم بفيض الغير مع امكان الجمع بينهما كما يجب يستلزم الإنسان والجوانب الأربعة لفيض  
الأفرس وان تعاكس الأولون معاكسة لأن احد جزئي المتصلة ملزوم لمقدم المتصلة مع مقدمتها  
ملزوم لتاليها وتاليها معاكسة لفيض الجزء الآخر من المتصلة فاحد جزئيها ملزوم لفيض الجزء الآخر فيها  
منع الجمع وانما يجزئ من الجزئين من الثالث حكما لكونا قسما للمتصلة احد جزئي المتصلة واستلزم  
مقدمها الاخر اما لزوم المتصلة بالمتصلة فلا كما كانتا كليتين فلأن مقدم المتصلة مستلزم للجزء الآخر من  
المتصلة وهو مستلزم لفيض احد جزئيها اعني في المتصلة فلما عدم العكس اظام يتساكن اللزوم للجوانب  
استلزام ملزوم الشيء بفيض الغير مع جواز الجمع بينهما كالإنسان الملزوم للجوانب بفيض الأفرس  
واما العكس اذا انعكس للزوم فلان الجزء الآخر من المتصلة ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم لفيض احد  
جزئيها وطريق البيان في الجزئيتين من الثالث وقوله ولزم الضمير في ان عادا الى احدهما حتى يكون  
الكلام اوله بالها احد جزئي المتصلة واستلزم مقدمها الاخر لم يضح فلا ريب ما على ما ذكرناه وهو ظاهر  
وان عاد الى بفيض احدهما حتى يكون التقدير اوله بالها بفيض احدهما واستلزم مقدمها الاخر فهو تكرار  
لقوله واستلزم بالها بفيض الاخر قال وان اختلفا في الكيف **اقول** ان اختلفت المتصلة في  
الجمع في الكيف وتوافقا في الكم والجزئين لزم التالفة الموجبة متعاضدة كانت او منفصلة كليتين كانت  
او جزئيتين لأن اللزوم بين امرين يستلزم جواز الجمع بينهما ومنع الجمع يستلزم محتمل الانفكاك بينهما ولا  
عكس في شيء منهما الجواز ان يكون بين الشيئين لزوم ولا عدا كما في الانفاقين وكذا اذا تناقضتا في الطرفين  
اما استلزام الموجبة المتصلة التالفة المتصلة فلا تارة متى كان بين امرين تالفة كان بين بفيضهما  
ايضا لان حكم عكس القيقض فلم يكن بينهما مع الجمع والبيان ان يقول لان الملازمة بين بفيض الجزئين  
بفيض الملازمة بينهما اكثر انما يتم في الكليتين اذا الموجبة لا انعكس بعكس القيقض واما استلزام التالفة  
المتصلة التالفة المتصلة فاحال الطرفين فلا يتم من الا في احد الجزئين واما عدم العكس فيها فبجواز اجتماع  
بين امرين مع عدم الملازمة بين بفيضهما وكذا اذا تفاقضا في الكم دون الكيف ووافق مقدم المتصلة احد  
جزئي المتصلة واستلزم بالها الاخر لأن مقدم المتصلة وهو احد جزئي المتصلة ملزوم لتاليها الملزوم

والمتصلة وما نفع الخلو اذا توافقا في الكيف والجزئين وناقض مقدم المتصلة الجزء الاخر من المتصلة فلا زعمنا وكذا الاستلزام يقتض كل من جزئي  
المتصلة من الاخر ولتتبع الخلو من مقدم المتصلة وعين بالهما ولا توافقا في الكم والكيف وناقض مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة والاستلزام يقتضيه  
لزم تأليها الاخر ووافق تأليها احدهما او لزمه واستلزام مقدمتها يقتض الاخر لزم المتصلة المتصلة ايجابا وبالعكس طلبا

٢٣٦

الجزء الاخر لا يكون بينهما مانع الجمع وعدم الانعكاس لجواز الجمع بين الشيء والعدم الغير مع عدم الملازمة بينهما  
كالابيض والجوان الا لزم الانسان وكذا لزم مقدم المتصلة احد جزئي المتصلة واستلزام تأليها الاخر  
كان احد جزئي المتصلة ملزوم لمقدم المتصلة للزوم تأليها الملزوم للجزء الاخر من المتصلة ولا  
خفاء ان البيان في الجزئين انما يتم من الثالث عند انعكاس لزوم المقدم وعدم وجوب العكس امكن  
الجمع بين ملزوم الشيء والعدم الغير وعدم الملازمة بينهما كما هي الحال الملزوم للأسود والجوان الا لزم  
للانسان وكذا لو وافق تألي المتصلة احد جزئي المتصلة ولزم مقدمها الجزء الاخر لان الجزء الاخر من  
المتصلة ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم تأليها اعني احد جزئي المتصلة وتلازم الجزئين من التألي  
عند انعكاس اللزوم وعدم العكس امكن الجمع بين الشيء وملزوم الغير وعدم الملازمة بينهما كما تقدم  
وقوله اذا استلزمه كذا لما مر من قوله ولزمه واستلزام تأليها الاخر وكذا اذا ناقض مقدمها احد جزئي المتصلة  
واستلزام تأليها يقتض الاخر لان يقتض احد جزئي المتصلة وهو مقدم المتصلة ملزوم تأليها الملزوم  
لبييض الجزء الاخر لان يقتض احد جزئي المتصلة وهو مقدم المتصلة ملزوم تأليها الملزوم لبييض  
الجزء الاخر فلا يكون بينهما مانع الجمع لما مر وعدم الانعكاس امكن اجتماع امرين وعدم ملازمة  
يقتض احدهما يقتض الاخر كالابيض والجوان فان الحاد وهو ملزوم الا لجوان لا يستلزم يقتض الابيض  
وكذا لزم مقدم المتصلة يقتض احد جزئي المتصلة واستلزام تأليها يقتض الاخر لان يقتض احد جزئي  
المتصلة ملزوم لمقدم المتصلة الملزوم تأليها الملزوم لبييض الجزء الاخر وهو البطل في الجزئين  
فتبين بالتالي ان انعكاس اللزوم وعدم العكس لجواز الجمع بين شيئين وعدم ملازمة ملزوم يقتض احدهما  
العدم يقتض الاخر كالابيض والانسان فان الجزء وهو ملزوم الانسان اليلزم يقتض المتأول الا لزم  
وكذا لو وافق تألي المتصلة احد جزئي المتصلة فلزم مقدمها يقتض الاخر لان يقتض جزء الاخر ملزوم  
لمقدم المتصلة الملزوم لبييض احد جزئي المتصلة والبيان في الجزئين يتوقف على انعكاس اللزوم وعدم  
العكس امكن اجتماع امرين مع عدم ملازمة الا لزم يقتض احدهما يقتض الاخر كالابيض والانسان فان  
الجوان الا لزم لبييض الانسان اليلزم يقتض الابيض وقوله واستلزام تكرار ما سبق من قوله ولزم  
يقتض واستلزام تأليها يقتض الاخر **قوله** والمتصلة وما نفع الخلو **قوله** متوافقا والمتصلة وما نفع  
الخلو في الكم والكيف احد الجزئين وناقض مقدم المتصلة الجزء الاخر من المتصلة فلا زعمنا وكذا  
اما التلازم فلا تزلزالان بين الشئيين منع الخلو يكون يقتض احدهما مستلزما للآخر ولا الجواز ان  
يصدق يقتض احدهما بدون الاخر فلا يكون بينهما مانع الخلو واما العكس فلا تزلزالان بين الشئيين  
يكون بين يقتض الملزوم وعين الا لزم منع الخلو والجواز ان تمامها ممكن وجوب الملزوم بذلك الا لزم  
طرفة محال وهو عام في الكليتين والجزئيتين فانك انتا موجبتين فتولد الاستلزام يقتض كل جزئي المتصلة

وإذا اختلفا في كيف وانفقتا في الكم وفي الجزئين اتنا فضا منها الزمت السالبة الموجبة من غير عكس وكذا لو كانتا على النجاء المذكورة في مانعة الجمع ولا يجزئ عليك  
لمبتدئ والتعكس عند تعاكس الزوم **الخامس** في عائد المتصلات والمنفصلات بسيطة ومخالطة كل قضيتين لا زمتا وتعاكسا عاذا فتمض كل منهما عين الاخر  
صدقا وكذا لو لم تتعاكسا عاذا فتمض الملزوم من الاقتران كذا وفيتمض الاقتران عين الملزوم صدقا

٢٣٦

عين الاخر لتعليل استلزام المنفصلة المتصلة وقوله وامتناع الخلو بين يفيض المقدم وعين التالي  
لتعليل استلزام المتصلة المنفصلة لكنه اعادة الدعوى بعبارة اخرى واذا توافقنا في الكم والكيف **فحين**  
مقدم المتصلة احد جزئي المنفصلة ولزم بالهما الاخر **فحين** المتصلة المنفصلة ايجابا وبالعكس سلبا  
وكما صدقت المنفصلة الموجبة صدقت الموجبة المتصلة كليتين كانتا او جزئيتين لانه اذا كان بين  
الاخرين منع الخلو يكون يفيض احدهما وهو مقدم المتصلة مستلزما لغيره الاخر وهو ملزوم لتلك المتصلة  
ولا ينعكس لجواز استلزام الشيء للعدم الغير مع امكان الخلو بينهما كاللاجوان يستلزم الانسان ويمكن  
الخلو عن الحيوان والفرس المستلزم للانسان هذا لان يعكس للزوم اما اذا انعكس ظهر التعاكس لان  
مقدم المتصلة يستلزم ح الجزاء الاخر من المنفصلة فيكون بينهما وبين يفيض المقدم اعني احد جزئي  
المنفصلة منع الخلو وهكذا لو استلزم مقدم المتصلة يفيض احد جزئي المنفصلة ولزم بالهما الاخر اما  
بالزوم الموجبتين الكليتين فلان مقدم المتصلة مستلزم ليقض احد جزئي المنفصلة وهو ملزوم لغيره  
الجزء الاخر الملزوم لتالي المتصلة فلان **الجزئيتين** من الثالث عندنا نعاكس استلزام المقدم و  
اما احدهم انعكس ان لم ينعكس احدهما للزومين فليجوز استلزام ملزوم يفيض الشيء للعدم الغير وجواز  
الخلو بينهما كالانسان الملزوم ليقض الاجوان يستلزم الجسم للعدم للفرس ويجوز الخلو عن الاجوان  
والفرس وان انعكس للزوم فان فالتعاكس لزم اما في الكليتين لان يفيض احد جزئي المنفصلة يستلزم  
ح مقدم المتصلة الملزوم لتاليها الملزوم للجزء الاخر فيكون بين الجزئيين منع الخلو واما في الجزئيتين  
فبالثالث وهكذا ولو وافق تالي المتصلة احد جزئي المنفصلة واستلزم مقدمها فليفيض الجزء الاخر فيتم  
صدقت المنفصلة الموجبة صدقت المتصلة لان مقدم المتصلة ملزوم ليقض الجزء الاخر من المنفصلة  
ويفيض ملزوم لا يخرج بينهما اعني تالي المتصلة فلان **الجزئيتين** انما يظهر من الثالث اذا تعاكس استلزام  
المقدم ولا ينعكس ان لم يتعاكس الاستلزام لجواز استلزام ملزوم يفيض الشيء للغير وجواز الخلو بينهما  
كالانسان الملزوم ليقض الاجوان يستلزم الناطق مع امكان الخلو بينهما وان تعاكس الاستلزام  
بين الاقتران لان يفيض الجزء الاخر من المنفصلة يستلزم ح مقدم المتصلة الملزوم لتاليها اعني احد  
جزئيهما هذان الكليتين اما في الجزئيتين من الثالث وقوله ولزمه واستلزم مقدمها فليفيض الجزء الاخر  
نكران لما اذا استلزم مقدم المتصلة يفيض احد جزئي المنفصلة ولزم بالهما الاخر من غير فرق **قال**  
اذا اختلفا في كيف وانفقتا في الكم واختلفا في كيف وتوافقنا في الكم والجزئين كرت  
السالبة منهما للوجبة فان الملزوم بين امرين كليتا او جزئيا يستلزم جواز الخلو بينهما كذا لا استلزم  
يقض الا لزم عين الملزوم وهو محال ومنع الخلو بين الامرين يستلزم سلبا للماقتر بينهما لان يفيض  
كل واحد مستلزم لغيره الاخر لا يلزم بل بيان الثالث الاول كاف على ما بينناك عليه هذا ولا ينعكس

**خاتمة** قد تغيرت الشريعات عن اوضاعها اللفظية وليسمى من فرق قولنا لا يكون آب ورج دوهو في قوة عناد الجمع بين آب ورج دوهو ملازم بقبض  
 ج د لا ب ولو بدلا للواو با ودل على العناد الخلو ملازم ج د لنبض آب وكذا اذا بدل بحق ولا مع الدلالة على السور الكلي وقولنا يكون ج د ولا يكون  
 آب تدل على الاتصال بخري بين المذكورين وقد لحق المحلته هيئات تغيرها زيادة احكام كالالف واللام تدخل على الموضوع فيفيد العموم ان العهد لا على  
 المحول فيفيد المحصور لكن يجب ذكر الرابطة لئلا يستر بالقبض ويقصد الخبر على المبتدأ ودخولنا في القضية وتكرير

ثو منها الجواز ارتفاع امرين الملازمة بينهما كشرط لباكر والخلد وكذا لو تناقضا في الجزئين والقيود <sup>لها</sup>  
 لأن منع الخلو بين شيئين يستلزم منع الجمع بين النقيضين فلا يكون بينهما ملازمة وعدم العكس لجواز  
 الخلو عن امرين مع عدم الملازمة بين نقيضيهما وكذا لو كانتا على الأنحاء المذكورة في مانعة الجمع وهي مشتر  
 فلو انقضا الكم دون الكمف ووافق مقدم المتصلة احدى جزئى المتفصلة واستلزم تأليها الاخر لزمت  
 السالبة الموجبة لأن مقدم المتصلة اى احدى جزئى المتفصلة ملازم لتأليها الملازم للجزء الاخر فلا يكون  
 بينهما منع الخلو ولا انعكاس لامكان الخلو عن الشيء لازم الغير وعدم الملازمة بينهما كالانسان والفرس  
 اللازم للصاهل والزم مقدمها احدى جزئى واستلزم تأليها الاخر لأن احدى جزئى المتفصلة ملازم لمقدم <sup>المتصلة</sup>  
 المتفصلة وهو ملازم كليتا لتأليها الملازم للجزء الاخر وعدم الانعكاس لاحتمال ارتفاع ملازم الشيء والزم  
 الغير وعدم استلزام امرايا مكصاهل الملازم للفرس والجوان اللازم للانسان ووافق تأليها احدى جزئى  
 ولزم مقدمها الاخر لأن الجزء الاخر ملازم لمقدم المتصلة الملازم كليتا لتأليها وهو احدى جزئىها وعدم  
 العكس لجواز الخلو عن الشيء وملازم الغير مع عدم لزوم امرايا وكذا اذا تناقض مقدمها احدى جزئىها واستلزم  
 تأليها بقبض الاخر لأن مقدمها وهو بقبض احدى جزئى مانعة الخلو ملازم لتأليها الملازم بقبض <sup>الجزء</sup>  
 الاخر فيجوز الخلو عن الجزئين وعدم الانعكاس لجواز انتفاء استلزام بقبض الشيء لملازم بقبض الاخر  
 مع امكان الخلو عنهما فان الانسان لا يستلزم الفرس الملازم بقبض الحيوان وجواز الخلو مخفوق  
 بين الانسان <sup>والفرس</sup> والحيوان او لزم مقدمها بقبض احدى جزئىها واستلزم تأليها بقبض الاخر لأن بقبض احدى  
 جزئىها ملازم لمقدمها الملازم كليتا لتأليها الملازم بقبض الاخر وعدم العكس لاحتمال انتفاء استلزام  
 لازم بقبض الشيء لملازم بقبض الاخر مع ارتفاعها فان الناطق اللازم بقبض الانسان لا يستلزم  
 الفرس الملازم بقبض الاحيوان ويمكن ارتفاع الانسان والحيوان وانقض تأليها احدى جزئىها ولزم  
 مقدمها بقبض الاخر لأن بقبض الاخر ملازم لمقدمها الملازم كليتا لتأليها اعنى بقبض احدى جزئىها وانتفاء <sup>الانعكاس</sup>  
 لجواز عدم استلزام لازم بقبض الشيء لبقض الاخر وامكان الخلو عنهما فان الانسان اللازم بقبض الحيوان  
 لا يستلزم بقبض الفرس مع جواز ارتفاعها فقد ظهرت ثلاث مانعات للجمع في اللفات مانعة الخلو  
 مع المتصلة لم تختلف البرهان كثير اختلاف ولهذا قال ولا يخفى عليك ليشترى لئلا يكون احد من <sup>الافاضة</sup>  
 مانعة الخلو فصل الاتفاق والاختلاف وكذلك لا يخفى انعكاس فصل الاتفاق عند انعكاس الملازم  
 ما بينا هذا لبيان ثلاث المتصلات والمتصلات على وجه كل منطقي ليسهل حفظه ويبادى الى  
 الانها من ضبطه وقد اعتقد المتأخرون من المنطقيين ان اكثر ما عجزنا من اعتمادهم على نوع النقد  
 ويجوزهم استلزام الشيء لنقيض حتى لم يمنعوا من الاتصال والافاضة معا بين شيئين ونعم  
 ان العرض الاقصى من ابرادها من ان هذا من يحصل لها ملكة خصائص لفظية واستنتاج



البحث الخامس في قواعد المنفصلات والمفصلات بسيطة ومختلطة فكل قضيتين تلازمتا وتعاكستا عاذاً يفيض كل منهما عن الآخر صدقاً وكذا بان لم يتعاكسا  
 عاذاً يفيض الملزوم من غير اللازم كذا بان يفيض اللازم من غير الملزوم صدقاً **قائمة** قد تغير الشرطيات من اوضاعها اللفظية فتسمى محتملة كقولنا  
 لا يكون آب ورجح وهو في قوة عاذاً للجمع بين آب ورجح وقوة ملازمة يفيض جـ د لا لـ ب ولو بدل الواد بـ د على عاذاً للخلو ولازمه جـ د لـ ب  
 آب وكذا اذا بدل جـ د على التور الكلي وقولنا لا يكون جـ د ولا يكون آب يدل على اتصال جزئي بين الجزئين المذكورين وقد لحق المحلية هيئاً  
 تفيد هازياً من احكام كالألف واللام تدخل على الموضوع فتفيد العموم اذ العهد او على المحمول فتفيد المحصر لكن يجب ذكر الواظفة لئلا يشتر بالتحديد وتقديم  
 الجزع على المبدأ ودخول اتمام القضية

٢٤٠

لوازمها البعيدة والقرينة زانته واقف بما اسلفنا لك على ما ينزل تلك الاوهام ومحججاً عن وجه الحق التام  
 فلا تلتفت الى ما قالوا فقال بل حق المقال ثم قد استقم **قال** البحث الخامس في قواعد المنفصلات والمفصلات  
 بسيطة ومختلطة **اقول** وان تفرغ من تلازم الشرطيات شرع في قواعد هابطة اي متصلة او منفصلة  
 ومختلطة اي منفصلة ومنفصلة والصابط في كل قضيتين تلازمتا وتعاكستا عاذاً يفيض كل منهما  
 عن الاخرى صدقاً وكذا بالاجاز صدق الملزوم بدون اللازم وهو حال فيكون بينهما انفصالاً حقيقياً  
 فان لم يتعاكسا عاذاً يفيض القضية الملزومة من غير القضية اللازمة في الكذب دون الصدق والجواز  
 اللازم بدون الملزوم فيمنع المانع الخلو عاذاً يفيض القضية اللازمة من غير القضية الملزومة في الصدق  
 دون الكذب والجواز ارتفاع يفيض اللازم من غير الملزوم فيمنع المانع الجمع **قائمة** قد تغير الشرطيات  
 عن اوضاعها **اقول** في مباحث لفظية ختم الباب بما اقتضاه لصاحب الكشف وهو زيادة ليس للفق  
 اليها انتقار **الاول** في تعريف القضية رتبة استعمال الشرطيات متغيرة عن اوضاعها الطبيعية اللفظية  
 وتسمى محتملة كما تسمى قضية منقضية وترد في قضية موجبة مثل قولنا لا يكون آب ورجح وهو في قوة  
 مانعة للجمع اذ معناه لا يكون آب متحققاً ويحقق جـ د فيكون بين تحقق آب وتحقيق جـ د منافاة وهي  
 منع الجمع ويدل ايضا على استلزام آب لفيض جـ د لان منع الجمع بين الشئيين يفيض استلزام كل واحد  
 لفيض الاخر الا ان هذا الاستلزام يتفهم منه اظهر ولو بدل الواد بـ د او قيل لا يكون آب ورجح د لـ ب  
 منع الخلو لان معناه اما ليس آب او جـ د فيكون بين يفيض آب وبين جـ د منع الخلو وهو دليل التفرغ  
 عن صيغة الانفصال فيكون عين آب مستلزم للجـ د لان منع الخلو بين امرين يفيض في المنع احداهما  
 لفيض الاخرى في بعض النسخ د لـ ب عاذاً للخلو ولازمه جـ د لـ ب وهو لا يستقيم الا اذا عطف  
 جـ د على آب حتى يكون معناه اما ليس آب او ليس جـ د كاي لا يكون الا انتفاء احدهما فقط ولا يمكن ارتفاعهما  
 فيكون منع الخلو بين العينين ورجح يكون يفيض آب مستلزم للجـ د لكن ذلك اتباع قضية سالبة بقضية  
 سالبة والكلام في اتباع قضية موجبة كذلك اذا بدل جـ د على جـ د ولا يقل لا يكون آب حتى يكون جـ د ولا اذا  
 كان جـ د فانه يقدح من ان يحقق آب موقوف على جـ د في قوة استلزام آب لجـ د مع ان ذلك على  
 كاية الاستلزام فيكون بين يفيض آب وبين جـ د منع الخلو ولو قدم الاحباب على التسلب كما يقال لا يكون  
 جـ د ولا يكون آب دل على اتصال جزئي بين الجزئين المذكورين وهما جـ د وليس آب ومصلوق هذه  
 الذي هو في تلك المعاني في لغة العرب عند اطلاق الصنع المذكورة **الثاني** في الهيئات اللفظية  
 التي تفيد امولاً في على مفهوم القضية قد يدخل القضايا الهيئات ولو لم يفيض هازياً من احكام كما  
 لـ ب ولا لـ ب يدخل على الموضوع فتارة يفيد العموم كقولنا الانسان في حصر اخر يفيد العهد فذلك  
 بين المتكلم والمخاطب معهود كقولنا الرجل عالم او على المحمول بذل على المحصر كقولنا ان يد العالم فانه

وتكبر الرابطة في الفارسية كقولنا زيد كبر است يفيد المحصر واقتزان حرفا لتسليط الموضوع وحرفا لاستثناء المحمول يفيد مساواة تمام العموم والمفهوم  
ولما مع افادة الاتصال يفيد حقيقة المقدم لكن سلب يفيد سلب اللزوم فقط فلم يقابل سلبه واجبا بدفع الغلط في القضية ان كان محمولها ثابتا في المحصل  
كقولنا كل ملك على السير وكل تد في الحائط وكل شيخ كان شابا فيظن ان عكسه بعض السير على الملك وبعض الحائط في الوند وبعض الشاب كان شيخا فاما  
علم ان المحمول هو النسبة زالت البنية قال الكسبي في الاشئ من الجسم يمتد في الجهات الى غير النهاية مع كذب عكسه وحده بان المسلوب عن الجسم هو الانتهاء  
لصدق الافتلال عليه وعكسه صادق وهو الاشئ مما لا نهاية له بحجم وهو ضعيف لان المجموع مسلوب ايضا امتناع حمله عليه فحده ان القضية ان اخذت  
حقيقتها منعنا صدقها وان اخذت خارجيتها صدق

٢٣١ عكسها والله اعلم

بدل على حصر العالم في زيد لكن يجب ذكر الرابطة فيقال زيد هو العالم لتلبيته فهم بالتركيب اتفقنا  
وتقديم الخبر على المبدأ كقولنا اتممتي ناد وحوالا تمام في القضية كقولنا اتممتي ناد هو العالم زيد وتكبر الرابطة  
في الفارسية كقولنا زيد است كبر دبر است يفيد حصر الخبر في المبدأ واقتزان حرفا لتسليط الموضوع  
وحرفا لاستثناء المحمول يفيد مساواة تمام الموضوع والمحمول تمام في العموم كقولنا الانسان الانا  
تماما المفهوم كقولنا ما الانسان الا الحيوان الناطق لما يفيد الاتصال وحقيقة المقدم فيلزم حقيقة  
التالي اذا قلنا كانت الشمس طالعت كان النمار موجودا دل على اتصال وجود النمار بطولوع  
الشمس وحقيقة طلوع الشمس لكن سلب لما لا يفيد الا سلب اللزوم فاذا قيل ليس لما كانت الشمس طالعت  
كان النمار موجودا دل على سلب لما لا يفيد بينهما فقط فلا يكون اجابا وسلبه متقابليين لعدم وجود  
الساب على مفهوم الاجاب ولجواز صدق لما لا يفيد مع كذب لما لزوم وحق يكذب اجابا لما الكذب  
الملزوم وسلبه ايضا صدق لما لا يفيد فلا يكون بينهما مقابل **الثالث** في الغلط في القضية  
قد يقع الغلط في القضية ان كان محمولها نسبتا الى محصل الخبر بالمحمول يمتد في الجهات بالاستشاق  
وبالمحصل ما لا يكون نسبتا بل يكون له معنى مستقل كقولنا كل ملك على السير فالنسبة وهي حصول  
الملك على السير محمولة بالاستشاق والمحمول بالمواطاة الحاصل والمحصل السير ولكن قولنا كل  
وتد في السطح وكل شيخ كان شابا فيظن ان المحمول الامر بالمحصل فيقال في عكسها بعض السير على الملك  
وبعض الحائط في الوند وبعض الشاب كان شيخا فيقع الغلط واذا حقق الحال وعلم ان المحمول هو  
النسبة زالت البنية لان عكسها ح بعض من هو على السير ملك وبعض ما هو الحائط تد وبعض  
من كان شابا شيخ قال الكسبي في الغلط في عكسه قولنا الاشئ من الجسم يمتد في الجهات الى غير النهاية  
فيقال في عكسه الاشئ من الممتد في الجهات الى غير النهاية جسم وهو كاذب لان كل ممتد في الجهات  
الى غير النهاية جسم وحده بان المحمول في القضية وهو الممتد في الجهات الى غير النهاية مشتمل على امرين  
احدهما الممتد في الجهات وثانيهما الانتهاء فان اخذ المحمول الممتد في الجهات منعنا صدق الاصل  
ضرورة ثبوت لكل جسم وانما المسلوب عنه هو الانتهاء فقط وان اخذ الانتهاء منعنا كذب العكس  
فانه يصدق قولنا الاشئ من غير الممتد في الجسم وهو ضعيف لان المجموع له مفهوم وكل مفهوم اذا  
نسب الى اخر فاما ان يصدق عليه بالاجاب وبالسلب لكن الاجاب يمتنع فيصدق السلب  
لان اذا كان الانتهاء مسلوبا يكون الممتد في الجهات الى غير النهاية ايضا مسلوبا لان الجزا ان كان  
مسلوبا عين الشئ كان المجموع مسلوبا عنه ايضا بالضرورة وحده ان الاصل فلا عذر بحسب الحقيقة منعنا  
صدقه فان بعض ما هو في الوجود كان حتما فهو بحيث لو وجد كان ممتدا في الجهات الى غير النهاية  
فان البرهان سار الى الاعلى تناهي الاجسام الموحودة في الخارج واما على تناهي الاجسام المقدرة فلا وان

**الباب الثاني في القياس وفيه فصول الأول** في رسمه وهو قول المؤلف من قضايا ما متى سلمت لزوم عندئذ انه قولنا قولنا لزوم عنهما من القول المؤلف وقولنا انما لا يكون اللزوم بواسطة مقدمة اجنبية وفي قوة المذكورة الاول كقولنا امسا ولب وب مساو كج فانه يلزم منه امسا وكج بواسطة قولنا كل مساو لب مساو كل امسا ويرب فانه اذا انضم الى الاول نتيجه امسا وكل ما يساوي رب ويلزم كل ما يساوي رب فامسا وله فاذا قلنا ب مساو كج لزوم كج يساوي رب ويصير صغري لقولنا كل ما يساوي رب فامسا وله وينتج كج امسا وله ويلزمه امسا وكج ومن الناس من جعل انما للمقدمة قولنا مساو لمساو وانت تعلم ان مع هذه المقدمة لا ينتج بالذات ولا يتكرد الوسط والبيان كقولنا جزء الجوهر بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وما ليس

٢٤٢

اعتبر بحسب الخارج منعنا كذا بل يعكس فان الساتر الخارجية يصدق انتفاء للوضع في الخارج والمنتزعة الجهات التي غير المنهاية ليس بوجود في الخارج **قال الباب الثاني في القياس وفيه فصول**  
**اقول** علمت ان نظرا المنطوق في الموصل الى المقصد بقا ما غايتي وتوقف عليه وقد فرغ من غير واما في نفس وهو بالبحر المقصود بالذات وقد خاف ان يشترع فيه والاحتجاج اما بالكل على الجزئي او الكل وهو القياس او الجزئي على الجزئي وهو التمثيل او على الكل والاستغناء وما كان العمد في الاحتجاج هو القياس بذكره على غيره وعرفه بانه قول المؤلف من قضايا ما متى سلمت لزوم عندئذ انه قولنا قولنا جبن بعيد يقال بالاشتراك على المنطوق وعلى المفهوم العقلي والمراد بهما اللفظ المركب لما تقدم ويتاخر من ان القياس المستوعب ما ذكره فان قلت لو اريد بالقول اللفظ لم يتجوز قوله لزوم عندئذ انه قولنا قولنا اخر اذا لفظ بالمقدمات لا يستلزم التلخيص بالنتيجة فنقول المقول اللفظ المركب ما قصد به من الدلالة على حيز معناه فهو ان يكون قولنا انما دل على معنى ان يكون القول المعقول اللفظ المسموع والنتيجة لا في القول المعقول فيكون اللفظ لا في القول المسموع وعلى هذا يكون المراد بالقول اللفظ المعقول فان التلخيص بالمقدمات يستلزم تفعل معانيها وتعمل معانيها يستلزم تفعل بالنتيجة لا التلخيص بها وذكر المؤلف مستدركه وان كان حاصله ان القياس لفظ مركب وظاهره انه تكرار لفظي تحت وقوله من قضايا ببناء اللفظ والشرطيات واحترز به عن القضية الواحدة المستلزمة لعكسها وعكس نفيها فانما قول المؤلف ان من القضايا ابل من المفردات ابقا لوعى بالقضايا ما هي بالقوة دخل القضية الشرطية ولو عوى هي بالفعل خرج القياس الشرعي وايضا هي مقياس هو قضايا مفردة كقولنا فان متفلس فهو حجة ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لان قولنا المعنى ما هي بالقوة والقضية الشرطية تخرج بقوله متى سلمت فان اجزاءها لا يتحمل التسليم لوجودها لانها اعني احوالات الشرط او العناد والمعنى القضية ما ينضم من قصدتها ونجيبا لا يخرج الشرطية بها والقياس الاول لا يتم الا بمقدمة محدودة وهو قولنا كان متفلس فهو حجة الثاني مشط على مقدمتين الاتصال ووضع للمقدم لدلالة ما علمها ما كان يراد به القضية المركبة المستلزمة لعكسها والمراد بالقضايا ما فوق قضية واحدة لينا والمؤلف من قضيتين وهو القياس البسيط والمؤلف من اكثر وهو القياس المركب ولم يقل من مقدمات ولا لزوم الدقة وقوله سلمت ليس يعني بكونها مسلمة في نفسها بل انما كانت كاذبة منكروة وهي بحيث لو سلمت لزوم عنها غير هذا دخلت فيه فان القياس من حيث انه قياس انما يجب ان يؤخذ بحيث يستلزم البرهان والبرهان والخطا في السوفسطا والسعري والحج والخطا في السوفسطا لا يجب ان يكون مقدما بل حقيقة في انفسها بل يكون بحيث لو سلمت لزوم عنها ما يلزم واما القياس الشرعي فانه وان لم يحايل المتفلس بل التجليل لكن بظهور ان التصاديق ليست عمل مقدما بل علميا مسلمة فانما قال فلان فمراد من حسن

بجوهر لا يوجب ان نفاعه ان نفاع الجوهر فانه يلزم من الجوهر جوهر بواسطة عكس النقيض وهو قولنا ما يوجب ان نفاع الجوهر جوهر ويستلزم  
في ذلك تغير حدود القياس لئلا يخرج البيان بالعكس المستوي وقولنا قولنا لا يخرج من كل من المقدمتين والمقدمة في قولنا ان كان آب فجم ذلك ان  
جم ذلك ليستجرب بل الزم له آب في قولنا كاج ب وكل ب ب وكل ج ب ليستجرب ب بل هو بوصف الفمع مع الاخر القياس منه معقول وهو القول الاول  
المؤلف فلا علة ان لا يباين في الالف والصادق بنى اخر ومنه سمع وهو ما ذكرناه

يقيس ههنا فالان حسن وكل حسن فهو فلان قراونا للعسل مرة وكل مرة نجس فالعسل نجس فهو قول  
اذا سلم ما فيه لزوم عنه قولنا لو كان الشاعر لا يعقل هذا اللازم وان كان يظهر انه يريد حتى تخيل به  
في رغبه وينبغي قوله لزوم عنه يخرج التمثيل والاستقرار فان مقدماته لا يلزم عنها شئ لا يمكن ان يختلف  
مدلولها معاتها ويخرج ايضا ما يصدق في القول الاخر معه بحسب المادة كقولنا الشئ من الانسان  
يفرس في كل فرس ههنا فان يصدق لا شئ من الانسان يصحها لكن لان المادة مادة المناولة  
لانها تاليف من صغري سالت كثيرة وكبرى موجبه ويتناول القياس الكامل وغير الكامل لان للزوم  
اقيم من البيت وغيره وانما ذكر الضمير ليرجع الى القول المولف ولم يؤثّر ليعود الى القضايا لان  
القول الاخر لا يلزم عن المقدمات كيف ما كانت بل عنها وعن التاليف وتنبه بذلك على ان التصرف  
دخلا في التاليف كالمادة وقوله لانه يعني به ان يكون الازم لذات القول المولف ان يكون بوجه  
مقدمة فربما عاين الازمة لاحكام المقدمتين وهي الاجنبية والازمة الاحدية بما وهى قوة المذكورة  
والاولى كما في القياس المساواة فاننا اذا قلنا امساو لب وب مساو ج يلزم منه امساو ج لكن لذات  
هذه التاليف والالكان مفتوحا دائما وليس كذلك المبانيته والضعف بل بواسطة قولنا كل مساو لب  
فهو مساو لكل ما يساو به فاننا اذا انضم الى المقدمة الاولى اتبع امساو لكل ما يساو به ويلزم كل ما  
يساو به فامساو له والمقدمة الثانية يلزمها ج يساو به ولذا جعلت صغري لقولنا كل ما يساو  
ب فامساو له اتبع امساو له ويلزمه امساو ج وهو المطلوب وقد بان ان هذا التاليزم بواسطة  
تلك المقدمة وهي غير الازمة لاحكام المقدمتين فكون اجنبية بحيث لم يصدق لم يستلزم ما شئنا  
كالمادة الضعيفة وحيث يصدق استلزم متساو كالمقياس المساواة والازمة ههنا وفيه نظر لانه وضع  
في تلك المقدمة ان شئنا فامساو لب وان ب مساو ج ثم حكم حكما كليتا بالمساواة بين ما يساو  
ب وما يساو به فخرجت الازمة فان كانا كائنين في الحكم الكلي فان يكنينا في صورة واحدة بطريق اول  
وايضا للزومات المعترضة هذا البيان كانه اعدينا لانه لا فرق بين الملزوم واللازم الا في  
اللفظ وقد جعل صاحب الكشف تلك المقدمة قولنا كل مساو لب فهو مساو لكل ما يساو به فخرجت  
انما انضم الى المقدمتين اتبع امساو لكل ما يساو به ويلزم كل ما يساو به فهو مساو لان المساواة  
انما يتحقق من الجانبين والمقدمة الثانية يلزمها ج مساو لب فينتظم منها مقياس منجى لقولنا  
ج مساو لا ويلزمه امساو ج وعلى ذلك وهذا لا يكفي في تلك المقدمة الاستلزام بل لا بد من  
ومن مقدمة اخرى هي نتيجة القياس الاول من مقدمات اخرى بنقد من انعكاس فينتظم  
ومن الناس من جعل تلك المقدمة قولنا كل مساو لمساو فان المقدمتين المذكورتين  
تنتجان ان امساو لمساو ج فاننا اذا ضمناها الى تلك المقدمة انتجنا ان امساو ج قال المعبرون

نعلم ان قياس المساواة مع تلك المقدمة لا ينجح بالذات لعدم تكرز الوسط في القياس الاول هو ظاهر  
وفي القياس الثاني لان المحمول الضعيف مساو لمساويج وموضوع الكبري مساو للمساو وهو متغير  
وقوم جعلوا كل مساو لمساويج فهو مساويج فيتركز الوسط في القياس الثاني واقام عدم تكرز الوسط  
في القياس الاول فبان فلو ان قلت ههنا الوسط غير متكرر لكن لازم ان القياس انما ينجح بالذات اذا  
تكرر الوسط فقط لا غير الاعتراض حسب ما ذكره صاحب الكشف ان احاطا لغيره لان اتم اما اختلال  
المتغير او بطلان القاعدة انما لا تتركز قياسا فتراني فهو مركب من مقدمتين مشتركين في حد لان  
قياس المساواة بالنسبة الى قولنا مساو لمساويج ان لم يكن قياسا يلزم الاختلال ان كان قياسا يبطل  
القاعدة لعدم اشتراكه معلة غير في حد الوسط وههنا بحث فانا لنستعمل من الزوم بالواسطة  
لان مجزأ المقدمات كاف في تعقل النتيجة ومن الزوم بواسطة تعقل المقدمات لان كل في تعقل النتيجة  
ولما يكفي مع تعقل الواسطة ومن البين ان من تعقل ان مساو لب وب مساويج وتعقل ان كل  
مساو لمساو تعقل فاما ان مساويج ولا احتياج الى تكرز الوسط قطعا وكل يحصل بالجزم  
بذلك القول حيث يصدق تلك المقدمة بكافة الزوم في مختلف ما اظلم يصدق كما في المتغيرة و  
للتأثير وانما في الواسطة التي ابتدعها في شوطها غنى لنا تعقل الحكم من قياس المساواة وان لم  
يخطر ببالنا شئ منها بل المهندسون يقتصر من على ايراد المقدمات ويستفيدون منها للحكم كما  
استلزامها اياه بدعي لا نسبيا في الواسطة القادرة مساو لمساو الى المذهب من وضع المقدمات  
وبالحجة لا افتقار في الاستفادة للحكم الى شئ من تلك التكاليف ولما الزعم التزاما ما سبق الى  
اوهامهم من ان الاستلزام بالذات انما يكون اذا تكرز الوسط ولا يروان لهم ذلك على ذلك ولا في شئ  
القياس ههنا شبر على انهم ظاهريون اكرز الوسط في الاستلزام بالذات فاما مقالتهم في مقدمتي قياس  
المساواة بالنسبة الى قولنا مساو لمساويج ان زعموا استلزامها اياه بواسطة فقد اذكروا بدعي غير تعقل  
ومع ذلك يطالبون بواسطة تكرز الوسط ان اعتبروا بان ذلك الاستلزام بالذات فقد ناقضوا  
انفسهم والثاني كقولنا جزء الجوهر بوجبه ارتفاعه في كل الجوهر وكل البين مجزأ بوجبه ارتفاعه  
ارتفاع الجوهر فانه يلزم منها ان جزء الجوهر جوهر بواسطة مكن يقتضيه للمقدمة الثانية وهو قولنا كل ما  
بوجبه ارتفاعه في الجوهر فهو جوهر لا يقال هذا قياس في الشكل الثاني فكيف حزنتم عن ذلك فانقول  
لايم انه قياس في الشكل الثاني ولما يكون كذلك لو لم يكن للمقدمة الثانية موجبة لكنها انما اودعنا ههنا  
فلا وسط هناك سلمناه لكن المذهب ان ليس بقياس النسبة الى جزء الجوهر جوهر لا بالنسبة الى الشئ  
من جزء الجوهر ليس جوهر والقياسية ارضاء في مختلف بحسب اختلاف ما ينسب اليه كسائر الاضافات  
وههنا فانه قيل ان لا يلزم وهو اما قياسية ما يستلزم بواسطة من قياس المساواة ونحوه



واما عدم قياسه ما بين من الاشكال بالعكس المستوى لانه اللزوم بالذات ان لم يعتبر في القياس بلزوم  
 الامر الاول الا الثاني ان اللزوم نتاجها بواسطة مقدمة اخرى واجاب بان اللزوم بالذات معناه  
 لا يكون بواسطة مقدمة غيرته بل بالذات المقدمه الغريبه ما يكون طرفها مغايرين لحدود مقدمته من مقتضى  
 القياس من البين ان الحد قد تغير في واسطه قياس المساواة عكس التقيض دون عكس المستوى والى  
 السؤال الجواب اشار بقوله ويشترط في ذلك تغير حدود القياس لئلا يخرج البيان بالعكس المستوي  
 فان اللزوم الكلي لا يكون بواسطة مقدمة غيرته اما ان لا يكون بواسطة اصل كما في القياس الكامل  
 او يكون بواسطة لا تكون غيرته بان لا يكون شئ من طرفيها مغاير لحدود القياس كما في غير الكامل او يكون  
 واحدا من طرفيها مغاير والاخر غير مغاير كما في بعض الاقيسة الشرطية فالعرف يتناولها جميعا واعلم  
 انه لو جعل الاستلزام بطريق عكس التقيض داخل في القياس لاقتران على الاستلزام بوجه  
 المقدمه الاجنبية كان له وجه لانه الغرض من وضع القياس استعمال المجهولات على وجه اللزوم  
 المقدمات كما يستلزم المطالب بطريق عكس المستوى كان يستلزمها بواسطة عكس التقيض من  
 غير فرق في الاستلزام فانك كما تقول في العكس المستوى متى صدقت المقدمات صدقت احدهما مع  
 عكس الاخرى متى صدقتا صدقت النتيجة كذلك ممكنك اجراء ذلك بعينه في عكس التقيض بخلاف المقدمات  
 الاجنبية فان اللزوم بالحقيقة ليس هو المقدمات بل معها وحده يدخل في القياس ما يحتاج الى البيان  
 كالشكل الاول ما يحتاج الى بيان يحفظ حدود القياس ولا يغير ترتيبها والى ما يغير حدوده  
 طرفيه والى ما يغير بطريقه معاد قوله قول اخر يريد به انه يغاير كل واحدة من المقدمتين فانه لو لم يعتبر  
 مغايرته لكل واحدة منهما لزم ان يكون كل مقدمتين فرضنا قياسا كيف اتفقنا الاستلزام مجموعهما  
 كلاهما وفيه نظر ولا اول ان يقال مقدمات موضوعه في القياس على انها مسلمة فلو كانت النتيجة  
 احدهما لم ينجح الى القياس نكل قول يكون كذلك لا يكون قياسا هكذا ذكر الشيخ في الشفا فان قبل القول  
 اللازم قد يوضع في القياس اما في القياس الاستثنائي فقولنا كلما كان آب نجح ذلكن آب ينجح  
 وهو مذكور في القياس لانه في الاقتران فقولنا كلما نجح فكل ينجح فكل ينجح فكل ينجح فكل ينجح  
 من الاول ان المقدمه في القياس الاستثنائي ليس ج د بل لا في المقدمه لا في ج د فكل ينجح فكل ينجح فكل ينجح  
 فضية الموجود في القياس ليس بفضية وعن الثاني بان كل ج ب اللازم ليس بمقدمه القياس بعينها  
 لان المقدمات صفات ليست للنتيجة لانه موصوفة بتاقتها مع المقدمات الاخرى وكونها معطوية او  
 معطوية علمها فان قيل فليعلم هذا يكون كل فضيتين كيف ما وصفا قياسا لتحقيق تلك المغايرة فيجب  
 بان كل فضية منها وان كانت موصوفة بالتالف والعطفية لكن ليس لها وضع معينه بالقياس الى  
 اللازم فانه لو بدلت الفضية الاولى بالثانية لزم بحال بخلاف النتيجة فيما ذكرنا ان لا يلاحظ

وشرأله الامام بان الموجب للعلم بالنتيجة ليس هو مجموع تلك العلوم المرتبة لا فتتاح حصوله ولا انه هو الفكر وهو في العلم والموجب بجماعه ولا ان لم  
يصلح له الاجتماع ما لم يكن عند الانفراد لم يحصل المرجح وان حصل عاد الكلام في المقضي لم وليس هو كل واحد ولا واحد من اخر لا فتتاح توافر المجتبه  
المستعملين على موجب واحد فتتاح استقلال الواحد بالنتيجة وان العلم بالمقتضىين واللزوم ان كان ضروريا اشترك فيه الكل والا ففقر الى قياس  
اخر ويسلسل الجواب عن الاول ان الموجب هو المجموع وله وجود في العقل قوله انه هو الفكر قلنا لا بل الفكر هو القصد الى الانتقال من تلك العلوم المرتبة او  
ما يلزمه وترتيبها لتوصل بها الى المطلوب قوله ان حصل عند الاجتماع ما لم يكن عند الانفراد عاد الكلام قلنا لا ثم انه ليس سلسل بل يفتي الى اسباب مفارقة على

فاعلم ان من الثاني انتم اشترك الكل فيه لو كان  
ضروريا من اذ معنى كون المقدم  
ضروريا انا انما نقصد في طريقنا ونسبنا احد  
الاخر هل تلك النسبة ومعنى كون الترتيب ضروريا  
اذا اذ علمنا ان المقدمتين ونسبنا المطلوب لهما  
علمنا ان ضروريا وقد استقصوا خطري في النتيجة  
او لم تكن مقدمة القياس ولو قال لا لزوم عن  
الافردية لم توافر بضرورة  
قلنا لا ثم بل ظنرى

في الانتاج وضع المستدمات بعضها عند بعض كذلك يلاحظ اوضاعها بالقياس الى النتيجة والحق في الجواب  
منع قياسه امثال ذلك فان القول لا لزوم لا بد ان يكون مستفادا من المقدمات والعلوم بالانتماء  
بما ذكره سابق على العلم بالمقدمات فلا يكون مستفادا منها ثم ان القياس كقول يقال بالاشارة  
على القياس المعقول والقياس المنقول والقياس المعقول قول خولف من تضاد في العقل ليس بضرورة  
الى التسديد بوجهين اخر والقياس المسموع ما ذكره ولا فرق بين تعريفه في الآلات القولية القضايا ثم من  
المسموعة او غيرها من المعقولات فالقول المعقول جنس للقياس المعقول والمسموع المسموع قال  
الشيخ في الشفا القياس المسموع ليس بقياس من حيث اللفظ فان اللفظ من حيث هو لفظ لا يشار  
لفظ اخر بل من حيث انه يدل على معنى معقول لكن القياس المعقول كانت تحصيل المطلوب بها  
واما في الجدول والخطابة والسفينة والسمرة فان القياس المسموع لا يستغنى عنه في اداة الاخر ارض  
المتعلقة بما بعد المقدم اما اعتبار القياس المسموع او لا الجواب هذا المعنى حتى يتم القضاء استقال  
وسبكت الامام بان الموجب اقول اول الامام شيكن على اداة القياس للعلم بالنتيجة احد هما  
انه لو كان القياس معينا للعلم بالنتيجة كان الموجب له اما مجموع العلوم المرتبة او كل واحد منها او واحد  
منها دون الاخر وان اتى اتساعه باطل وكذا المقدم اما الاول فيستلزم اجراء الاول ان مجموع تلك العلوم  
المرتبة بترتيبها لا فتتاح توافر الترتيب دفعة الى ارضه ومعتدة فلا يكون موجبا ضرورة ان علمه  
وجود الشيء لا بد ان تكون موجودة الثاني ان مجموع نتائج العلم بالنتيجة لا فخر الفكر في الشيء فان  
بحصوله اذ هو طلب طلب الحاصل الى الموجب لا بد وان يجامع الثالث لو كان المجموع موجبا  
دون كل واحد فعند الاجتماع ان لم يحصل امر لا بد ان يكون هذا الانفراد لم يحصل الموجبة لانت حال تلك العلوم  
عند اجتماعها كما علم عند الانفراد وان حصل عاد الكلام في المقضي لذل الامر الزايد هل هو مجموع  
او كل واحد او احد فيلزم التسلسل الاستحالة ان يكون المقضي كل واحد لا يجنى او احدا فانه لا استقلال  
الواحد في اقتضا الامر الزايد متى حصل ذلك لو اريد حصول الامر الزايد ومتى حصل الامر الزايد يحصل العلم  
بالنتيجة متى حصل ذلك الواحد يحصل العلم بالنتيجة لكن العلم بالنتيجة لا يحصل عند حصول ذلك الواحد  
بالضرورة بل لا بد من الاخر فحين ان يكون المقضي المجموع دون كل واحد فعند الاجتماع ان لم يحصل  
امر لا بد لم يحصل الموجبة ولا عاد الكلام بهذا فيرو ايضا الامر الزايد ان استقلال اقتضاء النتيجة لا يتقيد  
ان كل واحد لا استقلال في اقتضائه متى حصل كل واحد لا يحصل العلم بالنتيجة وليس كذلك فان لم يستقل  
فلا بد من شئ اخر يجود للكلام في المقضي لذل الامر الزايد والشئ الاخر لا يمكن كل منهما موجبا  
مستقلا فعند الاجتماع ان لم يحصل امر لا بد عليه لم يحصل الاستقلال وان حصل انتقال الكلام الى  
المقضي له واما بطلان الثاني فلا فتتاح توافر العلة المستقلة على معلول واحد بالنقص ولما كانت

**الفصل الثاني في انقسام القياس** وهو استثنائي يكون عين النتيجة او بقضها مذكورا في الفعل كقولنا ان كان ح د قاتب لكان ح د قاتب ليس آت فليس ح د قاتبا فتوافق لا يكون كذلك كقولنا كل ح ب وكل ب آ فكل ح آ ونقسم بحسب ما يتركب عنتر الى حلى وهو المركب من الحملات السازجة والى شرطى وهو المركب من الشرطيات السازجة ومنها دس الحملات ناقصة مختصة لان اتماما ان يتركب من متصلتين او منفصلتين او حليتين ومنفصلة او حليتين ومنفصلة او منفصلة ولان التماثلية متقدمة من الطبع فذا القياسات الحملية ولا بد في القياس الحملية بمقدارين مشتركين في ذاتيهما الاوسط لتوسطه بين طرفي المقدم وتفرادهما بما يختص به في الصغر وهو موضوع المقدم ونشئ لذلك الصغرى والثانية بمقدارين ليقى الاكبر وهو محمول المقدم والنتيجة

٢٤٧

ج  
فللعالم الضرورى باسناد استقالات المقدمات الواحدة بالنتيجة ولا يترد الا يكون للمقدمة اخرى مدخل في الانشأ ح فتكون مستدركة **في ثانيهما** ان العلم بالنتيجة لو كان لا ارتفاعا من المقدماتين فالعلم بهما يلزق النتيجة عهما اما ان يكون ضروريا او نظريا او لا سبيل الى شئ منهما اما الاول فالفعل العلم بتلك الامور لو كان ضروريا اشتراك جميع الناس في العلم بالنتيجة لان الضروريات لا تختلف الناس فيها فيكون جميع الناس علمين بيسار العلوم النظرية وهو محال واما الثاني فلان واحد من تلك العلوم لو كان نظريا اقتصر الى قياس اخر والكلام في العلم بمقدمة ولزوم النتيجة عهما كالكلام في القياس الاول في تسلسل الجواب عن الشك الاول باختلافان الموجب بمجموع العلوم قوله اول المجموع غير حاصل قلنا لا يتم فاما بخلافه ففسد كوننا علمين باسناد دفعة ولولا ذلك لم يصدق بالنسبة بين القضيتين بل لم يتفق بالنسبة بين امرين لتوقفه على تعقل الطرفين معا وقوله ثانيا المجموع هو الفكر ممنوع بل الفكر هو الفصل في الاستقالات من تلك العلوم المرتبة او ما يلزم من ذلك القصد وهو نفس الانتقال وترتيب العلوم للتوصل بها الى المقدم وعلى التقدير يكون الفكر امر معاير للمجموع وقوله الثالث ان حصل عند الاجماع امر يلزم فليس ممنوع ايضا بل ينتهي الى سبب مفارقة وهي العلل الفاعلية فان الامر الزايد هو الهيئة الاجتماعية في موجبها لا ينحصر في الاجزاء فاما علل مادية والعلل المادية لا تكفي في ايجاد الشئ فلا بد من علته فاعلية خفية عن هذه ملة الكتاب والحق في الجواب لا نستفسر ان المراد بالموجب ان كان العلة الفاعلية فلا نسلم المحصر فان العلة الفاعلية لا حصول النتيجة موجودة ولاء العلوم المرتبة وان كان العلة المعدة تختار ان كل واحد منها علة فاما معدلات الفاضلة النتيجة من المباني الفاضلة وعن الشك الثاني في منع اشتراك الكلي للضروريات فان معنى كون المقدمة ضرورية انا اذا تصورنا طرفيها ونصورنا النسبة بينهما جزمنا بما ومعنى كون اللزوم ضروريا انا اذا علمنا المقدمات ونسبنا المقدم اليهما علمنا اللزوم منهما فقد لا يتصور احد طرفي المقدمة او لا يتصور النسبة بينهما او لا يعلم احد المقدمات او نسبة المقدم اليهما فلا يلزم اشتراك الكل فيها وفي عبارة المنصحب او في التصور في المقدمة فلو كان اريدا بالضرورى للمعنى الاخص وح يمكن منع المحصر ايضا وان اريد به للمعنى الاعم فالمنع اظهر لجزءه لوقوف حصول الضرور على شواخ كالتجربة والحدس فلان عقاد المشكك وقال لو كان العلم بالمقدماتين وبالمنزوع ضروريا لكان العلم بالنتيجة ضروريا والتالي باطل اما اللازم فلا ان لازم عن الضرورى ضروريا ضروريا ضروريا واما بطلان التالى فظاهر قلنا لا يتم ان اللازم عن الضرورى ضروريا بل نظري لتوقف حصوله على المقدمات وان كانت ضرورية **قال الفصل الثاني في انقسام القياس اقول** القياس ثمان لان ان كانت النتيجة او بقضها مذكورا في الفعل والاستثنائي كقولنا ان كان ح د قاتب لكان ح د قاتب ليس آت فليس ح د قاتبا وعينه مذكور في القياس بالفعل لكن ليس آت ينتج ليس ج د وبقضه وهو ح د قاتب



الثالث لمواقفة الأول في الأخرى ثم التامع للمواقفة الأول فيها ولذلك بعد من القطع جلا ونسرك الاشكال في سنة الاقياس عن جزئيتين ولاسا البنية ولا  
صنري سالبه وكبرها جزئية فان النتيجة تتبع اختلا المقدمات في الكم والكيف وهذه جعلت عرفت باستقراء الجزئيات فلم يمكن اثبات شئ منها بما

۲۲۹

محمول في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الأول ان كان بالعكس فهو الرابع وان كان محمولا فيها فهو  
 الثاني وان كان موضوعا فيها فهو الثالث بهذه الاصطلاحات مختصة بالقياس المحلى ومن الواجب  
 ان يعتبر بحيث يعبر عنه فغير من الحدود بالحقوم عليه وبه والمتوسط بينهما فيفقار الوسطان كما  
 محمولها في الصغرى ومحمولها عليه في الكبرى فهو الأول هكذا التقسيم الآخر والشكل الأول يشارك  
 الثاني في الصغرى لأن الوسط محمول فيهما وبخلافه في الكبرى فلا وسط موضوعه في الأول محمولها  
 في الثاني وعلى هذا يشارك الثالث في الكبرى وبخلافه في الصغرى وبخلاف الرابع في المقدمتين وكذا  
 الثاني بخلاف الثالث فيهما ويشارك الرابع في الكبرى وبخلافه في الصغرى والثالث يشارك الرابع  
 في الصغرى وبخلافه في الكبرى وكل شكل يرتد الى الآخر بعكس ما يخالفه فيه فالأول الثاني يرتد كل منهما  
 الى الآخر بعكس الكبرى والثاني والثالث بعكس المقدمتين وعلى هذا دائما وضعت الاشكال في هذه  
 المراتب لأن الشكل الأول هو النظم التسليعي الانتقال للذهن فيمنع من الصغر الى الأوسط ومنه الى الأكبر  
 حتى يلزم انتقاله من الأصغر الى الأكبر وهو انتقال طبيعي يتلقاه الطبع السليم بالقبول كامل الشئ  
 الانتاج انما الكبرى بالتر على ثبوت الحكم لكل ما ثبت له الوسط ومن جعلها الاصغر ثبت الحكم له ولا حاجة  
 الى فكر ودوية ومنه المطالب لا بدقة ولا شرف المطالب الحق هو الايجاب لكلى لاشتماله على الصغرى  
 الايجاب لذلك هو اشرف من السلب لأن الوجود خير من العدم وعلى الكيفية التي هو اشرف من الجزئية  
 لأنها المنفعة في العلوم ولا دخل تحت الضبط ولأنها اخص والاخص اكل من الاعم لاشتماله على ما زاد و  
 يتلوه الثاني في الشرف لأنه يبيح الكل وهو اشرف من الجزئي فان قلت الثالث ينتج الايجاب هو اشرف  
 من السلب فلم يوضع في المرتبة الثانية اجاب بان لم ينبغ الا الجزئي والكل وان كان سلب اشرف من  
 الجزئي وان كان ايجابا لا انفع في العلوم ولأن شرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الكيفية من جهات  
 متعددة ولأن الثاني يوافق الأول في الصغرى وهو اشرف من المقدمتين لاشتماله على موضوع المظهر  
 لذلك هو اشرف لأن المحمول في الاغلب يكون خارجا تابعا والمتبوع المعروف من اشرف ولأن المحمول انما هو  
 مذکور ومطلوب في القضية لاجله حتى يرتبط عليه والايجاب السلب ثم الثالث لموافقة الأول في  
 الكبرى ثم الرابع لمخالفته لاه في المقدمتين فهو في غاية البعد عن الطبع ولذلك سقط الغارابي  
 الشيخ من الاعتبار وبعضهم من القصة ايضا وهذه الاحكام امور موضعية اختيارية لا وجوب فيها  
 دعوى الاستحسان والخذل بالذوق والاولى تشترك الاشكال اربعة وان لا قياس من جزئيتين  
 ولا سالتين ولا صغرى سالتين كبريما جزئيتين الا في الرابع كما سيأتي وان النتيجة تنبع اخص المقدمتين  
 في الكيف في الكم وهذه القواعد عرفت باستقبال الجزئيات عند معرفة شرط الانتاج في كل شكل ومعرفة  
 ما يلزم من النتيجة وحيث يتنم ثبات شئ من الجزئيات تلك القواعد والازم للدور والاختصاص



**الفصل الثالث** في شرايط انتاج الاشكال الاربعة بحسب كميته المقدّمات وكيفيتها اما الشكل الاول فيستلزم في انتاجه ايجاب المضري في كميته الكبرى فلازم يندرج الاصغر تحت الاوسط فلم يتعد الحكم من البر والاختلاف بحقيقة كقولنا الاشئ من الانسان بفرس وكل فرس حيوان او صهال والصادق في الاول والاحياء وفي الثاني السلب كقولنا كل انسان حيوان به ضحيوان ناطق او فرس في الصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب فاذن المنهج من الضري وبالسنة عشر اعطس من ضري بالحدود الاربعة في نفسها اربعة الضري الموجبة الكايم مع الكبر في كميته في الجزئية معهما الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كل ج ب وكل ج ا فكل ج ا الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل ج ب ولا شئ من ب اول شئ من ج الثالث من موجبتين والضري جزئية ينتج موجبة

لهذا الصابط بهذا الموضع بل هو جاد في كل حكم كلي اثبت باستقراء الجزئيات **قال الفصل الثالث**

في شرايط انتاج الاشكال الاربعة **اقول** انتاج الاشكال شرايط بحسب كميته المقدّمات وكيفيتها و شرايط بحسب جهة ما وسيجيئ بيان الشرايط بحسب الجهة في فصل المختلطات والفصل معقول وذكر الشرايط باعتبار الكمية وكيفيتها اما الشكل الاول فيستلزم انتاجه بحسب كميته مقدّمات ايجاب الضري وبحسب كميته كلية الكبرى اما الاول فلان الضري لو كانت سالبة لم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما ثبت له الاوسط والاصغر ليس بما اثبت له الاوسط فلا يلزم من الحكم عليه الحكم على الاصغر لان الحكم على احد المتباينين لا يستلزم الحكم على الاخر والاختلاف في المواد بحقيقة وهو صدق لقياس نارة مع الايجاب اخوي مع السلب فان كانت الضري سالبة فالكبرى اما موجبة او سالبة واياها كان يتحقق الاختلاف اما ان كانت موجبة فكقولنا الاشئ من الانسان بفرس وكل فرس حيوان او صهال والصادق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب اما ان كانت سالبة فكما اذا بدلنا الكبرى بقولنا الاشئ من الفرس بحمار وناطق والحق في الاول السلب في الثاني الايجاب والاختلاف موجب للعم لا يتم لما صدق القياس مع الايجاب والسلب لم يكن شئ منهما ينتج عنه الا ناهي القول لا يلزم فلو كان احدهما لازما لم يتخلف في بعض المواد لامتناع تحقق للزم بدون الا لزم لا يقال السالبة ان كانت مركبة ينتج في الضري لانها تستلزم الموجبة وهي مستلزمة للنتيجة وتوسط الموجبة لا يخرجها عن الاستلزام لانها ليست مفقودة غيرية لانها نقول بالقيضية المركبة لما اشتملت على حكمين فهي التحقيق قضيتان فان اردتم بقولكم السالبة المركبة مستلزمة للموجبة ان مجموع الحكمين مستلزم للايجاب فهو م وان اردتم ان السلب مستلزم فهو ميبطلان وان اردتم ان الايجاب مستلزم للايجاب فهو ميبان فالمنتج هناك بالتحقيق ليس الا الايجاب واما الثاني فلان الكبرى لو كانت جزئية لم يندرج الاصغر تحت الاوسط لان الحكم في الكبرى على بعض الاوسط ويجوز ان يكون الاصغر غير ذلك لبعض فلم يتعد الحكم من الاضغر بحقيقة الاختلاف بل موجب للعقم اما ان كانت الكبرى موجبة فكقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق او فرس اما ان كانت سالبة فكما لو قلنا بدل الكبرى وبعض الحيوان ليس ناطق او ليس بفرس والصادق في الاولين الايجاب في الاخرين السلب اما انزلنا للمعتز الشرايط ايرامادة السلب ان كان لا بد منها اما الظهورها بالمغايرة واما ان ابعاد عن الانتاج لانها ما كان الايجاب كذلك هو اشر فقيما فالسلب باعقم اولي ثم الضري وبالمكانة الانعقاد في كل شكل ستة عشر لان الفضاءا بمنصورة في المحصولات والمخصوصات والمهمات والمخصوصات بمنزلة الكليات او غير معتبرة في الانتاج ان لم يبرهن عليها لا بما ولم يثبت في العلوم لكونها في معرض التغيير والازوال والمهمات في قوة الجزئيات في النظر مقصودا على

جزئية الرابع من موجبة جزئية صغرى سالتة كائنة كبرى ينتج سالتة جزئية وهذه القياسات كاملة بغير انفسها او اقلها ينتج شكاه وان قولنا الاشئ من ج  
ب وبعض ب اعم من الشرطان مع انتاج بعض ليس ج وحلها بان هذا القولان قيس الى نسبة ج الى ا كان شكلا وانما اوان قيس الى نسبة ا الى ج كان شكلا  
اولا غير منتج والصغرى والكبرى فيهما يتعينان بتعين الاصل والا كبر وعندهما في الصغرى عن الكبرى يتعين الشكل وانما الشكل الثاني في شرط الانتاج اختلفا  
مقدرة في الكيف الجواز استر انما تختلفات والمتفقات في السلبه الايجاب فلم يستلزم شيئا منهما والمغنى والانتاج استلزام القياس لغيرها وكيفية  
كبره للاختلاف كقولنا الاشئ من الانسان بفرس وبعض الجوان فرس وبعض الغنم فرس والصادق الايجاب في الاول والسلب في الثاني وكقولنا كل انسان

المحصولات فاذا اعتبرت في الصغرى والكبرى يحصل ستة عشر ضربا في الحاصل من ضرب الاربع  
انفسها والمنتج من هذا الشكل الاول باعتبار الشرطين المذكورين اربعة ولهم في بيان ذلك طريقتان  
احدهما طريق الحدف فان ايجاب الصغرى يستقطب ثمانية ضرب وهي الحاصل من ضرب الساليتين  
في المحصولات الاربع وكيفية الكبرى تستقطب اربعة ضرب وهي الكبرى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية  
مع الموجبتين وثانيهما طريق التخصيل فان الصغرى الموجبة انا كائنة او جزئية والكبرى الكائنة انا كائنة  
او سالتة وثالث في الاثنين في الاثنين يحصل اربعة وكان قوله الصغرى الموجبة الكائنة مع الكبرى  
الكائنة والجزئية مما اشار الى هذا الطريق ولما لم يرد لكليتين احدهما بحدفنا المضاف والام يستقيم  
التركيب الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كائنة كج ب وكل ب ا فكل ج ا الثاني من كليتين  
والكبرى سالتة كج ب لا شئ من ب ا فاشئ من ج ا الثالث من كليتين والكبرى سالتة كج ب  
ولا شئ من ب ا فاشئ من ج ا الرابع من موجبة جزئية صغرى سالتة كائنة كبرى ينتج سالتة جزئية  
بعض ج ب ولا شئ من ب ا فبعض ج ليس ا فاما ترتيب هذه الضروب وهذا الترتيب فاما بالنظر  
الى قولنا او باعتبار انما يجهل تقدمه لا لاشرط او لما ينتج الاشرط على غيره وهذه القياسات كاملة  
بغير ذلك لان الحكم على كل ما ثبت له الاوسط حكم على الصغرى الكائنة ثبت له الاوسط الا ان الاستدلال  
بملا الشكل يردى فاسد فضلا عن ان يكون بينا لان العلم بالشيئ منتج موقوف على العلم بالكبرى الكلية  
والعلم بما انما يحصل له علم بثبوت الحكم بالكبرى على كل واحد من ازا الاوسط التي من جملة الصغرى  
او سالتة فيكون العلم بالكبرى موقوفا على العلم بثبوت الكبرى او سالتة للصغرى وعندها يكون  
النتيجة فلو استفدنا العلم بالنتيجة من العلم بالكبرى لزم الدور لاننا نقول الحكم يختلف بحسب اختلاف  
اوصاف الموضوع حتى يكون معلوما بحسب وصف مجهول بحسب وصف اخر فيستفاد العلم بالحكم  
باعتبار وصف من العلم به باعتبار وصف اخر والاستحالة في ذلك وادد الشيخ شكاه على شرطية  
الاشئ المذكور في ونسره ان يقال ليجاز الصغرى وكائنة الكبرى ليس شئ منها شرط في انتاج الشكل  
الاول لتحقيق الانتاج بدونهما فاننا قلنا لا شئ من ج ب وبعض ب ا يلزم بعض ليس ج والاشئ من ج  
كل ج وينضم الى الصغرى لينتج لا شئ من آ ب وينعكس الى ما بينا فكل الكبرى وحلها بان الاشكال انما  
يتبين بحسب تبين الصغرى والكبرى هما اثنا يتعينان باعتبار تبين الاصل الكائنة وهو موضوع الحكم  
والاكبر الكائنة هو محمول الاشكال انما يتبين اذا تبين المقدم وموضوعه ومحمله فما ذكرته من انما  
ان قيس الى نسبة ج الى ا كان شكلا لانما لان المقدم من القاطنة لا شئ من ج ب يكون كبرى حينئذ  
لاشئها ما اهل الكبرى وهو ج وعلى هذا يحقق الانتاج وان قيس الى نسبة ا الى ج كان شكلا ولا غير  
منتج والخلف لا بد عليه وهو ظاهر قال في انتاج الشكل الثاني في شرط الانتاج اقول وانما الشكل

منتج حاصل من ج ب جزئية صغرى سالتة كائنة كبرى ينتج سالتة جزئية  
ج ب وبعض ب ا فكل ج ا الثاني من كليتين  
والكبرى سالتة كج ب لا شئ من ب ا فاشئ من ج ا الثالث من كليتين والكبرى سالتة كج ب  
ولا شئ من ب ا فاشئ من ج ا الرابع من موجبة جزئية صغرى سالتة كائنة كبرى ينتج سالتة جزئية

ناطق وبعض الحيوان ليس ناطق وبعض الفرس ليس ناطق فالصادق في الأول الإيجاب وفي الثاني السلب فاذن استنتج ان بعض مضرب لموجبتان مع سالبته  
الكليته والسلبتان مع الموجبة الكلية الأقل من كليتين والكبرى سالبته ينتج سالبته كليته كل ج ب فلا شيء من آ ب آيا من عكس الكبرى والخلف  
وهو ان يجعل نقيض النتيجة الإيجاب صغري وكبرى القياس كليتهما كبرى حتى ينتج من الأول نقيض الصغري وفي الثاني لا يجعل نقيض النتيجة كبرى كليتهما  
صغري القياس صغري الإيجاب باحق ينتج نقيض الكبرى وفي الرابع ليس كذلك المنتج للسلب مسلمات الثاني وفي المنتج للإيجاب مسلمات الثالث مع عكس النتيجة لبعده  
عن النظم الكلي الثاني من كليتين والصغري سالبته ينتج سالبته كليته سبانه بعكس الصغري جعلها كبرى ثم عكس النتيجة والخالف <sup>في الثاني</sup> في المنتج موجبة جزئية صغري

٢٥٢

الثاني ومحصله حمل محمول واحد على شيئين متغايرين ليحمل احدهما على الاخر فيشرط ان لا يتاخر بمسئلة  
المقدمات وكيفية امران احدهما اختلاف مقدّمات في الكيف اي يكون احدهما موجبة والاخرى  
سالبته لانها لو اتفقتا في الكيف هما اما موجبتان او سالتان وايام كان يلزم الاختلاف الموجب  
للعلم اما اذا كانتا موجبتين فلجواز اشتراك المختلفات والمتفقات في الإيجاب كقولنا كل انسان  
حيوان وكل فرس حيوان او كل ناطق حيوان والحق في الأول السالبة في الثاني الإيجاب واما اذا كانتا  
سالتين فلجواز اشتراك المختلفات والمتفقات في السلب كقولنا لا شيء من الانسان مجر ولا شيء  
من الفرس مجر ولا شيء من الناطق مجر والحق في الأول السلب في الثاني الإيجاب فلم يستلزم القياس  
شيئا منهما والمعنى الاننتاج استلزام القياس لاجدهما واثابتهما كلية الكبرى فانها لو كانت جزئية لزم  
الاختلاف اما على تقدير الإيجاب كقولنا لا شيء من الانسان بفرس بعض الحيوان فرس وبعض الصا  
فرس واما على تقدير سلبها كقولنا كل انسان ناطق وليس بعض الحيوان او الفرس ناطق فالحق في  
الاولين الإيجاب في الاخرين السلب الصغري بالضرورة بل لمنتهى باعتبار الشرطين اربعة اما بطريق الخلف  
فان الشرط الأول سقط ثانيا بمتضارب الموجبتان مع الموجبتين والسالتان مع السالتين و  
الثاني سقط اربعة اخرى الكبرى الموجبة الجزئية مع السالتين والسالبة الجزئية مع الموجبتين واما  
التخصيص فلان الكبرى الكلية اما ان تكون موجبة او سالبة والصغري لا بد ان تكون مخالفة لها فالكبرى  
الموجبة لا تلحق الا مع الصغري السالبة كليته او جزئية والكبرى السالبة لا تلحق الا مع الصغري الموجبة  
كليته او جزئية ففي اربعة ولا يبرأ من بقوله الموجبتان مع السالبة الكلية والسالتان مع الموجبة الكلية  
الأقل من كليتين والكبرى سالبته ينتج سالبته كليته كل ج ب فلا شيء من آ ب آيا من عكس الكبرى والخلف  
بعكس الكبرى ليرتد الثاني الا في نتيجة المظهر بعينه واما بالخلف وهو ان يجعل نقيض النتيجة لا يجابه  
صغري في هذا الشكل لم ينتج الا السلب نقيضه الإيجاب ويجعل كبرى القياس كليتهما كبرى حتى  
ينتظم قياس في الأول ينتج لنقيض الصغري مثلا ولم يصدق لا شيء من ج آ الصدق نقيضه وهو قولنا  
بعض ج آ فيجعله صغري وكبرى القياس كبرى هكذا بعض ج آ ولا شيء من آ ب ينتج بعض ج ليس ب  
وقد كان كل ج ب هذا خلف الى اخر ما في العكس من وجوه التقريب كما يقال صدق نقيض النتيجة مع  
الكبرى ملزم لصدق نقيض الصغري بل لا يلزم متبعا فيلزم انقضاء مجموع الكبرى مع النتيجة الكبرى  
حق فيلزم كذب نقيض النتيجة والنتيجة وبقا المجموع المركب من القياس ونقيض النتيجة ملزم اجماع  
النقيضين اي صدق الصغري وكذا بما اما صدقها فلا يماجز القياس الصادق واما كذبها فلا يماجز  
نقيض النتيجة مع الكبرى ياه والثالث لا كان ينتج فيلزم كذب المجموع لكن القياس صادق فيكون نقيض  
النتيجة كاذبا او يقال منع الجمع من تحقق بين صدق المقدمات ونقيض النتيجة فانها لو اجتمعا بالترزم  
نقيض

۲۵۳

يُطِيعُ مِنْ مَلَائِكَةِ السَّمَاءِ أَنْ تَقْرَأَ مِنْهُ وَلَوْ كَانَ مِنْهُ  
الْإِنشَاءُ بِهِ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

وأما الشكل الثالث فيشتغل الانتاج بالاجاب صفوه للاختلاف كقولنا الاشئ من الانسان بفرس وكل انسان حيوان او ناطق ولا شئ من الانسان بحمار او  
 صقال والصادق في الاول لا يجاب وفي الثاني السلب كقوله المقتدين للاختلاف كقولنا بعض الحيوان اشيان وبعضه ناطق وليس وبعضه  
 فرس وليس والصادق في الاول لا يجاب وفي الثاني السلب فان المنهج سطر اخر به الاول من كلياتين والكبرى سالبية جزئية بانهما يعكس الضعفي والمخلف  
 ولا ينتجان الكل لحوال كون الاضغرام من الاكبر كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ولا شئ من الانسان بفرس كما ان لم ينتج الكل لم ينتج الباء لكونها  
 اخفى منه الثاني من موجبتين والضغري جزئية ينتج موجبة بما فر لا فتا من الثالث من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية بما فر ويعكس الكبرى جزئية

٢٥٤

ما ذكر من البيانات لاننا لا وسطا ثبت لأحدى الطرفين وسلب عن الطرف الاخر بلزم المباينة بين الطرفين  
 فان ثبت ان كان مباينا لا غير مباين لم يكن حج أو العلم به ضروري وبقية بانهم ان جعلوه حجة على  
 الانتاج لم يكن الحجة زائدة على نفس الدعوى بل هي عادة الدعوى بعبارة اخرى لان معنى المتباينين  
 والمسلوب احدهما من الاخر واحد لان جعلوه مبينا بنفسه لم يفرقا بين البتين بنفسه والقريب من البتين  
 فان البتين بنفسه ما لا يحتاج الى ذكر وهذا يحتاج لاننا لا ذهن عند الانتاج بانفت ضروري الى ان يقول  
 حج لما كان ب المباين لا والى الايوصف بال لم يكن أفقده الى البتين لان حج حكم على البالسلب لكون  
 هو عكس الكبرى وحكم بثبوت الباء على حج وهو الشكل الاول بعينه لكن لما ارتد الى البتين بفكر لطيف  
 وروية فليست اعتقد فان البتين بنفسه ولا امام يستعمل هذا البيان في سائر الاشكال على ان يرهان لمحي  
 فيقول مثلا هي هنا الاوسط لما ثبت للاضغرام سلب عن الاكبر وسلب عن الاضغرام ثبت للاكبر  
 لزوم بالضروري لما ثبت للذاتية بين الطرفين وذلك هو الشكل الثاني بعينه ان لا معنى له الاثبوت  
 الاوسط لأحد الطرفين وسلب عن الطرفين الاخر وهكذا كل شكل ونساده ظاهر الحق وان انتاج هذا الشكل  
 الانتاج الى التكافؤ المذكورة لان حاصله راجع الى الاستدلال بقنا في الملزومات على تلك الملزومات  
 فينتج ان يقال من لوازم احدا الطرفين ثبوت الوسط لم ومن لوازم الاخر سلبه وهما متساويان فثبتا  
 الملزومات ولا اجمع المتساويان ويمكن تنزيل كلام القدماء فلا امام عليه وهذا انما يتم لو كانت المقدمات  
 ضرورتين فتمس الحاجة الى الثالث لبيانات في غير ذلك مستمع كلاما اخر فيه وانما وضعت الضرورة  
 في تلك المراتب لان الضررين الاولين اشرف من الاخيرين ذاتا وبقية والضررين الثالث  
 اشرف من الثاني والرابع اشرف من الاول بعينها قال **وأما الشكل الثالث اقول** **الشكل الثالث**  
 حاصله وضع موضوع واحد شيئين متغايرين ليوضع احدهما الاخر وشروطا تاجر بحسب الكميرة و  
 الكيفية لاجاب الضغري وكما تراجعت المقدمتين اما لاجاب الضغري فلان الحكم فيها على تقدير سلبها  
 بالمباينة بين الاضغرام والوسط المحكوم عليه في الكبرى بالاكبر والحكم على احدا المتباينين لا يستلزم الحكم  
 على الاخر وايضا لو كانت سالبية فاما ان يكون الكبرى موجبة او سالبية وعلى التقديرين يتحقق الاختلاف  
 اما ان كانت موجبة فكقولنا لا شئ من الانسان بفرس وكل انسان حيوان ناطق فلما ان كانت سالبية  
 فكما لو قلنا الكبرى بقولنا لا شئ من الانسان بجملة الدوحار والصادق في الاولين لا يجاب في  
 الاخيرين السلب اما كلياته كالمقتدين فلانها لو كانتا جزئيتين جازان يكون البعض الاوسط  
 المحكوم عليه الاضغرام من البعض المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم ملاقة الاكبر للاضغرام لعدم المعنى الجمعي  
 والاختلاف يتحقق اما ان كانت الكبرى موجبة فكقولنا بعض الحيوان انسان وبعضه ناطق او فرس  
 اما ان كانت سالبية فكما اننا قلنا الكبرى بقولنا وليس بعضه ناطقا او فرسا والحق في الاولين لا يجاب في

الاخيرين





وأما الشكل الرابع فيشترط أن لا يتجانس فيه خستان إلا إذا كانت الضغري موجبة جزئية فإن يكون الكبرى سالبة كلية أما الأول فلا خلاف كقولنا  
 لا شيء من الإنسان بفرس ولا شيء من الحمارة إنسان ولا شيء من الصالحات <sup>الإنسان</sup> لوقات وبعض الحيوان إنسان وبعض الناطق إنسان كانت الكبرى موجبة جزئية  
 كقولنا بعض الحيوان ليس إنسان وكل ناطق حيوان وكل فرس حيوان وكقولنا كل ناطق إنسان وبعض الحيوان ليس ناطق وبعض الحمارة ليس ناطق وهذه  
 القران اخص مما اجمع فيه خستان فلم ينبغ شئ منه وأما الثاني فلا اختلاف ايضا كقولنا بعض الحيوان إنسان وكل ناطق حيوان وكل فرس حيوان فاذ  
 المنبغ خمسة اخرج الموجبة الكلية مع الثالث والموجبة الجزئية مع السالبة الكلية والسالبة الكلية مع الموجبة الكلية الأولى من موجبتين كليتين ينبغ موجبة

२५६

النار باردة ثقيل فان النار اولى بان تكون موضوعا ليسلب عنها البارد والاقبال من البارد والقبول  
ليسلب عنها النار فاذا الفت المقدمات على وجه راعي فيه الحمل الطبيعي والسابق الى الذهن امكن ان لا  
ينتظم على نفع الشكل الاول بل على احد هذين الشكلين اى الشان والثالث فلو كان يكون عنها ما غنيتها وهذا بعينه  
يعرفنا فائدة الشكل الرابع ليجوز ان لا ينتظم المقدمات على وجه راعي فيه الامر العبد والسابق الى الذهن  
الاعلى وهي ما فائدة اخرى وهي ان بعض ضرر وبلا الشكال الثلاثة لا يرتد الى الشكل الاول فتمس الحاجة اليها  
عند استحصا المحمولات المتعلقة بها فالنار اشارات كما ان الشكل الاول وجد كمالا فاضلا جدا  
بحيث تكون قياسا ضرورية النتيجة بينهما لا تحتاج الى حجة كذلك وجد الله هو عكس بعيدا من  
الطبع يحتاج في بانه قياسا الى كل فاشقة متناهية ولا يكاد يسبق الى الذهن والطبع قياسا ضرورة  
الشكال الاخران وان لم يكونا شيئا القياسية قريه من الطبع يكاد الطبع العجى يتفهم بقياسيتهما قبل  
ان يبين ذلك ويكاد يبان ذلك يسبق الى الذهن عن نفسه فليحظ الميزة قياسية عن قريب فلهذا صا  
لها ما بكونه لعكس الاول طرح وصارت الاشكال الاخران في الحجة المتعنت لهما ثمة وهو كلام جيد  
**قال** اما الشكل الرابع **اقول** اننا نتاج شكل الرابع ان لم يكن صفراء موجبة جزئية ان لا يجمع  
فيه خستان وان كانت صفراء موجبة جزئية ان يكون الكبرى سالبة كلية اما الاول فلا نزلوا اجتماع  
فيه خستان فاما في مقدمتين او في مقدمة واحدة وان كان في مقدمتين لم يكن ذلك الا اذا كانتا <sup>شئتين</sup> متساويتين  
او كانت الضعفي سالبية والكبرى موجبة جزئية لان المقدمتين اما ان تكونا موجبتين او سالبيتين او  
الضعفي موجبة والكبرى سالبية بالعكس لكن اجتماع الخستين في الموجبتين لا يتصور الا اذا كانتا جزئيتين  
فيكون الضعفي موجبة جزئية فهو من القسم الثاني وكذلك ان كانت الضعفي موجبة والكبرى سالبية  
لا يجمع الخستان فيهما الا اذا كانت الضعفي موجبة جزئية فهو من القسم الثاني ايضا فلهذا ان اجتماع  
الخستين في مقدمتين من القسم الاول لا يكون الا اذا كانتا سالبيتين او الضعفي سالبية والكبرى موجبة  
جزئية وذا ما كان لم ينع اما اذا كانتا سالبيتين فلان اخضع المقربين منهما هو المركب من سالبيتين  
كليتير ولا اختلاف لازم فيه كما قال الاشئ من الانسان بفرس ولا شئ من الحمار بانسان والحق السلب  
ولو بدلت الكبرى بلا شئ من الصاهل بانسان كان الحق الايجاب واما اذا كانت الضعفي سالبية والكبرى  
موجبة جزئية فلان اخضع المقربين منهما هو المركب من السالبة الكلية والموجبة الجزئية والاختلاف في شئ  
فيه ايضا كما لو قلت بدلت الكبرى وبعض الحيوان انسان والحق الايجابا وبعض المناطق انسان والحق  
السلب ان كان اجتماع الخستين في مقدمة واحدة كانت سالبية جزئية مع الموجبة الكلية لانها لو كانتا  
مع لهما جبر الجزئية والسالبة لاجتماع الخستان في مقدمتين والكلام ليس فيه والسالبة الجزئية ما صغر  
او كبر وذا ما كان لا ينع الاختلاف اما اذا كانت ضعفي فكما قال بعض الحيوان ليس انسان وكل ناطق

جزئية كل ب ج وكل آ ب فبعض ج ولا ينتج كلياً الجواز كون الأصغر اعم من الأكبر كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان الثاني من موجبتين والكبرى  
جزئية ينتج موجبة جزئية الثالث من كليتين والصغرى سالبية ينتج سالبية كلية الرابع من كليتين والكبرى سالبية ينتج سالبية جزئية الجواز كون  
الأصغر اعم من الأكبر كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الفرس من الانسان الخامس من موجبة جزئية صغرى سالبية كلية كبرى ينتج سالبية جزئية بيان  
الحال اما بتبدل المقدمتين او عكسهما او عكس احدىهما او الخلفا والافتراض **والحكمة** ان السالبة الجزئية انما لا ينتج مع الموجبة الكلية حيث لم تنعكس  
فان انعكست كلتا الخاصتين انجحتا بعكسهما ينزى الى الثاني ان كانت صغرى ذلك الثالث ان كانت كبرى ذلك الصغرى انما كانت سالبية كلية وهي حكا  
الخاصتين انجحت مع الكبرى للموجبة الجزئية بتبدل

٢٥٧ المقدمات ثم عكس النتيجة

حيوان او كل فرس حيوان واما ان كان كبرى فلفظ كل ناطق انسان وبعض الحيوان ليس ناطق او بعض  
الحمار ليس ناطق فمقدمتين ان هذه الفقرتين لا يجران اخرهما اجتماع فير الحسنان في القسم الاول فاذا  
لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم واما الثاني فلانه لو لم يكن الكبرى سالبية كلية لكانت اما سالبية جزئية او  
موجبة وكلاهما لا ينتج اما السالبة الجزئية فلما علم من عقم الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية واما الموجبة  
فلان اخض الفقرتين منها ومن الموجبة الجزئية هو ما كتب من الموجبة الجزئية الصغرى والموجبة الكلية  
الكبرى والاختلاف قائم فيقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان والنتيجة باعتبار هذا الشرط  
خمسة ضرب لان اشتراط عدم اجتماع الحثيين في القسم الاول حذف ثمانية ضربا لالتباس مع  
السالبين والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية مع الموجبة الكلية وبالعكس والشرط كون الكبرى سالبية  
كلية وحذف ثلثة للموجبة الجزئية مع الثلث غير السالبة الكلية وبطريق التخصيص ان الصغرى اما  
موجبة كلية وهي لا تنتج الا مع الثالث غير السالبة الجزئية او موجبة جزئية وهي لا تنتج الا مع السالبة  
الكلية او سالبية كلية وهي تنتج مع الموجبة الكلية لا غير الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية  
كأج ب وكل آ ب فبعض ج ولا ينتج كلياً الجواز ان يكون الأصغر اعم من الأكبر كقولنا كل انسان  
حيوان وكل ناطق انسان ومضى لم ينتج كلياً لم ينتج الثاني ايضا لا تراخض من الثاني من موجبتين والكبرى  
جزئية ينتج موجبة جزئية كل ب ج وبعض آ ب فبعض ج الثالث من كليتين والصغرى سالبية ينتج  
سالبية كلية لا شئ من ب ج وكل آ ب فلا شئ من ج الرابع من كليتين والكبرى سالبية ينتج سالبية  
جزئية كل ب ج ولا شئ من آ ب فبعض ج ليس ولا ينتج كلياً الجواز كون الأصغر اعم من الأكبر كقولنا  
كل انسان حيوان ولا شئ من الفرس من الانسان ومضى لم ينتج كلياً لم ينتج الخامس ايضا لا تراخض من الخامس  
من موجبة جزئية صغرى سالبية كلية كبرى ينتج سالبية جزئية بعض ب ج ولا شئ من آ ب فليس  
بعض ج او ترتيب هذه الضروب ليس باعتبار انتاجها لئلا بعددها عن الطبع لم يعتد بانتاجها  
بل باعتبار نفسها فلا بد من تقديم الاول لا من موجبتين كليتين ولا لاجاب الكل شرطا لا بدع  
وقدم الثاني ايضا لان كان الثالث والرابع من كليتين والكل آشرف وان كان سلبا من المنهج  
كان ايجابا بالمشارك في الاول في ايجاب المقدمات وفي احكام الاختلاط كما ستعرف ثم الثالث لا تدار  
الى الشكل الاول بالتبدل ثم الرابع لكونه اخر من الخامس وبيان انما بتبدل المقدمات ليخرج  
الى الاول ثم عكس النتيجة في الثلثة الاول دون الرابع والا صار صغرى الشكل الاول سلبا والخامس  
كلى واصبرودة الكبرى في جزئية واما بعكس المقدمات في الأخيرين بخلافه لا يطبق ولا كان  
القياس في الشكل الاول من جزئيتين والثالث لسلب لصغرى واما بعكس الصغرى ليزيد الى الشكل  
الثاني في الثلثة الأخيرة دون الأولين لاجاب المقدمات واما بعكس الكبرى ليخرج الى الشكل الثاني

بقاها ثالثا لسلب الضعفي وانما بالتحلف ما ان كانت النتيجة موجبة فان يضم بقض النتيجة الى الضعفي  
 لينتج من الشكل الاول ما ينكسر الى ما يضاد كبرى الاول وينتج كبرى الثاني فنقول اولم يصدق  
 بفتح الصادق لا شيء من حج او كل حج ولا شيء من حج او لا شيء من حج وقد كان كل آتيا وبضمير  
 هف وانما ان كانت النتيجة سالبة فان يضم بقض النتيجة الى الكبرى لينتج ما ينكسر الى بقض الضعفي  
 في الثالث والخامس ومنه هذه الرابع وانما بالافتراض قد استعملوه في الثالث والخامس فلم يستعملوه  
 الا في المقدمات الجزئية فقالوا في الثاني يفرض بعض الكهوب وكل آتيا بفتح السين فيحصل المقدمة الثانية  
 كبرى لضعفي القياس هكذا كل حج وكل آتيا لينتج من اول هذا الشكل بعض حج فيحصلها ضعفي المقدمة  
 الاولى فينتج من الشكل الاول المطلوب وكان تمام ما لم يستعملوه من الشكل الاول والثالث وان كان ظاهر  
 دلالة محاذرة على قلعة هم القائلون كل افتراض يتم بقيا سببا احدهما من ذلك الشكل والاخر من  
 الشكل الاول وليت شعري كيف يستعملون في الخامس فانهم ان استعملوه في الكبرى ينتظم المقدمة  
 الافتراضية مع الضعفي على نوال هذا الضرب بعينه واذا استعملوه في الضعفي ينتظم تلك  
 المقدمة مع الكبرى على هيئة الشكل الثاني ثم النتيجة مع المقدمة الاخرى على هيئة الشكل الثالث والحق  
 ان لا ينبغي شعور الافتراض بالشكل الاول بالجزئيات وليس التخصيص بما فايد نعم الا يتم فلا غلب الا في  
 الجزئيات والاضبط انه لا يختلف في الشكل الثاني لان الحد الاوسط محمول في مقدمة وهو محمول في  
 المقدمة الافتراضية فيؤلف متالف مع المقدمة الاخرى من القياس الا على نفع الشكل الثاني ويحصل منها  
 فنتيجة وموضوعها موضوع الافتراض منتظم مع المقدمة الثانية على نفع الشكل الثالث لكن لما اريد  
 الافتراض من البيان بما لم يتبين نكسر ضعفي القياس للثاني ليرتد الى الشكل الاول ولا في الشكل الثالث  
 لان الحد الاوسط موضوع في مقدمة وهو محمول في المقدمة الافتراضية واذا انضمت مع المقدمة  
 الاخرى من القياس كان على هيئة الشكل الاول ان جاز نظرها على الشكل الرابع لكن يجب الاحتراز  
 عنه ويحصل فنتيجة وموضوعها موضوع الافتراض متالف مع المقدمة الاخرى الافتراضية على نفع  
 الشكل الثالث وينتج المطلوب وانما في الشكل الرابع فهو يختلف لان استعماله في الضعفي والحد  
 الاوسط محمول الكبرى ومحمول في المقدمة الافتراضية وانتظامها مع الكبرى لا يكون الا على هيئة الشكل  
 الثاني ويحصل نتيجة متالف مع المقدمة الثانية الافتراضية على هيئة الشكل الثالث وان استعملنا  
 في الكبرى والحد الاوسط موضوع الضعفي ومحمول في المقدمة الافتراضية في تمامها نفع مما على هيئة  
 الشكل الاول لينتج ما يتالف مع المقدمة الاخرى على هيئة الشكل الثالث وانما على هيئة الشكل الرابع  
 فان كانت الكبرى كلية فهو ذلك الضرب بعينه لان الضعفي بحالها الكبرى مقدمة افتراضية كلية  
 وان كانت الكبرى جزئية فهو من ضرب اجل لان الكبرى صارت كلية بعد ما كانت جزئية وهذا هو

**الفصل الرابع** في شرائط الانتاج بحسب جهة المقدمات وبيان جهة النتيجة في المختلطات اما الشكل الاول فيشترط الانتاج بغيره الصغير والاعيان  
 يكون الا صغيرا خارجا هو اوسط بالفعل فلم يتعد الحكم منه اليه ولان الصغير في الممكنة الخاصة لا ينتج مع الضرورية بل هو امكنان صفة لنوعين ثبتت لهما  
 بالفعل فقط كركوب زيد مثلا للفرس والحمار الثابت للفرس فقط فيصدق كل حمار كركوب زيد بالامكان الخاص وكل كركوب زيد فرس بالضرورة ولا شئ من  
 كركوب زيد بناهق بالضرورة مع امتناع الايجاب في الاول السلب في الثاني والامع المشروطة الخاصة لا يصدق في الكبرى وكل كركوب زيد فرس هو كركوب  
 زيد بالضرورة ما دام كركوب زيد لا ينافي شئ من كركوب زيد بالفرس هو كركوب زيد بالضرورة ما دام كركوب زيد لا ينافي شئ من كركوب زيد بالفرس

٢٥٩

الضبط فعمليك بالامتحان والاعتبار بعد الملاحظة على شرائط الانتاج واعلم ان السالبة الجزئية انما  
 لا ينتج مع الموجبة الكلية في هذا الشكل حيث لم تنعكس اما اذا انعكست كما في الخاصيتين انتجت معها  
 سواء كانت صغرى وكبرى اما اذا كانت صغرى رتبا لم يقاس بعكسها الى رابع الشكل الثاني وانكش  
 كبرى رتبا بعكسها الى سادس الشكل الثالث ويتجهان المطلوب بعينه وان الصغير في السالبة الكلية  
 مع الموجبة الجزئية انما لم ينتج اذ لم يكن احك الخاصيتين واما اذا كانت انتجت لا تافا بل انهما ارتد  
 الى الشكل الاول وانبج سالبته جزئية خاصة وهي تنعكس الى اطلوب فخصا صوب بالنتيجة اخرى وقد ظهر  
 ان السالبة المستعملة فيها لا بد ان يكون احك الخاصيتين واما الموجبة فيجب ان يكون في الاولين على  
 الشرايط المعينة بحسب الجهة في الشكل الثاني والثالث وفي الضرر بل الثالث بحيث ينتج سالبته خاصة  
 فلا بد ان يكون للموجبة في كل الضرر وبها هذا القضايا الستة المنعكسة السوالبات الشكل الثاني  
 اذ لم يصدق الدوام على صغرها لم ينتج الا اذا كانت كبراه من احك الست وفي ثابتهما فعليه ان صغرى  
 الشكل الثالث الا بدان تكون فعليه وفي ثابتهما احك الوصفيات لان الشكل الاول اذا كانت كبراه  
 احك الخاصيتين لم ينتج خاصة الا اذا كانت صغرها احد بها على اثبتين جميع ذلك فباعدانتم **قال**

## الفصل الرابع في شرائط الانتاج بحسب جهة المقدمات اقوال المختلطات هي الايتية

الحاصلة من خلط الموجبات بعضها مع بعض وعند اعتبار الجهة في المقدمات لا بد من اعتبارها  
 في النتائج فلهمذا وضع الفصل لبيان الامرين اما الشكل الاول فيشترط فيه بحسب جهة المقدمات  
 فعليه الصغير او جهتين احدهما ان الصغير لو كانت ممكنة لم يحصل المحرم بتعدي الحكم من الاوسط  
 الى الا صغير لان الكبرى يدل على ان كل ما هو الاوسط بالفعل محكوم عليه بالكبرى والا صغير ليس اوسط بالفعل  
 بل بالامكان فجاذان يبقى القوة دائما ولا يخرج الى الفعل فيكون خارجا عما هو الاوسط بالفعل فلم يتعد  
 الحكم منه الى الا صغير وثابتهما ان الصغير في الممكنة الخاصة لا ينتج مع الكبرى بالضرورة والمشروطة الخاصة  
 في الضررين الاولين ومتى كان كذلك لم ينتج جميع الاختلالات المنعقدة من الممكنة الصغير في  
 سائر الضرر وبيان الاول الاختلافات الموجب للعلم اما اذا كانت الكبرى ضرورية بل هو امكنان  
 صفة لنوعين يثبت لهما فقط بالفعل فيصدق امكان تلك المتصفة لاهل النوعين وضرورية  
 بثوت النوع الاخر لما لتلك المتصفة بالفعل وسلب فصل النوع الاول عنه مع استحالة بثوت النوع  
 الاخر للنوع الاول وسلب فصله عنه كما كان كركوب زيد مثلا للفرس والحمار الثابت للفرس فقط  
 فيصدق كل حمار كركوب زيد بالامكان الخاص وكل كركوب زيد بالفرس بالضرورة ولا شئ  
 مما هو كركوب زيد بناهق مع امتناع الايجاب في الاول السلب في الثاني وصدق القياس مع الايجاب  
 في الاول السلب في الثاني ككبر قولنا كل انسان كاتب وطبيب ناطق بالضرورة والحق الايجاب



بلا غير هو مركوب زيد بالضرورة مادام مركوب زيد لا دائما مع امتناع الايجاب في الاول والتسلب في الثاني وصدق للموجبة الكبرى مع امتناع التسلب  
 السالبة الكبرى مع امتناع الايجاب ظاهر فقد حصل الاختلاف الدال على العمق وهذا الاختلافان في هذين الضربين اخلا الاختلاطات المنعقدة  
 من الممكنة الضغري فعمتها ما فيها يوجب عقم الكل وزعم الشيخ والامام ومن تابعهما ان الضغري لممكنة يتفق مع الضغري في ضرورة وجوده ومع الاضغري في

اشئ من الكاتب بفرس الضغري والحق التسلب اما ان كانت الكبرى مشروطة خاصة فلا لويد لنا  
 الكبرى بقولنا ان كل مركوب زيد هو فرس مركوب زيد مادام مركوب زيد بالضرورة لا دائما مع امتناع الايجاب  
 وهو بعض الحمار فرس مركوب زيد بالامكان العام وانما قيد المحمول بمركوب زيد لان الفرسية ليست ضرورة  
 الثبوت لمركوب زيد بشرط كونه مركوب زيد بل بحسب اللغات بخلاف الفرس لمركوب فانه ضرورة الثبوت  
 لمركوب زيد بشرط الوصف وصدق ذلك لا مقام الله هو عبارة عن لا شئ من مركوب زيد بفرس مركوب زيد  
 بالفعل فان الفرسية تنبع سلبا عن مركوب زيد وانما الفرس لمركوب فالت مركوب سلبا عن مركوب  
 زيد بالفعل فان الفرس لمركوب بطريق الاول لويد لنا الكبرى بقولنا لا شئ من مركوب زيد بل فرس  
 مركوب زيد مادام مركوب زيد بالضرورة لا دائما مع امتناع التسلب هو ليس بعض الحمار بل فرس مركوب زيد  
 بالامكان وتقييد المحمول بالمركوب في الجزء الاول فلا ان الفرس ليس ضرورة التسلب عن مركوب  
 زيد بحسب الوصف بل بحسب الذات وانما الضغري في التسلب بشرط الوصف هو الثاني من المركوب  
 واما في اللا مقام المعبر عن كل مركوب زيد الفرس مركوب زيد فانه لا فرس من تنبع اثباته لمركوب زيد  
 بخلاف لا فرس لمركوب وبالجملة هذه مقابلة معدلة وهي من لوازم الموجبة المحصلة وقد تبين  
 حقيقتها وصدق لغزيرة الاول مع الايجاب والفرسية الثانية مع التسلب كثير كقولنا كل انسان نكاح  
 وكل كاتب متحرر لا انصاع بالضرورة مادام كاتب لا دائما والصادق الايجاب ولا شئ من الكاتب يسكن  
 الاصاب بالضرورة مادام كاتب لا دائما والصادق التسلب بيان الثاني ان اخلا الصغريات الممكنة  
 الخاصة واخص الكبرى بالضرورة والمشرطة الخاصة لان الضرورية اخص البسيطة والمشرطة الخاصة  
 اخص المركبات واخص الضرورية بل لشكل الاول لا لضرورية الاول اختلاط الاخص مع الاخص في الاخص يكون  
 اخلا الاختلاطات المنعقدة من الممكنة الضغري في هذا الشكل فعمه واجب عقم الكل وتمام الفرض في  
 في المشرطة العامة والوقفية ايضا ان الضرورية ليست اخص من المشرطة العامة ولا المشرطة الخاصة  
 من الثانية ثم علم هذا فلاخذنا عنوان الموضوع بالفعل على ما في الشيخ ولما على ما في القادري فلا شبهة  
 في تاج الممكنة لا ندخل الا صغري في الاوسط فانه موضوع الكبرى كل ما هو الاوسط بالامكان فلا صغري  
 او سطبا الامكان فيتعدي الحكم من اليه بالضرورة وعندنا انه لا فرق بين المذهبين في ذلك فان الفعل  
 كما قد مناه ليس ما اخذنا بحسب نفس الامر بل بحسب فرض العقل في يد رج الا صغري تحت الاوسط لان الاضغري  
 مما يمكن ان يكون او سطبا في فرض العقل او سطبا بالفعل والتفرض المذكور صدق لان ليس يصدق كل مركوب  
 زيد فرس بالضرورة اذا الحمار مما يمكن ان يكون مركوب زيد بفرس العقل ان يكون مركوب زيد بالفعل  
 ليس هو من مركوب زيد بفرس بالضرورة وايضا الممكنة مساوية المطلقة على الرغم من اعتبار الضرورية  
 بالمعنى الاعم فما عظمها من ههنا حتى جعلوا احدها منبصرة والاخرى عقيمة قال زعم الشيخ فلا ما

[illegible]

ومن تابعهما **اقول** الشيخ والامام ومن تابعهما زعموا ان الصغرى والممكنة في هذا الشكل منتجة لان اذا كا

الضري ممكنة فالكبرى إما ضرورية أو لا ضرورية بأن يكون من المركبات أو محتملة لها بأن يكون من  
البسيط غير الضروري وبذلك ينتج أن ما مع الضرورية فضرورية وأما مع اللا ضرورية فممكنة خاصة  
وأما مع المحتملة فممكنة عامة واحتجوا على الأول بوجوه **أحدها** الخلف من الشكل الثاني وهو أن  
يضم بفيض النتيجة مطلقا وبعد فرضه بالفعل إلى الكبرى لينتج فيفيض الضري: **ثانيها** لا صدق كل ج ب  
بالإمكان وكل ب أ بالضرورة وجب أن يكون كل ج أ بالضرورة وثالثا لا صدق بفيض وهو قولنا بعض ج

ولذا مع المحللة فممكنة عاقبة واختجوا على الأول بوجوه **أحدها** الخلف من الشكل الثاني وهو أن

بالإمكان وكل باب بالضرورة وجب أن يكون كذا <sup>في</sup> باب بالضرورة ولذا الحق فيقبض وهو قولنا بعض

ليس بالأمكن أن يفعله صغري لو فرضه بالفعل إلا أن الممكن لا يؤيد من فرضه في نوعه محال ثم نجعله صغري

و كبرى القياس كبرى هكذا بعض حج ليس آباء المكان او بالفعل كتاب آباء الصلوة ليقسم من الشكل الثاني

بعض ج ليس ب بالضم ورة وقد كان كل ج ب بال المعان هف وهول يلزم من فرض وقوع الممكن ولا

من الكبرى فيكون من يقض النتيجة في صحة وجوابه ومنع انتاج الضمري الممكنة والفعلية مع ضرورة

في الشكا الذي ضررت فانه سيحج فها اعلان الشكا اليك لا ينبغي الضرر ولو كان مقدما ضروري

الحكمة الثامنة: الخلف من الشكا الثالث وهو ان ستمن يقض المصلحة الى الضعيف حتى ينتج

فغض الكبري فلوله بمعلق كاجار البضة وده مصدق بعض سلب آلا امكان فغض كبري لخصي

القباب لينة من الشك الثالث بعض تلبس بالامكان ان يكون ذلك كات اعمق وجاه من اذبح

القياس يبيح من السكّن الذي لا يقرب إلى القريب المندرج في باب النهي وجوبه مع اتّحاد

القسمين المذكورين في الزمان والمكان والشيء المذكور في الآية الأولى وهو ما لا يخفى عليه

الصعري لما نته في الشكل الثالث في سنده في الوجب الثالث ان الصغري في طرفيها

لعمري اني لم اجد الا هذا الصرح العظيم الذي هو في الحقيقة

الضغنى لفعل كانت ضرورية في نفس الامر وعلى نقدي عدم وقوعها الا بالضرر وعلى نقدي

ممكن خذو في نفس الامر وعلى جميع التقدير الممكنة والالكان ما ليس بضروري في نفس الامر

على تقدير ممكن فيكون الممكن على بعض التقادير مستلزماً للحال الذي هو حاله وجوابه منع التقدير وهو

فان الهم صديق الكبر على تقدير وقوع الصغرى بالفعل لا بد افراد موضوع الكبرى فان الصغرى

صادوا وسطها بالف ان دخل في كراما هو الاوسط بالفعل المجاز ان لا يصدق الحكم عليه بالاكبر وهو ما

للمشاكل المذكورة فانه اذا فرضنا ان الحماير كروب زيد بالفعل بصدق ان كل مركوب زيد بالفعل فليس بالضرورة

سئلنا لكن الأثم إن المحال لازم من التقدير الممكن بأمنه ومن الكبري والصداقة في نفس الامر غاية ملاءمة

البابن يكون هذا المجموع في الاكن البستلزم من اسفالة المجموع ووقوع احد جزئيه استعماله الجزاء

عواز ان يكون المجموع محالاً واحده فيه وانعامكمنا اوضرونا والاخر ممكناً اما الاول فلاز كل واحد

من طرفي الممكن لکن تا بزرگوار و علمها ممکن ۲: نفسه غير مستلزم للمحتاج مع ان وقوع مجموعها مستلزم

فحال وأما الثاني فكما إذا فرضنا مكويتة زيد بالفعل للحج ومنعنا الصدق قولنا كل مكويتة زيد فسر

بالضرورة يلزم الحال وهو كل محاذير بالضرورة ولم يلزم من الضرورية ولا من الضعفي الامكانها  
 بل من المجموع لا يقال هذا بسبب الاستدلال بالخلاف الجواز ان يكون الحال لا من مجموع المقتضى  
 اعني نقض النتيجة والمقدمة الصادقة من الاشياء فلا يلزم صدق النتيجة الا نقول للمطالع من الخلف  
 ليس امتناع نقض النتيجة بالكذب وكذب الجميع لا بد ان يكون كذب احد جزئيه بخلاف امتناع الجميع  
 فانه لا يستلزم امتناع احد جزئيه هذا قد اتفق لجمع من الازكية بهم من اختلف قنهم من اورد ان  
 ثبوت الامكان لا يستلزم امكان الثبوت المستلزم للحال لان امكان الحادث ثابت في الاول  
 ليس الحادث امكان ثبوت فلا لانه الا يمكن ان يكون الحادث اذ لا فائدة اخرى هذا النقض ان المراد  
 ثبوت الامكان في الجملة يستلزم امكان الثبوت في الجملة وهو لا ينافي عدم استلزام ثبوت الامكان  
 في وقت الامكان الثبوت في ذلك الوقت ان المطلق لا ينافي الوقتية اجاب ثالث بان التراجع ليس  
 في ان ثبوت امكان الشيء يستلزم امكان ثبوت فان الامكان كيفية ثبوت المحول الموضوع بالتراجع  
 في ان ثبوت امكان الشيء مع ثبوت امكان يستلزم امكان ثبوت فان المعلق لما قال الضعفي ان ذلك  
 ممكن مع الكبر والمكن ووجهها مع الكبري ووجه ثبوت النتيجة ضرورة منع ذلك الفاضل قال لا لزم انه  
 يلزم من ثبوت امكان الضعفي مع الكبري امكان ثبوتها معها الجواز ان يكون وقوع الضعفي واقعاً  
 لصدق الكبري فما لا يتحققان فلا يمكن ثبوتها مع الكبري ووجه ذلك انه ان كان امكان الحادث  
 ثابت في الاول ان امكان ثبوتية ونحن نقول هذه العناية ان المنع الواقع اخر الى ما ذكره اولاً  
 وضع وهو منع التقدير بعينه وليست يصلح للاعتقاد ان الصادق في نفس الامر لا بد ان يكون محققاً  
 على سائر المقايير ضرورة ان التقادير والفروض لا يمنع الامور المتحققة الواقعة على ما هي تام الا  
 تحققت ان زيد قائم ونقضت تعود هل ينفع في ذلك هذا قيامه في الواقع ما اطلق زان بصيرته  
 به وايضا لو لم يبق الكبري صادقة على ذلك لا يتفق به وهو ضرورة في نفس الامر فيا يكون ضرورياً في  
 نفس الامر لا يكون ضرورياً على تقدير يمكن فيلزم ان يكون الممكن مستلزم للحال والحق في الجواب  
 اننا لا نمنع اننا فرضنا الضعفي فغير يلزم نتيجة فضلا عن كونها ضرورة وتقول لا ندراج الاضغ  
 تحت الاوسط طح قلنا لا ثم فان الحكم في الكبري على كل ما هو اوسط بالفعل في نفس الامر والاضغ ليس  
 اوسط بالفعل في نفس الامر بل على ذلك التقدير فلا يلزم تعدد الحكم من الاوسط الى ايقال الوردت  
 الضعفي الممكنة لزم صدق النتيجة ضرورة لان منع الخلو تحقق بين بنقض الضعفي ومن النتيجة  
 ومع صدق هذه المنفصلة صدقت الملازمة المذكورة اما المقدمة الاولى فلان الكبري صادقة  
 في نفس الامر فالمستلزم معها اما الضعفي الفعلي او يقتضها فان كان المستلزم معها الضعفي الفعلي لزم  
 صدق النتيجة وهو احد جزئيه المنفصلة تلك كان يقتضها فهو الجزاء الاخر قال لا يخلو من بنقض الضعفي

او عين النتيجة وانما الثانية فلما عرفت في فصل التلازم من ان كل مفصل لا ينفصل عنه فلا يستلزم اتصال من  
 نقيض احد الجزئيين وعين الاخر لا نقول للمتصلة انما كانت لازمة للمنفصلة اذا كانت عنادية وانما  
 كانت عنادية لو تركت من الشيء والزم نقيضه لكن صدق النتيجة لا يلزم عين الضمري باللازم من  
 الكبرى وهما يحتجان اتفاقا **الوجوب الرابع** ما عول عليه الشيخ في الاشارات وهو ان الحكم في الكبرى  
 بضرورة الاكبر لا اوسط ما دام ذاته موجودة وهذه الضرورة لا يتوقف على انقسامها بالوصف العنوي  
 والا لم يكن ذاتية بل صفة فهي متحققة وان نتجت عليه اى وصف كان فالاضمري يكون لا خلا فيه  
 لم يثبت له وصف الا اوسط والا لكان ثبوت الضرورة موقفا على الانقسام به هك وبجوابه ان يوق  
 هك بان عقدا للوضع لا دخل في الضرورة ولكن الحكم في الضرورة على ذات الاوسط وليس كل شئ  
 هو ذات الاوسط بل ما صدق عليه وصف الاوسط بالفعل والاضمري ليس من جملة واحتجوا على الثاني  
 وهو انتاج الضمري الممكن مع الاضرويات ممكنة خاصة بتلك الوجوه بعينها وان لم تكن بغيرها  
 قياس الخلف لان نقيض الممكنة الخاصة هك والضروبين يترداد العمل بابطال كل منهما فيقول في  
 الخلف من الشكل الثاني ان صدق كلاج ب بالامكان وكل ب ا بالضرورة ينتج كلاج ا بالامكان الخا  
 والا لصدق ما بعض ج ا بالضرورة او بعض ج ليس ا بالضرورة ولا بما كان يلزم الخلف وانما اذا كان  
 الصادق بعض ج ا بالضرورة فلا ناضر الى الضرورة الكبرى هكذا بعض ج ا بالضرورة ولا شئ من  
 ب ا بالامكان العام ينتج بعض ج ليس ب بالضرورة وقد كان كلاج ب بالامكان هك وانما اذا  
 كان الصادق بعض ج ليس ا بالضرورة فلا ناضر الى الكبرى هكذا بعض ج ليس ا بالضرورة وكل ب ا  
 بعض ج ليس ب بالضرورة وهو منافض للضمري وفي الخلف من الشكل الثالث لو لم يصدق كلاج  
 ا بالامكان الخاص لصدق احدى الضروبين الجزئيتين فتجعلها الكبرى للضمري لقياس لنتج الضرورة  
 الانجابية بعض ج ا بالضرورة وهو منافض للضرورة الكبرى والضرورة السالبة بعض ب ليس ا  
 بالضرورة المناقض الاصل الكبرى وهما ناهك وهو ان يبطل احد جزئى المفهوم المرتد بقياس  
 من الثاني والجزء الاخر بقياس من الثالث ووجه رابع وهو ان يعكس على ذلك العمل انت خبير  
 بكيفية ايراد الوجه الثالث من الوجوه المذكورة وتوجيه ترتيبها ولا تطول الكتاب يا عادية واحتجوا  
 على الثالث وهو انتاج ضمري الممكن مع المحتملة للضرورة واللا ضرورة بانما ان صدقت مادة  
 الضرورة كانت النتيجة ضرورية وان صدقت في مادة الا ضرورة كانت ممكنة خاصة والمشاركة  
 بينهما الامكان العام وهو مبنى على صحة القسمين الاولين وبعد ذلك انما يتم لو صدقت الكبرى كلية  
 في مادة الضرورة او الا ضرورة وهو غير لازم يجوز ان يكون صدقها بالنسبة الى بعض الافراد في  
 مادة الضرورة وبالنسبة الى البعض الاخر في مادة الا ضرورة فلا يلزم ما ذكره من النتيجة لان

الأكبر من غيره في الشكل الأول عقيمة ولا مقام ذهلي إلى الأكبر لئلا يمتنع من أن يكون له وصف لا  
 بالوسط في وقت ما كان الأكبر دائما فيكون دائما له في نفس الأمر فإن من المستحيل أن يكون دائما  
 نفس الأمر وجبر دائما على تقدير يمكن وفيه ضعف لأننا لم أن القياس نقيض على تقدير وقوع العنصر  
 بالفعل كما مر ولأن سلمناه لكن صيرورة ما ليس دائما في نفس الأمر دائما الصغرى وقوعه وما مر بالأمر لا  
 وما لم يكن مستحيلا بل غاية في الباب أنه كاذب ولا امتناع في لزوم الكاذب غير المحال من وقوع  
 الممكن بخلاف الضرورة ولا يمكن أن يكون دائما ضروريا للضرورة والممكن وزعم الشيخ أن المركب من  
 الممكنين قياس كامل لأن بنفسه لأن ذلك كان حجاب بالقوة فلها بالقوة ما لب بالقوة قال ومن لنا  
 من نازع فيه لا يخرج إلى البيان لأن الشكل الثاني والثالث إنما لم يكن كاملا لأن دخول تحت حكم  
 بالقوة فكذلك دخول تحت حكمهما وإنما يكون بينهما لو كان حجاب بالفعل حتى يكون لا خلا في كل ما يقال عليه  
 وبنحو القياس أن الممكن الممكن ممكن حتى جملوا هذه المقدمة من حقها أن يصح قولها بالكلية فثبت  
 فزعموا هم بالفرق بين الشككين وذلك القياس لوجهين أحدهما أن دخول الأصغر في الشككين تحت حكم  
 الأوسط إنما هو باعتبار حكم لم يوجد من الحكم أمثلة الشكل الثاني فلان الحكم على الأوسط غير موجود  
 وأمثلة الثالث فلان دخول الأصغر باعتبار الحكم عليه وهو غير موجود بخلافه فثبت أن الحكم موجود  
 من الحكم والقوة ليست بحسب الحكم بل باعتبار الأمر نفسه وإنما إن دخول الأصغر بالقوة بهما معا  
 وفيها غير معلوم يحتاج إلى نظر فليس يلزم من أن يجعل هذا النوع من الدخول بالقوة القياس غير  
 كامل جعل ذلك النوع كذا وبأن بيانهم إثبات للشيء بنفسه لا معنى له لأن أمكن لب الممكن أن وزعم  
 أيضا أن المركب من الممكنة الضعيفة والمطلقة غير بين لأن الأصغر لما كان لا خلا تحت حكم موجود لم  
 يدرك خلا لا وله من حاله أنه مطلق بخلاف ذلك من الممكنين فإن الفهم يحكم بالجملة أن الممكن  
 الممكن ممكن كما يحكم بأن الضرورى للضرورة والوجود الموجود موجود دائما إذا خلطت  
 الوجوه يشوش الذهن فبما فاجتاج إلى نظر مثل ممكن الضرورى والوجود الممكن ثم يتبين أن ما عكسته  
 عامة ببعض الوجوه المذكورة واعتراض صاحب الكشف على قول الوجهين بأنه لا يلزم من كون  
 من الممكنين غير بين ومشارك للشككين مشارك في جميع الأشياء فهذا الفرق لا يدفع كونه غير بين  
 وعلى الثاني بأن قوة اندراج الأصغر تحت الأوسط في الشككين بين الإنتاج وقوة الاندراج المعلوم  
 هيما لا بين الإنتاج بل علم لعدم اتحاد الأوسط وعلى البيان أن الحكماء الشيخ بأنه مغالطة لأن  
 الأكبر يمكن لذات الأوسط الوصف وذات الأوسط ليس يمكن للأصغر بل وصفه لأن المحولات  
 صفات علمية بتيقن فلا يكون الأكبر يمكن للأصغر نعم لو علم أن الممكن لذات لها حقيقة ممكنة  
 لذات أخرى يكون يمكنها لذات الأخرى كان البيان صحيحا لكنه ليس بتيقن ثم أخذت بنبذ من الشيخ



حيث جعل الاختلاف من الممكنين بينا ومن الممكن الضمني الممكنة والكبرى المطلقة غير يتبين  
 انتاج الأعم للشيء إذا كان بينا فكيف يكون انتاج الأخص لتلك النتيجة يعينها غير يتبين وأن ذلك  
 ذكره في جاحزة التلذذ الى البيان من عدم اندراج الأصغر تحت الأوسط مشتركة بينهما وبين الأول  
 المذكور في يتشترقا ثم في التلذذ ايضا بل هو أولى لأنه إذا كان قولنا ان ج إذا كان بالقوة ب فلها  
 بالقوة مالب بالقوة بيتا فبالأولى ان يكون قولنا ج إذا كان ب بالقوة فلها بالقوة مالب بالفعل  
 بيتا وهذا ظاهر ونحن نقول لئلا ما اردوه على وجهي الفرق فهو منع على منع لأن القوم لما قالوا الشكلا  
 انما يكونان غير كمالين لدخول الأصغر في حكم الأوسط بالقوة قال لا ثم ان عدم كمالهما بناء على ذلك  
 لأن الدخول فيهما ليس باعتبار حكم وجوده لأن الدخول فيه معلوم بخلاف ما نحن بصدده  
 ومن البين ان ليس يتوجه عليه اعتراض واما قوله الاندراج بالقوة للمعلوم ههنا لا يتبين انتاج  
 وليس كذلك لانا اذا علمنا ان ج بالقوة ب والحكم في الكبرى على ما فرضه العقل ب بالفعل فخرج  
 فرضية العقل ب بالفعل بل تحت حكمه بالفعل يحصل الاندراج بالضرورة فلا بد قلت فعمل هذا  
 يجب ان ينتج الكبرى المطلقة مطلقا لأن الحكم فيها لما كان على كماله فرضية العقل ب بالفعل فما  
 فرضية ب بالفعل فينتج الحكم اليه فنقول ههنا الضرورة والامكان متحققان إنما لا يتوقفان  
 على انصاف ذات الموضوع بالوصف العنوا في ولما الاطلاق فلما اجاز ان يتوقف على الانصاف  
 لم يتعد الى الأصغر وإنما المتعدى اليه الامكان فقط وقد صرح الشيخ به في الشفاء حيث قال ولما  
 هذه النتيجة هل تصدق مطلقا لا يجب ذلك لأنه يجوز ان يكون الواحد من ج لا يوجد بالضرورة في  
 وقت حدوثه الى وقت فساده ويكون انما يوجد له أعند ما يكون هو ب فقط فيكون الواحد من ج  
 لا يتفق له بالضرورة ولا أمثل قولنا كل انسان يمكن ان يكتب وكل كاتب يما تس بقوله القراطس وليس  
 ان كل انسان يما تس بقوله القراطس بالاطلاق واما نتيجة حيث فرق بين الاختلاطين فما يقضي من العجوبة  
 الشيء اذا ثبت الأعم والأخص بواسطة والعرض على ما يقرر في العلوم الحقيقية فمن ابن سينا ان يكون  
 انتاج الأعم بيتا وانتاج الأخص ليس كذلك والشيخ لم يجعل جاحزة الى البيان من عدم اندراج الأصغر  
 تحت الأوسط بالاختلاف الوجوه وتردد الذهن في ان النتيجة ههنا مطلقا وممكنة وههنا ج  
 إذا كان ب بالقوة كان له بالقوة مالب بالفعل إلا انه من ابن سينا ان ينتج فاما كما وجب ان يكون  
 لا فذلك وجب ان يكون اخص فلا بد من بيان عدم لزوم الزائد وهذا بخلاف الاختلاف من  
 الممكنين فان بدية العقل قاضية بان لا يزداد في انتاجه على الامكان والكلام في هذا المقام وان  
 الى الاطباء في الاطالة لا تارة لا بد منه ليعلم ان تشنيع المتأخرين على الشيخ الزيلعي هو المخصوص  
 باختراع القواعد وافاضة العوائد بناك عليهم بسؤالهم والزائد مطروح الوهم فكلم من غايته

**يَحْتَجُّ وَأَفْتُهُ مِنَ الْقَدَمِ السَّعِيمِ قَالَ** والنَّيْجَةُ فِي هَذَا الشَّكْلِ تَتَّبِعُ الْكَبْرَى **أَقُولُ** الْمَوْجِهُ الثَّلَاثُ عَشَرَ  
 اخْتِلَاطُ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ حَصَلَ بِأَبْرَدِ سِتَّةٍ وَتِسْعُونَ اخْتِلَاطًا وَهِيَ الْحَاصِلَةُ مِنْ ضَرْبِ ثَلَاثِ عَشْرٍ فِي مِثْلِهَا  
 لَكِنْ لَمَّا اسْتَرْطَفَ لَيْتَةُ الضَّرْفِيِّ سَقَطَ مِنْ تِلْكَ الْجَمْعَةِ سِتَّةٌ وَعِشْرُونَ اخْتِلَاطًا وَهِيَ الْحَاصِلَةُ مِنْ ضَرْبِ  
 الْمُمْكِنِينَ فِي ثَلَاثِ عَشْرٍ فَبَقِيَ مِنَ الْمُنْتَجَةِ مِنْهَا مِائَةٌ وَثَلَاثَةٌ وَارْبَعُونَ اخْتِلَاطًا وَالضَّابِطُ جَمْعَةُ النَّيْجَةِ أَنَّ الْكَبْرَى  
 أَمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْوَصْفِيَّاتِ الْأَرْبَعِ وَهِيَ الْمَشْرُوطَاتُ وَالْعَرَفِيَّاتُ بَلْ يَكُونُ أَحَدُ الشَّعِ الْبَاقِيَةِ وَذَلِكَ  
 لِسِتَّةٍ وَتِسْعُونَ اخْتِلَاطًا حَاصِلَةً مِنْ ضَرْبِ أَحَدٍ عَشْرٍ فِي الثَّلَاثَةِ وَارْبَعِينَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا ذَلِكَ لِإِبْرَةِ  
 وَارْبَعُونَ اخْتِلَاطًا حَاصِلَةً مِنْ ضَرْبِ أَحَدٍ عَشْرٍ فِي رُبْعَةٍ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ كَانَتْ جَمْعَةُ النَّيْجَةِ تَابِعَةً  
 لِلْكَبْرَى وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ فِي غَيْرِ قَيْدِ الْمَضْرُورَةِ وَاللِّدَامِ الْوَصْفِيَّتَيْنِ أَيْ مَا عَدَا الْمَشْرُوطَتَيْنِ وَالْعَرَفِيَّتَيْنِ  
 فَلَنْ كَانَ الشَّافِي أَخَذَ جَمْعَةَ الضَّرْفِيِّ فَإِنْ وَجَدْنَا فِيهَا قَيْدَ الْوُجُودِ أَيْ لِلْإِدَامِ وَاللَّضْرُورَةِ حَذَفْنَاهَا  
 وَكَذَلِكَ إِنْ وَجَدْنَا فِيهَا ضَرْفُورَةً مُخْتَصَّةً بِمَا لَمْ يَكُنْ فِي الْكَبْرَى أَيْ ضَرْفُورَةً كَانَتْ سَوَاءً كَانَتْ ظَاهِرَةً أَوْ  
 اَوْقْفِيَّةً ثُمَّ يَنْظُرُ فِي الْكَبْرَى فَإِنْ كَانَ فِيهَا قَيْدَ الْوُجُودِ كَمَا أَذْكَانَتْ أَحَدُ الْخَاصِّيْنَ ضَمَمْنَاهُ إِلَى الْمَحْفُوظِ  
 مِنْ جَمْعَةِ النَّيْجَةِ وَالْأَكْمَالِ أَذْكَانَتْ أَحَدُ الْعَامِّيْنَ فَالْمَحْفُوظُ بَعْدَ جَمْعَةِ النَّيْجَةِ فَإِنْ قَلَّتْ الْمَصْرُوعَةُ خَلَّ بِكَ رُخْمٌ  
 قَيْدَ وُجُودِ الْكَبْرَى وَلَا يَزِمُهُ فَقَوْلُ مَا ذَلِكَ الْأَخْلَاقُ بِوَجِبَ لِأَنَّهُ ذَكَرَ النَّيْجَةَ فِي هَذَا الشَّكْلِ تَابِعَةً  
 لِلْكَبْرَى فِي غَيْرِ قَيْدِ الْمَضْرُورَةِ وَاللِّدَامِ الْوَصْفِيَّتَيْنِ وَقَيْدَ الْوُجُودِ غَيْرِ الْقَيْدَيْنِ وَلِهَذَا قَالَ بَعْدَهُ وَإِنْ  
 كَانَ أَحَدُهُمَا فِيهَا تَبَعَتِ الضَّرْفِيُّ أَيْضًا وَهُوَ صَرِيحٌ بِأَنَّ النَّيْجَةَ تَابِعَةٌ لِلْكَبْرَى فِي الضَّرْفِيِّ ذَلِكَ أَنَّ الْكَبْرَى  
 أَحَدُ الْوَصْفِيَّاتِ الْأَرْبَعِ اللَّتِي هِيَ الْإِثْنَانِ الْوَصْفِيَّتَيْنِ فَإِنَّمَا تَتَّبِعُ الْكَبْرَى فِيهَا فِي مِثْلِهَا وَهِيَ وَخَمْسَةٌ أَحَدُهُمَا أَنَّ النَّيْجَةَ  
 تَابِعَةٌ لِلْكَبْرَى ذَلِكَ أَنَّ أَحَدَ الشَّعِ وَثَلَاثَتَهُمَا تَابِعَةٌ لِلضَّرْفِيِّ ذَلِكَ أَنَّ أَحَدَ الْأَرْبَعِ وَثَلَاثَتَهُمَا تَابِعَةٌ  
 الْوُجُودِ مِنَ الضَّرْفِيِّ لَا يَتَّبِعُ إِلَى النَّيْجَةِ بِالْإِبْدَالِ بِمَحْدَفٍ وَثَلَاثَتَهُمَا أَنَّ الضَّرْفُورَةَ الْمُخْتَصَّةَ بِالضَّرْفِيِّ  
 لَا يَتَّبِعُ أَيْضًا وَخَامِسَتُهُمَا أَنَّ قَيْدَ وُجُودِ الْكَبْرَى يَتَّبِعُ إِلَى النَّيْجَةِ وَيَعْتَمِدُ عَلَيْهَا وَالْمَصْرُوعَةُ بَيْنَهُمَا وَاحِدًا فَوَحْدًا  
 أَمَّا الدَّعْوَى الْأُولَى فَلَا نَدْلَاجَ الْأَصْفَرِ تَحْتَ الْأَوْسَطِ أَمَّا الْجَائِزَاتُ فَإِنَّ الْكَبْرَى دَلَّتْ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا  
 نَبَتْ لَهُ وَصْفُ الْأَوْسَطِ بِالْفِعْلِ كَانَ لَهُ الْكَبْرَى بِالْجَمْعَةِ الْمَعْتَبَرَةِ فِيهَا لَكِنْ قَدْ ثَبَتَ لَهُ وَصْفُ الْأَوْسَطِ بِالْفِعْلِ  
 هُوَ الْأَصْفَرُ فَيَكُونُ الْحُكْمُ بِالْأَكْبَرِ ثَابِتًا لَهُ بِالْجَمْعَةِ الْمَعْتَبَرَةِ فِي الْكَبْرَى فَإِنْ قُلْتَ هَذَا الْبَيَانُ آيَةٌ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي  
 أَيْضًا فَإِنَّا إِذَا قُلْنَا كُلَّ جَبَّ بِالْفِعْلِ كُلَّ جَبَّ أَمَّا دَامَ جَبَّ فَقَدْ حَكَمْنَا فِي الْكَبْرَى بِأَنَّ مَا ثَبَتَ لَهُ بِالْفِعْلِ  
 ثَبَتَ لَهُ بِالْجَمْعَةِ الْمَذْكُورَةِ فِيهَا وَمَا ثَبَتَ لَهُ بِالْفِعْلِ جَبَّ فَيَكُونُ آيَةً ثَابِتًا لَهُ بِتِلْكَ الْجَمْعَةِ فَقَوْلُ الْأَشْكَالِ  
 جَمِيعُ اخْتِلَاطَاتِ هَذَا الشَّكْلِ يَنْتَجِجُ نَيْجَةً تَابِعَةً لِلْكَبْرَى وَقَدْ سَأَلْتُ الْبَاسِ الْمَصْرُوعَةَ بِقَوْلِهِ تَبَعَتِ الضَّرْفِيُّ أَيْضًا  
 الْآنَ النَّيْجَةُ إِذَا كَانَتْ لِلْكَبْرَى أَحَدُ الْوَصْفِيَّاتِ الْأَرْبَعِ هِيَ أَنَّ الْأَصْفَرَ كَبْرَى مَا دَامَ أَوْسَطُ الْأَوْسَطِ قَدْ  
 حَذَفَ مِنَ النَّيْجَةِ وَمَا حَذَفَ الْأَوْسَطُ مِنْهَا يَنْظُرُ فِي جِهَتَيْهَا وَجَدَتْ تَابِعَةً لِلضَّرْفِيِّ بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ

والكس خالف ضابط هذا القسم وعلم ان الصغرى الضرورية مع الكبرى السالبة الدائمة تنتج ضرورية  
الضابطا نتاجا دائما واخرج عليه بعكس الكبرى ليس تدل على الشكل الثاني قياسا صغريا ضروريا وكبريا دائما  
منها المطلوب بعينه وبالعكس وهو ان يجعل فيخرج النتيجة صغرى لكبرى الاصل ينتج من الشكل الثاني ما  
ينافي الصغرى وجوابا لعكس مع انتاج الضرورية في الشكل الثاني للضرورية وجوابا لمختلف مع انتاج  
الممكنة مع الدائمة فلا شك الثاني في ظهور من ان الصغرى المحتملة مع السالبة الدائمة لو انجحت في احد هذين  
الشكلين انجحت في الاخر ولولم ينتج لم ينتج الدائمة بكل منهما الى الاخر واما الدعوى الثانية في النتيجة  
تابعة للصغرى فلا كانت الكبرى احثا الا في ذلك لان الكبرى دائمة على دوام الاكبر بدوام الاوسط فلما كانت  
الاوسط مستدلة بالاكبر كان ثبوت الاكبر لا صغرى بحسب ثبوت الاوسط فان كان ثابتا الا صغرى  
كان ثبوت الاكبر له ايضا دائما وان كان في وقت كان في وقت وان كان في الجملة كان في الجملة وان كان  
الاوسط مستدلة بالاكبر بالضرورة في كل المشروطتين كان ضرورية ثبوت الاكبر لا صغرى بحسب ضرورية  
ثبوت الا صغرى في الضرورية ضرورية **قوله** لا يتبع قبل الوجود **قوله** اشارة الى بيان  
الدعوى الباقية وانما لا يتبع قبل الوجود من الصغرى لان الكبرى فلان حكمت بدوام الاكبر لكل ما ثبت  
له وصفا لاوسطا ثابتا له لكن يجوز ان لا يكون ثبوت الاكبر مقصودا على وقت ثبوت الاوسط حتى  
ثبت الاكبر لكل ما ثبت له وصفا لاوسطا مادام وصفا لاوسطا فيكون الاكبر ثابتا لا صغرى دائما فثبت  
الدوام والا ضرورية من الصغرى كقولنا كل انسان ضاحك لا دائما وكل ضاحك حيوان مادام ضاحكا  
لا دائما مع كذب قولنا كل انسان حيوان لا دائما وما عدا ذلك بعضهم من ان صغرى هذا الشكل موجبة  
فيكون قبل وجودها سالبة وهي لا تدخل في الانتاج فيها فغيره واما قبل الوجود في الكبرى فيتبعك الاول  
اليتين فان كل الاوسط لما كان هو الاكبر لا دائما كان الا صغرى ايضا كذلك لان الصغرى مع الدوام  
الكبرى ينتج الدوام النتيجة ولما كان هذه الدعوى داخلية فلا تدعى الى بينة برهانها بل يذكرها هيها  
دائما لم يبعد الضرورية المحضه اما من الكبرى كما اذا كانت احثا المشروطتين فلان ضرورية الاكبر مشروطة  
بوصف الاوسط فثبت عندا مكان انتفاء وصف الاوسط كقولنا كل انسان متنجس كل متنجس ضاحك  
بالضرورة بشرط كونه متنجسا مع كذب قولنا كل انسان ضاحك بالضرورة وقوله يجوز ان يكون ضرورية  
الاكبر مقيدة بالاوسط لجواز ان لا يكون مقيدة ايضا وليس كذلك لان الكلام في الضرورية المشروطة واعلم  
ان الضرورية مادام الوصف في غير محال فقد حصل الامر واما من الصغرى فلا فلا يمكن الكبرى ضرورية  
كما حكى العرفيين امكن انتفاء الاكبر من كل ما ثبت له الاوسط فامكن انتفاءه من الا صغرى فلا يكون  
ضرورية بالذات وللفصل في اختلافات القسم الثاني والصغرى دلت على ثبوت الاوسط لذات الا صغرى  
ثبوت الاكبر لذات الا صغرى في وقت معين وهو وقت ثبوت الاوسط فان قيل فيكون النتيجة مع مشروطة



فاما الشكل الثاني فيشترط ان تاجرا من احداهما دوام الصغرى او كون الكبرى مما انعكس سالبته ان الصغرى الوقيته والمشرطة الخاصة مع الكبرى الوقيته لا  
تتجان كحل المضى على المنخف بالخسوف لقرى بالجهتين سلبا وحل على القرى على الشمس الوقيته بما مع امتناع السلب الاول ولا يجاب في الثاني  
ولو جعلت المحول معدلا صار الصغرى موجبة والكبرى سالبته وعدم انتاج الاخص يوجب عدم انتاج الاقم نعم لو اخذنا الوقت في الوقيتين بنج دائرة

٢٦٩

للمشرطة بنج دائرة وندعيها بانتاجها ضرورية لان معنى الكبرى ان كل ما ثبت له الاوسط ثبت له ضرورية  
الاكبر مادام الاوسط مادام له الاوسط ذات الاضغرت ثبت له ضرورية الاكبر لتحقيق شرط الضرورية له وهو  
دوام الاوسط فلنا الضرورية المعبرة في الكبرى الضرورية بشرط الوصف فلا يلزم منها التحقق الضرورية للصغرى  
بشرط الوصف هي ليست ضرورية فالتبر فها هو الضمير غير لازم من الدليل وها هو اللازم غير مطم نعم واخذنا  
لكبرى ضرورية بنج فوات الوصف بنج الاختلاط منها ومن الدائرة ضرورية ومن المطلقة العامة و  
الوجوب يتبين وقيته مطلقة ومن العرفية من سطر وطرة وانك لا تيقن ان فعله في ما تقيت ثبت المحول الرضوع  
كان ضرورية للضرورية دائرة ان دام بثبوتها غير دائرة ان لم يدم بثبوتها فيرفع الامكان الاخص من بين  
القضايا او بيان ذلك سندا صدق كل ج ب دائما او لا دائما انضمه الى قولنا كل ب ب بالضرورية مادام ب  
لنتبع كل ج ب بالضرورية الذاتية والوقية لاننا افعلنا الكبرى اذا اخذت باعتبار وقت الوصف عناهما وان  
اعتبرت بشرط الوصف معنا الانتاج واعلم ان تمام البرهان على الانتاج بيان عدم لزوم الزايد لا  
الدعوى من جهة النتيجة خضع الجهات للازمة لقياس على ما سمعت وذلك بالنقض بالمواد كما نقول  
الاختلاط من الضرورية وكذا المطلق يصدق كل انسان ناطق بالضرورية وكل ناطق حيوان بالاطلاق وجملة  
البينة هي الاطلاق دون امرنا زيد عليه كالدوام او الضرورية وعلى هذا القياس ومن اتفق المتقدمات وحل  
النظر اليها لتحقيق معانيها عرف ان الامر يند على تلك النتائج وان لم يحظر سلب الصورة فنقص قال اما الشكل  
الثاني اقول ان الشكل الثاني بسبب الجملة امران احدهما دوام الصغرى اي كونها احد الدائرتين  
للضرورية والدائرة او كون الكبرى من القضايا الست المنعكسة السوالب هي الضرورية والثالث والدوام  
الثاني فانه لو انقضا كان الصغرى غير الضرورية فللادامة وهي احد عشر للكبرى في احد السبع الغير المنعكسة  
السوالب اخص الصغرى بالشرطة الخاصة والوقية اما الشرطة الخاصة فمن الشرطة العامة والقرية  
واما الوقية فمن البوابة اخص الكبرى بالسبع الوقية واخذنا الصغرى بالشرطة الخاصة والوقية  
مع الكبرى الوقية غير منتج في الضريين الاولين اللذين هما اخص الضرورية بالاختلاف الموجب للعدم اما  
في الصغرى الثاني فلكوننا الاشئ من المنخف بالخسوف لقرى بمعنى مادام منقضا بالخسوف لقرى وفي  
وقت معين لا دائما وكل قرى مضى الضرورية في وقت معين لا دائما مع امتناع السلب لو يذلل الكبرى  
بقولنا وكل شمس مضية في وقت معين لا دائما امتنع الجواب واما في الضرورية الاولى فكما اذا جعلنا المحول  
في الثاني معدلا فلنا كل منخف بالخسوف لقرى المضى الضرورية مادام منقضا او في وقت معين  
لا دائما الاشئ من القمر ومن الشمس المضى في وقت معين لا دائما مع امتناع السلب في الاول الجواب في  
الثاني ومق لم يتبع هذان الاختلاطان في الضريين الاولين لم يتبع سائر الاختلاطات في سائر الضرورية  
لان عدم انتاج الاخص يوجب عدم انتاج الاقم فان قيل الوقتان اذا اتحد وقاهما اتحدتا في امتناع



لكنه من غير شك ان كون الممكنة مع الضرورة الذاتية والوصفية ان الممكنة لا يتبع مع الدائمة لجواز كون السلب عن الشئ بما يمكنه وبالعكس مع امتناع  
سلب الشئ من نفسه بل مع معرفته العامة كبرى لانها اعم من الدائمة نعم لو كانت الكبرى هكذا الخاصتين لزم من صدقها واحدها مطلقه عامته وان  
ستتم من الدائمة واحد الخاصتين قياس في الاول

٢٧٠

الايجاب والسلب بالضرورة لشئيين متوافقين في وقت واحد فلا تراه اذا صدق كل ج ب بالضرورة وفي  
وقت معين لا دائما ولا شئ من آ ب بالضرورة في ذلك الوقت دائما وجب ان يصدق الشئ من ج آ  
دائما ولا ينقض ج آ بالفعل فخصه الى الكبرى ليتبع بعض ج ليس بـ في ذلك الوقت وقد كان كل ج ب بالضرورة  
في ذلك الوقت هـ فاجاب بان ذلك لا يكون دائما وقتين بل بشرط امر زائد وهو اتحاد وقتيه كما وانظر فيما  
من حيث مفهومهما **ثانيهما** كما كون الممكنة مع الضرورة الذاتية والوصفية العامة والخاصة  
الخاصة لكن علم من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى مع الضرورية الوصفية عقيمة فحصل هذا الشرط احد  
الآخرين وهو اما استعمال الممكنة الصغرى مع احتمال الضرورية الثالث واستعمال الممكنة الكبرى مع الضرورية  
الذاتية وذلك لانها لو اتفق الاصلان لزم اما استعمال الممكنة الكبرى مع الضرورية ذاتية الثالث من القضايا  
العشرة الباقية واما استعمال الممكنة الصغرى مع غير الضرورية من القضايا الاثنى عشر الباقية وقد  
بينت من الشرط الاول ان الممكنة الصغرى لا يتبع مع القضايا السبع الغير المنعكس سواها فلم يبق الا  
اختلاط الصغرى الممكنة مع الدائمة والعرفيتين واخص هذه الاختلاطات اختلاط الممكنة الصغرى مع  
الدائمة والعرفية الخاصة وان الممكنة الكبرى لا يتبع مع القضايا الاثني عشر التي هي غير الضرورية والدائمة  
فلم يبق الا اختلاط الممكنة الكبرى مع الدائمة والاختلاطات التي يجب بيان عقمها اثنتي عشرة اختلاط الممكنة الكبرى  
مع الدائمة واختلاط الممكنة الصغرى مع الدائمة ومع العرفية الخاصة اما عقم الاختلاط الاول فلجواز ان يكون  
للسلب عن الشئ دائما ممكن الثبوت لزم مع امتناع سلب الشئ عن نفسه كقولنا الشئ من الرومي يعود  
دائما وكل رومي فهو اسود بالامكان بل الحق الايجاب ولما صدق الاختلاط والحق السلب فواضح لجواز دوام  
السلب عن احد المتباينين وامكان الثبوت للاخر واما عقم الاختلاط الثاني فبعكس ما ذكرى لجواز ان  
يكون للسلب عن الشئ بالامكان دائما كقولنا الشئ من الرومي يبيض بالامكان وكل رومي فهو ابيض  
دائما مع امتناع سلب الرومي عن نفسه وصدق الاختلاط مع امتناع الايجاب ظاهر هذا في الضرورية الثالث  
ولما في الضرورية الاول فلجواز ان يكون الثابت الشئ دائما ممكن السلب عنه وبالعكس كما في التاليين **الثالث**  
اذا بدل مقدما تمام او جعل محمولها معدولا ووضوحه مما ذكر في الشرط الاول وهو ما صار متروكا في المتن  
واما عقم الاختلاط الثالث فلان العرفية الخاصة فلا تستعمل في هذا الشكل **الرابع** واما مدخل الانتاج  
فيرجع الاختلاط الى اختلاط الممكنة الصغرى مع العرفية العامة وهو عقيم لانها اعم من الدائمة والبراشا  
بقوله ولا مع العرفية العامة كبرى وفيه نظر لان عدم الانتاج مع الجزاء لا يوجب عدم الانتاج مع الكل فان  
قلت نحن بخلاف الاقيسة التي مقدما تمام كبر هذا الاعتبار في جميع الاشكال مما يتبع بواسطة انتاج جزئها  
فنقول ذلك لا يوجب الجزم بان جميع الاقيسة التي مقدما تمام كبرية يكون انتاجها التام على الوجه  
الذي ذكرتموه فرب قياس مقدما كبرية ينتج نتيجة لا على الوجه المذكور فان الشئ انما على عدم العلم بالانتاج

وزعم الإمام أن الصغرى الممكنة تنتج مع تكبريات الست ممكنة عامة وتزعم الكثرية أنها لا تنتج مع سوابها وبيان بالعكس والخلف وقد عرفت جوابها ونحن نقول  
لو كانت الصغرى غير المتأني تنتج ضرورة لا تنتج الصغرى الممكنة في الوجبات الست سالبية ممكنة بضم نقيض النتيجة إلى مكس بضم الكبرى وهو قولنا لا  
شيء مما ليس بـ آحق ينتج بعض شيء ليس بـ بالصغرى بل من بعض شيء بالصغرى وقد كان كل شيء ليس بـ بالمكان هذا خلف فإن قلت أنت منعت  
قبل لزوم هذه الموجبة لتلك السالبة فكيف جعلتها لا في نفسها بل في بعضها هذا البيان لا يحفظ حدود القياس قلت جعلتها بعضها لأن كل ما له خصوصية  
لزمها وهو يحقق لموضوع وصدق بقبض النتيجة يحقق هذا الشرط أيضا متى قال بانساج القياس المفروض ضرورة غير اعتراف بل زعمنا ياها فورد الأسكال

٣٧١

ويمكن أن يقال للملاباة بانساج القضية الكبرى انتاج شيء من اجزائها مع القضية الأخرى وبعدم انتاجها عدم  
انساج اجزائها معها ويندفع المنع بهذه العنايتان فإن قيل الصغرى الممكنة مع أحد الخاصيتين تنتج مطلقة و  
الانتزاع بقبضها وهو الدائم مع أحد الخاصيتين قياسا في الشكل الأول وهو محال إجاب بان صدق المطلقة  
بالطريق المذكور لا يدل على كونها بنبذة وإنما يكون كذلك لو كان للصغرى دخل في غير إحدى الكبرى وحدها  
كانت فاما لو فرضنا كذلك للصغرى فالصغرى لكل شيء من غير محيل يكون الأكبر مسلوبا عنه بالفعل والآن  
لنوح الخلف المذكور لا يقال هذا بينه ولادعائكم في الصغرى الممكنة مع الشرطية الخاصة لا نقول لا  
يبين الانتاج في غير الطريق المذكور بل بان نقيض النتيجة مع الكبرى فإن قطعنا النظر عن لادامها ينتج  
ما يتناقض للصغرى في كل من هذه ما دخل في الانتاج فظهر من اعتبار الشرطين أن الاختلالات في هذا الشكل  
أربعة وثلاثون لأن الشرط الأول اسقط سبعة وسبعين اختلاطا حاصلة من ضرب أحد عشر صغرى  
في سبع كبريات والشرط الثاني اسقط ثمانية الممكنات الصغرى مع الدائمة والعرفية والكبرى مع  
الدائمة والشرط الثالث اسقط ثمانية الممكنات الصغرى مع الدائمة والعرفية والكبرى مع  
الدائمة والشرط الرابع اسقط ثمانية الممكنات الصغرى مع الدائمة والعرفية والكبرى مع  
الدائمة والسلب على الطرفين لم يستلزم تناقضهما لكن إذا انتفى الشرط الأول كان غاية ما في الصغرى  
ضرورة الحكم في جميع أوقات الوصف وغاية ما في الكبرى ضرورة الحكم في وقت معين واختلافها  
بالإيجاب والسلب الإيجاب ثمانية ما يجوز صدق ضرورة الإيجاب في جميع أوقات الوصف صدق  
ضرورة السلب في وقت معين آخر القياس إلى شيء واحد والعكس وكذلك انتفى الشرط الثاني إذا اختل  
الإيجاب والسلب المذكورين والآن لا يقتضي تناقضهما قال زعم الإمام أقول الإمام والكثير خالف  
الشرط المذكور أما الإمام فقد زعم أن الصغرى الممكنة تنتج مع الكبريات الست الممكنة السالبة لأن  
الكبرى لو كانت سالبة لكانت على أن الأوسط من الأكبر والصغرى على أن كان نبوة للأصغر فيلزم  
امكان سلب الأكبر من الأصغر لأن إمكان نبوت أحد المتناهيين لشيء يوجب إمكان سلب المتناهي  
الأخر عنه وإن كانت موجبة دلت على لزوم الأوسط للأكبر والصغرى على إمكان سلبه من الأصغر فيمكن  
سلب الأكبر من الأصغر لأن إمكان سلب الأوسط من شيء يوجب إمكان سلب الأوسط عنه وأما  
الكثير فذهب إلى أن الصغرى الممكنة لا تنتج إلا مع السواب الست دون الموجبات بعكس الكبرى ليرتد إلى  
الشكل الأول بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة إلى الكبرى لينتج من الأول بقبض الصغرى فينتج الانتاج  
بالسواب لأن الداليلين لا يقومان على انتاج الموجبات وقد عرفت جوابها أما جواب الإمام فبما مر  
من النقض في اختلاط الصغرى الممكنة مع الدائمة والعرفية فانه يقع من أن إمكان نبوت أحد  
المتناهيين لشيء يوجب إمكان سلب الآخر لأن الدائمة ضرورة إما أن كان غير ضرورة يتركها الدائمة  
والعرفية فلا فأن الأسود يمكن النبوت للرمي من مناف له مع امتناع سلبه عن نفسه والكبرى إنما دلت

عليه وايضا قد بينوا بمثل هذا في الشرطيات فلزمهم الاشكال والحق ان من بين مثل هذا البيان لزم ان يفترق الانتاج الثاني بما لا يكون الزوم بغير  
مقدمة اجنبية فقط والنتيجة في هذا الشكل ينتج الدائمة الضري في غير قيد الوجود وغير قيد الضرورة وان لم يكن في الكبرى ضرورة وصيغة بيان بها  
عرفت في المطلقات دائما لم ينتج هذا الشكل الضري وانه كانا ضروريين لجواز امكان صفة لنوعين ثبتت لاحدهما فقط فيصدق سلب ماله تلك الصفة  
عن الاخر بالضرورة وحمله على تلك الصفة بالضرورة مع امكان تلك الصفة للنوع الاخر ولو جعلت المحول معدلا صدقت الصفة في موجبة والكبرى بالضرورة  
واحتمل ان احكام المقدمة بين ان كانت ضرورية فالأخرى ان كانت ضرورية كان الاوسط ضروري بالضرورة. الاحكام الطرفين ضرورة والنتيجة من الاخر

٢٧٢

على الزوم لو اشتملت على الضرورة وهو ظاهر فلما جاب جوابا لكشي فيما سبق من ان الصفة الممكنة لا تنتج و  
الصفة الضرورية مع الكبرى لم تنتج ضرورة في الشكل الاول قال لنتقم رد على الكشي حيث فرق  
بين الكبرى والسؤال للوجبات في الانتاج لو كانت الضرورية في الشكل الثاني ينتج ضرورة لا تنتج  
الصفة الممكنة مع الموجبات الست لكن المقدم عند الكشي حق فلا بد من التزام التالي بيان الشرطية بضم  
يقض النتيجة الى عكس يقض الكبرى لينتج ما يناقض الصفة الضري مثلا اذا صدق الاشئ من ج ب بالاك  
وكل آ ب مادام آ وجب ان يصدق الاشئ من ج ب بالامكان والا لصدق بعض ج ب بالضرورة فيجعله صغرا  
لعكس يقض الكبرى وهو قولنا الاشئ مما ليس ب آ لينتج من الشكل الثاني ليس بعض ج ب ليس بالضرورة  
وليس بعض ج ب بالضرورة وقد كان الصفة الضري الاشئ من ج ب بالامكان هف فان قلت على هذا الدليل  
شيد ان احدهما ان الموجبة المحضلة لا تلزم السالبة المعدلة فكيف جعلها ههنا الصفة وانما انزيا  
بما لا يحافظ حدود القياس وقد احتزن في هذا القياس عن امثاله اجيب عن الاول بان الموجبة انما لا تلزم  
السالبة لولم يكن موضوعها موجودا وموضوع السالبة ههنا موجودا فصدق يقض النتيجة لا لغير اجاب  
مخفولة وايضا القائل بان نتائج القياس انما حكم مقدمية ضرورة في الشكل الثاني ضرورة معرف بالزوم  
الموجبة للسالبة الاشكال فانه عليه بطريق الالتزام وعن الثاني بان المنطقيين كبر اما يبينون بمثل  
هذا البيان اي بعكس يقض في النتيجة الشرطية فلزمهم الاشكال وهذا انما رد على الكشي لو استعمل  
مثله فالبيان لا الام بر عليه لزم فاك الحق ان من بين انتاج النتيجة بمثل هذا البيان يلزم ان يفترق  
الزوم الثاني في هذا القياس بما لا يكون الزوم بواسطه مقدمة اجنبية فقط وانه مرتبة الاشارة **قال**  
والنتيجة في هذا الشكل ينتج الدائمة **اقول** الضبط في نتائج الاختلاطات في هذا الشكل اما الدوام اما  
ان يصدق على احكام المقامين او لا يصدق فان صدق بان تكون ضرورة تامة والنتيجة دائمة وان  
لم يصدق كانت تابعة للصغرى لكن بشرط ان يحدث منها قيد الوجود وقيد الضرورة ان لم يكن في  
الكبرى ضرورة وصيغة فانه اذا كانت في الكبرى ضرورة وصيغة تبعها الى النتيجة وهذا الكلام مشتمل  
على اربع دعوى **احدها** ان النتيجة تابعة للدائمة والصغرى على التقديرين وبما نرى بالبراهين  
الثلاثة المذكورة في المطامات وعلينا بالاعتبار في طول الكلام باعادتها فلما لم ينتج هذا الشكل ضرورة  
وان كانت مقدمة ضروريةين اما في الضرب الثاني فلجواز امكان صفة لنوعين ثبتت لاحدهما  
فقط بالفعل فيصدق سلب النوع الكلي لتلك الصفة بالفعل عن النوع الاخر بالضرورة وحمله على تلك  
الصغرى بالضرورة مع امكان تلك الصفة للنوع الاخر كانه المبالا المشهور فانه يصدق الاشئ من الجوار  
بفرس الضرورة وكل ركوب زيد فرس بالضرورة مع كذب قولنا ليس بعض الجوار ركوب زيد بالضرورة  
لصدق كل حمار ركوب زيد بالامكان فانه في الضرورة الاول فانه لو جعل المحول امثاله معدلا صدقت

الصغرى

بينهما مباينة ضرورية وان كانت الضرورية كان ضرورة الاوسط ضرورية الثبوت لاحدهما ضرورية السلب عن الاخر فرجع الى القسم الاول وجوابه  
ان الاوسط ضروري الثبوت لذات احد الطرفين وضروري السلب عن ذات الاخر فيبين الذاتين مناط ضرورية والمطلوب المناقاة الضرورية بين ذات  
الاصغر ووصف الاكبر وما ذكرتم لا يفيدها وهذا بخلاف الضرورية مع المشروطية فان المناقاة ينزفع بين ذات الاصغر ووصف الاكبر وانما لا يتعدك الوجود  
الى النتيجة لانه يصدق كل انسان نائم لادائما ولا شئ من الحمار اليقظان بنائم بالضرورة ما دام حمارا يقظانا لادائما مع صدق قولنا الاشئ من الانسان  
بحمار يقظان بالضرورة والفقر فيه عدم اشتراك المقدمتين بالنسبة اليه على شرط ان لا نتاج

٢٧٣

الضغري وجبته والكبرى سالته وانما نتج الضرورية قال الامام اذا كانت احكام المقدمتين ضرورية فالنتيجة  
اما ان تكون ضرورية ولا ضرورية فاما كان فالنتيجة ضرورية اما اذا كانت المقدمة الاخرى ضرورية  
فلان الاوسط يكون ضروري الثبوت لاحد الطرفين وضروري السلب عن الطرف الاخر فيكون بينهما  
مباينة ضرورية وهي السالبة للضرورية واما اذا كان الاوسط ضرورة فلان الضرورية بالضرورية ضرورية  
وسلب للضرورة عن الاوسط ضرورة وضروري فلما كان الاوسط ضروريا لاحد الطرفين الاضروري بالضروري  
الاخر كان ضرورة الاوسط ضرورية الثبوت لاحد الطرفين ضرورة السلب عن الطرف الاخر فيرجع  
الى القسم الاول ضرورة الاوسط صارت حالا اوسط وجوابه ان الاوسط ليس ضروري الثبوت  
احد الطرفين والضروري السلب اوصف الاخر بل الثانية ما الاقدم منه ليس الا المناقاة بين ذات الاكبر  
وذات الاكبر وهو غير لازم والمطلوب في النتيجة المناقاة الضرورية بين ذات الاصغر ووصف الاكبر  
وهو غير لازم فان قلت فان تحقق المناقاة الضرورية بين الذاتين يلزم المناقاة الضرورية بين ذات  
والوصف فانه لو اجتمع الذات مع الذات وكان بينهما مناقاة ضرورية فنقول ذات الاكبر هو ما صدق  
عليه الاكبر بالفعل ففانما ذات الاكبر لا يستلزم الا المناقاة بين ووصف الاكبر بالفعل وذات الاصغر  
وهي لانتا في امكان ثبوت الاكبر لذات الاصغر فلو كانت للضرورية ضرورية مع المشروطية لاجل الوصف  
انجحت ضرورية لان الكبرى ان كانت سالبة ولت على المناقاة الضرورية بين ووصف الاوسط  
ووصف الاكبر ووصف الاوسط لازم لذات الاصغر ومنه الاقدم مناقاة ضرورية مناف للمنزوع  
كان وان كانت موجبة فالأوسط لو وصف الاكبر مناف لذات الاصغر فيكون بينهما مناقاة ضرورية  
وانما اعتبرنا الضرورية الوصفية لاجل الوصف فانما لو كانت بشرط الوصف لا يلزم النتيجة ضرورية  
لان مناقاة المجموع من الذات والوصف لا يجبل ان يكون مناقاة للصفة وكذا لازم المجموع لا يلزم  
ان يكون لازما للجزء ومبينة المقدم في اخو فصل المختلطات على ذلك **وثانيها** ان اذا لم يكن احكام  
المقدمتين ضرورية اذ لا يتم تجزئ في الوجود من الضغري ان اشتملت عليه وقد ذكر في الكتاب  
دعوى اتم وهي ان قيد الوجود لا يتعدك الى النتيجة لا من الضغري ولا من الكبرى لانه يصدق كل انسان  
نائما لادائما ولا شئ من الحمار اليقظان بنائم بالضرورة ما دام حمارا يقظانا مع كذب قولنا الاشئ من  
الانسان بحمار يقظان لادائما ضرورة صدق قولنا الاشئ من الانسان بحمار يقظان لادائما والفقر  
في ذلك عدم اشتراك المقدمتين بالنسبة الى قيد الوجود على شرط ان لا نتاج فان قيل لوجودها  
في احكام المقدمتين او في كليتهما فاما كان فبعض شرط ان لا نتاج مستغنى اما اذا كان في احكام المقدمتين  
فلانها مخالفة الاخرى في كيف فيكون قيد وجودها موافقا لها في كيف ولا نتاج في هذا الشكل  
عن المتقنين في كيف اما اذا كان في المقدمتين معا فلان قيد وجود كل منهما لا ينتج مع اصل





تثبت من الدلتان مع الوقتية الموجبة نتيجان دائمة لما عرفت والنتيجان مع السالبة لا تصدق كل لون كسود بالضرورة ولا شئ من ألوان الأجرام السماوية بسواد بالتوقيت مع صدق قولنا كل كسوف لون جرم سماوي بالضرورة بل واعتبر في الوقتية كون ذلك الوقت من اوقات لذات اول اعتبار في الدلتين اوقات لذات على خلاف المشهور والنتيجان الدلتين بالخلاف المثالين ما يرد نفخا اذا اخذت مقدما على ما هو المشهور .

٢٧٥

المقدتين في اما خبرية او دائمة فان كانت خبرية فاما ان يكون صغري وكبرى حايما ما كان في مع  
الثلاث عشر صارا لمجموع خمسة وعشرين لسقوط واحد بالتكرار فكانت دائمة في مع غير الضرورية  
اعتبارها في اختلاط الضرورية وغير الممكنين لعدم انتاجها فلا يكون الامع العنصري اما صغري او  
كبرى تكون تسعة عشر لسقوط واحد بالتكرار ولا اختلاطات التابعة للصغار بعون **قال تقيي**  
**اقول** قد علمت من قاعدة الانتاج ان اختلاط الدلتين مع القضايا السبع التي لا تنفكس سواها  
نتج دائمة لكنه غير مستقيمة على الظاهري بل فيه تفصيل للبدن التبيين عليه وهو ان كان كانت  
نتج الدلتين بالبراهين التي سلفت وادركت سالت لم تنتج لان عقاد البرهان على عدم الانتاج وعدا  
انعقاد البرهان على الانتاج اما البرهان على عدم فنون اخض هذه الاختلاطات وهو اختلاط  
الضرورية مع الوقتية لا ينتج فلم ينتج شئ مما ادرك لجهوا ان يكون كل من الاوسط والاكبر ضروريا  
لذات الاصغر والاكبر شئ من ذات الاكبر دائم الوجود بل بعدم في بعض الاوقات فلم يثبت الاوسط  
لهما في ذلك الوقت ضرورة توقفنا على وجود الموضوع فكل اصغر اوسط بالضرورة ولا شئ  
من الاكبر باوسط بالتوقيت مع كذب قولنا بعض الاصغر ليس بالاكبر بالامكان العام تصدق قولنا  
كل اصغر اكبر بالضرورة او يكون الاوسط ضروريا لذات الاكبر والاكبر ضروريا لذات الاصغر ولا  
يكون شئ من الاصغر بل دائم الوجود فيكون الاوسط مسلويا عنه في بعض الاوقات فيصير السالبة  
الوقتية صغري مع الضرورية مع ان ثبوت الاكبر بالاصغر ضروري مثلا لكل لون كسوف سواد بالضرورة  
ولا شئ من الالوان الاجرام السماوية بسواد بالتوقيت مع انه لا يصدق ليس بعض لون الكسوف بلونه  
جرم سماوي بالامكان لصدق كل لون كسوف لون جرم سماوي بالضرورة فان قيل الكبرى في المثال  
كانت لصدق بعض ألوان الاجرام السماوية بسواد بالضرورة وهو لون الكسوف مثلا فكذلك لا بد من  
الآن هو عبارة عن كل لون جرم سماوي سواد بالفضل لصدق قولنا ليس بعض لون الاجرام السماوية بسواد  
لانما كلون الشمس على انما نقول للقول بصدق بفيض النتيجة والصغري مع القول بصدق الكبرى بالجمع  
لان الاكبر لما ثبت بالضرورة للاصغر فبعض الاكبر اوسط بالضرورة فلا يصدق السالبة الوقتية في  
المثال لما كان لون الكسوف لون جرم سماوي على ما دل عليه نقيض النتيجة وثبت له السواد بالضرورة  
فبعض لون جرم سماوي سواد بالضرورة وهو من ان لقولنا لا شئ من ألوان الاجرام السماوية بسواد  
بالتوقيت فالجواب ان السواد انما هو ضروري بثبوت لبعض ألوان السماوية في وقت وجوده  
ذات الاكبر ضرورة سلمية في وقت عدمه ويرى بظهر الجواب عن سؤال الافتراق ولما كذب الاوسط  
غير محال بل من ان المراد من عدم انتاج السالبة الوقتية عدم انتاج جزئيا على ما سبق في الاشارة و  
هاخير متعين اما الاصل فلما قرئ المثال اما الاوسط فلما تفاق في كيف على انه لو بدلك الكبرى

بعض الاكبر اصغر وكل اصغر فهو اوسط بالضرورة

يقولنا الاشئ من لون الكسوف بسواد بالضرورة في وقت الترتيب الدائم لا يعلم لون الكسوف في هذا الوقت  
يتم النقص سائما من المنع ضرورة امتناع سلب الاشئ عن نفسه وامتناع البرهان على الانتاج فلعدم  
انتماض البراهين المذكورة اما عكس الكبرى فلان القضايا السبع لو كانت كبرى لم تقبل ولو كانت  
صغرى فالكبرى تكون موجبة فعكسها لا يقيد واما عكس الصغرى فظاهر واما الخلف فلان اللازم من  
سلب الاوسط عن الاصغر في وقت معين وهو لا ينا في ضرورة اثباته في جميع اوقات وجوده لمجرد  
ان يكون وقت السلب خارجا عن اوقات الوجود بخلاف ما ان كانت موجبة اذ النتيجة الحاصلة من الخلف  
ح موجبة فيكون وقتها من اوقات وجود الموضوع امتناع صدق الموجبة عند عدم الموضوع فتكون  
منافية للصغرى هذا اذا اخذت اللقمتان اى الصغرى والوقية على ما هو المشهور وهو ان الصغرى  
ما يكون المحمول ضروريا للموضوع مادام ذاته موجودة والوقية ما يكون ضروريا في وقت معين سواء  
كان ذلك الوقت من اوقات وجود الذات او لم يكن وذلك لعدم التناقض بين الحكم على الاصغر بالحكم  
على الاكبر بحجج بوزن ثبوت الاشئ الواحد الامر معين مادام ذاته موجودة وسلبه عنه في وقت من اوقات  
غير وجوده وما لم يتناقض الحكمان لم ينتج الاختلاط اما لو اعتبر في الوقية كون ذلك الوقت من اوقات  
وجود الذات ولا يعتبر في الدائميتين اوقات وجود الذات بل سائر الاوقات اذ لا بد على خلاف  
المشهور ان تحت الدائميتين مع الوقية دائمتين للنفاة بين ثبوت الحكم في جميع الاوقات وسلبه في  
بعضها او بين ثبوت الحكم في جميع اوقات الذات وسلبه في بعضها والخلف تام مثلا اذا اخذنا الدوام  
بجسبه لانك الوقية على ما هو المشهور كقولنا كل ج ب بالضرورة الازلية ولا شئ من ا ب بالتوقيت  
لا دائما فلا شئ من ج ا دائما ولا لصدق بعض ج ا بالاطلاق فجعله صغرى لكبرى القياس لينتج من الشكل  
الاول بعض ج ليس ب بالتوقيت وقد كان كل ج ب ازا هذا خلف وكذا اذا اخذت الوقية بحسب وقت  
وجود الذات والدوام على ما هو المشهور فانه لو اصدق الاشئ من ج ا لصدق بعض ج ا بالاطلاق  
نضمه الى الكبرى لينتج بعض ج ليس ب بالتوقيت بحسب الذات وقد كان الصغرى كل ج ب مادام وجود  
الذات ههنا فاما المذكور اريد بفضالة لاعتبار الازلية الدائميتين لم يصدق الصغرى ولو اعتبر  
في الوقية وقت وجود الذات لم يصدق الكبرى فظهر ان احدا التغييرين وهو اما تغيير تفسير الدائميتين  
او تغيير تفسير الوقية كان في تحقيق الانتاج فلهذا اورد في الكتاب كلمة والفاصلة لا الواو اذ  
هذه مادام سلب ليس صاحب لكشف ومن تابع من المتأخرين بعد المساعدة عليه وهو بعيد عن التحصيل  
لان المشهور في الوقية ليس باعتبار وقت ما بل باعتبار وقت الذات ووقت الوصف على ما عرفت في  
فصل الجهات ولو كان للمعتبر فيه مطلق الوقت بطل نسبتهم مع القضايا بخلاف صدق الموجبة للصغرى  
او لا تتم مع السالبة الوقية فلا يكون السالبة الممكنة والمطلقة نعم منها وكذا لا يكون الوجودية الا لا تتم

ولما اشكل الثالث فشرطنا وجهته بنجته كما في الاول لا يمتنع الضعفي فانه يتبع في عكسها دون قبل الوجود وانت تعلم ان الضعفي الدائمة مع  
 الفعليات الخمس تنتج مع ما ينتج جنيته ضرورة اجتماع وصفه لا صغر الكبر فلا الوسط جينا ما

٢٧٧

انتم منها الى غير ذلك من السلب لقصر حوايل واحد واحد ومناط عظيم عدم اعتبار وجود الموضوع في  
 السلب ليت شري اذا لم يعتبر ووقت وجود الذات في السالبة الوقتية فمما يعتبرون اوقات وجود  
 الموضوع في السالبة الضعفية والدائمة ولا يعتبرون فان اعتبروا طابسا هم بالفرق ولا فان اخذوا  
 الاوقات فيما بحيث يتناول اوقات الوجود اوقات العدم فلا فرق بين الاولية وغيرها في السلب  
 ان اخذوها بحيث يكون اما اوقات الوجود والعدم حتى يصدق السالبة الضعفية والوقتية فالتحقق ضرورة  
 سلب المحول عن الموضوع في جميع اوقات عدمه لم يتم خلفهم في الموجبة الوقتية كان عواذ ذلك في سلبها  
 لان الاقدم من قياس الخلف في الموجبة نبوت الاوسط البعض افراما لا صغر في وقت وجوده ولا يتنا  
 سلبه الاوسط من جميع افراد الاضغ في اوقات عدمها بل ولم يعتبر في السلب وجود الموضوع لم يتم خلف  
 اصلا لعدم المناقضة بين الموجبة والسالبة تخرج باختلاف الاحكام على ما لا يخفى والمجمل انهم صرحوا  
 بان السلب رفع الايجاب والايجاب بما هو على افراد الموجودة ثم يجدهم لا يعتبرون الوجود في السلب  
 وليس ذلك اعقلته في الكلام عن اللوازم والاحكام **قال طاع الشكل الثالث** فشرطنا سلبه **اقول**  
 بشرط في تنازع الشكل الثالث بحسب اعتبار الجمة فعلية الضعفي كما في الشكل الاول لان اخلا الاختلاف  
 الممكنة وهو ما يقع في الضعفي الممكنة الخاصة مع الضعفية والمشرطة الخاصة في اخلا الضعوب  
 وهما الضعوبان الاولان عقيم فيكون سائر اخلا اطلاق المكان في جميع الضعوب عقيما بيان ذلك بالاختلاف  
 الموجب للعقم لجواز ان يكون نوعان لكل واحد منهما ماضية يمكن حصولها للنوع الاخر فيصح حمل احد  
 الضعفين على ما لا يصفه الاخرى الى المكان وحمل موضوعات الماضية عليها بالضرة مع امتناع حمل  
 احدا النوعين على الاخر الى المكان فاذا فرضنا ان زيد كسب الفرس ولم يركب الحمار وعمر كسب الحمار وزيد  
 الفرس صدق لكل ما هو مركوب زيد مركوب عمر وبالمكان وكل ما هو مركوب زيد فهو فرس بالضرة  
 ولا يصدق بعض ما هو مركوب عمر وفرس بالمكان اصدق فيقتضيه وهو الاثنى من مركوب عمر وفرس  
 بالضرة ولو قلنا بل لا الكبرى ولا اثنى ما هو مركوب زيد كسب الحمار والضرة كان القياس على هيئة الضرب  
 الثاني والحق الايجاب وكل ما هو مركوب زيد فرس هو مركوب زيد والاثنى ما هو مركوب زيد بل فرس  
 هو مركوب زيد بالضرة ما دام مركوب زيد الا ما حصل اختلاط المشرطة الخاصة على هيئة  
 الضعوبين والصادق في الاول السلب في الثاني الايجاب اما صدق هذين الاختلاطين في الاول مع  
 الايجاب في الثاني السلب فكثير وان قد ثبت فعلية الضعفي سقطت من الاختلاطات الممكنة  
 الانقار ستة وعشرون وبقيت الاختلاطات المنتجة مائة وثلاثة واربعون والصابط في جمة النتيجة  
 ان الكبرى لما ان تكون احكام التسع التي هي غير المشرطين والعرفتين او احكام هذا الاربع فان كان  
 كان جمة النتيجة جمة الكبرى يعني ما وان كان ذلك كانت جمة النتيجة هي جمة عكس الضعفي بخلافه



لم ينتج مع العلمين لأن بصدق الشيء من القمر ينخفض بالجنس من القمر بالتوقيت وكل من الفصل القمري بالضرورة الوصفية مع امتناع سلب فصل القمر من  
 المنخفض بالجنس من القمر فلم يعقبتها مع الجميع نعم يلزم من مجرد صدق الخاصيتين سالبية كليهما مطلقة عامة لا يستلزام بقضيهما معها صدق قياس الضمير  
 الدائم والكمي الخاصيتين في الأول والثالث أن يكون الضمير السالبة لا يتم وكلاهما مما يعكس سالبية بآثارهما سبق

٢٧٩

زيد بناهق كان الحق الإيجاب وصدق مع السلب كغير بيان عقم المشروطة الخاصة بجوهر الشرط الثالث وأما  
 إذا كانت الضمير فلأن اختصاص الضمير بلقي صغرها موجبة هو الضمير الأول الضمير الرابع والممكنة  
 عقيمة فيها ما دام أن الضمير بلقي لصدق قولنا كل ماهق مركوب زيداً إمكانه وكما حاراهما بالضرورة  
 أو كل مركوب زيد مركوب عمره إلا مكانه وكان في مركوب زيد مركوب زيد بالضرورة ما دام فرساً  
 مركوب زيد لا دامع أن الحق السلب بالضرورة وصدقها مع حقيقة الإيجاب ظاهر وأما في الضمير  
 الرابع فلا تفرقنا بل بالكمي ولا شيء من الفرع بناهق بالضرورة كان العنصر الرابع الإيجاب بالضرورة  
 وصدق مع السلب غير غامض أما المشروطة الخاصة فهي ليست لزم وحدها مطلقة عامة كما ينبغي  
**هذا الشرط الثاني** انعكاس السالبة المستعملة في ويلزم من هذين الشرطين أن لا تعمل  
 المكنة في هذا الشكل أصلاً موجبة كانت وسالبة وذلك لأن الضمير بلقي استجابت فيما السالبة  
 هي الثالثة الأخيرة واختصاص السالبة لغير المنعكسة الوقتية وهي لا تنتج مع الضرورية التي هي اختلافتها  
 والمشروطة الخاصة والوقتية اللتين هما اختلافتها المركبات في الضمير الثالث والضمير الرابع الكلي هو  
 اختلافتها معاً عقم اختلاط السالبة الوقتية مع الضرورية في الضمير الثالث فلا يصدق قولنا لا  
 شيء من القمر ينخفض بالجنس من القمر بالتوقيت إلا ما دام كل فصل القمري بالضرورة مع أن الحق الإيجاب  
 الضروري لا امتناع سلب فصل القمر من المنخفض بالجنس من القمر ولما اختلاطها مع الضرورية في  
 الضمير الرابع فصدق قولنا كل منخفض فهو فصل القمر بالضرورة ولا شيء من القمر ينخفض بالتوقيت  
 لا دائماً والصادق الإيجاب لا امتناع سلب القمر من فصله وأما اختلاطها مع المشروطة الخاصة في القمر  
 الرابع فصدق قولنا كل المصنوع بالاضافة القمرية منخفضة بالجنس من القمر بالضرورة ما دام لا مضناً  
 لا دائماً ولا شيء من القمر بالمصنوع بالتوقيت والحق الإيجاب لا امتناع سلب القمر من المنخفض بالجنس  
 القمري وأما اختلاطها مع الوقتية في الضميرين فيعرف عن الأمثلة المذكورة أمثلة الضمير الرابع  
 فيعين هذا المثال وأما الضمير الثالث فصدق قولنا لا شيء من القمر المصنوع منخفضة بالتوقيت  
 لا دائماً وكل فصل القمر من المصنوع بالتوقيت لا دائماً مع امتناع سلب فصل القمر من المنخفض وأما اختلاطها  
 مع المشروطة الخاصة في الضمير الثالث فلا تمنا لا ينتج مع العامتين وليس بقيد لا دام مدخل في  
 الاستنتاج إلا لقياس عن السالبيين ولما قلنا انما لا ينتج مع العامتين لأن بصدق الشيء من القمر  
 بمنخفض بالجنس من القمر بالتوقيت وكل فصل القمر بالضرورة ما دام فصل القمر مع امتناع سلب  
 فصل القمر من المنخفض والعرفية العامة في بيان مستدل أن يكون بقا السالبة الوقتية القمر  
 لا ينتج مع المشروطة العامة ولا يدخل بقيد لا دام في الاستنتاج فهي لا تنتج مع المشروطة الخاصة فإن قيل  
 السالبة الوقتية للضمير مع أحد الخاصيتين تنتج سالبية مطلقة عامة ولا انعقد منها ومن بقضيهما



والنتيجة الموجبة في هذا الشكل تتبع عكس الضغنيان لم يكن فيها الضرورة والدوام الوقتيان ولا تبعث عكس الكبرى بدون الوجود والسالبة كالدائمة

٢ ١٠

قياس في الأقل من صغري دائمة وكبرى محاذك الخاصتين اجاب بان المستلزم للسالبة المطابقة مجرد واحد  
الخاصتين لجميع المقدمات كما قر في الشكل الثاني فان كبرى هذا الشكل بعينه كبراه وكان المقصود انما  
اخر بيان عقم اختلاط السالبة الوقتية الصغري مع المشروطية الخاصة وان اقتضى حسن الترتيب  
تقديمه على بيان عقم اختلاطها مع الوقتية بل على بيان عقمها مع المشروطية الخاصة في المقبر الرابع  
يلحق به السؤال والجواب ولوقدمها ايضا لتباينت مقدمات النقض بعضها من بعض بمسألة طويلة  
ومنها من نعم ان الصغري السالبة الوقتية مع المشروطية الخاصة ينتج موجبة جزئية مطلقة عامة  
لانتظام الكبرى مع الموجبة المطلقة العامة التي في ضمن السالبة الوقتية قياسا في الشكل الاول متجا  
لموجبة مطلقة عامة كلية منعكسة الى الموجبة الجزئية المطلوبة ولا امتناع في ذلك فان الشيخ استنتج  
من الموجبات سالبة ومن السوالب موجبة واجيب بان تلك النتيجة ليست الا نزع من القياس  
المذكور بل من الكبرى وبعض الصغري والنتيجة يجب ان تكون لازمة من جميع ما وضع في القياس  
بحيث يكون لكل مقدمة رضاء للزوم واعتراض ان ذلك قاصر في القياسات التي صغر بها الدائمة  
اذ النتيجة حاصلة من مجرد الانيات فيها والحق ان القضايا المركبة اذا اختلط بعضها ببعض وبالبناء  
يحصل اقيسة متعددة فالنتيجة ان توقفت على مجموع الاقيسة فهي نتيجة واحدة لا يمكن نتيجة لها بل  
لبعضها وقد سبقت الاشارة اليها **الشرط الثالث** ان يكون الصغري سالبة ضرورية او  
دائمة فكبراه من القضايا الست المنعكسة السوالب فانه لو انقضى الامر ان كان الصغري احدي  
الاربعة التي هي المشروطتان والعرفيتان لوجب انعكاس السالبة في هذا الشكل والكبرى احدي  
السبع الغير المنعكسة السوالب اختص هذه الاختلاطات وهو اختلاط الصغري المشروطية الخاصة  
مع الوقتية عقيم لانه يصدق قولنا لشي من المنخسف بالخسوف القمري بمضي الاضائة القمرية  
بالضرورة ما دام منخسفا لا دائما وكل قمر منخسف بالخسوف القمري بالتوقيت لا دائما مع امتناع  
سلب القمري من المضي الاضائة القمرية واعلم ان البيان في الشرط الثاني والثالث ليس بتام ولا بد  
فيه من بيان امتناع الايجاب حتى يحصل الاختلاف الموجب للعقم لكن امتناع الايجاب حتى يحصل  
انما يتبين لو كان الاكبر وسلوبا عن الاصغر بالضرورة لذلك يصدق للموجبة الممكنة العامة وسلوبا  
عن الاصغر الى ما قيل في البناء على عدم الدلالة على الانتاج ضعيف لان الدليل على امتناع  
سلب الاكبر عن الاصغر بالموجبة الممكنة نتيجة لافترس تلك الاختلاطات **قال** والنتيجة الموجبة في هذا  
الشكل **اقول** الاختلاطات المنتجة باعتبار الشرط المذكور في كل واحد من الضربين الاولين ما  
واحد وعشرون وهي الحاصلة من ضرب كل موجبات الفعلية الاحدى عشرة في نفسها وفي الضرب الثاني  
ستة واربعون وهي الحاصلة من الضرب بين الدائمتين مع الفعلية الاحدى عشرة ومن الصغريات

كعكس الضعفي بلون الوجود من الموجبة وبدون الضرورة ان لم يكن في الكبرى ضرورة واليتلذذ في المطلقات وبيان عدم لزوم الزيد بالضعف

٢١١

المشرطين والمرفقين مع القضايا الست المنعكسة السوالب في كل واحد من الضربين الاخيرين  
وستون وهي التي تحصل من الضعفات الفعلية الاثنا عشر مع الست المنعكسة وانعقاد القياس  
الضاد والمقدّمات يمكن في كل واحد من الاختلافات المنتجة في باب الضرورة لا في اختلاف الضعفين  
الخاصتين مع الدائمتين في الضرورة بالثلاثة الاولى لا لانعقاد القياس في الشكل الاول من الضعفي  
احكام الدائمتين والكبرى احكام الخاصتين ببديل المقدماتين واما في الضربين الاخيرين فنصنف هذا  
الاختلاف ممكن كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً لا ينام ولا يمشي من الحجر بحاسب دائماً  
هذين الضربين لا يرتدان الى الشكل الاول بالبديل بل بعكس المقدماتين اذا عرفت هذا فنقول في ضرورة  
هذا الشكل اما ان يكون نتيجة للموجبة وهي الضربان الاولان والساكنة وهي الثلاثة الاخرى فان كانت  
منجزة للموجبة فالضعفي منهما اما ان يكون احكام الوصفية الاربعة ولا تكون فان لم تكن احدها تكون  
النتيجة تابعة لعكس الضعفي لان هذين الضربين يرتدان الى الشكل الاول ببديل المقدماتين ثم عكس  
النتيجة وقد تقرر في الشكل الاول ان الكبرى ان لم تكن احكام الوصفية الاربعة تكون النتيجة تابعة للكبرى  
فنتيجة هذا الشكل في هذا القسم عكس نتيجة الشكل الاول ونتيجة الشكل الاول تابعة لكبراه فيكون نتيجة  
هذا الشكل تابعة لعكس كبرى الشكل الاول عكس كبرى الشكل الاول عكس ضعفي هذا الشكل فيكون جملة  
نتيجة هذا الشكل جملة عكس صفراء وهو المطلوب وان كانت الضعفي احكام الوصفية الاربعة فالنتيجة  
تابعة لعكس الكبرى بلون قيد الوجود هي هنا وضم لا دوام الضعفي اما ان النتيجة تابعة لعكس الكبرى  
فلا توافد بديل المقدمات الضعفي بالكبرى انتظم القياس على هيئة الشكل الاول كبراه احكام الوصفية  
الاربعة ونتيجة هذا الشكل عكس نتيجة ونتيجة تابعة لصفراء فيكون نتيجة هذا الشكل تابعة لعكس صفراء  
الشكل الاول عكس كبرى هذا الشكل واما احكام الوجود الكبرى فانها من الضعفي الشكل الاول وجودها  
لا يبعد الى النتيجة واما ضم لا دوام الضعفي فلا يملك كبرى الشكل الاول لا دوام ايتم مع بقائه في  
العكس وان كانت الضرورة منجزة للسلب فالدوام انما على احكام مقدمتي الضعفي الثالث و  
على كبرى الضربين الاخيرين كانت النتيجة دائمة ولا تكون كعكس الضعفي ثم الضعفي التخلو اما ان  
تكون موجبة وسالمة فان كانت موجبة وكان في عكسها قيد الوجود حد ذاتها وان كانت سالمة  
كان في عكسها ضرورة حد ذاتها ان لم يكن في الكبرى ضرورة في ضرورة وصفية لانها لم يصحح بها  
لان الضرورة لا تصور في الكبرى الا الوصفية (اذ الكلام على تقدير عدم صدق الدوام على احدي  
المقدماتين فاذا كانت في الكبرى ضرورة لم تكن دائمة ولا وقتية بل وصفية فهي هنا خمس وعلاوة  
ان الدوام ان صدق على احكام مقدمتي الثالث وكبرى الاخيرين تكون النتيجة دائمة لان هذه الضعفين  
بين استباحهما الراد الى الشكل الثاني وقد سبوان الدوام ان صدق على احكام مقدمتيه كانت نتيجة

دائرة الثانية ان لم يصدق في المقام على احد المقدتين او الكبرى يكون النتيجة كعكس الضعفي المتعارف  
 الى الشكل الثالث والنتيجة تابعة لضعفه وعكس ضعفي هذا الشكل فيكون النتيجة تابعة لعكس ضعفه  
 هذا الشكل الثالث ان يحدف قبل الوجود من الضعفي الموجبة دون السالبة لان قبل الوجود من  
 الموجبة اما سالبة مطلقة وممكنة ولا انتاج منهما في هذا الشكل قيد لا دوام السالبة موجبة مطلقة  
 فهي تنفج مع المقدمة الاخرى لا المقام النتيجة لان دوام الضعفي الموجبة سالبة ولما كان الكلام في  
 الضعفي وبالنسبة لا سالب يكون المقدمة الاخرى سالبة ولا انتاج عن سالبين بخلاف لا دوام السالبة  
 فانها موجبة وهي تنفج مع الموجبة الاخرى لا المقام النتيجة في البعض الواقعة ان يحدف الضعفي من عكس  
 الضعفي فلم يكن في الكبرى ضرورة وصيغة بذلك لان الضرورة لا تكون في عكس الضعفي الا اذا كانت الضعفي  
 سالبة مشروطة مقبولة بحسب مفهوم الوصف فلو تعدت الضرورة منها الى النتيجة في هذا الشكل كانت  
 متعذرة في الشكل الثاني وقد ثبت خلافا للحاشية ان لا كان في عكس الضعفي في الكبرى ضرورة وصيغة  
 تنفج الى النتيجة لان المقدمتين صح تكونان مشروطتين لاجل الوصف فتنبهان سالبة مشروطة لانها حكمنا  
 في الضعفي بان وصف لا ضعف ميا بين الوصف لا وسط مباينة ضرورية وفي الكبرى بان وصف لا وسط  
 لان الوصف لا كبر وميا بين الا لازم مباينة ضرورية ميا بين الملزوم كل فيكون بين وصفي الضعفي  
 الكبرى مباينة ضرورية وهو المظهر وقلا حل المظهر بيان نتائج الاختلاف اعلى ما عرفت في المطابقات من  
 التباين في العكس والخلف والا فتراض وبيان عدم لزوم الزايد على النقص وكذا ذلك قد اغتات عن ايراد  
 صورة تلك فيه ولما افضل النتائج ففي هذا الجدل



الثاني والطابع ضرورية لانه يصدق الاشئ من الفرس بحمار هو مركوب زيد بالضرورة ما دام  
مركوب زيد لا يخلط مع كذب قولنا الاشئ من الفرس بمركوب زيد بالضرورة بل ينتج دأمة

٢١٣

لاجل الوصف استخرج الاحكام المذكورة في العكس ولا اختلاطات فالاول ان الشرطية العامة تنعكس  
كفهمها الثاني ان الشرطية الخاصة تنعكس كعامتها مقيمة بالالفدام في البعض الثالث ان الممكنة في  
الثالث والرابع لا تتبع مع الشرطية الرابع ان الضرورية مع الشرطية تنتج ضرورية في الشكل الثاني  
الخامس ان الشرطيتين في الشكل الثاني والرابع تنتج مشروطة في اختلاط الممكنة مع الشرطية في الشكل  
الاول انه يظهر ان اتاجر ممكنة عامة لان وصفه لا يكون الا وصفه لا يكون الا وصفه لا يكون الا وصفه لا يكون  
لا اصغر وامكان الملزوم لشيء موجب امكان الا لازم له وفيه نظر لغيره في اختلاط الممكنة مع الضرورية  
فان وصفه لا يكون الا ضرورية ملزوم لا يكون الا وصفه لا يكون الا وصفه لا يكون الا وصفه لا يكون الا وصفه لا يكون  
يتحقق الوصف بدون تحقق الذات وذات الاوسط مستلزم لا يكون الا وصفه لا يكون الا وصفه لا يكون الا وصفه لا يكون  
لا يكون وهو ممكن الثبوت لا اصغر وامكان الملزوم موجب امكان الا لازم فيلزم امكان الا يكون الا يكون  
لا يقال غاية ما في الباب ان وصفه لا يكون الا وصفه لا يكون الا يكون الا يكون الا يكون الا يكون الا يكون  
الاوسط بالفعل لا وصفه لا يكون الا وصفه لا يكون الا يكون الا يكون الا يكون الا يكون الا يكون الا يكون  
اننا نقول المعنى للممكنة الضمنية الا ان الاصفري يمكن ان يكون اوسط بالفعل ايضا السوال ان شريك الورد  
والغلط انما هو في المقابلة القائمة امكانا بيجاب الملزوم امكان الا لازم فان مركوبه زيد في المثال المشهور  
ملزوم للفرسية وممكنة للحمار مع امتناع ثبوت الفرسية للحمار هذا اذا اعتبرنا الضرورية لاجل الوصف  
اما لو اعتبرنا بدون الوصف وبشرطه لم ينتج اختلاط الممكنة مع الضرورية الوصفية لما عرفت من ان  
لان قضية الكبرى ح ان الاوسط مع ذاته ملزوم لا يكون وقد حكم في الضمري بان وصفه لا يكون الا يكون  
لا اصغر ولا يلزم من ملزومية وصفه لا يكون الا يكون الا يكون الا يكون الا يكون الا يكون الا يكون  
اما بالوجه الاول فلانه يصدق الاشئ من مركوب زيد بحمار بالضرورة ما دام مركوب زيد مع كذب قولنا  
الاشئ من الحمار بمركوب زيد بالضرورة ما دام حار الا امكان المركوبية للحمار ولعلنا لو جازنا ان  
وصفين لنوعين يتنافيان في احدهما فقط وبقيت احلا الوصفين الاحل المتوحيين والاخر لا حركة الحرارة و  
الجمود الممكنين للسكر والدهن المتنافيين في الدهن فقط فاذ فرضنا ثبوت الجمود للسكر والجمود  
والحرارة للدهن صدق الاشئ من الحار بحامد بالضرورة بشرط كونه حار ولم يصدق الاشئ من الحامد  
بحار بالضرورة بشرط كونه حار اذ كان اجتماع الجمود والحرارة في السكر فكانت قد اطلعت في العكس  
على تفاصيل هذا البحث والسكر انما هو لمحاذاة ملك الكتاب وكذا الظالم ينتج الضرورية مع الشرطية في  
الشكل الثاني والرابع امثلة الثاني فلانه يصدق في فرضنا ان زيد لا يكون الا يكون الا يكون  
للفرس الاشئ من الفرس بحمار هو مركوب زيد بالضرورة وكل مركوب زيد بحمار هو مركوب زيد بالضرورة  
ما دام مركوب زيد لا يخلط مع كذب قولنا الاشئ من الفرس بمركوب زيد بالضرورة بل ينتج سالترا دأمة واما

في الرابع



**الباب الثالث في الاقيسة الشرطية الاقترانية وفيه فصول الاول** فيما يتركب من منضلين وهو ثلثة اقسام القسم الاول ان يكون الاوسط جزءاً ناعماً من كل واحد منهما وينعقد فيه الاشكال لا بدعة لان الاوسط ان كان تالياً في الضعيف مقدماً في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان تالياً فيهما فهو الثاني وان كان مقدماً فيهما فهو الثالث وشرائط الانتاج وعدد الضروريات ووجوه النتيجة وبيان انتاج ما لا يتبين بنفسه في كل شكل في الحملات هذا اذا كان القياس من لزوميتين او اتفاقيتين بتقدير قياسيته واما في المختلطات من اللزومية والاتفاقية فنفضل فيقول ليس شرط في المنهج للسلب كون الاوسط تالياً في الموجبة اللزومية وفي المنهج للايجاب كون مقدمتها فيهما اما مع كون تالياً للضعيف في الاتفاقية او مقدماً للكبرى فيهما واما مع كون الاتفاقية خاصة اما الاولى

٢١٥

في الرابع فليصدق قولنا الاشئ من الحمار يفر من الضرورة وكل كروب زيد حمار بالضرورة مادام مركوب زيد مع كروب الاشئ من الفرس كروب زيد بالضرورة وهذا الكلام مشعر بان لا يعتبر الضرورة بشرط الوصف بل بغيره  
مع الشرط في الشكل الرابع ضرورية وفيه ما فيه **قال البطل الثالث في الاقيسة الشرطية الاقترانية**  
**اقول** ان الحملات فطريات ونظريات كذلك الشرطيات قد تكون فطرية كقولنا كلنا كانت الشمس طالعة كان لها وجود فذلك قد يكون نظرية كقولنا متى وجد المكن وجد الواجب لوجوده فستلحق بالحق الى معرفة الاقيسة الشرطية الاقترانية وقد عرفت ان المراد من القياس الشرطي ما لا يكون مركباً من حليتين سواء كان مركباً من شرطيتين او من شرطية وحلية اما التسمية المركب من الشرطيتين فظاهرة واما التسمية المركب من الشرطية والحلية فتسمية الكلام اسم الجزء الاعظم ولما كان الاخر بمذلاً لاسم من بين اقسامه الخمسة ما يتركب من متصلين لما تقدم من ان اطلاق الشرطية على المتصلة حقيقة دون المتصلة وقع البداية في البحث وهو على ثلثة اقسام لان المشترك بينهما اما ان يكون جزءاً تاماً منهما اى احدهما فانياً او مقدماً او تالياً او اما جزء غير تام منهما اى جزء من المقدم والتالي اما جزء تاماً من احدهما غير تام من الاخرى القسم الاول ان يكون هذا الاوسط جزءاً تاماً من كل واحد من المتصلين وينعقد فيه الاشكال لا بدعة لان الاوسط ان كان تالياً في الضعيف ومقدماً في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان تالياً فيهما فهو الثاني وان كان مقدماً فيهما فهو الثالث وعلى قياس الحملات شريطة انتاجها حتى يشترط في الاول الايجاب للضعيف في كلياته الكبرى في ثلثة اختلافات المقدمتين في كيفية كلياته الكبرى والغير ذلك وعدد ضرورياتها والآخر في الثلثة الاخيرة في الشكل الرابع فاما غير التبرهيمنا ووجوه النتيجة من اللزوم والاتفاق فانه ان كانت النتيجة لزوميتين كانت النتيجة لزومية وان كانتا اتفاقيتين كانت اتفاقية كما ان الحليتين لو كانتا ضروريتين كانتا لنتيجة ضرورية وان كانتا انمايين كانت دائمة وضرورية الشكل الاول بنية بالاعتماد والاشكال الباقية ثنتين بالطرق المذكورة في الحملات من العكس والتبديل الخلف هذا اذا كان القياس من لزوميتين او اتفاقيتين بتقدير قياسيته فان بعضهم نازع في قياسيته وزعم انه لا فائدة فيه كما ينبغي فان قلت هيها سؤالان احدهما ان اجزاء الاتفاقيات لا يميز بينهما فلا يميز الاشكال بينهما بعضهما من بعض فلم ينعقد فيها الاشكال لثاني ان بعضهم ذهب على ما ينبغي الخلف القياس المركب من الاتفاقيات ليس مفيد ولا يلزم من عدم الفائدة عدم القياسية لان المعبر في القياس على ما عرفت من تعريفه استلزامه لقول الآخر لا ذلك فنجيب عن الاول باننا نكتفي في نقاد الاشكال بالامتنان الوصفى عن الثاني بان العلة الغائية للقياس على ما عرفت في هذا القياس الانصاف الى المجهول المتصديق فان كانت النتيجة معلومة قبل تركيب القياس كما سنعرّف لم يبق القياس غاية فلم يكن قياساً لهما القياس المختلط من اللزومية والاتفاقية فغيره فقياس هو ان المطلوب فيه انما التبرهيم في الضرب الثاني والرابع من الاول ضرورية لثاني كليهما والثالث والاربعون

فإنه لا يلزم من عدم موافقة الملزوم مع شيء عدم موافقة اللازم معه لكن يلزم من عدم موافقة اللازم مع شيء عدم موافقة الملزوم معه ولما الثاني فإنه لا يلزم من موافقة اللازم موافقة الملزوم ويلزم من موافقة الملزوم موافقة اللازم وكون الاتفاقية خاصة بوجوب تحقق موافقة الملزوم وكونها عامة بوجوب ذلك أن الأوسط تاليا للصغر كما في الشكل الأول ولما إذا كان مقدما كما في الشكل الثالث فإنه لم يوجب كونه بوجوب صدق الأكبر وعدم منافاته للصغر وألا كان منافيا للملزوم وهو الأوسط ههنا والنتيجة تتبع الاتفاقية في الكيف والعموم والخصوص إلا أن ذلك كانت عامته وهي كبرى في المثالين والصغرى

٢١٦

من الثالث والثلاثة الأخرى من الرابع ولما الموجبة كما في باقي الصغرى من الأشكال الثلاثة فإن كان المطلوب لتسلب أي عدم موافقة الأكبر للصغر بشرط أن نتاجها إياه أمران أحدهما أن يكون الموجبة لزومية فإنه إن كانت الموجبة اتفاقية ولزومية سالت لم ينتج الحكم لأن الاتفاقية حاكم أن الأوسط موافق لحد الطرفين ولزومية لعدم الملائمة بين الطرفين الآخر الأوسط فإذا كان يكون بينهما موافقة وإن لم يكن ملائمة فيكون الطرفين الآخر موافقا لحد الطرفين لأن موافق الطرفين موافق موافقة وإن لم يكن ملائمة فيكون الأوسط تاليا في لزومية الأمر لو كان مقدما فهنا لم ينتج ذلك الحكم فإن الاتفاقية خرجت بنبذ عدم موافقة الملزوم وهو الأوسط مع شيء عدم موافقة اللازم مع شيء لا يستلزم عدم موافقة اللازم مع شيء أو كون اللازم اعم وجواذا استحالة الملزوم وتحقيق اللازم في الواقع بخلاف ما إذا كان تاليا فإنه يلزم من عدم موافقة اللازم مع شيء عدم موافقة الملزوم مع شيء فإلى الشرطين أشار بقوله كون الأوسط تاليا في الموجبة لزومية لكنه لم يشر إلى أن الأوسط شرط الأول ويتضمن الثاني بقوله أما الأول فإنه لا يلزم إلى آخره وإن كان الحكم الإيجابيا في قوة الأكبر للصغر بشرط أن نتاجها أيضا شيئا من الأولين يكون الأوسط مقدما في لزومية فإنه لو كان تاليا فهنا لم يحصل الحكم لأن الأوسط هو اللازم موافق لحد الطرفين ولا يلزم من موافقة اللازم مع شيء موافقة الملزوم مع شيء فلا يلزم منه موافقة الأكبر للصغر ولما إذا كان مقدما فهنا لم يحصل الاتفاقية لأنه لا يلزم من موافقة الملزوم مع شيء موافقة اللازم مع شيء فإيهما أحدهما لا يلزم وهو ما تكون الاتفاقية خاصة ولما تكون الأوسط في الاتفاقية تاليا للصغر ومقدما للأكبر وذلك لأن الحكم إنما يحصل إذا تحقق موافقة الملزوم مع شيء فكون الاتفاقية خاصة عما يتحقق موافقة الملزوم لا نهاتت على تحقق الوسط في الواقع وهو ملزم فلا يلزم تحقق اللازم فيكون موافقا للطرف الآخر اتفاقية خاصة ولما إذا كانت الاتفاقية عامة فلا يلزم أن تكون صغرى وكبرى فإن كانت صغرى وجب أن يكون الأوسط تاليا فيهما حتى يكون القياس على هيئة الشكل الأول لأنه يتحقق لموافقة الملزوم فإن الأوسط لم يكن متحققا في نفس الأمر وهو ملزم فيتحقق اللازم في نفس الأمر فلا يلزم أن يكون موافقا للصغر اتفاقية عامة ولو كان الأوسط مقدما في الاتفاقية لم ينتج لجواز كذب الأوسط كذا في المثالين أيضا وهو الأكبر وصدق الصغر في القضية المنعقدة من الأكبر الغير الواضحة ومن الصغر الصادقة ليست اتفاقية ولزومية وإن كانت الاتفاقية العامة كبرى يجب أن يكون الأوسط مقدما فهنا حتى يكون القياس على هيئة الشكل الثالث لأنه لم يتحقق موافقة الملزوم لجواز كذب مقدم الاتفاقية لكنه بوجوب صدق الثاني فيهما وهو الأكبر وعدم منافاته للصغر فإنه لو كان منافيا للصغر فهو لازم ومنافا لللازم منافا للملزوم كان منافيا للأوسط فلم ينعقد الاتفاقية من الأوسط لأن

والرابع فان النتيجة خاصته وانت تعلم وجوب كلية التزمية وينبغي ان تعلم انه لا يكفي في الاتفاقية العامة صدق التالي بل هو مع عدم منافاته للمقدم ولا  
 القياس المركب من الاتفاقيتين لا يفيد ان العلم به يتوقف على العلم بالأكبر الذي اذا علم علم مع كل امر واقع فانه لا يفتقر في اوضاع الاتفاقية الا  
 الاوضاع الكائنة بحسب الامر بنفسه ولا يفتقر البحث في الاتفاقيات كثير نفع لم تكلم بعد الا في التزميات

كما ينبغي هت ولو كان نالها ما يفتقر للمطلوب لا يخرج بكون صادق في نفس الامر فيكون الاصغر ايضا صادقا  
 ويجوز ان يكون الأكبر وهو مقدم الاتفاقية محال فلا يصدق منهما اتفاقية ولا التزمية والنتيجة في هذه الاتفاقية  
 تتبع الاتفاقية فكيف اما في المنهج للتبطل فلا يشترط ايجاب التزمية فيه فسلبي النتيجة تابع للاتفاقية  
 ولما في المنهج لا يجاب فلا يجاب بالنتيجة كالنتيجة وكذا في العموم والخصوص فان الاتفاقية لو كانت خاصة  
 كانت النتيجة خاصة ولا فاعامة كما ان الالزام في صورتين احدهما ان تكون الاتفاقية علمية وهي كبرى في  
 الشكل الثاني فان النتيجة تخرج اتفاقية خاصة لان القياس يكون منتجا للتبطل والشكل الثاني لا ينتج الاياه  
 فتكون التزمية موجبة للاتفاقية سالبة ويجوز ان يكتفى بصدقها بكونها بل في الالزام الاصغر وصدق  
 للمقدم وهو الأكبر فيكون له الاصغر والأكبر صادق فلا يصدق منهما اتفاقية عامة بل سلبية اتفاقية  
 خاصة والثابت ان يكون الاتفاقية عامة وهي ضمني في الشكل الرابع فان القياس يخرج بكون منتجا للتبطل  
 لانه لو كان منتجا للأكبر لم يتحقق شرط الالزام وهو ما يفتقر للاتفاقية لكونه اوسطا نال فلا اتفاقية  
 العامة والنتيجة سلبية اتفاقية خاصة لجواز ان يكون صدق السالبة الاتفاقية الضمني بكونه التام  
 والمقدم وهو الاوسط صادق فيجوز صدق الأكبر لان صدق الالزام لا يوجب كذب الملزوم وانما صدق  
 الأكبر وكذب الاصغر لنت منهما اتفاقية عامة فلا يصدق النتيجة سلبية اتفاقية عامة بل خاصة لان  
 كذب احد الطرفين كان في صدقها كانت تعلم وجوب كلية التزمية المستعملة في هذه الاتفاقية لان  
 محصل هذه الاتفاقية راجع الى الاستدلال بصدق الملزوم مع تناسق على صدق الالزام مع عدم كذب المقدم  
 مع تناسق على كذب الملزوم مع عدم الصدق هو القياس الاستثنائي وستقفان الشرطية المستعملة فيه يجابان  
 بكون كلية وينبغي ان يعلم انه لا يكفي في الاتفاقية العامة صدق التالي بل يجب مع ذلك ان لا يكون منافيا  
 للمقدم لانه لو وافق الصادق في نفس الامر كل شيء سواء كان منافيا للواقع او غير مناف لم يصدق للملازمة  
 كان بين ان يفتقر اليها يكون موافقا للمقدم فلا يلزمه التالي والالزام ملازمة النقيضين لشي واحد  
 محال وفيه نظر لانه لا يلزم من موافقة يفتقر التالي للمقدم ان لا يلزمه التالي ولما يلزم لو كان يفتقر  
 التالي من الامور الممكنة الاجماع مع المقدم فلو وافقة بين الشيين لا يستلزم امكان اجتماعهما لجواز  
 المناقاة بينهما على ما اخرج الشيخ به وينبغي ان يعلم ان القياس المركب من الاتفاقيتين لا يفيد لتوقف العلم  
 بالقياس على العلم بوجود الأكبر في نفسه وموقع وجود الأكبر في نفسه علم مع كل امر واقع في العالم فانه لا  
 يعتبر في اوضاع الاتفاقية الا اوضاع الكائنة بحسب نفس الامر في نفسه والأكبر موجود في  
 نفسه على تقديره مع سائر الامور الواقعة ومن الامور الواقعة الاصغر فيكون وجوده مع الاصغر معلوما  
 لان لم يفتقر الى الاوسط فلم يفتقر الى الاوسط بينهما ما ينبغي ان يكون القياس مفيدا وانما اعتبر في الاوضاع  
 الاوضاع بحسب نفس الامر لا باعتبار التزمية لانه لو افلح لم يحصل الالزام بصدق الاتفاقية الكلية



فكلمنا الشيخ على الشكل الاول من اللزوميتين انه يصدق قولنا كلما كان الانسان فردا وكل واحد كان عددا وكلما كان زوجا مع كذب قولنا كلما كان الانسان فردا كان زوجا وجهان ان الكبرى على انها اتفاقية ممنوعة الانتاج وعلى انها لزومية ممنوعة الصدق ان لا يلزم كونه زوجا لجميع اوضاع كونه عددا على تغيير المتقدم ومن جملتها كونه فردا على الثالث شكك وهو انه يقتضي اللزوم الجزئي بين التامرين كانا يجعل الاوسط مجموعهما وذلك يمنع صدق النسالة الكلية اللزومية مع اتفاقية على صدقها.

٢١٩

او غير موافق للوسط وهو موافق للاصغر علم بالضرورة انه موافق له او غير موافق وتعيين طريق لا يجب اسلم طريق اخر فنقول على الكبرى موافقة الكبرى على جميع الاوضاع التي من جملتها الاصغر فمجرد العلم بها كاف في حصول الماطم على ان للوافق للوافق لا يلزم ان يكون موافقا للجواز ان يكون لازما لان حيوانية الانسان موافقة لهما بالية الغير الموافقة لناطقة الانسان مع الملازمة بين حيوانية الانسان وناطقة الانسان واما الشكل الثاني فلم ينعقد فيه القياس المركب من الاتفاقيات العامة واللازم صدق الاوسط كذبها معا واما الشكل الثالث فلا فائدة فيه لتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود الاصغر والكبرى معا في الواقع كانت الكبرى موجبة وعلى العلم بكذب الكبرى ان كانت سالبة وهما كذا في ان حصول النتيجة فلما الشغل الرابع فهو عقيم اما في ضرر في الجواب فلجواز كذب الكبرى في الواقع فلم يوافق الاصغر فلما في المختوب الباقية فلا مكان صدق الكبرى في موافق الاصغر قال شكك الشيخ على الشكل الاول اقول ان الشيخ في شفا شكك على الشكل الاول من اللزوميتين وهو انه يصدق قولنا كلما كان الانسان فردا كان عددا وكلما كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الانسان فردا كان زوجا وجوابه ان الكبرى ان اخذت اتفاقية فالقياس لا ينتج لما مر من ان شرط منتج الجواب ان يكون الحد الاوسط مقدما في اللزومية فان اخذت لزومية فهي ممنوعة الصدق وانما يصدق اللزوم زوجية الاثنين عدلية على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع العددية وليس كذلك فان اوضاع الممكنة الاجتماع مع العددية كونه فردا واللزومية ليست لازمة على هذا الوضع وفيه ضعف لاننا نتحذر ان الكبرى لزومية فان كذا كان الانسان عددا كان الانسان موجودا واللزومية ضرورة ان عدلية الاثنين يتوقف على وجوده وكلما كان الانسان موجودا كان زوجا واللزومية ايضا لان تحقق الاثنينية يقتضي الزوجية فلو انج اللزوميتان انتج لبقا تلك الكبرى لزومية وايضا المتقدم ليس هو العددية مطلقا بل عدلية الاثنين والفرعية ليست مما يمكن اجتماعه مع عدلية الاثنين لان مناهات الاثنينية وزوجية الاثنين لا زمنية لعدلية الاثنين على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع معها فيصدق لزومية والحق ما الجواب برقي الشفاه ان الضمري كان يتوجب الامر نفسه على مقتضى القاعدة السالفة في الشرايط واما بحسب اللزوم فيصدق النتيجة ايضا فان نحن برحمان الاثنين فردا لا بد من ان يلزم ان زوج ايضا ونحن نقول ان جونا المناقاة بين طرفي الملازمة فعدم انتاج اللزوميتين ظاهران الحكم في الكبرى يلزم الاكبر لا الاوسط على الاوضاع الممكنة الاجتماع مع الاوسط لاجاز ان يكون معنانيا لا الاوسط لم يندرج تحت الاوسط فلا ينتج القياس لتوقف الانتاج على اندراج اوضاع الاصغر تحت اوضاع الاوسط واما ان لم يجر المناقاة ففي الانتاج نظرا لانا اعتبرنا في الكلية لزوم التالي للمقدم على جميع الاوضاع الممكنة فلا ينج اما ان يعتبر لزوم لكل وضع من تلك الاوضاع او لا يعتبر وان لم يعتبر لم ينج الشكل الاول لاجاز لافضل عن سائر الاشكال لانه في ضرر في الجواب



وذكر الشيخ بان الاول عدم قياسه انفاقة الصغرى ولزومية الكبرى الموجبة في الاول ان نرح بوجود الكبرى لوجودها في الوسط فلم نجف وجود مع الصغرى  
 وجوابه انه قد لا يبينه لموافقة الصغرى عند العلم بموافقة الوسط وذكر في لزومية الكبرى ان السالبة ان النتيجة سالبة للزوم لانه لو لم يكن الكبرى  
 لزوم الوسط لافرض مع <sup>الوسط</sup> هفت وجوابه ان ذلك يقتضي ان كل شيء لزوم شيئا للزوم صدق <sup>النتيجة</sup> صدق السالبة الكلية مع  
 نص يحكم بصدقها

فلان المعلوم في الكبرى لزوم الكبرى للوسط على جميع الاوضاع دون لزوم الكبرى لها لكن الصغرى من  
 اوضاع الوسط فجا ان لا يلزم الكبرى وكيف لا وهم صرحوا بان المقدم في الكلية مستقل اقتضا  
 التالي بحيث لا يكون الشيء من اوضاعه دخل في اقتضائه فلا يكون للصغرى دخل في اقتضائه التالي لا يكون  
 ملزوما له وانما في صرح في السلب فلان قضيت الكبرى سلب للزوم على جميع الاوضاع لا سلب للزوم  
 للاوضاع فجا ان ذلك يكون لانها البعض الاوضاع فيكون ذلك البعض هو الصغرى فان قلت الكبرى اذا  
 كان لازما للوسط اللازم للصغرى لا يبان يكون لازما له والصغرى اذا كان ملزوما للوسط الملزم  
 للكبرى جلت ان يكون ملزوما له فقول ان غنيت بلزوم الكبرى للوسط امتناع انفكاكه عن في الجملة  
 فهو لا يصلح كبروتية الشكل الاول ان غنيت امتناع انفكاكه عن كلياتها فاما معنى الزوم الكلي فيه فيعني  
 الاسكان غير منقطع بتغير العبارات وان اعتبر لزوم التالي لبيان الاوضاع فتعقل اوجبة الكلية  
 يتوقف على اعتبار لزومات غير معدودة للاوضاع غير معدودة وانه متعسر او متعسر فاطنك  
 باثباتها وايضا الزوم التالي بالقياس الى كل من الاوضاع بان كان جزئيا عادلا لشكال على النتائج اذ  
 غاية ما فيه لزوم الكبرى لا من جزئيا وان كان كلياتها عادلا لكلام فيه فيتوقف اعتبار لزوم الكلي على  
 اعتبار لزومات كلية غير متناهية وانه محال ايضا المعبر في الجزئية ان كان للزوم او سلبه  
 للمقدم وبعض الاوضاع جازا اجتماع الموجبة الجزئية والسالبة الكلية على الكذب حيث لم يلزم التالي  
 للمقدم ويلزم شيئا من الاوضاع ولان كان للزوم او سلبه للمقدم فقط اجتماع السالبة الجزئية ولزوم  
 الكلية على الكذب حيث يكون التالي لازما للمقدم ولا يلزم بعض اوضاعه ونقول ايضا لو بنى للزوم  
 في الشكل الاول لزومية لا يفتقر لزومية جزئية في الشكل الثالث بالعكس والخلف وعلى الثالث شك هو  
 انه لو بنى للزومية في لزمية لم يحقق الملازمة الجزئية بين كل امرين الاتعلق الصدها بالآخر حتى الضد  
 والتقيضين بجواب سطح مجموعهما يقال كل ما ثبت مجموعهما ثبت احدهما وكما ثبت مجموعهما ثبت الآخر  
 فقد يكون اذا ثبت احدهما ثبت الآخر فان قيل الملازمة الجزئية بين امرين كانا طاجرة الصلة لانه لو  
 فرض احدهما مع التلك او مع ملزوميه لغير الثاني فيكون لازما الاول على بعض الاوضاع فيصدق للملازمة  
 الجزئية بينهما اجاب بان لو كان كان لم يصدق السالبة الكلية للزومية للملازمة الجزئية بين مقدمها  
 ونايلها مع نص يحكم بصدقها بل لم يصدق الموجبة الكلية ايضا للملازمة بين مقدمها ونقيضها اليها  
 المناهية للزوم الكلي واللازم ملازمة التقيضين لشي واحد وان محال اما على المذهب لمعتبر او غير  
 الكلام في مقدم صادق **قال** وذكر الشيخ بان الاول عدم قياسه **اقول** قد بينت مما تقدم ان القياس  
 المركب في الشكل الاول من الصغرى الانفاقة والكبرى للزومية الموجبة فيفيد وينبع موجبة انفاقة  
 لان وجود الملزوم مع شئ موجب وجود اللازم مع <sup>النتيجة</sup> **قال** الشيخ الاول انه لا يكون قياسا لانه غير مفيد

الأوسط المذكور هو في الضعيف لا اتفاقية معلوم الوجود فيكون الأكبر الذي هو لازم معلوم الوجود  
 لأن العلم بوجود المألوم يوجب العلم بوجود اللازم فلا يخفى وجوده مع الأصغر لأن الأمر ثابت في  
 الواقع ثابت مع كل وجود ومفروض وجوابه أن المظم ليس وجود الأكبر في نفسه بل موافقة للأصغر  
 فربما يكون خفية لا يثبت لها إلا بعد العلم بما لا زمت للأوسط ووافقة للأصغر في عبارة الكتاب  
 مساهلة لأن الضمير في قوله لا اعتد للعلم بموافقة الأوسطان عادا إلى الأصغر فقد بان بطلان  
 الأصغر لا يوافق الأوسط بل الأمر بالعكس لأن عادا إلى الأكبر فذلك لأن الكبرى لزومية لكن المراد  
 العلم بموافقة الأوسط أي بطريق القلب في الجواب نظر لأن القياس مشتق على ثلثة أمور أحدها  
 العلم بوجود الأوسط ثانياً هما لازم الأكبر الأوسطان هما مساعدة للأصغر والعلم بالنتيجة حاصل  
 بدون الاتفات إلى الأمر الأخير المذكور هو عين الضعيف فان من علم بوجود الأوسط وانه ملزوم للآخر  
 علم بوجود الأكبر في الواقع فعمل وجوده مع كل شيء فلو كان المركب من الاتفاقية وللزومية قياساً  
 كان لكل واحدة من المقدتين دخلاً في فائدة العلم بالنتيجة لكن الضعيف لا دخل لها في فائدة العلم  
 بالنتيجة وكذلك قد ظهر من اشتراط إجبال للزومية في المنهج للتسلب أن الضعيف الموجبة الاتفاقية  
 والأكبرى للتسليم للزومية لا يتجان وندم الشرح إنما يتجان سالت لزومية أي أن الأكبر ليس باللازم  
 للأصغر فانه لو يلزم الأكبر الأصغر لزم الأكبر الأوسطان فرض مع الأصغر فالأوسط ليس لزم الأكبر  
 على بعض الأوضاع وقد كان الكبرى سالت لزومية كلية هفت وجوابه أنه لو صح ما ذكره لوجب أن  
 يكون كل شيء لازم للأمر لما لكل شيء لأن كل شيء إذا فرض مع المألوم استلزم اللازم فكل شيء من فهو  
 على بعض الأوضاع ملزوم لذلك اللازم أو وجب أن يكون عالم يلزم شيئاً معيناً لا يلزم أي شيء كلاً  
 فانه لو لم شيئاً ما كان لازماً للشيء المعين إذا فرض مع المألوم ولو التزم صدق التالى بناء على الشكل  
 الثالث لمقتضى الملازمة بين أي أمرين كانا أو على انعكاس الموجبة الكلية للزومية لزومية فانه  
 متى وجد أحدهما مع الآخر وجد أحدهما فقد يكون إذا وجد أحدهما وجد أحدهما مع الآخر ويلزم من كون  
 أحدهما وجد الآخر في غير ما عدا صدق التالى الكلية للزومية مع أنهم صرحوا بقصد  
 ومناط البتة هناك امران أحدهما تفسير الموجبة الكلية يلزم التالى على جميع الأوضاع الممكنة  
 الاجتماع فانا إذا قلنا متى صدق المجموع صدق هذا الجزء ومتى صدق المجموع صدق الجزء الآخر يعني  
 الأوضاع وهو صدق المجموع قد يكون إذا صدق هذا الجزء صدق الجزء الآخر لكن من الجلي أن يكون  
 المجموع منافي للجزء كما أن كان مجموع الضدين أو النقيضين فالجزئية اللازمة ليست مما يقع عليها  
 التعارف فلا ينتج القياس وكذلك قلنا متى تحقق المجموع تحقق الجزء فكل واحد من الأوضاع وهو تحقق  
 المجموع قد يكون إذا تحقق الجزء تحقق المجموع وهي ليست جزئية متعارفة عليها الجواز منافية للمجموع فانا

[illegible][illegible]

ينبغي مع الصغرى الصغرى من الثالث بصدق ايضا كما كان كلاب آ و نكلاج آ وان ينبغي مع الكبرى الكبرى الاكبر من الثالث مجموعهما ينبغي المظهر من الثالث مثاله قوله نعم  
الثاني قد يكون اذا كان د ه فكل ج ب وقد يكون اذا كان كل و ن كلاب آ ينبغي قد يكون اذا كان قد يكون اذا كان د ه فكل ج ب وقد يكون اذا كان د ه فكل ج ب  
لا ينبغي قد يكون اذا كان كلاج ب نكلاج آ وان ينبغي مع الصغرى الصغرى من الاول ويصدق ايضا كما كان كلاب آ فكل ج ب فان ينبغي مع الكبرى الكبرى من الاول  
ومجموعهما ينبغي المظهر من الثالث مثاله في القسم الثالث قد يكون اذا كان كلاج آ د ه فكل ج ب وقد يكون اذا كان د ه فكل ج ب وقد يكون اذا كان د ه فكل ج ب  
ج آ د ه فكل ج ب وقد يكون اذا كان د ه فكل ج ب وقد يكون اذا كان د ه فكل ج ب وقد يكون اذا كان د ه فكل ج ب وقد يكون اذا كان د ه فكل ج ب  
نكلاج آ فقد يكون اذا كان كلاج آ فكل ج ب وقد يكون اذا كان د ه فكل ج ب وقد يكون اذا كان د ه فكل ج ب وقد يكون اذا كان د ه فكل ج ب

[illegible]

والقياس وهو ان في مقدمة غير فلا بد ان يكون تاليا في الاصغر والا كبر وينتج التاليف مقدما بينهما وانما  
 يكون كذلك لو كانت تلك المقدمة صغرى ومن ههنا يظهر ان تلك المقدمة يجب ان تجعل كبرى  
 المقدمة والقياس في القسم الثاني وصغرى المقدمة المتساوية المقدم وكبرى المتساوية التاليف المقدمين  
 الاخرين ولان انتظام تلك المقدمة كبرى مع المتساوية التاليف على هيئة الشكل الاول المشترك بينهما  
 لينتج الاستنتاج ومخالفته البيان في الاقسام الثلاثة للبيان الاول انما هو بهذا القدر والفرق في شئ  
 اخر من ان القسم الثاني قد يكون ان كان كل في ذلك ب قد يكون ان كان ذلك ب في ذلك ب في ذلك ب  
 ان كان ذلك ب في ذلك ب في ذلك ب في ذلك ب في ذلك ب في ذلك ب في ذلك ب في ذلك ب في ذلك ب في ذلك ب  
 الملازمة المساوية بينهما يصدق كلما كان كل في ذلك ب في ذلك ب في ذلك ب في ذلك ب في ذلك ب في ذلك ب  
 الشكل الاول قد يكون ان كان كل في ذلك ب في ذلك ب في ذلك ب في ذلك ب في ذلك ب في ذلك ب في ذلك ب  
 ج انتم كبرى مع كبرى القياس لينتج من الاول قد يكون ان كان ذلك ب في ذلك ب في ذلك ب في ذلك ب في ذلك ب  
 ينتج الحكم من الشكل الثالث مثال القسم الثالث انما هو هذا الصغرى من القسم الاول والكبرى من الثاني  
 ط القسم الرابع عكس ذلك وبما يظهر مما ختم لما كان تال المقدمات الاخرى من الملازمة المساوية  
 بقية التاليف ومقدما الطرفين المتساويين في جميع الاقسام فان لم يعتبر الوضع المذكور كانت مع  
 المقدمة المتساوية المقدم على هيئة الشكل الثالث كما اذا اعتبر كثره لا ينتج الا بشرط ان يجابها ومع  
 اما اشارة التاليف على هيئة الشكل الرابع وهو ينتج مع غير المتساوية الجزئية لان الاستنتاج من بعد  
 عن الطبع فلا بد ان هذا اعتبر الوضع المذكور فان الشرايط في هذه الفصول تابعة لقيام البراهين  
 واعلم ان البيان في هذه الاقسام منظوم في اتماء اول ثلاثة بيان الاستنتاج بمقدمة اجنبية فان استلزام  
 الملازمة المساوية للاصغر والا كبر لا يشارك القياس في حنا صلا لا الملازمة المساوية المذكورة في القياس  
 ولا الاصغر والا كبر ولا هو لازم لمقدمات القياس بل هو لازم لاستلزام الملازمة المقدمة المركبة من  
 الجزئية المتساوية فنتج التاليف مع مقدمة القياس ولازم المجموع لا يجبل ان يكون اول الشكل من اجزائه  
 وانما ثانيا فلا تالام الملازمة المساوية ليست مستلزما للاصغر والا كبر بل هو مع احكام مقدمتي القياس  
 المتصلة لا تعدد بتعدد المقدم وانما ثالثا فلا تالام بيان بالشكل الثالث وللمعنى ثالثا في استنتاج فكيف  
 استعمل ههنا اخر بعد اخرى قال وان كانت احكام المقدماتين التي اقمتم فان بيان الاستنتاج في  
 جميع الاقسام انما هو بجعل الملازمة المساوية بين المتساويين حلا في الوسط سواء كان احكام المقدماتين  
 كليتين او لم تكن ثم ان ههنا طريقا اخر لبيان الاستنتاج ان كان احكام المقدماتين كليتين وهو ان يجعل الملازمة  
 مقدم الكليتين للطرفين المتساويين من الاخرى جدا لوسط بحيث يستعمل الملازمة في الكتاب كان للمضامنة  
 هو اليه اذ لا داخل عليه الام الجزم ملزوما فيكون الاوسطان بجعل الطرفين المتساويين من الاخرى





ويجوز أن يعرف مقدم الكلية في قوة كلية جزئية ما أو السالبة الكلية في قوة كلية وكلية ما إلى الموجبة في قوة كلية مقدم الجزئية في قوة جزئية وكلية  
 إلى الموجبة الجزئية في قوة جزئية وجزئية ما إلى السالبة الجزئية في قوة كلية لأن لم يشغل المتناظران كان على المؤلف منتج في شكل تام مع رعاية القوى المذكورة  
 وحسب القسم الأول كون أحدهما بعينه وبكليته مع نتيجة التأليف منه ما ومع كلية عكسها منتجا المقدم متصلة كلية وفي القسم الثاني يجب كون نتيجة  
 التأليف مع ما إلى أحد المتصلتين متوافقتين في الكيف منتجة لتألى الإثبات وكونها مع أحد طرفي موجبة كلية منتجة لتألى سالبة وفي القسم الثالث والربع  
 يجب إما استنتاج المقدم كإلى القسم الأول وإما استنتاج التالي كإلى القسم الثاني من القسم الثالث وللبعض في الكل من الثالث إما استنبطه بعد

الحاصل باعتبار المقدمة الكلية حرفي في جميع الصور وان كانت مشاركة التالى الاستنتاج من الشكل الثالث  
بمخالفة الطريقة الأولى فانما ان كانت مشاركة التالى كان الطرف الحاصل منها كليات الاستنتاج من  
الشكل الاول على ما لا يخفى **قال** يجب ان يعلم ان جزئية مقدم الكلية **قول** المشاركة الى قواعد نافعة  
في البحوث لا تميز منها ان جزئية مقدم المتصلة الكلية في قوة الكلية او متى صدقت المتصلة الكلية  
ومقدما جزئي صدقت ومقدما كلي اما اذا كانت موجبة فلان المقدم الكلي ملزوم للجزئي والجزئي  
ملزوم للتالى المقدم الكلي ملزوم له ولما اذا كانت سالبة فلان الجزئي اعم من الكلي ولذا لم يستلزم  
الاعم لشي اصله لم يستلزم الاخص اصله فانه لو استلزم جزئيا الاستلزم اعم جزئيا وقد فرضناها  
سالبة كلية هبت ومنها ان جزئية التالى السالبة الكلية في قوة كلية اى متى صدقت السالبة الكلية واليهما  
جزئي صدقت واليهما كلي لان العام اذ لم يلزم الشيء اصله لم يلزم الخاص اصله فانه لو لم يلزم الخاص في  
الجملة لزمه العام في الجملة ومنها ان كلية التالى الموجبة الكلية في قوة جزئية لان الجزئي لازم للكلي ولازم  
اللازم لازم ولا يابده لعبد الكلية في قوة هاتين القوتين لتحقيقها في الجزئية ايضا ومنها ان كلية  
الجزئية في قوة جزئية اذ في الموجبة فلان الخاص فلا استلزم شيئا جزئيا استلزمه العام كذلك فانه  
لو لم يستلزمه العام لم يستلزمه الخاص اصله اما في السالبة فلان الخاص اذ لم يستلزم شيئا جزئيا  
لم يستلزمه العام فكذلك فانه لو استلزمه العام كليا استلزمه الخاص كذلك ويمكن البيان بهذا الشكل  
الثالث ولا فسطا المقدم الكلي ومنها ان كلية التالى الموجبة الجزئية وقد ظهر بيانها ومنها ان جزئية  
تالى السالبة الجزئية في قوة كلية لان اعم اذ لم يكن لازما في الجملة لم يلزم الاخص كذلك **قال** ان لم  
يشتمل المشاركان على التاليف منتهج **قول** المانع من شرايط النوع الاول ونتائج شرع في النوع الثاني  
وهو ما لا يشتمل المشاركان فيه على التاليف منتهج الانتقاء شرط من شرايط الانتاج بفعل رعاية القوى  
المذكورة اى القواعد الست حسب ما قال في حق كذا وكذا بشرط في القسم الاول لهما ان احدهما ان  
يكون احدهما المتصلين كلية وبانهما انرا اذا اخذا احدهما المشاركون بنفسه ويجب ان يفرض كلية ان لم  
يكن كليا واخذ نتيجة التاليف بين المشاركون اى يقبلانها منتجان وان لم يكونا على التاليف منتهج فخذ  
نتيجتهما واخذ عكس تلك النتيجة كليا اى يفرض عكسها كليا وان لم تفكس كليا كان احدهما المشاركون  
بنفسه ويجب ان يفرضه مع نتيجة التاليف كلية عكسها المفروضتين منتجا المقدم المتصلة الكلية  
وهذا الشرط مصرح به في الكتاب وفي قوله منتجا المقدم متصلة كلية اشعار بالشرط الاول ولما ان القسم  
الثاني فلا يخرج اما ان يكون المتصلتان فيه متفقيتين في الكيف او مختلفتين فان كانتا متفقيتين فشرط  
كون نتيجة التاليف مع التاليف المتصلتين اى مع احدهما المشاركون ان المشاركون ههنا التالى منتجة  
للمشاركون ههنا ان كانتا مختلفتين فشرط ان يكون نتيجة التاليف مع احدهما في الموجبة منتجة للتالى



والأوسط في القسم الثاني أما في الموجبتين فسلب ملازمة المنتج من المشاركون لنتيجة الثالثية مستندة على كون ذلك الشيء من جنس ب قد يكون ذلكا  
 قد فكل ب أن منتج قد يكون أن كان ليس كما كان في ذلك الشيء من جنس ب أو ليس كما كان وقد فلا شيء من جنس ب أيان أن يكون ليس البتة فلا كان لا شيء  
 من جنس ب فلا شيء من جنس ب يلزم الأصغر الانتاج ذلك التقدير مع الصغرى ياه من الثاني وهذا التقدير كبرى فيلزم الأكبر ايضا الانتاج لازم ذلك النتيجة  
 وهو قولنا ليس البتة فلا كان لا شيء من جنس ب فكل ب أع كبرى ياه من الثاني وذلك لازم كبرى واما في السالبيين فلا قيمة المنتج من المشاركون لنتيجة  
 التأليف مسألة ما سبق لأن المقدمتين سالبات والنتيجة تلك بعينها أي أن ان بتقدير ملازمة كل ب ألا شيء من جنس ب يلزم الأصغر الاستلزام مقدم مع

من الثالث قد يكون ذلكا لا شيء من جنس ب أو قد يكون ذلكا كبرى ومجموعهما منتج المظم من الثالث هذا اذا  
 كان احدا المشاركون بعينه مع نتيجة التأليف متباعدة لتمام الكلية ولما اذا كان لا مشاركا بكلية مع نتيجة  
 التأليف منتجا فالأوسط بعينه ذلك والبيان لا يختلف إلا أنه لا بد من رعاية قوة من القوى المذكورة  
 فان استلزام المشاركون لنتيجة التأليف في قوة استلزام المشاركون الكلية لها واما اذا كان احد  
 المشاركون مع عكس نتيجة التأليف الكلية منتجا فالأوسط ملازمة عكس نتيجة التأليف الكلية المشاركون  
 المنتج فعلى تقدير بها يصدق طرفا النتيجة اما احدهما في ذاته على ذلك التقدير المشاركون مستلزم للعكس  
 الكلية فهو مستلزم للمشاركين في عكس الكلية وهما يستلزمان مقدم الكلية المشاركون مستلزم لمقدم  
 الكلية وهو مستلزم او ليس يستلزم للطرف الغير المشاركون المشاركون مستلزم للطرف الغير المشاركون  
 من الكلية اذ ليس بجعله كبرى لقولنا المشاركون ملزوم لنتيجة التأليف لأن التقدير ملزوم  
 لعكسها الكلية والنتيجة عكس عكسها فقد يكون او قد لا يكون اذ لو وجد نتيجة التأليف وجد الطرف الغير  
 المشاركون من النتيجة فله الطرف الآخر فان قولنا المشاركون ملزوم لنتيجة التأليف مع المقدرة الا  
 منتج لم من الثالث وان جعلنا الاوسط في هذا القسم ملازمة نتيجة التأليف المشاركون المنتج كما اخذه  
 المحصر لم يتم البيان وكلاهما ليس يستقيم على الإطلاق **قال** والأوسط في القسم الثاني **اقول** المقدمتان  
 في القسم الثاني اما ان تكونا متوافقتين في الكيف ومختلفتين فان كانتا متوافقتين فاما موجبتان  
 او سالبتان فان كانتا موجبتين فالأوسط سلبي ملازمة المنتج من المشاركون لنتيجة التأليف  
 لاستلزام طرف في النتيجة اما احدهما فالات ذلك التقدير وهو ليس البتة فانه تحقق نتيجة التأليف متحقق  
 غير المنتج اذ جعلناه كبرى لاحكام المقدنتين لقائلا كليا كان او قد يكون اذا كان الطرف الغير المشاركون  
 تحقق غير المنتج اخرج من الشكل الثاني ليس البتة او قد لا يكون انما تحقق الطرف الغير المشاركون متحقق  
 نتيجة التأليف اما في الطرفين الاخر فالات نتيجة التأليف ظلم يستلزم غير المنتج اصلا وجب ان لا  
 يستلزم المنتج اصلا فاما الاستلزام لنتيجة المنتج جزئيا فقد يكون اذ انما تحقق نتيجة التأليف متحقق نتيجة  
 التأليف المنتج وكلما تحققت تحقق غير المنتج لان فرضنا ان احدا المشاركون مع نتيجة التأليف منتج  
 للمشاركين الاخر فيكون نتيجة التأليف مستلزمة لنتيجة المنتج جزئيا والتقدير انما الاستلزامه اصلا هفت  
 فاذا صدق ليس البتة فلا تحقق نتيجة التأليف متحقق المنتج ضمناء مع المقدرة الاخرى المقابلة كليا كان  
 او قد يكون اذا كان الطرف الغير المشاركون تحقق المنتج منتج ليس البتة او قد لا يكون اذا كان الطرف الغير  
 المشاركون تحقق نتيجة التأليف مثله قد يكون اذا كان ذلك الشيء من جنس ب قد يكون اذا كان ذلكا  
 ب أفقد يكون اذا كان ليس كليا كان ذلك فلا شيء من جنس ب فكل ب أع كبرى ياه من الثاني وذلك لازم كبرى  
 تقدير ليس البتة اذا كان لا شيء من جنس ب فلا شيء من جنس ب يلزم الأصغر والا كبرى اما الزوم الأصغر الانتاج

قال الصغرى بواسطة القياس المنجى له واستلزامه اياه مع الصغرى الاصغر من الثاني والصغرى صغرى ويلزم الاكبر ايضا الاستلزام ذلك المنجى مع الاكبر  
اياه من الثاني والاكبر صغرى واما في المختلطين فلا فقه مقدم للوجبة نتيجة التاليف مثالهما سبق الا ان الصغرى سالت حجة ونتيجة التاليف تلك  
بعينها الا ان الاستلزام بالبرهان الاكبر موجب جزئي ببيان ان تقدير ملازمة ذلك لا معنى من حجة ويلزم الاستلزام مقدم باواسطة استلزام القياس المنجى  
لثاني الصغرى يستلزم ثانيا الصغرى والمنجى الصغرى المنجى الاصغر من الثاني والصغرى صغرى ويلزم الاكبر ايضا لان عكس ذلك التقدير

٢٩٩

ذلك التقدير مع الصغرى اياه من الشكل الثاني هكذا قد يكون ان كان ذلك فلا شئ من حجة وليس التتر  
ان كان لا شئ من حجة فلا شئ من حجة ب فقد لا يكون ان كان ذلك فلا شئ من حجة او هو الاصغر واما الزوم  
الاكبر فلا ان ذلك التقدير لا فقه هو قولنا ليس التتر ان كان لا شئ من حجة ان كل ب آ فانه لو لم يصدا  
على ذلك التقدير لصدق ب فبضمه وهو قد يكون ان كان لا شئ من حجة ان كل ب آ فقد يكون ان كان  
لا شئ من حجة فلا شئ من حجة ب وكل ب آ وكلما كان كك فلا شئ من حجة ب فقد يكون ان كان لا شئ  
من حجة فلا شئ من حجة ب ولمقدّر خلا فقه واذ اصدق قولنا ليس التتر ان كان لا شئ من حجة آ  
فكل ب آ يجعله كبرى القياس لينجى ليس كلما كان ذلك فلا شئ من حجة او هو الاكبر وقد وقع في المتن بدل  
غير المنجى للمنجى من المتشاركين وهو سهو وان كانت المقدمة ثمان سالتين فالأوسط ملازمة المنجى  
من المتشاركين نتيجة التاليف لصدق طرف النتيجة حجة اما احدهما فلا يستلزام نتيجة التاليف والمنجى  
واستلزامها غير المنجى فيكون نتيجة التاليف مستلزما لغير المنجى واما المقدمة ثمان ان الطرف لا غير  
المشارك ليس مستلزما لغير المنجى يجعلها صغرى وذلك المقضية اللازمة كبرى لينجى من الشكل الثاني  
ان الطرف لا غير المشارك ليس مستلزما لنتيجة التاليف واما الاخر فلا ان ذلك التقدير لا جعلناه كبرى  
للمقدمة القائلة ان الطرف لا غير المشارك لا يستلزم المنجى انجى من الثاني ان الطرف لا غير المشارك لا  
يستلزم نتيجة التاليف مثالهما سبق لان المقدمة ثمان سالتين والنتيجة هي بعينها موجبة ببيان  
ان بتقدير ملازمة كل ب آ لا شئ من حجة آ يلزم الصغرى استلزام مقدم تلك الملازمة وهو لا شئ من  
حجة آ ثانيا الصغرى وهو لا شئ من حجة ب بواسطة القياس المنجى له فانه يصدق على ذلك التقدير كلما  
كان لا شئ من حجة آ فلا شئ من حجة ب وكلما كان كذلك فلا شئ من حجة ب وكلما كان لا شئ من حجة  
آ فلا شئ من حجة ب فاذ جعلنا هذا الاستلزام كبرى لصغرى القياس هكذا ليس كلما كان ذلك فلا شئ من  
حجة ب وكلما كان لا شئ من حجة آ فلا شئ من حجة ب لينجى من الثاني ليس كلما كان ذلك فلا شئ من حجة آ  
وهو الاصغر ويلزم الاكبر ايضا لانا اذ جعلنا ذلك التقدير كبرى لكبرى القياس هكذا ليس كلما كان  
ذلك فكل ب آ كلما كان لا شئ من حجة ب فكل ب آ انجى ليس كلما كان ذلك فلا شئ من حجة او هو الاكبر وانكنا  
للمقدمة مختلطتين من الايجاب السلبا لوسط ملازمة مقدم للوجبة نتيجة التاليف لا فقه  
بصدق طرف النتيجة اما احدهما فلا ان نتيجة التاليف ملزمة ثانيا لمتاثر لانها ملزمة لمقدم  
الوجبة فقد استلزم ان يكون احد طرفي الوجبة مع نتيجة التاليف منجيا ثانيا الى السالبة فان كان الطرف  
المنجى لزم من الوجبة هو المقدم فنقول كلما تحقق نتيجة التاليف تحقق نتيجة التاليف ومقدم المؤثر  
وكما تحقق تحقق ثانيا السالبة فكما تحقق نتيجة التاليف تحقق ثانيا السالبة وان كان الطرف المنجى  
هو الثاني فنقول كلما تحقق نتيجة التاليف تحقق مقدم للوجبة وكما تحقق مقدم للوجبة تحقق ثانيا

نتيجة التاليف



والأوسط في القسم الثالث كانت النتيجة مقدم الصغرى والكبرى موجبة فلا من نتيجة التاليف المنعج مثاله كما كان الاشئ من حج آفته وقد يكون اذا كان  
 وقد نكلب آينج قد يكون اذا كان الاشئ من حج آفته فقد يكون اذا كان وقد فلا اشئ من حج آيا ان ان بتقدير ملائمة الاشئ من حج الكل ب آيلزم  
 وأخرج بتقدير كل ب آيلزم مقدم وهو اشئ من حج آويلزم واليه وهو قد لصدق القياس للنتج لمقدم الصغرى المستلزم لتاليها وهو قد ويلزم  
 الأكبر ايضا ونتاج ذلك لتقدير مع الكبرى لياها من الاول الكبرى صغرى ان كانت الكبرى سالبة فالأوسط ملائمة المنعج لنتيجة التاليف والمساك آاف  
 الات الكبرى سالبة والنتيجة قد يكون اذا كان كما كان الاشئ من حج آفته فليس كما كان وقد فلا اشئ من حج آيا ان ان بتقدير ملائمة كل ب الاشئ من حج  
 آيستلزم الاشئ من حج آمقدم الصغرى ومقدم الصغرى تاليها من الاول وذلك التقدير ينتج مع الكبرى الأكبر من الثاني والكبرى صغرى ان كانت

فكما تحقق بنتيجة التأليف تحقق في الموجبة وكما تحقق بنتيجة التأليف تحقق في السالبة بواسطة القياس  
للمذكور وتحجب اشتراط امر اخر وهو كون الموجبة كلية بخلاف ما اذا كان الطرف المنبج مقدم للثبوت  
واذا ثبت استلزام نتيجة التأليف في السالبة بجعله كبرى في السالبة لينتج من الثاني ان الطرف الغير  
المشارك لا يستلزم نتيجة التأليف طاماً الاخر فلا تارة اذا استلزم نتيجة التأليف مقدم للموجبة كان مقدماً  
الموجبة وهو الطرف الغير المشارك مستلزماً للنتيجة التأليف بحكم الانعكاس من ماله ما سبق الا ان  
الضغري سالبه جزئية ولكن كبرى وموجبة كلية والنتيجة تلك يعينها الا ان الاضغري سالبه الج اكبر وموجب  
هكذا ليس كما كان دقه فلا شيء من ج ب وكذلك كان قد نكل ب ب ان ينتج قد يكون اذا كان ليس كما  
كان دقه فلا شيء من ج ب فقد يكون اذا كان قد فلا شيء من ج ب الا انه بتقدير ملازمة قد فلا شيء من ج ب  
يلزم الاضغري ان مقدم هذه الملازمة وهو لا شيء من ج ب استلزم في الاضغري دقه لا شيء من ج ب  
بواسطة القياس المنبج في الاضغري فانه يصدق على ذلك لتقدير كما كان لا شيء من ج ب فلا شيء من  
ج ب او كلب آ وهما ينتجان لا شيء من ج ب وكما كان لا شيء من ج ب فلا شيء من ج ب وانما قلنا بصدق  
على ذلك لتقدير كما كان لا شيء من ج ب فلا شيء من ج ب او كلب آ لانه كما كان لا شيء من ج ب انور وكما  
كان قد نكل ب آ وكما كان لا شيء من ج ب ان نكل ب آ فاصدق كما كان لا شيء من ج ب فلا شيء من ج ب  
بجعله كبرى في الاضغري لقياس لينتج من الثاني ان ليس كما كان دقه فلا شيء من ج ب وانه الاضغري يلزم الا  
ايضاً لانه عكس التقدير **قال في الاوسط** في القسم الثالثان كانت النتيجة **اقول** في القسم الثالث  
يشترط فيه ما استنتج من المقدم كذا القسم الاول واستنتج الثاني كذا في القسم الثاني فان استنتج  
المقدم فلا يخرج اما ان يستنتج مقدم الضغري او مقدم الكبرى وكذا استنتج الثالث في القسم الرابع  
والمستم لم يتغير من الالف بين الاولين **فيما** في مقدم الضغري فلا يخرج اما ان يكون الكبرى وموجبة او سالب  
فان كانت الكبرى وموجبة فالوسط ملازمة بنتيجة التأليف المنبج من المتساكين لانه خرج يلزم الا  
والاكبر اما الاضغري فلا تارة كما تحقق للمشارك المنبج تحقق بنتيجة التأليف وكما تحقق ليس المستلزم  
المشارك المنبج تحقق في الاضغري وهو الطرف الغير المشارك منهما فقد يكون او قد لا يكون اذا تحقق  
بنتيجة التأليف بتحقيق الطرف الغير المشارك من الضغري في المقدم فلا شيء من ج ب فلا شيء من ج ب  
المعطاة طاماً المقدم الثانية تارة فلا تارة كما تحقق للمشارك المنبج تحقق بنتيجة التأليف هما ينتجان مقدم  
الضغري فكما تحقق للمشارك المنبج تحقق مقدم الضغري وكما كان او ليس بالنتيجة اذا كان مقدم الضغري  
تحقق فيهما فكما كان او ليس بالنتيجة اذا كان المشارك المنبج تحقق في الاضغري واما الاكبر فلا تارة كبرى  
الفايلة كما كان او قد يكون ان كان الطرف الغير المشارك تحقق للمشارك المنبج اذا جلتها صغري  
للملازمة للمقدرة انبج كما كان او قد يكون ان كان الطرف الغير المشارك في الكبرى تحقق بنتيجة التأليف

النتيجة في الكبرى السالبة فلا يسطر ملازمة من المتشاركين لنتيجة التاليف من أنه كلما كان كل ج ب فذلك وليس كلما كان قد فبعض ب أ ينتج قد يكون  
 إذا كان كلما كان كل ج ب فذلك وليس كلما كان قد فذلك أياً من أن بتقدير ملازمة كل ج ب لكل ج ب يلزم الأصغر لاستلزام مقدم ح مقدم الضعفي المستلزم  
 لتاليه ويلزم الأكبر أيضاً كل ج ب المستلزم تالي الكبرى وذلك ينتج مع الكبرى بانه من الثاني والكبرى صغرى وحكم القسم الرابع حكم القسم الثالث  
 انه ينتج الموجبة للكبرى من الأول إذا كان تالي الضعفي الموجبة للكبرى بعينها وبكيفية مع نتيجة التاليف وعكسها كلياً منتهى المقدم الكبرى الموجبة للكبرى من الأول  
 والأوسط ملازمة نتيجة التاليف مقدم الضعفي ولا يخفى عليك بيانها وبيان سائر الاشكال والاعتروب في كل قسم ويجب ان تعلم ان اعتبارنا في الانتاج كون  
 النتيجة بحيث يلزم من المقدمتين بوصف بشايرهما بما يناسب به المحطو اذ عرفت انتاج شئ ما يحكمه تناجده وقد وليت الشرط المذكور في المحطو بالكتاب  
 ١٣٠ فان ذلك ليس بناه على دليل العظم بل العدم  
 الاطلاع على دليل الانتاج

في كل ج ب

من أنه كلما كان لا شئ من ج ب فذلك وقد يكون إذا كان قد فذلك أياً من أن بتقدير ملازمة كل ج ب لكل ج ب يلزم الأصغر وان كل ج ب  
 فقد يكون إذا كان قد فلا شئ من ج ب لأنه بتقدير ملازمة كل ج ب لكل ج ب يلزم الأصغر وان كل ج ب  
 ح يستلزم مقدم الأصغر وهو لا شئ من ج ب فانه حين التقدير يستلزم تاليه وهو قد فذلك لصلة التاليف  
 المنتج لمقدم الضعفي فانه يصدر كلما كان كل ج ب فلا شئ من ج ب أو كل ج ب أو هو بالبيان لا شئ من ج ب  
 وهو مقدم الضعفي المستلزم لتاليه هو قد فذلك وإذا استلزم كل ج ب فلا شئ من ج ب أو قد فذلك يكون إذا  
 كان لا شئ من ج ب فذلك وهو الأصغر ويلزم الأكبر ايضاً إذا جعلنا الكبرى القياس صغرى فذلك البتة  
 كبرى ينتج قد يكون إذا كان قد فلا شئ من ج ب أو هو الأكبر وإذا كانت الكبرى سالبة فلا وسط ملازمة  
 المنتج من المتشاركين لنتيجة التاليف لنتيجة التاليف يستلزم مقدم الضعفي كما عرفت غير مرة  
 ومقدم الضعفي يستلزم تاليه وهو الطرف الغير المشارك منها ولا فنتيجة التاليف يستلزم الطرف  
 الغير المشارك من الضعفي قد لا وهو الأصغر ولا جعلنا الكبرى وهو ليس بالمتشاركين وقد لا يكون إذا كان  
 الطرف الغير المشارك منها متحقق المنتج صغرى وذلك لتقدير كبرى نتج الأكبر وسالمة ما سبق إلا ان الكبرى  
 سالبة والنتيجة قد يكون إذا كان كلما كان لا شئ من ج ب فذلك وليس كلما كان قد فلا شئ من ج ب أو  
 بتقدير ملازمة كل ج ب فلا شئ من ج ب أيكون لا شئ من ج ب مستلزم لمقدم الضعفي وهو مستلزم  
 لتاليه أي قد فيكون لا شئ من ج ب مستلزم فذلك وهو الأصغر وذلك لتقدير ينتج مع الكبرى الأكبر  
 من الشكل الثاني إذا جعلنا الكبرى صغرى القسم الثاني اذ يستنتج تالي الكبرى السالبة والأوسط ملازمة  
 المنتج من المتشاركين لنتيجة التاليف اذ على هذا التقدير نتيجة التاليف ملزومة للنتج والنتج ملزوم  
 للطرف الغير المشارك من الموجبة فيكون نتيجة التاليف ملزومة للطرف الغير المشارك منها وهو لا  
 وكذا نتيجة التاليف ملزومة للمشارك الاخر وهو تالي الكبرى والطرف الغير المشارك منها ليس ملزوم  
 لتاليه بانه من الثاني الأكبر من أنه كلما كان كل ج ب فذلك وليس كلما كان قد فبعض ب أ ينتج قد يكون  
 إذا كان كلما كان كل ج ب فذلك وليس كلما كان قد فذلك أياً من أن بتقدير ملازمة كل ج ب لكل ج ب يلزم  
 الأصغر لاستلزام مقدم الأصغر وهو كل ج ب على ذلك التقدير مقدم الضعفي وهو كل ج ب  
 المستلزم لتاليه هو قد فيكون كل ج ب ملزوم فذلك وهو الأصغر ويلزم الأكبر ايضاً لأن تاليه تالي  
 الأكبر وهو كل ج ب استلزم تالي الكبرى إذا كان متحقق كل ج ب فذلك فكل ج ب وكلما تحقق بعض ج ب  
 بجعله كبرى كبرى القياس هكذا ليس كلما كان قد فبعض ب أ كلما كان كل ج ب فبعض ب أ ينتج من الثاني  
 ليس كلما كان قد فذلك أياً من أن بتقدير ملازمة كل ج ب لكل ج ب يلزم الأصغر وان كل ج ب  
 الثالث في الشرط لانتاج النضلة الجزئية وبيان الانتاج إذا كانت المقدمتان موجبتين كليتين  
 وكان تالي الضعفي بعينها وبكيفية مع نتيجة التاليف وعكسها كلياً منتهى المقدم الكبرى فانه ينتج الموجبة

في كل ج ب

القسام الثلاثة تكون الأوساط جزءا تاما من احدى ما عير تام من الاخرى وانما يكون ذلك اذا كان احد طرفي احكام المقدمتين شرطية هي المقدمتين الاخرى  
تتشاركان في احد طرفيهما مثالهما كان ج د فكما كان آ ب فكذا كان ج د فكما كان آ ب فكذا كان ج د فكما كان آ ب فكذا كان ج د فكما كان آ ب فكذا كان ج د  
الجملة المتصلة الا ان المشاركة جملة وهي من شرطية ونتيجة التاليف بهما من قياس شرطية من قياس جملي بشرط ان لا ينتاج بعد الضرب في كل  
شكل من كل قسم يعرف من ثمة

الكثير من الشكل الاول الاوسط مالا في نتيجة التاليف المقدم الضمني فعلى هذا التقدير كلما تحقق مقدم  
الضمني تحقق تاليفها وبنية التاليف وكلما كان كذلك تحقق مقدم الكبرى لان المقروض كذلك كلما تحقق  
مقدم الضمني تحقق مقدم الكبرى وكلما تحقق مقدم الكبرى تحقق تاليفها وهو الطرف الغير المشاركة فيها  
فكلما تحقق مقدم الضمني تحقق الطرف الغير المشاركة من الكبرى يجعلها كبرى الملائمة المقدمتين  
لينتج من الثالث قد يكون ان لا تحقق نتيجة التاليف تحقق الطرف الغير المشاركة من الكبرى وهو الاكبر  
فكلما صدق التقدير المذكور صدق الاضمر لانه عين التقدير وكلما صدق الاضمر صدق الاكبر فكلما صدق  
التقدير المذكور صدق الاكبر والتقدير المذكور هو الاضمر فكلما صدق الاضمر صدق الاكبر وهو المظهر  
مثاله كما كان د ه فكلا ج ب وكلما كان بعض ب آ فكذا ينتج كلما كان د ه فكل ج ب فقد يكون اذا كان  
كل ج ب آ فكذا لا يتغير مالا في ج ب آ فكذا يصدق كلما كان د ه فكل ج ب آ وهو الاضمر وقد قلنا ان الضمير  
ان د ه يستلزم كل ج ب فكلما كان د ه فكل ج ب آ فكلما كان كذلك فبعض ب آ فكلما كان  
د ه فبعض ب آ فنتج الى الكبرى لينتج من الاول كلما كان د ه فكذا ينتج كبرى الملائمة المعطاة ضمير  
لينتج من الثالث قد يكون اذا كان كل ج ب آ فكذا هو الاكبر وهذا ما وعد ذكره حيث قال لا يفهم ان اثنين  
بعد فلان قلت بنية التاليف في هذا المثال بعض ج لان احدهما مشاركين جزئي فكيف جعله كلياً فنقول  
احدهما مشاركين وان كان جزئياً لكنه في قوة الكل لانه مقدم متصلة كلياً على ما عرفت من القوى المذكورة  
واعلم انه يمكن ان يقال في بيان ذلك الانتاج انه على تقدير صدق المقدمتين كلما صدق الاضمر صدق  
الاكبر والاجتاج الى تقدير مالا في نتيجة التاليف المقدم الضمني ولا الى تركيب لقياس من الشكل الاول  
وذلك ظاهر هذا كله في بعض من رتب الشكل الاول ولا يخفى عليك بيان الضمير وبطلان ما رتب  
سائر الاشكال في الاقسام الاربعة بعد استحضار الشرط والضوابط الكلية في البراهين ويجب ان تذكر

انا اعتبر في الانتاج كون النتيجة بحيث يلزم المقدمتين وكونهما مشاركين في هذا وسط تناسباً اي  
المقدمتان به المظهر فلا بد من المحافظة على ذلك في استنتاج الاقضية المذكورة ثم ان عرفت انتاج بعض  
الاقضية المذكورة بحكم انتاجها ولا يعتد بشرط المذكورة وهو مشاركة المقدمتين في هذا الاوسط كان جزء  
من المقدمتين او من التاليفين او من مقدم احدهما او تاليف الاخرى فالحق بالكتاب فان عدم الحكم بالانتاج  
ليس بناء على دليل العمم بل لعدم الاطلاع على دليل الانتاج **قال القسم الثالث** ان يكون الاوسط جزءاً تاماً  
**اقول** القسم الاخير من الاقسام المنقذة في الاقترانات اكثر من متصليتين او يكون الاوسط جزءاً  
تاماً من احكام المتصليتين غير تام من الاخرى وانما يكون تاماً من احكام المتصليتين اذا كان جزءاً جزئياً  
وانما يكون جزءاً من المتصلة فيقصر لو كان جزءاً شرطية فلا بد ان يكون احد طرفي احكام المتصليتين شرطية  
هي المقدمتين الاخرى تتشاركان في احد طرفيهما وذلك الشرطية اما متصلة او منفصلة وعلى التقديرين انما

انما كانت القضية انما كانت



فكون الخالفة مجتهدين كما في قياس جزء الجوهري ان كانت احدهما جزئية فمتصلة جزئية وان كانت احدهما سالبة فسالبة جزئية من الطرفين مقدمة هذا واليها  
 ذلك وعكسها لان اول طرفان يلزم عناد الحقيقة لا الشك السالبة الجزئية لا يخرج للاختلاف وان لم ينفى عنه انتاج الموجبة الجزئية

٣٠٣

لا يفتقر لان الطرفين اعلى الاصغر والاكبر في الموضع اما ان يتغيرا او يتخذان تغايرا لم يخل من ان يكون  
 الاوسط نقبضا لكل منهما او لا يكون والاول باطل الاستحالة من انقضاء الشيء الواحد لشيئين والآخر اما ان  
 لا يكون نقبضا للشيء منهما او يكون نقبضا لواحد منهما دون الاخر والاول يقتضي كذب الحقيقة بل الحقيقة لا يمكن  
 اجتماع طرفيها او اجتماعهما والثاني يقتضي كذب احدهما والتقدير خلافه ههنا وان اتخذنا يلزم عناد  
 الشيء لنفسه لان الاكبر معاند للاوسط والاوسط معاند للاصغر فيكون الاكبر معاندا للاصغر في نفسه  
 والجواب ان الاثم ان الطرفين ان تغاير كذبت حكم المتصلين قوله لان الاوسط ان لم يكن نقبضا  
 لاهل الطرفين كذبت المنفصلة المركبة منهما قلنا الاثم وانما يكون كذلك لو وجب تركب المنفصلة  
 من الشيء فيقبضه وليس كذلك لجواز تركبها من الشيء مساوي يقبضه فلم يجوز ان يكون تركب كل  
 منفصلين من الشيء مساويا فيقبضه ويكون تركيب احدهما من القيصين والاخرى من الشيء و  
 مساويا فيقبضه سلمناه لكن الاثم انهما لو اتخذا الزم عناد الشيء لنفسه بل لزوم الشيء لنفسه وهو ظاهر  
 نقول ان الشيخ لا يتعرضوا عليه ولا المذكور في كتاب الشفا ليس ذلك بل ان الحقيقة بل ان الحقيقة لا يتحيز  
 حقيقة لان الطرفين ان اتخذا معاندا للشيء نفسه وان تغاير كذبت المنفصلتان لوجود قسم ثالث  
 خارج عن طرفيها او ورد على انتاج هذا القياس المتصلين انه بيان بواسطة قياس بخالفة مقدما  
 مقدمات اصل القياس في الحدود فان الاوسطين يقبض الاوسط في اصل القياس والمعتبر القياس  
 استلزام النتيجة بالذات بواسطة مقدمة متفرقة تتخالف حدود القياس على ما صرح به الشيخ  
 في عدم قياسه جزء الجوهري بوجوب ارتفاع الجوهري ما ليس بجوهري لا بوجوب ارتفاع الجوهري  
 حيث كان ان استلزام بواسطة قولنا وكل ما بوجوب ارتفاع الجوهري فهو جوهري فانه يتخالف  
 بحدوده حدود القياس اجاب بان المراد بالمقدمة الغير متفرقة يتخالف بحدوده حدود القياس  
 لا يتخالف بحدوده حدود القياس فانها مقدمة في القياس فانها لو فترها لزم ان لا يكون الخلف والعكس  
 من الطرق المصححة للنتائج لانها اذا قيل لم يصدق الشيء من ج ا فعض ج ا وهو مع كل ا ب ينتج  
 يقبض الشيء من ج ب فهذا البيان بواسطة يقبض النتيجة وهو يتخالف لاحكام مقدمة في القياس في احد  
 الحدتين والاخرى في الاخرى وكذلك لعكس مخالف لكل من مقدمة في القياس في احد الحدتين والاخرى في  
 الاخرى فكان اما لو فترنا بما يتخالف بكل من حدتها فكانت مقدمة في القياس خرج طريق استلزام  
 جزء الجوهري ان عكس النقيض يتخالف بحدوده حدود القياس وهو المقدمة الثانية وطل العكس  
 والتخلف لعدم مخالفتها بالحددين لاحكام مقدمة في القياس وكذا الطريق الاولى سلمناه ههنا من هذه  
 ان كل واحدة من مقدمة في القياس المتوسطة لا يتخالف لاحكام مقدمة في اصل القياس لا بحد واحد والى  
 هذا الجواب شار بقوله ثم هذه البيانات بواسطة قياس الى اخره ومن الناس من قال ان المراد بالمقدمة



الغيرية ما لا يكون شئ من حديدهم مذكورا في القياس وهو كما يدخل تلك البيانات في اعتبار القياسية كذلك يدخل البيان بعكس النقيض بالمقدمة الأجنبية أيضا وأعلم أن لنا في مثل هذه المقدمة بمنزل عن التفصيل فإنها الفظية لا بتناهما على تعريف القياس فانه ان عرفت بما لا يخرج امثال هذه البيانات عن دائرة الاعتبار كان المركب من الحقيقتين قياسا والمتصلات والمنفصلات المذكورة نتائج ولا فهو ملزوم وهي لوازم وح يكون الغرض من وضع الفصل بيان الاستلزام القياسية هذا لاننا الحقيقتان موجبتين كليتين اما ان لم تكونا كليتين فاما ان تكونا جزئيتين او احدهما جزئية والاخرى كلية فان كانت احدهما جزئية فقط ينتج القياس متصلتين جزئيتين مقدم احدهما طرف الجزئية و بالما طرف الكلية والاخرى عكس الاولى اما الاولى فيعين البرهان المذكور وهو ان طرف الجزئية يستلزم نقيض الاوسط ونقيض الاوسط يستلزم طرف الكلية واما الثانية فلا تعكس الاولى اليها لانها احدهما من الشكل الثالث والاوسط نقيض الاوسط لذلك البرهان لصحة كبرى الشكل الاول جزئية ويلزم منه استلزام القياس بالمنفصلات الست جزئية وان كانت الحقيقتان جزئيتين فلا انتاج لجواز ان يكون زمان معاندة الاوسط لحد الطرفين غير زمان معاندة الطرفين الاخرين فيحصل من المقدمات ارتباط نتائج وان لم تكن الحقيقتان موجبتين فاما ان تكونا سالبتين او تكون احدهما سالبة فقط فان كانتا سالبتين فلا انتاج ايضا لجواز ان لا يعاندا الشئ الواحد كما بحسب المتلازمين كالانسان والناطق ولا المعادين كالانسان واللا انسان بنص ذلك البتة مع ان الحق المتلازم في الأقل والتعاند في الزافي وان كانت احدهما سالبة فقط ينتج احدى متصلتين سالبتين جزئيتين اعلى النقيض مقدم احدهما طرف الموجبة وبالمطرف السالبة والاخرى عكسها فان كان كذب المتصلتان صدق فيهما هما فيكون كل من الطرفين ملزوما والاخر فيكون متساويين وح كذب السالبة المنفصلة لان الاوسط معاندا لحدان طرفين عنادا حقيقيا فيكون معاندا للطرف الاخر ضرورة ان ما يعاندا لحد المتساويين يكون معاندا للشيء الاخر فيلزم العناد الحقيقي بين جزئيتين واما لم ينتج احدهما على النقيض لجواز تحقق الملازمة الكلية بين ما يعاندا الشئ وبين ما لا يعانده كالانسان فانه يستلزم الاخرى كليتا مع انه يعاندا لالناطق واللا افرس لا يعانده قال الشيخ المنفصلة السالبة الجزئية لاننتج للاختلاف الملوجب للعم فان القياس يصدق انارة مع التعاند بين الطرفين كقولنا اما ان يكون الانسان فردا او زوجا وليس بالبتة اما ان يكون زوجا ولا فردا والحق التعاند بين فردية الاثنين ولا فرديةهما واخرى مع الاتعاند بينهما كما اننا بدلنا الكبرى بقولنا وليس بالبتة اما ان يكون زوجا ولا فردا والحق ان التعاند بين كون الاثنين فردا وبين عدم كونهم خلا قاله المحقق هذا في انتاج السالبة الموجبة الجزئية ايضا لاننا اذا بدلنا الكبرى في القياس الاول بقولنا ليس بالبتة اما ان

وان كانت مع الحقيقة مانعة للجمع ومانعة للخلو لزم متصلة كليته من الطرفين مقدمتها من غير الحقيقة في الأول ومن الحقيقة في الثاني لما عرفت ولا  
 ينعكس إلا صار غير الحقيقة حقيقة ولا نفيها الأوسط اعم من طرف مانعة الجمع واخص من طرف مانعة الخلو اما وجوب ان فسرنا غير الحقيقة  
 بما يقابل الحقيقة او جواز ان فسرنا بما يعجزها وان كانت احداهما جزئية من الطرفين كيف كان مقدمتها لكن مانعة للجمع وان كانت كلية لم يلزم  
 بالذات الا من نفيها الطرفين من الاول والثالث والاوسط ثم يرتد الى المتصلة من الطرفين وان كانت الحقيقة سالبة لم تنعج لجواز عدم  
 الانفصال الحقيقي بين احد المتغيرين بنونا ونفيها الاخر ولا ضرورة المساوي وان كانت السالبة غيرهما انجحت متصلة سالبة جزئية مقدمتها من مانعة

٣٠٦

يكون زوجا او منفصلا بمساويين وفي القياس الثاني بقولنا ليس للبترا ما ان يكون زوجا او عددا لزم  
 الاختلاف وظاهر هذا الكلام الاعتراض على الشيخ حيث خصص العم بالسالبة الجزر وانعام لكن  
 الشيخ ذكر في الشفاء عقيب بيان عم السالبة الجزر بالفصلان السالبتين ذات الموجبتين ايضا  
 بهذه العنفة ولابد للاختلاف بالامثلة التي ذكرنا فلا توجيه للاعتراض عليه بما ذكره اللهم الا ان  
 يقال لما بين الاختلاف في السالبة الجزر لم يكن حاجزا الى بيان في الموجبة الجزر لان الانتاج وعدمه  
 لا يختلفان بايجاب الجزر وسليم ما وح يكون له وجه النظر الثاني فيما يتركب من الحقيقة وغيرها  
**قال** ان كانت مع الحقيقة مانعة للجمع **اقول** ان كانت الحقيقة ومانعة للجمع ومانعة للخلو  
 موجبتين كليتين لزم متصلة كليته مقدمتها من غير الحقيقة اي مانعة للجمع واليهما من الحقيقة  
 في الاول اي في خلط الحقيقة مع مانعة الجمع ومقدمتها من الحقيقة واليهما من مانعة الخلو في الثاني  
 اي في خلط الحقيقة مع مانعة الخلو اما في الاول فلا يستلزم طرف مانعة الجمع نفيها الأوسط و  
 استلزام نفيها الأوسط طرف الحقيقة واما في الثاني فلا يستلزم طرف الحقيقة نفيها الأوسط  
 واستلزام طرف مانعة الخلو ولا ينعكس اي لا يلزم في الاول متصلة مقدمتها من الحقيقة وفي الثاني  
 متصلة مقدمتها من مانعة الخلو فانه لو انعكس لزم تساوي الطرفين احدهما معاندا للأوسط عينا  
 حقيقيا فالمساكن الاخر يعانده كذلك فيقلب غير الحقيقة حقيقة ولا نفيها الأوسط اعم من  
 طرف مانعة الجمع واخص من طرف مانعة الخلو اما وجوب ان فسرنا بما يقابل الحقيقة اي بالتفسير  
 الاخص وجواز ان فسرنا بالتفسير الاعم الشامل للحقيقة وغيرها فان نفيها الأوسط كالحجوز ان  
 يساوي طرف غير الحقيقة كان يجوز ان يكون اعم واخص لكن نفيها الأوسط مساو لطرف الحقيقة  
 فيكون طرف الحقيقة اعم من طرف مانعة الجمع واخص من طرف مانعة الخلو فلا يستلزم طرف مانعة  
 الجمع ولا يستلزم طرف مانعة الخلو كليتا وان كانت احد المقدمتين الموجبتين جزئية فهي اما الحقيقة  
 او غيرها وهو اما مانعة للجمع ومانعة للخلو فالانقسام اربعة وفي ثلثة الانقسام وهي الحقيقة الكلية  
 مع مانعة الجمع الجزئية والحقيقة مع مانعة الخلو الكلية والجزئية يلزم متصلة جزئية من الطرفين  
 كيف ما كان مقدمتها اي سواء كان مقدمتها من الحقيقة او غيرها اما في الاول فان طرف مانعة الجمع  
 يستلزم طرف الحقيقة جزئيا بعين الدليل المذكور في الكليتين وبالعكس لان نفيها الأوسط يستلزم  
 طرف الحقيقة كليتا وطرف مانعة الجمع يستلزم نفيها الأوسط جزئيا ينتج من الشكل الرابع استلزام  
 طرف الحقيقة لطرف مانعة الجمع جزئيا واما في الثاني فلان طرف الحقيقة يستلزم طرف مانعة الخلو  
 بعين الدليل المذكور وينعكس ذلك لان نفيها الأوسط يستلزم طرف مانعة الخلو كليتا وطرف  
 الحقيقة جزئيا ينتج من الثالث استلزام طرف مانعة الخلو لطرف الحقيقة واما في الثالث فلا يستلزم

نفيها

الجمع في الأول والحقيقة والثالث السالبة من غير عكس لجواز أن يكون نقيض الأول في وسط اختم من طرف مانعة الجمع واعم من طرف مانعة الخلو

٣٠٧

نقيض الأوسط في الحقيقة كلياً وطرف مانعة الخلو جزئياً ينتج من الثالث استلزام طرف الحقيقة  
 لطرف مانعة الخلو وعكسه أيضاً إذا بد لنا الضعيف بالكبرى ويمكن الاستدلال على العكس بانفكا  
 المتصلة الجزئية ولا اوتياب في أن هذه النتائج كما تلزم على تقدير جزئية أحد المقدمتين تلزم  
 أيضاً على تقدير كليتها ما لأن لازم الاعم لازم الاخص والعرض لها هي من اختلاف ثم لا وجه له التمام إلا  
 يقال فلا اعتبار في نتائج المنفصلات موافقتها بأها في الكم لكن هذه المحاذرة يجب أن لا يحافظ  
 عليها وأما الرابع وهي الحقيقة مع مانعة الجمع الكلية فلم يلزم منه بالذات المتصلة جزئية من  
 نقيض الطرفين من الأول والثالث والأوسط الأوسط أما من الأول فلا استلزام نقيض طرف الحقيقة  
 الأوسط جزئياً واستلزام الأوسط نقيض طرف مانعة الجمع كلياً وأما من الثالث فلا استلزام  
 الأوسط نقيض طرف الحقيقة جزئياً واستلزام نقيض طرف مانعة الجمع كلياً وعكس ذلك ينتج  
 من الثالث والرابع طعن ثالث اتصال بين نقيض الطرفين ليس نتيجة القياس وجوباً لا  
 يكون حدود النتيجة مخالفاً لحدود القياس بل الجواب أن هذا القياس لا يشعر بموافقة حدود النتيجة  
 بل المعتبر ليس الاستلزام القياس النتيجة بالذات وهي متحقق هي من واجب بان تلك المنفصلة  
 يرتد إلى متصلة جزئية من الطرفين والمتصلة من النقيضين يستلزم المنفصلة المانعة الجمع  
 من نقيض اللازم وعين المألوم المستلزم للمتصلة من الطرفين وأيضاً يستلزم مانعة الخلو  
 من نقيض المألوم وعين اللازم المستلزم للاتصال بين الطرفين وينظر لأن ذلك يوجب  
 انعكاس المتصلة الجزئية كقسمها بعكس النقيض مع دلالة النقيض على عدم انعكاسها وأيضاً استلزام  
 القياس لهذه المتصلة بواسطة المتصلة من النقيضين وهي مقدمة غير يتم تحتفظ بها شئ من  
 حدود القياس فلا يكون نتيجة له وإن كانت أحد المقدمتين سالبة فالثالث يتقاهى الحقيقة أو  
 غيرهما فإن كانت السالبة الحقيقة لم ينتج القياس أما إذا كانت مع مانعة الجمع فاصداً القياس  
 مع تعاند الطرفين فإن ومع التعاند هما أخرى لا تمام مع التعاند فجواز سلب الاتصال الحقيقي  
 بين أحد المتعاندتين بثبوتاً سوى أحد طرف مانعة الجمع ونقيض الآخر إذا أحد طرف مانعة الجمع أنتم من  
 نقيض الآخر فيكون بينهما ما لا زفر فلا يكون بينهما انفصال حقيقي وح يصدق السالبة الحقيقة من  
 أحد الطرفين ونقيض الآخر الموجبة لمانعة الجمع من الطرفين والأوسط أحد الطرفين مع التعاند  
 الحقيقي بين الطرفين الآخر وفيضه وأما مع التعاند هما فجواز سلب الاتصال الحقيقي بين أحدهما  
 مانعة الجمع ولأنهم لا يثبت إلا في المساوئ له ومانعة الجمع بين الطرفين صادقة والحق الملائمة من  
 الطرفين الآخر لا يثبت إلا في المساوئ قال فجواز عدم الانفصال مستلزم وجوب أن مانعة الجمع إذا كانت  
 بالنقيضين لأنهم إذا صدق الانفصال الحقيقي بين أحد طرفيها فلا لازم الطرف الآخر المساوئ له ضرورة

ان السابى لمعاندا معاندا فلما اذ كانت السالبة الحقيقية مع مانعة الخلو فليجوز سلب الانفصال الحقيقي  
 بين احد المعاندين عدما اى احد طرفي مانعة الخلو ونقيض الطرف الاخر اذ كل من طرفيها اعم من نقيض  
 الاخر فلا يكون بينهما انفصال حقيقى فيصدق السالبة الحقيقية من احد طرفي مانعة الخلو ونقيض الطرف  
 الاخر مع مانعة الخلو من الطرفين والحق التعاند بين الطرفين الاخر ونقيضه وجوز سلب الانفصال  
 الحقيقي من احد طرفي مانعة الخلو والزم الطرف الاخر السلك له فيصدق الانفصالان والحق الثاني اعم  
 بين الطرفين الاخر والزم وان كانت السالبة غير الحقيقية انجحت متصلة بالسالبة جزئية مقدما من  
 مانعة الجمع في الاول اى في خلط الحقيقة مع مانعة الجمع ومن الحقيقة في الثاني اى خلطها مع مانعة  
 الخلو والزم كذب السالبة الغير الحقيقية اما اذا كانت مانعة الجمع فلا يتراد صدق ليس البتة اما ان  
 يكون آتب اوج د مانعة الجمع ودلما اما ان يكون ج د اوج د حقيقة فليصدق قد لا يكون اذ كان  
 آتب فمقر ولا الصدق نقيضه وهو قولنا كما كان آتب فمقر ويصدق بحكم الحقيقة كما كان ج د لم يكن  
 ج د وكما كان آتب لم يكن ج د فيكون بين آتب وج د منع الجمع فيكذب السالبة للمانعة الجمع واما  
 اذا كانت مانعة الخلو فلا يتراد لم يصدق النتيجة في المثال المذكور والسالبة للمانعة الخلو صدق كلما  
 كان ج د فآتب ويلزم الحقيقة كلما لم يكن ج د فمقر وكما لم يكن ج د فآتب فيكون بين ج د وآتب منع  
 الخلو فيكذب السالبة للمانعة الخلو ولا ينكسر اى لا يلزم متصلة جزئية مقدما من الحقيقة في الاول  
 ومن مانعة الخلو في الثاني لجواز كون نقيض الاوسط الذى هو طرف الحقيقة اخر من طرف مانعة الجمع  
 واعم من طرف مانعة الخلو فيصدق السالبة للمانعة الجمع لا مانعة الجمع الموجبة انما تصدق اذا كان  
 نقيض كل واحد من طرفيها اعم من الطرفين الاخر فاذا كان نقيض احد طرفيها وهو نقيض الاوسط اخر  
 لم يصدق مانعة الجمع موجبة فيصدق سالبها والحقيقة الموجبة مع كذب عدم استلزام طرف  
 الحقيقة الذى هو نقيض الاوسط لطرف مانعة الجمع جزئيا للزوم الاعم الاخر كلينا وكذا يصدق  
 السالبة للمانعة الخلو ان مانعة الخلو الموجبة لا يصدق الا اذا كان نقيض كل واحد من طرفيها اخر من  
 الطرفين الاخر فاذا كان نقيض احد طرفيها اخر نقيض الاوسط اعم لم يصدق ايحايها فيصدق السالبة  
 للمانعة الخلو مع الموجبة الحقيقية مع عدم استلزام طرف مانعة الخلو لطرف الحقيقة فكذلك نقيض  
 الاوسط جزئيا الاستلزام الاخرى كلينا فلما قل ان يقول اذا صدق د انا اما ان يكون آتب او  
 ج د حقيقة وليس البتة اما ان يكون ج د اوج د فمقر مانعة الجمع فليصدق قد لا يكون اذ كان آتب فمقر  
 ولا نكلا كما كان آتب فمقر ويلزم الحقيقة كما كان آتب لم يكن ج د وينجح من الثالث قد يكون اذا  
 كان ج د لم يكن ج د فيكون بين ج د وج د منع الجمع جزئيا وقد كان ليس البتة اما ان يكون ج د اوج د  
 فمقر مانعة الجمع صفت وكذلك اذا فرضنا السالبة في المثال مانعة الخلو وجب ان يصدق قد لا يكون

وان كانت المنفصلتان مانعتي الخلو ومانعتي الجمع لو تمت متصلة جزئية من الطرفين في الاول الاوسط فيقتضيان الاوسط من نقيضهما في الثاني والاوسط عين الاوسط لا كلية لجواز كون واحد من الطرفين اعم من الاخر من وجه وان كانت احدهما سالبة فسالبة جزئية من الطرفين بينهما مقدمة من الموجبة في الاول ومن السالبة في الثاني ولا اكدت السالبة ولا ينعكس لجواز كون طرفا الموجبة اعم من طرفي السالبة وان كانت المنفصلتان احدهما مانعة للجمع والاخرى مانعة للخلو لو تمت متصلة كلية من الطرفين مقدمة من مانعة الجمع من الاول من غير عكس نالا لصارتا حقيقيتين لانه فيقتضيان الاوسط اعم من طرفي مانعة الجمع لاخص من طرف مانعة الخلو وجوبا او جوازا وان كانت احدهما جزئية فان كانت مانعة الجمع فجزئية من الطرفين من الثالث

۳۰۹

[illegible]



تأوسط نقض الأوسط لا يقتضيها الأوسطان كانت احدهما سالت لم ينتج لان الاخص من نقض الشيء قد يكذب مع نقضه  
لا فسر المساوي والاعم من نقضه قد يصدق مع ما لم ينتج الاتصال والانفصال بمقابلتهما وان لم تعلم مما ذكرنا انه يشترط في انتاج هذه الاقسام  
ايجاب احكام المقدمين وكيفية احدهما او كون السالته منافية للموجبة عند اتحاد الطرفين

٣٠١٠

الخلو والاما الثاني فلان لو تحقق العكس لكان الطرفان متساويين واحدهما لازم لنقض الاوسط والاخر  
ملزوم له فيكون كل منهما مساويا لنقض الاوسط فيقلب المقدمتان حقيقتين لتركب كل منهما  
اح من الاوسط وسالتي نقضه ولان نقض الاوسط اعم من طرف مانعة الجمع واخص من طرف مانعة  
الخلو وجوبا او جوازا فيكون طرف مانعة الخلو اعم من طرف مانعة الجمع فلا يستلزمه وان كانت اجزا  
جزئية فان كانت الجزئية مانعة الجمع فالنتيجة متصلة جزئية من الطرفين من الاول والاوسط  
نقض الاوسط فان طرف مانعة الجمع يستلزم نقض الاوسط جزئيا ونقض الاوسط يستلزم طرف  
مانعة الخلو كليتا او من الثالث كما في بعض النسخ فان نقض الاوسط مستلزم لطرف مانعة الجمع  
جزئيا لانه اعم منه ولطرف مانعة الخلو كليتا وعكس هذه النتيجة ايضا لان من الرابع او من الثالث  
وان كانت الجزئية مانعة الخلو فالنتيجة متصلة من نقض الطرفين من الاول والاوسطين الاوسط  
لاستلزام نقض طرف مانعة الخلو الاوسط جزئيا واستلزامه نقض طرف مانعة الجمع كليتا او من  
الثالث لاستلزام الاوسط نقض طرف مانعة الخلو جزئيا لانه اعم منه ونقض طرف مانعة الجمع كليتا  
والعكس يثبت من الرابع والثالث وان كانت احكام المنفصلتين سالت لم ينتج القياس والاتصال  
الانفصال ولا مقابليهما اما اذا كانت السالته مانعة الخلو فصدق القياس تارة مع تعاندا الطرفين  
والاخرى مع تلازمهما اقاما مع التعاند فلان الاخص من نقض الشيء قد يكذب مع نقضه فيصدق  
الاخص والشيء مانعة الجمع الموجبة ومن الاخص ونقض الشيء سالت مانعة الخلو مع التعاند الحقيقي  
بين الشيء ونقضه واما مع التلازم فلان الاخص من نقض الشيء قد يكذب مع لازم الشيء لانه  
اذ بين الاخص والشيء منع الجمع ويحوز ان يكذب جزئا فيكذب احد جزئيه ولان الاخر المساوي  
فيصدق موجبة مانعة الجمع من الاخص والشيء سالت مانعة الخلو من الاخص ولان الشيء المساوي  
مع التلازم بين الشيء لازمه واما اذا كانت السالته مانعة الجمع فلان الاعم من نقض الشيء قد يكذب  
مع لازم الشيء المساوي فيصدق المنفصلتان والحق التلازم بين الشيء لازمه وهذا النقض انما  
يتم اذا كانت السالته جزئية وهو ظاهر وان لم تعلم مما ذكرنا انه انتاج الاقسام الستة من هذا القسم  
وهو المركب من المنفصلتين المشتركين في جزء تام منهما انه يشترط في انتاج كلهما ايجاب احكام  
المقدمة بين وكيفية احدهما على ما وقع التبصير عليه فانه يشترط كون السالته منافية للموجبة بتقدير  
اتحاد طرفيهما اي السالته مع الموجبة وانما ينتج في هذه الاقسام اذا كانتا متساويتين او فرضنا تعاندا  
في المقدم والتالي ولا تتركبات السالته الحقيقية مع موجبة ما تنتج بينهما منافاة لاستحالة الانفصال  
الحقيقي سلبه بين امرين بعينهما ومع الموجبة مانعة الجمع اذ مانعة الخلو لا ينتج وليس بينهما منافاة  
لجواز ان يكون بين امرين منع الجمع او منع الخلو ويصدق ايضا بينهما سلب الانفصال الحقيقي في السالته





## الفصل الثاني

**الفصل الثالث** فيما يتركب من الحجة والمنصلة والمشارك الحجة اما انما الى المنصلة او مقدمها كانت الحجة صغرى وكبرى فافا مبراربع الاول ان يكون المشارك الى المنصلة والحجة كبرى الثاني ان يكون الحجة صغرى ويشترط في انتاجها ايجاب المنصلة واستعمال المتشاركين على اليف من غير محلا على فيه كون الحجة كبرى في الاول صغرى في الثاني وانتاج نتيجة التاليف مع الحجة الى السالبة والنتيجة منصلة مقدمها مقدم المنصلة وتالياها ينتجة التاليف على فيه حال الحجة كما سبق مثال الشكل الاول القسم الاول ان كان كلج د فكل ا ب وكل ب هـ ا نخرج ان كان كلج د فكل ا هـ ومن عليه سائر الصغوب في باقي الأشكال ومن قال بانقلاب السالبة الى الموجبة فله عند احد الصغوب د كل قسم لانتاج السالبة نتيجة الموجبة بانقلاب اليها ثم انقلاب النتيجة الى الموجبة

212

مانعة الخلو فالواقع الخلو عن الطرف الغير المشترك منها وعن القياس المنبع نتيجة التاليف لان الواقع  
 ان كان هو الطرف الغير المشترك فلذلك لا يتحقق الطرف المشترك وهو الشرطية مع الانفصال البسيطة  
 فيصدق نتيجة التاليف فلا يخلو الواقع عنها واعلم ان الاشتراك في القياس من المتصلتين او المنفصلتين  
 على سبعة اوجه لان المشاركة اما البسيطة او مركبة ثنائية او ثلاثية اما البسيطة فيخصر في ثلثة اوجه  
 لانها في جزء تام من كل واحدة منهما او في كل جزء غير تام من كل واحدة منهما او في جزء تام من احدهما غير  
 تام من الاخرى واما المركبات الثلاثية فثلثة ايضا لانها في جزء تام منها وفي جزء غير تام منها او في جزء  
 تام من احدهما غير تام من الاخرى وفي جزء غير تام منها وفي جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى واما  
 الثلاثية فواحدة فانها واقع في القياس تركيبا لساكنة كما اذا كانت في جزء تام منها غير تام منها انبع  
 باعتبار كل ساكنة نتيجة كما علمت وباعتبار الاتركيب نتيجة اخرى وسنبين لك فيما بعد انشاء الله  
**قال الفصل الثالث** فيما يتركب من الحجة والمنصلة **اقول** القسم الثالث من القياسات

**قَالَ الْفَصْلُ الثَّالِثُ** فِي بَابِ زَكَاةٍ مِنَ الْحَمَلِيَّةِ وَالْمُتَصَلَّةِ **أَقُولُ** الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ الْقِيَّاسَاتِ

الافتراضية الشرطية ما يتركب من المحلثة والمنصلة والمشارك المحلثة اما انما الى المنصلة ومقدما وعلى  
 التقديرين فالمحلثة اما صغرى او كبرى فمذه اربعة اقسام والشركة لا يستقر فيها الا في جزء غير تام  
 من المنصلة المستحالة ان يكون شئ من طرفي المحلثة فضية فالاشتراك ابدأ اما بموضوعها او بمجولها  
 وهما مفردان والاشكال الاربعة منعقدة فيها باعتبار وضع الحد الأوسط في المتشاركين الاول ان يكون  
 المشارك نالاً للمنصلة والمحلثة كبرى الثاني ان يكون المشارك نالاً للمنصلة والمحلثة صغرى والمنصلة  
 في القسمين اما موجبة او سالبة فان كانت موجبة فشرط اتاجها اشتراك المتشاركين على التلخيص منج  
 مراعى فيما يفي ذلك التلخيص كونهما كبرى في القسم الاول وصغرى في القسم الثاني وان كانت سالبة  
 فالشرط انتاج نتيجة التلخيص مع المحلثة نالاً السالبة والنتيجة في القسمين منصلة مقدما مقدم المنصلة  
 ذالها بنتيجة التلخيص من المحلثة كبرى ونالاً المنصلة صغرى في القسم الاول ومن المحلثة صغرى نالها  
 كبرى في القسم الثاني وهذا معنى مراعاة حال المحلثة في التلخيص كما سبقنا نفا والبرهان اما ان الموجب  
 المنصل من الشكل الاول فانه كلما كان او قد يكون اذا صدق المقدم صدق التالي مع المحلثة اما الثاني  
 فظاهر واما المحلثة فانه اذا صادقة في نفس الامر فيكون صادقة على ذلك التقدير وكلما صدق التالي  
 مع المحلثة صدق نتيجة التلخيص فكلما كان او قد يكون اذا صدق المقدم صدق نتيجة التلخيص واما  
 في السالبة المنصلة فمن الشكل الثاني فانه كلما صدق نتيجة التلخيص صدقت مع المحلثة لانها صادقة  
 في الواقع وكلما صدقت نالاً السالبة بحكم الشرط المذكور فكلما صدقت نتيجة التلخيص صدقت  
 نالاً السالبة بمجملها كبرى المنصلة القائلة ليس البتة او قد لا يكون اذا صدق المقدم صدق التالي بنتيجة  
 ليس البتة او قد لا يكون اذا صدق المقدم صدق نتيجة التلخيص واما دعوى التلخيص حال المحلثة

والسالبه في القياس الموجب المتصل من الاول وفي السالب المتصل من الثاني قال الشيخ لا يلزم من صدق الجملة الواقعة بتقدير صدق المقدم ولا  
نتج قولنا كلما كان الخلاء موجودا كان بعض البعد قائما بذاته ولا شئ من القائم بذاته سبعا قولنا كلما كان الخلاء موجودا فبعض البعد ليس بعد واجاب عنه  
بانا نغرض بالحكم بما يكون المقدم منا في الجملة او يمنع استحالة اللازم ولا اقل ضعيف لان عدم منافاة اباها لا يقتضي صدقا على تقدير صدقه ولا الضعيف  
لانه لا يدفع المنع المذكور على اصل القياس وجوابا نأدعي لزوم منفصلة مانعة الخلو من بقبض المقدم ونتيجة التاليف ضرورة عدم خلو الواقع عنه ومن  
القياس المنج لها ثم ان شئنا اقتصرنا على هذا القدر ونتركه الى المتصلة المذكورة

٣١٤

نكتب أوكما كان ج د ص

انما يزيد من القسمين انما يحصل بسببه ولا فالبرهان عام مثلا الشكل الاول في القسم الاول كلما كان ك ج د فكل  
آ ب وكل ب ج د فكل آ ب وفي القسم الثاني كل ب ج د فكل آ ب وكلما كان ج د فكل آ ب وقس عليه با في  
الغرض وفي سائر الاشكال ومن قال بانقلاب السالبة الى الموجبة كان نقل من الشئ من ان المتصلين  
لا توافقنا في كم فالمقدم وتخالفت الكيف وتناقضا في التالى لاننا وتعاكسا يزيدا عندنا عند الضرورة  
في كل قسم من القسمين لان السالبة المتصلة اذا كان بحيث يكون بقبض التاليف مع الجملة مشتملا على تاليف  
منج انتجت سالبة متصلة انما تنقلب الى متصلة موجبة من عين مقدما وبقبض نتيجة التاليف هي  
تنقلب الى متصلة سالبة من مقدما وبقبض نتيجة التاليف فالسالبة المتصلة انتجت بمزيد من الانقلابين  
متصلة موافقة لها في الكيف فلو قال بانقلاب السالبة الى الموجبة والعكس كان اولي واعترض الشيخ على  
انتاج القياس بان الجملة صادقة في نفس الامر فربما لا يصدق على تقدير مقدم المتصلة فلا انا نتج قولنا  
كلما كان الخلاء موجودا كان بعض البعد كيم قائما بذاته ولا شئ من القائم بذاته سبعا وقولنا كلما كان  
الخلاء موجودا فبعض البعد ليس بعد فانه محال واجاب عنه بوجهين احدهما انا نغرض بالحكم بما لا  
يكون صدق الجملة منا في المقدم المتصلة فيندفع النقص المذكور للتناهي بين الجملة ومقدم المتصلة  
وانما يمنع كذب النتيجة فان وجود الخلاء لما كان محالا اجاز استلزام المحال الاول ضعيف لان  
عدم منافاة الجملة مقدم المتصلة لا يقتضي صدقها على تقدير صدقها لاجواز ان تكون الجملة منافية  
للمقدم ولا شئ صادقة على تقديره وكذا التالى لانه دفع نقض معين فلا يندفع اصل المنع فان للتناهي  
ان يقول لا ثم انما اصدق مقدم المتصلة صدق التالى الجملة فان الجملة صادقة في نفس الامر فلا  
يلزم من تحققها في نفس الامر بقاها على هذا التقدير وجوابا ان المدعى لزوم منفصلة مانعة الخلو من  
بقبض المقدم ونتيجة التاليف ضرورة ان الواقع لا يخالف بقبض المقدم وعن القياس المنج نتيجة  
التاليف لان الجملة صادقة في نفس الامر فالصادق معها اما بقبض المقدم او بعينه فان كان بقبض المقدم  
فهو احد جزئي المنفصلة وان كان عين المقدم يصدق نتيجة التاليف لانه يصدق التالى والجملة  
على تقدير المقدم ح ثم ان شئنا اقتصرنا على هذا القدر قلنا ان تلك المنفصلة نتيجة القياس وان  
شئنا ردنا الى ما يلزم من المتصلة المذكورة لاستلزام كل منفصلة مانعة الخلو متصلة من بقبض  
احد الجزئين وبعبارة اخرى نقول لما المنع فهو يتبع الاندفاع على ما سمعنا غير مرقه ولذلك لم  
يشتغل الشيخ بدفعه بل دفعه بالنقض والافاء ان ما اورده من الوجهين يدفعه اما الجواب الذي  
ذكره فليس تمام لان المنفصلة ليست عادية بل نفاية وهي لا تستلزم المتصلة المذكورة وعلى اصل  
انبرهان سؤال آخر وهو ان المزموم نتيجة التاليف اولنا الى السالبة هو المقدم او نتيجة التاليف مع  
الجملة والمتصلة اللزومية لا تعد بتعد المقدم وايضا النتيجة في المتصل السالب لا زمة من استلزام



القسم الثالث ان يكون للشارك مقدم المتصلة والمحلية صغرى والرابع ان يكون المحلية كبرى والنتيجة فيها متصلة مقدما بنتيجة التاليف من المحلية صغرى ومقدم المتصلة كبرى في الاول بالعكس في الثاني وبالعكس في الثالث والاولى متصلة ولا يجب كون المحلية مع نتيجة التاليف ومع عكسها بكتابة نتيجة المقدم متصلة كبرى من الثالث والبرهان حيث ينتج بنتيجة التاليف من الاول والاوسط مقدم المتصلة ويجب المنع عكسها بكتابة من الثالث والاوسط ذلك لعكس ونعقد الاشكال الاول بين المتشاركين في كل قسم مثال الشكل الاول في القسم الثالث الثاني من ج ب وكما كان بعض ب ليس اقوذاً ب ك كما كان كل ج اقوذاً ب ك كما كان كل ج اقوذاً ب ك

تبليغ للمعرفة في القسم الثاني فانه ينتج مع المتصلة

٣١٥ المطمئن الاول مثال الشكل الثالث من القسم

الثالث الثاني من ج ب ك كما كان بعض ب ليس

ب اقوذاً ب ك كما كان كل ج اقوذاً ب ك كما كان

كل ج اقوذاً ب ك ليس بتداع في القسم الثاني

وانه ينتج مع المتصلة المطمئن الاول مثال الشكل

الثاني فانه القسم الرابع ك كما كان كل

ج ب اقوذاً ب ك ينتج ك كما كان كل ج اقوذاً

ب ك بما سبق والنتيجة تتبع المتصلة

ابداً في الكيف

بنتيجة التاليف لتالي السالبة والمتصلة فمن اين يلزم انما لا يفرق للقياس قال القسم الثالث ان يكون

للشارك مقدم المتصلة **اقول** القسم الثالث من الاسماء الاربع ان يكون للشارك مقدم المتصلة

والمحلية صغرى والرابع ان يكون للشارك مقدم المتصلة والمحلية كبرى وينعقد الاشكال الاربع بين

المتشاركين في القسمين والنتيجة فيها متصلة مقدما بنتيجة التاليف من المحلية صغرى ومقدم المتصلة

كبرى في الاول وهو القسم الثالث وبالعكس اي من المحلية كبرى ومقدم المتصلة صغرى في الثاني وهو

القسم الرابع باعتبار غير القسمين وبالعكس اي من المحلية كبرى ومقدم المتصلة صغرى في الثاني وهو

اي المحلية ومقدم المتصلة اما ان يشتمل على تاليف متبع او لا فان اشتمل على تاليف متبع فاشتمل على ما عليه وما

بالفعل وبالقوة وهو ما اذا كانت المتصلة كبرى ومقدمها ج ب ولم يكن تاليفها متبعاً الا على تقدير كبريته

كما اذا وقع المقدم الجزئي في كبرى الشكل الاول والثاني او كان المحلية ايضا جزئية وتاليفها على الثالث

الرابع والمير اسان بقوله على ان جزئية مقدم الكلية في قوة كبريته وكيف ما كان انج القياس مطلقا

اي سواء كانتا متصلة موجبة او سالبة كبرى او جزئية والبرهان من الثالث والاوسط مقدم الكلية

هكذا كما صدق لمقدم المتصلة والمحلية صادقة في نفس الامر صدق المقدم مع المحلية وكما صدق

صدق بنتيجة التاليف فكذلك صدق مقدم المتصلة صدقت بنتيجة التاليف فجعله صغرى المتصلة

القائلة اذا كان المقدم المتصلة صدق فيهما باحد الاسوار ومن الثالث فلا صدق بنتيجة التاليف صدق

تالي المتصلة باحد الاسوار وان لم يشتمل للشارك كان على تاليف متبع بشرط امر ان احدهما كبرى المتصلة

وثانيهما احد الاربعة وهو ان يكون المحلية مع نتيجة التاليف بنتيجة مقدم المتصلة الكلية واما ان

يكون المحلية مع كبريته عكس نتيجة التاليف بنتيجة مقدمها فان كان المنع للمقدم بنتيجة التاليف فالبرهان

من الاول والاوسط مقدم المتصلة فانه متى صدقت بنتيجة التاليف صدقت مع المحلية ومن صدق

صدق مقدم المتصلة فحق صدقت بنتيجة التاليف صدق مقدم المتصلة وكما ان ليس البتة اذ صدق

مقدم المتصلة يلزم بالبرهان ان كان اوليس البتة اذا كان بنتيجة التاليف بصدق تالي المتصلة وان

كان المنع عكس نتيجة التاليف بكتابة فالبرهان من الثالث والاوسط ذلك لعكس فانه قد يكون اذا

صدق عكس نتيجة التاليف صدق بنتيجة التاليف وكما ان ليس البتة اذا صدق عكس نتيجة التاليف

صدق تالي المتصلة وهما ينتجان المطلوب من الثالث اما الصغرى فلان العكس لازم اما اتم او

مساوفا مستلزما من جزئيا محقق ولما اكبرى فلا يتركها صدق عكس نتيجة التاليف صدق مع المحلية

وكما اصدق مقدم المتصلة بعدد رتبة القوة فكذلك صدق عكس نتيجة التاليف صدق مقدم

المتصلة وكما ان ليس البتة اذا صدق مقدم المتصلة صدق فيهما وكما ان ليس البتة اذا صدق عكس

بنتيجة التاليف صدق تالي المتصلة مثال الشكل الاول في القسم الثالث والمتشاركين في قسمين

بنتيجة التاليف

بنتيجة التاليف

بنتيجة التاليف

بنتيجة التاليف

بنتيجة التاليف

بنتيجة التاليف

بنتيجة التاليف

بنتيجة التاليف

بنتيجة التاليف

بنتيجة التاليف

بنتيجة التاليف

قال الشيخ بيته خواجه بطلان الحجة في الشكل الثالث من القسم الثالث وقد عرفت بطلان لان الحجة السالبة الكلية تنتج مع نتيجة التاليف الموجبة الكلية لمقدم المتصلة ان كان سالب اجزئيا من الرابع وبكهما بكية مقدمة ان كان سالب كلياً من الثاني وقد عرفت استنتاج ان ذلك عند كون المتصلة كلية و قال بشرط السلب في مقدم المتصلة في القسم الرابع في الشكل الاول منه مع قيام ما ذكر من دليل انتاج هذا الشكل في القسم الثالث وقال في الشكل الثاني من القسم الرابع يجب موافقة الحجة لمقدم المتصلة في الكيف وقد عرفت فساد حيث كانا مستعملين على التاليف منتج

٣١٦

على التاليف منتج والمنتج لمقدم المتصلة نتيجة التاليف لا شيء من ج ب وكلما كان بعض ب ليس آ فو ينتج كلما كان ج آ فو فالمتشاركان وهما الاثنى من ج ب وبعض ب ليس آ لا يمتثلان في الشكل الاول على شرط الانتاج ونتيجة التاليف على كل ج آ مع الحجة منتجة لمقدم المتصلة من الثالث بآ ندر كلما كان كل ج آ بعض ب ليس آ لان كلما كان كل ج آ فو الاثنى من ج ب وكل ج آ وهما ينتجان بعض ب ليس آ كلما كان كل ج آ بعض ب ليس آ والبرهان بقوله لما عرفت في القسم الثاني فان استنتاج تاليف السالبة نتم على هذا الطريق ثم يجعل تلك المتصلة صغرى والمتصلة التي هي جزء القياس كبرى لينتج من الاول كلما كان كل ج آ فو وهو المطلوب مثال الشكل الثالث في القسم الرابع والمتشاركان غير متمثلين على التاليف منتج والمنتج لمقدم المتصلة نتيجة التاليف كلما كان كل ج ب فو وكل ب ينتج كلما كان كل ج آ فو ندر كلما كان كل ج آ فو وكل آ ب وهما ينتجان كل ج ب وكلما كان كل ج آ فو كل ج ب يجعله صغرى للمتصلة لينتج المقدم ولا يخفى عليك بعد ذلك الاستنتاج من باقى الصغرى في سائر الاشكال والنتيجة تنتج المتصلة في الكيف بدلالة صغرى لاقيسة المنتجة باها موجبة فيكون كيفنها تابعة للكبرى **قال الشيخ** بشرط ايجاب الحجة في الشكل الثالث **اقول** في انتاج الشكل الثالث من القسم الثالث ان يكون الحجة موجبة وهو باطل بوجودين احدهما ان الحجة ان كانت سالبة كلية ودكتت مع نتيجة التاليف الموجبة الكلية انتجت مقدم المتصلة ان كان سالب اجزئيا من الشكل الرابع كقولنا الاثنى من ج ب وكلما كان بعض ب ليس آ فو وكلما كان كل ج آ فو وقد عرفت ان الحجة اذا كانت مع نتيجة التاليف منتجة لمقدم المتصلة ينتج القياس المركب منها فان قلت ان كان مقدم المتصلة سالب اجزئيا والحجة سالبة كلية فكيف يحصل منها نتيجة التاليف موجبة كلية و ايضا الموجبة الكلية هي كل ج آ والسالبة الكلية لا شيء من ج ب وهما ينتجان من الرابع الاربعة ليس ب وهو ليس مقدم المتصلة فقولنا الكلام فيما اظلم بشغل المتشاركان على التاليف منتج فلا ينتج نتيجة متحققة بل نرفض كيف ما كانت فالبرهان الاستدلال بالنتيجة التاليف مفروضة فانه نتيجة تاليف تفرض سواء كانت موجبة كلية او جزئية او سالبة كلية او جزئية فالبرهان يساعد علمها واما حديث الاستنتاج من الرابع فيمكن دفعه بان اطلق اسم النتيجة على عكسها والسالبة الجزئية تقبل العكس اذا كانت من الخاصيتين وهو كاف للنقض الصورة الثانية ان الحجة السالبة الكلية تنتج مع عكس نتيجة التاليف بكية مقدم المتصلة ان كان مقدم المتصلة سالبة كلية من الشكل الثاني والقياس منتج اذ ذلك كقولنا الاثنى من ج ب وكلما كان الاثنى من آ ب فو ينتج قد يكون اذ كان بعض ج آ فو وقال الشيخ ايضا بشرط السلب في مقدم المتصلة في الشكل الاول من القسم الرابع وهو فاسد لان الدليل المذكور على انتاج الايجاب في مقدم المتصلة في الشكل الاول من القسم

## الفصل الرابع

فيما يتركب من المحلّة والمنفصلة وهو قسمان أحدهما ما ينتج المحلّة وهو المستقي بالقياس المقسم ويجب كون المحلّيات بعدد أجزاء الانفصال بتألف من كل واحد منها مع جزء من أجزاء الانفصال قياس منتج للمحلّة المطلوبة أما من شكل واحد أو شكلين أو أكثر في كل قياس منتج في الآخر ولا تأخذت قضيتان بطرفيهما من المحلّيات وأجزاء الانفصال فتلك الحدود وإن كانتا منفصلة صغري كانت محمولات أجزاءها وموضوعات المحلّيات في الشكل الأقل والعكس في الرابع وبالعكس إن كانتا منفصلة كبرى ومحمولات تلك الثاني موضوعاتهما في الثالث على التقديرين وشرط الانتاج اشتغال كل شكل في كل قسم على شرط ذلك الشكل برهانه أنه لا بد من صدق أحدهما أجزاء الانفصال فقد صدق مع مشاركون من المحلّة منتجا للمطم وإن تعلم أن المنفصلة موجبة كليّة حقيقة أو مافعة للخلق

٣١٧ ولا ينتج مافعة الجمع إذا كانت لجزأين

نقيض ما يجيب مافعة للخلق لا تدلها البهائم

الثالث قائم بعينه في القسم الرابع فانه إذا صدق كما كان كل ج ب فهو وكل ب أ ينتج قد يكون إذا كان كل ج ب فهو لأنه كما كان كل ج ب فكل ج ب وكل ب أ هو ينتج أن الأول كل ج ب أن كما كان كل ج ب كل ج ب أو بصله صغري المتصلة ينتج المطلوب وقال الشيخ أيضا في الشكل الثاني من القسم الرابع يجب مافعة المحلّة لمقدم المتصلة في الكيف وقد عرفت فساد حيث كان المحلّة ومقدم المتصلة مشتركين على تأليف منتج فإن القياس منتج مع اختلاف في الكيف وأعلم أن هذه الفروض ليست لازمة على الشيخ لا الشرط في أبواب الافتراضات ليست شروط الوجود بل شروط العلم بالانتاج فالطالع الغير على انتاج مالم يحكم بانتاجه لا يكون فادخل في ذلك على ما صرح به المصنف ففسر **قال الفصل الرابع** فيما يتركب من المحلّة والمنفصلة **اقول** القسم الرابع من الافتراضات الشرطية ما يتركب من المحلّة والمنفصلة فانه على قسمين أحدهما ما ينتج امر واحدة وهو القياس المقسم والا وهو غيره والقياس المقسم شرط في كونه قياسا مقسما وشرط في الانتاج أما شرط المقسم فامور الأول اشتراك أجزاء الانفصال في أحد طرفي النتيجة فانه لو لم يكن أحدهما مذكورا في بعضها فاذكر ذلك الجزء في النتيجة كانت منفصلة فلا كان اجنبيا من القياس الثاني اشتراك المحلّيات في الطرفين الآخرين النتيجة بعين ذلك الدليل

ويهل غير المذكورين بالفعل في الكتاب الثالث أن يكون عدد المحلّيات بعدد أجزاء الانفصال إلا أنما ان يتركب على عدد أجزاء الانفصال وبالعكس وإما ما كان فلا قياس مقسم أما على الأول فلا أن تلك المحلّة الزائدة إن لم تشارك شيئا من أجزاء الانفصال تكون اجنبية من القياس ويكون النتيجة منفصلة وإن شاركت فاما أن يكون مشاركتها إياه فيما شاركه فيه محلّة أخرى ولا يكون فإن لم يكن يحصل من المشاركون يتجهان فلا يكون النتيجة محلّة واحدة وإن كانت المشاركة في ذلك الجزء المشترك بعينه كانت المحلّة الزائدة مشاركة لتلك المحلّة في الطرفين لا يتركب كل طرف في النتيجة والطرف الآخر الذي هو الحد الأوسط وح أن شاركهما في الوضع والكم والكيف والمجتمعة في تلك المحلّة بعينها فلا تكون زائدة هبت وإن خالفتهما في شيء منها حصلت باعتبارها المشاركون يتجهان وأما على الثاني فلا أن الجزء الزائد من أجزاء الانفصال ما إن تشارك شيئا من المحلّيات ولا إلى آخر الدليل الرابع لإيجاد التاليفات في النتيجة فيتألف من كل واحدة من المحلّيات مع جزء من أجزاء الانفصال قياس منتج للمحلّة المطلوبة أما من شكل واحد كقولنا ما إن يكون كل آ ب أو كل آ د أو كل ب ج وكل ج د وكل ج هـ ينتج كل آ هـ أو من أشكال متعددة كقولنا ما إن يكون كل آ ب أو كل آ د أو لا شيء من آ د أو لا شيء من ب ج ولا شيء من ج د فكل ج هـ ينتج لا شيء من آ ج الخامس أن يكون الحد الأوسط في كل قياس مغايرا للحد الأوسط في قياس آخر فانه لو اتحد قياسان في حد أو سطو هما يتحدان في طرفي النتيجة اتحدت المحلّيات وأجزاء الانفصال المستعملة فيها في الطرفين فإن اتحدت في الوضع والكم

القسم الثاني غير القياس المقسم فالمنفصلة ان كانت مانعة الخلو والحليات بعد اجزاء المنفصلة يتألف كل واحدة مع جزئها قياسا متجاكرا التناج انما  
الاتحاد ينتج منفصلة مانعة الخلو من تلك التناج وان اتخذت ينتج مع اخرى جعلت جزءا واحدا من النتيجة ان زادت الحليات شارك الاتحاد جزء من  
المنفصلة حليته ونتاج باعتبار مشاركتها لكل واحدة منها باعتبار مشاركتها وان نقصت كحليته مع منفصلة ذات جزئين فان شارك الجزئين  
اننتج منفصلة مانعة الخلو من النتيجةين والافني ينتج التاليف ومن الجزء الغير المشارك وبه ان الكل ظاهرهما يقال ليس الحلية الواحدة ان كانت  
صغرى لا ينتج وقد عرفت فساد وان كانت المنفصلة مانعة الجمع فان كانت نتيجة التاليف منتجة للطرف المشارك من المنفصلة انتجت منفصلة متما

٣١١

والكيف كانت هي هي الا لزم بعد التناج ثم المنفصلة اما ان يكون صغرى وكبرى فان كانت صغرى  
فتلك الحدود الى الاوساط المشتركة في الاقضية يكون محمولات اجزائها وموضوعات الحليات في الشكل  
الاول وبالعكس في الشكل الرابع وان كانت كبرى فبالعكس من ذلك واما في الشكل الثاني والثالث  
فتلك الحدود محمولات اجزاء الانفصال الحليات في الثاني وموضوعاتهما في الثالث على التقديرين  
اي سواء كانت المنفصلة صغرى وكبرى واما شرط الانتاج فالاول شيئا مشتركا اركان في الحلية  
وجزء الانفصال في كل شكل في كل قسم من قسميه وهما ما يكون المنفصلة فيه صغرى وما يكون فيه كبرى  
على الربط المعبرة في ذلك الشكل حتى يشرط ايجاب اجزاء الانفصال وكثرة الحليات في الاول ان كانت  
المنفصلة صغرى وعكس ذلك لو كانت كبرى وعلى هذه سائر الاشكال الثاني ان يكون المنفصلة  
المستعملة فيه حقيقية او مانعة الخلو فانها لو كانت مانعة الجمع جاز ان يذهب اجزاء الانفصال فلا يلزم  
اجتماع صدق احدا جزائره مع احكام الحليات حتى يصدق النتيجة فلا يلزم من صدق المقدمات صدق  
النتيجة نعم لو كان نقاض اجزاء الانفصال المانع من الجمع مشتملة على ما يجب ان يشتمل عليه جزاء  
مانعة الخلو من الشروط المذكورة انتج القياس النتيجة المطلوبة لا بد من مانعة الجمع اليها واليه اشار بقوله  
الا ان كانت اجزائها نقض ما يجب في مانعة الخلو الثالث ان يكون المنفصلة موجبة فانها لو كانت  
سالبة جاز ان يذهب جزاؤها فلم يلزم اجتماع صدق شئ من اجزائها مع احكام الحليات فلا يحصل النتيجة  
الرابعة ان تكون كثرية فانها لو كانت جزئية جاز ان يكون زمان صدقها غير زمان صدق الحليات  
فلا يجتمعان على الصدق فلا انتاج وعند تحقق هذه الشروط فالانتاج يقيني برهانه ان الواقع  
لا يخلو عن احدا جزاء الانفصال فيصدق مع ما يشاركه من الحليات وينتج المطلوب **قال**  
القسم الثاني غير القياس المقسم **اقول** ان كان القياس غير مقسم فالمنفصلة فيه اما مانعة  
الخلو او مانعة الجمع او حقيقية فان كانت مانعة الخلو فاما ان يكون عدد الحليات مساويا لعدد  
اجزاء الانفصال وذلك لا عليه او ناقصا عنه فان كان مساويا بحيث يشارك كل حلية جزء من اجزاء  
الانفصال ويتألف معا قياسا متجاكرا التاليفات ان انتجت نتيجة واحدة لم يكن القياس غير مقسم  
والكلام فيه وان انتجت نتائج متعددة فتلك التناج املا ان يكون كل منها معايرا للاخر انتج القياس  
منفصلة مانعة الخلو من تلك التناج ان لا يكون صدق احدا جزاء الانفصال فينتج مع الحلية المتساوية  
اباه احكام التناج كقولنا اما كل آت او كل قبح وكل نجس وكل طاهر فاما كل آت او كل قبح او كل نجس او كل طاهر  
ان لا يكون كذلك بل يتحد بنتيجة مع اخرى يجعل تلك النتيجة المتحدة جزءا واحدا من نتيجة القياس  
وذالك لما يكون بانحدار قياسين او زائدين الطرفين ومخالفة قياس اخر فيهما كقولنا اما كل آت  
او كل نجس او كل قبح او كل طاهر وكل نجس او كل قبح او كل طاهر فاما كل آت او كل نجس او كل قبح او كل طاهر

الجمع من نتيجة التأليف والطرف الاخر وينتجة لان الطرف المشارك لازم لنتيجة التأليف بالقياس <sup>للمنتج</sup> من المحل والمنفصل منافي لللازم منافي الملزوم  
وان كان الطرف المشارك منتجا لهما انتج منفصلة جزئية سالبة مقدما لنتيجة التأليف وباليها الطرف الاخر والا استلزم الطرف المشارك الاخر ولا يفسد  
لجواز كون اللازم اعم وحكم مانعة الخلو السالبة حكم مانعة الجمع الموجبة وبالعكس لكن النتيجة سالبة والا كذبت السالبة لان نتيجة التأليف لا تفرع للطرف  
المشارك في مانعة الجمع ولزومته له في مانعة الخلو ومنافي لللازم منافي الملزوم ولزوم الملزوم من لزوم الحقيقة الموجبة تنتج حيث تنتج مانعة الجمع  
ومانعة الخلو بخلاف السالبة وكان احدهما منتجا حيث كانت لهما اذا بدلت جزاء ما بقا نضمها الا بدلا لكل واحدة منهما الى صاحبتها او ذاك

٣١٩

او كل تقع وعلى التقديرين الاولين كل اكل وعلى التقدير الثالث كل تدفلا بخلو الواقع عنهما وان كانت  
الحملات زائدة ولنفرض هنا واحدة تسهيا للتصوير تلك الحملة الزائدة اما ان لا يشارك جزو  
من اجزاء الانفصال فتكون اجنبية ولغاة لا دخل لهما في الانتاج واما ان يشاركه وبذلك الجزء  
مشارك للحملة اخرى فيكون ذلك الجزء المحالة مشاركا للحملتين ينتج باعتبار مشاركته مع احدهما  
الحملتين ينتج باعتبار مشاركته مع الحملة الاخرى ينتج اخرى وباعتبار مشاركته لهما ينتج  
ثالثة ويكون القياس احد هذه الاعتبارات مغايرا لبلعها الاخر اما ينتج بالاعتبارين  
البسيطين فظاهر واما باعتبار التركيب من مجموع النتيجتين الحاصلتين بحسب مشاركة ذلك  
الجزء مع الحملتين ومن نتائج التأليف الاخر كقولنا اما كل آ ب او كل آ د وكل ب ج ولا شئ من ب هـ  
ولا شئ من د ط ينتج باعتبار مشاركة كل آ ب لكل ب ج اما كل آ ج ولا شئ من آ ط وباعتبار مشاركة  
الاشئ من ب هـ اما الاشئ من آ هـ ولا شئ من آ ط وباعتبار مشاركتهما اما كل آ ج ولا شئ من آ  
هـ واما الاشئ من آ ط وان نفقت الحملات عن عدل اجزاء الانفصال ولكن الحملة واحدة والمنفصلة  
ذات جزئين فالحملة ان شاركت جزئيا مشاركة منتجة انتج القياس مانعة الخلو من نتيجة التأليف  
وان لم يشارك الا احدهما انتج مانعة الخلو من الجزء الغير المشارك وينتجة التأليف بين الحملة و  
الجزء المشارك وبرهان الكلا ظاهر مما مر ونعم الشيخ ان الحملة الواحدة ان كانت صغرى لا تنتج  
في هذا القسم وتعرفت فسادها بانه ينتج سواء كانت صغرى وكبرى وان كانت المنفصلة معا  
الجمع ولنفرض هنا ذات جزئين والحملة واحدة لسهولة مقايستها ما زاد عليها فالحملة اما مشاركة  
لكل واحد من جزئي الانفصال والا حدهما ايا ما كان فسادهما مشتركة على شرط الانتاج  
اولا فان لم يستعمل على شرط الانتاج يعتبر فيه ان يكون نتيجة التأليف المفروضة مع الحملة  
منتجة للطرف المشارك من المنفصلة حتى لو كانت الحملة مشاركة لاجزاء الجزئين كان نتيجة التأليف  
بينهما مع الحملة منتجة لذلك الجزء وان كانت مشاركة لكل من الجزئين كانت منتجة للجزء المشارك  
الذكر فرض نتيجة التأليف منه ومن الحملة ثم ان كانت مشاركة مع احد جزئي الانفصال انتج القياس  
منفصلة مانعة الجمع من نتيجة التأليف المفروضة ومن الطرف الاخر الغير المشارك لان الطرف  
المشارك لازم لنتيجة التأليف بالقياس <sup>للمنتج</sup> من المؤلف من المحل والمنفصل هكذا كلما صدق نتيجة التأليف  
صدق نتيجة التأليف بالضرورة والحملة صادقة في نفس الامر وكما صدق نتيجة التأليف صدق  
الطرف المشارك لانه كلما صدق نتيجة التأليف صدقت هي والحملة معا وكما صدق تصديق  
الطرف المشارك اذا المفروض انهما مع الحملة منتجة اياه والطرف الغير المشارك منافي له ومنافي  
اللازم منافي للملزوم فيكون الطرف الغير المشارك منافي لنتيجة التأليف وهو المطلوب



وان كانت المشاركة مع الجزئين انتجت منفصلة مانعة الجمع من نتيجة اى ينتجى التاليفين المفروضين  
لان كل واحد من الطرفين المشاركين للذم ينتج التاليف مع المحلية فيكون منافيا لنتيجة التاليف الطرف  
الاخر فيكون نتيجة التاليف منافيا لنتيجة التاليف الطرف الاخر لان منافيا للذم مناف للملزوم ولان الطرفين  
لاذم لنتيجتين وتنافي للوارد مستلزم لتنافي للواردات وهناك نظروا هو ان القياس على تقدير  
المشاركة مع الجزئين ينتج منفصلتين اخريين من احد الطرفين ونتيجة التاليف للطرف الاخر وهو ظاهر  
كل واحدة منهما اخفى من المنفصلة التي من ينتجى التاليفين فانه اذا تحقق منع الجمع بين احد الطرفين  
ونتيجة التاليف للطرف الاخر يتحقق منع الجمع بين النتيجتين لان منافيا للذم مناف للملزوم بخلاف  
العكس فكان هاتان المنفصلتان بالاعتبار اولى وان اشتمل مشاركة المحلية مع جزء الانفصال على شرط  
الانتاج حتى يحصل منهما نتيجة تاليف فان شاركت احد جزئي الانفصال <sup>النتيجة</sup> منفصلة جزئية سالتة مقدما  
نتيجة التاليف وتاليها الطرف الاخر اى غير المشارك فانه متى صدق لقياس صدق قد لا يكون اذا صدق  
نتيجة التاليف صدق الطرف الغير المشارك والا لصدق فيقتضيه وهو كما صدقت نتيجة التاليف صدق  
الطرف الغير المشارك وهما مقدما صادق وهو قولنا كما صدق الطرف المشارك صدق نتيجة التاليف  
بالقياس المركب من المحلي والمتصل فجعلها صغرى ليقضى المطلوب لينتج من الاولى استلزام الطرف  
المشارك للطرف الغير المشارك وكان بينهما منع الجمع ههنا ولا يعكس اى لا ينتج متصلة مقدما  
الطرف الغير المشارك وتاليها نتيجة التاليف لان نتيجة التاليف لازمة للطرف المشارك واللازم  
يجوز ان يكون اعم فجاز ان يجمع الطرف للمشارك بل يلزمه وان شاركت كل واحدة من جزئيها  
<sup>نتيجة</sup> انتج بحسب كل مشاركة متصلة سالتة جزئية وذلك ظاهر هذا كله اذا كانت المنفصلة موجبة اما  
اذا كانت سالتة تحكم مانعة الخلو السالتة حكم مانعة الجمع الموجبة وبالعكس اى كما اعتبر في مانعة  
الجمع الموجبة ان يكون نتيجة التاليف مع المحلية نتيجة للطرف المشارك كذلك اعتبر في مانعة الخلو  
السالتة كما اعتبر في مانعة الخلو مع الموجبة ان يكون المحلية مع الطرف المشارك نتيجة لنتيجة التاليف كما  
اعتبر في مانعة الجمع السالتة لكن النتيجة سالتة مما انتزعت المنفصلة من نتيجة التاليف الطرف الاخر والا  
كدنب السالتة المنفصلة اما اذا كانت مانعة الجمع فانه لو اصدق بالنتيجة لصدق منع الجمع بين نتيجة  
التاليف والطرف الاخر ونتيجة التاليف لازم للطرف المشارك لما قرره منافيا للذم مناف للملزوم فيكون  
الطرف الاخر منافيا للطرف للمشارك فلا يصدق قلة السالتة المانعة الجمع ههنا واما اذا كانت مانعة  
الخلو فلا اثر لصدق منع الخلو بين نتيجة التاليف والطرف الاخر كان يقضى الطرف الاخر ملزوما  
لنتيجة التاليف نتيجة التاليف لازمة للطرف المشارك وملزوم الملزوم ملزوم فيكون يقضى الطرف  
الاخر ملزوما للطرف للمشارك فيكون بين الطرفين منع الخلو فيكون السالتة المانعة الخلو وان كانت

ولأنه في هذه الأقسام بين كون الحملية صغرى أو كبرى إلى أن في منفصلة موضوع اجزائها هو الحد الأوسط ومورد انفصالها كل واحد فاما ان كانت كبرى فتمت كذا  
لكبرى في الكيف والجنس كسائر اشبه بالقياس بالحملية والمنفصلة اشبه بالحملية وقال الشيخ المنفصلة المشتركة الاجزاء في احد الجزئين ان كانت صغرى حمليات  
لا يشترط في جزء بشرط ايجابها وان كانت كبرى بشرط ايجابها جزءا سالبها وقد لاحظت بفساده **الفصل الخامس** في ما يتركب من المتصلة والمنفصلة  
المنفصلة واقسامه ثلثة الاول ان يكون الاوسط جزءا تاما منها والنظر الى مشاركة مقدم المتصلة في الهماء لعدم تميز تقدم المنفصلة عن تالها فاذن ان كانت  
المتصلة صغرى لم يميز الشكل الاول عن الثاني والثالث والرابع وان كانت كبرى لم يميز الاول عن الثالث والبل عن الرابع فاذن الاقسام اربعة بعد  
الاشباح في الاقسام  
بشكل شرط  
بشكل شرط

٣٢١  
وتنتج حيث تنتج الموجبة المانعة المخلو تلك النتيجة  
بعضها

المنفصلة حقيقية موجبة تنتج حيث ينتج الموجبة المانعة الجمع تلك النتيجة بعينها لأن الموجبة الحقيقية اخفى من  
الموجبة المانعة الجمع ولما نفع المخلو ولازم الاعم للاختصاص بخلاف ما اذا كانت سالبة لأن السالبة الحقيقية  
اعم من السالبة المانعة الجمع ولما نفع المخلو ولازم الاختصاص لا يجلد يكون لازما لا اعم وكل واحدة منهما  
اي من مانعة الجمع ومانعة المخلو موجبة كانت وسالبة تنتج حيث تنتج صاحبها اذا بدلت اجزائها  
بنقائضها لا تدار كل منهما الى صاحبها عند تبديل الاجزاء بالنقائض **قوله** في هذه الاقسام بين  
كون الحملية صغرى وكبرى **اقول** الاشباح في هذه الاقسام لا يختلف كون الحملية صغرى وكبرى لاشترط  
البرهان الا اذا كانت اجزاء المنفصلة مشتركة في موضوع ومورد انفصالها كل واحد من ذلك الموضوع  
وهي كبرى فينتج القياس منفصلة كالكبرى في الكيف والجنس اي في كونها حقيقية ومانعة الجمع ومقتضى  
المخلو كقولنا كل ج ب وكل ب ا اما ا ما فكل ج ا اما ا ما فكل ج ب كالكبرى في الجنس لان الطرفين لغير المتساوي  
من الحملية مندرج تحت موضوع المنفصلة فيتعد الحكم ابر بالضرورة لكن هذا القياس اشبه بالقياس  
الحملية والمنفصلة اشبه بالحملية قال الشيخ المنفصلة المشتركة الاجزاء في احد الجزئين ان كانت صغرى  
والحمليات كبرى وهو لا يشارك في جزء بشرط في نتائجها كونها موجبة وان كانت كبرى فان كانت  
موجبة فتمت مطم وان كانت سالبة بشرط في نتائجها ايجابها جزءا تاما وقد لاحظت بفساده من ان  
المنفصلة موجبة كانت او سالبة صغرى وكبرى موجبة الاجزاء او سالبة ينتج بالشرط المذكورة  
**قال الفصل الخامس** في ما يتركب من المتصلة والمنفصلة واقسامه ثلثة **اقول** انقسام  
من الافتراضات الشرطية وهو اخر الاقسام ما يتركب من المتصلة والمنفصلة واقسامه ثلثة **الاول** ان  
يكون الاوسط جزءا تاما من كل واحدة من المقدمتين ولا يلاحظ في المشاركة ههنا الاحال مقدم المتصلة  
وتالها لعدم امتياز مقدم المتصلة عن تالها فالمتصلة اما ان تكون صغرى وكبرى فان كانت صغرى  
فالأوسط اما تالها او مقدما فان كان تالها لم يميز الشكل الاول عن الثاني لأن الاوسط اعم ان كان  
مقدم المنفصلة كان على صورة الشكل الاول ان كان تالها كانت على هيئة الشكل الثاني لكن مقدم  
المنفصلة لا يميز عن تالها فلا يميز الاول عن الثاني وان كان الاوسط مقدم المتصلة لم يميز الثاني  
عن الرابع اذ الاوسط ان كان مقدم المنفصلة فهو على نظم الشكل الثالث وان كان تالها فهو على  
نظم الرابع ولا تميز بينهما وان كانت المتصلة كبرى فالأوسط ان كان مقدما لم يميز الاول عن  
الثالث لأن ان كان مقدم المتصلة فهو على الثالث وان كان تالها فعلى الاول وان كان تالها المتصلة  
لم يميز الثاني عن الرابع فليس العبرة ههنا الا بوضع الحد الأوسط في المتصلة فاذن الاقسام اربعة  
لأن المتصلة اما صغرى وكبرى وعلى التقديرين فالأوسط اما مقدما او تالها ما وقع في المتن في  
كل قسم وفي كل شكل على اختلاف النتيجة ليس له معنى محصل من حقيقة لا يمتنع وبشرط طول الاقسام

ايجاب الحك المتقدمين وكلية واحدة ان كانت المتصلة موجبة ان يشارك بتاليها مانعة الجمع ومقدمة مانعة الخلو ايجابا وبالعكس سلبا والنتيجة كالمفصلة  
 جنة وكيفا لان ما يمنع اجتماع مع اللازم يمنع اجتماع مع الملزوم وما لا يخلو الواقع عن وعن الملزوم لا يخلو عنه وعن اللازم ولد كانت سالبته فان يكون كلية  
 او يشارك بمقدمة مانعة الجمع وتاليها مانعة الخلو والنتيجة مع مانعة الخلو الكلية مانعة الجمع كالمفصلة كذا وكيفا ومانعة الخلو ايضا كالمفصلة الكلية فيها وفيها  
 علا ذلك سالبته جزئية مانعة الخلو ولا كذلك المتصلة الا في المتصلة السالبة الكلية المشاركة بتاليها مانعة الجمع فان الخلف فيها استلزام في المتصلة فيقتصر  
 طالما ان كانت مانعة الجمع كلية ولا تقع الجملة في هذا الخلف نظرا فاننا ان الشئ يلزم فيقتصر دائما وفي الجملة ولعلم ان الاختلاف في الشرحيات انما يبين بينا صدق  
 القياس مع اللازم والتعاقد فاذا كان الشئ يستلزم  
 فيقتصر كان الاختلاف ممنوعا فاستمع ٣٢٢  
 الاستدلال على العمق

الاذعان يكون احد المتقدمين كلية واحدة بما موجبة وبعد ذلك المتصلة اما موجبة او سالبته فان كانت  
 موجبة فالمفصلة اما موجبة او سالبته فان كانت موجبة وجب ان يشارك كما المتصلة بتاليها اي يكون  
 الحد الاوسط تاليها ان كانت مانعة الجمع وان يشارك كما بمقدمة ان كانت مانعة الخلو وان كانت المتصلة  
 سالبته فبالعكس اي يشترط ان يكون الحد الاوسط مقدم المتصلة ان كانت مانعة الجمع وتاليها ان كانت  
 مانعة الخلو والنتيجة كالمفصلة في الكيف الجدي في كونها مانعة الجمع او مانعة الخلو اما اذا كانت  
 المتصلة موجبة فهي مانعة الجمع لان امتناع اجتماع الشئ مع اللازم يوجب امتناع اجتماع مع الملزوم  
 وفي مانعة الخلو لان امتناع الخلو عن الشئ الملزوم موجب لامتناع الخلو عنه وعن اللازم واما اذا كانت  
 سالبته فكلية لان جواز الجمع بين الشئ والملزوم يستلزم جواز الجمع بينهما وبين اللازم وجواز الخلو من  
 الشئ اللازم يستدعي جواز الخلو عن الشئ الملزوم والبرهان على انتاج السالبة متروكة في المتن  
 لظهوره هذا اذا كانت المتصلة موجبة اما اذا كانت سالبته فيشرط في نتائجها احدا لاخرين اما ان  
 يكون المتصلة كلية او يشارك بمقدمة المتصلة ان كانت مانعة الجمع وتاليها ان كانت مانعة الخلو  
 ثم المتصلة اما ان تكون مانعة الخلو الكلية او غيرها فان كانت مانعة الخلو الكلية فالمتصلة ان  
 كانت كلية انتج القياس نتيجتين مانعة الجمع ومانعة الخلو متوافقتين للمتصلة في الكم والكيف انتج  
 المتصلة جزئية انتج مانعة الجمع موافقة للمتصلة كما وكيفا ويعلم من قوله كالمفصلة الكلية ان انتاج  
 مانعة الخلو انما يكون اذا كانت كلية وان كانت المتصلة غير مانعة الخلو الكلية فالنتيجة سالبته جزئية  
 مانعة الخلو سواء كانت الجمع او مانعة الخلو الجزئية وبيان هذه الدعا على الجمال بالخلف هو ختم لازم  
 فيقتضي النتيجة الى لازم المتصلة ليلزم كدب السالبة المتصلة والتفصيل اما انتاج المتصلة الكلية مع  
 مانعة الخلو الكلية ينتجيتين فلا بد ان صدق ليس البتة اذا كان آت فجدد دائما اما ان يكون آت او  
 ينتج ليس البتة اما ان يكون آت او غير مانعة الجمع ويلزم قد يكون اذا كان آت لم يكن آت وكما لم يكن  
 آت كان آت فانه لازم لمانعة الخلو ينتج قد يكون اذا كان آت فجدد وهو مناض السالبة الكلية ومانعة  
 الخلو والا فقد يكون اما آت او غير مانعة الخلو ويلزم قد يكون اذا لم يكن آت لم يكن آت وكما لم يكن آت  
 كان آت فقد يكون اذا كان آت فجدد قد كان ليس البتة هفت واما انتاج المتصلة الجزئية مع مانعة  
 الخلو الكلية مانعة الجمع الجزئية فلا بد ان صدق قد لا يكون اذا كان آت فجدد دائما اما ان يكون آت او  
 فقد لا يكون اما آت او غير فلا بد دائما اما آت او غير ويلزم كلما كان آت لم يكن آت وكما لم يكن آت  
 كان آت فكلما كان آت كان آت وقد كان قد لا يكون هفت واما انتاج المتصلة مع مانعة الجمع وهي  
 مشاركة لهما بمقدمة فلا بد ان صدق قد لا يكون اذا كان آت فجدد دائما اما آت او غير ومانعة الجمع  
 فقد لا يكون اما آت او غير مانعة الخلو والا فلان دائما اما آت او غير مانعة الخلو ويلزم كلما لم يكن آت كان

تبيين كسب حيث لم ينتج الموجبان بنتيجة موافقة لحدود القياس انبثجت مانعة الخلو متصلة جزئية من نقيض الاصغر وعين الاكبر لا استلزام نقيض الاوسط ايها  
 ومانعة الجمع متصلة جزئية من عين الاصغر ونقيض الاكبر لا استلزام الاوسط ايها الحقيقة الموجبة تنتج نقيض الباقيتين دون السالبة قال الشيخ ايها اذا كانت موجبة  
 جزئية كبرى لم ينتج مع المتصلة الموجبة الكلية المشاركة لقولنا كلما كان آت نجد وقد يكون اما ج د واما قد حقيقتة وهو فاسد لا نتاج قد يكون اما آت واما  
 قد مانعة الجمع لان ما في المثال في الجملة منافي للضرورة كذلك لا نتاج قد يكون اذ لم يكن آت فو من الثالث والا فوسط نقيض الاوسط وهو لم يراع موافقة  
 انبثجة القياس في الحدود وهذه المتصلة لا تنتج مع مانعة الخلو السالبة الكلية لقولنا كلما كان آت نجد وليس البتة اما ج د واما قد مانعة الخلو وهو باطل لانه

٣٢٣

آت بمجمله صغرى لقولنا كلما كان ج د لم يكن في ذلك ينتج كلما كان ج د كان آت وهو يناقض السالبة المتصلة  
 اما انتاجها معها وهي مشاركة لها بنا لها فلا نفاذا صدق ليس البتة ان كان آت نجد قد يكون اما ج د او  
 قد فقد لا يكون اما آت او قد مانعة الخلو والا فاما آت او قد مانعة الخلو وكما لم يكن في ذلك كان آت  
 قد يكون اذا كان ج د لم يكن في ذلك ينتج من الرابع قد يكون ان كان آت كان ج د وهو يناقض السالبة الكلية  
 واما انتاجها مع مانعة الخلو الجزئية فعلى هذا القياس غير خاف وقد تبين من هذان استثناء  
 المستعمل بقوله الا في المتصلة السالبة الكلية المشاركة بنا لها مانعة الجمع فاسد وان قوله فان الخلف فيها  
 استلزام نافي المتصلة نقيضه الى اخر المسئلة لا توجيه له اصلا وحيث نظر الى دليله يلزم الشئ  
 لنقيضه بل عدم تمام الاستدلال على عدم الاقضية الشرطية فان غاية ما في الاختلاف ان الامر في الاكبر  
 بينهما تلازم يكون بينهما تعاند لكن ليس بحال الجواز استلزام الشئ لنقيضه وليس تحت هذا المنع ظاهرا  
 لانه فاعبه بابراد صور الاختلاف من القضايا الغير المخالفة للمقدم على انهم لم يثبتوا الاختلاف في شئ  
 من المواضع الا بقضايا صادقة المقدم فلم يبق لذلك المنع مجال **قال تبيين كسب** لم ينتج الموجبان  
 بنتيجة موافقة لحدود القياس **اقول** علمت ان المتصلة والمنفصلة اذا كانتا موجبتين يشترط فيهما  
 ان يكون الحد الاوسط نافي المتصلة ان كانت المنفصلة مانعة الجمع ومقدما ان كانت مانعة الخلو  
 فيهما الشرح انما يعتبر لاختلافهما في النتيجة ان يكون حددهما موافقة لحدود القياس اما اذا لم يعتبر  
 انبثج القياس وان لم يتحقق ذلك الشرط حتى لو كانت المنفصلة مانعة الخلو والحد الاوسط نافي المتصلة  
 انبثجت متصلة جزئية من نقيض الاصغر اي مقدم المتصلة وعين الاكبر اي طرف مانعة الخلو لا استلزام  
 نقيض الاوسط نقيض المقدم وعين طرف مانعة الخلو وهي انبثجان من الثالث استلزام نقيض المقدم  
 لطرف مانعة الخلو ولو كانت مانعة الجمع والحد الاوسط مقدم المتصلة انبثجت متصلة جزئية من عين  
 الاصغر اي طرف المتصلة ونقيض الاكبر اي نقيض طرف مانعة الجمع لا استلزام الاوسط التلك ونقيض طرف  
 مانعة الجمع وانتاجها من الثالث استلزام التلك لنقيض الطرفين هذا كله اذا كانت المنفصلة غير  
 حقيقة اما اذا كانت حقيقة فان كانت موجبة انبثجت نقيض الباقيتين اي مانع الجمع والخلو لان  
 يستلزم ما يستلزم الا نعم وان كانت سالبة فلا يلزم انتاجها بنقيض الباقيتين اذ ليس كما يلزم الاخص  
 يلزم الا نعم **قال** الشيخ ايها اذا كانت موجبة جزئية وكبرى لم ينتج **اقول** نعم ان المنفصلة  
 الحقيقة اذا كانت موجبة جزئية وكبرى لم ينتج مع المتصلة الموجبة الكلية المشاركة التلك لقولنا كلما  
 آت نجد وقد يكون اما ج د واما قد حقيقتة وهو فاسد لا نتاج هذا القياس ينتج من احدهما مانعة  
 الجمع الجزئية فهي قد يكون اما آت واما قد لان ذلك مناف لج د الا لازم في الجملة ومناخ لا لازم في الجملة  
 منافي للضرورة كذلك وفيه نظر لان الناطق من الاضاف للجوان في الجملة وهو لا ينافي ملزوم وكالات

ينبغي ليس البتة اما آت واما قد مانعة الخلو ولا كذب الكبرى لان ما لا يخلو الواقع عنده ومن ملزم غيره ولا يخلو عنده ومن الغير لا يخرج الشيخ بانه يصدق كلما  
 ما لا يخلو من قولنا ليس البتة اما لا يخلو ولا يكون جوهر ومع قولنا ليس البتة اما لا يخلو ولا يكون كل مقدار متناه مع التلازم في الاول والثاني  
 في الثاني وجوابه ان البتة صادقة مع صدق القياس الاول الكبرى في القياس الثالث ان اخذت على انها عادية كذبت وان اخذت على انها عادية  
 كذبت ايضا ان كان ذلك الشيء عرضا لا صدقا لبتة ايضا الكذب جزئيا القسم الثاني ان يكون الاوسط جزء غير تام منها ولا يخفى عليك سربط  
 انتاجه لا خيارك ما سلف البتة متصلة من الطرفين الغير المشارك من المتصلة ومن منفصلة من نتيجة التاليف بين المشاركين ومن الطرفين الغير

المشارك من المتصلة ومن منفصلة من نتيجة التاليف بين  
 المشاركين ومن الطرفين الغير  
 المشارك من المتصلة وانت خير  
 بيد وقاسمه وعد رضى

اصلا الثانية متصلة موجبة جزئية مقدما بقض الاصفى واليهما عين الكبرى وهي قد يكون اظام يكن آت  
 فوز من الثالث والاوسط فيقض الاوسط فان منعت كون هذه المتصلة نتيجة بناء على وجوب

حدود البتة لحدود القياس اجاب بان الشيخ لم يراع ذلك كما كثير من الاقضية الشرعية وقال ايضا  
 هذه المتصلة هي الموجبة الكلية المشاركة التاليف مع مانعة الخلو السالبة الكلية لا ينبغي كونها آت  
 نجد وليس البتة اما آت واما قد مانعة الخلو وهو باطل لا ينبغي سالبية كلية مانعة الخلو من الطرفين وهي  
 ليس البتة اما آت او قد مانعة الخلو ولا صدق قد يكون اما آت او قد مانعة الخلو وآت ملزم  
 لحدود منع الخلو من الشيء الملزم في الجملة يجب منع الخلو عنده ومن التلازم في الجملة قد يكون اما آت  
 واما قد مانعة الخلو وهو باطل الكبرى السالبة الكلية مانعة الخلو لا يخرج الشيخ على عدم انتاج القياس  
 المذكور بالاختلاف لصدق مع التلازم الطرفين ومع التعاندا مع التلازم فلا يصدق كلما كان  
 هذا عرضا فلا محل ليس البتة اما ان يكون له محل ولا يكون جوهر الحق التلازم بين العرض والوجود  
 واما مع التعاندا كما اذا بد لنا الكبرى بقولنا ليس البتة اما ان يكون له محل ولا يكون كل مقدار متناه  
 والحق التعاندا بين العرض والتناهي المقدار وجوابه ان البتة صادقة مع القياس الاول لضرورته صدق  
 سلب منع الخلو حيث يصدق التلازم واما القياس الثالث فالكبرى في ان اخذت عادية كذبت لصدق  
 فيضمها وهو قولنا قد يكون اما ان يكون له محل ولا يكون كل مقدار متناه مانعة الخلو امتناع الخلو  
 عنها على تقدير كون ذلك الشيء عرضا لوجوب تحقق الشيء الواقع وهو ان يكون له محل لان اخذت  
 اتفاقية فان كان ذلك الشيء عرضا كذب ايضا تحقق احد الجزئين واما والاى فلان لم يكن ذلك الشيء عرضا  
 هي البتة السالبة المانعة الخلو ايضا كذب جزئيا مع فلا احتياج الى تقدير كونها اتفاقية الى هذا التطويل

لأن الكلام في منفصلات العنادية والحق في الجواب منع صدق السالبة المانعة الخلو العنادية في  
 القياس الثالث اذن البين ان العلاقة بين العرض والتناهي المقدار يوجب وجودا لها قال  
 القسم الثاني ان يكون الاوسط جزء غير تام منها **اقول** فانقسام القياس المركب من المتصلة والمنفصلة  
 ان يكون الاوسط جزء غير تام منها وقاسمه ستة عشر لأن المتصلة اما ان يكون مانعة الخلو واما  
 الجمع وعلى التقديرين فاما ان يكون موجبة او سالبة وعلى التقدير الاربعة فالمتصلة اما صغرى او  
 كبرى وعلى التقدير الثمانية فالطرف المشارك منها اما تاليف او مقدما ويغفل الاشكال الا بغير  
 في كل واحد من هذه الاقسام وينتج بنتيجين احدهما متصلة مركبة من الطرفين الغير المشارك من  
 المتصلة ومن منفصلة من نتيجة التاليف بين المشاركين ومن الطرفين الغير المشارك من المتصلة  
 والاخرى مركبة من الطرفين الغير المشارك من المتصلة ومن منفصلة من نتيجة التاليف بين المشاركين  
 ومن الطرفين الغير المشارك من المتصلة فتارة يؤخذ الطرفين المشارك من المتصلة ويضم الى المتصلة



٣٥٣ م بالقياس المؤلف من المحلى والمتن

وليس يتبع منها ما ينتج وهو القياس المركب من الحمل والمنفصل ثم يؤخذ نتيجة التاليف ويضم إلى الطرفين الغير  
المشارك من المتصلة وهو في حكم القياس المركب من الحمل والمنفصل لأن المنفصلة ح منزلة منزلة  
الحليلة حتى يقال مثلاً في بيان الإنتاج كلما صدق مقدم المتصلة صدق التالي مع المنفصلة وكلما صدق  
صدق النتيجة التالية تارة يؤخذ الطرف المشارك من المنفصلة ويضم إلى المتصلة ليحصل منها نتيجة  
هو القياس المؤلف من الحمل والمنفصل ثم يؤخذ نتيجة التاليف بينهما ويضم إلى الطرفين الغير المشارك من  
المنفصلة وهو في حكم القياس من الحمل والمنفصل فإن المتصلة بهما يقوم مقام الحمل كما يقال الواقع  
أما الطرف الغير المشارك والطرف المشارك فان كان الطرف الغير مشارك فهو واحد في النتيجة  
وان كان الطرف المشارك والمتصلة صادقة في نفس الامر يصدق نتيجة التاليف منهما وهو المحرر  
فالواقع الخلو عنه مما لا يضرب الأول من الشكل الأول كلما كان آ ب فجددنا ما كان كل في ا وكل  
قد مائة الخلو ينتج كلما كان آ ب فدائماً ما ج في اعتدداً ما كان آ ب فكذلك في اما الزوم الأول  
فلأنه اذا صدق آ ب فكذلك دوح اما ان يصدق من المنفصلة وقد نذكر او قد يلزم نتيجة التاليف  
وهي كج د ولذا الزوم الثانية فلانها ان يصدق وقد نذكر او كل في وكلما كان آ ب فنجدد ما كان  
آ ب فج د وهو المطلوب وان خير بعدة اسام هذا القسم وعدده وربعه اما اسامه فقد عددنا واما  
ضروبه في عدد الضروب في كل شكل من كل قسم من تلك الاسماء قال القسم الثالث وهو ان يكون الحد  
الأوسط فيه تاماً أقول الثالث الاسام ان يكون الحد الأوسط فيه تاماً من احكام المقدمتين غير تام من  
الاخرى وانما يكون كذلك لو كان طرفي احكام المقدمتين شرطية هو المقدمة الاخرى متشاكلتان في جزء  
تام والحد الأوسط اما ان يكون جزء تاماً من المتصلة او من المنفصلة فان كان جزء تاماً من المتصلة كان  
حكمه حكم القياس المؤلف من الحمل والمنفصل ويكون المتصلة مكان الحيلة فالنتيجة فيه منفصلة من  
الطرف الغير المشارك من المنفصلة ومن نتيجة التاليف بين الشرطيتين المتشاككتين كقولنا كلما  
كان آ ب فنجددنا ما كان آ ج وقد نذكر ما ج ط ينتج دائماً ما كان آ ب فوجددنا ما ج ط  
كان جزء تاماً من المنفصلة كان حكمه حكم القياس المركب من الحمل والمنفصلة والمنفصلة مكان الحيلة  
فالنتيجة فيه منفصلة من الطرفين الغير المشارك من المتصلة ومن نتيجة التاليف بين المتشاككتين كقولنا  
كلما كان آ ب فاما جددنا ما فماتر مائة الجمع ودائماً ما فماتر أ ج هـ مائة الخلو ينتج كلما كان آ ب فكما كان  
جددنا ج ط ولا يخفى عليك تفاصيل هذا القسم وبيان انتاجها بعد الرجوع الى القياسين المذكورين و  
التأمل فيها قال الفصل السادس في كيفية استنتاج الحيلة من القياسات الشرطية  
لاقتزائية أقول لما فرغ من بيان كيفية استنتاج الشرطيات من الاقتزائيات الشرطية شرع في كيفية  
استنتاج الحيليات منها وذلك من وجوه الأقسام الثلاث من المتصلتين والشركتين في جزء تام منها



دأما القائلون من ج ب دأما ج دأما ج ب أ ب ج أ فلا فلا ينبغي ج آ ويلزمه كلما كان ك ب آ فلا ينبغي من ج ب وأنتج مع الموجب بيقض  
 السالبة الرابع منها والشركن في جز عين تام منها فيشرط في تناجر سلب المنفصلتين وإنتاج يقض نتيجة التاليف بين طرفي مانعة الخلو مع يقض أحدهما  
 لعين الآخر وبين طرفي مانعة الجمع مع عين أحدهما يقض الآخر ثم استمال ينبغي التاليفين على تاليف منفع للحملة المطلوبة من آثار ليس دأما ما ليس ك ب ج ب  
 دأما ليس ك ب آ مانعة الخلو وليس دأما ما ك ل آ دأما ك ل د ب مانعة الجمع ينبغي ك ج هـ ر هـ أن لا لا يستلزم ك ج آ فلا انتظم يقض مع يقض وقد هما  
 منتهى المتصلة المستلزمية ليقضها وهي قولنا كلما كان ك ب فليس ك ب آ والسالبة يستلزم ك ل هـ ولا انتظم يقض مع عين مقدما منتهى المتصلة المستلزمية  
 ليقضها وهي قولنا كلما كان ك ل فليس ك ل هـ وهما ينتج

والشركة في جزء تام منها وبقية تام منها والقيسط:

الحجم أو يلزم مما من مانعة الخلو

شرایط

التأليف لصديق نفيضها ويلزم كلما صدق طرفه الموجبة صدق طرفه السالبة بالقياس المؤلف من المحلى والمتصل هكذا كلما صدق طرفه الموجبة صدق طرفه الموجبة ونقيض نتيجة التأليف مفروض الصدق وكلما صدق طرفه الموجبة صدق طرفه السالبة وينتظم مع الموجبة قياساً من المتصلة والمنفصلة منتجة القول دائماً إما طرفه السالبة والحد الأوسط وقد كانت سائبة هفت وقس عليها إذا كانت المنفصلة دائماً الجمع فلا فرق إلا في استلزام طرفه السالبة مثال ما نفى الخلود دائماً إما كل ج ب وإما هـ ز وليس دائماً إما هـ ز أو بعض ب أ ينتج لا شئ من ج أ أو لا بعض ج أ ويلزم كما كان كل ج ب بعض ب أ لأنه كلما كان كل ج ب فكل ج ب وبعض ج أ وينتظم مع الموجبة هكذا كلما كان كل ج ب بعض ب أ دائماً إما كل ج ب أ وهـ ز ينتج دائماً إما بعض ب أ وهـ ز هو يناقض السالبة ومثال ما نفى الجمع دائماً إما لا شئ من ج ب وإما هـ ز وليس دائماً إما هـ ز وإما كل ب أ ينتج بعض ج أ أو لا فلا شئ من ج أ ويلزم كما كان كل ب أ فلا شئ من ج ب لأنه كلما كان كل ب أ فكل ب أ ولا شئ من ج أ وينتظم مع الموجبة هكذا كلما كان كل ب أ فلا شئ من ج ب وإما هـ ز فلا شئ من ج ب وإما هـ ز فلا شئ من ج ب وإما هـ ز وهو منافض للسالبة

**الرابع** من المنفصلتين والشركية في جزء غير تام منهما وبشرط ألا تتأجر سلباً للمنفصلتين وإنتاجاً

[illegible]

نستلزم نتيجة التأليف الا اصدق نقبضها وانتظم مع ملافة نقبض احد طرفيها التقيضه من اجل الاستلزام

بسم الله الرحمن الرحيم

احذر فيها النقص الاخر المستلزم منع الجمع بين طرفيها مثاله ليس دائما اما ليس كل ج ب واما ليس كل

بِأَمْرِ اللَّهِ وَالْحُكْمَ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ

أَكَلُوا لَمْ يَكُنْ جَبَّ فَلَيْسَ كَلْبٌ أَوْ يَزْمُرُ لَنَا أَمَا لَيْسَ كَلْبٌ جَبَّ وَلَيْسَ كَلْبٌ أَمَا نَعْتَمِدُ الْخَلْقَ وَهُوَ يَنْقُصُ

اسماء بنت عبدالمطلب واما بعد فجمع بينهم في يوم الاثنين من شهر ربيع الاول سنة ثمان مائة وثمانين

سألتها وإذا صدف كلج أو كالة أنتج من الشكل الأول كلج في وهو المظم الخامس من المظلة

والمنفصلة والسرية في جزاء ما مما كان الصبغ في ساج الحليين المنفصلة بينهما

مانعة الجمع كان فابالرفع المتصلة من مانعة الجمع علو شرط انتاج مانع الجمع العجزة ولان كانت مانعة



**الفصل السابع** في القياس الاستثنائي وهو مركب من شرطية وقضية أخرى هي أحد جزئيهما حملية أو شرطية وشرطا تتأخر كليته الشرطية ولا يجوز أن يكون حاله لزوم غير حال الاستثناء وكونهما الزميتين لأن الاتفاقية لا تنتج أما وضع مقدمهما فلاك العلم بتأليهما لا يتوقف على العلم بالوضع والاتصال وأما دفع تأليهما فلائنة الاتصال بين يقتضي طرف الاتفاقية أما الاتفاقية الخاصة فظاهر وأما العامة فلجواز صدق الطرفين فلم يلزم من صدق المتصلة مع كذب تأليهما فإن كان اجتماعهما محالاً كذب مقدمهما وكونهما موجبة للاختلاف عند كونهما سائلا لغيرت هذا فنقول الشرطية إن كانت متصلة بنتجت استثناء معين مقدمها عين تأليهما واستثناء يقتضي تأليهما يقتضي مقدمها ولا ينبغي لجواز كون الألفم اقم قال الامام ان كان التالي مطلقا حتما لم ينتج استثناء يقتضي كونهما

٣٢٩

كل ب أنكل في ينتج باعتبار مشاركة المقدتين قد يكون اذا كان كل ج أنكل في فقد يكون اذا كان كل ج أنكل في قد يكون اذا كان لا اشتراك بين التاليين وباعتبار تشابك التاليين قد يكون اذا كان كل ج ب أنكل في فقد يكون اذا كان كل ب أنكل في وبغيره كان لا اشتراك بين المقدتين وباعتبار التركيب متصلة مركبة من التبعيتين مقدمهما النتيجة اللازمة بحسب شرط المتقدمتين وتأليهما النتيجة اللازمة بحسب شرط التاليين من الشكل الثالث والاولى صدق المقدمتين ولا يخفى عليك اعتبار ذلك باقسامه بعد اعتبارك ما سلف **قال الفصل السابع** في القياس الاستثنائي **اقول** قد سلف ان القياس ثمان اقتراني واستثنائي واذا قد فرغ من الاقتراني واقسامه واحكامه شرع في الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين احداهما شرطية متصلة او مفصلة وثانية ما والته على الوجه او الوضع وهي احد جزئي تلك الشرطية او يقتضي حملية الاول وشرطية باعتبار تركيب الشرطية من حمليتين او شرطية او حملية وشرطية وبشرط في نتائجها امور ثلاثة **الاول** كليته الشرطية المستعملة فيه سواء كانت متصلة او مفصلة فانها لو كانت جزئية جازان يكون وضع اللزوم والعناد غير وضع الاستثناء فلا يلزم من وضع احد جزئيهما دفع وضع الاخر ودفعه اللهم الا ان يكون الاستثناء متحققا في جميع الاقسام وعلى جميع الأوضاع او يكون وضع اللزوم والعناد بعينه وضع الاستثناء فانه ينتج القياس **ح ضروري** **الثاني** ان يكون الشرطية لزومية او جزئية او عنادية لان المتصلة الاتفاقية لا ينتج وضع مقدمها عين التالي لا دفع تأليهما رفع المقدم اما وضع مقدمهما فلاك العلم بوجود تأليهما لا يتوقف على العلم بالوضع بل هو حاصل قبل العلم بالوضع ولأن العلم بصدق الاتفاقية مستفاد من العلم بصدق تلك فلو استقيلا العلم به من العلم به الزم الدوام اما رفع تأليهما فلائنة الاتصال بين يقتضي طرف الاتفاقية لا بطريق اللزوم ولا الاتفاق اما في الاتفاقية الخاصة فنقط كصدق طرفها فلا يكون بين يقتضيها اتفاق لكذبهما ولا لزوم لعدم العلاقة في الاتفاقية العامة فلجواز صدق طرفيهما فلا يلزم من صدق المتصلة الاتفاقية مع كذب تأليهما وان استحال اجتماعهما كذب مقدمهما وكلتا المتصلتين الاتفاقية لم ينتج وضع احد طرفيهما ولا دفعه لانت صدق احد طرفيهما او كذبه معلوم قبل الاستثناء فلا يكون مستفادا منه ولم يتغير من المصن للمنفصلة الاتفاقية لظهور شأنها بالقياس الى المتصلة **الثالث** يكون الشرطية موجبة لعقم السالبة فانه اذا لم يكن بين امرين اتصال وانفصال لم يلزم من وجود واحد هما او يقتضي وجود الاخر او يقتضي عدمه بالضرورة عليه بالاختلاف اما في المتصلة فلصدق المقدم مع كذب التالي اذ لا مع صدق اخر كقولنا ليس البتة ان كان الانسان جوا نافع وجرح الفرس حيوان فلا ينتج وضع المقدم وكذب التالي مع صدق المقدم ومع كذبه كقولنا ليس البتة ان كان الانسان جوا او جرح الفرس جرح فلا ينتج رفع التالي واما في المنفصلة فلصدق احد طرفيهما مع صدق الاخر وكذبه كقولنا



كلما كان هذا انسانا فوصفا حادثة تقتضي إطلاق العام قانا اطلاقا لكن ليس بضا حك بالفعل لم يلزم انه ليس انسان لأن بعض من ليس بضا حك بالفعل <sup>نفسه</sup> انسان واقعا اذا اعتبر الالتزام في نفي التالى اتيح وهذا ضعيف لأن استثناء يقضى التالى الك هو المطلقة العامة لا يتحقق دون اعتبار الدوام فلم يكن اعتبار الدوام لا بد على استثناء النقيض وان كانت الشرطية منفصلة حقيقية اتيح استثناء عين ايها كان يقضى العكس وان كانت مانعة الجمع اتيح استثناء عين ايها كان يقضى الاخر <sup>من غير</sup> عكس وان كانت مانعة الخلو اتيح استثناء يقضى ايها كان عين الاخر من غير عكس وان كانت مانعة ذلك كله <sup>فالمعبر</sup> استثناء يقضى التالى في المنفصلة انما يتيح بواسطة عكس يقضها والاستثناء في المنفصلات لا يتيح الا بواسطة المتصلات الا لا فاعلم ذلك

٣٣٠

ليس البتة ان يكون الانسان جونا او الفرس جونا او جحشا وكذب حد طر فيها مع كذب الاخر وصدفه  
كقولنا ليس البتة ان يكون الانسان جحشا والفرس جونا او جحشا اذا عرفت ذلك فنقول للشرطية التي  
هي جزء القياس اما متصلة او منفصلة فان كان متصلة اتيح استثناء عين مقدما عين تاليها  
لاستلزام وجود الملزوم وجود اللازم واستثناء يقضى تاليها يقضى المقدم لاستلزام عدم اللازم  
عدم الملزوم ولا ينعكس اى لا يتيح استثناء عين التالى عين المقدم ولا استثناء المقدم يقضى التالى  
لجواز ان يكون اللازم اتم فلا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم ولا من عدم الملزوم عدم اللازم  
قالا الامام التالى ان كان مطلقا عام لم يتيح استثناء يقضه كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو ضاحك  
بالاطلاق العام فلو استثنى يقضى التالى لم يلزم انه ليس انسان لأن بعض من ليس بضا حك انسانا  
نعم لو اعتبر الدوام في نفي التالى اتيح وهذا ضعيف لأن استثناء يقضى التالى انما يتصور اذا اعتبر  
الدوام ضرورة ان يقضى المطلقة العامة اللازمة فلا يكون اعتبار الدوام امرا لا بد على استثناء النقيض  
والحاصل وجوب رعاية جهة المقدم والتالى في اخذ النقيض لئلا يقع الغلط وان كانت الشرطية منفصلة  
فان كانت حقيقية اتيح استثناء وضع اى جزء كان يقضى الاخر امتناع الجمع بينهما وبالعكس اى رفع اى  
جزء كان عين الاخر امتناع الخلو عنها وان كانت مانعة الجمع اتيح استثناء عين ايها كان يقضى الاخر  
امتناع الجمع من غير عكس لجواز الارتفاع وان كانت مانعة الخلو اتيح استثناء يقضى ايها كان عين  
الاخر امتناع الخلو دون العكس لجواز الجمع وكان لك ظاهر **قال تبيين** استثناء يقضى تالى  
المتصلة **اقول** الغفارة ان انتاج استثناء عين مقدم المتصلة عين التالى بين بلاتر واما استثناء  
يقضى تاليها فاما يتيح يقضى المقدم بواسطة يقضها وهو استلزام يقضى التالى يقضى المقدم اذ لم  
يصدق عكس النقيض لم يلزم من رفع التالى رفع المقدم والاستثناءات في المنفصلات انما يتيح بواسطة  
المتصلات اللازمة اما في الحقيقية فلا استلزام المتصلات الاربع وفي الاخرين فلا استلزام المتصلات  
وذلك لانه لو اذ لك لم يلزم من وضع احد طرفيها يقضى الاخر ولا من يقضى احدهما عين الاخر ونحو  
نظر الان بين استثناء يقضى تالى المتصلة واحد طرفيها المتصلة او يقضه وبين عكس النقيض والمتصلة  
اللازمة فقاود لذلك ان الاستثناء هو الاجاز عن وقوع احد الطرفين او يقضها اما بحسب يقضى الامرو  
بالتحصيل المحض وعكس النقيض انما يدل على فرضه ولا يلزم من عدم لزوم ثبوت فرض اخر عدم لزوم وقوعه  
ايضا فاعلم بالضرورة ان المتصلة والمنفصلة مع المقدمة الاستثنائية تتيح النتائج المذكورة وان لم  
يخصر بالتالى من تلك المتصلات اللازمة **قال الفصل الثامن** في توابع القياس **اقول**  
هذا الفصل مشتمل على توابع القياس ولوحقه **الاول** كل قياس سواء كان افتراضيا او استثنائيا  
فيه مقدمة ثان لا يزيد ولا ينقص لمانته لا ينقص في المعارف من حد القياس انه مؤلف من قضاي او امانته

## الفصل الثامن في نواع القياس

الاول كل قياس خبر مقدمتان لا يزيد ولا ينقص ان المقطع انما يكتب من المعلوم فان كانت النتيجة  
 حصلت مقدمتان احدهما محققة لتلك النتيجة والثانية لذلك المعلوم وان كانت النسبة اليه خبرية حصلت بسبب كل نسبة مقدمتان كانت احدهما  
 لم ينتج المقطع بل بما كانت النتيجة مقدمتها ينتج ولذا اكثر المقدمات واجتمع الى الحكم فانك قياسات مترتبة منتجة للقياس المنتج المقطع ويتم في قياسات مرتبة  
 فان صرحت بتأليها سميت موصولة كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا وكل ا د فكل ج د وكل د ه فكل ج ه والافصول موصولة كقولنا كل ج ب وكل ب ا  
 وكل ا د وكل د ه فكل ج ه الثاني في قياس الخلف وهو مركب من قياسين احدهما افتراضي والثاني استثنائي كقولنا استثنائي كقولنا استثنائي كقولنا استثنائي كقولنا  
 لا شيء من ج ا انه لو لم يصدق لاشي من ج ا لصدق  
 بعض ج ا ولو صدق بعض ج ا لما صدق كل ج ب  
 ٣٣١ انتج لو لم يصدق لاشي من ج ا لما صدق  
 كل ج ب وهذا قياس افتراضي فتر له ثم افادنا لكن  
 صدق كل ج ب انتج صدق لاشي من ج ا  
 وبحقيقة انه لو لم يصدق النتيجة  
 لصدق نقيضها

لا يزيد فان المقطع انما يكتب من معلوم نال مجزوا ما ان يكون نسبة الى المعلوم او لا فان لم تكن لم يكن  
 له رول في معرفته وان كانت فاما ان يكون لنفس المطلوب نسبة الى المعلوم ولا جزاءه فان كان لنفس  
 المقطع نسبة وهو ههنا فقيسه ويكون المعلوم ايضا فقيسه لا امتناع اكتساب لقضايا من المفردات  
 ونسبة الفقيسة الى الفقيسة اما بالانصال وبالانفصال فيكون ههنا مقدمتان احدهما محققة  
 لتلك النسبة الا انصالا والافصالا بالثانية محققة لذلك المعلوم ولا حاجة الى زيادة مقدمته  
 فلم يجتمع الى ان يزيد من مقدمتين وهو القياس الاستثنائي كما ان كان المقطع انما راطق والمعلوم انما راطق  
 والكلية المطبوعة نسبة اليه بالزوم فلما حقق المعلوم حصل المقطع وانت خبير بانها لا تنطبق على القياس  
 الاستثنائي لكن المطلوب منه نقيض المقدم لان المقدمة التي فيه لا تستلزم على النسبة التي بين  
 المعلوم والمقطوع وكذلك لا ينطبق على القياس لكن جزئه المنفصلة اذ لم يوجد فيه نسبة المقطع الى  
 المعلوم لان المطلوب ان كان يفتقر احد الجزئين فالمعلوم هو الجزء الاخر وبالعكس والشرطية للمنفصلة  
 ليست متمثلة على النسبة بينهما وان كانت النسبة الى المعلوم لجزء المقطع واما ان يكون لكل جزئيه  
 او لاهدهما دون الاخر فان كانت الجزئيه معا حصلت بسبب نسبتها الى المعلوم مقدمتان وهو القياس  
 الافتراضي كما ان كان المقطع ان الجسم محدث والمعلوم للتعين والجسم والمحدث ليس نسبتيان فيحصل  
 مقدمتان كل جهم متغير وكل متغير محدث ويلزم منهما المطلوب بلا حاجة الى زيادة مقدمته وان كان  
 الاخر جزئيا المقطع نسبة الى المعلوم بل بما كانت الفقيسة الحاصلة من تلك النسبة مقدمته في  
 القياس لذلك ينتج المقطع فان قبل نجد محققا للعلماء بكون مقدمات كثيرة ويستخرجون منها بنتائج واحدا  
 فقد يكون في القياس زيد من مقدمتين اجاب باننا اكثر المقدمات واجتمع في حصول المطلوب  
 الى الحكم فليس هناك قياس واحد فقط بل قياسات انما ترتبت لان القياس المنتج المطلوب احتاجت  
 مقدمتاها واحدهما الى كسب بقياس اخر كذلك ان ينهي الكسب الى المبادئ البدئية فيكون هناك  
 قياسات مترتبة محصلة للقياس المنتج المقطع ويتم في قياسات مركبة فان صرحت بتأليها تلك النسبة  
 سميت موصولة النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا وان لم يصرح بتأليها تلك النسبة سميت  
 مفصولة النتائج ومطوية كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا وكل ا د فكل ج د وكل د ه فكل ج ه

## قال الثاني

في قياس الخلف اقول قياس الخلف هو اثبات المطلوب بابطال نقيضه وانما سمي قياس الخلف  
 لان يوردى الكلام الى الحال ويكون ابداهما من قياسين احدهما افتراضي ومركب من متصلتين  
 احدهما الملازمة بين المطلوب الموضوع على انه ليس بحق ونقيض المقطع وهذه الملازمة منتجة بل  
 والاخرى الملازمة بين نقيض المقطع على انه حق وبين امر محال وهذه الملازمة منتجة بتأليها الى البتة  
 فينتج متصلة من المطلوب على انه ليس بحق ومن الامر محال وتاينهما استثنائي متمثل على متصلة

وكل ا د فكل ج د وكل ج ه فكل ج ه

ولو صدق نقيضها لما صدقت الكبرى والصغرى لأن الكبرى ان لم تصدق فذلك وان صدقت لم تصدق الصغرى لأن النظام الكبرى مع نقيض  
 النتيجة قياساً منتجاً لنقيضها وان نتج لولم يصدق النتيجة لما صدقت احدهما لكنها محالاً نتج ان النتيجة صادقة الثالث في الكتاب المقدمات منتجاً في  
 المطلوب واطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولات كل واحد منهما وكذلك جميع ما يسلب عن احدهما ثم انظر الى نسبة  
 الطرفين اليهما فان وجدت من محمولات الموضوع ما هو موضوع المحمول حصلت من الشكل الاول وكذا القول في سائر الاشكال الرابع في التحليل حصل المقدم  
 وانظر الى ما جعل منتجاً له فان كانت مقدمة كبرى للمقدمات المستندة اليها استثنائي وان كانت النسبة لا حد جزئية فوافتراني ثم انظر الى طرف المقدم لينتج  
 لنا صغرى عن الكبرى ثم ضم الجزء الاخر من المقدمة

الى الجزء الاخر من المقدم فان ألفاً ٣٣٢  
 على احدتا اليفات فهو الوسط يمتثل  
 المقدمات والشكل النتيجة والقياس  
 البسيط ثم اعمل بكل واحد منهما العمل  
 المذكور الى ان يتبين لنا المقدمات  
 وانشكل النتيجة

لنتبينه هي نتيجة ذلك الافتراضي واستثناء نقيض الثاني لينتج نقيض المقدم فيلزم تحقق المقدم هذا هو الضابط  
 العام مناه ما يقال في نتائج كل ج ب ولا شيء من ا ب لقولنا الا شيء من ج ا ان لم يصدق الا شيء من  
 ج ا لصدق بعض ج ا ولو صدق بعض ج ا لصدق كل ج ب ينتج لولم يصدق الا شيء من ج ا لما صدق  
 كل ج ب وهو القياس الافتراضي ما الصغرى فظاهر رتبة الكبرى فالتة اذا صدق بعض ج ا والكبرى  
 صادقة في نفس الامر فليس كل ج ب بالقياس المولف من المتصلة والحجية ثم اذا اخذنا بنتيجة القياس  
 وقولنا لكن كل ج ب صادقة ينتج صدق الا شيء من ج ا وهو الاستدلال وتحقيقة راجع الى انه لولم يصدق  
 النتيجة لصدق نقيضها ولو صدق نقيضها لما صدقت الكبرى والصغرى لأن الكبرى لا تلام تصدق  
 فذلك وان صدقت لم تصدق الصغرى النظام الكبرى مع نقيض النتيجة قياساً منتجاً لنقيض الصغرى  
 ان نتج لولم يصدق النتيجة لم يصدق الكبرى والصغرى لكنهما صادقتان فيصدق النتيجة قال

**الثالث في كتاب المقدمات اقول** انما حاولت تحصيل مطلوب من المطلب منتجاً في المقدم

واطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولات كل واحد منهما سواء كان حمل الطرفين عليهما او حملها  
 على الطرفين بواسطة او بغير واسطة وكذلك اطلب جميع ما يسلب عن احدهما طرف المقدم او سلب هو  
 عن احدهما ثم انظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات والمحمولات فان وجدت من محمولات موضوع  
 المطلوب ما هو موضوع المحمول فقد حصلت المطلوب من الشكل الاول وما هو محمول على محمول من  
 الشكل الثاني او من موضوعات موضوعه ما هو موضوع المحمول فمن الثالث والمحمول على موضوع  
 من الرابع كل ذلك بعد اعتبار شرائط الاشكال بحسب الكمية والكيفية والحجته وينبغي هذا تركيبة القياس  
**قال الرابع في التحليل اقول** كنه ما يورد في العلوم قياسات منتجة للمطالب الاعلى المهمات  
 المنطقية لتسهيل المركب في ذلك عما طاع على الفطن العالم بالقواعد فان اردت ان تعرف اثره على  
 شكل من الاشكال فعلبك بالتحليل وهو عكس الترتيب حصل المقدم وانظر الى القياس المنتج له فان كان  
 فيه مقدمة كبرى للمقدمات المستندة اليها استثنائي وان كانت النسبة لا حد جزئية فوافتراني ثم انظر الى طرف المقدم  
 لينتج عن ذلك الصغرى عن الكبرى لأن ذلك الجزء ان كان محكوماً عليه في المطلوب هي الصغرى  
 او محكوماً به هي الكبرى ثم ضم الجزء الاخر من المطلوب الى الجزء الاخر من تلك المقدمة فان ألفاً  
 احدتا اليفات فما انتج الى حرفي المقدم هو المقدم الاوسط يمتثل لتلك المقدمات والاشكال فينتج  
 باعتبار وضعه عند الحدتين الاخرين وان لم يتألفا كان القياس مركباً ثم اعمل بكل واحد منهما العمل المذكور  
 اى ضم الجزء الاخر من المطلوب الى الجزء الاخر من المقدمة كما وضعت طرفي المطلوب ولا فلا بد ان يكون  
 لكل منهما نسبة الى شيء مما في القياس فلا يمكن القياس منتجاً للمطلوب فلا وجد جملته مشتركاً بينهما

الخاصة بالنبه الصادقة فلا يلزم من مقدمات كاذبة لان قولنا كل انسان حجر وكل حجر حيوان يلزم مع كونهما كاذبين كل انسان حيوان مع صدق التساوي لا يستلزم التام منه هو القياس المقسم وفيه لا يفيد العلم بجواز ان يكون حال غير المذكور بخلاف حال المذكور السابع في التمثيل لو ثبت ان محل الخلاف يشاير محل القول في علته الحكم وما يثبت لاجتماع الشرايط فلا تنفع للوانع يلزم مشاركة اياه في ثبوت الحكم لكن بتحصيل العلم بهذه المقدمات صعب جدا الثامن في البرهان مما كانت للمقدمات يقينية ابتداء او بواسطة وكان تركيبها معلوم القدر كان القياس برهانا اوليا فلا للمقدمات اليقينية التي هي مبادي اولي البرهان كالاوكتيا والمحسوسات او المتواترات او الجزرات او المحسوسات وعلى كل واحد من هذه الخمس اشكال لا يطبق فكرها بالتحصينات ثم الاوسط في البرهان لا يثبت بل يفيد الحكم بثبوت الاكبر الا صغر فان كان هو ملته لوجود الاكبر في

٣٣٣  
الا صغر على البرهان برهان لم لا نه  
يعمل السبب في التصديق وفي الحكم وفي الوجود  
للمحاجي وان لم يكن كذلك سيمر برهان  
اني لا نه يفيد انية الحكم في  
الخارج

فقد تم القياس ولا فائدة بفعل تارة بعد اخرى الى ان ينتهي الى القياس المنبج بالذات المطلوب بيقين لك للمقدمات والشكل بالنتيجة مثلا ان كان المطلوب كل اقدم وجدنا كل ا ب وكل ه ط فان حصل لنا وسط يجمع بين ب و ه فقد تم لنا القياس لان الا فلا يذان يكون له نسبتة الى ه في فرضنا انه حتى يحصل كل د ه فضع د و ب ونطلب بينهما ما هذا او وسط وهكذا وان يتم العمل قال الخا ص في النتيجة اقول  
النتيجة الصادقة فلا يلزم من مقدمات كاذبة لان النتيجة لا تفر للمقدمات والكاذب ربما يستلزم الصادق كقولنا كل انسان حجر وكل حجر حيوان ينتج كل انسان حيوان مع صدق وكذب المقدماتين وكان هذا اشارة الىهم من توهم ان القياس الصادق المقدمات اذا استلزم نتيجة صادقة وجب ان يكون القياس الكاذب المقدمات مستلزم النتيجة كاذبة وهو باطل لان الموجبة الكثيرة لا تنكس كيفنها ولا استثناء بقبض المقدم لا ينتج بقبض التالي قال السادس في الاستقراء اقول الاستقراء عبارة عن اثبات الحكم الكلي لثبوتة في اكثر الجزئيات وهو اما تام ان كان حاصرا لجميع الجزئيات وهو القياس المقسم كقولنا كل جسم اما جاد او حيوان او نبات وكل واحد منهما متعين في الجسم متعين وهو يفيد اليقين واقعا غير تام ان لم يكن حاصرا كما استقرئنا افراد الانسان والفرس والحمار والطير ووجدنا انها تحرك فكما الاسفل عند المضغ حكما بان كل حيوان تحرك فكما الاسفل عند المضغ وهو لا يفيد اليقين لجوا ان يكون حال ما لم يستقر بخلاف حال ما استقر وكذا الفساح قال السابع في التمثيل اقول  
وهو اثبات حكم في جزئي لثبوتة في جزئي اخر يلغى مشترك بينهما لا يفهمها يستقوى قياسا والصورة التي هي محل الوفاق اصل للصورة التي هي محل الخلاف فرعا والمعنى المشترك بينهما معلنة جامعة ولا يتم الاستدلال به على ثبوت الحكم في الفرع الا اذا ثبت ان الحكم في الاصل معلل بمعنى مشترك بينهما وانما مشترك كان في شرايط الحكم فلا تنفع للوانع لكن بتحصيل العلم بهذه المقدمات صعب جدا قال  
الثامن في البرهان اقول البرهان قياس مركب من مقدمات يقينية تركيبا صحيحا سواء كانت ضرورية وهي اليقينية ابتداء او نظرية وهي اليقينية بواسطة اليقينية التي هي مبادي اولي البرهان اي اليقينية الضرورية مستندة الاوليات وهي قضاياء يكون مجرد تصور مرفيا وان كانا واحدا هابا لكسب كافي في حزم العقل بالنسبة بينهما لا يجاب والسلب كقولنا الكل اعظم من الجزء و تسمى بالبيئات والمحسوسات وهي قضاياء يحكم العقل بها بواسطة احكام الحواس وتبقى مشاهدات ان كانت الحواس ظاهرة كقولنا النار حارة ووجدنا ان كانت باطنة كعلم كل احد بمجموعة وعطش و المتواترات وهي قضاياء يحكم العقل بها بواسطة كثرة الشهادات المتواترة اليقين كالعالم بوجود مكة وحصول اليقين بتوقف على الامر من التواتر واستناد الخبر الى المحسوس فلا يخفى مبلغ الشهادات في عدد بل القاضي كمال العلم حصول اليقين والجزرات وهي قضاياء يحكم العقل بها بسبب مشاهدات

دوت ليتروان افا دليته التصديق والاوسط في البرهان الاثبات كان معلولا وهو امر دليتي دليل ايضا التاسع المطلوب بالبرهان قد يكون فضية  
 ضرورية ممكنة وجودية ومقدمات كل بحسب ومن قال من المتقدمين ان المبرهن لا يستعمل الا القضايا الضرورية والديه ان لا يستعمل الضرورية الا  
 من الضرورية بخلاف غيره او اذ ان صدق تلك المقدمات ضرورية واجب فالقياس البرهاني ما كانت مقدماته واجبة القول والجلد ما مقدماتها  
 مشهورة والمطابق ما مقدماته مظنونة والشرعي ما مقدماته مختلطة والتوسط ما مقدماته مثبتة بالواجب ليحقق للمشاغبي ما مقدماته مثبتة  
 بالمشهورات فصاحب القياس التوسطاني في مقابلة الحكم وصاحب القياس المشائقي في مقابلة الجدلي

٣٣٤

هتكره مع انقسام قياس خفي وهو انه لو كان اتفاقا لما كان دائما واكثرنا كالحكم بان التوفيقية اعطت لا  
 والمحدسيات وهي قضايا يحكم العقل بابواسطة صلات النفس بمشاهدة الفرائض كالحكم بان نور القمر  
 مستفاد من الشمس لاختلاف الجينات الشكلية بسبب قربه وبعد عن الشمس والفرق بين التجربة و  
 الحدس ان التجربة يتوقف على فعل يعلمه الانسان حتى يحصل الحكم بسببه فان الانسان ما لم يجرب  
 الدواء بتناوله واعطائه غيره مرة بعد اخرى لا يحكم عليه بالاشمال وهذا من مغلطات الحدس فانه لا  
 يتوقف على ذلك ويعمل به القياسات وهي قضايا يحكم العقل بابواسطة وسط لا يعزب عن الذهن  
 عند تصور حددها كقولنا الذئبة زوج لكونه منقسما بمساويين فان الانقسام بهما لا يعزب عن  
 الذهن عند تصور طريقه وعلى كل واحد من هذه الستة اشكال ذكرنا كثرها الامام في اوائل المحصل  
 واواخره المنحصر لا وجه لا يرادها هي من ان لا يليق ذكرها بالمختصرات وهو ان البرهان قيمان برها  
 لم وبرهان ان لان الاوسط فيه لا بد ان يفيد الحكم بثبوت الاكبر لا صغر فان كان مع ذلك علته  
 لوجود الاكبر لا صغر في الخارج يسمى برهان ان لانه يعطى المتيقن في الذهن وهو معنى اعطاء السبب في  
 التصديق والليته في الخارج هو معنى اعطاء السبب في الحكم في الوجود الخارجي والمراد بالحكم هيمننا  
 ثبوت الاكبر لا صغر كقولنا هذه الخبثية مشرقة النار وكل ما مشرقة النار فهو محرق فهذه الخبثية محترقة وان  
 لم يكن كذلك يسمى برهان ان لانه يفيد اليقينة الحكم في الخارج دون اليقينة وان افا دليته التصديق كقولنا  
 هذه الخبثية محترقة وكل محترقة منها النار فهذه الخبثية مشرقة النار والاوسط في برهان ان اذا كان  
 معلولا لوجود الاكبر في الاوسط في دليل وهو امر دليتي دليل ايضا التاسع المطلوب بالبرهان ان  
 الوجه ودقايق الاوسط فيه مضاهيا للحكم بوجود الاكبر لا صغر كقولنا هذا الشخص ابيض وكل ابيض فلهذا  
 وقد يكون الاوسط الحكم معلولا علة واحدة كقولنا هذه الخبثية محترقة وكل محترقة مشرقة فهذه مشرقة  
 فان الاشراق والاحتراق معلولان لاشراق النار **قال التاسع** المطلوب بالبرهان اقول  
 قد عرفت ان المقصود بالبرهان الوصول الى الحق اليقين وقد يكون البقي للمطلوب به فضية ضرورية كنه  
 الزوايا الثلثة للقائمين للثلث وقد يكون ممكنة كالبر للسلوكين وقد يكون وجودية كالخوف للفرس  
 لكل من هذه المطالب مقدمات تناسبها فان مقدمات الضرورية يجب ان يكون ضرورية ومقدمات  
 غير الضرورية غير ضرورية او مختلطة ومن قال من المتقدمين ان المبرهن لا يستعمل الا المقدمات  
 الضرورية والديه ان لا يستعمل الضرورية الا من المقدمات الضرورية بخلاف غير المبرهن فانه بما  
 يستعمل الضرورية من غيرها او اذ ان لا يستعمل المقدمات التي صدقها ضرورية واجب ثم قوا  
 غير البرهان من الصناعات سبعة انواع احدها المشهورات وهي قضايا يحكم العقل بابواسطة  
 عموم اعتراف الناس بها اتم المصلحة فلهذا كقولنا العدل حسن والنظم ينجح او بسبب رقة كقولنا ما



العقول <sup>معمولة</sup> كقولنا كشفنا لوزنه ومعلوم ان بسبب عادات وشرايع واداب كقولنا شكر المنعم واجب  
 ودعا لشكره بالاوليات والفرق بينهما ان الانسان لو قد رآه خلق دفعه من غير مشاهدة احد مما رآه  
 عمل ثم عرض عليه هذه القضايا توقفت فيها بخلاف الاوليات فانها لا يتوقف فيها المشهورات قد تكون  
 حقة وقد تكون باطلة والاوليات لا تكون الا حقة وثابتة بالسلطات وهي قضايا تؤخذ من الخصم مسلمة  
 او تكون مسلمة فيما بين الخصوم فيبقى عليها كل واحد منهما الكلام في دفع الانحراف حقة كانت او باطلة كحجة  
 القياس والدقون وثابتة بالمقبولات وهي قضايا تؤخذ عن معتقد غير الجهل ولا من سلكى وزهد  
 او علم او دياختر الى غير ذلك من الصفات المحمودة كالاقوال لما خوزة من العلماء ودلائل المظنون  
 وهي قضايا يحكم العقل بسبب المطلق الحاصل فيها والظن رجحان الاعتقاد مع تجويز النقيض فطامها  
 الخيلات وهي قضايا اذا دلت على النقص اثرت فيها تاثيرا عجيبا من قبض وبسط كقوله القلب  
 في الترغيب الخمر باقوتية سبالة وفي التفسير العسل ثم هو غير سادسها الوهيات وهي قضايا  
 كاذبة يحكم بها الوهم الانساني في امور غير محسوسة كقولنا كل موجود مشار اليه ولو لا فيها العقل  
 والشرع لعدت من الاوليات ويجوز كذا بمساعدة العقل في المقدمات حتى اذا وصل الى النتيجة  
 امتنع عن قبولها وساجعها بالثبوتات غير هاد هي قضايا يحكم العقل بها على اعتقادنا اوليا وثبوت  
 او مقولة او مسلمة لا سببا لها من حيثها اما بسبب اللفظ او بسبب المعنى كما ستعرف اذا علمت هذا  
 فنقول القياس البشري في قياس مركب من مقدمات يقينية واجبة القبول وصاحبه يسمى حكيما و  
 القياس الجردى هو المؤلف من المشهورات او منها ومن المسلمات ويبقى صاحبه مجادا والنزاع من  
 اقناع القاصرين عن درجة البرهان والزام الخصم وانحازة واعتدال النفس تركيبا لمقدمات على  
 اى وجه شاء والادب والقياس الخطاى ما يؤلف من المظنونات او منها ومن المقبولات وصاحبه  
 يسمى خطيبا واعطا والنزاع من ترغيب الجمهور الى فعل الخير وتغييرهم من الشر والقياس الشترى  
 هو المؤلف من الخيلات وصاحبه شاعر والمقصود من انفعال النفس الترغيب والتشجيع و  
 مما يروجه الوزن والصوت الطيب والقياس السوفسطاى ما مقدماته مشتهرات بالقضايا  
 الواجبة القبول والقياس المشاغف ما مقدماته مشتهرات بالمشهورات وصاحبه لسوفسطاى  
 في مقابلة الحكيم وصاحبه المشاغف في مقابلة الجردى والنزاع من استعمال هذين القياسين  
 تغليط الخصم ودفعه واعظم فايد تمام من فهمه الاجتناب عنهما هذه اشالات اجمالية الى  
 الصناعات الحسنة لما تافصيلها فلا يسعها هذا المختصر على ان المتأخرين قد توهوا عن الخلق  
 وافقروا منه على ابواب اربعة مع اسمائها على فوائدها كثيرة الجدوى ولحنوا بها على كل  
 بعيدة المرمى ولولا انقباض الطبيعة الطبع عن التجرى لنظمتنا اكثرها في سلك ليقترروا بها

مأشرفنا القياسات المغالطة فلهذا قد مر من في صورة القياس بان لا يكون منتجا المطلوب ويظهر كونه منتجا له وقد يعرض في مادته بان يكون المقدمة كما ذكر من مستحيلة على انها صادقة تشابهها اياها اما من حيث المعنى او من حيث اللفظ اما عند تركيبها فاما عند بساطتها فاما في جوهرها كاللفظ المشترك اما في هيئة كلفظ القائل المنسب بلفظ الفاعل الذي له فعل فاما عند تركيبه كقولنا الخمسة زوج وفرد يصح اجتماعهما فلا يصح فرادى وكقولنا اقلان جيد فلان شاعرنا ان شاعر غير جيد يصح فرادى ولا يصح اجتماعهما واما من حيث المعنى فبما العكس فاخذها بالذات مكان ما بالعرض واخذها بالحق مكان المحقق واخذها بالقوة مكان ما بالفعل واغفال نواحي الحمل من الجهة والربط والتشديد وغيرها ومن القمق ما ذكرنا من القوايين وداعي مقدمات القياس بشرطها وحقق معانيها كذكر ذلك على نفسه ثم عرض له الغلط فهو جيد بان يجر الحكمة كله تمت نسخته المتن من اولها الى اخرها بحمد الله تعالى وعونه وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله

٣٣٦

اقتبنا المتن في هذه المباحث ولم نزيد عليها شيئا بعد به **قال الحاشي في القياسات**  
**المغالطة اقول** المغالطة قياس فاسد اما من جهة الصورة او من جهة المادة او من جهة معانيها  
 معا اما الفساد من جهة الصورة فان لا يكون القياس منتجا للمطلوب ويظهر كونه منتجا اما بان لا  
 يكون على شكل من الاشكال لعدم تكرر الوسط كما يقال الانسان له شعر وكل ثمر ينبت من محل  
 فالانسان ينبت من محل فلا يكون على ضرب منتج بل كان على شكل من الاشكال كما يقال الانسان  
 حيوان والحيوان جنس فالانسان جنس فان الكبرى ليست كلية ومنه وضع ما ليس بعلة علمه  
 فان القياس علمه للنبذة فاذا لم يكن منتجا بالنسبة اليها لم يكن علمه كقولنا الانسان وحده خنثاك  
 وكل خنثاك حيوان فالانسان وحده حيوان ومنه المصادرة على المطلوب وهو جعل المطلوب مقفلا  
 في القياس كقولنا الانسان بشرك كل بشر ناطق فالانسان ناطق ولما الفساد من جهة المادة فبما  
 يستعمل المقدمات الكاذبة على انها صادقة تشابهها اياها اما من حيث اللفظ او من  
 حيث المعنى والاستنباه من حيث اللفظ اما ان يتعلق ببساطة اللفظ او بتركيبه والاول  
 اما ان ينشاء من جوهر اللفظ كاللفظ المشترك او من شكله وهيئته كالقابل فانه على وزن  
 الفاعل فيتوهم ان القابل فاعل حتى يقال له يولى فاعلة لانها قابلة والثاني اما ان يلحق من  
 نفس بتركيب فقط كضرب زيد الاحتمال فاعلية زيد ومفعوليته او من التركيب مع التفصيل  
 والغلط اما من تفصيل المركب كقولنا الخمسة زوج وفرد فانه يصدق عند اجتماعهما ولا  
 يصدق عند انفراهما ومن تركيب المفضل كقولنا اقلان جيد فلان شاعر اذا كان شاعرا  
 غير جيد ولا يصح اجتماعهما والاستنباه من حيث المعنى على اقسام انهام العكس كما يقال كل  
 موجود متخير ببناء على ان كل متخير موجود واخذها بالذات مكان ما بالعرض كما يقال جالس  
 السقينة متحرك وكل متحرك ينقل من مكان الى اخر واخذها بالحق مكان المحقق كما يقال في عكس  
 السالبة الضرورية كنفسيها انما تدل على المناقاة بين الموضوع والمحمول والمناقاة انما يتحقق  
 من الجانبين فيكون المحمول منافية للموضوع فيؤخذ بدل الموضوع لاحقه وهو الوصف بدل  
 المحمول لمحمولة وهو الذات واخذها بالقوة مكان ما بالفعل كما يقال لو كان قبل الجسم  
 العنصر الغير النهائي لكان بين سطح الجسم جزء غير منتهية فما لا يتناهى يكون محصورا بين  
 واغفال نواحي الحمل من الجهة كخذ سوالب الجهات مكان سوالب الجهات بها والربط كما خذ  
 السالبة المحصلة بدل الموجبة المعدولة والتشديد كخذ السور بحسب الاجزاء مكان السور بحسب  
 الجزئات واخذ الكل المجموعي مكان الكل العددي وغير ذلك مما يقع الغفلة عنه في الاغلاط الفاسدة  
 ومن انقن ما ذكرنا من القوايين وداعي مقدمات القياس بشرطها وحقق معانيها وكررت

على نفسه ذلك حتى يصير ملكة ثم عرض له الغلط في الفكر فوجد بين بان بهجر الحكمة لأنه لا يكون  
 مستعدا لذلك حتى يفي الأشياء وكل يتسرها خلق له وانقنع بهذا القول من الكلام حامدين  
 لله على الانعام موثقه من الى حضرة النبوة افضل الصلوة والسلام صلوة متصلة الى يوم  
 القيام قد دفع فرفع المصنفك عنده عشر جادى الاول من سنة ثمان وعشرين وثمانمائة من  
 الهجرة النبوية عليه والى الله الاسلام والحق المجد لله الفاضل الثاني في كمالته والاعمال  
 وصلى الله على محمد وآله الكرام الذين هم معدن المصطفى والى الله بطاعته وبجنته وقيل  
 الاسلام والامان وببغضهم وعدم معرفتهم ملك الانسان صلوة فيهم وفيه وفيه وفيه  
 وقد دفع الفرائض من شجرة الالهة على الالهة الفاضل عجل الله فرجه  
 المعقود بحديثه في يوم الاربعاء التاسع من شهر ربيع الاول من سنة ثمان وعشرين  
 والاربعين من القرن وثمانين بعد الف من الهجرة النبوية عليه والى الله افضل  
 الخيرة بحسن الاختيار من المجد والمطر الفاضل عجل الله فرجه  
 النبي في دار الطباغة المصنوعة به وقد انقضى  
 هذا الكتاب الخليلي المعلق على الديكيات التي تليها  
 محمد بن اخو الحاج ميرزا رضا قضا  
 اقتضاها بابا في داره من رجبها  
 واما من الميرزا بن محمد  
 الله المصطفى  
 عليه السلام  
 ١٢٩٢



